دكتور
ظافر بن غرمان العمري
أستاذ البلاغة والنقد المساعد
بكلية اللغة العربية - جامعة أم القرى

بلاغة القرآن الكريم

دراسة في أسرار العدول في استعمال صيغ الفعل

مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية - عابدين
القاهرة تليفون: ٢٣٩١٧٤٧٠
فاكس: ٢٣٩٠٣٧٤٦

اسم الكتاب:
بلاغة القرآن الكريم
دراسة في أسرار العدول في استعمال صيغ الفعل
اسم المؤلف:
دكتور / ظافر بن غرمان العمري
الطبعة: الأولى .
١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م
مكتبة وهبة ١٤ شارع الجمهورية - عابدين - القاهرة
٥٥٢ صفحة ١٧ × ٢٤ سم
رقم الإيداع: ٢٠٠٨/١٠٠٦٢
الترقيم الدولي: I.S.B.N.
977-17-5721-0

أصل هذا الكتاب رسالة نال بها المؤلف درجة الدكتوراه بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى من جامعة أم القرى.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله المتفرد بالبقاء ، الغني عن الشركاء ، أنزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين بشيراً ونذيراً ؛ فأعجز به أهل الفصاحة من العرب العرباء ، وتحداهم بسوره وآياته ؛ فسلَّم لعظمته جهابذتهم من الخطباء والبلغاء . جعل العلم فضيلة وآثر به أهل خشيته وسماهم العلماء .

والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمة للعالمين ، ونوراً للمهتدين ، سيد الأولين والآخرين وخاتم المرسلين والأنبياء ، أفصح من تكلم ؛ وأخلص من علَّم ، وأبين من نطق وأفهم ، المؤيد بخبر السماء ، القائل إنما المرء بأصغريه قلبه ولسانه .

وبعـــد

فإن علم البلاغة من أجلِّ العلوم التي تضرب لها أكباد الإبل ، وينقب عنها في البلاد ، فالبلاغة وثيقة الصلة بإعجاز الكتاب الكريم ، بل هي أظهر وجوه إعجازه ، وإنما يشرف العلم بشرف ما يبحث فيه ، فكان لعلم البلاغة فضيلة وشرف ومزية حازها لعنايته بأسرار الكلام الكريم ، وخصائص التعبير في الذكر الحكيم . ولقد خلف لنا سلفنا من أهل العلم إرثا عظيما ومنهجا قويما في تحليل الآيات القرآنية ، وقراءة النصوص ، وفتحوا أبوابا من المعرفة في ميدان الدراسة البيانية ، ولا مغالاة في القول بأنه ليس في تراث الأمم الأخرى ما يضاهي ما دونه أولئك الأفاضل من علمائنا في هذا الميدان الكريم من تراثنا . فهو مورد عذب لكل راغب في معرفة أسرار هذا اللسان ، ومراتب الكلام فيه ، إذ إن علم البيان منهل لكل فن آلته العربية .

إن البحث البلاغي في عصرنا الحالي يحتاج إلى تأصيل وعودة به إلى منابعه الأولى ومصادره الثرية ، في عصر تكاثرت فيه الدعوات إلى مناهج لا تتفق وسمو الأسلوب العربي ، ومكانة العربية في الإسلام . وإن دراسة الأدب العربي وتحليله ومعرفة خصائص أساليبه ؛ لا غنى بها عن العودة إلى تحليل المفسرين والبيانيين وتدقيقهم في تمييز أشكال التركيب المختلفة في أسلوب القرآن الكريم ، وأحسب أنه ليس من طريقة توازي أو تداني طريقة أولئك العلماء في تفسير الآيات وتأمل العبارة القرآنية.

وعلم بلاغة القرآن علم عظيم النفع جليل القدر ، اعتنى به علماء العربية على مختلف مقاصدهم ، وحفلت به كتب التفسير ، وأغنت به كتب علوم القرآن ، وغيرها من علوم الشريعة . وكان لشرف عِلْمَيْ البيان والمعاني منزلة لدى علماء السلف ، حتى زعم صاحب الكشاف أنه لا يغوص على حقائق وأسرار البلاغة القرآنية إلا رجل برع في هذين العلمين المختصين بالقرآن الكريم . فهما عمدة في علم التفسير وعلوم القرآن ، وبهما يكشف عن أسرار التعبير وخصائص الآي الكريم ، وفروق المتشابه ، ومزايا المتشاكل منه.

والقرآن الكريم هو أعلى أسلوب وأسمى كلام ، تحققت فيه غاية البلاغة وذروة البيان . وهو أَجَلُّ ما يمكن أن يبحث فيه عن أسرار الجمال اللغوي ، فعجائبه لا تنقضي ، ومنابعه لا تنضب ، وليس من حسن نظم وبراعة سبك إلا وللكتاب الكريم منها الحظ الأوفى والمقام الأعلى .

وقد كثر في كتاب الله تعدد الأساليب وتنوعها ، مراعاة لما تقتضيه أحوال المخاطبين ، إذ كان خطابا للبشر مؤمنهم وكافرهم ، وكانت تتنزل فيه الآيات على مقتضى اختلاف تلك الأحوال فهي تقتضي مخالفة الظاهر في مواضع كثيرة منها ، فربما كان ظاهر الكلام غير مناسب لما يقتضيه حال المخاطب . فيتحول السياق من طريقة إلى طريقة أخرى ، ومن وجهة إلى وجهة غيرها ، حتى تبدو تلك المخالفة في ظاهرها كأنها من المشكل وهي في غاية البيان ، وكأنها ملبسة وهي في غاية

الوضوح . ولو ورد الكلام على غير تلك الطريقة لما كان مبينا ، ولما كانت عجائبه وفرائده ، فهو لايبين المراد إلا على الوجه الذي نزل به . ولا يظهر إعجازه إلا على ذلك النظم . ولا أحسب أن في القرآن موطنا ظاهره يرى مشكلا إلا وراءه سر بياني عظيم ، وإن عجز عنه فهم ، وقصر دونه نظر ، فلا يحتاج موطن الإشكال في الآي إلى تأويل يلويه عن روعة نظامه ، أو تخريج يخرجه عن جمال إحكامه . وإنما هي مواهب يمنحها الباري لمن شاء ، ويحجبها عمن شاء ، وهي لطائف تحتاج إلى لطف وتنقيب ، ومطالعة وتأمل . وطول مراجعة ، ودوام استقراء وتمرس .

وباب مخالفة الظاهر في البلاغة من أدق الأبواب مسلكا ، وأكثرها عمقا ، يجمع فنون شتى من علوم البلاغة القرآنية ، فهو لا يقف عند واحد منها وإن كان الأصل فيه أنه بحث في علم المعاني . فجوانبه المختلفة موزعة بين فنون البلاغة التي لا يجمعها باب واحد ، فإن المخالفة وإن ذكرها البلاغيون في معرض حديثهم عن مقتضى الظاهر ــ وهو باب من علم المعاني ــ إلا أن لها أطرافا في مواضع عديدة من علوم البلاغة.

إن من الواضح كثرة ورود هذا الأسلوب ـ أعني المخالفة ـ في الكتاب الكريم ، فالمتأمل لسور القرآن يلاحظ شيوع هذا الأسلوب في الآيات ، وتلك الآيات غنية بالأسرار البلاغية والنكات . وقد كثر مجيئها ـ أعني المخالفة ـ على وجه الخصوص فيما يتصل بالوعد والوعيد واليوم الآخر ، وفي مواطن الترغيب والترهيب ، حيث تبرز قدرتها على اختزال العبارة وتكثير المعاني . ولا غرو أن كثيرا من الآيات القرآنية التي يعدها فريق من الدارسين مشكلا ؛ ترجع إلى المخالفة في استعمال اللفظ . وبخاصة ما يتعلق بجانب خطير من تفسير الآيات القرآنية ألا وهو ما يتعلق بأسماء الله عزوجل وصفاته حين ترد على صورة مخالفة لمقتضى الظاهر . فقد يقع لكاتب غفلة ولمتأول زلة فيأتي بالعجائب ويقع في المحاذير . وموضوعات كتابنا هذا في تناولها للقضايا المتعددة المتعلقة بمخالفة مقتضى الظاهر في استعمال صيغ الأفعال إنما هي تُقارِب بين مسارات فنون العلم المختلفة ، وتجتني ثمار تلك

البحوث والآراء ، وإن مما تميزت به هذه الدراسة أنها استخرجت أصول موضوع المخالفة من أقوال أهل العلم ، ولذلك كان مناسبا أن يمهد للدراسة بما سجله النحاة حول الموضوع لأن مستهل ظهور موضوع المخالفة كان بين يدي النحاة . وكذلك مما يميز هذه الدراسة أنها جمعت أطراف موضوع المخالفة من مظانه في مباحث البلاغة إذا إنه لم يكن منضدا في باب واحد ، ولم تشتمل بحوث أهل البيان على باب مستقل للمخالفة في استعمال صيغة الفعل ، بل كانت متفرقة بين أبواب المعاني والبيان .

وإذا كانت البلاغة العربية في مسيرتها التدوينية قد تعددت مناهج دراستها واختلفت رؤية مصنفيها في طرق تناولهم لموضوعاتها ، فإن هذه الدراسة تلتزم جانب الاعتدال في قضايا وقع للبيانيين فيها اختلاف بحسب رؤاهم الشرعية والاعتقادية ، وابتعدت عن التأويلات والتعليلات التي لا تناسب جلال القرآن الكريم ، ولا تناسب عظمة المولى عز وجل ، وخلت من تجاسر العبارة في الحديث عن صفات الله وأسمائه الحسنى . وقد تعين أن تكون الدراسة في بابين :

الباب الأول : يتناول مخالفة مقتضى الظاهر في استعمال الأفعال في الدراسات البلاغية ، ويشتمل على مناقشات ومدارسات بين أهل العلم في أربعة فصول ذات مباحث متعددة ، حيث خصص الفصل الأول لمهاد الدراسة عند النحاة ، وجعل مدخلا للموضوع يتناول جوانب من أبرز ما كتب في الموضوع من آراء النحاة . وقد ترجح اختيار ما كتبه إمام النحاة سيبويه ، ثم ما كتبه ابن جني لاشتمال آرائه على فوائد بلاغية تتصل بموضوعنا ويعد فيها صاحب سبق . ثم ما كتبه ابن مالك وهو يمثل مرحلة تنظيم مباحث النحو ، كما احتوت مباحثه ـ رحمه الله ـ على آراء منظمة ومبوبة وفيها تعليلات تجرى في كلام البيانيين . ويعد كل من هؤلاء الثلاثة الأفذاذ ممثلا لمرحلة أو لفئة من علماء النحو ، فدراسة ما كتبوه يمكننا من الاطلاع على جل المسائل التي طرقها علم النحو مما يتصل بموضوعنا . وأما الفصول الثلاثة الأخرى فقد خُصِّصت لما تناولته كتب البلاغيين من حديث عن

المخالفة في استعمال الأفعال ، إذ اشتملت كتب البلاغيين على بحوث تتعلق بالمخالفة ، متضمنة كثيرا من الفوائد وذلك لما جرى من مناقشات بين أهل العلم في هذا الموضوع ، وقد برزت في معرض أحاديثهم واحتلت قدرا صالحا من مناقشاتهم ، وفي هذه المناقشات يتعرض البيانيون لآيات قرآنية وشواهد شعرية آثروا البحث حولها ، ولم تخل تلك البحوث من مواضع تحتاج لتحرير وبيان وتوضيح لمسائل غمضت وأشكلت . إذ تحاول دراستنا هذه أن تقوم بهذه المهمة على ما فيها من إشكال . وجاء هذا الباب على النحو التالي :

الفصل الأول : مهاد الدراسة عند النحاة

الفصل الثاني : التعبير بالمستقبل ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : التعبير بالمضارع عن الماضي .

المبحث الثاني : التعبير بالمضارع عن الأمر . ويلحق به التعبير عن الأمر بالمضارع .

الفصل الثالث : التعبير بالماضي ، ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : التعبير بالماضي عن المضارع . ويلحق به التعبير باسمي الفاعل والمفعول عن المستقبل .

المبحث الثاني : التعبير بالماضي عن الأمر .

الفصل الرابع : المخالفة في استعمال الفعل المتعدي ، ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم .

المبحث الثاني : حذف مفعول الفعل المتعدي من اللفظ .

الباب الثاني : يشتمل على مواطن هذا الموضوع في الكتاب الكريم ، وما جرى حول المخالفة فى القرآن من مناقشات ومدارسات ، ومن أقوال تحوي فوائد ونكات تبين مزايا المخالفة ، وتظهر بعضا مما نحسبه من وجوه الإعجاز البلاغي في الآيات ، وذلك بالنظر إلى ما حررته أقلام المفسرين وعلماء البيان حول الآيات الكريمة . إذ كان للمفسرين أيضا وقفات تحتاج إلى تتبع ، مما جعل الدراسة تتوسع في تحليل عدد ليس بالقليل من شواهد الآيات التي تشتمل على المخالفة .

وهذا الباب **يضم ثلاثة فصول ، وهى على النحو التالي :**

الفصل الأول : التعبير بالمضارع ، ويشتمل على أربعة مباحث .

المبحث الأول : استعمال المضارع على وضعه .

المبحث الثاني : التعبير بالمضارع عن الماضي .

المبحث الثالث : دخول الفعل المضارع حيز «لو» الشرطية .

المبحث الرابع : التعبير بالمضارع عن الأمر .

الفصل الثاني : التعبير بالماضي ، ويشتمل على خمسة مباحث :

المبحث الأول : التعبير بالماضي عن المضارع .

المبحث الثاني : دخول الماضي حيز حرف الشرط « إن» .

المبحث الثالث : دخول الماضي حيز حرف الشرط « إذا» .

المبحث الرابع : التعبير بالماضي عن الأمر .

المبحث الخامس : يلحق بهذا الفصل (التعبير باسم الفاعل واسم المفعول عن المستقبل) .

الفصل الثالث : المخالفة في استعمال الفعل المتعدي ، ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم .

المبحث الثاني : حذف مفعول الفعل المتعدي من اللفظ .

ثم ختم الكتاب بخاتمة ضمنت ما توصل إليه الباحث من نتائج ، مذيلا بفهارس للآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والشعر والأراجيز ، وثبت بالمصادر والمراجع ، وفهرس للموضوعات .

وصلى الله على محمد .

مكة المكرمة : عشية الجمعة
٦ ربيع الأول ١٤٢٩هـ
الموافق ١٤ مارس ٢٠٠٨م

الدكتور
ظافر بن غرمان العمري

المدخل

البلاغة هي (أن يكون الكلام مطابقا لمقتضى الحال مع فصاحته) [١] ، والحال كما يقول السعد في مختصره[٢] ، هو الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤديه أصل المراد خصوصية ما . دون النظر إلى كون ذلك الأمر ثابتا في الواقع أو غير ثابت ، فإذا كان الداعي لكيفية خاصة في الكلام ثابتا في الواقع أورد المتكلم كلامه على ما يقتضيه ما يظهر من الحال ، وإيراد الكلام على مقتضى ظاهر الحال فيه خصوصية ليست في إخراجه على مقتضى الحال[٣] ، لأن مجيء الكلام على مقتضى الحال لا يعتبر فيه ثبوت الأمر الداعي في الواقع أو عدم ثبوته ـ أي بأن يكون معتبرا في نفس المتكلم دون الواقع ـ فأما إذا اعتبر المتكلم الواقع فهو ما يسمى بظاهر الحال . وهو يقتضي أيضا أن يأتي الكلام موافقا له ، إلا أن هذا الظاهر لكونه أخصَّ من الحال فإنه قد يُخالَف مراعاة لما يقتضيه الحال ، لأن البلاغة تقتضي أن يكون الكلام موافقا لما يقتضيه الحال لا ما يقتضيه الظاهر؛ اتباعا لسَنَن القوم في كون البلاغة هي : مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته ، وهو ما سماه الشيخ عبد القاهر[٤] توخي معاني النحو ، وقد جعلوا عبارتهم تلك تفسيرا وبيانا لعبارة الشيخ . فمخالفة الظاهر إنما تكون لاعتبار مناسب لمقام الكلام .

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ، للخطيب جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني صـ٨٠ ، تحقيق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجى ، الطبعة الخامسة ١٤٠٣هـ ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت .

(٢) مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني (ضمن شروح التلخيص ١٢٣/١) غير محدد الطبعة أو تاريخها ، درا الكتب العلمية ، بيروت .

(٣) ملخص من حاشية الدسوقي (الشروح ٤٤٨/٢).

(٤) ينظر لذلك دلائل الإعجاز صـ٥٥ ، ٣٧٠ ، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني ، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر ، الطبعة الثانية ، ١٤١٠هـ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

وعلى هذا فإن المتكلم حينما يعتبر في كلامه خصوصية ، و يتوخى ما يقتضيه الحال ، فهو بذلك يحقق البلاغة ، ولو ترك الكلام على ظاهره مع اقتضاء الحال لما هو مخالف لذلك الظاهر كان كلامه خارجا عن حد البلاغة . كما أنه لو جاء كلامه على ما يخالف ظاهر الحال ـ والحال مقتض لتلك المخالفة ـ إلا أنه لم يعتبر الحال وما يقتضيه ؛ لم يكن ذلك من البلاغة في شيء لأن مدارها على الاعتبار . ولأن الاعتبار ـ كما يرى البيانيون[١] ـ إنما هو ملاحظة يعتد بها المتكلم ، وهي مبنية على ما يجده في نفسه تجاه الداعي . ولاينافي هذا أن يكون الاعتبار مراعيا لحال المخاطب ؛ فإن الداعي إنما بَعث الاعتبار في نفس المتكلم بناء على حال المخاطب .

والمخالفة كما بين البلاغيون[٢] تجري في الكلام على أنواع ؛ منها وضع الظاهر موضع المضمر ، وعكسه وهو وضع المضمر موضع الظاهر ، والالتفات ، والأسلوب الحكيم ، والقلب ، والتعبير بصيغة من صيغ الأفعال عن صيغة أخرى ، وتنزيل المتعدي منزلة اللازم وما يتبعه من حذف مفعول الفعل من اللفظ مع اقتضائه له .

والمخالفة كما يقول الراغب : (أن يأخذ كل واحد طريقا غير طريق الآخر في حاله أو قوله)[٣] . وإذا كان معنى هذه المادة يرجع في عمومه إلى التغاير بين الطرفين ، والانصراف عن وجهة إلى أخرى ، فإن مخالفة مقتضى الظاهر في البلاغة من هذا القبيل ، إذ نجد الكلام كأنه أخذ طريقا غير الطريق التي كان عليها سياقه ، أو كأنه سلك طريقا غير الطريق التى يقتضيها ظاهره ، إذ ينصرف الكلام عن وجهة كان عليها ، أو وجهة ينبغي أن يكون عليها ظاهراً إلى وجهة أخرى . وذلك بأن

---

(١) حاشية الدسوقي على مختصر السعد ، للعلامة محمد بن أحمد الدسوقي (ضمن شروح التلخيص ١٢٤/١ وما بعدها) .

(٢) ينظر لذلك مثلا الإيضاح صـ ١٥٤ وما بعدها ، وشروح التلخيص ٤٤٨/١ وما بعدها .

(٣) المفردات في غريب القرآن صـ ١٥٦ ، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني ، تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني ، غير محدد الطبعة أو تاريخها ، دار المعرفة ، بيروت .

يكون الكلام سائرا على طريقة ما ؛ ثم ينصرف عنها بما يدل فيه اللفظ أو العقل على اختلاف تلك الوجهة ؛ حيث يرد في التركيب ما يدل على ذلك الاختلاف ، أو أن يدل العقل على أن في الكلام انصرافاً أو تغيراً عن الوجهة التي ينبغي أن يكون عليها ، فدلالة العقل لا تعتمد فيه على قرينة لفظية ، وإنما يستدل العقل على أن في الكلام ما ليس موافقا لما يقتضيه ظاهره من طريقة وأسلوب ، فقرينة المخالفة حينئذ حالية. ويمكن القول بأن مخالفة الظاهر هي اشتمال الكلام المركب على جزء مخالف في ظاهره لنسق ذلك التركيب الكلي ، مراعاة لما يقتضيه الحال من تلك المخالفة .

ويسمى أيضا العدول ، وهو كما في القاموس: (مصدر عَدَلَ ، وعدل عنه يعدل عدلا وعُدولا ، حَادَ ، وإليه عُدولا رَجَع) [1] . ففعله يُعدى بحرفي « عن» و « إلى» ، وله مـع كل منهما خصوصُ دلالة ، فإذا عدي بـ« عن» كان بمعنى الحَيد ، والميل ، وإذا عُدي بـ« إلى» كان بمعنى الرجوع أو التوجه إلى الأمر . ومصطلح العدول في البلاغة يناسبه كلا المعنيين ، لأنه من الرجوع بالكلام عن صيغة والاتجاه به إلى صيغة أخرى . وابن الأثير في بعض حديثه يسمي هذا النوع من الأسلوب رجوعا[2] ، وكأنه يلاحظ أن الكلام كان على طريقة ثم رجع عنها إلى غيرها .

ولا خلاف بين هذه الأسماء أو المصطلحات لأن مؤداها واحد في عمومه . وإذا كان البحث قد آثر من هذه المصطلحات المتقاربة بل المتطابقة تقريبا ، مصطلح المخالفة فإن ذلك لكونه الأكثر ورودا في كلام أهل العلم مرادا به هذا النوع من الأسلوب ، على أننا لا نعدم أن نجد في أثناء حديثهم ورود كلمة العدول ، وكذا الرجوع ، فلا غرو أن تجري تلك المصطلحات في هذا البحث .

---

(١) القاموس المحيط ٢٠/٤ ، للعلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

(٢) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ١٣٥/٢ وما بعدها ، لضياء الدين بن الأثير ، قدمه وعلق عليه : الدكتور أحمد الحوفي ، والدكتور بدوي طبانة ، دار نهضة مصر ، القاهرة .

ومخالفة مقتضى الظاهر في الأفعال تأتي على نوعين :

أحدهما : مخالفة في استعمال الفعل من حيث صيغته ؛ إذ الفعل له ثلاث صيغ صيغة المضارع ، وصيغة الماضي ، وصيغة الأمر ، فيؤتى بإحدى هذه الصيغ في موضع هو للأخرى في ظاهر التركيب ، وذلك إنما يكون لنكتة معتبرة لدى المتكلم ، إذ تدل صيغة الفعل على الحدث مرتبطا بزمن ، إما مستقبل ، أو حاضر ، أو ماض ، وللزمن المستقبل صيغتان من صيغ الأفعال ، هما الأمر والمضارع ، وللحال صيغة واحدة هي صيغة المضارع المشتركة بينه وبين الاستقبال ، أما المضي فله صيغة واحدة ، إلا أن التعبير عن المستقبل أو الماضي لم يقف عند الصيغ التي عرفت بتقسيمها الثلاثي ، فقد يأتي الفعل بصيغة المضيّ دالاً على الزمن المستقبل ، كذلك يأتي الفعل المستقبل دالاً على المضيّ ، فالمخالفة تعني في أصل ما تدل عليه استعمال صيغة زمنية موضع صيغة أخرى .

والنوع الثاني : مخالفة في استعمال الفعل من جهة تعديه ولزومه ، فإن الفعل المتعدي يقتضي بأصل التعدي مفعولا به ؛ يصل إليه الفعل ويقوم عليه معنى التعدي ، فإذا ما طرح المفعول به من العبارة مع كون الفعل مقتضيا له بالتعدي ، سواء كان طرحه من اللفظ والتقدير ، أو من اللفظ دون التقدير ؛ فإن ذلك يعد مخالفة لما يقتضيه ظاهر الكلام . ولا ريب أن ذلك داخل فيما يقتضيه الحال وإن خالف ظاهر الحال .

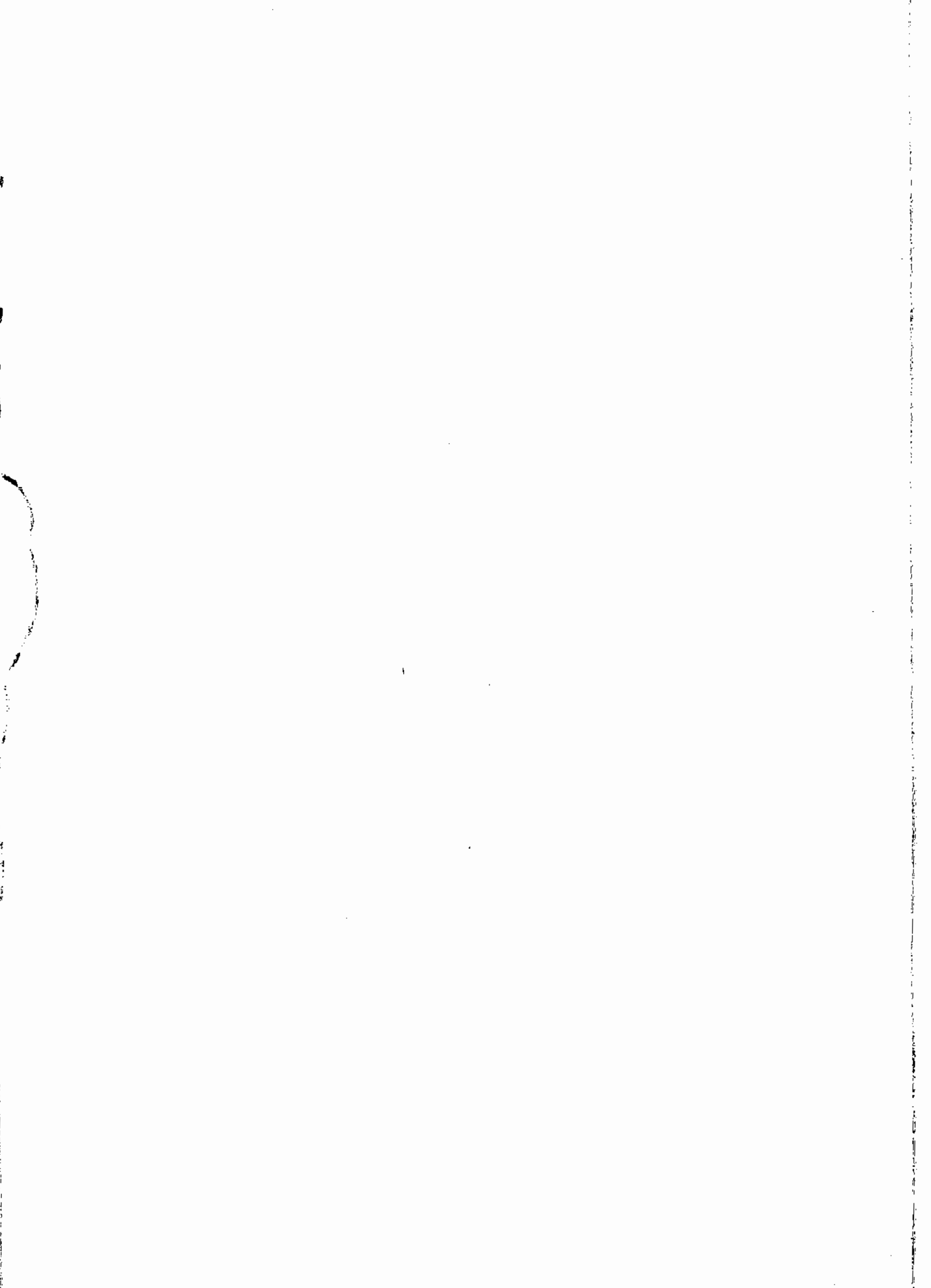
ويعد العدول عن مقتضى الظاهر في الدراسات البلاغية من أبواب علم المعاني، وقد عني به البحث البلاغي ، وأولاه البيانيون عنايتهم لما وراءه من نكات وفوائد . ولكثرة وروده في الكلام البليغ والأساليب العالية منه ، فإن الكلام متى اقتضى ظاهرا ثم عدل به عن ذلك الظاهر لزم أن يكون لذلك العدول ـ في كلام البليغ ـ غرض بلاغي يتجاوز في اعتباره ما يقتضيه ظاهر الكلام . فالعدول إنما يسلكه المتكلم

لتحقيق غرض بلاغي لم يكن ليتحقق دونه . ولعل دراسة هذا الجانب تقتضي أن يكون مستهله ما سجله الدارسون حوله وطرق تناولهم له ، ومباحثهم المختلفة في الموضوع . ولاشك أن الذين عنوا بالعربية وآدابها ومباحثها المختلفة وجدوا ترابطاً قويًا بين فروع البحث اللغوي ، يجعل الباحثين فيها ينطلقون من قصبة واحدة وينتهون إلى غاية مشتركة . فلا غرو أن نجد كثيراً من مباحث البلاغة تتعاورها أقلام الدارسين في شتى فنون العربية وعلوم الشريعة ، وخاصة قبل اتضاح كثير من مباحث علمي البيان والمعاني على يد الشيخ عبد القاهر الجرجاني . ولقد أعان النحويون بدراستهم للجملة وتركيبها في تأسيس كثير من القضايا التي أتمها البلاغيون ، ثم أصبحت بعد ذلك من شأن المهتمين بعلوم البلاغة . ولسنا نزعم أن البلاغة بعلومها الثلاثة عادت بمعزلٍ عن النحو ، فإن الذي لاشك فيه أن علم المعاني مؤسس على علم النحو ، وإنما توصل الشيخ عبد القاهر إلى غرة هذا العلم ، ووقع منه على ثمرة الغراب ، بدراسة فاحصة وكاشفة لأسرار التركيب النحوي في الجملة . من هنا كان حرياً بنا ألاّ نتجاوزَ ما كتبه الدارسون من علماء البيان وعلماء النحو مما له صلة بموضوعنا إلا بعد أن نتأمل ما فيه من جوانب كان لها أثرها في البحث . وسنتناول في الصفحات القادمة جهود النحاة فيما يتعلق بموضوع العدول .

* * *

الباب الأول

الدراسة النظرية
مخالفة الظاهر في استعمال الأفعال
في الدراسات البلاغية



الفصل الأول

مهاد الدراسة عند النحاة

مخالفة الظاهر في استعمال الفعل في كتاب سيبويه

لعل أول ما هو جدير بأن ننظر فيه من العدول عند النحاة ، كتاب سيبويه ، وذلك لما لهذا الكتاب من مكانة في العربية أوجبها ما حواه من علوم اللسان العربي ، فكان لما بعده من الكتب مورداً تستقي منه ، ومآلاً تحتكم إليه في بابه .

ومما هو ذو صلة بموضوعنا ما ذكره سيبويه عند كلامه عن الفعل ، فهو يقسمه تقسيماً أولياً بحسب أزمنته ، حيث يقول: (أما الفعل فأمثلةٌ أُخِذت من لفظ أحداثِ الأسماءِ ، وبُنيتْ لما مضى ، ولما يكون ولم يقعْ ، ولما هو كائنٌ لم ينقطع)[1] ، وهذه عبارة متقنة عدها الشيخ عبد القاهر من الكلام الذي لم يسبق إليه قائله ، ولم يلحق فيه قال في الرسالة الشافية : (لا نعلم أحدا أتى في معنى هذا الكلام بما يوازنه أو يدانيه ، أو يقع قريبا منه ، ولا يقع في الوهم أيضا أن ذلك يستطاع)[2] . وقد أخذ النحاة من هذه العبارة تقسيم الفعل إلى مضارع وأمر وماض ، تاركين ماوراء ذلك مما تفيده ، وقد أدرك هذا الشيخ محمود شاكر وذكر أن النحاة لم يتقنوا تفسير هذه العبارة كما ينبغي ، وأشار إلى أن أبا علي أسقط جزءاً من مفهوم العبارة ، وكذا فعل

---

(١) الكتاب ، لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ١٢/١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ .

(٢) الرسالة الشافية في الإعجاز (ملحقة بدلائل الإعجاز) ، صـ ٦٠٥ لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ ، بتحقيق محمود شاكر .

سائر النحاة ، وسأدع الحديث للشيخ محمود ، لأن فيه بياناً شافياً لما أراده سيبويه ، وهو على صلة وثيقة بموضوع العدول في استعمال الأفعال .

يقول الشيخ محمود شاكر ـ رحمه الله ـ موضحاً في هذه العبارة أقساماً للفعل ذات وجهةٍ غير الأقسامِ التي عرفناها عن علماءِ النحو: (فسيبويه حين حد « الفعل » في أول كتابه ، لم يُرِد أمثلته التي هي عندنا : فعلٌ ماضٍ نحو « ذهب »، ومضارع نحو « يذهب » ، وأمر نحو « اذهب » ، بل أراد بيان الأزمنة التي تقترن بهذه الأمثلة ، كيف هي في لسان العرب)[1] .

ثم يبين الشيخ محمود شاكر الأزمنةَ الثلاثةَ بقولِه : (**فالزمن الأول** ، هو المقترن بالفعل الماضي الذي يدل على فعل وقع قبل زمنِ الإخبار به كقولك : « ذهب الرجل» ولكن يخرج منه الفعل الذي هو على مثال الماضي أيضاً ، ولكنه لا يدل على وقوع الحدث في الزمن الماضي ، نحو قولك في الدعاءِ : « غفرَ الله لك » فإنه يدخل في الزمن الثاني ، كما سأبينه بعدُ .

وأما الزمن الثاني ، فهو الذي عبّر عنه سيبويهِ بقوله بعد ذلك : « وما يكون ولم يقع » وذلك حين تقول آمِراً : « اخرجْ » ، فهو مقترن بزمنٍ مبهمٍ مطلق معلق لا يدل على حاضر ولا مستقبل ، لأنه لم يقع بعدُ خروج ، ولكنه كائنٌ عند نفاذ « الخروج » من المأمور به = ومثله النهيُ حين تقول ناهياً : « لا تخرجْ » ، فهو أيضاً في زمن مبهم مطلق معلق ، وإن كان على مثال الفعل المضارع ، فقد سُلب الدلالة على الحاضر والمستقبل لأنه لم يقع ، ولكنه كائنٌ بامتناعِ الذي نُهي عن الخروج = ومثله أيضاً في مثال المضارع في قولنا : « قاتلُ النفس يُقتلُ ، والزاني المحصنُ يرجمُ » فهما مثالان مضارعان ، ولا يدلان على حاضر ولا مستقبل ، وإنما هما خبران عن حكم ، ولم يقعا عند الإخبار بهما ، فهما في زمن مبهم مطلق معلق ، وهما كائنان

---

(١) رسالة في الطريق إلى ثقافتنا (مقدمة كتاب المتنبي) صـ ١٢. لأبي فهر محمود محمد شاكر ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، غير محدد الطبعة ١٤٠٧ هـ .

لحدوث القتل من القاتل عند القصاص ، وحدوثِ الزنى من الزاني المحصنِ عند إنفاذِ الرجمِ ، ويدخل في هذا الزمن أيضاً نحوُ قولِكَ : «غفر الله لك» في الدعاء ، وهو على مثال الماضي ، فإنك لا تريد إخباراً عن غفران مضى من الله سبحانه ، ولكن تريد غفراناً من الله يكونُ ، ولكنه لم يقع بعدُ ، وترجو بالدعاء أن يقع .

وأما الزمن الثالث ، فهو الذي عبر عنه سيبويه بقوله :«وما هو كائن لم ينقطع» فإنه خبرٌ عن حدثٍ كائنٍ تخبِرُ به ، كقولك : «محمد يضرب ولدَه» ، فإنه خبر عن ضرب كائنٍ حين أخبرت في الحال ولم ينقطع الضربُ بعدَ مضيٍّ الحالِ إلى الاستقبال ـ ويلحق بهذا الزمن الثالث أيضاً مثالُ الفعلِ الماضي كقوله تعالى : ﴿ **وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا** ﴾ (النساء:٩٦)، فهو خبر عن مغفرةٍ كانت ولا أولَ لها ، وهي كائنةٌ أبداً لا انقطاعَ لها ، لأنها من صفات الله سبحانه هو الأول والآخر)[١] .

ثم يذكر الشيخ محمود أن أبا علي الفارسي : (أسقط الزمن الثاني كله ، وهو الزمن المبهم المطلق المعلق الذي دلت عليه عبارة سيبويه)[٢] .

والحق أن ما عرف عند أبي علي وغيره من النحاة من تقسيم زمني ، لم يسقط عبارة سيبويه ، وإنما أخذ منها ما يخص الصنعة النحوية ، فإن الزمن الذي أسقطه النحاة يدخل عندهم ضمن عموم دلالة كل من الصيغ الثلاث ، فأما استقصاء مواضع تلك الدلالة ، فلم يكن قصارى همّ الدرس النحوي الذي يعنى بضبط أواخر الكلم . وإذاً فهذه التقسيمات التي ذكرها الشيخ محمود ـ على ما فهمه من كلام سيبويه ـ لا تلغي تقسيمات النحاة ، وإنما تدخل فيها تقسيمات النحاة ، فالزمن الأول الذي ذكره هو زمن الفعل الماضي ، والزمن الثاني يدخل فيه فعل الأمر ، والزمن الثالث يدخل فيه الفعل المضارع ، فكأن تقسيمات الفعل عند سيبويه أخذت مجالاً أوسعَ من تقسيمات النحاة ، وبهذا فهمها الشيخ شاكر .

---

(١) رسالة في الطريق إلى ثقافتنا صـ ١٣ .

(٢) المصدر السابق .

فتقسيم النحاةِ الفعلَ إلى ماضٍ ومضارع وأمر[1] إنما هو تقسيم بحسب الصيغة الدالة على الحدث مع ارتباطها بالزمن ، وخروج الصيغة إلى معانٍ تتجاوز زمنها الذي صيغت له وبنيت عليه هو مناط دراسة البلاغيين ، ومقصدهم ، إذ بها تتعلق دراستهم للمخالفة ، وذلك بالبحث عن العدول في استعمال صيغة من الأفعال مكان صيغة أخرى ، وما وراء ذلك من أغراض ونكات بلاغية .

ومرجع تفسير الشيخ محمود لكلام سيبويه ، أنه لم ينظر إلى صيغ الأفعال في هذا التقسيم وإنما نظر إلى الزمن الذي يُفهم من الفعل مرتبطاً بسياق معين ، ولو استقلَّ الفعل بنفسه في بعض الأمثلة التي ذكرها الشيخ شاكر لما ظهر المراد ، إذ ساعد السياق على إبراز زمن الفعل ، ولعل هذا هو ما جعل النحاة يقسمون الأفعال بحسب الصيغة إلى أقسامها الثلاثة المعروفة ، أعني أنهم نظروا إلى صيغة الفعل باعتبارها كلمة مجردة معزولة عن أيّ سياق قد ترد فيه ، وحينئذٍ فلا مفرّ من تقسيم النحاة ولا محيد عنه ، وهنا نلمس الفرق بين تقسيم النحاة للفعل وبين تقسيم سيبويه الذي أوضحه الشيخ شاكر ، حيث يتضح في أن كلا من الصيغة والزمن يختلف عن الآخر وإن اتفقا أحيانا في بعض الدلالات كما سنرى في تحليلات البيانيين وتفصيلاتهم حول هذا الموضوع .

وإذا كان سيبويه قد ذكر أمثلة الفعل مقسماً إياها بحسب الزمن ، فإن له إشارات ذات أهمية نلحظ فيها توضيحاً لبعض جوانب العدول . ومن ذلك قوله في باب حتى : (وقد تقع نفعل في موضع فعلنا في بعض المواضع ، ومثل ذلك قوله ، لرجل من بني سلول مولَّد[2] :

---

(١) عبارة أبي علي : (الفعل ينقسم بأقسام الزمان : ماض وحاضر ومستقبل) ينظر : كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، ٨٢/١ ، تحقيق د / كاظم المرجان ، بدون طبعة ، ١٩٨٢م ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، وقد ذكرها الشيخ محمود ، في: رسالة في الطريق إلى ثقافتنا صـ ١٣ .

(٢) وينسب كذلك لشمر بن عمرو الحنفي ، ينظر دلائل الإعجاز صـ ٢٠٦ (حاشية الشيخ محمود شاكر) الطبعة الثانية ١٤١٠هـ ، الناشر مكتبة الخانجي ، القاهرة .

ولقد أَمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني فمضيتُ ثُمت قلتُ لا يعنيني[1]

قال السيرافي في شرحه على كتاب سيبويه : (إنما يستعمل ذلك [أي المستقبل موضع الماضي] إذا كان الفاعل قد عُرف منه ذلك الفعل خلقاً وطبعاً ، ولا يُنكر منه في المضي والاستقبال ، ولايكون لفعلٍ فَعَله مرةً من الدهر)[2]، وهذا هو معنى التجدد والحدوث الذي قصده البلاغيون . ثم إن معنى الفعل هو الدليل على زمنه عند سيبويه قال في ذلك :(واعلم أن أسيرُ بمنزلة سرت إذا أردت بأسير معنى سرت)[3] ولعل في هذا مقياسا لصيغ الفعل الأخرى إذ نفهم منه أن صيغة الفعل إذا عُني بها زمن مخالف لأصل استعمالها فإنما هي تابعة له ، معدول بها عن زمنها الأصليّ إلى زمن آخر .

ونمضي مع سيبويه في حديثه عن العدول من صيغة إلى أخرى في الأفعال ، ففي باب الفاء[4] عند دخولها على المضارع يذكر كلاماً لأستاذه يونس بن حبيب ، حين سأله عن قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴾ (الحج:٦٣)، فقال : هذا واجب ، وهو تنبيه ، كأنك قلت : أتسمع أن الله أنزل من السماء ماءً فكان كذا وكذا . وإنما خالف الواجب النفي لأنك تنقض النفي إذا نصبت وتغيّر المعنى)[5] .

ففي قوله : « كان كذا وكذا»، إشارة إلى معنى المضيّ المفهوم من الفعل المضارع (تصبح) . كما أن قوله : « هذا واجب» يريد الماضي بعينه ؛ لأن الوجوب

---

(١) الكتاب ٢٤/٣ .

(٢) المصدر السابق ٢٤/٣(حاشية المحقق) .

(٣) نفس المصدر٢٤/٣ .

(٤) تناول سيبويه في هذا الباب أحكام الفعل المضارع بعد فاء السببية .

(٥) الكتاب ٤٠/٣ .

بمعنى الثبوت والماضي ثابت بلا شك . وكثيراً ما يسمي سيبويه الماضي واجباً . قال ابن خروف :(وقوله :« فقال هذا واجب»، وقوله :« فكان كذا»، يريد أنهما ماضيان)[1].

وقول سيبويه : إنما خالف الواجب [الماضي] النفي ، عنى به الفعل المضارع (تصبح) ، وقد خالف النفي (لأن اخضرار « الأرض» ليس مترتباً على علمك ورؤيتك ، إنما هو مترتب على الإنزال)[2] .

وقد تكلم سيبويه عن أدوات الشرط الثلاث « إذا» و« إن» و« لو»، كما أشار إلى الفعل المضارع الدال على المضيّ بعد « إذا» وهو في دلالته على المضيّ معدولاً به عن ظاهره بمنزلة الفعل الماضي بعد « إذا» الشرطية الاستقبال معدولاً ؛ عن ظاهره كذلك . يقول : (وسألته [أي الخليل] عن إذا ، ما منعهم أن يجازوا بها ؟ فقال : الفعل في إذا بمنزلته في إذ ، إذا قلت : أتذكر إذ تقول ، فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى . ويبين هذا أنّ إذا تجيء وقتاً معلوماً ، ألا ترى أنك لو قلت : آتيك إذا احمر البُسر كان حسناً ، ولو قلت : آتيك إن احمر البسر ، كان قبيحاً . فإنْ أبداً مبهمة ، وكذلك حروف الجزاء . وإذا توصل بالفعل ، فالفعل في إذا بمنزلته في حين ، كأنك قلت : الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه)[3] .

وإذا أنعمنا النظر فيما ذكره سيبويه وجدنا أنه قد فرق بين استعمال « إذا» واستعمال « إن»، فهو يشير إلى أن « إذا»، تكون للشرط المقطوع بوقوعه حين يقول : (إذا تجيء وقتاً معلوماً) وهي لما يستقبل من الزمان ، ولا يصح أن تضع مكانها « إنْ» ، وإن كانت هي أيضاً للشرط فيما يستقبل من الزمان ؛ لأن « إن» إنما هي للشرط غير المقطوع بوقوعه ، ولذلك فسيبويه يستقبح أن يقال : آتيك إن احمرَّ البسر؛ لأنه لاشك في أنّ البسر صائر إلى الاحمرار ، فلا يناسبه أن ترد عليه « إنْ»

---

(١) البحر المحيط ٥٣١/٧ ، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي . غير محدد الطبعة ، أو تاريخها ، مكة المكرمة . المكتبة التجارية .

(٢) المصدر السابق ٥٣٢/٧ .

(٣) الكتاب ٦٠/٣ .

التي هي للشك في وقوع الشرط مستقبلاً ، أما كون « إن» مبهمة فلعله أراد بذلك عدم الجزم بوقوع الشرط بها .

أما الأداة الثالثة «لو» فقد ذكر فيها سيبويه كلاما موجزا ومفيدا رجع إليه النحاة بعد اختلافهم حول طرق استعمال هذه الأداة ، وعبارة سيبويه هي قوله : (أما «لو» فلما كان سيقع لوقوع غيره)[1] ، وهذا هو حاصل معنى التعليق في الشرط ، إذ التعليق معناه ترتيب وقوع الجزاء على وقوع الشرط ، ويتضمن امتناع وقوع الجزاء لامتناع وقوع الشرط .

والفعل المضارع بعد « إذ» عند سيبويه يخالف الظاهر ، فهو في حكم الماضي لأن « إذ» على حد قوله « لما مضى من الدهر »[2]، وهي على العكس من « إذا» فهذه يليها الفعل الماضي دالاً على المستقبل ـ على ما بيناه في كلامه ـ ، أما « إذ» فهي تدل على الماضي وإن وليها فعل مستقبل ، وهنا يقول : (« إذا» فيما يستقبل بمنزلة « إذ» فيما مضى)[3]، والملاحظ في كلامه الدقة والاحتراز من بعض ما قد يدخل عليه من اعتراض ، في قوله : « فيما مضى» وقوله : « فيما يستقبل» فالأداة « إذا» بقيد كون مدخولها فعلاً مستقبلاً في المعنى تشبه « إذ» بقيد كون الفعل الذي يليها ماضياً في المعنى ، وعلى هذا فإن « إذ» غير ممتنع بعدها الفعل الدالّ على الاستقبال ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ (المائدة:١١٦) فالفعل بعد « إذ» في الآية معناه الاستقبال لأنه يصف ماسيقع يوم القيامة من كلام الله سبحانه لعيسى ابن مريم ليكون شهادة على من أَلَّهوه عليه السلام وهو بشر ، أما الأصل فيها فهو أن تدل على المضيّ .

* * *

---

(١) الكتاب ٢٢٤/٤ . (٢) المصدر نفسه ٢٢٩/٤ . (٣) المصدر نفسه ٦٠/٣ .

مخالفة الظاهر عند ابن جني :

عقد ابن جني في الخصائص باباً سماه «باب المستحيل» ، ذكر فيه شيئا مما له صلة بالمخالفة في استعمال صيغ الأفعال ، وذلك أنه نظر في كلام العرب فوجد فيه مخالفة للسمت الذي يجري عليه كلامهم فيما يشبه أن يكون مستحيلا ، وأن يكون الكلام متناقضا يدفع بعضه بعضا . من ذلك قوله في استعمال الماضي موضع المستقبل والعكس: (فمن المحال أن تنقض أول كلامك بآخره ، وذلك كقولك : قمت غدا ، وسأقوم أمس ، فإن قلت : فقد تقول ، إن قمت غدا قمت معك ، وتقول: لم أقم أمس ، وتقول : أعزك الله ، وأطال بقاءك ، فتأتي بلفظ الماضي ومعناه الاستقبال ، وقال[1] :

ولقد أَمُرُّ على اللّئيم يَسُبُّني فمضيتُ ثُمت قلتُ لا يعنيني

أي : ولقد مررت . وقال[2] :

وإني لآتيكم تَشَكُّرُ مَا مضى من العَهد واستيجابِ ما كان في غدِ

أي ما يكون . وقال[3] :

أوديتُ إن لم تَحْبُ حَبْوَ المُعْتَنِك)[4]

---

(١) البيت لرجل من بني سلول كما في حاشية المحقق ، ينظر الخصائص ، لأبي الفتح عثمان ابن جني ، ٣٣٠/٣ ، تحقيق محمد علي النجار ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٣٧٦هـ . وينسب لغيره (ينظر الصفحة ذات الرقم ٢١ من هذا الكتاب) .

(٢) قائله هو الطرماح بن حكيم بن الحكم الطائي ، والبيت في ديوانه صـ ١٤٦ ، غير محدد الطبعة ، ١٩٨٦م ، دمشق .

(٣) البيت لرؤبة بن العجاج ، ديوانه صـ ١١٨(مجموع أشعار العرب ، وهو ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي ، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ ، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت . وينظر كذلك حاشية المحقق ٢ /٣٨٨ ، وقد وضح البيت بقوله : المعتنك: البعير يصعد في العانك من الرمل ، وهو المتعقد منه. ولا يقطعه البعير إلا بجهد ، والبعير يحبو حتى يقطعه ، ويتلطف لذلك ، فهو يقول : إن لم تجتهد في معونتي وتحتل لذلك وتتلطف فقد حق بي الهلاك .

(٤) الخصائص ، ٣٣٠/٣ .

وأجاب ابن جني عن هذا التساؤل بما رواه عن أبي بكر بن السراج وهو قوله : (فإن أمن اللبس فيها جاز أن يقع بعضها موقع بعض وذلك مع حرف الشرط ، نحو : إن قمتَ جلستُ ؛ لأن الشرط معلوم أنه لا يصح إلا مع الاستقبال .. وكذلك أيضاً حديث الشرط في نحو : إن قمتَ قمتُ ، جئت فيه بلفظ الماضي الواجب تحقيقاً للأمر، وتثبيتاً له أي إنّ هذا وعدٌ مَوفيٌّ به لامحالة ، كما أن الماضي واجب ثابت لامحالة)[1] .

على أن ابن جني أتبع ذلك بكلام يحسن أن نعده من الأسس الدقيقة في المعاني البلاغية للعدول من المستقبل إلى الماضي ، وهو قوله: (لفظ الدعاء ومجيئه على صورة الماضي الواقع ، نحو أيدك الله ، وحرسك الله ، إنما كان ذلك تحقيقاً وتفاؤلاً بوقوعه أن هذا ثابت بإذن الله ، وواقع غير ذي شك . وعلى ذلك يقول السامع للدعاء إذا كان مريداً لمعناه : وقع إن شاء الله ، ووجب لا محالة أن يقع ويجب)[2]. وهذا التعليل هو ما قاله البيانيون في هذه الصيغة ولم يزيدوا عليه .

وفي جانب العدول في استعمال الفعل المتعدي بحذف مفعوله ، نراه يستعذب حذف المفعول ، ويعده من محاسن الكلام ، متعجبا منه ، ففي قراءة أبي رجاء ، وابن محيصن ، ومجاهد ، وغيرهم في قوله تعالى : ﴿ يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ ﴾ (يوسف:١٢)، حيث قرءوا : (يُرتِع) ، إذ يقول : (أما : «يُرتِع ويلعب» فمجزومان لأنهما جوابان : أحدهما معطوف على صاحبه ، وهو على حذف المفعول ، أي : يُرتِع مطيته ، فحذف المفعول . وعلى ذكر حذف المفعول فما أعربه وأعذبه في الكلام ! ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ﴾ (القصص:٢٣) أي : تذودان إبلهما ،

(١) الخصائص٣/٣٣٠ .

(٢) المصدر السابق ٣/٣٣٢ .

ولو نُطق بالمفعول لما كان في عذوبة حذفه ولا في علوه . وأنشدنا أبو علي للحطيئة[1] :

مُنَعَّمَـــةٌ تَصُـــونُ إليـــك منـــها كَصَـــوْنِكَ مـــن رِداءِ شَـــرْعَبِيِّ

أي : تصون الحديث وتخزنه)[2] .

وهذه الآية التي أوردها وقف عندها البلاغيون وبينوا وجوه البلاغة في حذف المفعول الذي ذكره ، ومفاعيل أخرى في الآية ، على أن تقديره المفعول المحذوف بعد الفعل « تذودان» بأنه « إبلهما» مما يضيف إلى البحث البلاغي إذ يكاد يطبق كلام البلاغيين عند الآية على أن المحذوف هو «غنمهما» لا إبلهما ، مما جعل توجيههم للغرض البلاغي يختلف ويتباين بينهم ، ولو أدخل تقدير أبي الفتح إلى ما قالوه في الآية لكان إضافة ولاريب .

ثم نجد أبا الفتح يصحح قراءة ردها ابن مجاهد منكرا لها ، إذ يقول أبو الفتح : (روى أبو عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب عليه السلام[3] : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ ﴾ (البقرة:٢٣٤) ، بفتح الياء . قال ابن مجاهد : ولا يقرأ بها . قال أبو الفتح: هذا الذي أنكره ابن مجاهد عندي مستقيم جائز؛ وذلك أنه على حذف المفعول ، أي : والذين يتوفون أيامهم أو أعمارهم أو آجالهم ، كما قال سبحانه : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ ﴾ ، و ﴿ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي ﴾ (المائدة:١١٧). وحذف المفعول كثير في القرآن وفصيح الكلام ، وذلك إذا كان هناك دليل عليه . قال تعالى : ﴿ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (النمل:٢٣) .

---

(١) ديوان الحطيئة (جرول بن أوس) صـ ١٣٨ ، شرح أبي سعيد السكري ، دار صادر ، بيروت ، غير محدد الطبعة ، ١٩٨١م .

(٢) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني٢/٤ ، تحقيق محمد عبدالقادر عطا ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

(٣) هذا كلامه ، وإن لم يكن من ناسخ الكتاب فهو ينم عن معتقده في علي رضي الله عنه .

وأنشدنا أبو علي للحطيئة [(١)] :

مُنَعَّمَـــةٌ تَصُـــونُ إليـــك منـــها كَصَـــوْنِكَ مـــن رِداءِ شَـــرْعَبِّي

أي : تصون الكلام منها وهو كثير جدا)[(٢)].

وقد علق السعد التفتازاني على كلام ابن جني عن قراءة علي ﷺ ، فقال : (ليس المراد أن للمتوفى معنيين : أحدهما الإماتة ، و ثانيهما الاستيفاء وأخذ الحق ، بل معناه الاستيفاء وأخذ الحق لا غير ، لكن عند الاستعمال قد يقدر مفعوله : «النفس» فيكون الفاعل هو الله تعالى أو الملك ، وهذا الاستعمال الشائع ، وقد يقدر : «مدة العمر» فيكون الفاعل هو الميت ، لأنه الذي استوفى مدة عمره ، وهذا من المعاني الدقيقة التي لا يتنبه لها إلا البلغاء)[(٣)]، وهذا التعليق من السعد متضمن ثناء حسنا على فهم ابن جني وحذقه ، وفيه إشارة إلى كونه من البلغاء .

وعند قوله تعالى :﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ ﴾ (المؤمنون:٢٠)، يقول أبو الفتح : (حذف مفعولها ، أي : تنبت ما تنبته ودهنها فيها... فأما من ذهب إلى زيادة الباء ، أي : تنبت الدهن ، فمضعوف المذهب ، وزائد حرفا لا حاجة به إلى اعتقاده زيادته مع ما ذكرناه من صحة القول عليه ، وكذلك قول عنترة [(٤)] :

شربت بماء الدحرضين ....

ليس عندنا على زيادة الباء ، وإنما هو على شربت في هذا الموضع ماء ، فحذف المفعول ، وما أكثر وأعذب وأعرب حذف المفعول وأدله على قوة الناطق به!) [(٥)] .

---

(١) ينظر الصفحة السابقة .

(٢) المحتسب ٢/٢١٥ .

(٣) ينظر كلام السعد في تفسير التحرير والتنوير ، للطاهر بن عاشور ، ٢/٤٤٩ ، بدون طبعة ، ١٩٨٤م ، الدار التونسية للنشر ، تونس. ولم أجده فيما بين يدي من مصادر للمؤلف ، ولعل ذلك جاء في حاشيته على الكشاف .

(٤) البيت في ديوانه صـ ٢٠١/ الطبعة الثانية ، ١٩٨٣م ، المكتب الإسلامي ، بيروت. والبيت بتمامه :

شربت بماء الدحرضين فأصبحت زوراء تنفـر من حيـاض الديلـم

(٥) المحتسب٢/١٣٢ .

فمن الواضح أن أبا الفتح كان يطوي الكلام طيا في هذه المواضع ، ولو قدر له أن يتوسع فيه لرأينا من كلامه ما يشفي ويكفي ، على أن ما ذكره هنا يعد جهدا ليس بالقليل إذا علمنا أنه كان غرضه هو توجيه القراءات وتخريجها ، مما يدل على أن ما يشكل في البحث النحوي قد يكون من البلاغة بمكان ، فلا يهمل ، أو يضعَّف فضلا عن أن يبحث له عن تأويل ومخرج ، فإن البليغ يأتي ما لا يأتيه غيره ويسلك مسلكا يشق على من سواه حتى لو سُمع ذلك من غيره لعد عيًّا .

ولو أمعنا في كلام ابن جني لرأيناه يعلل لحذف المفعول ويذكر غرضه البلاغي الذي هو عين ما ذكره البلاغيون من بعد ، ففي قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۝ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ۝ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴾ (الغاشية:١٧-١٩)، يشير أبو الفتح إلى قراءة علي ﷺ ، وهي : خَلَقْتُ ، ورفعتُ ، ونصبتُ ، وسطحتُ ، ثم يقول: (قال أبو الفتح: المفعول هنا محذوف لدلالة المعنى عليه ، أي : كيف خلقتها ، ورفعتها ، ونصبتها ، وسطحتها ، وقد تقدم القول على حسن حذف المفعول به ، وأن ذلك أقوى دليل على عربية الناطق به)[1]. وهذا الحذف فيه تحقيق لغرض بلاغي هو الإيجاز أو ما اصطلح عليه في الحذف بالاختصار لوجود دليل على المحذوف ، وهو الضمير العائد بعد كل فعل إلى ما قبله لاستيجاب الربط في الجملة .

وهكذا نرى أبا الفتح يثني على حذف المفعول ، ويصفه بأنه دليل على قوة عربية الناطق به ، وما ذاك إلا إشارة إلى بلاغة الناطق ، فقوة عربيته هي ولا شك بلاغته .

---

(١) المحتسب ٢/٤٢٠.

ونختم وقفتنا مع ابن جني بقوله :(إن أكثر الفوائد إنما تجتنى من الألحاق والفضلات)[1] . وهذا بيان لقيمة الفضلات في الكلام ، وأن أكثر الفوائد فيه إنما تجتنى منها ، وهذا ما تذهب إليه البلاغة ، وتجدُّ في طلبه ؛ فإنه لا يهمل في الكلام البليغ شيء ، ولا يورد على عواهنه ، فلا يذكر شيء إلا لغرض ، ولا يخلو منه الكلام إلا لغرض أيضا . ويجب التنبيه هنا على أنه لا يليق بالقرآن أن يسمى شيء منه فضلة .

* * *

(١) المحتسب ١/٢٤٥.

مخالفة الظاهر عند ابن مالك[1]

يُعد جمال الدين بن مالك ـ رحمه الله ـ من أكثر النحاة تنظيما وتبويبا لمؤلفاته ، ويتسم هذا التنظيم وذلك التبويب بالدقة والتسلسل المنطقي ، مما جعل النحاة بعده يقتفون أثره في ترتيبهم لأبواب النحو ، سواء منهم من شرح كتبه أو من أفادوا منها فيما كتبوه ، فضلاً عن تأثرهم آراءه النحوية ، فلا تكاد تجد أحداً من النحاة بعده أعرض عن آرائه وكتبه إلا قليلا ، وقد نالت كتبه سيرورة بين أهل العلم من علماء العربية وعلماء الدين ، وعلى وجه الخصوص ألفيته التي رزقت حظا من الشهرة ، فشرحت شروحا كثيرة ، وكتب عليها من الكتب ما يسر لطلبة العلم علم النحو ، على وجه لم يكن من قبل .

والذي سنتناوله من كلام ابن مالك حول المخالفة في استعمال صيغ الأفعال يختلف عن كلام صاحبيه السابقين ، إذ يظهر هنا شيء من الترتيب يشبه كثيراً ما سجله البلاغيون في هذا الجانب ، بل إن من كلام ابن مالك ما هو سبيل نصل به إلى بعض ما يخص الجانب التطبيقي من هذه الدراسة ، إذ اشتمل كلامه على ما لا نجده عند سابقيه ، وما هو به أحق من لاحقيه .

ويتضح ذلك جلياً حينما نطالع كلامه في : (باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به)[2] وما فصل فيه من تقسيم للفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر ، وما أتبعه بتفريعات تمس المخالفة .

---

(١) ابن مالك هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني النحوي ، نزيل دمشق ، إمام النحاة وحافظ اللغة.قال الذهبي : ولد سنة ستمائة ، أو إحدى وستمائة [وتوفي سنة ٦٧٢هـ]... صرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية ، وحاز قصب السبق ، وأربى على المتقدمين) ينظر بغية الوعاة ، جلال الدين السيوطي ، ١٣٠/١ ، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم ، بدون تاريخ ، المكتبة العصرية بيروت . (وإنما عرفنا به هنا تعليلا لاختيارنا له دون غيره من النحاة بإيضاح أقوال العلماء فيه ، وإلا فمثله علم لا يعرف به) .

(٢) شرح التسهيل ، لجمال الدين محمد بن مالك الطائي (المؤلف السابق) ، تحقيق د. عبدالرحمن السيد ، ود . محمد بدوي المختون ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ، دار هجر .

١- دلالة الماضي على المستقبل عند ابن مالك :

أشار ابن مالك إلى أن فعل الأمر مستقبل أبداً ولا يخرجه عن الاستقبال شيء ، وذلك من حيث الصيغة ، ثم يوضح السبب الذي من أجله كان مستقبلاً ، فيقول مبينا ذلك: (لما كان الأمر مطلوباً به حصول ما لم يحصل كقوله تعالى : ﴿ قُمْ فَأَنذِرْ ﴾ (المدثر:٢) ودوام ما حصل كقوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ ﴾ (الأحزاب:١)، لزم كونه مستقبلاً ، وامتنع اقترانه بما يخرجه عن ذلك)[١].

ومما هو حقيق بالتأمل من كلام ابن مالك ما نجده عنده من تفصيل فيما يتعلق بصيغ الأفعال ، ففي صيغة فعل الأمر يذكر كلاماً يدق ويغمض على غير المتأمل ، الأمر الذي جعل أبا حيان يَصِمُ كلامه بالفساد . يقول ابن مالك : (وأيضاً فالفعل فعلٌ بدلالته على الحدث والزمان المعين ، وكونه أمراً أو خبراً معنى زائد على ذلك مطلوبٌ بقاؤه ، إذ لا يمتاز أحد النوعين عن الآخر إلا به ، والاستقبال لازم للأمريّة ، فلو انتفى بتبدله انتفت الأمرية . بخلاف الخبرية المستفادة من الماضي والمضارع فإنها لاتنتفي بتبديل المضي باستقبال ، والاستقبال بمضي)[٢] ومفهوم كلامه أن الفعل يدل على الحدث والزمان المعين ، أما دلالته على الخبريّة أو الأمريّة فليس من لوازم الصيغة المجردة بل هو معنى زائد على دلالتها الأصلية ، لذلك يلزم بقاء صيغة أحدهما عند إرادة تمييزه عن الآخر ، والاستقبال من لوازم الأمر ، فلو انتفى الاستقبال من فعل الأمر لتبدل الفعل ، وتوضيح ذلك أنك لو بدلت قولك : ذهب الرجل ، من ماض إلى مضارع فقلت : يذهب الرجل ، أو العكس ، لم تنتف الخبرية ، أما لو بدلت الأمر بأحدهما فستنتفي الأمرية ، فالاستقبال والمضي في كلٍّ من الماضي والمضارع لا يزيل الخبرية عند تبدل صيغة أيٍّ منهما بالأخرى ، أما انعدام الاستقبال

---

(١) شرح التسهيل ١٧/١ .

(٢) المصدر السابق ١٧/١ .

من فعل الأمر فإنه يحيله عن أمريته ، ونلاحظ أن كلام ابن مالك عن التبديل يريد به الصيغة المجردة ، لا التركيب ، وهذا الاعتبار غفل عنه أبو حيان فخطّأ ابن مالك ، إذ حمل كلامه على أنه يريد به الفعل مركبا في جملة لا الفعل مفرداً ، ففسره بغير ما أراد ابن مالك . يقول أبو حيان : (مقتضى تعليله [أي ابن مالك] أن كلاً من الأمر والخبر لا يخرج عن بابه ، إذ لا يتميز أحدهما من الآخر إلا بكونه أمراً أو خبراً ، وقد بينا أن كلا منهما خرج عن بابه ، والمرجوع في هذا إلى وضع العرب واستعمالها ، فلو استعملت صيغة الأمر في الخبر الذي صيغته ليست مستقبلة بقرينة تدل على ذلك لساغ لها ، كما استعملت صيغة الخبر الماضي في غير الخبر وغير زمانه ، وذلك في الدعاء نحو: غفر الله له ، فإنه خرج عن الخبر وعن الزمان الماضي بقرينة استعماله في الدعاء ، فكذلك يسوغ استعمال صيغة الأمر في غير الأمر وفي غير زمانه ، وهو الاستقبال لقرينة تدل على ذلك . وقوله : « بخلاف الخبرية المستفادة من الماضي » إلى آخر كلامه ، وقد بينا أن الخبرية انتفت بتبدل المضي بالاستقبال في الدعاء ، ففسد تعليله)[1]، وليس هذا مراد ابن مالك ، إنما أراد أن صيغة الأمر بنيت للأمر في المستقبل فلا تصلح مفردةً لأن تكون خبراً ، وكذلك كل من صيغتي الماضي والمضارع لا تصلحان منفردتين لأن تكونا أمراً ، وإنما يفهم ذلك من السياق ، وهو ما يدخل في باب مخالفة مقتضى الظاهر . ودليل كون ابن مالك لم يرد سوى الصيغة أنه ذكر بعد هذا انصراف المضارع إلى المضي والمضي إلى الاستقبال بقرائن في التركيب[2]، ونحسب أن مراد ابن مالك بالتبدل هو تبدل صيغة الفعل من خبر إلى أمر أو العكس لأن هذا المعنى هو الأقرب إلى دلالة التبدل ، أما دلالة الفعل على غير زمنه بقرينة في التركيب فليس تبدّلاً .

---

(١) التذييل والتكميل ،لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، ١/٨٠،تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ ، دار القلم ، دمشق .

(٢) التسهيل ١/٢٧-٣٠ .

وما يفهم من كلام ابن مالك يدخل في صميم العدول عن الظاهر ، لأن العدول لا يُعنى بالصيغة المجردة ، إنما يكون العدول من وقوع الصيغة في تركيبٍ اقتضى أن تكون دلالتها على غير ما وضعت له في الأصل لغرض .

ثم يذكر انصراف الماضي إلى الحال في صيغة الإنشاء ، يقول في ذلك : (الإنشاء في اللغة مصدر أنشأ فلان يفعل كذا ، ثم عُبِّر به عن إيقاع معنى لفظ يقارنه في الوجود ، كإيقاع التزويج بزوجت ، والتطليق بطلقت ، والبيع والشراء بـ« بعت » و« اشتريت »)[1] .

ويذكر كذلك انصرافه إلى الاستقبال فيقول :(انصرافه إلى الاستقبال بالطلب نحو : « غفر الله لزيد »، و« نصر الله المسلمين وخذل الكافرين »، و« عزمت عليك إلا فعلت». وانصرافه إلى الاستقبال بالوعد كقوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴾ (الكوثر:١) وقوله تعالى : ﴿ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾ (الزمر:٦٩) وانصرافه بالعطف على ما علم استقباله كقوله تعالى : ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ۖ وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ ﴾ (هود:٩٨) و﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾ (النمل:٨٧)، وانصرافه بعد القسم بالنفي كقول الشاعر[2] :

رِدوا فـــوالله لاذُذْنـــاكمُ أبـــداً ... مــــادامَ في مائنــــا وِردٌ لنُـــزَّال

وانصرافه بالنفي كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴾ (فاطر:٤١)، أي والله لئن زالتا ما يمسكهما)[3] . ويذكر ابن مالك مواطن يقع فيها الماضي دالا حينا

---

(١) التسهيل ٣٠/١ .

(٢) قال المحقق: قال في الدرر ج١صـ٤٥: لم أعثر على قائله ، وفي٤/١ برواية : وراد ، وانظر : ج٢صـ٤٥ ، ذدناكم: رددناكم. ومعجم شواهد العربية. (ينظر حاشية محقق التسهيل ٣٠/١).

(٣) التسهيل ٣٠/١ .

على الاستقبال ، وآخر على المضي ، أما تمييز ما يدل على المستقبل مما يدل على الماضي منها فلم يذكره ، إذ اكتفى في الشرح بالتمثيل فيقول : (ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية ، وحرف التحضيض ، وكُلَّما ، وحيث ، وبكونه صلة أو صفة لنكرة عامة)[1] ، ويمضي شارحا هذا النص بقوله :(إذا ورد الفعل الماضي بعد همزة التسوية نحو: سواء عليّ أقمت أم قعدت ، احتمل أن يكون المراد : سواء عليّ ما كان منك من قيام وقعود ، وأن يكون المراد : سواء عليّ ما يكون منك من قيام وقعود . وإن كانت «لم» بعد «أم» تعين المضي كقوله تعالى : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (البقرة:٦) ، فإن لم تكن «لم» بعد «أم» فالاحتمال باق كقوله تعالى : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾ (الأعراف:١٩٣) . وكذا الواقع بعد حرف التحضيض نحو: هلا فعلت ، يحتمل أن يراد به المضي فيكون لمجرد التوبيخ ، ولا يكون الاقتران بحرف التحضيض مغيرا للفعل عن موضعه . ويحتمل أن يراد به الاستقبال فيكون بمنزلة الأمر ، ولذلك احتج العلماء على وجوب العمل بخبر الواحد بقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ ﴾ (التوبة:١٢٢) ، وجعلوه بمنزلة : لينفر من كل فرقة طائفة[2] ، وكذا الواقع بعد كلما يحتمل أن يراد به المضي كقوله تعالى : ﴿ كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ ﴾ (المؤمنون:٤٤)، ويحتمل أن يراد به الاستقبال كقوله تعالى : ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾ (النساء:٥٦)، وكذا الواقع بعد حيث ، يحتمل أن يراد به المضي كقوله تعالى : ﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ﴾ (البقرة ٢٢٢)،

---

(١) التسهيل ١/ ٣٠ .

(٢) وجه الاحتجاج هنا أن الطائفة تعني الواحد ، قال القرطبي: (لا من جهة أن الطائفة تنطلق على الواحد ولكن من جهة أن خبر الشخص الواحد أو الأشخاص خبر واحد ، وأن مقابله وهو التواتر لا ينحصر . (الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ، ١٨٦/٨، بدون طبعة ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

ويحتمل أن يراد به الاستقبال كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ (البقرة:١٤٩) .

وكذا الواقع صلة يحتمل المضي كقوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴾ (آل عمران:١٧٣)، والاستقبال كقوله تعالى : ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (المائدة:٣٤)، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر[١] :

وإني لآتيكم تَـذَكُّر مَـا مضـى   من العَهْد واستيجاب ما كان في غدِ

وكذا الواقع صفة لنكرة عامة يحتمل المضي كقول الشاعر[٢]:

رُبَّ رِفـدٍ هَرقتُـه ذلـك اليـو   م وأسْـرى مـن مَعْشَـرٍ أَقْتَـال

ويحتمل الاستقبال كقول النبي ﷺ :(نضر الله امرأ سمع مقالتي فأداها كما سمعها)[٣] [٤] فإن هذا منه ﷺ ترغيب لمن أدركه في حفظ ما يسمعه منه ﷺ ، وذلك يقتضي أن يكون المعنى: (نضر الله امرأ يسمع مقالتي فيؤديها كما يسمعها) .

ولعل من الملاحظ أن بعض الأمثلة التي ذكرها ابن مالك محتملة للمضي والاستقبال في وقت واحد ، ويتضح هذا في مثالي كل من همزة التسوية وحرف التحضيض ، وبعضها لا يحتمل إلا أحدهما . ولذلك فقد تعقبه أبو حيان في التذييل

---

(١) سبق في الصفحة ذات الرقم ٢٤ من هذا الكتاب ، بلفظ (تشكر مكان تذكر).

(٢) القائل هو الأعشى ميمون بن قيس ، والبيت في ديوانه صـ ٣٦ ، تحقيق محمد محمد حسين ، الطبعة السابعة ، ١٩٨٣م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

(٣)التسهيل ٣١/١و٣٢ ..

(٤) الحديث مخرج بعدة ألفاظ أقربها للمذكور هنا: (نضرالله عبدا سمع مقالتي فوعاها ، فأداها ، ثم بلغها عني ، فرب حامل فقه إلى غير فقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه) ينظر صحيح الجامع الصغير وزيادته ، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ١١٤٥/٢ .

والتكميل منبها على أنه يجب الأخذ بالظاهر وهو دلالة الفعل على المضي في مثل هذه المواقع المحتملة حتى يقوم دليل على أنه ماض أريد به الاستقبال ، لأنه ليس وقوع الفعل في شيء من هذه المواقع المذكورة كافيا للحكم على أنه ماض أريد به الاستقبال بل لابد من الدليل ، ولأجل هذه القاعدة التي ذكرها أبو حيان نجده وجه بوجه يخالف ابن مالك في أسباب دلالة الماضي في بعض الأمثلة على الاستقبال ، فالبيت الذي مثل به ابن مالك على أن الفعل فيه وقع وصفا لنكرة عامة يرى أبو حيان أنه (مثال غير جيد لكون « رب» تفيد التقليل وهو ينافي العموم)[1] .

* * *

٢- دلالة المستقبل على المضي :

ذكر ابن مالك التعبير عن الماضي بلفظ المستقبل ، وساق شواهد متعددة مبينا العوارض التي استوجبت هذا الانصراف . فهو يذكر ما يوجب انصراف المضارع إلى المضي من قرائن لفظية حيث يقول : (وينصرف إلى المضي بـ« لم »، و« لما »الجازمة، و« لو » الشرطية غالباً ، و« بإذا » ، و« بربما » ، و« قد» في بعض المواضع)[2]

ويوضح ذلك مشيراً إلى الخلاف في المضارع المنفي بـ« لم» و« لما »، هل كان ماضي اللفظ فتغير لفظه دون معناه؟ أم أنه لم يزل مضارعا فتغير معناه دون لفظه؟ وذلك بعد أن ذكر إجماع النحاة على دلالته على المضي بعد هاتين الأداتين ، يقول في ذلك : (المضارع المنفي بلم ولما ماضي المعنى بلا خلاف ، وهل كان ماضي اللفظ فتغير لفظه دون معناه أم أنه لم يزل مضارعا فتغير معناه دون لفظه ففي ذلك خلاف ، والثاني هو الصحيح لأنه نظير ما أجمع عليه في الواقع بعد لو وربما وإذا

---

(١) التذييل والتكميل ١/١١٣و١١٤.

(٢) شرح التسهيل ١/٢٧

كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ (النحل:٦١) ، ولقول كثير[١] :

لو يَسمعون كما سَمعتُ كلامها خرُّوا لِعزة رُكّعًا وسُجودا

وكقول الشاعر[٢] في ربما :

لا يُضيِّعُ الأمينُ سِرًّا ولكنْ رُبَّما يُحْسَبُ الخَؤُونُ أمينَا

وأما انصرافه مع « إذ » فكقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ ﴾ (الأحزاب:٣٧) [٣].

ويحدد ابن مالك الحال الذي تقلب فيه « لمّا » المضارع إلى المضي وذلك إنما يكون حين تعمل فيه الجزم . يقول : (وقيدت « لما » بنسبة الجزم إليها ، لأنها إذا لم تكن جازمة لا يليها فعل مضارع بل ماضي اللفظ والمعنى وإن كانت بمعنى حين)[٤].

ثم يعلل انصراف المضارع إلى المضي بعد « ربما » وبعد « قد » فيقول :(وإنما كانت ربما صارفة معنى المضارع إلى المضي لأن « رب » قبل اقترانها « بما » مستعملة في المضي ، فاستصحب له بعد الاقتران ما كان لها ، بل هي بذلك أحق لأن « ما » للتوكيد ، فيتأكد بها معنى ما تتصل به ، ما لم تقلبه من معنى إلى معنى كما فعلت بـ« إذ» حين قيل فيها « إذ ما » ففارقتها في الدلالة على المضي وحدث فيها معنى المجازاة ، و« ما » المتصلة برب غير قالبة معناها بل مؤكدة له ، فاستصحب ما كان لها من المضي .

---

(١) البيت في ديوانه صـ ٤٤١ ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ ، دار الثقافة ، بيروت .

(٢) لم أعثر على قائل البيت ، وقال محقق التسهيل: (لم أعرف قائله).

(٣) شرح التسهيل ٢٨/١ .

(٤) المصدر السابق .

وإذا دخلت «قد» على المضارع فهي كـ«ربما» في التقليل والصرف إلى معنى المضي ، وهذا ظاهر قول سيبويه ، ... ثم قال ، وتكون بمنزلة «ربما» قال الهذلي :

قد أَتْرُكُ القِرْنَ مُصفرًّا أنامِلُه   كأنّ أثوابَه مُجَّتْ بفرصادِ[1]

هذا نصه ، فإطلاقه القول بأنها بمنزلة «ربما» تصريح بالتسوية بينهما في التقليل والصرف إلى المضي. فإن خلت من معنى التقليل خلت من الصرف إلى معنى المضي وتكون حينئذ للتحقيق والتوكيد كقوله تعالى : ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ﴾ (الأنعام:٣٣) وكقول الشاعر :

وقد تُدرِك الإنسانَ رحمةُ ربِّه   ولو كان تحتَ الأرضِ سَبعينَ واديا[2]

وربما خلت من التقليل وهي صارفة لمعنى المضي ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ﴾ (البقرة:١٤٤))[3].

ويستدرك أبو حيان على ابن مالك في شرحه لكتاب التسهيل لابن مالك المسمى التذييل والتكميل ـ وقد أشرنا إليه آنفا ـ مواضع ينصرف فيها المضارع إلى الماضي ، حيث يقول: (ونقص المصنف من القرائن التي تصرف المضارع إلى المضي عطفه على الماضي ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴾ (الحج:٦٣) أي : فأصبحت. وعطف الماضي على المضارع نحو قوله الشاعر :

ولقد أَمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني   فمضيتُ ثُمت قلتُ لا يعنيني[4]

---

(١) نسب البيت للهذلي كما هنا وكما في كتاب سيبويه ، وقال محقق كتاب سيبويه: ولم أجد له شعرا ولا ذكرا في الهذليين. والحق أن البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه صـ ٧١ .

(٢) البيت لورقة بن نوفل كما في السيرة النبوية لأبي محمد عبد الملك بن هشام٣/٣٧٠ ، بتحقيق عمر عبد السلام تدمري ، الطبعة الثالثة ١٤١٠هـ ، دارالكتاب العربي ، بيروت .

(٣) شرح التسهيل١/٢٩.

(٤) سبق في الصفحة ذات الرقم ٢١ من هذا الكتاب .

أي : ولقد مررت . ووقوع المضارع خبرا لكان وأخواتها ، نحو : كان زيد يقوم ، وأصبح زيد يضحك ، وإعماله في الظرف الماضي نحو قوله[1]:

يَجزيه رَبُّ العالمينَ إذْ جَزى جناتِ عدنٍ في العَلاليِّ العُلا

كأنه قال : جزاه رب العالمين إذ جزى)[2].

ويلحق بهذا ما ذكره ابن مالك عن المضارع الواقع بعد حتى إذ يدل على المضي ولكنه يؤول بالمضارع إما على أنه مستقبل أو على أنه حال ، يقول في ذلك : ([المضارع] المنصوب بعد حتى مستقبل ، أو ماض في حكمه ، وعلامة ذلك كون مابعدها غاية لما قبلها)[3] ويشرح البدر بن مالك[4] كلام أبيه بقوله :(وإن كان المضارع بعد حتى فهو مؤول إما بالمستقبل نظرا إلى أنه غاية لما قبل حتى ، فهو مستقبل بالإضافة إليه ، وإما بالحال على قصد الإخبار بمضي ما قبل حتى وحكاية حال ما بعدها .

فإن كان الماضي المعنى غير فضلة ، أو غير متسبب عما قبل « حتى »، أو محله غير صالح للابتداء لأنه جعل غاية ، فهو مؤول بالمستقبل)[5] ثم يمثل الشارح للحالات الثلاث بأمثلة (**فالأول** : كما إذا وقع خبر كان الناقصة ، كقولك : كان سيري حتى أدخلَها ، فتنصب على التأويل بالمستقبل ... والثاني : كما إذا كان

---

(١) قال محقق التسهيل : القائل هو أبو النجم العجلي ، والبيت في ديوانه صـ ٢١٠ . اهـ . وهو أيضا في الصاحبي ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق السيد أحمد صقر ، غير محدد الطبعة ، أو تاريخها ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة .

(٢) التذييل والتكميل ١/١٠٩ .

(٣) شرح التسهيل ٤/٥٢ .

(٤) هو بدر الدين محمد بن الإمام محمد جمال الدين بن مالك الطائي ، شرح ألفية والده ، وكافيته ، ولاميته ، وأكمل جزءا من شرح التسهيل ، توفي سنة ٦٨٦ ، ينظر لذلك بغية الوعاة ١/٢٢٥ ، للإمام جلال الدين السيوطي ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، غير محدد الطبعة ، المكتبة العصرية ، بيروت.

(٥) شرح التسهيل ٤/٥ .

الدخول من شخص والسير من آخر ، فقلت : كنت سرت حتى يدخلها زيد... **والثالث** : كما إذا أردت بيان الغاية فقلت : كنت سرت حتى أدخلها)[1] فالمضارع في المثالين الأول والثالث يفيدان الاستقبال بالنسبة لزمن الماضي الذي قبلهما ، وهما بالنسبة لزمن الحكم يفيدان المضي لأنهما حكاية حال ماضية ، وهذا معنى قوله : (مستقبل بالإضافة إليه) ، وأما في المثال الثاني ، معناه المضي كذلك إلا أنه مؤول الحال ، فهو يفيد الإخبار عن مضى استمر حتى وقت حكاية الحال .

* * *

٣- وقوع الفعل في حيز الشرط عند ابن مالك :

تحدث ابن مالك عن وقوع الفعل في حيز الشرط وأثر الشرط فيه موضحا أن الفعل هنالك وإن كان ماضي اللفظ فهو مستقبل المعنى ، على أنه يرى الفعل « كان » عند دخول الشرط عليه مؤولا بالمستقبل ، قال مبينا ذلك: (ولا يكون الشرط غير مستقبل المعنى بلفظ كان أو غيرها إلا مؤولا)[2]، ويوضح ابنه ذلك بقوله :(« إن » الشرطية وأخواتها مختصة بالمستقبل ، فلا يكون شرطها ولا جزاؤها بمعنى الماضي ، ولا بمعنى الحال ، وما أوهم ذلك أُوِّل ، فإذا جاء في موضع الشرط أو الجزاء ما هو حال أو ماض بلفظ « كان » أو غيرها حُمل على أنه متعلق بفعل مستقبل هو الشرط أو الجزاء في الحقيقة ، ولكنه حذف اختصارا أو استغناء عنه بانصراف الكلام عن معناه ، وذلك كقولك : إن أحسنت إليَّ أمس فقد أحسنت إليك اليوم ، والمعنى إن تبين إحسانك أمس تبين إحساني اليوم)[3]. ومعنى الاستقبال الذي ذكراه هو الأصل في الشرط بهذه الأداة وفي هذا القول شيء مما ذكره البلاغيون حول أصل استعمال « إن » وإن خالف جمهور البيانيين ما قاله ابن مالك في زعمه أن الشرط يقلب معنى الفعل « كان » إلى الاستقبال .

---

(١) شرح التسهيل ٥٤/٤.　　(٢) المصدر السابق ٩٢/٤.　　(٣) نفس المصدر ٩٢/٤.

وما يتصل بالعدول عن هذا الأصل أعني العدول من صيغة إلى أخرى في الفعل ، والعدول في استعمال « إن» من الأصل الذي هو المضارع إلى الماضي وراءه نكت بلاغية قد وسع البلاغيون الكلام فيها أكثر من النحاة ، على أن المتأمل في كلام النحاة لا يعدم شيئا مما يتعلق بهذه النكات البلاغية.

وأما أداة الشرط « لو » التي هي للشرط في الماضي ، فقد ذكر ابن مالك أنها (حرف شرط يقتضي امتناع مايليه ، واستلزامه لتاليه ، واستعمالها في المضي غالبا)[1] وهذه العبارة عدها بهاء الدين السبكي[2] قريبة من عبارة سيبويه التي مر ذكرها قريبا في هذا المبحث[3]. والمهم هنا أن ابن مالك أشار إلى أن « لو » تستعمل في الماضي غالبا ولا يمنع ذلك من استعمالها في المستقبل ، وقد أشار ابنه في الشرح إلى أن أكثر المحققين على أن « لو » لا تستعمل في غير المضي غالبا لا لازما ، (لأنها قد تأتي للشرط في المستقبل بمنزلة « إن » واحتجوا بنحو قول الشاعر[4] :

ولو تَلتقيْ أصداؤنا بعـدَ موتنـا ... ومِنْ دُونِ رَمسَينا من الأرض سَبْسَبُ

لَظَلَّ صَدى صَوتِيَ ولو كنتُ رِمَّـةً ... لِصَوتِ صدى ليلى يَهِشُّ وَيَطْـرَبُ

وقال الآخر [5]:

ولو أن ليلـى الأخيليـةَ سَـلَّمتْ ... علـيَّ ودوني جَنْـدلٌ وصَـفائحُ

لَسلَّمتُ تَسليَم البَشاشـةِ أو زَقَـا ... إليها صَدى من جانبِ القبرِ صائحُ

---

(١) شرح التسهيل ٥/٤.

(٢) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، لبهاء الدين السبكي ، (ضمن شروح التلخيص ٧٢/٢) بدون تاريخ ، أو طبعة ، دار الباز ، مكة المكرمة .

(٣) ينظر الصفحة ذات الرقم ١٧ من هذا الكتاب .

(٤) البيت لمجنون ليلى (قيس بن الملوح)، الديوان صـ ٣٩ ، جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج ، غير محدد الطبعة أو التاريخ ، مكتبة مصر ، القاهرة .

(٥) قائله هو توبة بن الحمير ، كما في الأغاني ٢٤٤/١١ ، وهو هناك برواية : ودوني تربة وصفائح . في قصة طريفة حول خبر وفاتها .

وقوله تعالى : ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾ (النساء:٩) . ثم عقب بأن اعتبار «لو» للشرط في المستقبل ليس بحجة ، وقال: (لأن غاية ما فيه أن ما جعل شرطا لـ«لو» مستقبل في نفسه ، أو مقيد بمستقبل ، وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ، ولا يحوج إلى إخراج «لو» عما عهد من معناها إلى غيره . ولما كانت «لو» للشرط في الماضي كان دخولها في المضارع على خلاف الأصل)[١].

* * *

٤- تعدي الفعل ولزومه عند ابن مالك :

ذكر ابن مالك في باب تعدي الفعل ولزومه طرفا مما هو وثيق الصلة بموضوع المخالفة ، وذلك في جانب حذف المفعول به من اللفظ والتقدير أو من اللفظ وحده ، فبعد أن بين المفاعيل التي لا يجوز حذفها ، بين أن ما يجوز حذفه منها ضربان فيقول : (المحذوف على ضربين : أحدهما : ما حذف لفظا ويراد معنى ، كالعائد إلى الموصول في قوله تعالى : ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ (البروج:١٦) والثاني : ما يحذف لفظا ومعنى ، والباعث على ذلك إما تضمين الفعل معنى يقتضي اللزوم ، وإما قصد المبالغة ، وإما بعض أسباب النيابة عن الفاعل . فالأول : كتضمين جرح معنى غاب . ومنه قول الشاعر[٢] :

فإنْ تَعتذرْ بالمَحْلِ من ذي ضُروعِها ... إلى الضيفِ يَجْرحْ في عَراقِيبِها نَصْلي

---

(١) شرح التسهيل ٩٦/٤.

(٢) القائل هو ذو الرمة (غيلان بن عقبة) ، والبيت في ديوانه صـ ١٥٦ ، تحقيق عبد القدوس أبو صالح ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ، مؤسسة الإيمان ، بيروت .

وكتضمين أصلح معنى لطف كقولك :« أصلح الله في نفسك وأهلك »، ولو لم يضمن معنى لطف لقيل أصلح الله نفسك وأهلك . ومنه ـ والله أعلم ـ قوله تعالى : ﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾ (الأحقاف:١٥). والثاني كقولك :« فلان يعطي ويمنع ، ويصل ويقطع» . فإنَّ حذف المفعول في هذا وأمثاله مبالغة تشعر بكمال الاقتدار وتحكيم الاختيار . ومنه ـ والله أعلم ـ قوله تعالى : ﴿ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (الحديد:٢). والثالث مرتب على الأسباب الداعية إلى حذف الفاعل وإقامة غيره مقامه ، فمن ذلك الإيجاز ، كقوله تعالى : ﴿ وَٱسْمَعُوا۟ وَأَطِيعُوا۟ ﴾ (التغابن:١٦). ومن ذلك مشاكلة المجاور كقوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝٤٢ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ۝٤٣ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾ (النجم:٤٢-٤٤). ومن ذلك إصلاح النظم كقول الشاعر[1] :

وخالـــدٌ يَحمـــدُ ســـاداتُنا   بـــالحقِّ لا يُحْمـــدُ بالباطـــلِ

أراد : « وخالد تحمده ساداتنا »، فحذف الهاء ليستقيم الوزن . ومن ذلك حذف المفعول لكونه معلوما ، وهو كثير كقوله تبارك وتعالى :

﴿ وَإِن تَفْعَلُوا۟ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ ﴾ (البقرة:٢٨٢) وكقوله تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ ﴾ (البقرة:٢٤) ، وكقوله تعالى : ﴿ فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (الأعراف:٣٥)، وكقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾ (يوسف:٩٠)، وكقوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ (القيامة:٣١)، ومن ذلك حذفه لكونه مجهولا ، كقولك: « ولدت فلانة » إذا عرفت ولادتها وجهلت ما ولدته. ومن ذلك الحذف لكون التعيين غير مقصود كقوله تعالى : ﴿ وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا ﴾ (الفرقان:١٩)، وكقول النبي ﷺ : (إذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ، وإذا

---

(١) البيت بلا نسبة في مغني اللبيب ٧٩٦/٢ ، بتحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، ومراجعة سعيد الأفغاني ، وفي حاشية التحقيق: (لم نقف على قائله).

قتلتم فأحسنوا القِتلة)[١]. ومن ذلك حذفه تعظيما للفاعل كقوله تعالى : ﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴾ (المجادلة:٢١). وعكس ذلك قولهم : «شتم فلان» إذا كان المشتوم عظيما والشاتم حقيرا. وقد يحذف المفعول خوفا منه كقولك: «أبغضتُ والله» ولا تذكر المبغض خوفا منه)[٢].

وفيما ذكره ـ رحمه الله ـ أغراض ونكات يحذف من أجلها المفعول به ، وأغلب تلك النكات إن لم يكن جميعها هي عين النكات التي عدها البيانيون أغراضا لحذف المفعول . فقد ذكر بواعث ثلاثة ، هي : تضمين الفعل معنى يقتضي اللزوم ، وقصد المبالغة ، وبعض أسباب النيابة عن الفاعل ، وبين هذه الأسباب بأنها : إما الإيجاز ، أو مشاكلة المجاور ، أو الضرورة ، أو كون المفعول معلوما عند المخاطب ، أو كونه مجهولا عند المتكلم ، أو لكون التعيين ذاته غير مقصود ، أو لتعظيم الفاعل ، أو تحقيره ، أو للخوف من المفعول . ونلاحظ هنا أن ما جعله تضمين الفعل معنى يقتضي اللزوم ، أن الفعل المتعدي يضمن معنى اللازم فيعدى بحرف عُدِّي به اللازم الذي ضمن هو معناه ، وهو خلاف تنزيل اللازم منزلة المتعدي الذي سنراه عند البيانيين والمفسرين فيما بعد ، إذ يبقى الفعل المتعدي هناك على معناه فلا يضمن معنى فعل آخر لازم ، بل يعامل معاملة اللازم من حيث إنه لا مفعول له ، كما أن اللازم لا مفعول له ، لأن القصد إلى بيان وقوع الفعل من الفاعل وتوفر القرائن على هذا .

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الصيد «باب الأمر باب : إحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة»، ولفظه : (ثنتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ ، قال : إن الله كتب الإحسان على كل شيء ، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح ، وليحد أحدكم شفرته فليرح ذبيحته) ، ينظر شرح صحيح مسلم للإمام النووي ، ١١٤/١٣ ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، بيروت .

(٢) شرح التسهيل ١٦١/٢ - ١٦٣.

أما غرض المبالغة الذي ذكره فإليه يرجع تنزيل المتعدي منزلة اللازم والاقتصار على الفاعل . وبهذا يتبين أن الفارق ليس بكبير بين كلام النحاة وكلام البيانيين حول بعض هذه المسائل ، على أنه يمكن رد كثير من كلام ابن مالك في هذا إلى كلام البلاغيين .

ومما ذكره ابن مالك أيضا أن يحذف مفعولا الفعل المتعدي كلاهما ، أو أحدهما ، وهو حذف يصار إليه لتحقيق تلك الأغراض التي تطلب عند حذف مفعول الفعل المتعدي لواحد . إذ يقول في حذف مفعولي باب ظننت : (ولا يحذف أحدهما إلا بدليل ، لا يجوز لك فيك ظننت زيدا منطلقا ، أن تقتصر على منطلق ، ولا على زيد ، لئلا تذكر خبرا دون مخبر عنه ، أو مخبرا عنه دون خبر. فإن دل دليل على المحذوف جاز الحذف . كقولك : قائما ، لمن قال : ما ظننت زيدا ؟ ، وزيدا ، لمن قال : من ظننت قائما ؟ قال عنترة :

ولقد نزلتِ فلا تَظُنِّي غيرَه ... مني بمنزلة المُحَبِّ المكرم[1]

أي : فلا تظني غيره كائنا. وقال آخر[2] :

كأن لم يكن بَينٌ إذا كان بَعْدَه ... تلاقٍ ولكنْ لا إخالُ تلاقيا

أي : لا إخال الكائن تلاقيا ، أو لا إخال بعد البين تلاقيا. ومن المحذوف لدليل قول الشاعر[3]:

وأنتَ غَريمٌ لا أظنُّ قَضاءَهُ ... ولا العَنَزِيَّ القارَظ الدهرَ جائيا

---

(١) ديوانه صـ ١٩١ .

(٢) قال محققا التسهيل ٧٣/٢ : ذكره في الحماسة ولم ينسبه ، والبيت من الطويل وقائله ابن الدمينة . اهـ . ينظر لذلك شرح ديوان الحماسة لأبي على أحمد بن محمد المرزوقي ٢١٧/١ ، نشره أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ، دار الجيل بيروت .

(٣) القائل هو ذو الرمة ، والبيت في ديوانه صـ ١٣٢٤ .

وقد يحذفان معا إن وجدت فائدة ، كقوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة:٢١٦)، وكقوله تعالى : ﴿ أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ﴾ (النجم:٣٥) ، وكقولهم :« من يسمعْ يَخِلْ». وكقوله[1] :

بأيِّ كتابٍ أم بأيةِ سُنةٍ ترى حُبَّهم عارًا عليَّ وتَحسبُ

فلو لم تقارن الحذف قرينة تحصل بسببها فائدة لم يجز الحذف)[2].

وقد اشترط ابن مالك لجواز الحذف في هذا الباب قيام دليل على المحذوف ، وليس من شك أنه لا يحذف شيء في هذا الباب ولا غيره ما لم يقم عليه دليل ، بمعنى أنه لا بد من دليل على أن هناك حذفا ، حتى لو لم يوجد دليل على المقدر ما هو ، لأنه قد يحذف المحذوف بدليل لكن التقدير نفسه ليس معلوما ، وسنرى من هذا القبيل شيئا عند المفسرين والبيانيين ، وكيف يقدر المحذوف في حال عدم وجود دليل على المقدر كيف يقدر .

ولعل الفائدة التي ذكرها عند الشواهد التي أوردها خاصة تأتي من تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم مبالغة في إثبات الفعل لفاعله ، وأنه يكون منه ذلك الفعل ، أو أن ذلك الفعل صفة له وسجية يتحلى بها ، وسيكون لنا في القسم التطبيقي من هذا الكتاب وقفات عند حذف المفعولين أو أحدهما على مابينه المفسرون والبيانيون .

* * *

---

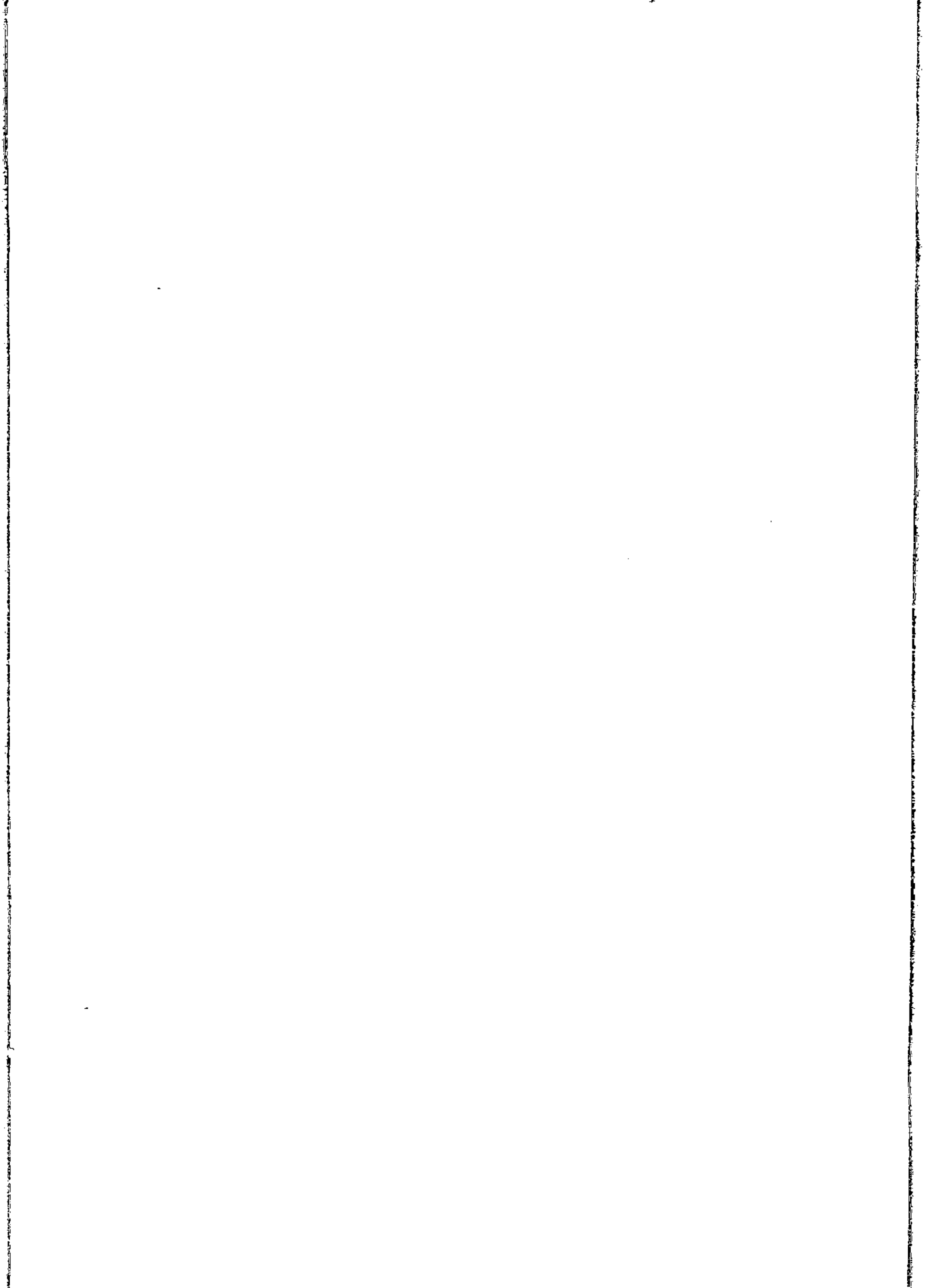
(١) القائل هو الكميت بن زيد الأسدي ، ينظر لذلك شرح الحماسة للمرزوقي ٦٩٢/٢

(٢) شرح التسهيل ٧٣/٢.

الفصل الثاني

المخالفة في التعبير بالمستقبل

- المبحث الأول : التعبير بالمضارع عن الماضي .
- المبحث الثاني : التعبير بالمضارع عن الأمر « وعكسه »



التعبير بالمستقبل

تمهيد

حفلت كتب علماء البلاغة بموضوع المخالفة في استعمال الأفعال ، وقد عنوا من ذلك عناية خاصة بوضع صيغة من الصيغ الثلاث ـ أعني صيغ كل من المضارع والماضي والأمر ـ موضع الأخرى وهذا الباب هو من أبواب علم المعاني ، وعده ابن الأثير من الالتفات ، وجعله من أرقى علوم البلاغة ، لأن المتكلم يأتي ما لا يأتيه غيره ، ويرد موردا لايقدر عليه سواه ، إذ يخالف ما هو جار به العرف من نسق الكلام ، وهذه المخالفة لا يقدم عليها إلا البليغ ، وإلا العارف بخصائص الكلام العربي ووجوه التعبير وأساليب الخطاب ، فلعل متجشما لها يكون بذلك قد أساء من حيث يظن أنه أحسن ، وأتى بما هو إلى نقص الفائدة في الكلام أقرب منه إلى الإتيان بشيء منها فضلا عن أن يحسن .

ولا ريب أن العدول بالكلام عما يقتضيه ظاهره إنما هو مبني على الاعتبار فلو صدر ذلك من غير البليغ لم يكن من البلاغة في شيء . لأن البليغ يقصد إلى ذلك العدول وإلى تلك المخالفة قصدا ينشد منه غرضا بلاغيا لا يأتي من جريان الكلام على ظاهره .

يقول ابن الأثير: (وهذا النوع وما يليه[1] هو خلاصة علم البيان التي حولها يدندن ، وإليها تستند البلاغة ، وعنها يعنعن . وحقيقته مأخوذة من التفات الإنسان عن يمينه وشماله ، فهو يقبل بوجهه تارة كذا ، وتارة كذا . وكذلك يكون هذا النوع من الكلام خاصة ، لأنه ينتقل فيه عن صيغة إلى صيغة... ويسمى شجاعة العربية ، وإنما سمي بذلك لأن الشجاعة هي الإقدام ، وذاك أن الرجل الشجاع يركب ما لا يستطيعه

---

(١) هو ما سماه بتوكيد الضميرين .

غيره ، ويتورّد ما لا يتورده سواه ، وكذلك هذا الالتفات في الكلام ، فإن اللغة العربية تختص به دون غيرها من اللغات)[1] .

والحقيقة أن في جعله هذا النوع خلاصة علم البيان[2] وجعله البلاغة تستند إليه ؛ ما يدل على أهميته وعظم فائدته ، يضاف إلى ذلك اتصال هذا الموضوع أعني مخالفة الظاهر في استعمال الأفعال بكثير من أبواب علم المعاني فضلا عن غيرها من أبواب علم البيان ، ثم إن الحديث عن المستقبل وجعله بمنزلة الواقع المتحقق ، وما إلى ذلك من الإخبار بالغيبيات في كتاب الله وخاصة ما يتعلق بالقيامة وأهوالها ، وما يقع في ذلك اليوم أمر حري بالعناية لاتصاله الوثيق بإعجاز القرآن الكريم من بعض الوجوه .

ولا شك أن هذه المخالفة في استعمال الأفعال إنما يكون لفائدة بلاغية يقصدها المتكلم ، لذلك فهي لا تقع في كل كلام ، لكونها من أشكل ضروب البيان ، وأدقها فهما ، وأغمضها طريقا . وحينما تناولها ابن الأثير في كلامه استهله بتوجيه يحسن بنا أن نورده هنا حيث يقول : (واعلم أيها المتوشح لمعرفة علم البيان أن العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك ، وهو لا يتوخاه في كلامه إلا العارف برموز الفصاحة والبلاغة ، الذي اطلع على أسرارها ، وفتش عن دفائنها ، ولا تجد ذلك في كل كلام ، فإنه من أشكل ضروب البيان ، وأدقها فهما ، وأغمضها طريقا)[3] . ونحن نرجح أنه بهذا النص إنما أراد صيغ الأفعال .

* * *

---

(١) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ١٣٥/٢ ، ضياء الدين بن الأثير ، قدمه وعلق عليه : د . أحمد الحوفي ، ود . بدوي طبانة ، القاهرة ، دار نهضة مصر .

(٢) علم البيان هنا المقصود به علوم البلاغة جميعها ، وإطلاق كلمة البيان على العلوم الثلاثة مرادفا لكلمة البلاغة أمر لامشاحة فيه ، وقد جرى على ألسنة كثير من البلاغيين .

(٣) المثل السائر ١٤٥/٢ .

المبحث الأول

التعبير بالمضارع عن الماضي

يذكر الشيخ عبد القاهر في باب فروق الحال عند كلامه على مجيء جملة الحال فعلية[1] ، وقوعَ الفعل بعد الواو مضارعا مثبتا ، إذ الغالب أن يأتي بغير الواو . فمجيئه بالواو أقرب إلى أن تحمل الواو على أنها عاطفة ، بل إن الشيخ يمنع أن تكون « الواو » للحال ، إنما هي لعظف فعل مضارع لفظه على فعل ماض لغرض بلاغي وهو حكاية الحال الماضية . وذلك في مثل قولهم : (قمت وأَصُكُّ وجَهَه) حيث يقول : (فأما قول ابن همام السلولي :

فلمّـــا خَشِـــيتُ أظَـــافيرَهم نجـــوتُ وأرْهَـــنُهُم مالِكـــا[2]

في رواية من روى « وأرهنهم» وما شبهوه به من قولهم : « قمت وأصك وجهه» فليست الواو فيها للحال ، وليس المعنى « نجوت راهنا مالكا » و« قمت صاكاً وجهه» ولكن « أرهن» و« أصك» ، حكاية حال ، مثل قوله :

ولقد أمرُّ علـى اللئـيمِ يَسُـبُّني فمضيتُ ، ثُمَّتَ قُلتُ لا يَعنـيني[3]

---

(١) ينظر الفقرة ٢٣١من باب فروق الحال في كتاب : دلائل الإعجاز صفحة٢٠٤ ، الشيخ أبوبكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر ، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ ، القاهرة ، مكتبة الخانجي .

(٢) البيت في معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، للشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي ٢٨٥/١، حققه وعلق على حواشيه وصنع فهارسه محمد محي الدين عبد الحميد ، غير محدد الطبعة ، ١٣٦٧هـ ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر . وينظر كذلك حاشية محقق الدلائل صـ ٢٠٤.

(٣) سبق في الصفحة ذات الرقم ٢١ من هذا الكتاب .

فكما أن «أمر» ههنا في معنى «مررت» ، كذلك يكون «أرهن» و«أصك» هناك في معنى «رهنت» و «صككت» . ويبين ذلك أنك ترى «الفاء» تجيء مكان «الواو» في مثل هذا ، وذلك كنحو مافي الخبر من حديث عبد الله بن عتيك حين دخل على أبي رافع اليهودي حصنه قال : «فانتهيت إليه ، فإذا هو في بيت مظلم لا أدري أنى هو من البيت ، فقلت : أبا رافع! فقال : من هذا ؟ فأهويت نحو الصوت ، فأضربه بالسيف وأنا دهش» فكما أن «أضربه» مضارع قد عطفه بالفاء على ماض ، لأنه في المعنى ماض ، كذلك يكون «أرهنهم» ، معطوفا على الماضي قبله ، وكما لا يُشك في أن المعنى في الخبر : «فأهويت فضربت» ، كذلك يكون المعنى في البيت : «نجوت ورهنت» ، إلا أن الغرض في إخراجه على لفظ الحال ، أن يحكي في أحد الخبرين ، ويدع الآخر على ظاهره ، كما كان ذلك في «ولقد أمر على اللئيم يسبني ، فمضيت)[1] .

فقد عدل عبد الله بن عتيك ﷺ بالكلام من صيغة الماضي إلى صيغة المضارع لتصوير حالة اتجاهه للصوت في الظلام ، وسرعة هويه وانقضاضه على أبي رافع يضربه بالسيف ، والمراد بحكاية الحال الماضية هو أن يستحضر الحدث الماضي فيفرض واقعاً في زمن التكلم وذلك باستعمال صيغة المضارع المناسبة لزمن التكلم دون صيغة الماضي .

يقول السعد موضحاً النكتة في كلام الشيخ وسبب اختياره للعطف دون الحالية في معنى الواو : (ليس المعنى قمت صاكاً وجهه ، ونجوت راهناً مالكاً ، بل المضارع بمعنى الماضي ، والأصل : قمت وصككت ، نجوت ورهنت ، عُدل عن لفظ الماضي إلى لفظ المضارع حكاية للحال الماضية ، ومعناها أن يفرض ما كان في الزمن الماضي واقعاً في هذا الزمان ، فيعبر عنه بلفظ المضارع وإن كان الفعل مضارعاً منفياً ، فالأمران جائزان ؛ الواو وتركه)[2] . ويذكر ابن يعقوب المغربي ـ إضافة إلى

---

(١) معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ، ١/٢٠٦ .

(٢) مختصر المعاني (شروح التلخيص ٣/١٣٤) .

ما ذكره السعد ـ وجهاً آخر يفسر به حكاية الحال الماضية إذ يقول : (يقدر المتكلم نفسه حاضرا فيما مضى فيعبر عن ذلك المعنى بصيغة الحضور وهي صيغة المضارع لأنها تدل في الأصل على أن المعنى موجود حال التكلم وإنما يعتبر ذلك إذا كان ذلك المعنى فيه غرابة وإعجاب فيقصد إلى إحضاره ليتعجب منه بما يمكن وهو الصيغة)[1] . وهذا فهم جيد لما نعبر عنه باستحضار الصورة ، وذلك لأن حقيقة الأمر أن المتكلم هو الذي انتقل إلى ما مضى وعاش اللحظة الرائعة التي أنجز فيها هذا الحدث الرائع ، فهو لم يجذب الفعل الماضي إلى الزمن الحاضر ، وإنما انتقل هو إلى الزمن الماضي ، وأحياه وجعله زمنا حاضرا من حيث تلبسه به ومعالجته له .

وليست حكاية الحال الماضية حكاية لفظية للفعل كما هي الحكاية في علم الإعراب ، وإنما المقصود حكاية المعنى بفرض الفعل حادثاً واقعاً مشاهداً على ماتقدم من كلام السعد .

ثم يدلل الشيخ عبد القاهر على أن الواو ليست للحال وإنما هي عاطفة ، بأن الفاء العاطفة يصح وقوعها مكان الواو في تلك الأمثلة ، وهذا الرأي ـ إضافة إلى ما فيه من تنبيه على الفوائد البلاغية من مثل هذا التعبير ـ فيه توجيه لبعض ما استشكله النحاة وغيرهم ، في بيت السلولي السابق ، وفي قولهم « قمت وأصك وجهه » ، إذ حمله بعضهم على تقدير مبتدأ بعد الواو ، أي : « وأنا أصك وجهه » ، و« وأنا أرهنهم » ، ومعلوم أن ترك التقدير أولى من التقدير متى استويا في الفائدة ، فكيف إذا كانت الفائدة مع ترك التقدير أكثر منها مع التقدير؟ . وقد ذكر الخطيب عن بعضهم في توجيه القول والبيت (أن الأول شاذ والثاني ضرورة)[2] . ثم ينقل الخطيب كلام الشيخ عبد القاهر السابق الذي منع فيه كون الواو للحال . فالواضح أن حمل الواو على أنها عاطفة هو الأفضل لأن في ذلك توجيها سليما للمعنى وتخلصا من الحكم بالشذوذ والضرورة اللذين يربطهما بالخطأ رحم وصلة .

---

(١) مواهب الفتاح (الشروح ١٣٥/٣)

(٢) الإيضاح صـ٢٦٩ وشروح التلخيص ١٣٣/٣ وما بعدها .

ولا فرق في دلالة المضارع على المضي بين أن يكون المضارع معطوفا على فعل ماض كما في حديث ابن عتيك ، أو أن يكون هو معطوفا عليه كما في البيت ، فالحكم في ذاك للسياق والمعنى العام في النص .

ونمضي مع ابن الأثير في كلامه على المخالفة ، إذ يذكر أن البلاغة تقتضي أن يؤتى بالفعل المستقبل في حالة الإخبار عن وجود الفعل أي الماضي ، وذلك أبلغ من أن يؤتى بالفعل الماضي ، حيث يقول : (اعلم أن الفعل المستقبل إذا أُتي به في حالة الإخبار عن وجود الفعل كان ذلك أبلغ من الإخبار بالفعل الماضي)(١) .

وهذا القول لم يُرد منه ابن الأثير إطلاق أن الفعل المضارع أبلغ من الماضي في كل ما يخبر به عن فعل وقع ، كما هو ظاهر قوله (الإخبار عن وجود فعل) إذ إن الفعل الماضي قد يكون استعماله للتعبير عن فعل وقع أولى من استعمال المضارع ، حسب ما يقتضيه المقام ، وشواهد ذلك كثير ، فيتضح أن مراده من ذلك أن وضع المضارع موضع الماضي للإخبار عن فعل وجد ، إنما يكون عند اقتضاء المقام لفائدة بلاغية ، ويعلل أبلغية المضارع بقوله : (ذلك لأن الفعل المستقبل يوضح الحال التي يقع فيها ، ويستحضر تلك الصورة ، حتى كأن السامع يشاهدها ، وليس كذلك الفعل الماضي)(٢) وعلى هذا فإن قوله : (الإخبار) يرجح أن يكون أراد التصوير فإن الماضي إذا أريد تصويره في صورة حاضرة كان المضارع أولى باستحضار تلك الصورة حتى كأنها مشاهدة كما بينه الشيخ عبد القاهر فيما أسلفناه .

وقد نبه ابن الأثير على الفرق بين ما يتخيله السامع من الماضي وما يتخيله من المستقبل فإن (التخيل يقع في الفعلين معا ، لكنه في أحدهما وهو المستقبل أوكد وأشد تخيلا ، لأنه يستحضر صورة الفعل ، حتى كأن السامع ينظر إلى فاعلها حال وجود الفعل منه)(٣) .

---

(١) المثل السائر ١٤٥/٢.　(٢) المصدر السابق١٤٥/٢ .　(٣) نفس المصدر .

غير أن ابن الأثير يحصر الاستعمال البلاغي للمضارع موضع الماضي فيما تحققت فيه الفائدة المذكورة وهي استحضار الصورة العجيبة وحكاية الحال الماضية التي يقع فيها الفعل ، أما ما ذكره البلاغيون من أن المضارع قد يقع موقع الماضي لقصد استمرار الفعل فليس بلاغيا في نظره ، ويبين ذلك بقوله : (عطف المستقبل على الماضي ينقسم إلى ضربين :

أحدهما بلاغي : وهو إخبار عن ماض بمستقبل ، وهو الذي أنا بصدد ذكره في كتابي هذا الذي هو موضوع لتفصيل ضروب الفصاحة والبلاغة .

والآخر غير بلاغي : وليس إخبارا بمستقبل عن ماض ، وإنما هو مستقبل دل على معنى مستقبل غير ماض ، ويراد به أن ذلك الفعل مستمر الوجود لم يمض .

فالضرب الأول كقوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَـٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَـٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ ﴾ (فاطر:٩). فإنه إنما قال « فتثير » مستقبلا ، وما قبله وما بعده ماض ، لذلك المعنى الذي أشرنا إليه ، وهو حكاية الحال التي يقع فيها إثارة السحاب واستحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة ... وعلى هذا ورد قول تأبط شراً :

بِأنّي قـد لَقيـتُ الغُـولَ تَهْـوي ... بِصَهْبٍ كالصَّـحِيفةِ صَحْصَـحان

فأضـرِبُها بـلا دَهَـش فَخَـرَّتْ ... صَـريعاً لليَـدَينِ وللجِـران[1]

فإنه قصد أن يصور لقومه الحال التي تشجع فيها على ضرب الغول ، كأنه يبصرهم إياها مشاهدة ، للتعجب من جراءته على ذلك الهول ، ولو قال : « فضربتها » عطفا على الأول ، لزالت هذه الفائدة المذكورة .

---

(١) البيتان لتأبط شرا (ثابت بن جابر)، وهما من قصيدة في وصف قتله للغول كما في الأغاني ١٢٩/٢١ بتحقيق ، عبد الكريم الغرباوي ، ومحمود غنيم ، بإشراف محمد أبو الفضل إبراهيم . وينظر كذلك حاشية محققي المثل السائر ١٤٧/٢.

وأما الضرب الثاني ـ الذي هو مستقبل ـ فكقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ (الحج:٢٥) فإنه إنما عطف المستقبل على الماضي ، لأن كفرهم كان ووجد ، ولم يستجدوا بعده كفرا ثانيا ، وصدهم متجدد على الأيام لم يمض كونه ، وإنما هو مستمر ، يستأنف في كل حين .

وكذلك ورد قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴾ (الحج:٦٣) ألا ترى كيف عدل عن لفظ الماضي هاهنا إلى المستقبل ، فقال ﴿ فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ۗ ﴾ (الحج:٦٣) ولم يقل: فأصبحت ، عطفا على «أنزل» وذلك لإفادة بقاء أثر المطر زمانا ، فإنزال الماء مضى وجوده ، واخضرار الأرض باقٍ لم يمض ، وهذا كما تقول : (أنعم عليَّ فلان فأروح وأغدو شاكرا له) ، ولو قلت : فرحت وغدوت شاكرا له ، لم يقع ذلك الموقع ، لأنه يدل على ماض قد كان وانقضى . وهذا موضع حسن ينبغي أن يتأمل)[1] .

إن تحليله للآيتين اللتين عدهما من الضرب الثاني ، لهو من البلاغة بمنزلة واسطة العقد ، وإنه لمن أحسن ما يتتبع في مثل هذه المواضع . ولو ترك وصفه بأنه غير بلاغي لكان قد أصاب المحز .

والظاهر من قوله : (ليس إخبارا بمستقبل عن ماض ، وإنما هو مستقبل دل على معنى مستقبل غير ماض) أن المضارع إذا عطف على الماضي وكان دالا على الاستمرار فإنه لايكون واقعا موقع الماضي ، وإنما هو مستقبل لفظا ومعنى ، فتصدير كلامه بـ« إنما » المفيدة للقصر ، وقوله : (غير ماض) الواقع صفة لقوله : (مستقبل) والصفة هنا قيد أفاد التخصيص ، يتضح منه أن المضارع في هذه الحالة لا يدل على

---

(١) المثل السائر ١٤٩/٢. وكلامه حول الآية مستفاد من كلام الزمخشري حولها ، وإنما آثرنا كلام ابن الأثير هنا لصلته بما قبله من حديثه . ينظر كلام الزمخشري (أبي القاسم جارالله بن عمر) ، في الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، ٢٠/٣ ، حقق الرواية محمد الصادق قمحاوي ، الطبعة الأخيرة ١٣٩٢ ، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة .

المضي بحال وعلى هذا فلا يقال : إنه لا يلزم من كلامه نفي المضي ، بل الواقع أن القصر والتقييد يلزم منهما نفي المضي .

إذًا فالماضي عنده هو الذي وجد وانقضى في الزمان الماضي ، أما الذي وجد في الزمان الماضي ولم ينقض بسبب تجدده فإنه يدخل عنده في المستقبل .

وأياً كان مراده من هذا وذاك ، فإن وصفه لهذا النوع من التعبير - أعني التعبير بالمضارع عن الماضي الذي لم ينقطع - بأنه غير بلاغي أمر فيه نظر لمخالفته لما عليه البلاغيون والمفسرون ، فقد ذكر القرطبي وغيره عند قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ (الحج:٢٥) أن الصد كان ماضيا إذ الكلام في الآية عن (مشركي العرب حين صدوا رسول الله ﷺ عن المسجد الحرام عام الحديبية ، وذلك أنه لم يُعلم لهم صدٌّ قبل ذلك الجمع ، إلا أن يريد صدهم لأفراد من الناس ، فقد وقع ذلك في صدر المبعث)[١].

فالفعل الماضي هو أصل التعبير فيما وقع في الزمان الماضي سواء انتهى وقوعه ، أو استمر استمرار وجود كما في هذه الآية ، فإذا عبر عن هذا النوع من الأحداث الماضية ، أو الماضي بعضها ، بالفعل المضارع كان ذلك مخالفا لمقتضى الظاهر وحينئذ تطلب الفائدة البلاغية من وراء هذه المخالفة .

ومهما يكن من شيء فإن ما ذكره ابن الأثير عن المخالفة في استعمال صيغة من الأفعال مكان أخرى جدير بالاهتمام والعناية ، وحقيق بأن يحتذى لتتبع مواطن الجمال ، ومزايا الأساليب البلاغية .

وفي باب الوصل والفصل ، يشير البلاغيون[٢] إلى ارتباط الحال مع عاملها« بقد» وذلك إذا كانت الحال جملة فعلية فعلها ماض ، إذ إنه لا بد للحال من

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، ٣١/١٢ ، بيروت دار الكتب العلمية .

(٢) ينظر لذلك التلخيص والشروح (١٣٥/٣) .

أن يكون مقارنا في زمنه لزمن عامله ، كأن تقول : (جاء زيد وقد علم عمرو بمجيئه) ، فالمعنى : جاء زيد حال كون عمرو عالماً بمجيئه ، فواضح أن « قد » هنا تدل على أن حدوث العلم لعمرو سابق لانتهاء حدوث المجيء من زيد ، ليكون المجيء مقترناً بالعلم ، فلو عطف الفعل على الفعل بغير قد لم يفهم من الفعل المعطوف دلالته على الحال كأن تقول : (جاء زيد وعلم عمرو بمجيئه) إذ لا يفهم من هذه العبارة أكثر من عطف علم عمرو على مجيء زيد ، فلابد من دخول « قد » على الفعل حتى يفهم منه اشتراك حدوث عامل الحال مع الحال في الزمن ، ليصح معنى الحالية ، وليس المراد بوقوع الجملة الماضوية حالاً أن يكون فعلها مقارناً حدوثه لزمن حدوث الفعل المعتمد عليه الحال ، بل المراد أن يكون صاحب الحال متصفاً بالحدث المفهوم من الفعل الماضي المصدر بـ« قد » ، وهذه هي فائدة اقتران الحال بـ« قد » إذا كانت جملته ماضوية ، إذ تبين في كثير من الأحيان أن الحال المتلبس بها صاحبها صفة وقعت له من قبل ، حتى إنك لترى في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ ﴾ (المائدة:٦١)، أن جملة « وقد دخلوا بالكفر » حال من فاعل قالوا ، على أن حالهم ـ وهو الكفر ـ مقارن لقولهم آمنا ، إلا أن اتصافهم بالدخول بالكفر سابق لزمن قولهم آمنا . فأما إذا أريد بالحال اقتران وقوعها بالفعل المعتمد عليه فإنه يستعمل المضارع مثل : (جاء زيد يضحك) لأن الضحك قارن حدوثه حدوث المجيء .

ثم إن الفعل الماضي بعد « قد » في الجملة الحالية قد يقع موقعه الفعل المضارع ، وإنما يجتلب المضارع لغرض بلاغي كاستصحاب الحال في مثل قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾ (الصف:٥) قال السبكي : (« قد تعلمون » المراد به المضي وعبر بالمضارع لاستصحاب الحال)[1] . والمراد بالحال هو علمهم بكونه مرسلا من الله إليهم ، فهم

---

(١) عروس الأفراح (الشروح٣/١٣٥) .

يؤذونه في حالٍ صاحب فيها أذاهم له علمهم بأنه رسول من الله إليهم . والمضارع «تعلمون» أفادً ما لا يفيده «علمتم» لأن علمهم برسالته متجدد لتزامنه مع نزول الوحي والآيات عليه .

ومن المعلوم أن «قد» التحقيقية تدخل على الفعل الماضي فتفيد تحققه في الزمن الماضي ، أو القطع بتحققه في المستقبل ، وذلك إذا صدر عمن لا خلاف في إخباره ، وهو في كتاب الله يغلب في الإخبار عن الآخرة وأمورها كقوله تعالى : ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ۚ قَدْ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾ (الأعراف:٥٣) . فإن المستقبل نزل منزلة الماضي في تحقق الوقوع ، ودخول «قد» التحقيقية يزيد الخبر تأكيدا .

والمراد مما بيناه هنا أنه قد يقع أن يراد مع التحقيق استمرار الفعل أو تجدده ، والتحقيق إنما هو من دلالات الماضي ، وحينئذ يعبر بالمضارع مكان الماضي ، ليجتمع إلى فائدة التحقيق فائدة أخرى وهي استمرار الفعل الذي دخل حيز التحقيق كقوله تعالى : ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ (البقرة:١٤٤) ، قال أبو حيان : (نرى هنا مضارع بمعنى المضي ، وقد ذكر بعض النحويين أن مما يصرف المضارع إلى الماضي «قد»)[١] . ومن قبل رأينا كلام ابن مالك ومانقله حولها عن سيبويه مستعرضا شواهد على ذلك[٢] .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ ﴾ (الأحزاب:١٨) إذ الفعل هنا لا شك في أنه مَضى ، وإنما عبر عنه بصيغة المضارع للإفادة مما في معنى المضارع من الدلالة على التكرر والتجدد . والأصل في استعمال «قد» هو التحقيق لا التقليل ، وقد بين ابن عاشور عند هذه الآية أن (دخول «قد» على

---

(١) البحر المحيط ٢١/٢. لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي ، طبعة بعناية الشيخ عرفات العشا حسونة ، غير محدد الطبعة ، وتاريخها ، المكتبة التجارية مكة المكرمة .

(٢) ينظر صـ ٣٨ من هذا الكتاب .

المضارع لا يخرجها عن معنى التحقيق عند المحققين من أهل العربية ، وأن ما توهموه من التقليل إنما دل عليه المقام في بعض المواضع لا من دلالة «قد»)[1] . وسنرى في القسم التطبيقي النكات البلاغية من استخدام المضارع مراداً به المضي في مثل هذه المواضع .

دخول الفعل المضارع حيز «لو» الشرطية :

تناول البلاغيون في باب أحوال المسند ، تقييد الفعل بالشرط ، ومنه التقييد بأداة الشرط «لو» . إذ يذكرون أنها تستعمل (للشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم منه انتفاء الجزاء)[2] وهذا هو الأصل في استعمالها فلا عدول فيه . وقد جرى للبلاغيين وغيرهم مناقشات في دلالة «لو» على التعليق ، وكثر خلافهم حول ذلك ودق وغمض في بعض جوانبه .

فقول الخطيب إنها للشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم منه انتفاء الجزاء ؛ هو المشهور بين الجمهور ، لكن ابن الحاجب اعترض ذلك وزعم أنها : (لامتناع الأول لامتناع الثاني ، لأن الأول سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون أعم من السبب)[3] قال السعد : (اعترض عليه ابن الحاجب بأن الأول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة ، بل العكس ، لأن انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه فهي لامتناع الأول لامتناع الثاني ألا ترى أن قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (الأنبياء:٢٢) إنما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس)[4] .

---

(١) التحرير والتنوير ٢٩٤/٢١ .

(٢) الإيضاح صـ ١٨٥ .

(٣) ينظر شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي ٣٩٠/٢ ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٤) مختصر المعاني (الشروح ٧٠/٢) .

فنرى ابن الحاجب يذكر أنه أريد في الآية الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ، وهذا لا غبار عليه ، إلا أن استنتاجه في آخر الأمر بأن امتناع الأول لامتناع الثاني استنتاج خاطئ ، وذلك لأنه جعل الدليل على الشيء علة له ، وليس الأمر كذلك إذ الدليل غير العلة ، ولذلك نفى السعد أن يكون (معنى قولهم «لو» لامتناع الثاني لامتناع الأول أنه يستدل بامتناع الأول على امتناع الثاني حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم يوجب انتفاء المسبب أو اللازم)[1] .

فالسعد ينفي أن يكون معنى قولهم : (هي لامتناع الثاني لامتناع الأول) الاستدلال بانتفاء تعدد الآلهة على انتفاء الفساد ، وإن كان الأول سبباً للثاني أي أن انتفاء تعدد الآلهة سبب في انتفاء الفساد[2] ، وهذا فرق واضح بين الاستدلال بالأول على الثاني وبين كون الأول سببا للثاني ، إذ لا يصح أن يقال إن الثاني سبب للأول ، أو أن الأول دليل على الثاني . وهنا مبعث الاعتراض عند ابن الحاجب إذ جعل الاستدلال موضع السبب .

وتوضيح ذلك أن الآية سيقت للاستدلال ، ولايستدل إلا بشيء معلوم لدى المخاطب ، ولو استدل أحدٌ بشيء لا يعلمه المخاطب لبطل الاستدلال ، والمخاطبون بقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (الأنبياء:٢٢) يعلمون امتناع فسادهما ، وعلمهم هذا هو مناط الدليل ، فكونهم يعلمون أن الفساد منتف ملزم لهم بالعلم بامتناع تعدد الآلهة ، والمراد من ذلك ـ والله أعلم ـ إلزامهم الحجة وتبكيتهم .

وفي الآية جُعل امتناع تعدد الآلهة سببا لامتناع الفساد ، وإن لم يكن هو السبب اللازم لامتناع الفساد وذلك إذا سلمنا بعدم خصوصية علة الفساد .

---

(١) مختصر المعاني (الشروح ٢/٧٠).

(٢) هذا على اعتبار أن فعل الشرط في التعليق بـ«لو» سبب للجزاء ، لا على كون التعليق قائما على غير السببية والمسببية بين طرفي التعليق ، فقد يكون التعليق قائما على أعم من ذلك كما هو الشرط النحوي .

وإذا كانت الآية قد سيقت للاستدلال بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة ، وهي كذلك لامتناع الفساد لامتناع تعدد الآلهة ، فينبغي ألا ينظر إلى علة العلم بانتفاء الفساد ما هي ؟ (لأن الجمهور لم يلتفتوا إلى [هذه] العلة في قولهم : «لو لامتناع الثاني لامتناع الأول» ، كما زعمه ابن الحاجب حيث فهم هو أن مرادهم أن انتفاء الأول علة في العلم بانتفاء الثاني ودليل عليه فاعترض عليهم)(١) وهنا يجب أن نفرق بين علة العلم بالانتفاء ، وبين علة الانتفاء نفسه .

فالأول : الذي هو علة العلم بالانتفاء يبنى عليه أنَّ «لو» (تكون للاستدلال العقلي وذلك فيما إذا كان انتفاء الجزاء معلوماً وانتفاء الشرط غير معلوم ، فيؤتى بها للاستدلال بالمعلوم على المجهول أي لأجل تحصيل العلم بالمجهول فهي حينئذ للاستدلال على امتناع الأول بامتناع الثاني)(٢) .

والثاني : الذي هو علة الانتفاء نفسه يبنى عليه أنَّ «لو» (تكون للترتيب الخارجي وذلك فيما إذا كان كل من انتفاء الطرفين معلوما لكن العلة في انتفاء الثاني في الخارج مجهولة فيؤتى بها لبيان أن علة انتفاء الثاني في الخارج هو انتفاء الأول فهي حينئذ لامتناع الثاني لامتناع الأول)(٣) .

أما فيما يتعلق بالآية السابقة وهي قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (الأنبياء:٢٢) وما ذكره ابن الحاجب حولها من أنه يجوز أن يكون للمسبب أكثر من سبب واحد ، وأن ذلك جارٍ على الآية نفسها ، فإنه ـ إن جاز ذلك في غير الآية ـ فهو فيها غير جائز ، ذلك أن العلة الوحيدة للفساد إنما هي من سوء التدبير ، وهذا غير جائز على الله تعالى ، وحينئذ يعلم أن السبب في الآية ملزوم للمسبب ،

---

(١) حاشية الدسوقي (الشروح ٧٢/٢) .

(٢) المصدر السابق ٧٠/٢ .

(٣) حاشية الدسوقي (الشروح٧٠/٢) .

فإذا انتفى تعدد الآلهة انتفى معه الفساد ، لكون سوء التدبير غير جائز عليه تعالى ، لأن الفساد المفهوم هنا ، والفساد المفهوم من قوله تعالى : ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ (المؤمنون:٩١)، لا يقع إلا من سوء التدبير ، ولو قيل إنه قد يقع من غير سوء تدبير ـ وهو بعيد ـ فإن وقوع الفساد من الله تعالى ممتنع قطعا ، لقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴾ (البقرة:٢٠٥) والصفة التي نفى الله سبحانه عن نفسه حُبَّها لا يصح أن يقع منه تعالى فعلها ، سواء نفى حبه لها في ذاتها كما في هذه الآية ، أو نفى حبه لمن اتصف بها كما في قوله تعالى : ﴿ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا ۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ (المائدة:٦٤)، فما كان غير داخل فيما يحبه سبحانه ، فالأولى ألا يدخل فيما يفعله أو ما يأمر به ، لأننا نعلم أن الإرادة الكونية منه تعالى تقتضي الحكمة وهي واقعة لاريب .

وكلامنا هنا يقصد به الفساد المذكور في الآية المنصب على نفي التعدد ، وكل الآيات التي هي في سياق نفي التعدد وفيها مثل هذا . أما أفعال العباد المفسد منهم والمصلح فذلك ضرب آخر لا خلاف في أنه مخلوق كله لله سبحانه وتعالى .

فإذا انتفى تعدد الآلهة فإن وقوع الفساد ممتنع بعد ذلك مطلقا ، أي بعد أن ينتفي تعدد الآلهة ويثبت تفرده سبحانه بألوهيتهما ومن فيهما ، لانتفاء أن يقع منه الفساد بوجه ، لذلك يلزم الفساد تعدد الآلهة لزوم المسبب لسببه ، والله تعالى أعلم .

وقد اشترط البلاغيون في جملتي «لو» شرطين ، أحدهما : أن تكونا فعليتين ، لأنها للتعليق وهو ينافي الثبوت . والثاني : أن يكون كلا الفعلين ماضيا ، فلا يكون فعلاها أو أحدهما مستقبلا . قال الخطيب : (يلزم كون جملتيها فعليتين ، وكون الفعل ماضياً)[1] لأن التعليق بها إنما هو في الماضي أصلاً ، وهو ما لا يناسبه الفعل

---

(١) الإيضاح صـ ١٨٦.

المستقبل ، كما أنَّ التعليقَ بها يتضمن الحصولَ الفرضيَّ لجملتيها ، أي أن إحداهما كانت تحصل لو حصلت الأخرى ، قال السعد : (يلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها ليوافق الفرض إذ الثبوت ينافي التعليق والحصول الفرضي ، والاستقبال ينافي المضي ، فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية إلا لنكتة)[1] .

فهي قد يعدل عن الفعل الماضي في جملتيها إلى المستقبل المدلول عليه في حيزها بالمضارع لغرض بلاغي يطلب من متعلقات دلالة المضارع على الاستقبال .

وينقل البلاغيون عن بعض النحاة أنها قد تستعمل في المستقبل استعمال « إنْ »، قال السعد : (مذهب المبرد أنها تستعمل في المستقبل استعمال « إن » ، وهو مع قلته ثابت)[2] . ثم استظهروا من النصوص التي ناقشوها أربع حالات لاستعمال « لو » :

أحدها : أن تكون للترتيب الخارجي .

الثاني : أن تكون للاستدلال .

الثالث : أن تكون وصلة للربط في الجملة الحالية .

الرابع : أن تكون بمعنى « إن » الشرطية في المستقبل ،كقول الشاعر[3] :

ولو تلتقي أصـــداؤنا بعــد موتنــا ... ومن دونِ رَمسَينا من الأرضِ سَبسَبُ
لظل صدى صوتيَ ولو كنـــت رِمَّـــةً ... لصوتِ صدى ليلى يِهِشُّ وَيطْــرَبُ

---

(١) المطول شرح تلخيص المفتاح صـ١٧٠ ، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ، مطبوع بتركيا سنة ١٣١٠ هـ .

(٢) مختصر المعاني ، (الشروح ٧٦/٢) .

(٣) هو أبو صخر الهذلي ، ينظر شرح أشعار الهذليين صـ ٩٣٨، صنعة أبي سعيد الحسن بن حسين السكري ، حققه عبد الستار أحمد فراج ، وراجعه محمود محمد شاكر ، غير محدد الطبعة ، أو تاريخها ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة .

وقد تكون للدلالة على استمرار شيء بربطه بأبعد النقيضين . ومنه ما نسب لعمر ﷺ وهو قوله : نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه)[1]. وهذا الوجه يشبه أن يكون خامسا إلا أنهم لم ينصوا على ذلك .

أما الحالة التي تقع فيها المخالفة في استعمال الفعل مع «لو» لغرض بلاغي فهي أن يقع بعدها الفعل بصيغة الاستقبال ، وذلك على وجهين :

الوجه الأول : أن يقع الفعل المضارع بعدها دالاً على المضي مراداً به المضيُّ . ومنه قوله تعالى : ﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ ﴾ (الحجرات:٧) فدخولها على المضارع هنا (لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا)[2] قال السعد : (الفعل هو الإطاعة يعني أن امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره على إطاعتكم فإن المضارع يفيد الاستمرار ودخول «لو» عليه يفيد امتناع الاستمرار ، ويجوز أن يكون الفعل امتناع الإطاعة يعنى أن امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن إطاعتكم لأنه كما أن المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفي استمرار النفي ، والداخل عليه «لو» يفيد استمرار الامتناع)[3] .

والسعد يجيز أن يكون المعنى أن امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن إطاعتكم ، وهو رأي السكاكي قال : (أي : يمنع عليه السلام عنتكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم)[4] ، وفي المطول جعل الوجه الأول ظاهرا والثاني محتملا ، قال : (لأن المضارع يفيد الاستمرار فدخول «لو» عليه إنما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع فالظاهر هو الأول وللثاني أيضاً وجه ، لأنه كما أن المضارع المثبت يفيد

---

(١) ملخص من حاشية الدسوقي ، (الشروح ٢/٧٦) .

(٢) الإيضاح صـ ١٨٦ .

(٣) مختصر المعاني/ (الشروح ٢/٧٩- ٨٠) .

(٤) المفتاح صـ ١١٨ .

استمرار الثبوت ، يجوز أن يفيد المنفي استمرار النفي ، ويفيد الداخل عليه «لو» استمرار الامتناع بحسب الاستعمال)[1] ، وهو توضيح لقول صاحب المفتاح : (يمنع عليه السلام عنتكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم)[2] والذي نراه أن الوجه الأول هو الأقرب في هذه الآية ، لما ذكره الدسوقي من أن ذلك أظهر لأمرين :

(**الأول** : أن القياسَ اعتبارُ الامتناع وارداً على الاستمرار حسب ورود كلمة «لو» المفيدة للامتناع على صيغة المضارع المفيد للاستمرار ، لأن استفادة المعاني من الألفاظ على وفق ترتيبها ، وأما اعتبار الاستمرار وارداً على النفي فهو خلاف القياس ، فلا يصار إليه إلا عند تعذر الجريان على موجب القياس نحو : ﴿ **وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا** ﴾ (الكهف:٤٩) ، أولم يكن فيه مزية كما في قوله تعالى : ﴿ **وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾ (البقرة:٣٨)، حيث حمل على استمرار نفي الحزن عنهم إذ ليس في نفي استمرار الحزن مزيد فائدة .

الثاني : أن العلة في نفي عنتهم نفي الاستمرار على إطاعتهم لا استمرار نفي الإطاعة الذي تضمنه ذلك الوجه الثاني وذلك لأن استمرار نفي الإطاعة يقتضي أن أصل الفعل ـ وهو الإطاعة ـ منفي بخلاف نفي الاستمرار على الإطاعة فإنه يفيد ثبوتـه ، ومعلوم أن أصل الإطاعة لا يترتب عليه العنت لما يترتب عليه من مصلحة استجلابهم واستمالة قلوبهم)[3] اهـ . ويؤيد كون إطاعة النبي ﷺ لهم ثابتة في بعض الأمر قوله تعالى : ﴿ **وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ** ﴾ (آل عمران:١٥٩)، إذ لا يعقل أن يؤمر بمشاورتهم مع استمرار نفي إطاعتهم .

وإنما ذكرنا ما ذكرناه من كلام حول «لو» متابعة للبيانيين في هذا إذ كان هذا الفصل عن العدول في كلامهم .

---

(١) المطول صـ ١٧١ .   (٢) المفتاح صـ ١١٨ .   (٣) حاشية الدسوقي (الشروح٢/٨٠).

وبعد أن مثل الخطيب بالآية على نفي استمرار الفعل بدخول لو على المضارع ، قرنه بفعل آخر مضارع فيه استمرار الفعل في غير النفي ، وهو في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (البقرة:١٤-١٥) لبيان الفرق بين الاستمرار المعهود في الاسم ، والاستمرار المقصود في الفعل هنا ، حيث إن المضارع (يستهزئ) دل على الاستمرار التجددي ، الذي لا يفيده الاسم لو عُبر به فقيل : (مستهزئ) ، وإنما يفيد الاسم الاستمرار الثبوتي . (فالتعبير بالمضارع في هذه الآية حيث قال : (يستهزئ) ولم يقل : (مستهزئ) لقصد استمرار الاستهزاء منه تعالى بالمنافقين وتجدده وقتا فوقتا)[١].

ومن الواضح أن المضارع «يستهزئ» لم يعبر به عن الماضي كما هو الحال في الوجه الذي نحن بصدد الحديث عنه ، فهو في كلامه دال على المستقبل على حقيقته ، وإنما أورده هنا لبيان ما في صيغة المضارع من معنى الاستمرار دون النظر إلى زمن ذلك الاستمرار ، وإنما أورده ليفرق بين الاستمرار المفهوم من الفعل والاستمرار المفهوم من الاسم ، فالأول استمرار تجددي والثاني استمرار ثبوتي .

الوجه الثاني : أن يقع الفعل المضارع بعدها موقع الماضي مراداً به الاستقبال ، وفيه ينزل المضارع منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف في إخباره ، فتنزيله أولا منزلة الماضي ليس المراد بذلك المضي الزمني ، بل المراد أنه نزل منزلة الماضي في دلالته على تحقق الوقوع ، لأنه صادر عن الله ، إذ لايشك في وقوع ما أخبر به سبحانه ، وهذه الدلالة الزمانية للفعل المضارع بعد «لو» نلحظ فيها أنها اتجهت وجهات مختلفة غير مرة ، فالفعل المضارع يدل على الاستقبال بهيئته وهذه وجهة مستقبلة لدلالة الفعل على الزمن ، فلما دخل حيز الشرط بالأداة «لو» اتجه وجهة أخرى في الدلالة ألا وهي الدلالة على المضي لكون «لو» للشرط في الماضي كما

---

(١) مواهب الفتاح ٨٢/٢ .

أسلفنا ، وهذه وجهة أخرى وهي نحو الزمن الماضي ، ثم إن هذا التركيب الجديد أعنى «لو» مع الفعل المضارع الذي دخل حيزها ـ وقد قالوا إنها بدخول الفعل عليها أصبحت كالجزء منه ـ اتجه وجهة ثالثة وهي الدلالة على الاستقبال بمعونة السياق مستفيدا من البعد الدلالي الجديد الذي نشأ بدخول الفعل حيز الأداة ، وهذه الحالة الثالثة أو الوجهة إنما يقع التعبير بها لتنزيل المستقبل منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف فيما يخبر به من علم الغيب ، ومعنى قولهم إنها أصبحت كالجزء منه أن كلا من الأداة والفعل تأثر بالآخر وأخذ منه شيئا من خصائصه فيما يتعلق بالدلالة على الزمن ، ومثاله ما ذكره البلاغيون وهو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ (السجدة:١٢)، فالمضارع بعد لو في الآية نزل منزلة الماضي في كونه صادرا عمن لا خلاف في إخباره ، إذ المستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقيق الوقوع (وهذا الأمر مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل)[١]، لأن الإخبار هنا إنما كان عن يوم القيامة ، وهو مستقبل والمضارع المعبر به عنه مستقبل أيضا لكنه مؤول بالواقع ، (فكأنه قيل قد انتهى الأمر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت أمرا فظيعاً)[٢]، وأضاف المغربي في توجيه موالاة «لو» للمضارع إلى المعنى السابق الذي ذكره السعد معنى آخر وهو أن المضارع حينما أريد به الإخبار عن مستقبل متحقق الوقوع فذلك يقتضي أن يكون بصيغة الماضي خاصة أنه وقع مدخولا «للو»، إلا أنه لكونه صدر عمن لا خلاف في إخباره والمستقبل والماضي عنده سواء فلا يحتاج إلى أن يحول إلى صيغة الماضي ، بخلاف ما لو كان صادرا ممن يمكن منه الخلاف في إخباره فيعبر فيه بالماضي لفظا لزيادة تأكيد تحقق الوقوع نفيا لذلك الإمكان[٣] .

---

(١) مختصر المعاني (الشروح ٢/٨٥-٨٦) .

(٢) المصدر السابق ٨٦ .

(٣) مواهب الفتاح (الشروح ٢/٨٥) (بتصرف) .

وعلى هذا فإن بقاء المضارع على هيئته الدالة على الاستقبال أبلغ من التعبير عنه بالماضي وإن أُوِّلَ به ، لأنه لايصدر عمن يتخلف إخباره . ويضاف إلى ذلك نكتة أخرى جوزوا أن يرد إليها المراد من لفظ « ترى ، وهي من الأهمية بمكان؛ ألا وهي (استحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار لأن المضارع مما يدل على الحاضر الذي من شأنه أن يشاهد كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك إلا في أمر يهتم بمشاهدته لغرابة أو فظاعة أو نحو ذلك)[1] .

هذا كلام السعد ، وهو واضح في أن استحضار الصورة العجيبة لا يختص بالماضي ، بل يصح أن يقع ذلك لاستحضار صورة مستقبلة ، وقد ذكر الدسوقي منعه ، لأنه غير ثابت كما ثبت حكاية الحال الماضية ، وأولَ كلام السعد بأنه من حكاية الحال الماضية على ما قرره محشو الكشاف[2] ، وذكر أيضا عن (المولى عبد الحكيم أن استحضار الصورة غير حكاية الحال الماضية فإن إحضار الصورة من غير قصد إلى الحكاية والتنزيل ، وهما إنما يكونان لما وقع بالفعل وإحضار الصورة يكون فيما لم يقع)[3]. وما قاله السعد والمولى عبد الحكيم ، هو الأولى فيما نرجحه ، أعني أن الاستحضار كما يكون للصورة الماضية فإنه يكون كذلك للمستقبل الذي لم يقع ، وهذا الضرب من التعبير جدير بالآيات القرآنية المخبرة عن يوم القيامة وأهواله وما فيه من العذاب الأليم ، ومن النعيم المقيم ، وذلك ترغيبا للمؤمنين فيما عند الله سبحانه وترهيباً للكافرين من هول ذلك اليوم وما أعد الله لهم من عقاب . لأن المستقبل الذي يخبر به تعالى هو في حكم الماضي الذي وقع وثبت ، فلا يختلف فيه المستقبل عن الماضي من حيث تأكد حدوثه ، ولعل في الآيات التي سنستعرضها في الباب الثاني ما يؤيد هذا .

---

(١) مختصر المعاني (الشروح ٨٩/٢) .

(٢) حاشية الدسوقي (الشروح ٨٨/٢) .

(٣) المصدر السابق .

وقد فرع البلاغيون على كلامهم عند الآية السابقة ـ بناء على ما ذكره الخطيب ـ كلاماً عن دلالة المضارع على المضيِّ بعد «رُبَّ» المكفوفةِ «بما» ، لكونها على ـ ما ذكره فريق من النحاة ـ تستلزم في الفعل الذي يليها (أن يكون ماضيا لأنها للتقليل في الماضي)[1] ، وعلة كونها للتقليل في الماضي (أن التقليل إنما يكون فيما عرف حدُّه ، والمعروف حده إنما هو الواقع في الماضي ، والمستقبل مجهول لم يعرف حتى يوصف بقلة أو كثرة)[2] . هذا قول فريق من البلاغيين والنحاة .

وربما قيل إن التكثير كذلك إنما هو فيما عرف حده ، فلا يحكم على شيء بكثرة أو قلة إلا وقد عرف حده سلفاً ، وأياً كانت دلالتها قلة أو كثرة ، فإن ذلك لا يمنع من دلالتها على المضي (بل على أنها للتكثير تختص بالماضي عند ابن السراج وأبي علي ، لأن التكثير كالتقليل إنما يكون فيما عرف حده)[3] ، وهذا هو ما يهمنا هنا ، إذ لا تتغير دلالتها ـ في أصل الاستعمال ـ على المضي في الوجهين كليهما .

غير أن لكل منهما ـ أي التقليل والتكثير ـ معنى ليس لصاحبه وهو أيضا من الفوائد البلاغية . فمن ذلك ما ذكره البلاغيون عند قوله تعالى : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾ (الحجر:٢)، وهو الموقع الوحيد لها في الكتاب الكريم ، حيث عُبر عن المستقبل بما الأصل فيه أن يعبر عنه بالماضي ، وذلك لكونه واقعا في حيز «رب» المكفوفة «بما» ، فإن أريد به التقليل فالمعنى (أنه تدهشهم أهوال القيامة فيبهتون فإن وجدت منهم إفاقة ما تمنوا ذلك)[4] ، (والتكثير باعتبار أن الكفار في حال إفاقتهم دائما يودون كونهم مسلمين ، فالتكثير نظرا للتمني في نفسه ، والتقليل نظرا إلى أن أكثر أحوالهم الدهشة ، والأوقات التي يفيقون فيها ويتمنون الإسلام قليلة)[5] .

---

(١) المطول صـ ١٧٢.

(٢) حاشية الدسوقي (الشروح٢/٨٧).

(٣) المصدر السابق ٢/٨٧ .

(٤) المطول صـ ١٧٢.

(٥) حاشية الدسوقي(الشروح٢/٨٧).

وقد أشار السعد إلى أن «رب» المكفوفة «بما» مستعارة للتكثير أو للتحقيق[1]، وقال الدسوقي موضحا كلام السعد : (قد يقال إن استعارتها للتكثير بالنسبة لأصل الوضع ، وإن شاع استعمالها في التكثير حتى التحق بالحقيقة)[2] وذلك إذا أريد بها التقليل في الماضي ، ووجَّه الدسوقي بأن (المراد بالاستعارة هنا مطلق النقل والتجوز لا المصطلح عليها ، والعلاقة في استعماله في التكثير الضدية ، وفي التحقيق اللازمية ، لأن التقليل في الماضي يلزمه التحقيق)[3] ، فهي إذاً من المجاز المرسل ، وقد رأينا فيما سبق نظير هذا في التعبير بالماضي عن المضارع على أحد الوجهين المحتملين فيه ، وهو أنه مجاز مرسل بعلاقة الضدية أيضاً .

وكان غرضهم من سوق هذا هو تشبيه العدول بـ«لو» عن المضي إلى المضارع في : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ ﴾ (السجدة:١٢)، بالعدول عن الماضي بـ«ربما» إلى المضارع في قول الحق تعالى : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ (الحجر:٢) لتنزيل ذلك المضارع منزلة الماضي في صدوره عمن لا خلف في إخباره . وأتبعوا هذا بكلامهم على الآية التي سبق ذكرها ، وهي قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ (فاطر:٩)، تشبيها للفعل المضارع (تثير) بالمضارع (ترى) و(يود) في إحضار الفعل المضارع للصورة العجيبة .

ولا شك أن الفعل المضارع في هذه الآية دال على المضي ، و في الآيتين قبلها دال على الاستقبال ، فكان إيراده هنا لغرض تشبيهه بالفعلين في الآيتين السابقتين ، من حيث الدلالة على إحضار الصورة البديعة ، وإن كانت الصورة في الأوليين مستقبلة . مما يدل على أن الخطيب وغيره لا فرق عندهم بين الإحضار للصورة المستقبلة والصورة الماضية ، من حيث الإحضار ذاته ، لجواز أن يكون للصورة المستقبلة كما يكون للماضية .

* * *

---

(١) ينظر مختصر المعاني (الشروح٢/٨٧).
(٢) حاشية الدسوقي (الشروح٢/٨٧).
(٣) المصدر السابق ٢/٨٧ .

المبحث الثاني

التعبير بالمضارع عن الأمر وعكسه

ذكر البلاغيون أن التعبير عن المستقبل قد يخرج على مقتضى الظاهر وذلك في الأساليب الإنشائية في أمور منها الدعاء، إذ يقع الخبر موقع الإنشاء. والدعاء هو (طلب الفعل على سبيل التضرع)[1] وصيغة الأمر هي الدالة عليه[2]، وهي دالة على الاستقبال، فيؤتى بلفظ المضارع للدعاء وذلك لما في المضارع من معنى التجدد والاستمرار فإذا قال أحد لصاحبه: يغفر الله لك، فإنما يطلب له من الله أن يجعل مغفرته متجددة كلما أَلَمَّ بذنب، وكذلك قولهم في حق الميت: يرحمه الله مكان اللهم ارحمه، ويقاس على ذلك ما كان على شاكلته، فمن الملاحظ أن تشميت العاطس لا يكون إلا بصيغة المضارع فيقال:(يرحمك الله) دون اللهم ارحمه، ولاشك أن في ذلك غرضا معنويا يحتاج إلى تأمل، خاصة أن هذه الصيغة ورد بها نص شرعي فهي من صحيح الحديث النبوي. فقد أخرج البخاري عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ أَوْ صَاحِبُهُ يَرْحَمُكَ اللَّهُ فَإِذَا قَالَ لَهُ يَرْحَمُكَ اللَّهُ فَلْيَقُلْ يَهْدِيكُمُ اللَّهُ وَيُصْلِحُ بَالَكُمْ)[3]

---

(١) المطول صـ ٢٤١ .

(٢) ينظرحاشية الدسوقي(شروح التلخيص ٣٣٨/٢).

(٣) ينظر فتح الباري شرح صحيح البخاري ،٧٤٢/١٠ ، (كتاب الأدب / باب إذا عطس كيف يشمت؟) ، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز وآخرين ، الطبعة الأولى١٤١٠ ، دار الكتب العلمية بيروت .

وفعل الأمر بصيغته التي لا تخلو من الجزم المشعر بالاستعلاء يُجتنب أحيانا عند مخاطبة شخص لآخر ، وفي هذا الاجتناب صبغة التأدب مع المخاطب ، إذ النفس الإنسانية من طبعها النفور من استعلاء نظيرتها عليها ، فإذا ما وقع الكلام بصيغة توحي بالملاطفة كان أدعى إلى القبول والاستجابة ، وأقرب إلى أن يجد أذناً صاغية ، وقلباً واعياً من لدن المخاطب . ولذا فإن المولى إذا خاطب مولاه راغبا في أن يرعيه سمعه ويوليه وجهه ، بعد أن تحول عنه ، تجده يجتنب أن يخاطبه بتلك الصيغة الموحية بالاستعلاء وهي صيغة الأمر (افعل) ، متحريا للفظ المتأدب ، قال السعد : (كقول العبد للمولى : « ينظر المولى إليَّ ساعة » . دون أن يقول : « انظر إليَّ » لأنه في صورة الأمر ، وإن كان دعاء أو شفاعة في الحقيقة)[١] .

وعلى الرغم من هذا فلا بأس أن يأتي الدعاء بصيغة الأمر ، وإن كان ما بين العبد وربه أعظم مما بين المولى وسيده ، ذلك لأن الدعاء لما كان متضمنا بيانا لحاجة الإنسان ، وإيضاحا للرغبة الأكيدة في الإجابة ، مع ملاحظة ما بين العبد وربه من عظم الفارق ، وبون المنزلة ، وما هو معلوم من لطف الله بعبده حتى إنه ليبر العبد يقسم عليه ، ويعجبه تعالى الإلحاح في الدعاء ، مما لايتحقق بين المولى وسيده لقرب الفارق بينهما ولاتصافهما بالبشرية ، لاجرم ناسب أن يكون الدعاء بصيغة الأمر مقبولا من العبد عند ربه وإن لم تكن تلك الصيغة الأمرية مقبولة بين اثنين من البشر في منزلتين مختلفتين .

وكما أشار البيانيون إلى ما سبق فقد ذكروا أيضا أن صيغة الأمر قد تترك إلى صيغة المضارع عند مخاطبة شخص ما لشخص آخر (لحمل المخاطب على المطلوب بأن يكون المخاطب ممن لا يحب أن يُكَذَّب الطالب أي يُنسب للكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك : تأتيني غدا ، مقام ايتني ، تحمله بألطف وجه على الإتيان لأنه إن لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر)[٢] فالطالب بهذا الأسلوب الخبري المستعمل فيه الفعل المضارع بدلا من

---

(١) المطول صـ ٢٤٦ .

(٢) المطول صـ ٢٤٦ .

الأمر جعل كلامه خبرا يوجب على المخاطب أن يصدقه بإنفاذ مضمونه وتحقيقه حتى لا ينسب المتكلم إلى الكذب .

وهناك دواع أخر للتحول في التعبير من صيغة الأمر إلى صيغة المضارع كأن يكون الأمر مما يجب أن يسارع في امتثاله حيث أقيم اللفظ الدال على الوقوع مقام الدال على الطلب[1] ، كقوله تعالى : ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ (البقرة:٢٣٣) .

أما وجه الدلالة في هذا الأسلوب من الكلام فيرى البلاغيون أنه من المجاز أو من الكناية ، إذ يعدون التعبير بالمضارع عن الأمر مجازاً ، إما مرسلا بعلاقة الضدية أو بالاستعارة بعلاقة تشبيه غير الحاصل بالحاصل لاستعمال هيئة الفعل في غير ما وضعت له كما أشار السعد ، وذكر أيضا أن من صور هذا التعبير ما هو كناية[2] بأن يذكر اللازم الذي هو الفعل في الحال ويراد الملزوم الذي هو الفعل في الاستقبال ، قال الدسوقي ، (هو ما وقع فيه الفعل المستقبل موقع الطلب بأن يقال : إن حصول الفعل في الاستقبال لازم لطلب الفعل في الحال ، فذكر اللازم وأريد الملزوم)[3] ، وفيه نظر إذ إن طلب الفعل لا يلزم منه حصول إلا على طريق الفرض ، فقد يتخلف حصول الفعل عن طلبه ، فيقع الطلب ولا يحصل المطلوب ، وذلك بأن لا يمتثل المأمور بالأمر .

وعلى فرض أن حصول الفعل في الاستقبال لازم لطلب الفعل في الحال ، فقد رده السبكي (لأنه إذا جعل الخبر من باب الكناية كان خبراً لفظا ومعنى والفرض أنه إنشاء بصيغة الخبر)[4]، فالأسلم أن يُكتفى فيه بالقول بالمجاز إن مرسلا وإن استعارة ، على أن الاستعارة أولى لما فيها من الأبلغية . وسنبين تفصيل البيانيين في هذا الضرب من المجاز عند الحديث عن التعبير بالماضي عن المستقبل .

* * *

(١) روح المعاني ١٣١/٢.

(٢) ينظر المطول صـ ٢٤٦ ، وحاشية الدسوقي (الشروح٣٤٠/٢)

(٣) حاشية الدسوقي (الشروح٣٤٠/٢). (٤) حاشية الدسوقي (الشروح٣٤٠/٢) .

التعبير بالأمر عن المضارع

(وهو عكس الذي قبله)

رأينا أن نلحق هذا المبحث الصغير بمبحث التعبير بالمضارع عن الأمر ، لقصر هذا المبحث فلم يرد في الآيات القرآنية إلا في موضع واحد ، ولسبب آخر أيضا هو التناسب بين المبحثين . ثم إن الذي ذكره من البلاغيين هو ابن الأثير ، والحقيقة أن هذا التعبير أو هذا العدول إنما جاء بطريقة العطف ، أي أن صيغة الأمر عطفت على صيغ المضارع فقدر البلاغيون والمفسرون أن صيغة الأمر معدول بها عن صيغة المضارع لغرض بلاغي ، لأن الظاهر يقتضي تماثل الصيغتين في التعبير لكون المقام واحدا ، فلما اختلف الاعتبار في كل من الفعلين اختلف التعبير فيهما من جهة الصيغة.

فقد ذكر ابن الأثير أن التعبير عن المضارع بالأمر وراءه مقاصد بلاغية ، وقد رأينا من قبل أن المتكلم قد يعدل عن صيغة الأمر إلى صيغة المضارع احترازا من صورة الأمر المشعرة بالاستعلاء ، كما في مخاطبة العبد لسيده ، ونحو ذلك ، أما في هذا الأسلوب من العدول فنجد العدول عن المضارع إلى الأمر يحمل فائدة أخرى وهي عكس السابقة ، فلا شك أن منزلة المخاطب هي التي دعت المتكلم لذلك الاحتراز ، أما هنا فإننا نرى المتكلم يعمد إلى صيغة الأمر متوخيا ما فيها من معنى الجزم والشدة ، على الضد من الغرض السابق[1] . وعليه قوله تعالى : ﴿ قَالُواْ يَـٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ۝ إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ ۗ قَالَ إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ (هود:٥٣-٥٤)، حيث عدل عن المضارع «أشهد» إلى الأمر «اشهدوا» .

---

(١) ينظر في ذلك المثل السائر ١٤٤/٢ .

فلم يقل : (إني أشهد الله وأشهدكم) ، بل عدل عن الصيغة التي بدأ بها إلى صيغة أخرى . قال الزمخشري : (فإن قلت : هلا قيل : «إني أشهد الله وأشهدكم»؟ قلت : لأن إشهاد الله على البراءة من الشرك إشهاد صحيح ثابت في معنى تثبيت التوحيد وشد معاقده . وأما إشهادهم فما هو إلا تهاون بدينهم ، ودلالة على قلة المبالاة بهم فحسب ، فعدل به عن لفظ الأول لاختلاف ما بينهما وجيء به على لفظ الأمر بالشهادة كما يقول الرجل لمن يبس الثرى بينه وبينه : اشهد على أني لا أحبك ، تهكما به واستهانة بحاله)[1] .

ومن الواضح أن استعمال الأمر موضع المضارع قليل بالنظر إلى استعمال المضارع موضع الأمر سواء كان بالعطف أو بدونه ، ولذلك فشواهده قليلة أيضاً .

* * *

---

(١) الكشاف ٢/٢٧٦ .

الفصل الثالث

التـــعبـــير بالـــمـــاضـــي

- المبحث الأول : التعبير بالماضي عن المضارع .
- المبحث الثاني : التعبير بالماضي عن الأمر .

المبحث الأول

التعبير بالماضي عن المضارع

لقد أثار اهتمام الدارسين التعبير بصيغة الفعل الماضي وكثرة ذلك في القرآن وفي أمور الغيبيات منه على وجه الخصوص ، ويغلب في الحديث عن يوم القيامة وأهواله ، ذلك أن الحديث عنه صادر ممن لا شك في صدق إخباره ، ولا مناص من تحقق وقوع ما يخبر به ، فإن المستقبل في علمه ـ سبحانه وتعالى ـ بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع ، قال ابن الأثير في هذا التعبير : (فائدته أن الفعل الماضي إذا أخبر به عن الفعل المستقبل الذي لم يوجد بعد كان ذلك أبلغ وأوكد في تحقيق الفعل وإيجاده ، لأن الفعل الماضي يعطي من المعنى أنه قد كان ووجد ، وإنما يفعل ذلك إذا كان الفعل المستقبل من الأشياء العظيمة التي يستعظم وجودها)[1] . وكأن ابن الأثير ينبه في كلامه على أن هذه المخالفة في استعمال الفعل وراءها أغراض ومقاصد بلاغية ، لا تأتي من استعمال الفعل على وجهه الذي وضع له أصلا من حيث دلالته على الزمن .

أما لم كانت الأغراض البلاغية تتحقق مع المخالفة باستعمال الماضي في موضع هو للمضارع أصلا ؟ فالجواب أن المضارع وإن دل على الاستقبال إلا أنه لا يؤدي المعنى الذي يؤديه الماضي ، وقل مثل ذلك في الماضي ، إذ إنه في مواقع أخرى لا يؤدي ما يؤديه المضارع ، لأن هيئة الفعل ومادته لهما من الدلالات

---

(١) المثل السائر ١٤٩/٢ .

ما يجعل المتأمل يتجاوز بصيغة الفعل مجرد الدلالة على الزمن ، وتوضيح ذلك أن الفعل يدل على الحدث بمادته وعلى الزمن بهيئته ، ولكل صيغة من صيغتي المضي والاستقبال متعلقات دلالية أخرى فالماضي من متعلقات دلالته تحقق الوقوع وانقضاء الفعل ، ومن متعلقات معنى المضارع احتمال تحقق الوقوع وعدمه ، ونظرا لرسوخ هيئة الماضي في الدلالة على تحقق الحدث ، فقد صارت تلك الهيئة كأنها تعني تحقق الحدث حتى لو لم تدل على الزمن الماضي الذي هو أساس تحقق الحدث وانقطاعه . ثم إن الماضي بهذا الاعتبار أصبح غالبا في الاستعمال مع « إذا» لكونه دالا على القطع بوقوع الشرط لما ذكرناه ، ولأن « إذا» الأصل فيها أن تستعمل فيما هو مقطوع بوقوعه فهذا التناسب مهيع لغلبة استعماله معها .

وسوف نتوقف قليلا لبيان رأي علماء البلاغة في وجه دلالة استخدام الماضي موضع المضارع ، والعكس ، ونتكلم عن هذا التعبير من زاويتين ؛ زاوية الدلالة البلاغية ، وزاوية وجه هذه الدلالة البلاغية . فأما الدلالة البلاغية فهي تستفاد من الفعل حين يوضع موضع غيره وهي التي يدل عليها السياق ، وهي أم الباب في هذا الموضوع . وأما وجه هذه الدلالة فهو يقوم على الربط بين صيغة الفعل المستعمل في العدول وصيغة المعنى المقصود به الذي استخرجه البلاغيون ، وبيان رأي البلاغيين في وجه الدلالة أهو من المجاز المرسل ، أم من الاستعارة ؟ .

إذ يرى البلاغيون أن التعبير عن المستقبل[1] بلفظ الماضي محتمل أن يكون من المجاز المرسل وأن يكون من الاستعارة ، ولكل من الاحتمالين وجه ، فأما كونه من المجاز المرسل فالعلاقة فيه بين لفظ الماضي المذكور والمستقبل المقصود هي شبه

---

(١) المقصود بالمستقبل هنا هو المضارع لا الأمر ، ولا شك في أن الأمر يدخل في المستقبل ، إلا أنه ليس هو المقصود بكلامهم هنا فقد تناولوا التعبير عن الأمر بالماضي في مواضع أخرى من المباحث البلاغية مما سيكون لنا عنه حديث فيما بعد بإذن الله . ولذا فإن استخدامنا لمصطلح المستقبل في بعض المواضع من هذا المبحث إنما هو مسايرة لما جرى عليه القوم .

المجاورة . يقول الدسوقي : (التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وعكسه يحتمل أن يكون من المجاز المرسل ، والعلاقة بينهما التضاد لأن الضد أقرب خطورا بالبال عند ذكر ضده ، فبينهما شبه المجاورة لتقارنهما غالبا في الخيال)[١] فالعلاقة مستفادة من اجتماع المتضادين في الخيال لأن من علاقات المجاز ما هو مبني على التضاد ، حيث يحضر الضد في الذهن عند حضور ضده ، فكأن الضدين هنا ـ أعنى المستقبل والماضي ـ تجاورا في الذهن .

والواقع أن علاقة شبه المجاورة علاقة واهية ، لأن وظيفة المجاز موجهة إلى إبراز العلاقة بين المستعار له والمستعار ، فإذا قلت رأيت بدرا ، كانت قيمة الاستعارة هي إبراز العلاقة بين المستعار له والمستعار ، والذي هنا هو أن الدسوقي ذكر علاقة هي شبه المجاورة ، وليست هي الهدف من المجاز ، لأن الهدف من المجاز هو إثبات تحقق الوقوع ، وهو غير هذه العلاقة التي ذكرها العلامة الدسوقي ، ولا نعرف مجازا قام على علاقة إلا والغرض منه تأكيد هذه العلاقة . ولو قال قائل : إنه يرى في كلام الشيخ الدسوقي ضربا من التدقيق الذي يشارك التكلف ، فإننا لا نستطيع دفعه . غير أن الدسوقي يستبعد الأبلغية إذ هي في المجاز المرسل غير حاصلة حينئذ فيرى أن هذا الاحتمال (لا يفيد المبالغة المقصودة وهي الإشعار بتحقق الوقوع)[٢] .

وأما الاحتمال الآخر وهو أن يكون من الاستعارة ، فذلك أن يشبَّه المستقبل بالماضي في تحقق الوقوع ، وهذا الاحتمال تتحقق فيه الأبلغية التي عدمت مع الاحتمال الأول ، إلا أنه لما كانت الاستعارة في الفعل تتكئ على التشبيه في المصدر وهو متحد في كل من الماضي والمستقبل ـ ونعني به هنا المضارع ـ صار المشبه والمشبه به شيئا واحدا . ومن الواضح أن الاحتمال الثاني ـ على ما فيه من التساؤل ـ

---

(١) حاشية الدسوقي على شرح السعد(ضمن شروح التلخيص١/٤٨٤) ، لمحمد بن أحمد الدسوقي ، درا الكتب العلمية بيروت .

(٢) المصدر السابق ١/٤٨٤

أقرب من سابقه . وقد أجاب البلاغيون على هذا التساؤل ، وهو ما ذكرناه من أن الاستعارة في الفعل قائمة على التشبيه في المصدر وهو متحد في كل ، فكيف يتحقق التشبيه حينئذ؟ وأجابوا بإجابات أنسبها ـ فيما نرى ـ أن يقال : (إن المصدرين الواقع التشبيه فيهما مصدر مقيد بالوقوع في المضي ، ومصدر مقيد بالوقوع في المستقبل ، وتكون التبعية في مجرد التعبير بالفعل فيكون الزمان والحصول داخلين في التشبيه)[1] .

ويفرق السبكي بين ما يكون المتوقع فيه كالواقع فيؤتى بالأمر المستقبل بصيغة الماضي مرادا به المضي تنزيلا للمتوقع منزلة ماوقع ، وبين مايعبر فيه عن المستقبل بالماضي مرادا به المستقبل ، فكل منهما قسم غير الآخر ، على أن بعض المواضع التي يرد فيها هذا النوع من المخالفة تكون محتملة للقسمين معا ، مع ترجح أحدهما ، فإذا ماورد في السياق مايوجب الاستقبال امتنع أن يراد بالماضي معنى المضي ، أي أنه يجب أن يجعل من القسم الثاني دون الأول ، فهو حينئذ يكون مرادا به الاستقبال لا غير . يقول في ذلك : (اعلم أن ماورد من ذلك على قسمين : تارة يجعل المتوقع فيه كالواقع ، فيؤتى بالأمر المستقبل بصيغة الماضي مرادا به المضي تنزيلا للمتوقع منزلة ماوقع ، فلا يكون تعبيرا عن المستقبل بلفظ الماضي ، بل يكون فيه جعل المستقبل ماضيا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾ (النحل:١)، وقوله تعالى :﴿ وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ ﴾ (الأعراف:٤٤)، ونحوه ، فإما أن يريد بـ«أتى» أتت مقدماته ، فيكون التجوز حصل في الفعل باعتبار الحدث لاباعتبار الزمان . وإما أن يريد بالادعاء أن الإتيان بالمستقبل وقع في الماضي ، وهو أبلغ من الأول . وتارة يعبر عن المستقبل بالماضي مرادا به المستقبل فهو مجاز لفظي وحصل التجوز في هيئة الفعل من غير أن تكون

---

(١) مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح ضمن (شروح التلخيص١/٤٨٥)، ابن يعقوب المغربي ، مكة المكرمة ، دار الباز . وينظر للاستزادة حاشية عليش على الرسالة البيانية للصبان لمحمد بن أحمد عليش ، تحقيق أحمد فريد المزيدي ، الطبعة الأولى ١٣٢٢هـ ، دار الكتب العلمية بيروت .

أردت وقوعه في الماضي وذلك احتمال مرجوح في نحو : «ونادى» ، وإن كان مشهورا فإن المعنى على الأول أمكن وأنصع ويتعين للقسم الثاني نحو : ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ ﴾ (النمل:٨٧)، لا يمكن أن يراد به المضي لمنافاته «ينفخ» الذي هو مستقبل في الواقع في الإرادة ، ويحتمل أنهم لمبادرتهم النفخ بالصعق كأن صعقهم ماض عن زمن النفخ على سبيل المبالغة ، ونظير الآية الكريمة قوله تعالى : ﴿ وَتَرَى ٱلظَّٰلِمِينَ لَمَّا رَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَىٰ مَرَدٍّ مِّن سَبِيلٍ ﴾ (الشورى:٤٤)، وفي مثل هذا النوع يكون فائدة التعبير بالماضي الإشارة إلى استحضار التحقق وأنه من شأنه ـ لتحققه ـ أن تعبر عنه بالماضي وإن لم ترد معناه ، والقسم الأول مجاز ، وهذا القسم ليس فيه مجاز إلا من جهة اللفظ فقط)[1] .

ويتضح من هذا أنه تنوسي من المستقبل صفة الاستقبال ، فلم يكن الماضي فيه معبرا عن المستقبل ، لأن التحقق من جهة الحدث لا من جهة الزمن ، فالحدث المتحقق على هذا لا فرق فيه بين صيغة الاستقبال وصيغة المضي من حيث التحقق ، لأن الزمن بالنسبة للأمر المحقق ليس مانعا ، فلا يفهم من الفعل الماضي أكثر من كونه محققا ، أي أن الصيغة جيء بها لتبين التحقق بلا نظر لمدلولها الزمني ، هذا احتمال . واحتمال آخر هو أن يكون المراد أن الحدث المعبر عنه بالماضي وإن كان مستقبل الوقوع فإنه نزل منزلة الماضي ، لامن جهة لفظ الصيغة ، بل من جهة الحدث . ولهذين الاحتمالين أو لأحدهما جعل السبكي الماضي في هذا الوجه لايراد به التعبير عن المستقبل لكيلا يفهم منه ما عرف عن المستقبل من كونه داخلا في حيز الاحتمال .

وعلى هذا الوجه فالتعبير بالماضي تكون دلالة الماضي فيه على الحدث المستقبل ، بطريقين : إما أن يكون بطريق التجوز وذلك بأن عبر بالسبب عن المسبب

---

(١) ينظر لذلك عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ضمن (شروح التلخيص ٤٨٥/١) ، بهاء الدين السبكي ، مكة المكرمة ، دار الباز .

حيث جعلت مقدمات الإتيان عبارة عن الإتيان نفسه ، فهو من المجاز المرسل . وإما أن يراد أن المستقبل قد وقع في الماضي ادعاء . وهو عنده أبلغ من سابقه .

أما الثاني فإن الماضي فيه معبر به عن المستقبل ، إذ الحدث المراد الإخبار عنه واقع مستقبلا فليس المراد أنه مضى كما في الأول . وخلاصة ذلك كله أنه في الأول اعتبر الحدث ماضيا فعبر عنه بصيغة المضي ، أما الثاني فإن الحدث مستقبل من جهة الاعتبار ، ولكن عبر عنه بصيغة المضي ، وفي كلا الوجهين مبالغة ، لكن السبكي جعل الأبلغية للوجه الأول ، لأن الاستقبال متناسى في الصيغة بمدلوليها الحدثي والزمني ، ولهذا عده أبلغ لوقوع المجاز فيه من جهة ذينك المدلولين ، على أنه جعل الصورة الثانية من هذا الوجه أبلغ من الأولى ، أما الوجه الثاني فلا مجاز فيه إلا من جهة اللفظ . ولعله بهذا يشير إلى أن الوجه الأول بصورتيه لإيغاله في الدلالة على التحقق ، أبلغ من الوجه الثاني .

وأخيرا فإنه يتضح من هذا التفريق عند السبكي أن الفعل الماضي المعبر به عن المستقبل (المضارع) إن سبق بفعل تدل صيغته على الاستقبال وجب أن يكون الماضي مرادا به الاستقبال ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ﴾ (النمل:٨٧) وقوله تعالى : ﴿ وَتَرَى ٱلظَّٰلِمِينَ لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَىٰ مَرَدٍّ مِّن سَبِيلٍ ﴾ (الشورى:٤٤).

وهذا الذي ذكر ه السبكي هنا على صلة بما قاله ابن الأثير إذ سمى ـ أي ابن الأثير ـ مجيء صيغة الفعل مسبوقة بصيغة مخالفة رجوعا وذلك في بعض المواضع من حديثه عن المخالفة ، والرجوع لا يكون إلا عن شيء قد تقدم من قبل ، كما نراه يسميها أيضا عدولا ، والعدول يتضمن معنى الانصراف عن الطريق الذي تسلكه إلى طريق آخر ، وهو قريب من الرجوع ، وكلاهما يناسبان العطف ، والمعروف أن المصطلحات البلاغية وغيرها من مصطلحات الفنون الأخرى لا ينظر فيها بالضرورة إلى معناها اللغوي . وعلى هذا فالمخالفة على ضربين :

الضرب الأول : يؤتى فيه بالفعل غير مراد به ظاهر الصيغة ولم يسبق بفعل مخالف له ، وفي هذه الحالة إنما تفهم الصيغة المراد معناها من السياق ، كأن يكون الكلام في كتاب الله عن يوم القيامة وأهواله أو عن الغيبيات .

والضرب الثاني : يؤتى فيه بالفعل مسبوقا بفعل مخالف له في الصيغة فتكون الصيغة المخالفة قرينة على أن المراد بإحدى الصيغتين غير ظاهرها .

ولم يورد ابن الأثير من الشواهد إلا ماكان من الضرب الثاني وكأن معنى الرجوع عنده ناظر إلى أن المخالفة سببها العطف ، ولا شك أن عطف صيغة على أخرى مخالفة لها أنه مما يدخل في المخالفة في استعمال الأفعال إلا أنه ليس كلَّ المخالفة ، فإن مما تقع به المخالفة أن يعبر عن الفعل بصيغة غير صيغته التي وضعت له في الأصل دون أن تعطف الصيغة المستعملة على صيغة أخرى مخالفة لها ، بل يفهم أن المراد بها صيغة أخرى بما يدل عليه السياق ، أو تظهره الحال .

والسبب في أن ابن الأثير حصر المخالفة فيما عطف من الأفعال على أفعال أخرى مخالِفة لها في الصيغة هو جعله هذا النوع جزءا من الالتفات على ما رأينا من تعريفه للالتفات فيما سبق [1]. وهذا يشبه مذهب الجمهور في الالتفات ، إذ يشترطون أن يكون مسبوقا بتعبير آخر يلتفت عنه ، فلو جيء به ابتداء مثل : « ودع هريرة » لا يعتبر التفاتا عند الجمهور ، وهو التفات عند أبي يعقوب .

والسبكي ـ كما رأينا ـ يجعل القسم الأول الذي هو للتعبير بالماضي عن المستقبل مرادا به الماضي من المجاز ، أما القسم الثاني ـ أعني التعبير عن المستقبل بالماضي مرادا به المستقبل ـ فلم ير فيه تجوزا إلا من جهة اللفظ ، إذ جعل المستقبل في هيئة الماضي[2] . (والفرق بين استعارة مادة الفعل ، واستعارة هيئته ، أن الأولى تابعة لاستعارة المصدر دون الثانية)[3] .

---

(١) ينظر لذلك المثل السائر ٢٨/٢ .

(٢) ينظر لذلك عروس الأفراح(شروح التلخيص ٤٨٥/١) .

(٣) جامع العبارات في تحقيق الاستعارات صـ ٣٣٠ ، لأحمد مصطفى الطرودي التونسي ، دراسة وتحقيق د . محمد رمضان الجربي ، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ ، الدار الجماهيرية ، ليبيا .

وإذا كان التعبير بالماضي عن المستقبل هو من مخالفة مقتضى الظاهر ، وهو بالتالي من وظيفة علم المعاني ، فلا شك أن ما اتصل به من المجاز بنوعيه (المرسل والاستعارة) هو من وظيفة علم البيان ، غير أنهم رأوا أن ينبهوا على فائدة هذا التعبير أعني تحقق وقوع المستقبل ، وهذه الفائدة من وظيفة علم المعاني ، قال الدسوقي عن مبحث المجاز في هذا الموضوع : (ولم يذكره القوم في مباحث الاستعارة لكن قواعدهم لا تأباه)[1] .

ويفهم من كلام البلاغيين أن هناك فرقا بين المتوقع الذي يحتمل وقوعه ، والمتوقع الذي لابد من وقوعه ، فالأول يؤتى به للتفاؤل ، أو للحرص على وقوعه ، أو لعزم المتكلم على الفعل ، أو نحو ذلك من الأغراض ، والثاني يؤتى به في الأمور التي لابد من وقوعها مستقبلا ، ولها أغراض بلاغية تنظر في بابها ، وأغلب ذلك تجده فيما أخبر به الله سبحانه ونبيه ﷺ عن الأمور المستقبلة مما لا شك في وقوعه ، ويكثر ذلك في الإخبار عن يوم القيامة وأهواله .

* * *

---

(١) حاشية الدسوقي (شروح التلخيص ٤٨٤/١) .

دخول الفعل الماضي في حيز الشرط

مما يدخل فيما ذكرناه من مخالفة مقتضى الظاهر وقوع الفعل الماضي في حيز الشرط ، ذلك أن الشرط هو تعليق وقوع أمر على وقوع أمر آخر في المستقبل ، لذا فإن مجيء الماضي مدخولا للشرط يعد مخالفة لما يقتضيه الظاهر .

وهذا الجانب تناوله البلاغيون في تقييد المسند بالشرط ، وقصروا الحديث فيه على ثلاث من أدوات الشرط ، وهي إذا ، وإن ، ولو ، والأوليان تختصان بما نحن فيه ، ولم يعرض البيانيون لغير هذه الأدوات في تقييد المسند بالشرط ، وذلك لاحتياج هذه الثلاث إلى فضل تأمل ، قال السبكي : (لما فيهن من المعاني اللطيفة والمباحث الشريفة)[1] .

والذي يفيد التعبير عن المستقبل بالماضي منها ، هو ما كان في حيز إحدى الأداتين : (إن ، وإذا) ، وهما للشرط في المستقبل وهذا موطن اتفاقهما إجمالا ، أما اختلافهما فهو أنَّ « إذا» تختص في أصل استعمالها بالشرط المقطوع بوقوعه ، وتختص « إن» في أصل الاستعمال بالشرط المشكوك في وقوعه ، أي غير المجزوم بوقوعه ، قال الخطيب : (يفترقان في شيء وهو أن الأصل في « إن» أن لا يكون الشرط فيها مقطوعا بوقوعه كما تقول لصاحبك : إن تكرمني أكرمك ، وأنت لا تقطع بأنه يكرمك ، والأصل في إذا أن يكون الشرط فيها مقطوعا بوقوعه كما تقول إذا زالت الشمس آتيك)[2] ، والإشارة إلى أن هذا أصل الاستعمال يعني أنهما قد يستعملان في غير هذا الأصل . على ما سنبينه فيما بعد .

---

(١) عروس الأفراح (الشروح ٢/٣٨) .

(٢) ينظر في ذلك الإيضاح صـ ١٧٨ ، و(الشروح٢/ ٣٨ – ٣٩) .

ومفاد كلام البيانيين حول استعمالهما أن « إذا » تستعمل في الجزم بالوقوع ، وعدم الجزم بالوقوع ، وتستعمل « إن » في عدم الجزم بالوقوع ، وعدم الجزم بلا وقوع ، فظاهر استعمالهما الاتفاق في عدم الجزم بالوقوع على ما يحتمله كلام الخطيب[1] ، والحقيقة أن بينهما في ذلك اختلافا وهو ما نقله الدسوقي عن الشيخ يس من (أن عدم الجزم بلا وقوع في « إذا » بمعنى أنه منتف وفي « إن » بمعنى أنه يجوز فلا اشتراك بينهما في الحقيقة)[2] ، وماأوضحه الشيخ يس ينفي التناقض عن كلام الخطيب إذ يفهم من كلامه أي الخطيب أن مما تفترقان فيه عدم الجزم بالوقوع .

ونظرا لما لكل منهما من خصوصية في الاستعمال فقد انفردت بموقع لا يصلح للأخرى ، وحيث إن العلم بتلك المواقع الغامضة لا يتأتى لكل متكلم فإن استعمال إحداهما مكان الأخرى عدّه الزمخشري جهلا بخصوصية موقع كل منهما ، بل يرى أن ذلك مظنة أن يزيغ فيه كثير من الخاصة فضلا عن غيرهم ، قال : (فيغلطون ، ألا ترى إلى عبد الرحمن بن حسان كيف أخطأ بهما الموقع في قوله يخاطب بعض الولاة ، وقد سأله حاجة فلم يقضها . ثم شفع له فيها فقضاها :

ذُمِمْتَ ولم تُحْمَد ، وأدْركتُ حاجتي تَولى سِواكمْ أجْرَها واصْطِناعها
أبَى لك كسبَ الحمدِ رأيٌ مُقصِّرٌ ونفسٌ أضاقَ اللهُ بالخير باعَها
إذا هي حثّته على الخيرِ مرّةً عَصاها ، وإنْ هَمَّتْ بِسوءٍ أطاعها[3]

فلو عكس لأصاب)[4] . ويعني بذلك أنه لو استعمل إذا في موضع إن ، واستعمل « إن » في موضع « إذا » في البيت الأخير ، فقال : إن هي حثته ، وإذا همت لأصاب . وتأمل موقعهما في قول المتنبي :

---

(١) ينظر الإيضاح صـ ١٧٨ .

(٢) حاشية الدسوقي (الشروح ٢/٤٠) .

(٣) الأبيات في الأمالي ، ٢/٢٢٢ ، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي ، غير محدد الطبعة أو تاريخها ، دار الكتاب العربي ، بيروت . وفي بغية الإيضاح١/١٨٨للأستاذ الصعيدي أن هذه القصة وما فيها من الشعر لسعيد بن عبد الرحمن بن حسان .

(٤) التلخيص صـ ١٧٩-١٨٠ .

وما قتـلَ الأحـرارَ كـالعفوِ عنـهمُ ومن لكَ بالـحُرِ الذي يحفـظُ اليـدا
إذا أنـتَ أكرمـتَ الكـريمَ ملكتَـه وإن أنـت أكرمْـتَ اللئـيمَ تمـردا
ووضعُ النَّدى في مَوضعِ السيفِ بالعلا مُضرٌّ كوضعِ السيفِ في موضعِ الندى[1]

(فقد أصاب حين ذكر «إذا» في سياق إكرام الكريم لأن هذا مما ينبغي أن يوجد دائما ، وذكر «إن» في سياق إكرام اللئيم للإشارة إلى أن مثله من القليل النادر وذلك لصعوبة تجشم النفس إكرام اللئيم).[2]

من هنا ينبغي للدارس أن يتأمل ويدقق للتعرف على خصوصية التعبير بتينك الأداتين ، وعلى الأخص حينما يتناول شيئا من كتاب الله تعالى مما يدق ويغمض ومما يشبه بعضه بعضا .

وقد حدد البيانيون لكل من الأداتين مواقع للاستعمال ، ووصفوا كلا منهما بصفات تلتقي فيها مع الأخرى ، وصفات تفترق بها عنها ، يجدر بنا فيما يلي أن نقف بشيء من التأمل على مواقع اشتراك كل من هاتين الأداتين بناء على ما هو أصل في استعمالهما .

مواضع اشتراك «إن» و«إذا» :

أولا : دلالتهما على الشرط في المستقبل :

ذكرنا فيما سبق أن البيانيين أشاروا إلى دلالة هاتين الأداتين على الشرط في المستقبل ، والكلام على الاستقبال كلام على أمر لم يقع بعد ، فهو غيبي ، لكنه قد يكون (مما ينكشف لنا الحال عنه كثيرا وذلك في الأمور التي نتوقعها قاطعين

---

(١) ديوان أبي الطيب المتنبي ، بشرح أبي البقاء العكبري ، المسمى بالتبيان في شرح الديوان ٢٨٨/١، تحقيق مصطفى السقا ، ورفيقيه ، غير محدد الطبعة ، أو تاريخها ، دار المعرفة ، بيروت . والأبيات من داليته المشهورة في مدح سيف الدولة ومطلعها :

لكل امرئ من دهره ما تعودا وعادات سيف الدولة الطعن في العدا

(٢) خصائص التراكيب صـ ٢٦١ ، للدكتور محمد أبو موسى ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، مكتبة وهبة .

بوقوعها)[1] ، وهذا النوع من الشرط الاستقبالي يناسبه الأداة « إذا » ، لأنها تدل على القطع بمضمون الشرط ، فأما إن كان فيما نتوقعه غير قاطعين بوقوعه ، فحقه أن تستعمل فيه الأداة « إن» التي تدل على عدم الجزم بمضمون الشرط ، لأن (الأمور الاستقبالية من شأنها أن يشك فيها ، ولو كان الشك بالنسبة إليه تعالى محالا لكن يجري الكلام على النسق العربي)[2] .

فالإخبار عن المستقبل من عند الله تعالى أمر لا يشك فيه ، فهو معلوم بالنسبة له تعالى ما سيقع فيه ، وما لن يقع ، لانكشاف الغيب له سبحانه إذ هو عنده كالمشاهدة ، فلا يصح أن يوصف شيء من كلامه سبحانه عن الأمور المستقبلة بأنه مشكوك فيه وذلك إذا ما ورد في كلامه تعالى شرط بـ« إن» التي هي للشك أصلا ، وحينئذ ينظر فيه على أنه إما حكاية ، وإما أنه جار على النسق العربي وعلى الوجه الذي يجري عليه ، لأنه نزل ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ (الشعراء:١٩٥). وهذا من شروط إعجازه وهو أنه نزل بلسان من تحداهم ، ويجري على ما ينطقون به في كلامهم .

وإذا قلنا بدلالة هاتين الأداتين على الاستقبال فإن ذلك ليس مطلقا فيهما ، إذ إن لكل منهما مواضع تدل فيها على الزمن الماضي ، وهو بالنسبة إلى دلالتهما على الاستقبال قليل جدا ، وهذه القلة في « إن» أشد منها في « إذا» ، وقد مثل الرضي لدلالة « إن» على الماضي بمثل : (فلان وإن أُعطي جاها لئيم)[3] ومثل له السعد بقول أبي العلاء المعري :

فَيَاَ وطني إنْ فاتَني بك سَابِقٌ ... مِن الدهرِ فلْينعُم لساكِنكِ البالُ[4]

---

(١) شرح الكافية للرضي ١٠٩/٢ .

(٢) مواهب الفتاح للمغربي (الشروح ٥٠/٢) .

(٣) شرح الكافية ١٠٩/٢ .

(٤) لم أجده في اللزوميات ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، وينظر نسبته إليه في حاشية الدسوقي على مختصر المعاني (الشروح٥٨/٢) .

وكـذلك إذا دخـل الفعـل الماضـي « كـان» فـي حيـز « إن» فإنـه يجعلـها ـ غالبـا لا لازمـا ـ تـدل علـى المضـي ، كمـا فـي قـولـه تـعـالـى : ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾ (المائدة:١١٦) .

وكذلك « إذا» فإنها قد تدل على المضي على قلة كما ذكرنا ، وأغلب ما وقع في كتاب الله من ذلك نجده بعد حتى الجارة . كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ﴾ (آل عمران:١٥٢) ، وقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِى ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَا قَالَ أَخَرَقْتَهَا ﴾ (الكهف:٧١)، وفي هذه الحالة من دلالتهما على المضي ليس كاستعمالهما في الدلالة على المستقبل من حيث غلبة النكات البلاغية معهما فذلك إنما يكون في المخالفة باستعمال الماضي معهما .

ثانيا : وجوب كون جملتي كل منهما فعليتين استقباليتين :

ذكر البيانيون أن جملتي الشرط لكل من « إن» و« إذا» يمتنع فيهما أو إحداهما الدلالة على الثبوت أو المضي ، بمعنى أنه لا يكون شرط إحداهما أو جزاؤه اسمـا أو فعلا ماضيا .

فأما منعهم أن يقع الاسم شرطا لإحداهما أو جزاء له فإن ذلك راجع إلى كون الاسم من خصائصه الثبوت والدوام ، وهذا منـاف لما يتطلبه الشرط (لأنه مفروض الحصول في الاستقبال)[1] ، كما أن الجواب يشترط فيه أن يقع مترتبا على الشرط ، وهم إنما أرادوا ترتيب حصول أمر في المستقبل على حصول أمر آخر قبله في المستقبل كذلك .

وقد استثنوا وقوع جملة الشرط أو جوابها اسما متـى كـان لـذلك الوقـوع فائـدة ونكتة بلاغية ، سواء وقع كلاهمـا اسمـا أو أحدهمـا ، (وإنما امتنعت المخالفة [بلا فائدة] حتى في لفظ الجملتين لأن الدلالة على المعنى بما يطابقه هو مقتضى

(١) مواهب الفتاح (الشروح٢/٥٦) .

الظاهر ومخالفته بلا فائدة ممتنع في باب البلاغة)[1]، والمقصود بالمخالفة هنا المخالفة اللفظية .

وكما تقع المخالفة باستعمال الاسم في موقع الفعل في الشرط وجوابه كذلك يخالف في صيغة الفعل الواقع شرطا أو جوابا ، إذ الأصل أن يأتي بلفظ الاستقبال ، وإنما يخالف ذلك طلبا للفائدة البلاغية . فالأصل في الفعل الذي يلي كلاًّ من « إن» و « إذا» أن يكون مستقبلا ، لما أسلفناه من أن الشرط هو تعليق وقوع أمر مستقبل على وقوع أمر مستقبل كذلك ، فيجب أن يكون كل ما دخل في حيز الشرط مستقبلا، لما فيهما ـ أي الشرط والجزاء ـ من الدلالة على الاستقبال المدلول عليه في الأفعال بالمضارع ويستوي في الوجوب كل من فعل الشرط وجوابه .

كما منع البيانيون أن يكون ماضيا ، لكن قد يخالف في ذلك كما ذكرنا فيقع الماضي بعدهما لأغراض بلاغية تحتاج إلى تأمل واستبصار ، لتباين هذه الأغراض واختلافها باختلاف مواطن ورودها في الكلام ، وكأن كل موقع لإحداهما يباين غيره من مواقع الأداة نفسها ، وهذه المواقع في كلام الله تعالى على وجوه لها مزية وفضل ليست لها في غيره من الكلام ، ولذا فإن هذه المقاصد والأغراض البلاغية في الكتاب الكريم وغيره قد تخرج « إن»عن استعمالها الأصلي الذي هو عدم القطع بوقوع الشرط ، فقد تستعمل لأجل تحقيق هذه الأغراض في مقام القطع بوقوع الشرط ، قال الخطيب : (وقد تستعمل « إن» في مقام القطع بوقوع الشرط لنكتة . كالتجاهل لاستدعاء المقام إياه . وكعدم جزم المخاطب ، كقولك لمن يكذبك فيما تخبر : إن صدقت فقل لي ماذا تفعل؟ . وكتنزيله منزلة الجاهل؛ لعدم جريه على موجَب العلم ، كما تقول لمن يؤذي أباه : إن كان أباك فلا تؤذه . وكالتوبيخ على الشرط ، وتصوير أن المقام ـ لاشتماله على ما يقلعه عن أصله ـ لا يصلح إلا لفرضه كما يفرض المحال لغرض ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا

---

(١) مواهب الفتاح ٥٧/٢ .

مُّسْرِفِينَ ﴾ (الزخرف:٥)، فيمن قرأ « إن » بالكسر[1] ، لقصد التوبيخ ، والتجهيل في ارتكاب الإسراف ، وتصوير أن الإسراف من العاقل في هذا المقام واجب الانتفاء ؛ حقيق أن لا يكون ثبوته له إلا على مجرد الفرض . وكتغليب غير المتصف بالشرط على المتصف به ، ومجيء قوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ (البقرة:٢٣)، بـ« إن » يحتمل أن يكون للتوبيخ على الريبة لاشتمال المقام على ما يقلعها عن أصلها ، ويحتمل أن يكون لتغليب غير المرتابين منهم ، فإنه كان فيهم من يعرف الحق ، وإنما ينكر عناداً ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ ﴾ (الحج:٥))[2] .

ومما وقعت فيه « إن » موقع الجزم بوقوع الشرط قولهم : (إن مات زيد فافعل كذا) فالموت مما لاشك في وقوعه ويناسبه « إذا » ، التي هي للجزم بوقوع الشرط ، قال السبكي : (فإن قلت : كيف تدخل « إن » على فعل الموت كقوله تعالى : ﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ (آل عمران:١٥٨)، قلت : أجاب عنه الزمخشري بأنه لما كان مجهول الوقت ساغ ذلك فينبغي حينئذ أن يضاف إلى غير المجزوم به غير المجزوم بوقته فإن قلت : فليجز التعليق على احمرار البسر بـ« إن » قلت إنما يمتنع عند من منعه لأن وقته معلوم بالتقريب)[3] . وسندع الحديث عن استعمالها في مقام القطع إلى مكان آخر من هذا الكتاب .

وعليه فإن الفعل الذي يليهما إذا وقع ماضيا فإنما مضيه في لفظه ، أما معناه فهو مستقبل في الأكثر ، وذلك لاقتضاء الشرط معنى الاستقبال فأداة الشرط تستأثر في الأغلب الأعم بالدلالة على الزمن لا ما يقع في حيزها من الأفعال . ثم إن دخول « إن » الشرطية على « كان » ليس كدخوله على غيرها من الأفعال الماضية ، فسواها من الماضي يجاء به بعد الشرط لغرضين :

---

(١) قرأ بها نافع وحمزة والكسائي . ينظر لذلك : كتاب الإقناع في القراءات السبع ٧٦٠/٢ ، تأليف أبي جعفر أحمد بن علي بن الباذش ، حققه وقدم له الدكتور عبد المجيد قطامش ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

(٢) الإيضاح صـ ١٨٠ .

(٣) عروس الأفراح (الشروح ٥٠/٢) .

أحدهما : الحدث الذي تدل عليه مادة الفعل ، وهذا الغرض غير متحقق في « كان » لأنها مجردة عن الحدث ، فلا يصح أن يقال : إن كان زيد أكرمته ، مثلما يصح : إن جاء زيد أكرمته .

والآخر : دلالة الصيغة (صيغة المضي) على تحقق الوقوع دون النظر إلى زمن الفعل . وهذا هو الداعي إلى مجيء « كان » بعد الشرط ، لأنها بإيغالها في الدلالة على المضي تزداد تمكنا ورسوخا في الدلالة على التحقق والوقوع لكونه من لوازم المضي، واللازم تابع للملزوم ، فكلما تمكن الملزوم كان اللازم تابعا له في ذلك التمكن ، فإيغال « كان » في الدلالة على الماضي يلزم منه إيغالها في الدلالة على تحقق الوقوع .

غير أن البيانيين قد اختلفوا في انقلاب زمن « كان » للاستقبال بعد « إن » وبقائها على مضيها ، فمنهم من يرى أنه لا ينقلب زمنها ومن هؤلاء العلامة السعد التفتازاني إذ يرى أن « كان » مجردة عن الحدث المستفاد عادة من مادة الفعل ، وغاية ما تدل عليه من الحدث إنما هو مستفاد مما دلت عليه مادة خبرها[١]. ونظرا لكونها مجردة عن الحدث نجد في باب تقييد الفعل بالمفعول ونحوه اختلافا في القيد والمقيد حينما يكون الفعل هو « كان » إذ يرون أن (المقيد في نحو كان زيد منطلقا هو « منطلقا » لا « كان » لأن « منطلقا » هو نفس المسند و« كان » قيد له للدلالة على زمان النسبة كما إذا قلت زيد منطلق في الزمان الماضي)[٢] ولا ينظر إلى ما قيل من دلالتها على الحدث إذ يكون معنى التركيب السابق (أن الانطلاق كان وصفا لزيد في الزمان الماضي ، وهذا عند التحقيق مخالف لمعنى التركيب الذي يفيد أن زيدا كان موصوفا بالانطلاق في الزمان الماضي ولو كان المعنى الأول لازما للثاني)[٣]. وممن ذهب إلى القول بعدم انقلابها للاستقبال المبرد والزجاج والرضي من النحاة ، قال السعد : (نص

---

(١) ينظر لذلك المطول صـ ١٥٨ .

(٢) مختصر المعاني (الشروح ، ٣٣/٢) .

(٣) مواهب الفتاح (الشروح ٣٤/٢) .

المبرد والزجاج على أن «إن» لا تقلب كان إلى معنى الاستقبال، لقوة دلالته على المضي)[1]. غير أني رأيت لابن عاشور نقلا عن الزجاج مفاده أن («كان» جار على باب سائر الأفعال الماضية إلا أن فيه إخبارا عن الحالة فيما مضى)[2]. وإن كان كلام الزجاج عند آية ليست من الشرط، فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

ومنهم من يرى أن الشرط يقلبها للاستقبال، وقد رأينا ذلك عند ابن مالك فيما سبق[3]. يقول الدسوقي :(الصحيح أن «كان» الواقعة بعد «إن» الشرطية بمنزلة غيرها من الأفعال الماضية كما هو مذهب الجمهور، قال الجزولي : والماضي بالوضع له قرائن تصرف معناه إلى الاستقبال دون لفظه وهي أدوات الشرط كلها إلا «لما» و«لو»، ولو كانت «إن» لاتقلب معنى كان إلى الاستقبال لما جاز وقوعها بعدها)[4]، لأن «إن» عندهم تنحصر دلالتها في الاستقبال فلا تدل على الماضي، فلو قيل ببقاء «كان» على مضيها للزم مضي «إن» كذلك، لأنه لا يتصور استقبالية أداة الشرط ومضي فعلها. وما نقله الدسوقي عن الجزولي من أنه لو لم تقلبها إلى الاستقبال لما صح وقوعها بعد «إن» ليس بدليل كاف على انقلاب زمنها مطلقا للاستقبال، وإن استشهدوا بقول الحق تعالى ﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُواْ ﴾ (المائدة:٦)، فإن في التنزيل آيات أخر تدل فيها «إن» على الشرط في الماضي مع «كان» وغيرها، وذلك واضح في قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ ءَامَنُواْ بِالَّذِىٓ أُرْسِلْتُ بِهِۦ وَطَآئِفَةٌ لَّمْ يُؤْمِنُواْ فَاصْبِرُواْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَنَا ۚ وَهُوَ خَيْرُ الْحَٰكِمِينَ ﴾ (الأعراف:٨٧)، قال الطاهر بن عاشور في تفسيره : (الشرط في قوله : ﴿ وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ ﴾ أفاد تعليق حصول مضمون الجزاء في المستقبل، أعني ما تضمنه الوعيد للكافرين به والوعد للمؤمنين، على تحقق حصول مضمون فعل الشرط، لاعلى

---

(١) مختصر المعاني (الشروح ٢/٥٠).

(٢) ينظر ذلك في التحرير والتنوير ٣٠١/٢٣، للعلامة محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤.

(٣) ينظر لذلك الصفحة ذات الرقم ٤٠ من هذا الكتاب.

(٤) الشروح ٥١/٢.

ترقب حصول مضمونه ، لأنه معلوم الحصول ، فالماضي الواقع فعلا للشرط هنا ماض حقيقي وليس مؤولا بالمستقبل ، كما هو الغالب في وقوع الماضي في سياق الشرط بقرينة كونه معلوم الحصول ، وبقرينة النفي بلم المعطوف على الشرط فإن «لم» صريحة في المضي ، وهذا مثل قوله تعالى :﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾ (المائدة:١١٦) بقرينة «قد» إذ الماضي المدخول لقد لا يُقلب إلى معنى المستقبل . فالمعنى : إن تبين أن طائفة آمنوا وطائفة كفروا فسيحكم الله بيننا فاصبروا حتى يحكم ، ويؤول المعنى : إن اختلفتم في تصديقي فسيظهر الحكم بأني صادق . وليست «إن» بمفيدة الشك في وقوع الشرط كما هو الشأن ، بل اجتلبت هنا لأنها أصل أدوات الشرط ، وإنما يفيد معنى الشك أو مايقرب منه إذا وقع العدول عن اجتلاب «إذا» فلا تدل «إن» على شك وكيف تفيد الشك مع تحقق المضي ، ونظيره قول النابغة [1] :

لَئِنْ كُنتَ قد بُلِّغتَ عنــي وِشَــايةً لَمبلغُكَ الواشِي أَغشُّ وأَكذبُ [2].

وعلى هذا فالأداة «إن» ـ تدل من حيث الزمن ـ على الشرط في المستقبل وهو الأصل في استعمالها ، وهو كذلك الغالب في إستعمالها فتكون حينئذ لتعليق حصول مضمون الجزاء على أمر مترقب حصول مضمونه ، وقد تدل على المضي كما ذُكر ، وفيها يكون تعليق مضمون الجزاء على ما تحقق فيه حصول مضمون فعل الشرط ، وهذا كله واضح في كلام ابن عاشور السابق . ويتبين كذلك أن القول بانقلاب زمن «كان» بعد «إن» الشرطية إلى المستقبل مطلقا ومنع دلالتها على المضي قول فيه نظر .

والذي أشكل على من قالوا بذلك هو أنهم نظروا إلى أن الشرط مستقبل فما دخل في حيزه مما دل على زمن فهو مستقبل المعنى ، ومن ذلك الفعل«كان» ،

---

(١) ديوان النابغة الذبياني (زياد بن معاوية) صـ ٢٤ ، تحقيق الدكتور حنا نصر الحتي ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

(٢) التحرير والتنوير ٨/٢٤٩- ٢٥٠ .

لذلك تجد فريقا من النحاة ومن تقيلهم من البيانيين لا يرون شرطية «لو». قال السبكي شارحا كلام الخطيب عن «لو»: (وأما إطلاق المصنف أن «لو» شرط فقد تبع فيه ابن مالك، وابن مالك تبع الجزولي، قال شيخنا أبو حيان: «وأصحابنا لا يعرفون ذلك» والتحقيق أنها ليست شرطا فإن الشرط يستحيل أن يكون ماضيا)[1]، ومن ثم فإن فريقا من النحاة يؤولون قوله تعالى: ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾ (المائدة:١١٦)، على معنى إن أكن موصوفا بأني قلته فيما مضى. ثم يؤولون الجواب بما يدل على مستقبل، كي لا يكون الشرط مستقبلا والجواب ماض. ولا يخفى ما فيه من التكلف، إذ يذكر كل من الشهاب الخفاجي[2] والألوسي[3] أن ابن هشام ضعَّف هذا التوجيه في تذكرته، وزاد الألوسي أنه خلاف رأي الجمهور.

وإذا كان الشرط «بإن» الأصل فيه عدم الجزم بالوقوع فإن مجيء كان بعده يمنح الجملة الشرطية دلالة أخرى وهي أن الشرط معها أكثر احتمالا للوقوع منه بدونها هذا وجه، ووجه آخر هو أن «كان» بعد «إن» قد تخرجها عن أصل دلالتها الزمنية وهي الشرط في المستقبل إلى الماضي.

ومما سبق يتضح أن للفعل «كان» مع «إن» حالين: أولهما: أن يدل على الاستقبال غير أن فائدة «كان» هي زيادة توكيد التحقق. وهذا التوكيد يجعل المخاطب ينتقل من صورة يكون فيها فعل الشرط وجوابه مستقبلين إلى صورة يظهر فيها فعل الشرط كأنه قد تحقق ووقع، فالمخاطب في انتظار وقوع ما يترتب على

(١) عروس الأفراح ضمن الشروح ٣٨/٢. على أن السبكي تناول «لو» فيما بعد على أنها شرطية، ثم إن الذي في تفسير أبي حيان أنها للشرط، وذلك في غير ما موضع من تفسيره الشهير المعروف بالبحر المحيط.

(٢) ينظر لذلك حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي٣٠٣/٣، لشهاب الدين أحمد ابن محمد الخفاجي، بيروت، دار إحياء التراث العربي

(٣) ينظر لذلك روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني٦٦/٧، لشهاب الدين محمود الألوسي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

فعل الشرط ، وكذلك فإنه يجعل المخاطب متحريا للجواب لأنه ـ أي المخاطب ـ في هيئة أصبح الشرط بها في صورة الواقع فإن كان الجواب يتضمن أمرا مطلوبا من المخاطب أداؤه ففيه حض على المبادرة ، وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ (المائدة:٦).

وإذا كان جواب الشرط لا يلزم أن يكون فوريا بعد فعل الشرط بل يصح أن يقع متراخيا عن زمن فعل الشرط ، فإن مجيء الشرط مستقبلا ثم يتضمن ما يدل على مضي أمر لاجدال فيه ، ومن هنا يصح أن تكون جملة الشرط بجزأيها حاوية لزمنين مستقبلين ، أحدهما متقدم وهو فعل الشرط والآخر متأخر وهو جواب الشرط ، أي أن فعل الشرط بالنظر إلى الجواب يُتصور أمرا ماضيا ، وإن كان كلاهما بالنسبة لزمن التكلم بالشرط يعد مستقبلا . فوجود الفعل « كان » ينقلك من زمن ترى فيه الشرط وجوابه مستقبلين أحدهما يعقب الآخر إلى زمن يفصل بينهما فيصبح فعل الشرط كأنه وقع وانتهى ، وإنما تنتظر ما يترتب على ذلك الوقوع وهو الجواب ، وهذا التصوير البديع إنما يكتسبه الشرط من « كان » الدالة على المضي ، وهو ما لا تجده مع غير « كان » من الأفعال الماضية إذا وليت « إن » فوجود « كان » في حيز الشرط شبيه بالتعبير بالمضارع عن الماضي الذي يستدعي الصورة الماضية لتشاهدها حاضرة أمامك ، وعلى ذلك فإن قوله تعالى ـ في قصة موسى عليه الصلاة والسلام مع فرعون ـ : ﴿ قَالَ إِن كُنتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ (الأعراف:١٠٦)، قد فسره ابن عاشور بقوله : (إن كنت جئت متمكنا من إظهار المعجزات)[1] ، معللا اتحاد الجزاء والشرط ظاهراً بأن (الإتيان بالآية المذكورة في الجزاء هو غير المجيء بالآية المذكورة في الشرط)[2] ، فالمجيء الأول ليس كالثاني إذ المقصود بالأول التمكن من إظهار المعجزات وبالثاني إظهار تلك المعجزة وقت الحوار ، والفرق بيّن . كما أن هذا التفسير خير من اعتبار المغايرة اللفظية بين الشرط « جئت» وجوابه « فأت » هي المانع من اتحاد الشرط والجزاء .

---

(١) التحرير والتنوير ٩/٤٠ .

(٢) المصدر السابق ٩/٤٠ .

وثانيهما : أن يدل على المضي ، قال الرضي في كلامه عن الشرط بـ« إن» : (واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها ولا تستعمل فيه في الأغلب إلا وشرطها « كان »)[1] . ويوضح الرضي ذلك الاستعمال بأنه على ثلاثة أوجه : (إما على أن يجوّز المتكلم وقوع الجزاء ولاوقوعه فيه كقوله تعالى : ﴿ **إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ** ﴾ (يوسف:٢٦) وإما على القطع بعدمه فيه وذلك المعنى الموضوع له « لو » كقوله تعالى : ﴿ **إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ** ﴾ (المائدة:١١٦)، وإما على القطع بوجوده نحو : « زيد وإن كان غنيا لكنه بخيل ») [2] . ونلاحظ أنه جعل « إن» التي هي للشرط في المستقبل بمنزلة « لو » الموضوعة للشرط في الماضي مع القطع بانتفائه ، وسنرى في تناولهم لـ« لو » أنهم يجعلونها في بعض المواضع بمنزلة « إن» .

مواضع افتراق « إن» و « إذا»

أولا : ما تتميز به (إن) عن (إذا) :

١- أن « إن» هي الأصل في أدوات الشرط ، فهي لا تخرج عن الشرط ، فإذا أريد مجرد الربط بين جملتين أتي بها .

٢- أنها لعدم الجزم بوقوع الشرط فيحتمل ذلك الشك في وقوعه ، والتردد ، وتوهم وقوعه . وقد ذكرنا من قبل وجه وقوعها في كلام الله تعالى .

٣- صلاحية الحكم النادر لأن يكون حكما لها ، والنادر هو الذي وقوعه قليل لكونه غير مقطوع به ، ولاشك أن من النادر ما هو مقطوع بوقوعه كيوم القيامة ، وذلك لأن النادر لايحصل إلا مرة أو مرتين ، وإن كان وقوعه لابد منه[3] .

٤- غلبة لفظ المضارع معها وذلك لما أسلفناه من أن المضارع لا يدل على قطعية الوقوع ، فكأن بين « إن» والمضارع تناسباً من حيث عدم دلالته على القطع ،

---

(١) شرح الكافية للرضي ١٠٩/٢ . (٢) شرح الكافية ١٠٩/٢ .

(٣) ينظر لذلك حاشية الدسوقي (الشروح ٤٠/٢) .

وأنها للمشكوك في وقوعه . وهذا لا يعنى قلة وجود الماضي معها ، لكن هذه القلة إنما هي بالنظر إلى استعمال الماضي مع « إذا » .

ثانيا : ما تتميز به (إذا) عن (إن) :

١- الأصل فيها أنها ظرف لكن غلب عليها الشرط .

٢- أنها للمجزوم بوقوعه ، ولذلك ناسب في ما كثر وقوعه أن يكون موضعاً لها فهو في مقابل النادر الوقوع الذي ناسب « إن » .

٣- غلبة لفظ الفعل الماضي معها فلا تكاد تجد المضارع فعلا لشرطها أو جواباً له ، فلم يرد فعل الشرط بعدها مضارعا في القرآن الكريم إلا في بضع آيات ، وذلك لما يدل عليه الماضي من تحقق الوقوع المناسب لما فيها من معنى الجزم بوقوع الشرط .

مواضع وقوع إحداهما موقع الأخرى :

نعني بهذا أن كلا منهما قد تقع موقع الأخرى من حيث الاستعمال البلاغي ، فقد تقع « إن » في مقام القطع بوقوع الشرط ، وتقع « إذا » في مقام الشك في وقوع الشرط (كقولك لمن قال : لا أدري هل يتفضل عليَّ الأمير بهذا النوال أو لا ؟ : إذا تفضل عليك كيف يكون شكرك؟ إشعارا بأن الأمير لكرمه لاينبغي الشك في تفضله)[١] . غير أن وقوع « إذا » في مقام الشك قليل بالنسبة لوقوع « إن » في مقام القطع لكون هذه الأخيرة وراء استعمالها في المقطوع بوقوعه نكات بلاغية وفوائد .

ومما سبق يتبين أن المخالفة في استعمال « إن » هو أن تستعمل في مقام القطع بالشرط ، وفي « إذا » باستعمالها في مقام عدم القطع بوقوع الشرط ، وكما يكون استعمال كل منهما مخالفة للأصل حين يكون شرطهما اسما ، أو فعلاً ماضيا . فإنه يصح أن يعد من المخالفة في استعمالهما ؛ أن تأتيا دالتين على الماضي .

---

(١) مواهب الفتاح (الشروح ٢/٥٠) .

والذي يعنينا من هذا كله هو وقوع الماضي شرطاً لهما ، سواء دلت « إن » على الجزم بالوقوع ، أو الجزم بلا وقوع ، أو دلت « إذا » على عدم الجزم بالوقوع ، أو عدم الجزم بلا وقوع .

والمخالفة باستعمال الماضي شرطاً لـ« إن » يقع ـ كما ذكرنا ـ لأغراض . قال الخطيب : (مثل إبراز غير الحاصل في صورة الحاصل ، إما لقوة الأسباب المتآخذة في وقوعه ، كقولك : « إن اشترينا كذا » حال انعقاد الأسباب في ذلك ، وإما لأن ما هو للواقع كالواقع ، كقولك : « إن مت كان كذا » ... وإما للتفاؤل ، وإما لإظهار الرغبة في وقوعه ، نحو : إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام ، فإن الطالب إذا تبالغت رغبته في حصول أمر يكثر تصوره إياه فربما يخيل إليه حاصلاً ، وعليه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَـٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا۟ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ (النور:٣٣). وقد يقوى هذا التخيل عند الطالب حتى إذا وجد حكم الحس بخلاف حكمه غلطه تارة ، واستخرج له محملاً آخر... قال السكاكي : (أو للتعريض كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴾ (الزمر:٦٥))[1] .

وينبغي هنا أن ننبه إلى ما ذكره الخطيب من أن الطالب إذا تبالغت رغبته في حصول أمر يكثر تصوره إياه فربما يخيل إليه حاصلاً ، وجعله الآية من ذلك ، إذ اللائق بالآية الكريمة أن يوضح المراد منها وهو الرغبة في الحصول ، أما كثرة تصور ذلك وتخيله حاصلا فهو غير لائق بأن يدخل في غرض الآية ، فإجمال الخطيب في بيان الغرض يوهم أن الآية تحمل على ذلك . والحق ما ذكرناه لتنزيه الحق تعالى عن أن توصف إرادته سبحانه بما لا يليق بها ، وقد يعتذر عما ذكره بأن المراد بالتصور والتخيل ما يقع للمخلوق ، أما الخالق فمعلوم أن ذلك لا يليق به ، فالجواب أن ذلك وإن صح فإن عبارة الخطيب ـ رحمه الله ـ لا تخلو من الإيهام .

* * *

(١) الإيضاح صـ ١٨٣و١٨٤ .

التعبير باسم الفاعل واسم المفعول عن الفعل المضارع

يلحق بالتعبير عن المضارع بالماضي التعبير عنه باسمي الفاعل والمفعول ، فإن فيهما دلالة على الحدث وإن خلت صيغتهما من الدلالة على الزمن صراحة إلا أن معنى التحقق فيهما يقربهما من معنى المضي فدلالتهما على الزمن ليست دلالة الصيغة كما هي في الفعل ولو دلا على الزمن لكانا نوعا من الفعل ، إذ الفارق بين الاسم والفعل هو الزمن الذي يقترن بالحدث في الفعل ويخلو منه الحدث في الاسم ، ولكونهما من الأسماء لزم ألا يدلا صراحة على الزمن . ويتفق التعبير عن المستقبل بهاتين الصفتين مع التعبير عنه بالماضي في أمرين :

أحدهما : أن في التعبير بكل منهما وبالماضي عن المستقبل تعبيراً عنه بغير صيغته الموضوعة له في الأصل التي هي صيغة المضارع .

الثاني : أن التعبير عما لم يقع من الأحداث المستقبلة باسمي الفاعل والمفعول ـ لدلالتهما حقيقة على الواقع لا على ما لم يقع ـ إنما هو مجاز لاحقيقة ، بل قد ذكر السعد أن التعبير بهما ـ أي اسم الفاعل واسم المفعول ـ فيما لا يقع لاخلاف في كونه مجاز ، قال في ذلك : (لاخلاف في أن اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز ، وفيما هو واقع كالحال حقيقة ، وكذا الماضي عند الأكثرين . فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر)[1] .

وقال البناني : (قال عبد الحكيم : « وحاصله أن اسم الفاعل والمفعول فيما وقع حقيقة وفيما لم يقع مجاز بالاتفاق ، فإذا استعملا فيه كان استعمالا في غير ما وضع

---

(١) المطول صـ ١٣٧ .

له ، فيكون خلاف مقتضى الظاهر . وأورد عليه أنه يلزم أن يكونا دالين على الزمان بحسب الوضع فينتقض تعريف الاسم والفعل طرداً ومنعا . وأنه يلزم من ذلك أن كل مجاز بخلاف مقتضى الظاهر .

والجواب : أنهما موضوعان لما وقع في الحال والماضي ، لا أنهما موضوعان له مع الحال والماضي ، وشتان . وإن الشارح نص في شرح المفتاح أن كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر ، لأن مقتضى الظاهر أن يعبر عن كل معنى بما وضع له ، وخلاف مقتضى الظاهر أعم من المجاز لشموله الكناية وجريانه في بعض أفراد الحقيقة) [١] .

ولكن يبقى مسألة صلة هاتين الصفتين بالزمان الذي تدلان بالعدول على ما وقع أو ما سيقع فيه من الأحداث . فهما تخلوان من الدلالة على الزمان وضعا ، فكيف تدلان على المستقبل؟ . وقد بين جوابهم عن ذلك البناني حيث يقول : (الذي ارتضاه الصفوي أن معنى قولهم حقيقة في الحال أي : في الحدث المتحقق الحاصل بالفعل ، وقولهم مجاز في الاستقبال أي في الحدث الغير الحاصل ، بالفعل بل سيحصل ، فإذا كان الحدث متحققا حاصلا بالفعل كان الوصف حقيقة ، لا لأن الزمان حاضر بل لأن الحدث متحقق ، وإن لزمه حضور الزمن ، وفرق بين الزمن المعتبر في المفهوم واللازم للمفهوم ، وإذا لم يكن الحدث حاصلا بالفعل كان الوصف مجازا ، لا لكون الزمان مستقبلا بل لعدم تحقق الحدث وحصوله بالفعل في الحال)[٢]. قال الأنبابي : (وههنا بحث وهو أن كلا من اسمي الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال ، وإن لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع ، فيكون كل منهما

---

(١) تجريد البناني على مختصر السعد ، للعلامة مصطفى بن محمد البناني ٢٣٠/١ ، الطبعة الأولى ١٣٤٧هـ ، طبع بمطبعة محمد علي صبيح ، مصر .

(٢) المصدر السابق ٢٣٠/١ .

ههنا واقعا في موقعه ، وواردا على حسب مقتضى الظاهر ، والجواب : أن كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه الوصف ، وقد استعمل ههنا فيما يتحقق مجازا تنبيها على تحقق وقوعه)[1] .

والحق أن المتأمل يجد فرقا واضحا بين التعبير باسمي الفاعل والمفعول عن المستقبل وبين التعبير عنه بصيغته الأصلية وهي صيغة الفعل المضارع ، لذا نرى ابن الأثير والسعد التفتازاني يردان القارئ إلى الذوق والموازنة بين كلام المولى عز وجل في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ ﴾ (الذاريات:٦) وقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ يَوۡمٌ مَّجۡمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوۡمٌ مَّشۡهُودٌ ﴾ (هود:١٠٣)، وبين قولك : إن الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس[2] .

لنلمس الفارق في أداء المعنى بين الصفة والفعل ، فإن الصفة أفادت أن ذلك متحقق لا محالة لأنها أخبرت أنه متحقق تحقق الواقع المشاهد . فلا مرية في ثبوته ، وهو مما يدخل الرهبة في النفوس .

* * *

(١) تقرير الأنبابي ٢٣٠/١ . للعلامة شمس الدين محمد بن حجازي الأنبابي . مطبوع بحاشية تجريد البناني ، الطبعة الأولى ١٣٤٧هـ ، طبع بمطبعة محمد على صبيح ، مصر .

(٢) المثل السائر ٢/ ١٥٠ ، والمطول صـ ١٣٧ .

المبحث الثاني

التعبير بالماضي عن الأمر

يخرج التعبير عن المستقبل على مقتضى الظاهر في الأساليب الإنشائية في الدعاء منه خاصة ، إذ يقع الخبر موقعه ، وهنا تستعمل صيغة الفعل الماضي مكان صيغة فعل الأمر ، والدعاء هو(طلب الفعل على سبيل التضرع)[1] ويكون من الأدنى إلى الأعلى ، وصيغة الأمر هي الدالة عليه[2] ، وهي دالة على الاستقبال .

ووقوع صيغة الخبر موقع الإنشاء هنا منها أن يؤتى بلفظ الماضي في الدعاء بدلاً من الأمر ، والغرض من ذلك ما ذكره الخطيب من أنه يأتي (إما للتفاؤل أو لإظهار الحرص)[3] ، مثل : وفقك الله للتقوى ، ورحمك الله ، فعبر بالفعل الماضي الدال على تحقق الحصول موضع الأمر وهو مستقبل .

قال الدسوقي ـ موضحا الفائدة من هذا العدول ـ : (يحتمل أنه يريد التفاؤل بوقوع الرحمة للمخاطب قصدا لإدخال السرور عليه ، أو يريد إظهار الحرص في الوقوع حيث عبر بالماضي لكثرة التصور الناشئ عن كثرة الرغبة ، قضاء لحق المخاطب)[4] .

والتفاؤل : مصدر لم يذكروا لمادته فعلا إلا تفاءل ، ووزن تفاعل يدل على المشاركة من طرفين ، إلا أن المشاركة هنا ليست مدلولا للصيغة أعني صيغة تفاعل ، أو لمصدرها ، وفعل « تفاءل » لازم لا متعد ، وهو حينئذ يدل على شعور خاص

---

(١) المطول على التلخيص صـ ٢٤١ .

(٢) مواهب الفتاح (الشروح ٣٢٠/٢) وحاشية الدسوقي(الشروح ٣٣٨/٢) .

(٣) الإيضاح صـ ٢٤٥ .

(٤) حاشية الدسوقي (الشروح ٣٣٨/٢).

بالمتكلم ، فليس التفاؤل بذاته مُدخلا للسرور على المخاطب ، فالصحيح أن التفاؤل والسرور كليهما مدلولان لصيغة الدعاء فلا يفهم من قوله : (قصدا لإدخال السرور عليه) أن إدخال السرور ناتج عن التفاؤل .

وينبه البيانيون على أن الدعاء إذا وقع بصيغة الماضي من البليغ فإنه يحتمل الوجهين[1] ، أي التفاؤل وإظهار الحرص في وقوع الأمر ، لأن (غير البليغ ذاهل عن هذه الاعتبارات)[2]، قال الدسوقي : (لأنه ـ أي غير البليغ ـ إنما يقول ما يسمع منه غير ملاحظ لشيء من الاعتبارات المناسبة لمقامات إيراد الكلام وعلى هذا فالمراد بالبليغ من يراعي ما ذكر لكونه له قوة على ذلك ولو لم يكن له قوة في سائر الأبواب بناء على تجزيء البلاغة كالاجتهاد فيكفي لاعتبار النكتتين معرفتهما وقصدهما ، ولا يلزم أن يكون لقصدهما ملكة يقدر بها على كل كلام بليغ)[3]

ونوع آخر من وقوع الماضي موقع الأمر ، خلاف ما ذكر في الدعاء ، وذلك إذا كان الأمر المراد فعله من الأهمية بما لا ينبغي للمخاطب أن يتراخى عن فعله ، فيساق الكلام المراد الأمر به في صيغة الخبر الذي تحقق وانقضى ، لحمل المخاطب على ترك التراخي في أداء الفعل . وهذا يختلف عمّا سبق في الدعاء ، إذ الطلب هناك يكون من الأدنى إلى الأعلى ، أما في هذا فالطلب من الأعلى إلى الأدنى فهو أمر على حقيقته ، إلا أن الصيغة الطلبية تُركت إلى الصيغة الخبرية للنكتة المذكورة .

ومن أوضح الأمثلة على هذا ما نجده في البلاغة النبوية وهو ما رواه مسلم عن الْمُنْذِرِ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صَدْرِ النَّهَارِ قَالَ فَجَاءَهُ قَوْمٌ حُفَاةٌ عُرَاةٌ مُجْتَابِي النِّمَارِ أَوِ الْعَبَاءِ مُتَقَلِّدِي السُّيُوفِ عَامَّتُهُمْ مِنْ مُضَرَ بَلْ كُلُّهُمْ مِنْ مُضَرَ فَتَمَعَّرَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِمَا رَأَى بِهِمْ مِنَ الْفَاقَةِ فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ فَأَمَرَ بِلالاً

---

(١) ينظر الإيضاح صـ ٢٤٥ .

(٢) مختصر المعاني (الشروح ٢/٣٣٩) .

(٣) حاشية الدسوقي (الشروح ٢/٣٣٩) .

فَأَذَّنَ وَأَقَامَ فَصَلَّى ثُمَّ خَطَبَ فَقَالَ ... تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ مِنْ دِرْهَمِهِ مِنْ ثَوْبِهِ مِنْ صَاعِ بُرِّهِ مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ حَتَّى قَالَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ قَالَ فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ بِصُرَّةٍ كَادَتْ كَفُّهُ تَعْجِزُ عَنْهَا بَلْ قَدْ عَجَزَتْ قَالَ ثُمَّ تَتَابَعَ النَّاسُ حَتَّى رَأَيْتُ كَوْمَيْنِ مِنْ طَعَامٍ وَثِيَابٍ حَتَّى رَأَيْتُ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَهَلَّلُ كَأَنَّهُ مُذْهَبَةٌ)(١)

ففي قوله : (تصدَّق رجل من ديناره ...إلخ) بصيغة المضي بدلا من صيغة الأمر وتقديرها : (تصدَّقْ من دينارك ...إلخ) بصيغة الخطاب لما في صيغة المضي من الدلالة على تحقق الفعل ووقوعه لتكون مؤذنة بأن التصدق مما لا ينبغي ترك فعله . والخطاب هنا وإن كان بلفظ المفرد فإنه لجميع الصحابة الحاضرين .

ويحتمل أن يكون التعبير بالماضي هنا عن المضارع ، لكنه مرجوح إذ لو خوطبوا بقول : (ليتصدقْ رجل...) حمل على أن المراد رجلٌ واحد لا أكثر ، وإن لم يعيَّن ، مع أن الخطاب للمستطيعين قلُّوا أو كثروا . أما إذا فُسِّر بصيغة الأمر فإن الخطاب يكون حينئذٍ شاملا للجميع ، لأن فاعل تصدق هو الضمير المستتر «أنت» وهو صالح لكل واحد منهم ، أما فاعل ليتصدق فهو «رجل» وهو وإن كان نكرة دالة على العموم إلا أنه يلزم منه أن يكون المراد ليتصدق أحدكم ، وليس هذا المراد من صيغة الحث على الصدقة هنا إذ الأنسب أن يكون الحث لكل مستطيع من المخاطبين ، وهو الأنسب في مثل هذه المقامات . والله أعلم .

ولعل في التعبير بالماضي عن الأمر هنا نكتة أخرى ، وهي أنه لم يرد ﷺ أن يلزمهم بالتصدق فيشق عليهم ، ولا مانع من اجتماع النكتتين لأنه وإن كان التصدُّق على مثل هؤلاء مما لا ينبغي التخلف عنه ، فإنه لايصل إلى درجة الإلزام الجالب للمشقة . وهذا من بلاغته ﷺ وعظم بيانه .

* * *

---

(١) المفهم فيما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي ، كتاب الزكاة ٣/٦٢ تحقيق محي الدين مستو ، دار ابن كثير ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .

الفصل الرابع

المخالفة في استعمال الفعل المتعدي

- المبحث الأول : تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم
- المبحث الثاني : حذف مفعول الفعل المتعدي من اللفظ

تمهيد

إذا كانت البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته ، فإن ذلك يقتضي أن يكون الكلام سالما من الزيادة أو النقص ، لأن ذلك تقصير وخروج عن البلاغة ، ومثلما أن الاختصار المخل عي ونقص ، فإن الإطالة والإسهاب عي أيضا ، وإنما البلاغة ـ كما بينا ـ أن يأتي الكلام موافقا للمقام . وإذا كان تقليل اللفظ بما يخل بالمعنى عيبا في الكلام ، ومنافيا لحد البلاغة ؛ فإن التقليل نفسه قد يكون مزية في الكلام ومطلبا تقتضيه البلاغة .

ومما يدخل في تقليل اللفظ لغرض بلاغي الحذف ، وهو يقع في كثير من مواطن اللفظ في الجملة ، إذ يغشى العمدة في الجملة كما يغشى الفضلة ، ويقع في الاسم كما يقع في الفعل والحرف ، ويكون في الجملة الواحدة ، ويكون في الجمل المتعددة ، كما يكون في المفرد . قال الشيخ عبد القاهر في شأن الحذف : (هو باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فإنك ترى به ترك الذِّكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتمَّ ما تكون بياناً إذا لم تُبِنْ)[1] . وقال الطيبي مشيرا إلى إفادته البيان مع الاختصار : (هو من السحر البياني حيث توصل بتقليل اللفظ إلى تكثير المعنى)[2] .

والذي يهمنا هنا من الحذف هو حذف المفعول ، والمفعول في علم النحو فضلة أي ليس هو أحد ركني الجملة الأصليين اللذين لا تقوم إلا بهما ، لأن حذفه أو ذكره ليس مما يهمل في المنظور البلاغي ، فإن ما يقتضيه الفعل المتعدي من ذكر للمفعول يجعل حذفه موضع تأمل .

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ١٤٦ .

(٢) التبيان في البيان صـ ٢٧٨ ، لشرف الدين الطيبي ، تحقيق عبد الستار زموط ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ، دار الجيل بيروت .

إذ يذكر البلاغيون في حديثهم عن متعلقات الفعل أن المفعول به قد يحذف فيقتصر التركيب حينئذٍ على الفعل المتعدي وفاعله . وهذا النوع تقع المخالفة فيه بتناسي المفعول ، فالفعل المتعدي يقتضي مفعولاً به فإذا عدل عن ذلك بأن طرح المفعول به كان ذلك مخالفة لمقتضى ظاهر الكلام ، لأن ذكر المفعول به في تركيب ما يجعل حدوث الفعل من الفاعل في ذلك التركيب إنما هو على معنى يقيده بأثره في المفعول . فالدلالة على وجود الحدث المفهوم من الفعل ينظر إليها باعتبارات .

منها : أن يراد الإخبار بأن الفعل وقع ووجد دون النظر إلى فاعل وقع منه الفعل أو مفعول وقع عليه . ومثال ذلك إذا أريد الإخبار عن وقوع الضرب قيل : («كان ضرب» أو «وقع ضرب» أو«وجد ضرب» وما شاكل ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد من الشيء)[1] .

ومنها : أن يراد الإخبار عن إثبات الفعل لفاعله ووقوعه منه وحينئذ يسند إلى فاعل فتقول : (ضَرَبَ زيدٌ) ويترك المفعول به لأنه ليس من ذكره فائدة عند إرادة إثبات وقوع الفعل من فاعله ، بل وجود المفعول حينئذ أولى بنقص المعنى المراد ، أو تغييره كلية .

ومنها : أن يراد بيان التباس وقوع الفعل بفاعله الذي أوقعه والمفعول الذي وقع عليه الفعل ، فيقال عند ذاك «مثلا» : (ضرب زيد عمرا) .

هذا مفهوم عام للفعل المتعدي ، إذ ليس غرض المتكلم من إيراده هو أن يوقفه على بيان أثر الفعل في معموليه ـ أعني الفاعل والمفعول به ـ بمعنى التباسه بالفاعل من جهة وقوعه منه ، وبالمفعول من جهة وقوعه عليه ، بل أغراض المتكلم من ذكر الفعل المتعدي تفوق ذلك وتتجاوزه .

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ١٥٤ .

والنظـرة البلاغيـة للفعـل المتعـدي المحـذوف مفعولـه تقسـمه إلى ضـربين سنتناولهما حسب تفصيل البيانيين لهما ، وإن كنا نجد اختلافا في طريقـة تنـاول هـذا المبحث عنـد الشيخ عبـد القـاهر عنـه عنـد الخطيـب ومـن وافقـه كشراح التلخـيص وغيرهـم ، إذ نرى اختلاف التقسيم عند كل منهما ، وذلـك لا يعـني بالضـرورة تضـاد الأقوال وتباينها بل يرجع ذلك إلى التدقيق الذي ذهب إليه الخطيب ومن وافقـه ، وإلى رغبة الخطيب في تحديد المصطلح وإرجاع كل نوع إلى شـبيهه ونظـيره ، فـالاختلاف لا يصل إلى جوهر الموضوع ، وهذا هو المهم ، ولذلك فسوف يكون حديثنا جامعـا لما لدى كل منهما .

* * *

المبحث الأول

تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم
«وهو الضرب الأول»

وهذا الضرب يكون فيه حذف المفعول به على نية الترك ، فلا يذكر ولا يقدر ، لأن المذكور في حكم المقدر ، وإنما ينزل المتعدي منزلة اللازم لتتحقق فيه خصوصية اللازم وهي إثبات معنى الفعل لفاعله .

فالمخالفة في هذا الضرب تأتي من تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم ، وتناسي المفعول به ، فكلُّ منزلٍ منزلة غيره فهو من المخالفة ، وليس كلُّ مخالفةٍ تعد تنزيلا للشيء منزلة غيره ، فبينهما عموم وخصوص والمخالفة أعم .

وموضوع حذف المفعول به بجملته كان مستهله عند الشيخ عبد القاهر ثم تلاه الخطيب ، ولكل طريقته فيما عرضه ، وليس بينهما كبير اختلاف في الموضوع .

فالشيخ عبد القاهر يقول عن الضرب الأول الذي هو تنزيل المتعدي منزلة اللازم : (اعلم أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية ، فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين ، من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين . فإذا كان الأمر كذلك ، كان الفعل المتعدي كغير المتعدي، في أنك لا ترى له مفعولا لا لفظا ولا تقديرا)[1] . ثم يبين بعد ذلك أنه على أوجه ثلاثة إذ يقول : (أن تثبت المعنى في نفسه فعلا للشيء ، وأن تخبر بأن من شأنه أن يكون منه ، أو لايكون إلا منه ، أو لايكون منه)[2] ويستفاد من كلام الشيخ أن هذا الضرب يقوم على إثبات الفعل لفاعله ، وأنه ينقسم قسمين رئيسين :

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ١٥٤ .　　(٢) المصدر السابق .

القسم الأول : أن يكون الغرض إثبات المعنى في نفسه فعلا للشيء ، فلا مفعول له يمكن النص عليه ويكون على أحد وجوه ثلاثة :

الوجه الأول : أن تثبت معنى الفعل لفاعله لتبين أن من شأنه أن يكون منه ذلك الفعل ، ومثاله قول الناس : (فلان يحل ويعقد ، ويأمر وينهى ، ويضر وينفع) . أي يقع منه حلٌ وعقد ، وأمرٌ ونهي ، وضرٌ ونفع .

الوجه الثاني : أن تثبت معنى الفعل لفاعله لتبين أن من شأنه ألا يكون ذلك الفعل إلا منه ، على معنى قصره على ذلك الفاعل دون غيره ومثاله قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ۝ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾ (النجم:٤٣-٤٤) .

الوجه الثالث : أن تثبت معنى الفعل لفاعله لتبين أن من شأنه ألا يكون منه ذلك الفعل ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ (الزمر:٩)، والمعنى هل يستوي من له علم ومن لا علم له ؟ ، وموطن الاستشهاد هنا هو في حذف مفعول الفعل المتعدي في قوله : ﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ إذ المراد ـ والله أعلم ـ نفي حقيقة العلم عنهم لا نفي متعلق العلم ، لأنهم بمنزلة من لاعلم له . ولاحاجة هنا إلى تقدير مفعول به معين بل يجب تناسيه ليتم المعنى الذي هو نفي حقيقة العلم (إيماء إلى أن من لا يفهم حقيقة الدين يعد ممن لا عقل له ولا علم أصلا كالجمادات أو كالبهائم)[1] . وكذلك في سائر الأمثلة المذكورة فإنه لا يذكر المفعول ولا يقدر .

وحينما ينص الشيخ على أنه لامفعول لهذا القسم لفظاً ولا تقديراً ، فإنه يفهم منه أن ظاهر الفعل المتعدي يقتضي مفعولاً لا محالة ، فإذا ما قُصِد تنزيله منزلة اللازم لغرض ما ، وجب طرح ذلك المفعول ، ومخالفة ظاهر التركيب من استحقاق المتعدي للمفعول به .

---

(١) تلخيص المفتاح مع (الشروح ١٣٢/٢) .

ويذكر السكاكي أن الفعل المتعدي المنزل منزلة اللازم قد يفيد العموم ووجه الدلالة فيه بطريق المبالغة ، حيث ينقل عنه الخطيب أنه (إذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا أفاد العموم في أفراد الفعل بعلة إيهام أن القصد إلى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما تحكم)[1] ، قال السعد : (وذلك أن معنى « يعطي » حينئذ يفعل الإعطاء ، فالإعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطابي على استغراق الإعطاءات وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر)[2]، فدلالة « يعطي » على يفعل الإعطاء أفادت شمول ذلك جميع أفراد الإعطاء ، لأنه لايصح الحكم بأن المراد فرد من أفراد الإعطاء دون فرد آخر بلا مرجح لذلك الحكم ، فلزم أن يكون المراد جميع أفراد الإعطاء وذلك في المقامات الخطابية التي يكفي فيها الإثبات الظني لا اليقيني أو القطعي الذي تقتضيه مقامات الاستدلال .

ويبين السعد أن التعميم في أفراد الفعل لايرد عليه كون الغرض المراد من العبارة هو مطلق ثبوت الفعل لفاعله أو مطلق النفي عنه ، يقول في ذلك : (لأن معنى الإطلاق أن لا يعتبر عموم أفراد الفعل أو خصوصها ، ولا تعلقه لمن وقع عليه فكيف يجتمعان؟ ، لأنا نقول لا تسلم المنافاة إذ لا يلزم عن عدم كون الشيء معتبرا في الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام ، وإنما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح)[3] ، ولايستدل بصحة ما ذكره من أن عدم اعتبار الشيء لا يعد اعتبارا لعدمه ، لأن ذلك لا يسوغ أن يعتد في البلاغة بغير المعتبر في كلام المتكلم ، وفي ذلك يقول السيد الشريف : (المعتبر عند أرباب البلاغة هو المعاني المقصودة للمتكلم وما يفهم من العبارة ، وما لا يكون مقصوداً له لا يعتد به ولا يعد من خواص التراكيب)[4]، وقد ذكر بعض أصحاب الشروح

---

(١) الإيضاح صـ ١٩٦ . (ولم أجد هذه العبارة فيما بين يدي من نسخ للمفتاح) .

(٢) مختصر المعاني (الشروح٢/١٢٦) . (٣) المطول صـ ١٩٢ .

(٤) حاشية السيد على المطول صـ ١٩٢ ، للسيد محمد بن علي بن محمد الشريف الجرجاني ، مطبوع بحاشية المطول ، ١٣١٠هـ ، بتركيا ، غير محدد الطبعة ، أو تاريخها .

والمحشين[1] تأويلات للجمع بين الثبوت أو النفي مطلقا وبين التعميم ، فأدخل بذلك في باب الكناية وفرقوا بينه وبين القسم الثاني الذي عده الخطيب من الكناية أيضا ، وذلك بأن يجعل الأول (كناية في أفراد الفعل ، والثاني ـ الذي سيأتي قريبا ـ كناية في المفعول)[2]. واللزوم الذي تتطلبه الكناية غير واضح هنا كما هو في القسم الثاني الآتي .

ولعل الأسلم من هذا كله ـ ليستقيم التعميم مع الثبوت أو النفي ـ ما ذكره السيد من أن (قيد الإطلاق ليس مذكورا في كلام السكاكي بل عبارته هكذا : «أو القصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم» ، وذلك يدل على قطع النظر عن التعلق بالمفعول ولايدل على قطع النظر عن اعتبار عموم أفراد الفعل وخصوصها وحينئذ فلا اعتراض على كلامه)[3] ، وبهذا يمكن الجمع بين اعتبار ثبوت الفعل لفاعله أو نفيه عنه ، واعتبار التعميم في أفراد الفعل قصدا من المتكلم . ومن المؤكد أن التعميم في أفراد الفعل لا يطّرد في كل فعل نزل منزلة اللازم لإثباته للفاعل ، فإن من الأفعال ما يراد إثبات معناه لفاعله ولايقتضي التعميم في أفراد الفعل ، كما يتضح فيما سيأتي عند قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ ﴾ (القصص:٢٣) .

القسم الثاني : وهو (أن يكون له مفعول مقصودٌ قصده معلومٌ ، إلا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه)[4] . وهذا القسم كسابقه في أنه لايذكر فيه المفعول ، ولا يقدر ، وقول الشيخ «إنه يحذف من اللفظ» لا يعني أنه يقدر ، بل أراد أنه وإن كان معلوما لاقتضاء الفعل له ، إلا أنه لايذكر ، وذلك لتنزيل الفعل منزلة اللازم ، هذا ما يظهر لنا من عبارته ، لأن مراده من أن المفعول قصده معلوم أن الفعل المتعدي يتجه بأصل دلالته إلى اقتضاء المفعول إلا أن المتكلم يترك المفعول مبالغة في الاعتناء بالفعل ، وإيهاما من المتكلم أنه لم يرد المفعول ، ولم يذكر الفعل المتعدي ليعديه إلى مفعول معين .

---

(١) ينظر : مواهب الفتاح ، وحاشية الدسوقي ضمن (الشروح ١٢٦/٢) .
(٢) ينظر لذلك حاشية الدسوقي (الشروح ١٢٧/٢) .
(٣) حاشية السيد على المطول صـ ١٩٢ .
(٤) دلائل الإعجاز صـ ١٥٥ .

وهذا القسم الثاني جعله الشيخ عبد القاهر نوعين أحدهما جلي لا صنعة فيه وهو يومئ إلى أن الغرض منه الاختصار فحسب . والآخر ذكر أنه خفي وتدخله الصنعة ، وأنه يتفنن ويتنوَّع . وهو ماجعله الخطيب من الكناية جميعه على تنوع أمثلته وتفننها .

يقول الشيخ عبد القاهر (فنوعٌ منه ، أن تذكر الفعل وفي نفسك له مفعول مخصوص قد علم مكانه ، إما بجري ذكر ، أو دليل حال ، إلا أنك تنسيه نفسك وتخفيه ، وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تثبت نفس معناه ، من غير أن تعديه إلى شيء ، أو تعرض فيه لمفعول)[1] . فمراد المتكلم أولاً إثبات أن الفعل شأن ذلك الفاعل ، ثم يَنضمُّ إلى ذلك دلالة أخرى أوجبها السياق ، وهي بلوغ أثر ذلك الفعل إلى مفعول معين ضرورة كون ذلك المفعول لا يصح غيره مكانه إلا أنه لما كان ذكره يؤدي بالمعنى إلى غير المراد لزم حذفه من اللفظ وترك تقديره أيضا .

ومثاله قول (البحتري) :

شجوُ حُسَّادِه وغيظُ عِداه ... أن يرى مبصرٌ ويسمعَ واع[2]

المعنى لا محالة : أن يرى مبصر محاسنه ، ويسمع واعٍ أخباره وأوصافه ، ولكنك تعلم على ذلك أنه كأنه يسرق علم ذلك من نفسه ، ويدفع صورته عن وهمه ، ليحصل على معنى شريف وغرض خاص . وذاك أنه يمدح خليفةً ، وهو المعتز ، ويعرض بخليفة هو المستعين ، فأرد أن يقول : إن محاسن المعتز وفضائله ، المحاسن والفضائل يكفي فيها أن يقع عليها بصر ويعيها سمع حتى يعلم أنه المستحق للخلافة ، والفرد الوحيد الذي ليس لأحد أن ينازعه مرتبتها ، فأنت ترى حساده وليس شيء أشجى لهم وأغيظ ، من علمهم بأن ههنا مبصراً يرى وسامعاً

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ١٥٥ .

(٢) ديوانه ١/١٢٨ ، شرحه يوسف الشيخ محمد ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، والبيت من قصيدة طريفة يمدح بها المعتز ويعرض بالمستعين ومطلعها :

لك عهد لدي غير مضاع ... بات شوقي طوعا له ونزاعي

وهوى كلما جرى عنه دمع ... يئس العاذلون من إقلاعي

يعـي ، حتى ليتمنَّون أن لا يكون في الدنيا من له عينٌ يبصر بهـا ، وأذُنٌ يعـي معهـا ، كي يخفى مكان استحقاقه لشرف الإمامة ، فيجدوا بذلك سبيلاً إلى منازعته إياها)[1].

فهذا البيت نزل فيه الفعلان المتعديان «يرى» و «يسمع» منزلة اللازم ، فالشاعر يوهم أنه لم يرد إلا إثبات الفعل لفاعله ، على الرغم من قيام القرينة على وجود المفعول ، وهنا يظهر ثراء المعنى من اجتماع الصورتين ، صورة يدعيها الشاعر ، وأخرى يوجبها السياق ، فالبحتري يوهمنا أنه إنما أراد مجرد حدوث الفعل من فاعله ، والسياق يلزم المعنى أن يكون هناك مفعولٌ به مقصودٌ معلوم ، فيتحقق بذلك أن مجرد وقوع الفعل من الفاعل يوجب وصوله إلى ذلك المفعول لا محالة . وبهذا يتبين مراد الشيخ من جعله هذا النوع خفياً تدخله الصنعة .

أما إلحاق الخطيب هذا النوع بالكناية فإنه التمس مايوحي بذلك في كلام الشيخ ، فقوله : (المعنى لا محالة : أن يرى مُبصرٌ محاسنَه ، ويسمعَ واعٍ أخباره وأوصافه)[2] يوحي بأن الفعلين «يرى» و «يسمع» يلزم من كل منهما معنى الفعل مقيداً بمفعول . على أن دخول هذا القسم تحت الكناية (ليس محور البحث عند الشيخ)[3] ، ولا يراد بذلك التقليل من عمل الخطيب ، فإن جعله من الكناية تقسيم اقتضاه وجه الدلالة في الكلام ، ثم إن في كلام الشيخ عبد القاهر ما يوحي بتلك الدلالة كما مر .

وإذا كان البلاغيون لا يجيزون أن يكون المطلق ملزوما للمقيد ، فلا بأس أن يقع في هذا الأسلوب الكنائي أن يكون الفعل مطلقا ملزوما للفعل مقيداً بمفعول ، إذ يذكر الدسوقي أن (اللزوم ولو بحسب الادعاء كافٍ في الكناية بواسطة القرينة وحينئذ فيدعى أن المطلق ملزوم للمقيد)[4]، والادعاء لا يقتصر على الكناية في هذا الأسلوب بل قد يقع في الكناية عن نسبة ، ففي قول زياد الأعجم يمدح عبد الله بن الحشرج :

إن السماحةَ والمـروءةَ والنَّـدى ... في قُبَّةٍ ضُرِبَتْ على ابن الحَشْرَجِ[5]

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ١٥٦ .

(٢) دلائل الإعجاز صـ ١٥٦ .

(٣) خصائص التراكيب صـ ٢٧٥ .

(٤) حاشية الدسوقي (الشروح ١٢٣/٢) .

(٥) الأغاني ٣٨٦/١٥ ، ومعاهد التنصيص ١٧٣/٢ .

لا يلزم من كون السماحة والمروءة والندى مجتمعة مع الممدوح في قبة واحدة أن يكون الممدوح متصفاً بها إلا على سبيل الادعاء . على أن الادعاء بهذا المعنى لا يصح أن يقع في أيٍّ من آيات الكتاب الكريم ، سواء في هذا الأسلوب الكنائي أو غيره .

ونعود إلى حديث الشيخ عبد القاهر عن هذا القسم ، إذ يقول عنه إنه يتنوع ويتفنن ، فنظرته للأمثلة التي أوردها حوله تختلف ـ في الغالب ـ من مثال إلى آخر ، وهو ما جعله يحكم بأن أمثلة هذا القسم تتنوع وتتفنن ، على الرغم من أن أسلوب تنزيل المتعدي منزلة اللازم يتبعه غرض مهم يجري في كلا قسميه ، ألا وهو إثبات معنى الفعل للفاعل ، وذلك ما يتضح في كلام الشيخ [1] ، فإذا كان الخطيب قد جعل الكناية علَما على هذا القسم فإنه لم يجعلها ـ أي الكناية ـ هي الغرض الذي يرصده المتكلم باستعماله للأسلوب . أعني تنزيل المتعدي منزلة اللازم ، لأن الكناية هنا إنما هي بيان لوجه دلالة الفعل مطلقا على الفعل مقيدا بمفعول معين .

والمتعدي بهذا التنزيل اتخذ جانبا من خصوصية اللازم ، فحينما يأخذ المتعدي الذي حذف مفعوله من اللفظ شيئا من تلك الخصوصية ، وهو إثبات الفعل لفاعله ، فإنه لا ينحسر عنه مفهوم التعدي الذي يتعلق به ، وعندها يجب أن يُنظر في تجاهل المتكلم لما يطلبه المتعدي من مفعول ، وفي إيقافه للفعل عند حدود الفاعل .

وقد نجد بعض البلاغيين والمفسرين في مواضع يذكرون أن الغرض هو التنزيل منزلة اللازم ، فحيث وقع ذلك فليس مرادهم أنه هو غاية ما يرجى من هذا العدول من معنى يختص باللازم ، لأنه ـ أي التنزيل ـ ليس المراد بذاته بل بما يحمله من معان وأغراض متعددة تختلف باختلاف السياق المتضمن لتلك الأفعال . وهو يشبه ما هو معروف في باب التقديم إذ أساس التقديم هو الاهتمام والعناية ، إلا أن

---

(١) تنظر عبارة الشيخ في دلائل الإعجاز صـ ١٥٤ .

ذلك لا يكفي أن يكون غرضاً وحيداً للتقديم[1] ، فكل موضع له خصوصية تستدعي التقديم ، وكذلك تنزيل المتعدي منزلة اللازم . بل ربما لزم أن ينضمَّ إلى هذا الغرض غرض آخر ، وفقا لما قرره الشيخ كما سيأتي .

وبناء على ما تقدم فإن القسم الذي ذكر الشيخ أنه لا صنعة فيه لم يجد فيه الخطيب شيئا من خصوصية اللازم التي مناطها إرادة ثبوت معنى الفعل للفاعل ، فجعله لمجرد الاختصار وألحقه بالضرب الثاني الذي سنتناوله فيما بعد إن شاء الله تعالى .

ثم نجد الشيخ عبد القاهر حين أورد قول عمرو بن معدي كرب[2] :

فلو أنّ قومي أنْطَقَـتني رمـاحُهم نَطقتُ ولكـنّ الرمـاحَ أجـرَّتِ

وبين أن غرض الشاعر هو إثبات معنى الفعل لفاعله ، عاد مرة أخرى للحديث عن هذا البيت بعد أن تجاوزه ليثبت له غرضاً آخر ، فقد قال أولا : (لم ينطق بالمفعول ، لتخلص العناية لإثبات الإجرار للرماح وتصحيح أنه كان منها ، وتسلم بكليتها لذلك) [3] . ثم قال : (واعلم أن لك في قوله : «أَجَرَّت» فائدة أخرى زائدة على ما ذكرت من توفير العناية على إثبات الفعل ، وهي أن تقول : كان من سوء بلاء القوم ومن تكذيبهم عن القتال ما يُجِرُّ مثله ، وما القضية فيه أنه لا يتفق على قوم إلا خرس شاعرهم فلم يستطع نطقاً ، وتعديتك الفعل تمنع من هذا المعنى ، لأنك إذا

---

(١) يقول الشيخ عبد القاهر في ذلك : (وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال : «إنه قدم للعناية ، ولأن ذكره أهم» من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية ؟ وبم كان أهم؟) دلائل الإعجاز صـ ١٠٨ .

(٢) البيت في ديوانه صـ ٧٣، جمعه ونسقه مطاع الطرابيشي ، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ مكتبة المؤيد ، الرياض . والبيت من قصيدة يفخر فيها بنفسه ، ويلوم جرما إذ تخلت عن قومه زبيد حينما التقوا ببني الحارث بن كعب ونهد . والقصيدة وقصتها في خزانة الأدب ٤/٤٢٢، للشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي ، الطبعة الأولى ، دون تاريخ ، دار صادر ، بيروت .

(٣) دلائل الإعجاز صـ ١٥٧ .

قلت : «ولكن الرماح أجرتني» لم يمكن أن يتأول على معنى أنه كان منها ما من شأن مثله أن يجر ، قضية مستمرة في كل شاعر قوم ، بل قد يجوز أن يوجد مثله في قوم آخرين فلا يُجِرُّ شاعرهم)[1] ، وهذا الغرض الثاني الذي ذكره الشيخ هنا هو تعميم المفعول عند المتأخرين . ثم قال ـ رحمه الله ـ : (فاعرف هذه النكتة ، فإنك تجدها في كثير من هذا الفن مضمومة إلى المعنى الآخر ، الذي هو توفير العناية على إثبات الفعل ، والدلالة على أن القصد من ذكر الفعل أن تثبته لفاعله ، لا أن تعلم التباسه بمفعوله)[2] .

فيفهم من كلام الشيخ أن التعميم في المفعول كثيرا ما ينضم إلى إثبات معنى الفعل لفاعله بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ، وسنرى في الباب الثاني من هذا الكتاب آيات كثيرة يتفق فيها غرض إثبات المعنى للفاعل مع غرض التعميم ، وقد تعرض السعد لبعض الآيات التي هي من هذا القبيل وسيأتي الحديث عنها في موضعها .

ومما ينطق بما ذكرناه ماأورده الشيخ عبد القاهر ، ولم يفصِّل فيه اكتفاءً بما قبله ، ولم يذكره الخطيب أيضاً ، قول جرير :

أمَنَّيْتِ المُنى وخلبتِ حتى ... تركتِ ضمير قلبي مستهاما[3]

فهو من القسم الثاني من هذا الضرب الذي يُكنى فيه بالفعل المطلق عن نفسه مقيداً ، ويكون الغرض منه إثبات الفعل لفاعله ، مع فائدة أخرى تتصل بهذا الغرض ، وقد ألحقه الشيخ عبد القاهر ببيت عمرو ، وقال إنه مثله في أن المراد (أن يثبت أنه كان منها تَمنيةٌ وخِلابة ، وأن يقول لها : أهكذا تصنعين؟ وهذه حيلتك في فتنة الناس؟)[4] ، وأما الكناية فيه فهي أنه جعل مطلق التمنية والخلابة كناية عن تمنيتها وخلابتها إياه .

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ١٥٧ . (٢) المصدر السابق ١٦١ .
(٣) ديوان جرير بن عبد الله صـ ٣٦٧ ، غير محدد الطبعة ، أو تاريخها ، دار صادر ، بيروت .
(٤) دلائل الإعجاز صـ ١٥٨ .

ويمكن أن يضاف إلى ذلك أن الشاعر أراد بحذفه للمفعول أن ينكر مجرد وقوع مطلق التمنية والخلابة منها ، فكيف بوقوعهما عليه هو؟ فإن إنكاره لوقوعهما عليه منها أشد وأقوى ، ولو لم يحذف المفعول به لما تحقق له ذلك المعنى ، وهو المبالغة في الإنكار . ولا يخلو الإنكار هنا من معنى التوبيخ .

ويتضح تنوع المعاني وراء تلك الأغراض بتأمل ما أورده من شواهد ، ففي قول البحتري :

إذا بَعُدتْ أبلتْ ، وإن قَربتْ شَفَتْ فهِجْرانُها يُبلِي ، ولقُيانُها يَشْفِي[1]

يقول الشيخ : (قد عُلم أن المعنى : إذا بعدت عني أبلتني ، وإن قربت مني شفتني ، إلا أنك تجد الشعر يأبى ذكر ذلك ، ويوجب اطّراحه ، وذاك لأنه أراد أن يجعل البلى كأنه واجب في بعادها أن يوجبه ويجلبه ، وكأنه كالطبيعة فيه ، وكذلك حال الشفاء مع القرب ، حتى كأنه قال : أتدري ما بعادها ؟ هو الداء المضني ، وما قربها ؟ هو الشفاء من كل داء . ولا سبيل لهذه النكتة إلا بحذف المفعول البتَّةَ ، فاعرفه)[2] .

ويضاف إلى ذلك أن للشرط في البيت أثراً يمتزج بالحذف ، فإن كون بعادها يوجب البلى ويجلبه ، وقربها موجباً للشفاء ، إنما هو مستفادٌ من المعنى الذي يحدثه الشرط من ترتُّب الجواب على فعل الشرط ووقوعه بوقوعه ، ومن المعلوم أن الشرط وجوابه كالشيء الواحد ، فيصح أن يسمى أسلوب الشرط بجزئيه جملة ، وفي البيت إفادة لشدة التلازم بين الشرط وجوابه بما يجعل الشرط منصرفاً انصرافاً كلياً إلى الجواب فلا مكان لإشغاله وتعليقه بمفعول يقتطع من تلك العلاقة الوثيقة بين الشرط وجوابه .

ونلاحظ حسن اختيار الشاعر لموقع كل من « إذا » و « إن » في البيت ، فإنه لما كان بُعدُها متواصلاً ومتكرراً استعمل معه الأداة « إذا » ، واستعمل « إن » ليعبر عن

---

(١) ديوانه صـ ٣٤٧ ، والبيت أيضا في الدلائل صـ ١٥٨ . (٢) دلائل الإعجاز صـ ١٦٢ .

حال قربها منه وهو قليل الوقوع . وكل ذلك يدعم المعنى المراد من الحذف في البيت كما أشار إليه الشيخ .

وفي قول طفيل الغنوي مادحاً بني جعفر بن كلاب :

جزى الله عنا جعفراً حين أزْلقتْ ... بنا نعلُنا في الواطئين فَزَلَّتِ
أَبَوا أن يَمَلّونا ولو أن أُمَنا ... تُلاقي الذي لاقوه منّا لَملَّتَ
هُمُ خَلطونا بالنفوس وأَلجأوا ... إلى غُرُفَاتٍ أَدفأتْ وأَظَلَّتِ[1]

نرى الشيخ يؤكد على معنى العموم في حذف المفعول في قوله : (لملت) وهذا العموم ليس من تعميم المفعول فحسب بل هو يفيد تعميم الفاعل أيضا كما سيبينه الشيخ عبد القاهر ، فإن قوله : (أمنا) يدل على أن المحذوف هو ضمير المتكلم ، وذكره هنا يعطي فائدة أخرى ، إذ لا شك أن الغاية القصوى في عطف الأم وحنوّها إنما يكون على أبنائها ، فإذا الأم ملت أبناءها وقلتهم كان حرياً بها أن تمل غيرهم ، فتعميم المفعول يتحقق مع تعدية الفعل إلى ضمير المتكلمين ، كما يتحقق مع تنزيله منزلة اللازم وحذف مفعوله ، إلا أن ذلك يفوّت نكتة مهمة وهي قول الشيخ : (يتضمن أن من حكم مثله في كل أم أن تمل وتسأم ، وأن المشقة في ذلك إلى حدٍّ يعلم أن الأم تمل له الابن وتتبرم به ، مع ما في طباع الأمهات من الصبر على المكاره في مصالح الأولاد . وذلك أنه وإن قال : « أمنا » ، فإن المعنى على أن ذلك حكم كل أم مع أولادها . ولو قلت : « لملتنا » ، لم يحتمل ذلك ، لأنه يجري مجرى أن تقول : « لو لقيت أُمُّنا ذلك لدخلها ما يُمِلُّها منا » ، وإذا قلت : « ما يملها منا » فقيدت ، لم يصلح لأن يراد به معنى العموم ، وأنه بحيث يُمِلُّ كل أم من كل ابن)[2] .

أما قوله : (أدفأت وأظلت) فإنه لو عدى الفعل وأبرز المفعول به لجاز أن يفهم منه أن الفعلين مختصان بهم دون غيرهم ، فينحصر بذلك أثر الفعل في المفعول

---

(١) الأبيات في الأغاني ٣٦٨/١٥ ، ولم يذكرها صاحب الأغاني في أخبار طفيل ، وإنما في نسب لبيد وأخباره ، وينظر كذلك حاشية الشيخ محمود شاكر على الدلائل صـ ١٥٨ .

(٢) دلائل الإعجاز صـ ١٦٠ .

المذكور ، وليس هذا مؤدياً لغرض الشاعر الذي هو المدح ، إذ مدحهم يقتضي ألاَّ يقتصر فعلهم على مفعول بعينه .

والحاصل أن تنوع هذا القسم وتفننه انتظم كله عند الخطيب في سلك الكناية ، على أن إشارة الشيخ إلى تنوعه وتفننه تدعو للتأمل فيما أورده من أمثلة لمعرفة مواطن التنوع والتفنن ، وينضمُّ إلى ذلك قوله ـ رحمه الله ـ : (وليس لنتائج هذا الحذف ـ أعني حذف المفعول ـ نهاية ، فإنه طريق إلى ضروب من الصنعة ، وإلى لطائف لا تحصى)[1] .

فيتضح لنا من كلامه ولطائف تحليلاته أن أغراض حذف المفعول به مختلفة باختلاف مواطن الحذف نفسه ، وأغلب ما يقع تنوع الأغراض في القسم الثاني من هذا الضرب الذي أدخله الخطيب في الكناية . أما أكثر مواطن الحذف مما نزل منزلة اللازم لإثباته لفاعله وهو القسم الأول من هذا الضرب الذي ليس من الكناية ، قاله السعد ، واعتبر تقديم الخطيب لهذا القسم واهتمامه به راجعا إلى كثرة وقوعه[2] .

ولعل اختلاف نظرة البلاغيين لبعض الشواهد ، ومن ثمَّ توجيههم للمراد منها يغلب أن يكون مردُّه إلى اقتراب المتعدي من اللازم وابتعاده عنه ، فإنه كلما كان الفعل مرادا به الدلالة على ثبوت معناه لفاعله كان ذلك مقربا له من الفعل اللازم ، ولذلك نجد بعض الأفعال التي حذف مفاعيلها لا يراد منها إلا التنزيل ولا تحتمل إلا وجها واحداً هو إثبات معنى الفعل لفاعله ، وهذا يجعله أشد قربا إلى الفعل اللازم ، ويمكن أن يكون القسم الأول من هذا الضرب ـ أعني الذي ليس من الكناية وهو منزل منزلة اللازم ـ أقرب إلى اللازم من القسم الذي يدخل في الكناية .

* * *

---

(١) دلائل الإعجاز صـ١٦٣ .

(٢) ينظر مختصر المعاني (الشروح ٢/١٢٣) .

المبحث الثاني

حذف مفعول الفعل المتعدي من اللفظ

رأينا فيما سبق الضرب الأول من مخالفة الظاهر في حذف المفعول به ، وهو يقوم على تنزيل المتعدي منزلة اللازم . وسوف نتناول هنا الضرب الثاني وهو ما تتوقف مخالفة الظاهر فيه على حذف المفعول به فحسب ، فلاعلاقة فيه للفعل المتعدي باللازم ، فالفعل باقٍ على ما يراد به من معنى التعدي ، غير أنك تراه في ظاهر التركيب لا مفعول له .

قال الخطيب عن هذا الضرب : (أن يكون الغرض إفادة تعلقه بمفعول ، فيجب تقديره بحسب القرائن ، ثم حذفه من اللفظ)[1] . فالضرب الثاني يختلف عن الأول في أصل مهم وهو أن الثاني غرض المتكلم منه إفادة تعلقه بمفعول ، في حين أن الضرب الأول ، يختفي فيه المفعول به تماما في القسم الأول منه ، ويدعي المتكلم عدمه في القسم الثاني .

والفرق بين القسمين أن الأول نزل منزلة الفعل اللازم لأن الغرض الأساسي فيه هو إثبات معنى الفعل لفاعله وهذا الغرض هو من خصوصية اللازم ، ثم يجتمع إلى ذلك الغرض غرض آخر يأتي من علاقة الفعل المتعدي بمفعوله .

أما الضرب الثاني ، فإن الفعل فيه لم يأخذ من خصوصية اللازم شيئاً ، عدا ظاهر التركيب حيث يخلو من المفعول به ، فليس غرض المتكلم منه إثبات معنى الفعل لفاعله ، وليس حذف المفعول به من اللفظ لأجل توجيه الاهتمام والعناية إلى

---

(١) ينظر الإيضاح صـ ١٩٨ .

الفعل وصلته بالفاعل ، بل بقيت صلة الفعل المتعدي بمفعوله كما هي من جهة احتياج المعنى إلى المفعول . وإنما حذف المفعول به لغرض هو من صلب معنى التعدي إلا أن المعنى لا يتحقق مع ذكر المفعول به . وهذا الضرب لا يمتنع فيه المعنى من التباسه بالفاعل والمفعول به ، غير أن التباس الفعل بمفعوله قد يقع على هيئة معينة لا سبيل إلى بيانها حينئذ إلا بترك المفعول به .

وقد ذكر الشيخ عبد القاهر أنواعاً من حذف المفعول به من اللفظ تندرج تحت هذا الضرب مما لا ينزل منزلة اللازم ، ولا يحذف مفعوله بغرض توجيه الاهتمام إلى إثبات الفعل لفاعله ، وهذه الأنواع انتظمت عند الخطيب تبعاً لهذا المعيار ـ أعني احتياج المعنى إلى المفعول به ـ فكانت ضرباً مستقلاً هو الضرب الثاني الذي نحن بصدده .

ولا شك أن في كلام الشيخ ما يوحي بوجود صلة بين أغلبها ، فإن الغالب في أمثلة هذا الضرب وشواهده تدخل عنده تحت القسم الذي جعل له مفعولا مقصودا ، إلا أن الخطيب والذين من بعده أوجدوا تلك الفروق بين ما ينزل منها منزلة اللازم وبين ما هو باق على إرادة التعدية فيه . لذلك تجد هذا الضرب مقسمة أنواعه حسب الغرض من حذف المفعول في كل منها ، وقد بينها الخطيب والبلاغيون بعده ، وجدير بنا الوقوف عند تلك الأغراض .

الغرض الأول : البيان بعد الإبهام :

كما في فعل المشيئة إذا لم يكن في تعلقه بمفعوله غرابة[١] . والحذف بهذه الطريقة يجري كثيراً في كتاب الله ، وفي غيره من الكلام ، وفائدة البيان بعد الإبهام ما ذكره الشيخ عبد القاهر وهو (أن في البيان إذا ورد بعد الإبهام وبعد التحريك له ، أبداً لطفاً ونبلاً لا يكون إذا لم يتقدم ما يحرّك)[٢] .

---

(١) ينظر الإيضاح صـ ١٩٨ .

(٢) دلائل الإعجاز صـ ١٦٤ .

ويلاحظ في فعل المشيئة كثرة ارتباطه بالشرط ، وقد نبه إلى ذلك الشيخ عبد القاهر بقوله : (ومجيء المشيئة بعد « لو » وبعد حروف الجزاء هكذا موقوفة غير معداة إلى شيء ، كثير شائع ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾ (الأنعام:٣٥) ﴿ وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (النحل:٩)، والتقدير في ذلك كله على ما ذكرت . فالأصل : لو شاء الله أن يجمعهم على الهدى لجمعهم ، ولو شاء الله أن يهديكم أجمعين لهداكم ، إلا أن البلاغة في أن يجاء به كذلك محذوفاً)[١]، وواضح أن الشيخ يشير إلى أن فعل المشيئة إذا كان بعد « لو » فإنما هو للبيان بعد الإبهام ، أما ما عداه من حروف الشرط فإنه قد يكون للبيان بعد الإبهام ، وذلك في مثل الآيات التي أوردها الشيخ ، إذ يكون مفعول المشيئة محذوفاً على طريقة الإضمار والتفسير أي ألاّ يفهم المتعلق المحذوف لفعل المشيئة الواقع فعلا للشرط إلا من الجواب . وقد يكون لغير ذلك ، ونعني به مجرد الاختصار ، وذلك إذا كان مفعول المشيئة محذوفاً على غير طريقة الإضمار والتفسير ، بأن يكون مسبوقاً بما يدل عليه كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ إِن شَآءَ ﴾ (التوبة:٢٨) فحذف مفعول المشيئة بعد الشرط هنا لمجرد الاختصار ، لكون جواب الشرط مفهوماً من سياق الآية الكريمة .

وعليه فإن اعتبار « البيان بعد الإبهام » غرضاً لحذف متعلق فعل المشيئة ، إنما يتحقق فيما وقع في حيز الشرط ، ثم إن ماوقع في حيز الشرط من فعل المشيئة ليس موقوفاً على البيان بعد الإبهام ، لأن هذا الغرض مقصورٌ على وقوعه بعد الشرط إذا وجد المفسر للمضمر المحذوف وذلك المفسر هو جواب الشرط . وفي كلام الشيخ عبد القاهر مايفهم ذلك حيث يقول : (إنما حذف الذي حذف من مفعول « المشيئة » و« الإرادة » لأن الذي يأتي جواب « لو » وأخواتها يدل عليه)[٢] .

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ١٦٤ .

(٢) ينظر لذلك دلائل الإعجاز صـ ١٦٧ .

فإذا كان الشرط الذي فعله «المشيئة» محذوفَ الجواب فإنه لا يتحقق فيه غرض البيان بعد الإبهام لعدم وجود المفسر المذكور ، الذي يدل على فعل المشيئة المحذوف بعد حذفه ، فلا يصح حينئذٍ أن يكون البيان بعد الإبهام غرضاً لحذف المفعول .

على أن فعل المشيئة قد حذف مفعوله في كتاب الله ولم يكن في حيز الشرط ، وهو كثير شائع والغرض منه الاختصار أيضاً كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ﴾ (البقرة:٢٥٥) وإذا كان حرف «لو» في أصل دلالته يأتي للشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط ، فإن وقوع فعل المشيئة فعلاً لذلك الشرط يُدخل في المعنى بعداً آخر ، وهو أنه كان بالإمكان وقوع الشرط ، وإن لم يقع ، ثم إذا كان ذلك متعلقاً بمشيئة الله أفاد مطلق القدرة على إيقاع الفعل مع ما يترتب على ذلك التعبير من معنى سيق لأجله ، وذلك ما لا تجده في الشرط بالحرف «لو» مع غير فعل المشيئة .

أما الحكمة في كثرة حذف مفعول المشيئة دون غيره من المفاعيل بعد «لو» خاصة ، فيبينها ما ذكره السبكي ، ونقل مثله عن التنوخي في الأقصى وعن غيره ، وهو : (أن مادة المشيئة والشيء واحد فالمشيئة جعل ما ليس بشيء شيئاً ، فمعمولها لا يتأخر عنها ، وهو بعد لو منفي لانتفائه في الجواب فانتفاء المشيئة لازم لانتفائه ، فانتفاؤه بالوضع ، وانتفاء المشيئة باللزوم ، فحذف مفعول المشيئة لينصرف الانتفاء إلى المشيئة ، فيكون انتفاء مفعولها تابعاً لها)[1] .

وقد يضاف إلى ذلك أن يقال : حذف مفعول المشيئة بعد الشرط يأتي من إرادة تأكيد أن وقوع الجواب لازم للشرط ، وكون الجواب من جنس الشرط ، بل هو عين الشرط ، يدعو للاستغناء بالثاني عن الأول .

---

(١) عروس الأفراح (الشروح ١٣٧/٢) والمذكور هنا هو عبارة التنوخي ، وعبارة السبكي قريبة من ذلك .

وينبه البلاغيون على أن متعلق فعل المشيئة قد يكون واجب الذكر وهو وإن كان ليس من الموضوع إلا أنهم يستثنونه في هذا الباب لصلته به ، لأن الحذف في فعل المشيئة صار أصلاً والذكر فرع عليه ، فكان التنبيه على الفرع ضرورة حتى لا يلتبس بالأصل الذي تقرر .

قالوا : ومن ذلك أن يكون تعلق فعل المشيئة بمفعوله فيه غرابة ، كما في قول إسحاق الخريمي ، يرثي عثمان بن عامر الذبياني أحد قواد الرشيد[1]

ولو شئتُ أن أبكي دماً لبكيتُه   عليه ولكنْ ساحةُ الصَّبرِ أوسعُ

فقد ذكر مفعول المشيئة وهو قوله : «أن أبكي دماً» . لأن (تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فذكره ليتقرر في نفس السامع ويأنس به)[2] ، وقال المغربي : (ويحتمل أن يكون الغرض تقرير مفعول الشرط ببيان ترتبه في الجواب على المشيئة لئلا ينكر حصوله عن الفعل والمآل واحد)[3] ، أي أن الوجه الذي ذكره والوجه السابق مآلهما واحد .

ويشير الشيخ عبد القاهر إلى أنه قد يذكر مفعول المشيئة لأن غرض الكلام لا يتم إلا بذكره ، ومنه قول الجوهري[4] :

فلم يُبْقِ مني الشوقُ غيرَ تَفكُّري   فلو شِئتُ أنْ أبكيْ[5] بكيتُ تفكراً

---

(١) البيت منسوب للخريمي في الكامل ٢٥١/١ ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق محمد أحمد الدالي ، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ ، مؤسسة الرسالة بيروت .

(٢) مختصر المعاني (١٣٣/٢) .

(٣) مواهب الفتاح (الشروح ١٣٣/٢).

(٤) البيت في معاهد التنصيص ٢٥٤/١ ، وقال الشيخ شاكر في تحقيقه للدلائل ، ذكر الثعالبي من شعر الجوهري قصيدة على الراء كأن هذا البيت منها ، والقصيدة في يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ٣٧/٤ ، لأبي منصور الثعالبي ، شرح وتحقيق مفيد محمد قميحة ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ، دار الكتب العلمية بيروت .

(٥) حق الفعل أن ينصب لدخول أن المصدرية الناصبة عليه ، ولكن الشاعر سكن للضرورة .

فقد ذكر مفعول المشيئة هنا لأنه أراد أن يبين أنه لو أراد البكاء لكان بكاؤه غير البكاء المُسيل الدموع ، وإنما يبكي بدل الدمع تفكراً ، قال الشيخ عبد القاهر : (لم يرد أن يقول : « فلو شئت بكيت تفكراً » ، لأجل أن له غرضاً لا يتم إلا بذكر المفعول . وذلك أنه لم يرد أن يقول : « ولو شئت أن أبكي تفكراً بكيت كذلك » ، ولكنه أراد أن يقول : قد أفناني النحول ، فلم يبق منِّي وفيَّ خواطرٌ تجول ، حتى لو شئت بكاء فمريت شؤوني ، وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم أجده ، ولخرج بدل الدمع التفكر ، فالبكاء الذي أراد إيقاع المشيئة عليه مطلق مبهم غير معدًّى إلى « التفكر » البتة ، و « البكاء » الثاني مقيد معدى إلى التفكر . وإذا كان الأمر كذلك ، صار الثاني كأنه شيء غير الأول ، وجرى مجرى أن تقول : « لو شئت أنْ أعطي درهما أعطيت درهمين » ، في أن الثاني لا يصلح أن يكون تفسيراً للأول)[1] .

والكلام حول ذكر مفعول المشيئة في هذين البيتين تشعب عند بعض البيانيين ، والأفضل الوقوف به عند كلام الشيخ عبد القاهر ، وما فرَّق به بين البيتين ، إذ جزم بأن الشاعر لم يرد أن يقول : « فلو شئت بكيت تفكراً » ، ولا أن يقول : « ولو شئت أن أبكي تفكراً لبكيت كذلك » ، كما أن الخطيب أورد بيت الجوهري على نفس ما أراده الشيخ عبد القاهر ، حيث ذكره ليبين أنه وإن ذكر فيه مفعول المشيئة فلم يكن ذلك لغرابة تعلق المشيئة به ، بل لغرض آخر لا يتحقق بحذف المفعول به ، فليس كالبيت الذي قبله[2]. وبذلك يكون البيتان غير داخلين فيما غرضه البيان بعد الإبهام ، لأن المشيئة أتبعت بمفعولها فيهما .

أما الغرض فمختلف في كل منهما ، ففي الأول ذكر المفعول لتعلق فعل المشيئة به على وجه فيه غرابة ، وذلك هو بيان أنه لشدة حزنه أصبح بمقدوره من

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ١٦٧ .

(٢) ينظر لذلك الإيضاح صـ ١٩٩ـ ٢٠٠ والتلخيص مع الشروح ١٣٣/٢ .

البكاء ما ليس معتاداً فيه ، وهو البكاء دماً ، والثاني ذكر المفعول لأن معنى المشيئة لا يتحقق إلا بذكر المفعول المعين الذي هو المشيء نفسه ، وذلك أنه أراد أن يبين أنه استحوذ عليه التفكر ، فاستهلك جسمه حتى ذهب بما ذهب به من ذلك الجسم فلم يعد يحوي شيئاً سوى التفكر فلو شاء أن يفعل شيئاً كالبكاء ـ مثلاً ـ كان بكاؤه من حقيقة ما استحوذ على جسمه وهو التفكر .

فالفرق واضح بين البيتين من حيث المعنى ، وينسحب الفرق في المعنى على التقدير ، إذ لا يصح أن يقال فلو شئت أن أبكي تفكراً لبكيت تفكراً ، لأن ذلك إنما يكون في حال الاختيار ، أمّا وقد أصبح التفكر ناتجاً ضرورياً للبكاء فإنه لا يصح إلا أن يجعل البكاء المطلق هو مفعول المشيئة .

فيتضح مما سبق أن مفعول المشيئة الأصل فيه أن يحذف إذا وقع في حيز الشرط ، وقد يذكر إذا كان في ذكر المفعول به معنى لا يأتي به الحذف . والأصل في ذلك شيء مهم وهو أنه متى اشتمل الثاني على ما لا يجعله موافقاً للأول ، أو خلا مما يجعله كذلك ، كان الثاني غير صالح لأن يكون تفسيراً للأول ، فيجب حينئذٍ ذكر المفعول .

ومنه في التنزيل قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلاً ﴾ (الفرقان:٥٧)، وذلك لأن ما تقدم فعل المشيئة ، لايدل بالضرورة على متعلقها . فإن « إلا » هنا تفيد الاستدراك والاستثناء منقطع ، فهي بمعنى « لكن » ، وما بعدها ـ وهو الشرط وما دخل في حيزه ـ مخالف لما قبلها ، فلا يتم الكلام إلا بذكره . ولذلك قدروا معناه : (لكن من شاء أن يتخذ إلى ربه سبيلاً فليفعل)[1] ولو تُرك ذكر المفعول لكان التقدير ـ والله أعلم ـ (قل لا أسألكم عليه أجرا إلا من شاء أن أسأله) ، وهو لا يصح .

---

(١) البحر المحيط ١٢٢/٨ .

وههنا قضية يجب التنبية عليها وهي كثرة حذف المفعول به ـ أعني مفعول المشيئة إذا وقع في حيز فعل بعد « إلا » ـ ولعل ذلك عائد إلى معنى العموم المستفاد من الاستثناء ، قال ابن عاشور : (الاستثناء معيار العموم فلذلك كثر في كلام العرب أن يجعل تأكيد الفعل في صورة الاستثناء)[1] ، ثم إن معنى العموم يكاد يكون هو الغالب في المواطن التي يأتي فيها مفعول المشيئة ، إذ نراه يكثر وقوعه بعد الألفاظ الدالة على العموم ، كالاستثناء بـ« إلا » ، والشرط ، والموصول .

وأتبع البيانيون فعل المشيئة فعل الإرادة[2]، ونحوه مما في معناه كالمحبة ، وإن كان فعل الإرادة ليس كفعل المشيئة من حيث شيوع الحذف في هذا الثاني ، قال الزمخشري : (ولقد تكاثر هذا الحذف في شاء وأراد ، لا يكادون يبرزون المفعول إلا في الشيء المستغرب)[3] ، وإذا كان ما ذكره الزمخشري من كثرة في حذف مفعول الإرادة جارياً في كلام العرب ، فإنه قليل في الكتاب الكريم ، أما مفعول المشيئة فهو كثير في الآيات على ما بينا من قبل .

وكما يذكر مفعول المشيئة إذا كان غريباً ، أو أن يكون في الكلام غرض لا يتحقق إلا بذكر المفعول به ، فإن مفعول الإرادة قد يذكر كذلك لأحد هذين الغرضين وفي التنزيل الحكيم ، قوله تعالى : ﴿ لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾ (الأنبياء:١٧). إذ ذكر مفعول الإرادة وهو قوله تعالى :(أن نتخذ لهوا) ، لكون جواب الشرط مشتملا على ما ليس في الأول وهو القيد . والله أعلم .

---

(١) التحرير والتنوير ٥٨/١٩ .

(٢) ينظر الدلائل صـ ١٦٨ ، وشروح التلخيص ١٣١/٢ .

(٣) الكشاف ٢٢١/١ .

الغرض الثاني : دفع أن يتوهم السامع في أول الأمر إرادة غير المراد[1] :

وذلك إذا كان الكلام يقع في أوله ما يوهم السامع غير مراد المتكلم ، ومثل له البلاغيون بقول البحتري :

وكم ذُدتَ عني من تَحَامُلِ حـادثٍ   وسَورةِ أيامٍ حَزَزْنَ إلى العَظْـمِ[2]

التحامل : هو الظلم ، وسورة الأيام : شدتها ، والحزّ : القطع ، ويشبه أن يكون في اللحم خاصة[3] ، فهو يريد أن يبين أن الممدوح طالما تفضل عليه وأنقذه من حوادث الزمان التي مرت به ، ويبين شدة وقسوة تلك الحوادث بأنها بالغت في إيقاع الألم وقوله : (حززن إلى العظم) فيه كناية عن صفة ، وهي اللأواء والشدة التي ألمت به .

ودقة التعبير في البيت هي التي اقتضت حذف المفعول ، إذ أراد تبرئة ذهن السامع من توهم أن الحز في بعض اللحم دون بعض ، فأخفى المفعول المراد إيقاع أثر الفعل عليه إلى أن يوصل السامع إلى مقدار أثر ذلك الفعل في مفعوله .

وإذا كان الحز لا يُرى لَه مفعولٌ سِوى اللَّحمِ ، فَهَلْ يَعني كونُ المفعولِ مُتِعيناً أَنّه إنَّما حُذِفَ لِلاختِصَار؟ ، فَالجَوابُ هو أنّه وإنْ كانَ المفعولُ متعيناً فإن ذكره وحذفه لا يستويان في إفادة المعنى ، لأن المعنى المشار إليه الذي هو دفع توهم غير المراد لأول الأمر ، لا يتحقق إلا بتمام الكلام بذكر بعض متعلقات الحز ، وهو قوله : (إلى العظم) ، وموقع الجار والمجرور هنا هو الحال ، وأراد بها بيان مقدار الحز ، فيتضح أنه لم يترك ذكر المفعول به لغرض الاختصار لكونه متعيناً . بل حذفه لدفع التوهم المذكور .

---

(١) التلخيص مع الشروح ١٣٦/٢ .
(٢) ديوان البحترى ١٨٥/١ .
(٣) ينظر في ذلك لسان العرب ، مادة (حزز) للعلامة جمال الدين بن منظور ، دار صادر ، بيروت .

الغرض الثالث : إرادة ذكر المفعول ثانياً على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه إظهاراً لكمال العناية بوقوعه عليه[1] :

كقول البحتري أيضاً :

قد طلبْنا فلم نجِدْ لــك في السُــؤْ ... دَدِ والمجــدِ والمكــارِمِ مِــثْلا[2]

قال السعد : (أي قد طلبنا لك مثلاً فحذف المفعول من اللفظ ، إذ لو ذكره لكان المناسب في قوله لم نجد الإتيان بضميره أي فلم نجده ، وفيه تفويت للغرض ، وهو إيقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل)[3] .

ونحو من هذا الحذف ـ وإن اختلف الغرض ـ ما ذكره الشيخ عبد القاهر في الدلائل[4] في بيت لذي الرمة ، قال الشيخ (وإذ قد عرفت هذا فإن هذا المعنى بعينه أوجب في بيت ذي الرمة أن يضع اللفظ على عكس ماوضعه البحتري ، فيعمل الأول من الفعلين وذلك قوله :

ولم أمــدحْ لأرضِــيَه بِشِــعْري ... لَئيماً أنْ يكونَ أصــابَ مَــالا[5]

أعمل « لم أمدح » الذي هو الأول ، في صريح لفظ « اللئيم » ، و« أرضي » الذي هو الثاني في ضميره ، وذلك لأن إيقاع نفي المدح على اللئيم صريحاً ، والمجيء به مكشوفا ظاهرا ، هو الواجب من حيث كان أصل الغرض ، وكان الإرضاء تعليلا له . ولو أنه قال : « ولم أمدح لأرضي بشعري لئيما » ، لكان يكون قد أبهم الأمر فيما هو

---

(١) ينظر الإيضاح صـ ٢٠٠ .

(٢) ديوانه ١/١٥٠ . والبيت من قصيدة يمدح بها المعتز أيضا ، ومنها :

من أبي حــبكم فلــيس مــن الله ... وإن صام ألــف عــام وصــلى

لم يــزل حقــك المقــدم يمحــو ... باطل المستعار حــتى اضــمحلا

قدطلبنا .... البيت

أنت أندى كفا وأشــرف أخــلا ... قا وأزكى قــولا وأكــرم فعــلا

طالعتك السعود فانسكب الغيــ ... ــث رذاذا في ساحتــيك ووبلا

(٣) المطول صـ ١٩٥ .

(٤) دلائل الإعجاز صـ ١٧٠ .

(٥) البيت في ديوانه صـ ١٥٢٣ .

الأصل ، وأبانه فيما ليس بالأصل ، فاعرفه) [1] وهذا البيت ليس فيه شاهد لهذا الغرض من الحذف أعني قولهم : (إرادة ذكر المفعول ثانياً على وجه...إلخ) لأنه لاحذف للمفعول هنا ، وإنما أورده الشيخ شاهداً على إعمال الفعل الأول ـ وهو نفي المدح ـ في صريح لفظ اللئيم ، وإعمال الفعل الثاني في ضميره ، وهو عكس بيت البحتري من حيث المعنى .

ومع هذا ففي بيت البحتري أيضا تجنب لمواجهة الممدوح بالتصريح بما يدل على وجود الند ، كما ذكر ذلك الخطيب والشراح . قال الخطيب : (ويجوز أن يكون السبب في حذف مفعول (طلبنا) هو المبالغة في التأدب مع الممدوح بترك مواجهته بالتصريح بما يدل على تجويز أن يكون له مثل فإن العاقل لايطلب ما لايجوز وجوده)[2] ، فلو ذكر المفعول صريحاً في الأول والثاني لأوهم أن له مثلا آخر إذ لو ذكره ثانيا لكان في إعادة النكرة ما يوهم تعدد المثل ، وهو إنما أراد نفي أن يكون له مثل بين الناس فاقتضى المقام أن يعمل الوجدان وحده في صريح لفظ الممدوح دون ضميره ، وهو غاية البيان وتمام البلاغة . والواقع أن هذا المعنى تلمس فيه الغرض السابق وهو دفع توهم إرادة غير المراد ، فالتأدب مع الممدوح يقتضي عدم مواجهته بما يفهم منه غير المراد . لأن إيقاع فعل الطلب على المثل قد يوهم لأول مرة أن هناك مثلاً ، إلا أنه ترك المفعول حتى يوقع عليه فعل الوجدان منفيا فيكون تعلق المثل بالنفي لا بالإثبات وهو أدعى إلى تقرير انفراد الممدوح بتلك الصفات ، وهو أرجى ما في البيت من معنى المدح في نظرنا .

وقد اعتبر السعد في بيت البحتري غرض البيان بعد الإبهام قال في المطول : (وأيضاً في هذا الحذف بيان بعد الإبهام) [3]، لأنه يصح أن يكون الثاني تفسيراً للأول . وهذا مما يجوز أن يضاف إلى ما سبق ، فيقال إن البيان بعد الإبهام لا يتوقف على فعل المشيئة .

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ١٧٠ .

(٢) الإيضاح صـ ٢٠١ والشروح ٢/١٤٠ .

(٣) الإيضاح صـــ ٢٠١ .

الغرض الرابع : (التعميم في المفعول مع الاختصار) :[1]

ذكر فريق من البلاغيين أن من أغراض حذف المفعول وتقديره بحسب القرائن التعميم مع الاختصار ، قال الخطيب : (للقصد إلى التعميم في المفعول ، والامتناع أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره ، مع الاختصار ، كما تقول : قد كان منك ما يؤلم ، أي ما الشرط في مثله أن يؤلم كل أحد وكل إنسان) ، وعليه قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ (يونس:٢٥) أي يدعو كل أحد)[2] ، غير أن السعد أشار إلى أن قرينة العموم هو المقام ، لأن المقام مقام مبالغة . ثم قال : (وهذا التعميم وإن أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار حينئذ . . . فالمثال الأول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا)[3] ، ثم لم يلبث أن عاد بعد ذلك فاستبعد التعميم فيما هذا شأنه من الكلام لأن حذف المفعول لا يصح جعله قرينة التعميم مادام التعميم مفهوما مع الذكر حيث يقول ـ والعبارة من المطول ـ : (وههنا بحث وهو أن ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار ، إنما هو مما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن ، وحينئذ فإن دلت القرينة على أن المقدر يجب أن يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر أو حذف ، وإلا فلا دلالة على التعميم ، فالظاهر أن العموم فيما ذكر إنما هو من دلالة القرينة على أن المقدر عام ، والحذف إنما هو لمجرد الاختصار)[4] .

ولم يرتض السيد الشريف كلام السعد فنبه على أن ما يحذف من المفاعيل الدالة على العموم ويكون غرضه حينئذ الاختصار لاغير ؛ إنما ينحصر في ما كانت قرينته لفظية ، أما ما لم يكن له قرينة لفظية فإنه يتوصل بالحذف إلى تقديره عاما . قال في ذلك : (إفادة التعميم في المفعول مع حذفه متصور على وجهين أحدهما أن يكون هناك قرينة تدل على تعيين مفعول مدلوله عام مثل أن يذكر في الكلام لفظ

---

(١) المطول صـ ١٩٥ .

(٢) الإيضاح صـ ٢٠١ .

(٣) مختصر المعاني (الشروح ١٤٠/٢) .

(٤) المطول صـ ١٩٦ .

« كل أحد» ثم يقال قد كان منك ما يؤلم أي كل أحد ، فلا شك أن العموم حينئذ مستفاد من ذلك المقدر ولا دخل للحذف فيه بل الحذف لمجرد الاختصار ، والثاني أن يقصد العموم في المفعول ويتوصل بحذفه إلى تقديره عاما ، وذلك بأن لا يكون هناك قرينة غير الحذف تدل على تعيين عام من العمومات فيتوصل بعدم ذكر المفعول في المقام الخطابي إلى تقديره عاما بناء على أن تقدير خاص دون آخر ترجيح لأحد المتساويين على الآخر ، فللحذف أعني عدم ذكر المفعول على هذا الوجه مدخل في تقديره عاما دون حذفه على الوجه الأول ، فلذلك حكموا بأن حذف المفعول قد يكون لمجرد الاختصار وقد يكون للتعميم مع الاختصار ، ولما لم يتميز عند الشارح أحد الوجهين عن الآخر أشكل عليه الأمر)[1] ، وما أشار إليه السيد من أن تقديره عاما جاء من كون التقدير الخاص ترجيحا بلا مرجح لا يوجب أن يكون الحذف هو قرينة التعميم ، لذا قال العصام معقبا عليه : (ما ذكره كلام متعجب ، إذ لا يعقل محصل القول حذف العام للتعميم ، ولا يكون الحذف قرينة على تعيين العام ، إذ القرينة هو المقام الخطابي الدال على أن المقدر عام ، إلا أن الحذف شرط للتمسك به في معرفة العموم ، ومامن قرينة على تقدير العام إلا وهي كذلك)[2] ، ثم بين العصام كيف يكون العموم مستفادا من الحذف دون غيره ، فقال : (قال المصنف في الإيضاح : وإما لقصد التعميم في المفعول ، والامتناع عن أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار ... ويستفيد منه المتفطن أن حذف الخاص للدلالة على أن تعلق هذا الفعل لايختص بهذا الخاص ، بل يعمه وغيره ، وإنما خص التعليق بمقتضى المقام معه دون غيره ، فعلم أن المحذوف الذي كان يذكر معه لم يكن عاما ، وكان بحيث لو ذكر أوهم الاختصاص ، فقوله : أي كل أحد ليس بيانا للمقدر بل للتعميم الذي أفيد بحذف الخاص ، والتقدير : ما يؤلمني إيلامه لا يُخَص

---

(١) حاشية السيد على المطول صـ ١٩٦ .

(٢) الأطول ٥٢٣/١ ، للعلامة إبراهيم بن محمد عربشاه عصام الدين الحنفي ، حققه وعلق عليه الدكتور عبد الحميد هنداوي ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

بي ، فأفيد عدم الاختصاص بتعرية الكلام عن صورة التخصيص مع اعتباره في التقدير ، ونبه بتفاوت بين هذا المثال ، والآية بقوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ (يونس:٢٥))[1] .

ولا يخفي أن قول المصنف : (والامتناع عن أن يقصره السامع على ما يذكره معه دون غيره) لا يمنع من أن تقوم القرينة للدلالة على العموم من خلال السياق ، فإن التقدير الذي فهم من السياق لا ينحصر في المحذوف الخاص ، بل يحتمل أن يتبادر إلى الذهن ما يدل على العموم .

وهذا الاختلاف في أقوالهم يدعو إلى تأمل الشواهد التي ذكرها المصنف ، ففي قولهم : (قد كان منك ما يؤلم) مراد المتكلم إفادة تألمه من المخاطب ، وهذا يقتضي في ظاهره أن يعدى الفعل إلى ضميره هو ، فلما أراد المبالغة في بيان تألمه من المخاطب جعل لفعل المخاطب أثرا عاما على كل من يصح أن يقع عليه ذلك الأثر ، فآثر الحذف لأن الاعتبار يوجب أن يكون المفعول المراد هو ضمير المتكلم وهو مفعول خاص ، ولكون المقام خطابيا فإن المبالغة تمنع أن يقصره على ذلك المفعول الخاص وتستلزم التعميم ، هذا هو مراد الخطيب . إلا أنه لما قدر المحذوف عاما اتجه الفهم إلى أن العموم من ذلك المقدر لا من الحذف ، فلو ذكر المفعول المقدر لدل على ما دل عليه محذوفا ، وهذا ما جعل السعد يرجح أن يكون غرض الحذف حينئذ مجرد الاختصار ، لكن هذا لا يمنع أن يكون العموم مفهوما أيضا مع الحذف ، وليس بين كلام السعد والشريف كبير خلاف فالسعد إنما نفى أن يكون الحذف هو قرينة العموم ، وهذا لا يستلزم عدم دلالة الحذف على العموم لأنه يصح أن يدل على الشيء أكثر من دليل . أما الشريف فهو يرى أن الحذف مدخل لفهم العموم ، وليس في كلامه ما يدل على أنه يرى أن العموم لا يفهم إلا من الحذف . أما العصام فقد جعل الحذف هو قرينة العموم لأنه قدر المحذوف خاصا يفهم منه العموم ، وهو قوله : « ما يؤلمني إيلامه لا يخص بي » .

---

(١) الأطول ٥٢٣/١ .

وقوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ (يونس:٢٥)، لا ريب أنه لا يقال إن الحذف للامتناع عن أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره ، فإنه لو ذكر معه مفعول لم يكن إلا عاما ، فلو فرض في المثال الأول أن الحذف إنما كان لإفادة العموم ، فإنه في الآية لايصح أن يجعل الحذف لذات الغرض ، ولذا فعلى اعتبار أن الحذف في المثال الأول مما يعين على إرادة العموم فإنه في الآية أقرب إلى أن يكون مفيدا لمجرد الاختصار .

والذي يلاحظ هنا أن الخطيب والشراح لم يتعرضوا لبيت عمرو ابن معدي كرب الذي ذكره الشيخ عبد القاهر وهو قوله :

فلو أنّ قومي أنطَقتني رماحُهم ... البيت[1]

حيث يمكن أن يحمل الحذف فيه على أنه مفيد للعموم ، وذلك بقرينة السياق لأن اختياره ترك التخصيص ـ أي أن يعدي الفعل إلى ضميره هو مع ظهور أنه المراد بقرينة السياق في قوله : أنطقتني ـ صريح في قصد التعميم للمبالغة ، والفرق بين قصد التعميم بهذه الطريقة والتعميم بالتصريح بالمفعول به أنه في هذه آكد إذ يشبه أن يكون نص على عدم التخصيص بوجود قرينة تفيد أنه يريد «أجرتني» وهي قوله قبل ذلك «أنطقتني» ، ثم عدل عن ذلك إلى ترك المفعول ، فالاعتبار هنا يقتضي أن يكون المفعول المراد هو ضميره لكنه آثر الحذف ليبلغ مراده من التعميم الذي قال عنه الشيخ عبد القاهر : (إذا قلت : «ولكن الرماح أجرتني» لم يمكن أن يتأول على معنى أنه كان منها ما شأن مثله أن يجر ، قضية مستمرة في كل شاعر قوم ، بل قد يجوز أن يوجد مثله في قوم آخرين فلا يجرُّ شاعرهم)[2] .

وطريقة أخرى يمكن أن يفهم بها التعميم من البيت وأمثاله ويحتملها كلام الشيخ عبد القاهر ، وهي أنه حين نزل الفعل منزلة اللازم أثبت للرماح أن من شأنها

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ١٥٩ ، والبيت سبق تخريجه في الصفحة ذات الرقم ١٢١ من هذا الكتاب .

(٢) سبق في الصفحة ذات الرقم ١٢٢ من هذا الكتاب .

الإجرار ، والتعريف في الرماح تعريف جنس لا عهد ذكري بناء على ما يدل عليه قول الشيخ عبد القاهر : (بل قد يجوز أن يوجد مثله في قوم آخرين فلا يجر شاعرهم) ، أي أن رماح كل قوم من شأنها أن تجر شاعرهم ، فيلزم من هذا أن رماح قومه أجرته ، فهو من الكناية ، والطريق البرهاني ، فكلام الشيخ عبد القاهر يفيد أن اللام جنسية لا عهدية ذكرية ، وههنا يظهر وجه التعميم ، فإن إثبات الفعل للفاعل بهذه الطريقة يلزم منه التعميم على ما بينه البيانيون من أن العموم المفهوم في المقام الخطابي - فرارا من التحكم الذي يوقع فيه القصد إلى فرد دون آخر - يستلزم التعميم في المفعول ، وإن قيل العمدة في ذلك على الاعتبار ، لأن كون المقام مقام مبالغة يصحح كون الموجود معتبرا .

وكلام الشيخ عبد القاهر عند بيت عمرو فيه نص على أن التعميم في المفعول ينضم كثيراً إلى إثبات الفعل للفاعل إذ يقول : (فاعرف هذه النكتة ، فإنك تجدها في كثير من هذا الفن مضمومة إلى المعنى الآخر ، الذي هو توفير العناية على إثبات الفعل ، والدلالة على أن القصد من ذكر الفعل أن تثبته لفاعله ، لا أن تعلم التباسه بمفعوله)[1] ، ولذلك تجد صاحب المفتاح يجعل نحو :(فلان يعطي ، ويمنع) محتملاً للتنزيل منزلة اللازم - أي غرضه إثبات الفعل لفاعله - وللقصد إلى تعميم المفعول . ولو عدنا إلى كلام السعد لوجدناه يشير إلى أن مثالي الخطيب السابقين محتملان أن يجعلا مما نزل منزلة اللازم وإن رجح أنهما مما قصد فيه إلى المفعول[2] .

وخلاصة مايظهر في هذا الغرض - أعني الحذف للتعميم مع الاختصار - أن أمثلته مرتبطة بما يحتمل أن يكون الحذف فيه للتنزيل منزلة اللازم لإثبات الفعل لفاعله ، غير أن البلاغيين فصلوا بين تنزيل الفعل منزلة اللازم وبين التعميم بأن جعلوا الأول لا يقصد فيه إلى مفعول ، وجعلوا الثاني مما يحذف فيه المفعول بقرينة تدل عليه ، وهو ما لا تجده عند الشيخ عبد القاهر ، ولا شك أن الأمثلة باختلافها جعلت

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ١٦١ .

(٢) ينظر المطول صـ ١٩٦ .

دلالاتها على الأغراض مختلفة كذلك ، وقد رأينا السعد يعيد الفرق في مثل هذا إلى التأمل الذوقي ، وهذا بلا شك مقياس بالغ الدقة ، إذ نجد كثيرا من الشواهد تحتمل الغرضين .

الغرض الخامس : (مجرد الاختصار) :

ذكرنا فيما سبق أن الشيخ عبد القاهر جعل من حذف المفعـول قسماً جلـياً لا صنعة فيه ، وأن الخطيب حينما تناول كلام الشيخ عن هذا القسم جعله لمجرد الاختصار لأنه لم يجد فيه غرضا سوى الاختصار ، وقد مثل الشيخ له بقولهم : (أصغيت إليه) أي : أذني ، و (أغضيت عليه) أي : بصري . ومعلوم أن الحذف هنا جاء من كون المفعول به معلوما ، قال العصام : (النسبة إلى الأذن مأخوذة في الإصغاء)[1] ، أي أن فعل الإصغاء يقتضي التعدية إلى الأذن ، وكذلك الإغضاء يقتضي أن يكون مفعوله هو البصر ، وهما معلومان مع الحذف ، وكون المفعول في هذا النوع معلوما يجعل ذكره وعدمه سواء ، لكن البلاغة تقتضي الاختصار فكان الحذف.

الغرض السادس : (الرعاية على الفاصلة) :

عبر البيانيون هنا بكلمة الفاصلة دون السجعة تأدبا مع آي القرآن الكريم ، إذ لا يسمى ما في القرآن من ذلك سجعا ، وإن كنا نرى الخطيب وغيره يستخدمون لفظ «السجع» في حق الفواصل القرآنية ، إلا أن الأفضل والأليق بالكتاب الكريم في هذا النوع من المحسنات هو كلمة الفاصلة ، قال السيوطي : (الفواصل : أواخر الآي ، وهي : جمع فاصلة وتسمى في غير القرآن السجع ، ولا يطلق ذلك على القرآن تأدبا)[2] وقد ذكر ذلك الخطيب والشراح بعده في آخر كلامهم عن السجع في باب البديع .

---

(١) الأطول ٥٢٤/١ .

(٢) التحبير في علم التفسير ، للإمام عبد الرحمن السيوطي ، حققه وقدم له ووضـع فهارسه الـدكتور فتحي عبد القادر فريد ، غير محدد الطبعة ، ١٤٠٦هـ ، دار المنار ، القاهرة .

وهذا الغرض ذكره الخطيب وغيره[1] . والمشهور أن السجع من المحسنات المتعلقة باللفظ لا بالمعنى [2] ، ولا شك أن الفواصل في القرآن الكريم إنما وقعت لأن المعنى يتطلبها ، ولا يقال في نظم القرآن إن المفعول حذف لأجل رعاية الفاصلة.

وعلى الرغم من أن الفاصلة القرآنية من متممات النظم ، وأن وقوعها في الآي الكريم هو في غاية الحسن ، فإنه لايمكن القول بأن حذف المفعول في القرآن من أغراضه مراعاة الفاصلة . بل يجب أن يقال إنه متى وقعت الفاصلة مع حذف المفعول فإن لذلك غرضاً بلاغياً غير الفاصلة ، والله أعلم .

وعلى ذلك نرى كثيراً من البلاغيين ـ في حذف المفعول وغيره ـ يقرن مراعاة الفاصلة بغرض آخر ، بل يجعلون الغرض شيئاً آخر غير مراعاة الفاصلة ، لذا فإذا حذف المفعول في موضع يتفق مع الفاصلة فإن المعنى هو الذي اقتضى الحذف فتكون الفاصلة ـ على حسنها ـ تابعة لذلك المعنى .

وقد أشار البيانيون كذلك إلى تعدية المصنف الرعاية بـ« على» وبينوا أن ذلك يرجع لتضمين الرعاية معنى المحافظة[3] وأحسب أن المراد هو رعاية المعنى مع المحافظة على الفاصلة ، وإلا لقال للمحافظة على الفاصلة ، فالرعاية للمعنى والمحافظة للفاصلة . وهو مؤيد لما ذكرناه من أن الحذف ليس غرضه الفاصلة وحدها ، لأنه مما لا يليق بالكتاب الكريم أن يترك مقتضى النظم إلى ما يستدعيه اللفظ دون المعنى ، وإن قيل إن الفاصلة مما له صلة وأثر في الانسجام الصوتي في التركيب ، إلا أنها تبقى كذلك أمرا لفظيا بالدرجة الأولى .

وإذا كنا قد ذكرنا تنزيه الكتاب الكريم عن تسمية فواصله سجعا فليس ذلك ذما للسجع ، كما يرى الرماني حيث يقول : (الفواصل حروف متشاكلة في المقاطع

---

(١) ينظر في ذلك الإيضاح صـ ٢٠١ ، والشروح٢/١٤٤ ، والمطول صـ ١٩٦ .

(٢) ينظر المصادر السابقة على التوالي : صـ ٥٤٩ ، ٤٥١ ، ٤٥٥ .

(٣) ينظر مختصر المعاني (الشروح٢/١٤٢) .

توجب حسن إفهام المعاني ، والفواصل بلاغة ، والأسجاع عيب ، وذلك أن الفواصل تابعة للمعاني ، وأما الأسجاع فالمعاني تابعة لها)[1] ، وكذلك ذهب الباقلاني[2] ، وقال ما قاله الرماني . ولكن مقالة الشيخ عبد القاهر في ذلك هي الأولى بالاتباع ، حيث يقول : (ولن تجد أيمن طائرا ، وأحسن أولا وآخرا ، وأهدى إلى الإحسان ، وأجلب للاستحسان ، من أن ترسل المعاني على سجيتها ، وتدعها تطلب لأنفسها الألفاظ ، فإنها إذا تركت وما تريد لم تكتس إلا ما يليق بها ، ولم تلبس من المعارض إلا مايزينها . فأما أن تضع نفسك أنه لابد من أن تجنس أو تسجع بلفظين مخصوصين ، فهو الذي أنت منه بعرض الاستكراه ، وعلى خطر من الخطأ والوقوع في الذم)[3] . وعلى هذا فإن ما جاء في القرآن الكريم من الفواصل إنما استدعاه المعنى .

الغرض السابع : (استهجان ذكره) :

وهذا الغرض يحذف فيه المفعول لكونه مما لا يستحسن التصريح بذكره لمخالفته لما يستوجبه التأدب في الكلام ، وقد مثل له المصنف بما روي عن أم المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ : وهو قولها : (كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد ، فما رأيت منه ، ولا رأى مني)[4] ، والمفعول هنا معلوم بقرينة السياق إذ الاغتسال يقتضي ما يقتضيه مما الستر أولى به .

---

(١) النكت في إعجاز القرآن لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ضمن كتاب ثلاث رسائل في إعجاز القرآن صـ ٩٧) حققها وعلق عليها محمد خلف الله أحمد ، والدكتور محمد زغلول سلام ، الطبعة الرابعة ، غير محدد التاريخ ، دار المعارف ، مصر .

(٢) إعجاز القرآن لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني ، تحقيق السيد أحمد صقر ، الطبعة الثالثة ، غير محددة التاريخ ، دار المعارف ، مصر .

(٣) أسرار البلاغة صـ ١٤ .

(٤) ينظر الإيضاح صـ ٢٠١ ، ومواهب الفتاح (الشروح٢/١٤٤) . ولم أجد فيما بين يدي من مصادر للحديث من صححه بهذا اللفظ .

ويرى بعض البلاغيين أنه كان أولى بالقوم ألا يصرحوا بلفظ المفعول به مراعاة لما روعي في الأثر . قال المغربي : (لو مثل بغيره كان أحسن ، على أنه يجوز أن يراد مارأيت منه شيئا من الجسد المستور ، ولا رأى مني . مبالغة في الاحتشام المانع، مع ملاحظة جهة كل منهما من الآخر صلى الله على نبينا ورضي عن سيدتنا عائشة ، وقيل يحتمل أن يكون حذف المفعول هنا للمبالغة في التستر اللفظي موافقة للتستر الحسي ، وهذا غير الاستهجان قطعا لأن الشيء قد يناسبه الستر من غير أن يكون في ذكره استهجان)[1] .

وهذا الذي ذكره من إرادة المبالغة في التستر اللفظي موافقة للتستر الحسي أولى بالمثال ، وإن لم يكن المفعول مما يستهجن ذكره ، لأن في القرآن ذكراً للسوأة ولم يستهجن ، إذ لو استهجن لكنى عنها ، والله أعلم . لهذا يرى المغربي أنه كان الأولى بهذا الغرض مثال آخر . وقال العصام : (الأحسن أن الحذف لتأكيد أمر ستر العورة ، حتى إنه يستر لفظها على السامع)[2] ، وهو وجه لطيف ولاريب .

الغرض الثامن : تعينه حقيقة أو ادعاء :

يغلب في هذا الغرض أن يقع في مواطن المدح والذم ، فإن السياق الذي يتضمن أحد الأسلوبين يكثر فيه المبالغة في نسبة الصفة إلى الممدوح أو المذموم ، فإذا أريد بيان أن الممدوح بمنزلة لا يشك معها في صفته المستوجبة للمدح جعل بمنزلة المعلوم المتعينة صفته كما يقال : (نحمد ونشكر أي : الله ، لتعين أنه هو المحمود)[3] ، وكذلك الحال في الذم إذا أريد بيان استحقاقه لتلك الصفة وأنه قد عرف بها بما لا مجال لنسبتها لغيره فإذا ترك المفعول جعل بمنزلة ما لا يحتاج إلى ذكره في مقام الذم .

---

(١) مواهب الفتاح (الشروح٢/١٤٤) .

(٢) الأطول ١/٥٢٤ .

(٣) مواهب الفتاح (الشروح٢/١٤٤) .

أما ادعاء التعين فشأنه كذلك شأن التعين في غلبة مقام المدح ومقام الذم على استعماله كما في قولهم في ادعاء تعينه في مقام المدح : (نخدم ونعظم ، والمراد الأمير لادعاء تعينه ، وأنه لا يستحق ذلك في البلد غيره) [(١)] ، وهذه المبالغة في ادعاء التعين لا شك أنها غير مناسبة في جناب الله تعالى ، كما أنها ليست مستعملة في آي الكتاب الكريم ، وإنما المستعمل هو التعين حقيقة ، وهو كثير في باب الحذف ولا يختص بحذف المفعول ، كما أنه مجال للبحث في آي التنزيل ولعل ذلك يتيسر في القسم التطبيقي من هذا البحث ، بعون الله .

الغرض التاسع : صونه عن اللسان أو صون اللسان عنه :

قال المغربي عن هذا الغرض : (كما نقول في الأول : نمدح ونعظم ، وتريد النبي ﷺ عند قيام القرينة فلا يذكر تعظيما له من أن يجري على اللسان ، وفي الثاني : نستعيذ ونلعن أي : الشيطان فيحذف لصون اللسان عنه ، إهانة له)[(٢)] .

وإذا كان صون المفعول عن اللسان راجعا إلى الرغبة في تعظيمه فإن من تعظيمه أيضا كثرة تحريك اللسان ولهجها به ، كما في ذكره تعالى ، فإن كثرة الذكر من تعظيم المولى عز وجل ، لما ورد عنه ﷺ في قوله يوصي بعض أصحابه : (لا يزال لسانك رطبا بذكر الله)[(٣)]، وبه يتبين أنه ليس كل ما يعظم يصان عن اللسان ، بل إن من التعظيم ما يستوجب أن ترطب به الألسن وتطهر به الأفواه وتزين به الأحاديث ، فيجب أن يحدد ما يصان عن اللسان مما يعظم بأن ذلك بحسب المقام الذي يرد فيه ذلك المعظم المراد صونه عن اللسان .

*　　*　　*

(١) مواهب الفتاح (الشروح ٢/١٤٤) .　　(٢) المصدر السابق .

(٣) صحيح الجامع الصغير وزيادته ٢/١٢٧٣ ، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت .

الباب الثاني

المخالفة في استعمال الأفعال في القرآن الكريم

- الفصل الأول : المخالفة في استعمال المضارع
- الفصل الثاني : المخالفة في استعمال الماضي .
- الفصل الثالث : المخالفة في استعمال الفعل المتعدي .

الفصل الأول

التعبير بالمضارع

- المبحث الأول : التعبير بالمضارع في استعماله الوضعي . (مدخل للفصل)
- المبحث الثاني : التعبير بالمضارع عن الماضي .
- المبحث الثالث : دخول المضارع في حيز «لو» الشرطية
- المبحث الرابع : التعبير بالمضارع عن الأمر

المبحث الأول

التعبير بالمضارع في استعماله الوضعي

ذكرنا فيما سبق من القسم النظري أن الفعل المضارع موضوع للدلالة على الحال والاستقبال ، وهذا هو رأي جمهور النحاة والبيانيين ، بلا اعتبار لما في ذلك من تعدد للآراء واختلاف في أيهما هو أصل الدلالة فيه؟ وأيهما الفرع ؟. وهذه الدلالة الأصلية له ليست داخلة في باب المخالفة ، غير أن الكلام على أسلوب العدول في استعمال الأفعال يقتضي أن نتكلم عن هذه الأفعال في استعمالها الوضعي لأنه الأصل في الاستعمال قبل أن ينحرف الأسلوب بتلك الدلالة الوضعية ليكسبها دلالة جديدة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن التعبير بالفعل على أصل وضعه قد استثمرته الآيات القرآنية ، وأظهرت من تلك الدلالات الوضعية التي لا عدول فيها إشارات وروائع حقيقة بالتأمل .

واستعمال المضارع الدال على المستقبل في الدلالة على الحال أو العكس جدير بالملاحظة لأنه إن لم يكن في الصيغة عدول عن استعمال أحدهما موضع الآخر لاشتراكهما في صيغة واحدة ، فإن اختلاف زمنيهما يجعل ما بينهما من التفاوت قريبا أو شبيها بما بين صيغتهما وصيغة المضي ؛ لأن الفارق بين صيغة المضي وصيغة الاستقبال المشتركة بين الحال والاستقبال هو الزمن . وهو وإن كان غير معتبر من جهة الصيغة في التفريق بين ما هو للحال وما هو للاستقبال ، إلا أنه يجب ملاحظة الفارق بين استعمالي صيغة الاستقبال ووقوع تلك الصيغة دالة على أحد زمنيها في حين تقترن بما هو للزمن الآخر من القرائن .

وقد فطن المفسرون إلى ذلك ووقفوا عند كثير من الآيات المشتملة على هذا الضرب من التعبير الحقيقي . فنجد صاحب الكشاف يوضح فائدة التعبير بالمضارع على حقيقته وهي دلالته على الاستقبال بدلالة حرف الاستقبال السين . وذلك عند تفسيره لقول الحق تعالى : ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُواْ عَلَيْهَا ۚ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ (البقرة:١٤٢) إذ نزلت عند تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة المشرفة ، وهذه الآية في التنزيل واقعة قبل آية الأمر بالتحوّل إلى الكعبة ، وهي قوله تعالى : ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ﴾ (البقرة:١٤٤) ، فهي إخبار عمّا سيقوله المشركون عند تحول النبي ﷺ والمؤمنون إلى الكعبة ، وفائدة هذا التعبير الذي لاعدول في استعمال الفعل فيه ما ذكره الزمخشري في قوله : (إن قلت : أي فائدة في الإخبار بقولهم قبل وقوعه؟ قلت : فائدته أن مفاجأة المكروه أشد ، والعلم به قبل وقوعه أبعد من الاضطراب إذا وقع لما يتقدمه من توطين النفس ، وإن الجواب العتيد قبل الحاجة إليه أقطع للخصم وأرد لشغبه ، وقبل الرمي يراش السهم)[1] ، فتوطين نفس النبي ﷺ ونفوس المؤمنين وإعدادها لتلقي هذا القول من السفهاء يزيل وطأته ويذهب هول مفاجأته ، ثم إن فيه تهيئة لنفسه ﷺ للإجابة على ما سيقوله أولئك السفهاء بما يقطع خصومتهم ، ويكون أدحض لشغبهم ، ففيه إخبار بما سيقال له ﷺ ، وجواب لذلك القول جاء في كلام مستأنف وهو قوله عزو جل : ﴿ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ وهو (استئناف مبني على سؤال مقدر كأنه قيل : فماذا أقول عند ذلك؟ فقيل : قل...إلخ)[2].

---

(١) الكشاف ٣١٧/١.

(٢) تفسير أبي السعود المسمى بإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم١٧١/١. لقاضي القضاة الإمام أبي السعود محمد بن محمد العمادي ، الطبعة الثانية ١٤١١هـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.

كذلك فإن الإخبار بالشيء قبل وقوعه معجز لأنه من علم الغيب ، وما أخبر به تعالى لا محالة واقع . وعلى الرغم من أن الآية أخبرت أن من سينكر على النبي والمؤمنين تحولهم إلى الكعبة إنما هو سفيه ، فإن أولئك لم يردعهم الإخبار بتحقق تلك الصفة فيهم ، فهم لا يملكون لقلوبهم أن يصرفوها عمّا أراد لها الله ، فهو يقلبها كيف يشاء ، وهذا إمحاض للغيب الذي إذا أخبر به تعالى فهو واقع لاشك في وقوعه ؛ حتى لا يملك أحد أن يصرف عن نفسه منه شيئا ، ولا شك أنه وقع منهم ذلك الاستنكار إن هم سمعوا الآية أو أخبروا بها لأن الإخبار بها كان قبل الأمر بالتحول بناء على ترتيب الآي في التنزيل .

وتستعمل صيغة المضارع فيما وضعت له من الدلالة على المستقبل ، ثم تكتسب من حرف السين الذي يمحضها للاستقبال تأكيداً ، كما في قوله تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرۡحَمُهُمُ ٱللَّهُۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (التوبة:٧١) فإن صيغة المضارع تدل على الاستقبال ، والاستعمال الأصلي للمضارع متى خلا من علامة الاستقبال - وهي السين وسوف - فهو غير مؤكد الوقوع ، وإنما يكون حينئذ محتملا لذلك ، ومجيء السين يفيد تأكيد وقوعه على ما ذهب إليه الزمخشري من أن (السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد في قولك : «سأنتقم منك يوما» ، تعني : «إنك لا تفوتني وإن تباطأ ذلك»)[1] .

ولعل قائلا أن يقول : إنما جاء التوكيد من المقام ، وأن ما وعد الله أو أوعد به سبحانه فهو واقع مؤكد الوقوع . فالحق أنه وإن كان المقام هنا مساعداً على التوكيد ، أو كان ما وعد الله أو أوعد به واقعاً لا محالة ، فإن المتأمل لا يملك أن يدفع دلالة السين على التوكيد في مواضع لا يفيد فيها المقام توكيداً حين لا يلحق المضارع سين الاستقبال .

---

(١) الكشاف ٢/٢٠٢.

هذا ما يؤيده كلام أهل العلم حيث نجدهم يقابلون السين في توكيده للمضارع مستقبل الدلالة بـ (قد) في توكيده للماضي ، قال الطاهر : (السين لتأكيد حصول الرحمة في المستقبل ، فحرف الاستقبال يفيد مع المضارع ما تفيد (قد) مع الماضي)[1].

بل إنه ـ أعني السين ـ ربما أكسب المضارع صفة التجدد المستقبلي المؤكّد بطريق الكناية ، ويتجلى هذا المعنى بصورة أدق عند كلامهم في تفسير قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأْتَمِرُوا بَيْنَكُم بِمَعْرُوفٍ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ ﴾ (الطلاق:٦)، إذ يوضح الطاهر أن معنى التأكيد (ناشئ عن جعل علامة الاستقبال كناية عن تجدد ذلك الفعل في أزمنة المستقبل تحقيقاً لتحصيله)[2] ، فالتأكيد على حصول حدوث الفعل في المستقبل جاء من كون التجدد في الفعل لازماً للسين ، لذلك نجده حين تناول قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ (البقرة:١٤٢) أوجب أن يكون معنى الفعل (سيقول) استقبالياً لمحل السين ، لأن الذين فسروا (سيقول) بمعنى (قالوا) ، وحملوه على المضي قد (احتاجوا إلى تأويل حرف الاستقبال من قوله ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ ، بمعنى التحقيق لا غير أي قد قال : السفهاء ماولاهم... والأولى بقاء السين على معنى الاستقبال إذ لا داعي إلى صرفه إلى معنى المضي)[3].

ولعلنا نلاحظ أن الطاهر ذكر إفادة المضارع للتحقيق في تأويل المضارع بالماضي ، وذكره في بقائه على استقباله ، ولا تناقض في ذلك ، إذ التحقيق الذي يذكره في آية الإرضاع تحقيق مبني على التجدد في المستقبل ، لأن فعل الإرضاع لا يأتي على وجه التحقيق ولا يتم له الحصول مستقبلا إلا في أزمنة متجددة ، أي أن

---

(١) التحرير والتنوير ٢٦٣/١٠.

(٢) المصدر السابق ٣٣٠/٢٨.

(٣) نفس المصدر ٧/٢.

الإرضاع الحقيقي لا يكون بمرة أو مرتين بل هو بكثرة الإرضاع وتجدده ، فمجموع الإرضاع المتجدد في المستقبل يؤدي إلى معنى الإرضاع المراد في الآية ، الذي هو الإرضاع المحرِّم .

أما التحقيق الذي ذكره في قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ (البقرة:١٤٢)، فهو أن يُجعل الفعل المضارع شبيهاً بالماضي في التحقيق ، فيؤوَّل المضارع بالماضي . وهنا يتضح الفرق بين تحقيق الفعل المراد من استعمال المضارع مقترناً بالسين دالاً على المستقبل والتحقيق الذي يكتسبه المضارع من اقترانه بالسين مشبهاً بالماضي الذي يفيد التحقيق مقترنا بـ (قد) .

وإذا كان مما اشتهر في الفن أن ما جاء على الأصل لا يُسأل عن علته ، فإن من أسئلة البحث في الأسرار البلاغية ما يرِد على اللفظ ولو كان السياق لا يحتمل غيره ، فالسؤال البلاغي هو : لماذا ورد الكلام على صورة لايحتمل السياق غيرها؟ إذ نرى البلاغيين قد بحثوا علة التقديم وهل يمكن أن يؤخر ما قُدم ؟ . وعليه فنحن نرى في الآية السابقة أعني قوله تعالى :﴿ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ ﴾(الطلاق:٦) موضعاً لسؤال هو : لماذا اختير التعبير بالمضارع في الآية السابقة دون الماضي؟ أو بعبارة أخرى : هل كان التعبير بالماضي عن المضارع ممكنا بناء على أن التحقيق في الماضي أقوى منه في المضارع؟ والجواب هو أن الماضي لا يؤدي ما يؤديه المضارع هنا ، إذ المراد من الماضي عند التعبير به عن المضارع لغرض تحقيق الوقوع أن ينظر إليه باعتبار التحقيق فحسب دون النظر إلى تجدد ذلك الفعل وتكرره مستقبلا ، أما التحقيق الذي يفيده المضارع في مثل هذه الآية هو تحقيق يحدث متجدداً في المستقبل ولا يفيده الماضي المستعمل في الدلالة على المستقبل .

وبهذا يتضح أن بلاغة العدول من صيغة إلى أخرى ، لا تعني أن أيَّ أسلوب يصح فيه العدول وتستقيم فيه العبارة لصاحبها ، فبقدر ما نجد للكلام رونقاً وحسناً حين ينحرف فيه الأسلوب عن طريقته ويعدل فيه عن ظاهره ؛ نجد الكلام على قدر

من الرشاقة والحسن وليس من العدول في شيء ، وإنما مرد ذلك ومعياره مقتضى الحال الذي يطلب أن يطابقه الكلام .

وهذا الذي قدمناه إنما هو فيما يتعلق بالاستقبال ، أما التعبير بالمضارع مفيداً الحال فإن له أسراراً بلاغية كذلك ، ومنها أن يقترن المضارع بلام الابتداء التي تخلصه للحالية على مذهب جمهور العلماء ، وإن كان منهم من جعل تلك الدلالة مقيدة بأن يخلو الفعل من قرينة تخلِّصه للاستقبال[1] .

ومن جميل ما نجده من كلام للمفسرين في هذا ما سجلوه عند قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَٰفِلُونَ ﴾ (يوسف:١٣)، وقد اختلف المفسرون واختلف النحاة كذلك في دلالة المضارع « يحزنني » على الحال أو الاستقبال ، ودار بينهم مناقشات حول مسألة وجود الفعل قبل فاعله ، أي وجود الحزن في نفس يعقوب عليه السلام قبل ذهاب أبنائه بأخيهم يوسف . وهذه المناقشات لم تخل من فوائد عديدة ونكات بلاغية سنذكرها عقب استعراض طرف من أقوال الفريقين . وقد فصل الشهاب الخفاجي في ذلك حيث يقول : (إن قلنا إن اللام لا تخلص المضارع للحال فظاهر ، وإن قلنا إنها تخلصه كما هو مذهب الجمهور قيل عليه : إن الذهاب هنا مستقبل فيلزم تقدم الفعل على فاعله ، وهو غير جائز لأنه أثره ، فلذا قيل : إن التقدير : قصد أن تذهبوا ، أو توقّع أن تذهبوا ، بتقدير المضاف وهو الفاعل وهو حال ، وقيل يجوز أن يكون الذهاب يحزنه باعتبار تصوره ، كما قيل نظيره في العلة الغائية ، وقد قيل إن اللام فيه جردت للتأكيد مسلوبة الدلالة على التخليص للحال ، قلت : كذا قالوا ، وأنا أظن ذلك مغلطة لا أصل لها فإن لزوم كون الفاعل موجوداً عند وجود الفعل إنما هو في الفاعل الحقيقي لا النحوي واللغوي ، فإن الفعل يكون قبله سواء كان حالا كما فيما نحن فيه ، أو ماضيا . كما يصح أن يكون الفاعل في مثله أمراً معدوماً كما في قوله :

---

(١) ينظر التسهيل ٢٢/١. والتذييل والتكميل ٩٢/١.

وَمَنْ سَرَّه ألاَّ يَـرى مـا يَسُـوءُه فلا يَتخذْ شَيْئا يخافُ لَـه فَقْـدا[1]

ولم يقل أحد في مثله إنه محتاج للتأويل ، فإن الحزن والغم والسرور والفرح يكون بالشيء قبل وقوعه)[2].

فالشهاب يذكر توجيههم لهذا الإشكال على ثلاثة أوجه ، أحدها : أن يكون الفاعل مقدراً فيقدر الكلام : « يحزنني قصد أن تذهبوا به» وفاعل الحزن هنا هو القصد إذ لا يتأخر عن الفعل ، وقوله : « وهو حال» لا يريد به الحال النحوي وإنما يريد أن الفعل حال وجود الفاعل . والثاني : أن يكون الفاعل هو الذهاب إلا أن تصوره في ذهن يعقوب عليه السلام يوجد الحزن في نفسه ، أي أنه مثلما أن للفعل أثراً يقع بوقوع ذلك الفعل في الخارج ، فإن له أثراً يقع بوقوعه في العلم والتصور والتوقع . والثالث : أن تكون اللام لمجرد التوكيد والفعل دال على الاستقبال . إلا أن الشهاب يعد هذا الإشكال مغلطة لأنه يرى أن الفاعل الذي يمتنع تقدم أثره عليه هو الفاعل الحقيقي لا النحوي واللغوي ، لأن الفاعل النحوي يكون فعله قبله ، ويكون كذلك معدوما . وهذا التعليل فيه نظر لأن الشهاب فرق تفريقا مطلقا بين الفاعل الحقيقي والفاعل النحوي وجعل الفاعل وفعله في الآية من جهة الصنعة النحوية التي يتقدم فيها الفعل على فاعله ، ويصح فيها أن يكون الفاعل معدوما كالمصدر المؤول المنفي في البيت الذي ذكره ، إذ هو فاعل للسرور[3].

---

(١) البيت لابن الرومي (أبي الحسن علي بن العباس) ديوانه٨٠٦/٢تحقيق د . حسين نصار ، غير محدد الطبعة ، ١٩٧٤ الهيئة المصرية العامة للكتاب. والشاهد فيه أن فاعل « يرى» هو المصدر المنفي ، وهو أمر معدوم لأنه نفي لرؤية ما يسوء .

(٢) حاشية الشهاب ١٦٠/٦.

(٣)ونضيف إليه أنه في الصنعة النحوية قد يسمى من لم يقع منه الفعل فاعلاً وهو الفعل المسبوق بالنفي مثل : لم يضرب زيد عمراً. ومنه كذلك : مرض زيد إذ المرض واقع عليه لا منه .

ومراد الشهاب بهذا تصحيح أن يكون الحزن أثراً للذهاب وإن تقدم الفعل فاعله بحجة أن الذهاب فاعل نحوي لا حقيقي لأن الفاعل الحقيقي هو الله[1] وذلك يستلزم ألاّ يتقدمه أثره ، وما دام أن الفاعل في الآية نحوي فلا بأس أن يتقدم عليه أثره ، وكأنه بهذا يقول : « إنه لولا الصنعة النحوية لما صح أن يوصف الحزن بأنه أثر للذهاب » . هذا ما أحسب أن الشهاب أراده . ولذا فقد تعقبه القونوي ـ وإن لم يصرح باسم الشهاب ـ بأن (الفاعل وهو الذهاب فاعل حقيقي يؤثر الحزن لا فاعل نحوي أو لغوي فقط)[2]. فالقونوي يرى أن الذهاب فاعل حقيقي نحوي بناء على أنه يكفي لتصور الحزن العلم بالذهاب . وظاهرٌ أن الخلاف بينهما يأتي من نظرة كل منهما ؛ فقد نظر الشهاب إلى دلالات التركيب ، أما القونوي فهو ينظر إلى الدلالات الخارجية أي الحدث الواقع في الخارج .

وبديهي أن الفعل لا يقع أثره حتى يقع هو ، لكن قد يقع أثر توقع وقوع الفعل قبل وقوعه فهل يصح أن يسمى ذلك أثراً للفعل نفسه ؟ هذا هو موطن الإشكال . وعليه فالذهاب بيوسف لم يكن ليحزن يعقوب لولا علمه به ، لأن أثر الذهاب الحقيقي إنما هو على يوسف نفسه ، و لا يُتصور أن يقع ليعقوب الحزن دون أن يعلم بالذهاب ، إذ قد يقع الفعل ولا يقع العلم به أو توقع وقوعه ، فلا يكون له أثر حينئذ على غير من وقع عليه ، فلابد إذاً من التفريق بين الأثر التلازمي للفعل

---

(١)يرجع هذا التقسيم إلى قضية الإسناد ، إذ الإسناد الحقيقي كما بينه السبكي في عروس الأفراح {أقسام ، الأول :ما يراد به وقوعه من فاعله حقيقة بمعنى التأثير وذلك يختص بالله تعالى كقولنا : خلق الله ورزق الله ، والثاني : مايراد وقوعه حكما مثل قام زيد ، والثالث : ما يراد به مجرد الاتصاف مثل مرض زيد وكل ما لا كسب فيه مثل برد الماء} ينظر عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص٢٢٨/١. ويتصل ذلك أيضا بمسألة اعتقادية فيها خلاف بين الفرق الإسلامية ، ومن أبرز الأقوال قول القدرية ومنهم المعتزلة إذ ينسبون أفعال الخير إلى الله وينفون عنه ماعدا ذلك ، أما أهل السنة والجماعة(أهل الحديث) ومعهم الأشاعرة فمعتقدهم في ذلك هو أن الله هو خالق أفعال العباد كلها.

(٢) الكشاف ٤٣٥/٢.

الذي لا ينفك عنه ، ولا يقع إلا معه ، كأثر الضرب على المضروب ، وأثر الذهاب على يوسف نفسه ، والأثر غير التلازمي كأثر حزن يعقوب بسبب الذهاب إذ ليس ملازماً بالضرورة لوقوع الذهاب ، ولذلك جاز أن يقع الحزن متقدما على الذهاب . وهذا إنما يكون في الأفعال التي أشاروا إليها (كالحزن والغم والفرح والسرور)[1] .

ولعلنا لم نبعد إذ أردنا أن نستخلص من المناقشات فوائد ترجع إلى التعبير بالمضارع المتجرد للحالية وهو : ﴿ لَيَحْزُنُنِيٓ ﴾ (يوسف:١٣) وذلك أن الحزن الذي وقع ليعقوب يرجع إلى كونه وقع أثراً للعلم برغبتهم في الذهاب بيوسف .

ففائدة التعبير بالمضارع أن من كان حاله أن يغشاه الحزن ويبتدئه ويستولي على نفسه لمجرد العلم الحالي بوقوع مستقبلي جدير أن يكون حزنه عند وقوع الفعل في الخارج أكبر وأشد ، وأثره في نفسه أقوى وأعمق ، وتلمح في هذا التعبير دلالة كنائية هي أن الحزن الحالي الذي يقع لمجرد العلم بالوقوع المستقبلي يستلزم حزناً قادماً هو أقوى وأعتى ، حتى إنك لا تشك في أن يعقوب عليه السلام يخاطب بنيه بمنطق الاستعطاف ، وينادي فيهم مسترحماً إياهم ألاّ ينكأوه ويمسوا موضعاً في نفسه يتحسسه منهم من قبل ، وهو ما يدلك عليه تأويله لرؤيا يوسف ، واستشعاره لمكائد بنيه نحو أخيهم ، مع تعلق نفسه بيوسف تعلقا شديداً .

وإذ تبين هذا فإن الاحتمال الثالث الذي ذكروا فيه (أن اللام جردت للتأكيد مسلوبة الدلالة على التخليص للحال) ، وأن المضارع دال على الاستقبال يشبه أن يكون معنى « ليحزنني » حينئذ هو « سيحزنني » ، وفيه تجريد للكلام من تلك الدلالة التي رأيناها في الاحتمالين الأولين ، فالنكتة البلاغية تكمن وراء بقاء المضارع على دلالته الحالية في الاحتمال الأول ، ودلالته على الاستقبال في صورة الحال في الاحتمال الثاني . ولذا نجد الشهاب وغيره يستبعدون هذا الاحتمال الثالث .

---

(١) ينظر للأفعال التي أشاروا إليها : حاشية الشهاب ١٦٠/٦.

وقد أشار العلماء في أثناء تفسيرهم لهذه الآية إلى آية أخرى شبيهة بها وهي قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ ۚ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ (النحل:١٢٤) إذ المضارع « يحكم » مدخول للام الابتداء التي تخلصه للحال مع أن الحكم إنما يكون يوم القيامة ، فكيف يكون المستقبل الذي هو يوم القيامة ظرفا للفعل الحالي « يحكم »؟ .

والحق أن الفعلين مختلفان في الآيتين وإن تشابها في كونهما دالين على الحالية ، ذلك أن الحكم لا شك واقع يوم القيامة ، أي أنه واقع في المستقبل ، ولا يحتمل وجهاً آخر كالفعل السابق الذي أريد به حقيقة الحال ، لذلك نجد بعض المفسرين يفسر قوله تعالى : (ليحكم) بمعنى سيحكم على معنى التوكيد الذي ذكرناه في الآيات السابقة ، أما قوله ﴿ لَيَحْزُنُنِيٓ ﴾ (يوسف:١٣) فإنه لو فسر بمعنى (سيحزنني) لذهب المعنى المراد الذي رأيناه في دلالة الفعل على الحال ، ويؤكد هذا أنه ليس من المفسرين من حمل : ﴿ لَيَحْزُنُنِيٓ ﴾ على معنى (سيحزنني) ألبتة ، وقد تتبعت كلام المفسرين عند قوله تعالى : ﴿ لَيَحْكُمُ ﴾ فلم أجد فيما وقع بين يدي من وقف عند هذه الآية ليبين سر التعبير بالمضارع المقترن بلام الابتداء بشيء غير ما ذكره الزمخشري والرازي حيث يقول الزمخشري : (هو يحكم بينهم يوم القيامة)[1] ، وفيه معنى التوكيد للحكم ، وأنه مقصور على الله عز وجل فكأن المعنى في الآية : (إن ربك هو يحكم بينهم يوم القيامة) بتخصيص الحكم لله وبقصره عليه ، وقد صرح القونوي[2] بأن الظاهر من كلام البيضاوي أن المراد هو القصر ، ويذكر الرازي أن معنى الآية (أنه تعالى سيحكم يوم القيامة للمحقين بالثواب وللمبطلين بالعقاب)[3] والذي أجده في نفسي حول هذه الآية أن سر التعبير بالمضارع المتجرد للحال بلام الابتداء ﴿ لَيَحْكُمُ ﴾ دون « يحكم » أو « سيحكم » ، يرمي إلى أن التعبير بالحاضر عن المستقبل فيه استحضار للمستقبل ليكون حاضراً مشاهداً .

---

(١) الكشاف صـ ٤٣٥ .   (٢) حاشية القونوي ١٠/٢٩٥.   (٣) التفسير الكبير ٢٠/١١٠ .

وقد وجدت في كلام ابن هشام في المغني ـ بعد أن قيدت ما سبق ـ رأيا يؤيد هذا حيث يقول : (الحكم واقع في ذلك اليوم لامحالة ، فنزل منزلة الحاضر المشاهد)[1]، وفي هذا التعبير من الفوائد والأسرار البلاغية ما لا يتفق لغيره إذ إن المشاهد الحاضر آكد من الغائب وأوقع في النفس ، لأن ما هو للوقوع فهو كالواقع إذ هو خبر من لا يشك في إخباره ، وما في خبر الله كأن عقيدة المؤمن تشاهده وتراه ، وكما أن القرآن الكريم أخبر عن هذه المشاهد التي ستقع يوم القيامة بصيغة الماضي مثل : ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ﴾ (الزمر:٧٣) ، ونظائره ، أخبر عنها أيضاً بصيغة الحال وأن هذا المستقبل الحافل بالقيامة يعرضه القرآن العظيم في معرضين معرض الماضي : ﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (النحل:١)، ومعرض الحال مثل (ليحكم) فاللام هنا لو اعتبرناها للتوكيد فإننا لا نستطيع أن نخلصها من دلالتها على الحال تخليصا مطلقاً ، لأن الدلالة اللغوية المتضمَّنة في اللفظة حينما تستعمل هذه اللفظة في غير تلك الدلالة لا نستطيع أن نغيبها تغييباً مطلقاً ، فنحن نستعمل همزة الاستفهام في معنى التوبيخ ولا نستطيع أن نغيب عنها معنى الاستفهام مطلقاً . فإفراغ اللفظ من الدلالة الناشبة فيه من طول الاستعمال لايتم بصورة قاطعة ، وإنما يظل هذا المعنى كامناً في الكلمة مع توجيه الكلمة إلى معنى آخر ، فمعنى الأسديَّة قائم في لفظ الأسد المستعمل في الرجل الشجاع برغم نقله واستعماله في غير ما وضع له ـ كما نقول ـ ، حتى لو قلنا : إننا سنمحض اللام للتوكيد فإننا لن نستطيع أن نقطعها ونستأصل دلالتها على الحال فيظل هذا القدر من الدلالة على الحال يُفرِغ على هذا المشهد القرآني معنى من أجلِّ المعاني وهو أن المؤمن كأنه يرى هذا المشهد الجليل ، وكأنه يرى الحق سبحانه وهو يحكم بين عباده .

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ٢٨٨/١ ، لأبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، بدون طبعة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

وقد ظهر من مجمل هذا توكيد وقوع الفعل في المستقبل ، وتخصيص ذلك الفعل بأنه من الله وقصره عليه سبحانه دون غيره ، مع ما فيه من التهديد المدمج في الحكم باستحضار صورة ذلك الحكم وأن المختلفين سينالون جزاء اختلافهم . فإن الإيعاد بأنه سيحكم بينهم يتوجه بالتهديد لأولئك الذين اختلفوا في السبت ، وغيروا ما نزل عليهم .

ويشبه لام الابتداء في دلالتها على الحال (ما) النافية فهي تخلص المضارع للحال مثلما أن أختها (لا) النافية تخلصه للاستقبال ، لذلك فالفعل المضارع المنفي بـ (ما) مهيأ للاستحضار الذي رأيناه فيما سبق ، ونجد ذلك في قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا ﴾ (يونس:٦١). فقد (وقع النفي مرتين بحرف (ما) ومرة أخرى بحرف (لا) لأن حرف (ما) أصله أن يخلص المضارع للحال ، فقصد أولا استحضار الحال العظيم من شأن النبي ﷺ ، ومن قراءته القرآن ، ولما نُفي عن الأمة جيء بالحرف الذي الأصل فيه تخليصه للاستقبال للتنبيه من أول الكلام على استمرار ذلك في الأزمنة كلها)[(١)] .

وينبه ابن عاشور على فائدة في الآية هي من بديع إعجاز الكتاب الكريم وإيجازه تستفاد من النكرات المتعلقة بالأفعال الثلاثة ، إذ النكرة في سياق النفي تفيد العموم ، وهي قوله : (ويعلم من قرينة العموم في الأفعال الثلاثة بواسطة النكرات الثلاث المتعلقة بتلك الأفعال الواقعة في سياق النفي أن ما يحصل في الحال وما يحصل في المستقبل من تلك الأفعال سواء ، وهذا من بديع الإيجاز والإعجاز)[(٢)] .

وفي شأن الاستحضار وقدرة المضارع على تمثيل الصورة الغائبة لتكون مشاهدة أمام السامع ، ـ ونعني هنا استحضار المستقبل بالحال لا الماضي بالحال ، إذ

---

(١) التحرير والتنوير ٢١٢/١١.

(٢) نفس المصدر ٢١٢/١١.

استحضار الماضي بالحال من العدول الذي سيأتي الحديث عنه فيما بعد ـ نجد المضارع يجعل الحدث الغائب كأنه يقع الآن ، وأحداثه تتقضى أمام الرائي ، فالجوانب الغيبية التي لم تقع عليها حاسة الإنسان ، ولم تدرك حقيقتها يجعل منها المضارع مشاهدات تخالط المشاعر ، وتتلبس بها الأحاسيس ، حتى كأن المستمع يرى الحدث لحظة وقوعه .

وإليك مثالاً لذلك وهو قوله تعالى :﴿ فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِى ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ۝ يَغْشَى ٱلنَّاسَ ۖ هَٰذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (الدخان:١٠-١١) ، إذ يأمر سبحانه نبيه عليه الصلاة والسلام أن يرتقب ظهور الدخان ، وهذا الدخان على قولين للعلماء ؛ أحدهما : أنه أرسله الله على قريش حين دعا عليهم النبي ﷺ فكان الرجل يكلم صاحبه ولا يراه من الدخان ، وهذا التفسير رجحه أكثر المفسرين لحديث ابن مسعود الذي رواه البخاري[1] ، وعلى التفسير الآخر وهو : أنه دخان من آيات الساعة يظهر في السماء قبل نزول المسيح عليه السلام ، وفيه تعذيب للكافرين ، أما المؤمنون فيصيبهم منه كالزكام[2] ، فعلى التفسير الأول ـ وهو المرجح ـ يكون المضارع مفيداً للمستقبل القريب ، وعلى الثاني يفيد المستقبل البعيد . وإذا كان قد رجح الأول ، فإن السياق دال أيضاً على الترقب الذي إنما يكون لأمر قريب الحدوث ، فعبر بالمضارع ﴿ يَغْشَى ﴾ الدال على الاستمرار لهول هذا الأمر المرتقب حصوله في أي لحظة ، مع استحضار ذلك المشهد بالإشارة إليه على أنه كالحاضر المشاهد(فعدل عن استحضاره بالإضمار وأن يقال : هو عذاب أليم ، إلى استحضاره بالإشارة ، لتنزيله منزلة الحاضر المشاهد تهويلا لأمره كما تقول : هذا الشتاء قادم فأعد له)[3] ولم تفد

---

(١) ينظر لذلك تفسير القرطبي ٨٨/١٦ ، وينظر لذلك فتح الباري ٧٣٤/٨ ، كتاب التفسير باب قوله تعالى : (يغشى الناس).

(٢) ينظر تفسير القرطبي ٨٨/١٦ ، والكشاف ٥٠١/٣ ، وغيرهما .

(٣) التحرير والتنوير ٢٨٩/٢٥.

الإشارة ما أفادته من الاستحضار الذي ذكره ابن عاشور لولا المضارع الذي جلب الصورة حتى صح أن يكون للإشارة مشار إليه ماثل للتعجب ، فقد تآزرت الإشارة مع المضارع وقوى كل منهما دلالة الآخر ، لأنك ترى جملة (يغشى الناس) واقعة صفة للعذاب المشار إليه ، فهو عذاب يحيط بالكافرين ويكتنفهم لأن المختار أن العذاب المذكور إنما هو لكفار مكة .

وقد جعل بعض المفسرين قوله : ﴿ هَٰذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (الدخان:١١) (في موضع نصب بقول مقدر وقع حالا أي قائلين أو يقولون)[١] ، وجوزوا أن يكون من كلام الناس ، و(أن يكون إخباراً من الله ، كأنه تعجبٌ منه)[٢] ، والذي يترجح لنا أن يكون إخباراً من الله تعالى لأن ترك التقدير أولى من التقدير هذا من وجه ، ومن وجه آخر أن التهويل إذا صدر منه سبحانه فإنه ينال من التفخيم ما لا يناله حينما يكون التهويل من الناس ، ثم إن ذلك يصحح أن يكون ما قاله صاحب روح المعاني من أن الإشارة (للدلالة على قرب وقوع العذاب وتحققه)[٣]، وهو معنى يضاف إلى الاستحضار المراد منه التهويل ، فالإشارة مع المضارع تفيد بهذا استحضار العذاب لبيان قرب وقوعه وتهويل أمره وتفخيمه .

ولعل من المناسب لاستحضار الصورة أن يكون الحوار الذي يجري ضمن أحداثها حواراً خالياً من أسلوب الحكاية ، لأن إحضار الحدث حياً ليكون كالمشاهَد إنما يناسبه مجيء القول كأنه مسموع حال النطق به ، لتكتمل الصورة المستحضرة ، ولكيلا يكون بين الحدث ومتلقيه ترجمان سوى حواسه التي تباشر المشاهدة وتتلقاها. وكثيراً ما نرى ذلك في آيات استحضار الصورة ، وذلك ما نجده في قوله تعالى : ﴿ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ

---

(١) روح المعاني٢٥/١١٩. (٢) البحر المحيط ٩/٤٠٠. (٣) روح المعاني ٢٥/١١٩.

يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم بِمَا صَبَرۡتُمۡۚ فَنِعۡمَ عُقۡبَى ٱلدَّارِ ﴾ (الرعد:٢٣-٢٤)، فإن المضارع «يدخلونها» (لاستحضار الحال البهيجة)[1] ، وهي صورة تردد رسل الله الكرام من الملائكة على عباده الذين أكرمهم بالجنة ، فالملائكة يدخلون على أولئك المؤمنين من كل الأبواب في الغرف التي أعدت لهم ، وإذا ما حضرت هذه الصورة المشوقة للمخاطب وانتقل بمشاعره ليتأملها أصبح من المناسب بعد حضورها أمامه ألاّ تتضمن حكاية لما يقال هنالك في الجنة ، بل يقتضي نقل المخاطب ليعيش بلبه في تلك المباهج أن يخاطب هو بالسلام مباشرة دون واسطة القول ، وليس على ذلك مزيد من التشويق والبشارة .

ومثلما يستحضر حال المؤمنين في ابتهاجهم وسرورهم في الجنة تشويقاً لهم وبشارة من الله وهم في الدنيا ليبادروا للعمل بأسباب الفوز . فإنه يستحضر حال أصحاب النار المنافقين تهديداً ووعيداً وتخويفاً لهم لعلهم ينتهون عن نفاقهم . ولنتأمل ذلك في قوله تعالى : ﴿ يَوۡمَ يَقُولُ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱنظُرُونَا نَقۡتَبِسۡ مِن نُّورِكُمۡ قِيلَ ٱرۡجِعُواْ وَرَآءَكُمۡ فَٱلۡتَمِسُواْ نُورٗا فَضُرِبَ بَيۡنَهُم بِسُورٖ لَّهُۥ بَابُۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحۡمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلۡعَذَابُ ﴿١٣﴾ يُنَادُونَهُمۡ أَلَمۡ نَكُن مَّعَكُمۡ ﴾ (الحديد:١٣-١٤) لنر كيف أن النداء من المنافقين للمؤمنين في الآية خلا من لفظ الحكاية فكأن المنافقين أنفسهم هم المتكلمون عند تلاوة الآية . وفيه من الترهيب ما يجعل المنافق وهو يسمع الآية كأنه يتمثل ذلك القول وينطق به ، وهو أدخل للرهبة في نفوسهم إذ يتصور كل منهم أنه يقول هذه الكلمات وينادي مستغيثاً ، لأنها جعلته ينطق ويستشعر ما يكن فؤاده .

---

(١) التحرير والتنوير ١٣١/٢٣.

وهناك ملمح لطيف في هذه الطريقة من التعبير ـ أعني حذف القول وإيراد العبارة كأن قائلها يتكلم بها أثناء استحضار الصورة وليست تحكى عنه ـ ألا وهو أسلوب المفاجأة بالكلام ، وهو أسلوب يستنهض المشاعر ويوقظها ويلهب النفوس . ومعلوم أن للمفاجأة في الكلام أساليب منها استعمال أداة المفاجـأة (إذا) إذ يـذكـر ابن هشام (أنها تختص بالجملة الاسمية ، ولا تحتاج إلى جواب ، ولا تقع في الابتـداء ، ومعناها الحال لا الاستقبال) [1] ، وفي حاشية الدسوقي على المغني أن مراد ابن هشام بالحال هو (الدلالة على أن مابعدها حاصل في حصول ما قبلها وإن كانا ماضيين) [2] ، أي أن (إذا) تربط الفعلين السابق لها واللاحق في زمن حدوثي واحد . ولا تتوقف هذه الأداة عند جمع الفعلين في زمن واحد ، فهي مع المضارع تنقل الصورة لتكون المفاجأة حادثة في زمن التكلم ، وعليه حمل ابن عاشور المعنى عند قوله تعالى : ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴾ (الملك:١٦) إذ جعل المفاجأة تجمع فعلين أحدهما مفرع على الآخر جمعاً بطريقة الاستعارة التمثيلية . يقول في ذلك : (فرع على الخسف المتوقع المهدد به أن تمور الأرض تفريع الأثر على المؤثِّر ، لأن الخسف يحدث المور ، فإذا خسفت الأرض فاجأها المور لا محالة ، لكن نظم الكلام جرى على ما يناسب جعل التهديد بمنزلة حادث وقع فلذلك جيء بعده بالحرف الدال على المفاجأة لأن حق المفاجأة أن تكون حاصلة زمن الحال لا الاستقبال كما في مغني اللبيب فإذا أريد تحقيق حصول الفعل المستقبل نزل منزلة الواقع في الحال... فكان قوله : ﴿ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴾ مؤذناً بتشبيه حالة الخسف المتوقع المهدد به بحالة خسف حصل بجامع التحقيق . . وحذف

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، صـ ١٢٠ ، لجمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق الـدكتور مازن المبارك وغيره ، الطبعة الخامسة ١٩٧٩م ، دار الفكر ، بيروت .

(٢) حاشية العلامة مصطفى محمد عرفة الدسوقي ٢٣٨/١ ، على مغني اللبيب ، بتحقيق عبـد السـلام محمد أمين ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ ، دار الكتب العلمية بيروت .

المركب الدال على الحالة المشبه بها ، ورمز إليه بما هو من آثاره ويتفرع عنه فكان في الكلام تمثيلية مكنية)[1] ، وتوضيح كلام الطاهر هو أن الفعل المضارع (تمور) المراد الدلالة به على المستقبل انتقل إلى الدلالة على الحاضر بمعونة (إذا) التي هي للمفاجأة ، وجُعل الفعل المستقبل دالا على الحال للتهديد ، لأن الواقع في الحال متحقق لا محالة ، والمستقبل المنقول للمشاهدة الحاضرة يدل على التحقق بما لا يدل عليه المستقبل الغائب ، ولكون الفعل (تمور) أصبح دالاً على الحال فإنه يقتضي أن يكون الفعل الذي سبقه دالاً على المضي ، لأن الثاني مفرع على الأول تفريع الأثر على مؤثره ، فإذا كان الأثر وارداً في صورة الحال فإنه يلزم ضرورة أن يكون المؤثر سابقاً له في الزمن ، فاستوجب تنزيلُ المستقبل المتأخر منزلة الواقع تنزيلَ المستقبل المتقدم منزلة الماضي ، إذ شُبه الفعل المتقدم منهما بحادث وقع وانتهى ليتسنى جعل المستقبل الذي يليه حاضراً مشاهداً ، ثم حُذف المشبه وهو تركيب دال على الحالة المشبه بها ، ورمز إليه بما هو من آثاره وتفرع عنه ، وذلك على طريقة الاستعارة التمثيلية المكنية .

وقد جرى في عرف أهل العلم أن لام الأمر تخلص المضارع للاستقبال ولا خلاف في ذلك ، إذ الأمر مطلوب به حصول الفعل في المستقبل ، والمستقبل المراد لا يدخل فيه زمن الحال الواقع فيه طلب الفعل أي الواقع فيه النطق بفعل الأمر ، وقد يرد أن يستعمل الفعل الدال على الحال في معنى الفعل الدال على الأمر في المستقبل ، رغبة في جعل الفعل المأمور به من الأهمية بمكان لا يصح معه أن يتخلف عن أدائه ولا أن يؤخر ، ومن ذلك قوله تبارك وتعالى : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ۚ ﴾ (البقرة:٢٢٨) يقول الزمخشري عند هذه الآية : (فإن قلت : فما معنى الإخبار عنهن بالتربص ؟ قلت : هو خبر في معنى الأمر ،

---

(١) التحرير والتنوير ٣٤/٢٩ .

وأصل الكلام وليتربص المطلقات ، وإخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر وإشعار بأنه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله ، فكأنهن امتثلن الأمر بالتربص فهو يخبر عنه موجودا ، ونحوه قولهم في الدعاء : رحمك الله ، أخرج في صورة الخبر ثقة بالاستجابة ، كأنما وجدت الرحمة فهو يخبر عنها ، وبناؤه على المبتدأ مما زاده أيضا فضل تأكيد . ولو قيل ويتربص المطلقات لم يكن بتلك الوكادة)[1] .

ويذكر الفخر الرازي في هذه الآية وجهاً آخر في التعبير بالمضارع الواقع الدال على الحالية عن المضارع الدال على الاستقبال ولم يقع بعد ، إذ يبين أن من فوائد ذلك حكماً فقهيا لايدل عليه بالتعبير بالمضارع المتصل بلام الأمر ، وذلك أن المعتدة تبدأ في الاعتداد منذ وقوع موجبه سواء شرعت فيه بقصد أو بغير قصد ، وإنما دخولها في زمنه يوجب لها حكم المعتدة ، حيث يقول : (لو ذكره تعالى بلفظ الأمر لكان ذلك يوهم أنه لا يحصل المقصود إلا إذا شرعتْ فيها بالقصد والاختيار ، وعلى هذا التقدير فلو مات الزوج ولم تعلم المرأة ذلك حتى انقضت العدة وجب ألا يكون ذلك كافيا في المقصود لأنها لما كانت مأمورة بذلك لم تخرج عن العدة إلا إذا قصدت أداء التكليف أما لما ذكر الله تعالى هذا التكليف بلفظ الخبر زال الوهم وعرف أنه مهما انقضت هذه العدة حصل المقصود سواء علمت ذلك أو لم تعلم ، وسواء شرعت في العدة بالرضاء أو بالغضب)[2] .

وكأن الآية الكريمة لما عدلت عن الأمر بالأمر إلى الأمر بالخبر أفادت حكما شرعيا هو من تخفيف الله وتيسيره على عباده ، وهو دخول المرأة في زمن العدة لمجرد وقوع الموجب ، ولو لم تعقد نيتها على ذلك ، وكأن صيغة الأمر تعني أنك لا تكون منقادا لفعل أمرت به إلا إذا كان الانقياد مصحوبا بالنية المتمثلة لأمر ربها .

---

(١) الكشاف ٣٦٥/١ .

(٢) مفاتيح الغيب ٧٤/٦ . (مع تصرف يسير في مستهل عبارة الرازي)

وقد أشرنا فيما سبق إلى ما ذكره البيانيون في وجه الدلالة لهذا النوع من التعبير المجازي[1] ، الذي هو من استعمال الخبر موضع الأمر ، وهو استعارة تبعية لأنه في الفعل ، وذكرنا كذلك فائدة مثل هذه الاستعارة .

يقول القونوي : (هو استعارة تبعية باعتبار النسبة أي شبه ما هو مطلوب الوقوع وهو النسبة الإنشائية بما هو محقق الوقوع وهو النسبة الخبرية ... وإنما عدل عن الأمر إلى الإخبار لأن المخبر به إن لم يوجد في الإخبار يلزم كذب الشارع والمأمور به إن لم يوجد في الأمر لا يلزم ذلك فإذا أريد المبالغة في وجود المأمور به عدل إلى لفظ الإخبار مجازاً فيفيد الحكم الشرعي بأبلغ وجه)[2] .

* * *

(١) ينظر الصفحة ٨٠ من هذا الكتاب .

(٢) حاشية القونوي ٥/٢٤٠ .

المبحث الثاني

التعبير بالمضارع عن الماضي

المخالفة من الفعل الماضي إلى الفعل المضارع تأتي في صور عديدة بحسب التركيب الذي تقع فيه ، فقد يكون المضارع معبراً به عن الماضي وهذه المخالفة تظهر من السياق وحده ، لاقتضاء ظاهر السياق أن يكون التعبير بصيغة المضي ، وقد تظهر المخالفة لوجود عامل في التركيب اقتضى أن يكون المضارع مراداً به المضي ، وربما ساعد التركيب مع السياق على أن يفهم من المضارع أنه مخالف به عن ظاهره إلى المضي . وسوف يكون حديثنا في هذا المبحث بناء على الغرض والفائدة من العدول ، مع تتبع المواضع التي يكون للتركيب فيها أثر في تحويل دلالة المضارع ، أو تكون تلك المواضع مرتبطة بالغرض من التعبير بالمضارع ، بمعنى أن المضارع الذي وقع في تركيب ما أو في سياق عاملٍ معين ؛ يفيد أو يغلب عليه فائدة محددة .

أولا : العدول إلى المضارع للاستحضار :

للمخالفة بالتعبير بالمضارع عن الماضي أسرار ونكات بلاغية هي في كتاب الله الكريم من المواضع التي عني بها المفسرون والبيانيون ، ودققوا في بيانها ، وإظهار ما استطاعوا من أسرار المعاني فيها . ومن ذلك أن يعبر بالمضارع عن الماضي لحكاية الحال الماضية لاستحضار صورة أحداثها العجيبة .

فالمضارع يختص بقدرته على استحضار الحدث الماضي ، ولا يكون هذا إلا لأجل مزيد من العناية بذلك الحدث ، فيَجتلب المضارع بصيغته الحدثَ من عمق الزمن الماضي لتشخيصه وبعثه مرة أخرى . قال ابن التمجيد : (حكاية الحال الماضية

واستحضارها على الحاضرين إنما يكون في أمور لها شأن وغرابة إما في جهات الكمال والنباهة ، وإما في جهات النقصان والفظاعة)[1] .

وهذا الاستعمال البليغ للمضارع حفلت به آي القرآن الكريم على صفة لا يمكن حصرها ، وكثر فيها تصوير الأحداث الماضية واستحضارها ، وقد وردت في مقامات متعددة يمكن حصرها على التقريب فيما يأتي : مقام الإخبار عن الرسل وأممهم الماضية ، ومقام الاستدلال بالآيات الكونية ، ومقام الحديث عن الجهاد ، ومقام الحديث عن صور الغيب ، ومقام الإخبار عن أحوال المؤمنين ، وسنذكر طرفا من الآيات التي تتحدث عن كل مقام ، لكثرة الآيات التي تضمنت تلك المقامات ، فلعل فيما سنعرضه كفاية ودليلا لنظائرها من الآيات .

المضارع في مقام الإخبار عن الرسل وأممهم الماضية :

كثر في القرآن الكريم الإخبار عن الأمم السابقة وقصصها مع أنبيائها وخاصة تلك الأمم التي كفرت بالله وعصت الرسل ، وتلك التي قتلت الأنبياء ، والأمم التي أخرجت أنبياءها ، وهذا المقام إنما كثر في القرآن للاتعاظ والاعتبار فإن من علم أحوال تلك الأمم وماكان منها في كفر وطغيان ومعصية لله ورسله اعتبر بها ، ففيها دعوة لإعمال العقل والتدبر في آيات الله الكونية فإن من آيات الله في الكون ما تؤول إليه الأمم وهي سنة الله في الذين خلوا ، وسنن الله جارية إلى قيام الساعة .

وسنذكر هنا آيات تحدثت عن هذا ، ففي قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيۡمَٰنُ ﴾ (البقرة:١٠٢)، حيث وقع المضارع «تتلو» دالاً على المضي لأن تلك الأحداث وقعت في عهد سليمان عليه السلام وهو عهد قد مضى وانقضى (فكان مقتضى الظاهر «ما تلت» مثل قوله : «واتبعوا»)[2] ،

---

(١) حاشية ابن التمجيد٤/١٣ ، لمصلح الدين مصطفى بن إبراهيم الرومي الحنفي ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٢) حاشية القونوي ٤/٧٦ .

إلا أن شناعة ذلك الفعل الذي كانت تفعله الشياطين في عهد ملك سليمان ، مما كانت تسترقه من السمع باختلاسه من كلام الملائكة ومزجه بالباطل ـ سواء كانت التلاوة بمعنى الاتباع أو بمعنى القراءة ـ فقد شاع هذا العمل السحري والشعوذة في عهد سليمان عليه السلام ، ولشناعة ذلك الفعل ، وعظم مخالفته لأمر الله لأنه من الكفر المخرج عن الملة في جميع الأديان فقد استحضرت صورته بأن عبر عنه بالمضارع « تتلو » .

وقد أشار أبو حيان إلى ما ذكره الكوفيون من أن قوله : « ما تتلو » بمعنى : « ما كانت تتلو » فبينَ أن مرادهم هو الدلالة على أن زمن الفعل « تتلو » ماضٍ وليس على ظاهره ، وأن المعنى الذي ذكروه ، لا يعني أن صلة « ما » الموصولة حذفت فقدروها بـ« كانت » ثم يُجعل « تتلو » خبراً لتلك الصلة التي هي الفعل الناسخ « كان». قال :(لا يريدون أن صلة « ما » محذوفة ، وهي « كانت »، و« تتلو » في موضع الخبر ، وإنما يريدون أن المضارع وقع موقع الماضي)[1] ، وبهذا يكون الفعل المضارع « تتلو » هو صلة « ما » وفيه تأكيد على أن الفعل إذا وقع صلة للموصول فإنه يستبقي دلالة صيغته على الزمن الموضوعة هي له ، فلا يُغفل مجيئه في موضع ماضياً ، وفي آخر مضارعاً ، بل لابد من البحث عن سر ذلك ، وإن قال بعض المفسرين بعدم دلالة الفعل الواقع صلة على مضي أو استقبال ، كما هو رأي العلامة أبي السعود ، إذ يذهب إلى (تجرد الصلة الفعلية عن معنى المضي والاستقبال)[2] ، ولكن يحسن بنا أن نحمل كلام أبي السعود ـ رحمه الله ـ على ما بينه القونوي وهو أن (الماضي والمستقبل وإن جردا عن الماضوية والمستقبلية حين كونهما صلتين لكن لا بد من نكتة في اختيار لفظ الماضي ولفظ المضارع)[3] ، ويؤيد ذلك ما نجده عند

---

(١) البحر المحيط ٥٢٢/١ .

(٢) إرشاد العقل السليم ١٥٠/٣ .

(٣) حاشية القونوي ٤٩٤/١٠ .

أبـي السعود من وقفات وإشارات لطيفة بين فيها سر التعبير بالمضارع أو الماضي إذا وقعا صلة ، وهو واضح في تفسيره .

وكذلك يأتي المضارع معبرا عن الماضي في هذا المقام لتثبيت النبي عليه السلام ، وإخباره بأن ما وقع له من استهزاء الكفار إنما هو شأن كل أمة وديدنها مع رسولها ، فنجد قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي شِيَعِ الْأَوَّلِينَ ۝ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ (الحجر:١٠-١١)، إخباراً للنبي عليه السلام بما مضى من الأمم ، ومالقيه أنبياؤهم منهم ، حيث عُبر بالفعل المضارع « يأتيهم » دون « أتاهم » (وصيغة الاستقبال لاستحضار الصورة على طريقة حكاية الحال الماضية فإن « ما » لا تدخل ـ في الأغلب ـ على مضارع إلا وهو في معنى الحال ، ولا على ماض إلا وهو قريب من الحال ، أي ما أتى شيعة من تلك الشيع رسول خاص بـها ﴿ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ كما يفعله هؤلاء الفجرة)[1] ، ودلالة المضارع بعد « ما » النافية على الحال يذكر أبو حيان أنه قول الأكثرين ، وأنها قد تدخل عليه فيفيد الاستقبال كذلك[2] ، مستدلا بقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ ﴾ (يونس:١٥)، وواضح أنه يمكن حمل الفعل المضارع « يكون » في الآية على معنى الحال مع إفادته كذلك للنفي في المستقبل ، لأنه لامعنى لأن ينفي النبي عليه السلام قدرته على التبديل في المستقبل دون الحـال أو العكس ، والله أعلم .

ولا شك أن كثرة ما ساقه القـرآن ممـا لقيـه الأنبيـاء مـن أممهـم يمكِّن الثبات في نفسه عليه الصلاة والسلام ، فنرى كيف كان قوم نوح عليه السلام يهزؤون به ، وبما يفعله إذ يبني الفلك في مكان لاماء فيه ، وإنما هو على اليابسة ، ولكـن ذلك الاستهزاء لم يلبث أن جلب لهم العذاب ، ونصر الله نبيه نوحاً ، وفي ذلك

---

(١) إرشاد العقل السليم ٦٩/٥ .

(٢) ينظر البحر المحيط ٤٦٨/٦ .

تصف الآيات بعض تلك الصور في قوله تعالى : ﴿ وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُوا۟ مِنْهُ ۚ قَالَ إِن تَسْخَرُوا۟ مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ ﴾ (هود:٣٨)، قال ابن التمجيد : (مقتضى الظاهر أن يقال : «وصنع الفلك» على صيغة المضي ، لكن عدل عن الظاهر إلى صيغة المستقبل استحضاراً للصورة الماضية)[1] ، ويصور لنا المضارع صنع نوح عليه السلام ذلك العمل المقترن بالصبر والثبات على ما يناله من قومه ، على أن قوله تعالى : ﴿ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُوا۟ مِنْهُ ﴾ ، يدل على تكرر ذلك المرور ، فإن الماضي بعد «كلما» يفيد التكرار كما يفيده المضارع ، فهذا التركيب - أعني «كلما» مع الماضي - يعد من متممات استحضار الصورة الممتدة من بدء نوح عليه السلام في صنع الفلك ، مع تكرر استهزائهم به ، إلى غاية انتهى عندها ذلك الصنع وانتهى استهزاؤهم به عليه السلام ، ثم جاء أمره تعالى للطوفان بأن يجتاح الأرض ، وجُعل ظهور الطوفان غاية للصنع ، كما يفيده قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ وَمَنْ ءَامَنَ ۚ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ (هود: ٤٠) .

إن الاستحضار الذي يصنعه المضارع يجعل الكلام في تفاصيل الصورة التي يحضرها كلاماً في أمر مشاهد للعيان ، لأن الاستحضار إنما يعتمد على حكاية حال ماضية ومعنى ذلك (أن القصة الماضية كأنها عبر عنها في وقوعها بصيغة المضارع كما هو حقها ثم حكيت تلك الصيغة بعد مضيها)[2]. فإذا حكيت الحال الماضية لاستحضار صورتها استدعت تلك الصورة ما يلتبس بالحدث من متعلقات كما في قوله تعالى في قصة موسى مع رجل من قومه وآخر من قوم عدو لهما : ﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا

---

(١) حاشية ابن التمجيد ٧٦/١٠ .

(٢) حاشية الشهاب ٢٣٣/٨ .

مِنْ عَدُوِّهِۦ ﴾ (القصص:١٥)، إذ ساعد الاستحضار في قوله : (يقتتلان) على جعل أطراف الصورة المستحضرة حاضرين ، فأشير إلى الرجلين الغائبين باسم الإشارة (هذا) وهو ما يشار به إلى الحاضر نظراً لما أحدثه المضارع من نقل للحدث حياً أمام الرائي . قال ابن جني : (أشار سبحانه إليهما إشارة الحاضر ، لأنه لما كان حكاية صارت كأنها حاضرة ، فقيل : هذا ، وهذا . لولا ذلك لقيل : أحدهما كذا ، والآخر كذا)[1] . وهذا يشبه ما ذكرناه سابقاً من حذف فعل القول والاكتفاء بالمقول ، بسبب الاستحضار الذي جعل الكلام كأنه يقع وقت الحكاية .

ونقف عند أمر تحدثت عنه آيات القرآن الكريم ، أمر اشتهر به بنو إسرائيل ، واستمرءوا فعله ، وصار عنواناً لهم ، ألا وهو قتلهم أنبياء الله ، وهو جريمة فظيعة ، وفعل يدل على عظم كفرهم بالله . ولعظم هذا الفعل وشناعته استحضرت صورته في غير ما آية ، وذلك لتوبيخ أهل الكتاب المعاصرين للنبي ﷺ ، ولإظهار النبي والمؤمنين على بلوغ أولئك الكافرين الغاية في الكفر ، فإن قتل الأنبياء من أعظم الذنوب وقد قال ﷺ : (اشتد غضب الله على من قتله النبي في سبيل الله ، اشتد غضب الله على قوم دموا وجه نبي الله ﷺ)[2] .

ومن المواقع القرآنية في مقام الإخبار عن الأمم الماضية ، التي استحضرت فيها تلك الصورة الفظيعة من أفعالهم ، قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ رُسُلًا ۖ كُلَّمَا جَآءَهُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ﴾ (المائدة:٧٠)، إذ نرى الفعل المضارع « يقتلون » يقع موقع الماضي والتقدير : « وفريقا قتلوا » ، والإخبار إنما هو عن سلف بني إسرائيل ، وقد بين

---

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٣٨٦/٢ ، أبو الفتح عثمان بن جني ، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٢) فتح الباري ٤٧٣/٧ ، كتاب المغازي ، باب ما أصاب النبي صلى الله عليه وسلم من الجراح يوم أحد (الحديث ذو الرقم ٤٠٧٤) . وأخرج البخاري في الباب نفسه أحاديث بألفاظ أخر .

المفسرون وجوها للعدول عن صيغة المضي إلى صيغة الاستقبال ، ومن ذلك ما يفهم من كلام القرطبي ـ رحمه الله ـ وهو أن ذلك من الإيجاز والاختصار الذي تميز به التنزيل ، إذ يورد المعاني الكثيرة في اللفظ القليل ، قال ـ رحمه الله ـ : (قيل : أراد فريقاً كذبوا ، وفريقاً قتلوا ، وفريقاً يكذبون ، وفريقاً يقتلون ، فهذا دأبهم وعادتهم فاختصر)[1] ، ولا يخفى أن هذا الضرب من الإيجاز الذي أشار إليه القرطبي هو الاحتباك ، إذ حذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني ، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول ، قال الزركشي : (هو أن يجتمع متقابلان ، فيحذف من كل واحد منهما مقابله ، لدلالة الآخر عليه)[2]، ولعل القرطبي بهذا يكون ممن سبق إلى التنبه لهذا اللون من الإيجاز القرآني ، وإن لم يسمه بما اصطلح عليه البيانيون من بعده .

غير أن الذي يقول به أغلب المفسرين حول العدول عن الماضي إلى المضارع في الآية هو ما ذكره الزمخشري بقوله : (فإن قلت : لم جيء بأحد الفعلين ماضيا وبالآخر مضارعا؟ قلت : جيء بـ« يقتلون » على حكاية الحال الماضية استفظاعاً للقتل واستحضاراً لتلك الحال الشنيعة للتعجيب منها)[3]، فالتعبير بالمضارع دون الماضي جاء لاستحضار تلك الصورة الشنيعة لعدوان بني إسرائيل على أنبيائهم ومقابلتهم لهم بالقتل ، فإن القتل عمل تنفر منه النفوس وجريمة بغيضة فظيعة في حق البريء من عموم الناس ، فكيف إذا كان المقتول نبياً أرسله الله لهداية أولئك القتلة؟ ! فكان المضارع مناسباً لأن يحضر تلك الصورة ويشخصها زيادة في التوبيخ.

ولم يذكر المفسرون دلالة للمضارع في الآية على الحال أو الاستقبال عدا البيضاوي إذ يبين أن في العدول إلى المضارع هنا (تنبيهاً على أن ذلك ديدنهم ماضياً

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٦/١٦٠ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ٣/٢٠٠ ، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق الدكتور يوسف المرعشلي ورفيقيه ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ، دار المعرفة ، بيروت .

(٣) الكشاف ١/٦٣٣ .

ومستقبلاً)[1] ، وأن المضارع مع إفادته للاستحضار كذلك مفيد للاستمرار ، إذ إن النكات البلاغية لا تتزاحم ، أي أنهم يحومون حول قتل الرسول محمد عليه أفضل الصلاة والسلام ، والاستمرار إنما ذكره المفسرون عند قوله سبحانه وتعالى : ﴿ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ (البقرة:٨٧) ، من سورة البقرة ، إلا أن الآية هنا تختلف عن آية البقرة في أنها تتحدث عن أسلافهم ، ففيها تعبير عن الماضي بصيغتي المضي والاستقبال ، أما آية البقرة فهي للمخاطبين أنفسهم لا لأسلافهم ، كما بينه جمهور المفسرين .

وفي حاشية الشهاب توجيه لكلام البيضاوي بأن ارتضاء المخاطبين لفعل أسلافهم جعلهم بمنزلة الفاعلين للقتل . يقول الشهاب ـ رحمه الله ـ : (والمصنف ـ رحمه الله تعالى ـ ذكر الاستمرار وأدخل المخاطبين فيه لأن ماصدر عن أسلافهم كأنه صدر منهم لارتضائهم واقتفائهم أثرهم ، ولامنافاة بين استحضار الحال الماضية والاستمرار ، لأنه لما قدر أنه شوهدت تلك الحال واستمرارها فيهم عبر عنها بالمضارع)[2] .

وإذا تأملنا آية البقرة التي ذكرت قريباً ، وهي قوله تعالى : ﴿ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ رأينا دلالة المضارع « يقتلون » في الآية ظاهرة في معنى المضي ، إلا أن بعض المفسرين جعله محتملاً لمعنى الحال والاستقبال مع المضي قال : البيضاوي : (وإنما ذكر بلفظ المضارع على حكاية الحال الماضية (أو مراعاة الفواصل ، أو الدلالة على أنكم بعد فيه فإنكم تحومون حول قتل محمد لولا أني أعصمه منكم)[3] ، إلا أن دلالته على الحال أو الاستقبال ، أعرض عنها كثير من المفسرين[4] ، ورجح المضي عليها

---

(١) معالم التنزيل ٢٧٧/١ . (٢) حاشية الشهاب ٢٦٩/٣ . (٣) معالم التنزيل ٧٤/١ .

(٤) سبق البيضاوي إلى هذا صاحب الكشاف ، وإنما ذكرنا كلام البيضاوي هنا لتعليق القونوي عليه .

بعضهم ، قال القونوي ، معلقاً على كلام البيضاوي : (معنى حكاية الحال الماضية عند النحاة أن القصة الماضية كأنها عبر عنها في وقوعها بصيغة المضارع كما هو حقها ، ثم حكى تلك الصيغة بعد مضيها استحضارا لها في النفوس ، فإن الأمر (القتل) فظيع في نفسه ، وقتل الأنبياء مع اعتقاد القاتل أنه بغير حق أفظع وأشنع ، فينبغي أن يستحضر صورته حتى يتعجب منه الناظرون ، ويتحير منه العاقلون . «أو مراعاة الفواصل ، أو الدلالة على أنكم بعد فيه ، فإنكم تحومون حول قتل محمد لولا أني أعصمه منكم» أي : ذكر بلفظ المضارع للاستمرار في الأزمنة الثلاثة لا أنه للحال أو الاستقبال ، فهو مجاز أيضا ، ولما كان كونه لحكاية الحال الماضية مفيدا لكمال شناعتهم ، ولكون تلك الحال أهم بمشاهدته لغرابته وكمال شناعته قدمه ورجحه ، وأيضا الدوران حول القتل غير قتل ، فيحتاج إلى التمحل في صورة حمله على الاستمرار ، ومن هذا قيل : ففي قوله «تقتلون» تغليب لدخول محمد ﷺ في هذا الفريق ، وليس مخصوصا به حتى يصح من غير تغليب ، لأن الفريق لا يحتمل التخصيص به ، وما ذكرناه غير ما قيل ، والظاهر أن مراد من قال فيه تغليب هو أنه غُلِّب محمد عليه السلام ، لتوقع قتله في الحال أو الاستقبال عن قتل المجموع فإن ما ذكرناه هو أن القتل لم يقع قط ، بل وقع قصد القتل ، فالتمحل في تعميم «تقتلون» إلى القتل بالفعل وإلى قصد القتل ، وما ذكروه في تعميم القتل إلى القتل في الماضي وإلى القتل في المستقبل . وهذا إنما يتم إذا وقع في المستقبل وليس كذلك)[1]. أما كونه ﷺ مقتولا بالشاة المسمومة : فقد قال القونوي في ذلك : (إن من مات بتناول السم لا يُعدُّ مقتولاً شرعاً وعرفاً فلم يعتد به العلامة)[2] .

ومن الواضح أن دلالة «يقتلون» على الحال أي : يعملون ويدبرون لقتل النبي ﷺ ، فيه إشكال من حيث دلالة مفعول «يقتلون» وهو «فريق» على النبي ﷺ ،

---

(١) حاشية القونوي ١٣/٤ .

(٢) المصدر السابق . والمعني بالعلامة هو البيضاوي .

ولذلك حملوه على التغليب ، أي تغليب المراد قتله على المقتول ، كما أن دلالته على الاستقبال فيه إشكال أيضاً من جهة أن معناه : تقتلون فريقا في المستقبل فإنه على فرض دخول النبي ﷺ ، في الفريق تغليباً فإنهم لم يقتلوه فعلاً ، ثم إن معنى الاستمرار في الأزمنة الثلاثة يضيف إلى ذلك أن الفعل « يقتلون » لايدل على القتل في الماضي من جهة ، وإرادته في المستقبل من جهة أخرى .

لذا فإن المتأمل في هذه الآية ونظيراتها من الآيات التي ذكرت فيها هذه الفعلة الفظيعة ، وهي ـ إضافة إلى الآيتين السابقتين ـ قول الحق تبارك وتعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ۗ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ (البقرة:٩١) وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (آل عمران:٢١) يجدها قد وردت في سياق محاجَّة أهل الكتاب في دعوى إصرارهم على تمسكهم بما هم عليه مما ورثوه عن أسلافهم ، وهذه المحاجة تتضمن إلزاماً لهم بالحجة المستخرجة من دعواهم الباطلة ، وهي إيمانهم بما نزل عليهم دون غيره ، معتبرين ذلك الإيمان مقتضيا للانصراف عمَّا سواه ، زاعمين أن التحول عنه إلى غيره كفر به ، وأنهم مأمورون بالبقاء على تلك الملة التي ورثوها عن أسلافهم ، فهي الحق وما سواها الباطل ـ زعموا ـ ، وفي ذلك يقول الحق تبارك وتعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ ﴾ قال أبو السعود عند هذه الآية : (« قالوا نؤمن » نستمر على الإيمان « بما أنزل علينا » يعنون به التوراة وما نزل على أنبياء بني إسرائيل لتقرير حكمها ، ويدسون فيه أن ما عدا ذلك غير منزل عليهم)[١] .

---

(١) إرشاد العقل السليم ١٢٩/١ .

والذي يظهر أن هذه الآيات إنما تتحدث عن أسلافهم ، فقتل الأنبياء لم يقع من المخاطبين أنفسهم وهم اليهود المعاصرون للنبي ﷺ ، لكن لما كانوا راضين عن فعل سلفهم معتقدين صوابه عُدُّوا فاعلين له ، هذا ما ارتضاه المفسرون لمعنى مخاطبة القرآن لهم بفعل أسلافهم ، وسلكهم في حكم القتلة الحقيقيين[1]، فإن من دلائل استحقاقهم تبعة ذلك الفعل - أعني القتل - هو تمسكهم بما نزل على آبائهم - ولو زعما - وقد أمروا أن يتركوا الحق منه - فضلا عن الباطل - ويتبعوا ما جاء به محمد ﷺ .
ويؤيد كون هذه الأفعال مراداً بها المضي مجيء بعضها منصوصاً على أنه ماضٍ كالإخبار عن سلفهم في آية المائدة ، واقتران القتل بقوله : ﴿ مِن قَبْلُ ﴾ (البقرة:٩١)، وورود الفعل بصيغة المضي في قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَآ أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ ٱلنَّارُ ۗ قُلْ قَدْ جَآءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِى بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَبِٱلَّذِى قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ (آل عمران:١٨٣). وفي هذا خروج أيضا من الإشكال والتمحل لتوجيه دلالة المضارع على الحال والاستقبال .

وعلى ذلك تتبين فائدة استحضار الماضي بالتعبير عنه بالمضارع ، وهو أن دعوى إيمانهم بما أنزل عليهم مما جاءت به رسلهم من قبل يردُّه تكذيبهم بلْه قتلهم لأولئك الأنبياء . وذلك لغرض التوبيخ والتقريع لهم ، وتنبيه المؤمنين وتحذيرهم ممن حولهم من أهل الكتاب . ونرى السياق القرآني العظيم في الآيات الأربع يستدعي صورة قتلهم الأنبياء من الماضي ويجتلبها حاضرة مشاهدة ، فيترجح أن المضارع « تقتلون » - سواء أجاء بصيغة الخطاب لهم أم بصيغة الإخبار عن سلفهم - مستعمل في المضي ، فهذا الفعل الذي أوخذوا به إنما هو فعل مضى وانقطع واعتبر اللاحق منهم كالسابق فيه . على أن معنى الاستقبال - وإن كان وارداً - يبقى مرجوحاً ، والله أعلم بمراده .

---

(١) ينظر لذلك : التسهيل لعلوم التنزيل١/ ٩٠ . وحاشية الشهاب ٣/ ٢٦٩ ، وحاشية القونوي ٦/ ٧٦.

وقد نبه المفسرون على أن من الأمور المستحضرة ما تكون مشاهدته منتفية ، كما في المشاهد التي عرضها القرآن من قصة عذاب عاد في قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ۝ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ (الحاقة:٦-٧)، قال ابن عاشور : (الخطاب في قوله : « فترى» خطاب لغير معين ، أي فيرى الرائي لو كان راءٍ ، وهذا أسلوب لحكاية الأمور العظيمة الغائبة تستحضر فيه تلك الحالة كأنها حاضرة ويُتخيل في المقام سامع حاضر شاهد مُهلكهم أو شاهدهم بعده ، وكلا المشاهدتين منتف في هذه الآية ، فيعتبر خطاباً فرضياً فليس هو بالتفات ولا هو من خطاب غير المعين)[1] .

وهذا الضرب من الاستحضار أشار ابن عاشور إلى أنه دقيق المسلك ، وأنه أهمله المفسرون عدا كلمة للبيضاوي ، وجعل ابن عاشور[2] قريباً منه قول الحق تعالى : ﴿ وَتَرَاهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَاشِعِينَ مِنَ الذُّلِّ ﴾ (الشورى:٤٥) وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾ (الإنسان:٢٠) وهما وإن كانا في غير المقام السابق إلا أن طريقة التعبير فيهما مشابهه له كما بين الطاهر . إذ إن هاتين الآيتين في استحضار الأمور المستقبلة ، وما قبلهما كان في استحضار الماضي . ولو تأملنا الآية الأولى لوجدنا التعبير عنها بصيغة المضارع يختلف عن غيرها من الآيات التي تستحضر الأحداث الماضية ، ذلك أنه لا يمكن أن يقدر في هذه الآية فعل ماض يصح أن يقال إن المضارع وقع موقعه ، كما رأينا من تقدير المفسرين للماضي المعبر عنه بالمضارع في كثير من الآيات التي سبقت ، ولهذا كان الفعل المضارع في الآية على سبيل الفرض ، فلم يعبر بالماضي الدال على التحقق لأن الفعلين كما قال الطاهر منتفيان . وأحسب أن مادة الفعل هي التي تقف وراء هذا النوع من الاستحضار

---

(١) التحرير والتنوير ١١٨/٢٩ .
(٢) ينظر المصدر السابق ١١٨/٢٩ .

أعني ـ الرؤية ـ فهي تدعم صيغة المضارع في الاستحضار ، بل إن إيراد ابن عاشور للآيتين الأخريين في هذا السياق مؤكد على أن الاستحضار في فعل الرؤية لا يتوقف على كون صيغته استقبالية ، ولهذا قال ـ رحمه الله ـ : (وعلى دقة هذا الاستعمال أهمل المفسرون التعرض له إلا كلمة للبيضاوي) إذ يقول البيضاوي عند آية الحاقة : (إن كنت حاضرهم)[١] ، وقال القونوي : (الخطاب فرضي)[٢] .

المضارع في مقام الاستدلال بالآيات الكونية :

وفي مقام الاستدلال على عظيم قدرة الله ، وآياته الباهرة ، والامتنان بنعمه الباطنة والظاهره ، وتدبير الأمر ، والتصرف في شأن الخلق ، لاستنزال النفوس الجامحة واستدراجها ببيان هذه الأمور العظيمة الدالة على عظم الخالق جل وعلا ، مما يهيئ تلك النفوس لقبول الحق والإيمان بالبعث والنشور ، حيث نرى الآيات الكريمة تعرض عدة مشاهد من بديع الصورة ومستحسنها ، مما مضى إيجاده وخلقه، فتعبر الآيات بصيغة المضارع للوصول إلى نفس المخاطب بربط الصورة المستحضرة المشاهدة بالأمر المراد الاستدلال عليه ، مثلما عرض تلك الصورة الشنيعة المريعة للتنفير منها ، ومن هذه السياقات الاستدلالية ما يقوم على تمثيل الجوانب الخفية من البعث والنشور بجوانب مشابهة لها في الحياة المحسوسة لأولئك المنكرين ، وفي سياق ظاهر يخاطب تعالى عباده في سورة الحج بعد تخويفهم بزلزلة الساعة ويعيد سبحانة (خطابهم بالاستدلال على إمكان البعث وتنظيره بما هو أعظم منه ، وهو الخلق الأول)[٣] . فيقول تبارك وتعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ ۖ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ

---

(١) أنوار التنزيل ٢/٥٢١.　(٢) حاشية القونوي ١٩/٢٦٢.　(٣) التحرير والتنوير١٧/١٩٦.

بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا ۚ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ﴾ (الحج:٥) إذ يعرض سبحانه في هذه الآية الأطوار العجيبة من بدء خلق الإنسان حتى بلوغه أرذل العمر ، أو وفاته قبل ذلك ، وعُبر عن الخلق بالفعل الدال على المضي ، ثم عُدل عن صيغة المضي إلى المضارع ، وذلك في قوله : «لنبين» و «نقر» (للدلالة على استحضار تلك الحالة لما فيها من مشابهة استقرار الأجساد في الأجداث ، ثم إخراجها منها بالبعث كما يخرج الطفل من قرارة الرحم ، ... والاستدلال في هذا كله بأنه إيجاد بعد العدم وإعدام بعد الوجود لتبيين إمكان البعث النظير والضد)[١] . ولعل الملاحظ أن مقام الاستدلال بالآيات الكونية يرتبط في الغالب بأمر الاستدلال على حقيقة البعث .

وليست الحالة المستحضرة هنا مثل تلك الصور التي رأيناها في شأن قتل الأنبياء ، فهناك تكون الصورة المستحضرة من الماضي مما هو معلوم مشاهد ، فالقتل مثلاً يعرفه عامة الناس ، وغالباً ما تكون الصورة المستحضرة من هذا القبيل أي مما للرائي معرفة به ، لكنها في هذه الآية حالة لا يعرف المخاطبون صورتها ، وكأن ابن عاشور هنا يشير إلى الصورة العقلية فإن ما يقر في الأرحام وإن كان غير مشاهد أثناء قراره إلا أنه عند عامة الناس معلوم حقيقته ، ولا ينكرون مما فصلت فيه الآية شيء ، ولذلك كان الاستدلال بتلك الصورة لأنها وإن لم تكن مشاهدة فهي كالمشاهد المحسوس .

أما الاستدلال في الآية الثانية فيقول الشهاب : هو استدلال (بأمور الآفاق التي تشاهد فإن الإنسان ينظر ما هو خارج عنه غالبا)[٢] . وقال ابن عاشور : (عطف قوله : ﴿ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً ﴾. على قوله : ﴿ خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ﴾ . . . وهذا ارتقاء في الاستدلال على الإحياء بعد الموت بقياس التمثيل لأنه استدلال بحالة مشاهدة)[٣] ،

---

(١) التحرير والتنوير ١٩٨/١٧ .

(٢) حاشية الشهاب ٢٨٤/٦ .

(٣) التحرير والتنوير١٨/ ٢٠٢ .

أي أنه بعد أن كان الاستدلال بأمور غير مشاهدة ، ارتقى الاستدلال إلى ماهو أبين وأوضح ، وذلك مما يراه الإنسان في آفاق الأرض وجو السماء ، وقد جُعل الخطاب من أجل ذلك بصيغة « ترى» لغير معين ، وقال ابن عاشور أيضاً : (افتتح بفعل الرؤية ، بخلاف الاستدلال بخلق الإنسان فإن مبتدأه غير مشاهد فقيل في شأنه : « فإنا خلقناكم من تراب »)[1] .

وهذا الاستدلال بما في الآفاق يتضح في آيتين أخريين ترتبطان ارتباطاً وثيقاً بهذا المعنى ، وهما توظفان العدول من صيغة المضي إلى صيغة المضارع لاستحضار الصورة الغريبة ، أولاهما قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَـٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَـٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ ﴾ (فاطر:٩)، إذ هي مسوقة للاستدلال على البعث والنشور بعد الموت ، فإن منكري البعث كانوا يرون استحالة رجوعهم أو آبائهم بعد الموت والفناء . ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴾ (النمل:٦٧) فكانت الآية بمثابة الشاهد المشاهد على قدرة الله تعالى على بعثهم ونشرهم ، (وإذ كان القصد من الاستدلال هو وقوع الإحياء وتقرر وقوعه جيء بفعل المضي في قوله : «أرسل»)[2] . قال الزمخشري : (فإن قلت : لم جاء « فتثير » على المضارعة دون ماقبله وما بعده؟ قلت : ليحكي الحال التي يقع فيها إثارة الرياح السحاب ، وتستحضر تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الربانية ، وهكذا يفعلون بفعل فيه تميز وخصوصية بحال تستغرب أو تهم المخاطب ، أو غير ذلك)[3] ، ولما كان (القصد هو الاستدلال بما هو واقع إظهاراً لإمكان نظيره)[4] من أمور البعث ، جاء في الآية بأمر واقع فاستهل بصيغة الماضي التي تفيد التحقق ، لأن خاصية تحريك السحاب معلومة لدى أولئك المنكرين أنها في الريح ، ثم عدل إلى المضارع لاستحضار صورة ذلك الماضي .

---

(١) التحرير والتنوير ٢٠٢/١٨ .

(٢) التحرير والتنوير ٦٨٢/٢٢ .

(٣) الكشاف ٣٠١/٣ ، ٣٠٢ .

(٤) التحرير والتنوير ٢/٢٢ .

والملاحظ أن الآية استغنت عن ذكر المطر المنزل من السحاب والنبات الذي ينبته المطر بإذن الله ، ومابينهما من جريانه في الأرض ، وانتفاع الزرع به ، واكتفت بعد استحضار الصورة التي يستثار فيها السحاب بأن جعلت الحديث في شأن السحاب نفسه كقوله : «فسقناه» وقوله : «فأحيينا به» . وكأن مدار الحديث كله هو حركة السحاب وأثره ، فالأفعال التي تلت قوله : «فتثير سحابا» كانت تتكلم في شأن السحاب المثار ، وتنبثق منه ، وذلك من متممات الصورة البديعة لأن الأمر كله يدور حول السحاب الذي يعد مصدراً للحياة . فهو من الأسباب الظاهرة التي يراها الإنسان ويعرف آثارها وماينتج عنها ، وهو مثال للأسباب الخفية التي يكون بها النشور ، ولذلك أشير بقوله : «كذلك النشور» إلى تلك الصورة على أنها مثال له ، (أي مثل ذلك الصنع المحكم المتقن نصنع صنعاً يكون به النشور بأن يهييء الله حوادث سماوية أو أرضية أو مجموعة منهما حتى إذا استقامت آثارها وتهيأت أجسام لقبول أرواحها أمر الله بالنفخة الأولى والثانية فإذا الأجساد قائمة ماثلة نظير أمر الله بنفخ الأرواح في الأجنة عند استكمال تهيئها لقبول الأرواح)[1] .

وصورة أخرى يستحضرها القرآن ، وهي من صور بث الحركة في الكائنات ، وإعادة الحياة إليها بعد همودها ، وكأنها صورة مكملة للصورة السابقة ، وأن المعنى الذي أجملته الآية السابقة في إحياء البلد الميت واضح في هذه الصورة ، وكل ذلك ـ كما ذكرنا ـ وارد في سياق الاستدلال بالآيات والمشاهد التي في الآفاق ، مع ارتباطه الوثيق وعنايته بأمر البعث ، وهي الآية الثانية التي أشرنا إليها من قبل ، وهي قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴾ (الحج:٦٣)، فإنزال المطر عبر عنه بالماضي ثم عدل عنه إلى المضارع ، في قوله : «فتصبح» ، وهذا العدول وإن كان عامة المفسرين يرون أن الغرض منه

---

(١) التحرير والتنوير ٢٢/٢ .

(بقاء أثر المطر زمانا بعد زمان)[1] لما تفيده الصيغة من الاستمرار التجددي ، فإن من المفسرين ـ أيضاً ـ من جعلها لاستحضار الصورة العجيبة الحسنة [2] ، وهو معنى لا يتنافى مع بقاء أثر المطر المستفاد من دلالة المضارع على الاستمرار التجددي ، فإن المعنى المشرق اللطيف الذي يوحي به الإصباح فيه شيء من الإبهاج والسرور ، ولذا قال أبو حيان : (خص «تصبح» دون سائر أوقات النهار لأن رؤية الأشياء المحبوبة أول النهار أبهج وأسر للرائي)[3] . يضاف إلى ذلك ما في هذا الفعل ـ أعني «تصبح» من دلالة على التحول من حالة إلى إخرى . وقد بين السعدي أن هذه الآية من الاستدلال على الإحياء بعد الموت ، قال : (فتصبح الأرض مخضرة ، قد اكتست من كل زوج كريم ، وصار لها بذلك منظر بهيج ، إن الذي أحياها بعد موتها وهمودها لمحيي الموتى بعد أن كانوا رميما)[4] .

وفي السياق الذي يبين قدرة الله الباهرة ، ومعجزته الظاهرة ، من حيث اشتمال العمل على أمور خارقة للعادة ، يستحضر المضارع الصورة الماضية كذلك ليتبين السامع هيئة تلك المعجزة ، وهو وإن لم يكن مما يراد به الاستدلال على البعث إلا أنه مما يبين قدرته تعالى وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ (البقرة:١٢٧) قال أبو السعود : (صيغة الاستقبال لحكاية الحال الماضية لاستحضار صورتها العجيبة المنبئة عن المعجزة الباهرة)[5] ، وقال القونوي : (النكتة استحضار حال البناء مع

---

(١) الكشاف ٢١/٣ .

(٢) ينظر لذلك حاشية ابن التمجيد ١٠٨/١٣ . وروح المعاني١٩١/١٧ . والتحرير والتنوير ٢١٨/١٧ .

(٣) البحر المحيط ٥٣٣/٧ .

(٤) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ٣٧٧/٣ ، تأليف الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، غير محدد الطبعة أو تاريخها ، مكتبة الأوس ، المدينة المنورة .

(٥) إرشاد العقل السليم ١٥٩/١ .

تضرعهما في الدعاء لاستغرابه حيث اشتمل ذلك البناء أموراً خارقة للعادة الدالة على كمال القدرة)[1] .

ويشير ابن عاشور إلى فائدة في استعمال صيغة المضارع لاستحضار الحدث الماضي الباهر ، وهي أن الآيات التي سبقت هذه الآية كانت في الحديث عن إبراهيم عليه السلام ، ولتكرر الحديث عنه وشهرته أصبح كالحاضر بينهم ، فكأن الاستحضار، يراعي ما في نفس المخاطب من تهيؤ واستعداد للقصة وأحداثها ، مشيراً إلى وجه الدلالة في العدول ، قال : (خولف في الأسلوب الذي يقتضي الظاهر في حكاية الماضي أن يكون بالفعل الماضي ، بأن يقول : « وإذ رفع » إلى كونه بالمضارع لاستحضار الحالة الماضية وحكايتها كأنها مشاهدة ، لأن المضارع دال على زمن الحال فاستعماله هنا استعارة تبعية ، شبه الماضي بالحال لشهرته ، ولتكرر الحديث عنه بينهم فإنهم لحبهم إبراهيم وإجلالهم إياه لا يزالون يذكرون مناقبه ، وأعظمها بناء الكعبة ، فشبه الماضي لذلك بالحال ، ولأن ما مضى من الآيات في ذكر إبراهيم من قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ (البقرة:١٢٤) إلى هنا مما يوجب امتلاء أذهان السامعين بإبراهيم وشؤونه حتى كأنه حاضر بينهم وكأن أحواله حاضرة مشاهدة ، وكلمة « إذ» قرينة على هذا التنزيل ، لأن أغلب الاستعمال أن يكون للزمن الماضي ، وهذا معنى قول النحاة : إن « إذ» تخلص المضارع إلى الماضي)[2]، ولنتأمل ما ذكره من أثر « إذ» الظرفية في توجيه دلالة الفعل المضارع ، ونقله إلى المضي ، وهي من العوامل التي تدخل على الفعل المضارع وتختلف معه في الزمن . وكما علمنا فإن الفعل بدلالته على الحدث والزمن يتأثر بما يليه من عوامل كالظرف والشرط ، لشدة دلالتهما على الزمن ، لأن دلالة الفعل بصيغته على الزمن تبقى رهينة خلو التركيب مما يوجب إغفال تلك الدلالة ـ أعني دلالة صيغته ـ فإذا خولف بين

---

(١) حاشية القونوي ٢٣٠/٤ .

(٢) التحرير والتنوير ٧١٧/١و٧١٨ .

زمني الفعل والعامل الظرفي الذي وقع في حيزه كانت الغلبة في الدلالة لـذلك العامـل ، ولكن لا يمكن إخلاء الصيغة مما علق بها من دلالة غير زمنية .

ومن الواضح في كلام الطاهر ـ رحمه الله ـ أن المضارع المراد به استحضار الصورة قد يسبقه ما يهيئ ذلك الاستحضار فتكون نفس المتلقي معدة للحدث في صورة حالية حاضرة ، وعليه فإن من الأفعال المضارعة المعدول بها عن مقتضى الظاهر ما تكون مفاجأة في السياق فلا يسبقها ما يهيئ مجيئها كالآية السابقة ، بل نجد السياق مبنياً بناء يدل على المضي ثم يأتي المضارع بعده مفاجأ في ذلك السيـاق ، كما هو الحال حين يعطف المضارع على الماضي في مثل قوله تعـالـى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَـٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَـٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (الحج:٢٥) وهذا الأسلوب العدولي ، هو ما رأينا ابن الأثير يخصه باسم العدول ، فكأن العدول عنده إنما يقع في تركيب اشتمل على فعلين خولف بالثاني منهما عن صيغة الأول ، وقد وضحنا هذا فيما سبق[(١)] وسنؤجل الحديث عن هذه الآية ونظيراتها إلى الموضع المناسب لها فيما بعد . كما أن الآية الكريمة يناسبها أن تكون في مقام الحديث عن المعاند ، وقد سيقت هنا لمناسبة الحديث عنها لما قبلها .

أما الآيات التي وقع فيها المضارع مدخولاً للظرف « إذ » فإن المضارع بعده عند عامة المفسرين لم يقع في القرآن إلا للاستحضار ، خلا ما ذكره الطاهر عند قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ ﴾ (آل عمران:١٥٢)، فإنه جعل المضارع دالاً على التجدد أي تجدد الحس[(٢)] . فالظاهر أن المضارع الواقع بعد « إذ» يراد به استحضار الصورة ، لاسيما أن « إذ» قد غلب عليه تعلقه بعامل محذوف تقديره « اذكر » إذ هو من الذُّكر « بضم الذال» قال الطاهر مبينا ذلك المعنى :

---

(١) ينظر الصفحة ذات الرقم ٨٥ وما بعدها .

(٢) ينظر التحرير والتنوير ١٢٧/٤ .

(المراد من قوله : «اذكر» الذُّكر بضم الذال وهو استحضار الأمر في الذهن)[1] وليس المعول عليه في دلالة هذا الظرف على الاستحضار مع المضارع تعلقه بذلك الفعل الذي يطلب به التذكر ، لكنه ـ أعني الفعل المعلق به بناء على ما ذكره الطاهر ـ مما يدعم معنى الاستحضار بحكاية الحال الماضية .

قال العلامة الدسوقي في حاشيته على المغني ، عند قوله تعالى : ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ (التوبة ٤٠) («إذ يقول» عبر بالمضارع لأنه لما كان أمراً عظيماً ذكره بصيغة المضارع استحضاراً له وهذا هو المراد بحكاية الحال الماضية)[2] فلولا وجود «إذ» قبل الفعل «يقول» لكان الفعل واقعاً موقع الحال من الضمير المستكن في متعلق الجار والمجرور المحذوف ، ويبعد حينئذ إفادته للاستحضار .

المضارع في مقام الحديث عن الجهاد :

الحديث عن الآيات الكونية الباهرة في الآيتين السابقتين مرتبط بهذا المقام ، وفي هذا المقام أيضا تذكير للنبي عليه الصلاة والسلام وللمؤمنين بنعمة الله عليهم وتفضله بنصرهم . وهو من الأمور العظيمة التي تعرضها الآيات الكريمة بهذا الأسلوب العدولي ، لما فيه من قدرة على إغناء المعنى وتفخيمه حتى يملأ النفوس بجلاله وجلال المولى العظيم . وهذا المقام ـ أعني مقام القتال في سبيل الله ومجاهدة الكافرين ـ كان له نصيب وافر من الآيات وسيعرض البحث لشيء من ذلك رجاء أن يكون موضحا لسائر الآيات في هذا المقام .

وفي هذا المقام ـ أعني مقام الجهاد ـ يلتئم الحديث فيه مع الامتنان لأن استحضار صورة ماضية من صور الجهاد تجتذب معها كل علائق تلك الصورة

---

(١) التحرير والتنوير ٦/١٠٠ .
(٢) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١/٢٣٠ .

ولا ريب أن تلك اللحظات العصيبة التي يمر بها المؤمنون في الجهاد لا تفارق أذهانهم ومخيلاتهم فيكون الامتنان بما تفضل الله به عليهم مما تتحدث عنه الآيات ، ويتبين ذلك في قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ ۚ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَـٰكِرِينَ ﴾ (الأنفال:٣٠)، إذ يحكي الفعل المضارع (يمكر) صورة الحدث الماضي الذي أطلع الله نبيه عليه ونجاه منه ، وذلك لاستحضار حالة ذلك المكر في مقام الامتنان بأنه تعالى مانع نبيه وعاصمه من الناس ، فإن ما كانوا يحيكونه من مكيدة للإيقاع به عليه السلام بإحدى الطرق الثلاث : الحبس ، أو النفي ، أو القتل . كان مدبراً بليل وخطة يجهلها عليه السلام ، فكان استحضار تلك الصورة الإجرامية من مكائدهم ، وقد عرضها القرآن الكريم في هيئة الحدث الحاضر المشاهد ، امتناناً وتذكيراً بنعمته تعالى على نبيه ، وعلى المؤمنين (فهذا تعداد لنعم النصر التي أنعم الله بها على رسوله ﷺ ، والمؤمنين في أحوال ما كان يظن الناس أن سيجدوا منها مخلصا ، فهذه نعمة خاصة بالنبي ﷺ ، والإنعام بحياته وسلامته نعمة تشمل المسلمين كلهم ، والإتيان بالمضارع في موضع الماضي الذي هو الغالب مع «إذ» استحضار للحالة التي دبروا فيها المكر)[1] ، وفي قوله : (ويمكرون ويمكر الله) فعلان مضارعان معدول بهما عن الماضي للغرض نفسه وهو الاستحضار ، إذ يستحضر مكرهم مقروناً بمكره تعالى ، وأن فعل الله وتدبيره وإرادته مهيمنة على فعلهم ، على ما هو معلوم من تسمية مُجازاته تعالى لهم على فعلهم مكراً ، وأنه من باب المشاكلة اللفظية كما بينه ابن التمجيد[2] ، ومقابلة الفعل بأقوى منه ، أومن باب الاستعارة التبعية أو المجاز المرسل[3] واستحضار الصورة الماضية يدعمه الأمر بالتذكر بما ينفهم من متعلق الظرف «إذ» الذي يقدر غالباً بفعل فيه الأمر

(١) التحرير والتنوير ٣٢٧/٩ .

(٢) ينظر حاشية ابن التمجيد ٦٨/٩ .

(٣) ينظر حاشية القونوي ٦٨/٩ .

بالذكر الذي أشار إليه ابن عاشور سابقاً فكأن الآية تأمره عليه السلام وتأمر المؤمنين بأن يتذكروا تلك النعم تذكراً يراد منه مزيد التقوى لأن أمرهم بالتقوى في الآية السابقة : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا وَيُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ ﴾ (الأنفال:٢٩)، يناسبه التذكير بتلك النعمة التي أبطل الله بها مكر الكافرين .

وفي سورة الأنفال نجد بضع آيات متتالية تتناول محور الموضوع الذي نزلت فيه السورة وهو غزوة بدر الكبرى ، فقد عنيت تلك الآيات بحكاية أحوال ماضية لاستحضار صورها العجيبة في معرض الامتنان على الرسول الكريم ﷺ وأمته ، وكذلك التذكير ببعض ما جرى من المؤمنين في المعركة ، وما حدث لهم من مواقف عصيبة . كل ذلك تستحضره هذه الآيات في مشاهد متتابعة تصورها صيغة المضارع . ولنستمع لقوله تعالى : ﴿ يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلۡحَقِّ بَعۡدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلۡمَوۡتِ وَهُمۡ يَنظُرُونَ ۝٦ وَإِذۡ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحۡدَى ٱلطَّآئِفَتَيۡنِ أَنَّهَا لَكُمۡ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيۡرَ ذَاتِ ٱلشَّوۡكَةِ تَكُونُ لَكُمۡ وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلۡحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَيَقۡطَعَ دَابِرَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ۝٧ لِيُحِقَّ ٱلۡحَقَّ وَيُبۡطِلَ ٱلۡبَٰطِلَ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُجۡرِمُونَ ۝٨ إِذۡ تَسۡتَغِيثُونَ رَبَّكُمۡ فَٱسۡتَجَابَ لَكُمۡ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلۡفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُرۡدِفِينَ ۝٩ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشۡرَىٰ وَلِتَطۡمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمۡۚ وَمَا ٱلنَّصۡرُ إِلَّا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۝١٠ إِذۡ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةٗ مِّنۡهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيۡكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذۡهِبَ عَنكُمۡ رِجۡزَ ٱلشَّيۡطَٰنِ وَلِيَرۡبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمۡ وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلۡأَقۡدَامَ ۝١١ إِذۡ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّي مَعَكُمۡ فَثَبِّتُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ سَأُلۡقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعۡبَ فَٱضۡرِبُواْ فَوۡقَ ٱلۡأَعۡنَاقِ وَٱضۡرِبُواْ مِنۡهُمۡ كُلَّ بَنَانٖ ﴾(الأنفال:٦-١٢)، ثم لنتأمل الأفعال : (يجادلونك ، يعدكم ، تودون ، تستغيثون ، يغشيكم ، ينزل ، يوحي) وهي أفعال مضارعة الصيغة تحكي أحوالاً ماضية لتستحضر تلك المشاهد العجيبة من مجادلة المؤمنين لرسولهم ، إلى وعد لنبيه والمؤمنين ، ثم صورة ودادة المؤمنين ، ثم الموقف

العصيب الذي استغاثوا فيه ربهم ، وما غشّاهم من النعاس بسبب الأمنة التي أنزلها عليهم واطمأنت بها قلوبهم ، ثم إنزال المطر لتطهير القلوب والأبدان ، وبعد ذلك إيحاء الله لملائكته بتثبيت المؤمنين وإلقاء الرعب في قلوب الكافرين ، والإثخان فيهم ، وهي صور ومشاهد متتابعة ، أحيتها الآيات ، وعرضتها للمؤمنين في مقام الامتنان بالنصر فهي أول معركة بين المؤمنين والكافرين ، بين الحق والباطل ، فكانت فاتحة خير للمؤمنين ، وكانت بشارة لهم بالتمكين في الأرض ، ولذلك فإن استحضار ما فيها من أحداث ماضية وجعلها كالأحداث المشاهدة بين شدة وعسر وفرج ونصر ، إنما هو تذكير للمؤمنين بتلك النعم العظيمة التي لم تكن بحسبانهم لما كانوا فيه من ضعف أمام قوة المشركين .

والمفسرون في كلامهم عند هذه الآية يجعلون تلك الأفعال المضارعة من باب حكاية الحال الماضية لاستحضار الصورة[1] كما بينا ، غير أن المتأمل يلاحظ أن من بين تلك الصورة ما يحتاج إلى وقفة . فالفعل «تودون» يستحضر صورة ودادة المؤمنين وهي صورة استخرجها القرآن من أعماق نفوسهم وأبرزها لهم حاضرة مشاهدة ، وفيها إخبار بعلمه تعالى بأسرار القلوب ، وتنبيه للمؤمنين إلى أن ما قد يقع في نفوسهم ليس بالضرورة هو ما فيه منفعتهم ، بل إن إرادة الله تعالى كانت خيراً لهم مما يدور في ضمائرهم ، وإبراز المضارع لتلك الصورة في هيئة المشاهَد الحاضر يبعث أثر ذلك الفعل حياً في نفوس المؤمنين الذين حاكوه في صدورهم . أما الفعل الآخر وهو (يوحي) فالمعلوم أن إيحاء الله لملائكته مما لم تقع عليه أنظارالمؤمنين ، وليس كذلك مما يمكنهم مشاهدته كالمجادلة والاستغاثة ونحوهما مما حدث في تلك المعركة ، لكنهم خوطبوا بطريقة ما يستحضر به الماضي مما هو مشاهد عندهم بناء على إيمانهم بالغيب الذي يكفيهم في الإيمان به خبر السماء ، فكأن ما يؤمنون به

---

(١) ينظر لذلك على سبيل المثال : الفتوحات الإلهية٢/١٩٨ ، سليمان بن عمر العجيلي المشهور بالحمل ، غير محدد الطبعة ، ١٤١٥هـ ، دار الفكر ، بيروت . وكذلك روح المعاني ٩/١٧١ وما بعدها .

من أمور الغيب أصبح في أذهانهم ونفوسهم كالمشاهد ، لرسوخ الإيمان فيها ، فإذا عبر عنه بالمضارع المراد منه استحضار صورة الماضي ؛ كان ذلك تعبيراً عن أمر يقع منهم موقع المشاهد الحاضر بناء على إيمانهم بالغيب كما يؤمنون بالشهادة . والله أعلم .

كما أن الإخبار عن الماضي بصيغة المضارع الدالة على الحال الحاضرة المشاهدة فيه تزكية للمؤمنين بتصديقهم بالغيبيات التي أخبر بها القرآن ، أو أخبر بها النبي ﷺ تصديقاً يصل إلى درجة اليقين .

المضارع في مقام الحديث عن صور الغيب :

في مقام صور الغيب والإخبار عنه . تُستحضر الصورة الماضية لإفادة التنبيه على ما تحويه من أمر عجيب ، وكشف جوانب من تلك الصور للاعتبار والاستبصار ، ونذكر هنا قوله تعالى : ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَآ ۗ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ۗ إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (الأعراف:٢٧) إذ تبين الآية تسبب إبليس في إخراج آدم وحواء من الجنة مما يدل على شدة عدائه لابن آدم ، إذ اقترن ذلك أيضا بتسببه في ظهور سؤاتهما ، والظاهر أن اللباس على حقيقته فهو ثياب خاصة بأهل الجنة على ما ذكره الرازي[1] ، والعدول واقع في قوله تعالى : (ينزع) إذ عبر به عن الماضي (نزع) وذلك (لاستحضار الصورة العجيبة من تمكنه من أن يتركهما عريانين . . . وجملة « ينزع عنهما لباسهما » في موضع الحال المقارنة من الضمير المستتر في : « أخرج » أو من : « أبويكم » والمقصود من هذه الحال تفظيع هيئة الإخراج بكونها حاصلة في حال انكشاف سوآتهما لأن انكشاف السوءة من أعظم الفظائع والفضائح في متعارف الناس)[2] ، فالاستحضار أفاد قوة

---

(١) التفسير الكبير ١٤/٤٥ .

(٢) التحرير والتنوير ٨/٧٨ .

تمكن الشيطان في تلك اللحظة من آدم وزوجه عليهما السلام ، وهما في الجنة ، وفيه تنبيه على أن ذلك سيكون في دار الابتلاء في حق بني آدم ، ولعل في التعبير بقوله «أبويكم» ـ وهو الموضع الوحيد في القرآن الذي سمي فيه آدم وزوجه حواء «أبوين» ـ إشعارا بما في الأبوية من صفات تجري في الأبناء ، وهي هنا صفة الضعف والعجز أمام مغريات الشيطان ، لكون الكلام في معرض التنبيه لبني آدم من مكائد الشيطان التي أوقع فيها أبويهم ، فإن الأبناء مهيئون للوقوع فيما وقع فيه أبواهم ، وإطلاق الأبوين على الأب والأم من باب التغليب الذي ذكره البلاغيون[1] ، (وأطلق الأب هنا عن الجد لأنه أب أعلى ، كما في قول النبي ﷺ : «أنا ابن عبد المطلب»[2] .

تلك الصورة السابقة هي من صور مكائد الشيطان الناتجة عن عصيانه وتمرده على أوامر الله ، وكان لتمرده وعصيانه لخالقه أثر عظيم في عالم الملائكة الأبرار الذين لا يعصون الله ماأمرهم لذلك فقد وقع بينهم تقاول وكلام حول سجودهم واستكبار إبليس وكفره ، ولهول ما وقع فيه إبليس من ذنب ، ومن معصية فظيعة ، فقد أخبر تعالى عن ذلك التقاول في قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِيَ مِنْ عِلْمٍ بِالْمَلَإِ الْأَعْلَىٰ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾ (ص:٦٩)، ففي الآية إخبار عمّا حدث بين الملأ الأعلى في شأن السجود لآدم عليه السلام ، وهو أمر مضى ، والإخبار عنه إخبار عن الماضي لكنه عبر بصيغة المضارع «يختصمون» (حكاية للحال الماضية واستحضاراً لصورتها لغرابتها)[3] ، لأن تقاول الملائكة أمر مستغرب لكونهم مشتغلين بما كلفوا به من عند الله ، ولا يصرفهم عن ذلك شيء فهم : ﴿ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ (التحريم:٦)، فإذا حدث أن وقع تقاول في شأنٍ ما فإن ذلك عائد إلى عظمة التقاول أو إلى عظمة ذلك الأمر الذي تقاولوا فيه وغرابته .

---

(١) شروح التلخيص٥١/٢ . (٢) التحرير والتنوير ٧٧/٨ . (٣) حاشية ابن التمجيد ٤٤٦/١٦ .

ومما هو داخل في مقام الإخبار عن الغيب ؛ الإخبار عن أحداث القيامة ، وذلك في مثل قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ قَالُواْ لَا عِلْمَ لَنَآ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١٠٩﴾ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِى عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ﴾ (المائدة:١٠٩-١١٠)، وفي الآية يخبر تعالى بخطابه يوم القيامة لنبيه عيسى عليه السلام ، وهو خبر مستقبل منزل منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف فيما يخبر به ، إذ يأمره تعالى بأن يذكر ما أنعم به عليه في الدنيا من تأييد ، وحماية من الناس ، وقدرة ومعجزات خارقة بإبراء المرضى ، وإحياء الموتى ، وخلق بعض الأحياء بإذنه تعالى ، (والمقصود من ذكر ما يقال لعيسى يومئذ هو تقريع اليهود والنصارى الذين ضلوا في شأن عيسى بين طرفي إفراط بغض وإفراط حب . . . والأمر في قوله« اذكر » للامتنان ، إذ ليس عيسى بناسٍ لنعم الله عليه وعلى والدته)[1] وهذه النعم التي أخبر سبحانه أن عيسى عليه السلام سيُسأل عنها يوم القيامة منها ما عُبرّ عنه بصيغة المضي ، ومنها ما عُبر عنه بصيغة الاستقبال ، مع دخول « إذ» على كلا الصيغتين ، فمن الواضح أن مستهل الآية ينقلنا إلى مشهد من مشاهد القيامة ، وقد عبرت الآية بالأفعال المضارعة (تخلق ، تنفخ ، تكون ، تبرئ ، تخرج) ، في سياق قصة مستقبلة ، لكن لا يراد بها المستقبل ، وإنما يراد بها استحضار تلك الصورة بحكاية حالها الماضية ، وذلك من الطرافة بحيث يكون الإخبار عن المستقبل وأحداثه بصيغة المضي ، ثم يقع في سياق ذلك الخبر المستقبلي أخبار عن أحداث ماضية بصيغة الاستقبال ، حيث تجمع ماضيا أريد به الاستقبال ، ومستقبلا أريد به المضي ، فبعد أن تنقلنا صيغة الماضي إلى المستقبل ، تعيدنا صيغة المضارع إلى الماضي باستحضار الصور العجيبة الماضية ، ولاشك أن الأفعال ماضيها ومستقبلها في الآية جاءت دلالتها على الزمن في محيط دلالة الظرف « إذ» ، حيث ربط الفعل في أول الآية بالظرف المستقبل « يوم» ، ثم جاء عدد من

---

(١) التحرير والتنوير ٦/١٠٠ .

الأفعال مسبوقاً بـ(إذ) ، حيث تظهر فائدة « إذ » في ترسيخ معنى المضي والاستحضار في الأفعال المضارعة . ولعل المضارع في الآية السابقة قابل لإفادة معنى التجدد ، ونحن نرى أن اجتماع الاستحضار والتجدد في الآية غير ممتنع ، غير أنه بالنظر إلى كون الآية في معرض التذكير بالنعم ، فإن الاستحضار أقرب حينئذ .

والمتأمل في الآية يجد أثر الظرف « إذ » في عدة مواضع منها ، إذ نراه واضحاً في توجيه أزمنة الفعل ، وهو يقوي معنى الاستحضار ، على ما أشرنا إليه في مقام الإخبار عن الجهاد وقتال الكافرين .

والملاحظ أن المفسرين ذكروا أن الفعل« قال» ماضٍ عبر به عن المستقبل ، إلا أنهم لم يشيروا إلى دلالة الأفعال المضارعة بعده على المضي ، ولعل ذلك راجع إلى أنها أفعال مضارعة عبر بها عمّا سيقع في المستقبل ، والحق أنها وإن كانت كذلك فإنها في سياق يصور الماضي بدءاً بقوله تعالى : « اذكر » .

المضارع في مقام الإخبار عن أحوال المؤمنين :

نختم الحديث في هذه المقامات بما جاء في قوله تبارك وتعالى : ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾(المجادلة: ١)، وهو مقام الإخبار عن أحوال المؤمنين ، لبيان عنايته تعالى بشأنهم، وحثا لنبيه عليه الصلاة والسلام على الاعتناء بشؤونهم ، والاستماع إلى شكواهم ، فإن الإخبار عن أنه تعالى يسمع التحاور لا شك فيه إلا أن إيراده على هذا الوجه فيه بيان لاعتنائه تعالى بالمؤمنين ليبين أن ذلك مطلوب من النبي عليه الصلاة والسلام . حيث نرى اشتمال الآية الكريمة على أحداث ماضية عبر عنها بصيغة المضارع وهي : (تجادلك ، وتشتكي ، ويسمع) ، وظاهرها يقتضي أن تكون على صيغة المضي (جادلتك ، واشتكت ، وسمع) وليس من شك أن الأفعال تحكي أحوالا ماضية يصح أن يكون المراد من استعمال صيغة المضارع في كل منها هو استحضار الصورة الماضية ، لكننا نجد المفسرين يقفون عند أحدها وهو قوله (يسمع) فيحمل بعضهم

صيغة المضارع على معنى استمرار وتجدد السماع بتجدد التحاور[1] ، للاعتناء بذلك التحاور وهو وجه لا شك في وجاهته ، غير أن ابن عاشور يجعل صيغة المضارع « يسمع » (لاستحضار حالة مقارنة علم الله تعالى لتحاورهما زيادة في التنويه بشأن ذلك التحاور) [2] ، ولو فرض الترجيح بين وجهي فائدة المضارع تجدداً واستمراراً أو استحضاراً ، فإن كلا منهما لا يمكن دفعه ، لذلك فلكل وجه منهما قوة تسدد القول به ، وتؤيده . والله أعلم .

ولعل فيما ذكر هنا من المقامات والآيات التي تخص كل مقام ما يدل على ما سواها ، فقد آثرنا الاقتصار على هذا وإن كان في الكتاب الكريم آيات يمكن أن تسلك في بعض هذه المقامات .

* * *

ثانيا : العدول إلى المضارع للاستمرار :

الفعل إذا أريد الإخبار عن وقوعه فيما مضى دون اعتبار لمعنى التكرر أو التجدد الذي يبنى عليه الاستمرار ، فإنه يعبر عنه بصيغة الماضي ، أما إذا أريد الإخبار عن استمراره وأن وقوعه كان على هيئة لم تنقطع فإنَّ الصيغةَ المناسبةَ حينئذٍ هي صيغةُ المضارعِ كما تبيَّن من قبلُ . ثمَّ إنَّ من هذه الأفعالِ التي وقعتْ في الماضي ماهو مستمرٌ منذُ وقوعه ، ولم ينقطعْ فهو مستمرٌ إلى المستقبل ويكون الإخبار عنه بصيغة المضارع ، وهو داخل فيما عناه سيبويه في حده للفعل ـ على ماذكرناه سلفاً ـ من قوله : (الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، وما يكون ولم يقع ، ولما هو كائن لم ينقطع)[3] ، فقوله : (لما هو كائن لم ينقطع) يقصد به

---

(١) ينظر : روح المعاني ٢٨/٣ ، وحاشية القونوي ٤٨٥/١٨ .

(٢) التحرير والتنوير ٩/٢٧ .

(٣) الكتاب ١٢/١ .

الفعل الذي وقع في الماضي وهو مستمر إلى المستقبل ، ومما لا شك فيه أن الاستمرار المستفاد من صيغة المضارع إنما هو استمرار تجددي ، لأن الاسم يدل كذلك على الاستمرار بل هو أولى به إلا أنه في الاسم ثبوتي ، فإذا ذكر الاستمرار في الفعل لزم أن يتضمن معنى التجدد لأن خاصية الحدث التي تميز بها الفعل عن الاسم توجب لاستمراره أن يقع على وجه متكرر في أزمنة متجددة . وعلى هذا فنحن أمام صورتين للاستمرار في الماضي :

إحداهما : صورة الفعل الذى وقع في الماضي واستمر ثم انقضى قبل زمن الإخبار عنه .

والأخرى : صورة الفعل الذي وقع في الماضي واستمر إلى زمن الإخبار به وهو كذلك مستمر إلى المستقبل ، وهذه الصورة الثانية إنما تجري فيها دلالة صيغة المضارع على المضي في ظل دلالته على أصل الاستعمال فيه ، أي أنه يدل على المضي والاستقبال وما بينهما من زمن طال أوقصر .

ومن الواضح أن العدول حاصل في دلالة المضارع على المضي ، أما دلالته على الحال والاستقبال مقارنة لدلالته على المضي فهي دلالة أصلية لا عدول فيها ، فيكون العدول داخلاً فيه من جهة دلالته على بعض أزمنة حدوثه المتكرر المستمر استمراراً تجددياً .

والاستعمال العدولي للمضارع في الصورة الأولى حين يدل على مضيٍ استمر وانقطع قبل الإخبار عنه ، أو في الصورة الثانية التي يدل فيها على الاستمرار في الأزمنة الثلاثة ، ليس الإخبار عن استمرار الفعل استمراراً تجددياً ـ على أهميته ـ هو غاية ذلك العدول ، بل إن الغالب في مثل هذا الاستعمال هو ماوراء الاستمرار المتجدد المتكرر من نكتة يكشفها هو ، وتظهر بإبراز تضاعيف ذلك الزمن المتجدد ، لأن من الأفعال ما هو واقع على هيئة مستمرة فيما مضى لكنه لم يعدل به عن صيغته

الأصلية إما لأن المراد من ذلك وقوع الحدث من غير اعتبار لتكرره ، وإما لأن ذلك الحدث لم يتكرر ويتجدد .

ونجد ذلك الاستعمال التجددي للمضارع ، على الصورة الأولى ، التي وقع فيها الماضي ثم انقضى قبل زمن الإخبار به ، في قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴾ (الأنعام:٤)، فالمضارع (تأتيهم) يدل على المضي ، قال ابن عاشور : (استعمل المضارع في قوله « تأتيهم » للدلالة على التجدد وإن كان هذا الإتيان ماضياً أيضاً بقرينة المضي في قوله « إلا كانوا » ، والمراد بإتيانها بلوغها إليهم وتحديهم بها)[١] ، وقال الزمخشري : (يعني « وما يظهر لهم دليل قط من الأدلة التي يجب فيها النظر والاستدلال والاعتبار إلا كانوا عنه معرضين)[٢] ، وفي إيراد الزمخشري للظرف « قط » ما يدل على أن الآية للمضي ، لذا فقد أخذ عليه أبو حيان هذا اللفظ بحجة اختصاص « قط » بالمضي ، على اعتبار أن التأويل الماضي لا حاجة إليه هنا ، قال : (استعمال الزمخشري « قط » مع المضارع في قوله : « وما يظهر لهم قط دليل » ليس بجيد ، لأن « قط » ظرف مختص بالماضي إلا إن كان أراد بقوله : « وما يظهر ، وما ظهر ، ولا حاجة إلى استعمال ذلك)[٣] ، غير أننا نجد أبا حيان يعقب ذلك بقوله : (والجملة من قوله : « كانوا » ومتعلقها في موضع الحال فيكون « تأتيهم » ماضي المعنى)[٤] ، إذ يتضح من الآية كثرة إعراضهم في الماضي ، ولعل مناط المؤاخذة هو استمرارهم وإصرارهم على الإعراض ، فليس منهم فعل سوى الإعراض ، ويجمع هذا التركيب بين الدلالة على التحقق والتجدد في الماضي ، قال ابن عاشور : (وجملة « كانوا عنها معرضين » في موضع الحال . واختير الإتيان في خبر كان بصيغة اسم الفاعل للدلالة على أن هذا الإعراض متحقق من دلالة فعل الكون ، ومتجدد من دلالة صيغة اسم الفاعل لأن المشتقات في قوة الفعل المضارع .

---

(١) التحرير والتنوير ١٣٤/٧ .
(٢) الكشاف ٥/٢ .
(٣) البحر المحيط ٤٣٦/٤ .
(٤) المصدر السابق ٤٣٦/٤ .

والاستثناء دلّ على أنهم لم يكن لهم حال إلا الإعراض)[1] ، فكأن التجدد والاستمرار في فعلهم ذلك ذكر هنا ليكون تهيئة لما في الآية التي تليها من تهديد في قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ كَذَّبُواْ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُاْ مَا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ (الأنعام:٥). وقد جعلنا كلام ابن عاشور متقدما على كلام الزمخشري لكونه نصا في العدول ، وهو كذلك أقرب لإفادة المعنى ـ فيما نرى ـ مما ذهب إليه الزمخشري بدليل تعقب أبي حيان له في ذلك .

واستعمال المضارع موضع الماضي على هذه الصورة لإفادة الحدث الذي استمر زمنا ثم انقضى قبل زمن الإخبار به ؛ يغلب أن يقع في مقام الإخبار عن أحوال الأمم السابقة وأنبيائها . وفي الآية بيان لكيفية إرسال الله تعالى لرسله ، على أي حال يكون ذلك الإرسال . وقد جعل ابن عاشور المضارع «نرسل» في قوله تعالى : ﴿ وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (الأنعام:٤٨)، دالا على المضي والاستقبال ، أي أنه مما يقع على الصورة الثانية من التعبير بالمضارع عن الماضي ، فيكون شاملاً للأزمنة الثلاثة . قال : (وعبر بـ«نرسل» دون «أرسلنا» للدلالة على تجدد الإرسال مقارنا لهذين الحالين ، أي ما أرسلنا وما نرسل . فقوله : «مبشرين ومنذرين» حالان مقدرتان باعتبار المستقبل ومحققتان باعتبار الماضي)[2] ، غير أن كون محمد عليه الصلاة والسلام خاتم الأنبياء والمرسلين يمنع أن يراد الإرسال في المستقبل ، فالظاهر أن المعنى في الآية أن إرسال محمد عليه الصلاة والسلام جارٍ على ما سنه الله تعالى من سنة إرسال الرسل ، فعبر بالمضارع الدال على التجدد المستمر ، ليبين تجدد تلك الصفة من البشارة والنذارة بتجدد الإرسال نفسه ، وفيه بيان لدخول النبي عليه الصلاة والسلام في هذا الاعتبار ، ولهذا فقد جعل أبو السعود الآية (لبيان وظائف منصب الرسالة على

---

(١) التحرير والتنوير ١٣٤/٧ .

(٢) التحرير والتنوير ٢٣٨/٧ .

الإطلاق ، وتحقيق ما في عهدة الرسل عليهم السلام ، وإظهار أن ما يقترحه الكفرة عليه عليه السلام ليس مما يتعلق بالرسالة أصلا)[1] .

ومما ينبغي ملاحظته والوقوف عليه في جانب دلالة المضارع على التجدد والاستمرار ، مادة ذلك الفعل لأن من الأفعال ما تقتضي مادته الاستمرار التجددي ، فتساعد مع الصيغة على تأكيد معنى التجدد ، كما إذا كانت تلك المادة هي الوحي ، إذ مما يدل عليه الوحي في القرآن الكريم أنه أمر مستمر إلى أن يأتي أمر الله إلى نبيه ، قال تعالى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُّوحِىٓ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ ﴾ (يوسف:١٠٩)، إذ يدل الفعل المضارع «نوحي» على مضي الوحي ، والوحي يقتضي أن يكون مستمراً لأن ذلك شأن النبوات ، فالوحي ذكر هنا ليكون صفة للرجال أي : رجال من شأنهم أن يوحى إليهم قال ابن عاشور : (المعنى : وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً يوحى إليهم فكذبهم المرسل إليهم واستمروا على التكذيب حتى إذا استيئس الرسل إلى آخره)[2] ، فاستيآس الرسل لم يكن من نزول الوحي وإنما استيئسوا من تصديق قومهم لهم وإيمانهم بما جاءوا به ، إذ استمر تكذيبهم باستمرار نزول الوحي على الرسل ، فكانت غاية الاستيئاس من إيمان أقوامهم مؤذنة بغاية الوحي . وابن عاشور لم يشر إلى الاستمرار في الوحي وإنما ذكر استمرار التكذيب وهو لازم لاستمرار الوحي ، فالوحي باعتباره صفة للأنبياء يتضمن في أصل مادة الحدث الاستمرار ، فإذا جيء بالصيغة الاستقبالية كان في ذلك فضل تأكيد على معنى الاستمرار التجددي .

وقد يكون الاستمرار مما يضفي على معنى الاستحضار مزيداً من الوضوح وذلك حينما يقع الفعل الدال على الاستمرار في حيز الفعل الدال على الاستحضار ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا

---

(١) إرشاد العقل السليم ١٣٥/٣.

(٢) التحرير والتنوير ٦٩/١٣ .

غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ وَهُمْ فِى فَجْوَةٍ مِّنْهُ ۚ ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ۗ ﴾ (الكهف:١٧)، إذ تصف الآية حال أصحاب الكهف بعد أن أووا إليه وضُرب على آذانهم فيه ، والمضارع « ترى » يفيد استحضار الصورة كما في قوله تعالى : ﴿ فَتَرَى ٱلْقَوْمَ ﴾ (الحاقة:٧) ، تلك الصورة العجيبة من مرور الشمس على كهفهم على هيئة مائلة عند طلوعها ، ثم تقطعهم عن يسار الكهف عند الغروب ، وهو طريق تسلكه الشمس في طلوعها وغروبها ، وكان من حكمة الله أن يكون اتجاه الكهف على تلك الحال ليتم الأمر الذي أراده من النوم فلا يأخذهم البلى من بقائهم نائمين تلك المدة . وفي الآية مضارعان هما « تزاور » و « تقرضهم » ويفيدان التجدد والتكرر . لذلك كان (الإتيان بفعل المضارعة للدلالة على تكرر ذلك كل يوم)[١] ، أي تكرر التزاور (أي الميل) وهو تكرر وتجدد استمر في الماضي ، ولعل الغرض هو بيان طول المدة التي قضوها في الكهف مضروباً على آذانهم ، فإن تكرار مر الشمس فيه كناية عن طول المدة ، ومثله « تقرض . فيلاحظ أن التكرر في الفعلين ينمي الصورة المستحضرة التي استدعاها المضارع « ترى » .

ومن التجدد في الماضي قوله تبارك وتعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ﴾ (آل عمران:١٥٢) ، قال ابن عاشور : (الحس تحقيق لوعد الله إياهم بالنصر ، و« إذ » فيه للمضي ، وأتي بعدها بالمضارع لإفادة التجدد أي لحكاية تجدد الحس في الماضي)[٢] ، ولم أجد في المفسرين من جعل المضارع في الآية للتجدد ، فهم يذكرون أنها للاستحضار وذلك لمكان الظرف « إذ » الذي يغلب على المضارع معه متى دل على المضي أن يكون مفيداً لحكاية الحال الماضية للاستحضار ، بل لم أجد فيما وقع بين يدي من تفاسير من جعل المضارع بهذه الصورة ـ أعني دلالته

---

(١) التحرير والتنوير ٢٨١/١٥ .

(٢) التحرير والتنوير ١٢٧/٤ .

على المضي بعد «إذ» ـ لغير حكاية الحال الماضية للاستحضار . إلا أن ابن عاشور اختار في هذا الموضع أن يكون للاستمرار لمكان «حتى» الغائية التي تؤكد معنى استمرار الفعل ، قال : (قوله : «حتى إذا فشلتم» «حتى» حرف انتهاء وغاية ، يفيد أن مضمون الجملة التي بعدها غاية لمضمون الجملة التي قبلها ، فالمعنى : إذ تقتلونهم بتيسير الله ، واستمر قتلكم إياهم إلى حصول الفشل لكم والتنازع بينكم)[1]، فجائز أن يكون في هذا التركيب جمع بين استحضار الصورة الماضية بالمضارع مع إفادته لاستمرار أحداث تلك الصورة بوجود قرينة تساعد على فهم معنى الاستمرار ـ أعني حتى الغائية ـ إذ تذهب بزمن متعلقها إلى تطويل واستمرار زمنه ، فتصل مابين الزمانين المفهومين من متعلقها ومدخولها)[2] . ولعل هذا المعنى ما أوجد الاختلاف في حمل دلالة المضارع على الاستحضار أو الاستمرار .

وربما مرَّ بنا آية قريبة من هذه الآية في أن المضارع يعقبه «حتى» الدالة على الغاية ، مع غرابة الفعل فيفهم من المضارع في ذلك التركيب الاستحضار لغرابة الفعل ، والاستمرار لمكان حتى الغائية . وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ ﴾ (هود:٣٨) . إذ جعل المفسرون المضارع «يصنع» لحكاية الحال الماضية استحضاراً للصورة[3] ، ولعل ذلك راجع إلى كون الفعل «يصنع» غريباً ، قال القونوي عن الفعل «يصنع» : (حكاية حال ماضية ، لغرابته ولم يعهد بعد مثله)[4] ، وقد أشرنا إلى ما ذكروه من أن (حكاية الحال الماضية واستحضارها على الحاضرين إنما يكون في أمور لها شأن وغرابة إما في جهات الكمال والنباهة ، وإما في جهات النقصان والفظاعة)[5] . أما في قوله تعالى : ﴿ إِذْ تَحُسُّونَهُم ﴾ (آل عمران:١٥٢) فلا غرابة فيه ، ولا تعجب ، إنما هو وفاء من الله بما وعد به المؤمنين من نصر ، لأن «الحس» كما

---

(١) التحرير والتنوير ١٢٧/٤ .

(٢) المصدر السابق ١٢٧/٤ .

(٣) ينظر الصفحة ١٧٤ من هذا الكتاب .

(٤) حاشية القونوي ٧٦/١٠ .

(٥) حاشية ابن التمجيد ١٣/٤ .

في الكشاف ، هو القتل الذريع[1] ، فقد استمر ذلك القتل الذريع في المشركين حتى لحظة التنازع ، وهو ما يرجح معنى الاستمرار في المضارع « تحسونهم » ، كما أن ذلك أقرب لمقام الامتنان بالوفاء بالوعد ، فكأن التنازع الذي جعل غاية الحس ، هو الذي جعل ابن عاشور يميل إلى القول بدلالة المضارع « تحسونهم » على التجدد والاستمرار دون الاستحضار .

وهذا ملمح لطيف نجده في ثنايا كلام علمائنا ـ رحمهم الله ـ في التفريق بين ما هو لاستحضار الصورة الماضية ، وماهو للتجدد والاستمرار ، أو النظر في أولوية أحدهما بأن يكون هو غرض العدول من الأفعال المضارعة المعبر بها عن الماضي .

وقد يكون الاحتمالان واردين في موضع فنرى فريقا منهم يميل إلى أحدهما دون الآخر لما يترجح عنده من دلائل يقتضيها المقام ، وذلك لأن بعض مواضع التعبير بالمضارع عن الماضي تحتمل معنى التجدد والاستمرار كما تحتمل استحضار الصورة الماضية ، ونعني بذلك الاستمرار في الماضي الذي وقع ثم انقضى قبل زمن التكلم ، على الصورة الأولى من استعمال المضارع في الدلالة على الماضي لغرض التجدد .

ونمضي إلى الكلام في الصورة الثانية التي يستعمل فيها المضارع للتعبير عن الماضي لإفادة التجدد والاستمرار في الزمن الماضي مع استمرار ذلك التجدد في الزمن المستقبل ، فهي في الآي الكريم أكثر من سابقتها ، ولا شك أن دلالتها على الأزمنة الثلاثة لا يجعل لحكاية الحال الماضية احتمالا مع تلك الدلالة متى كانت دلالتها على الأزمنة الثلاثة واضحة ، لأن المضارع الدال على استحضار الصورة لا يشترك مع المضارع الدال على الأزمنة الثلاثة من حيث الاستعمال ، وإنما يشترك في ذلك مع المضارع الدال على المضي المنقطع ، ويكون في الكلام ما يرجح

---

(١) ينظر لذلك الكشاف ١/٤٧٠ .

أحدهما ، فإن خلا فكلا الاحتمالين وارد ، أو أن يكون كلاهما مرادا من نفس الصيغة مع وجود قرائن في التركيب .

ففي قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ﴾ (آل عمران:٤٤)، تشير الآية في قوله : «ذلك» إلى ما أوحي إلى النبي عليه الصلاة والسلام من أنباء الغيب في الآيات التي سبقت هذه الآية في قصة مريم ، قال أبو السعود : («ذلك» إشارة إلى ما سلف من الأمور البديعة ، وما فيه من معنى البعد تنبيه على علو شأن المشار إليه وبعد منزلته في الفضل)[1] ، فهو أمر مضى والإخبار عن الوحي به إخبار عماّ سلف ، وإنما كان التعبير بالمضارع للتجدد المستمر في الماضي ، لأن تلك الأنباء التي أوحيت إليه عليه الصلاة والسلام كان إيحاؤها متجدداً آناً بعد آن ، ومستمراً في أوقات سلفت ، وهو ما يقتضيه تنزيل القرآن منجماً ليناسب الوقائع والأحداث في الأزمنة المختلفة ، وفي ذلك أيضاً تثبيت للنبي عليه الصلاة والسلام ، غير أن هذا المعنى لامرية في اشتراك معنى آخر معه ألا وهو(الإيذان بأن الوحي لم ينقطع بعد)[2] ، لأن ذلك من مقتضيات الرسالة ومن مقومات النبوة ، كذلك فإن في معنى الاستمرار تأكيداً لما ذكر من تثبيته عليه الصلاة والسلام ، وتقوية عزيمته بتأييده بالوحي الذي يخبره بالغيب . وإخباره بالغيبيات لم يكن يتوقف على أخبار الأمم السابقة ، بل إن مما أخبر به عليه الصلاة والسلام من ربه أموراً غيبية لم تقع بعد ، كإخباره بما يحاك ضده ، وبما يضمره أعداؤه وأعداء رسالته . وهذا ـ كما قدمنا ـ مما يمكن أن تشعر به صيغة الاستقبال ، لأنه من تمام المعنى في الماضي الذي دلت عليه ، فكأن الإخبار بالمستقبل عن الماضي في هذه الآية ونظيراتها يستلزم في مضامينه إخباراً عن المستقبل ، ضرورة أن ذلك الماضي مما هو شديد التعلق بالمستقبل . والدلالة على المستقبل إنما هي من مستلزمات الحديث عن الماضي

---

(١) إرشاد العقل السليم ٣٥/٢ . (٢) المصدر السابق ٣٦/٢ .

الذي دُلَّ عليه بالمستقبل ، لا أنها من دلالة المستقبل فحسب ، أي أن الدلالة على المستقبل لم تستفد من صيغة المضارع المعبر به عن الماضي وحدها ، بل من مادة ذلك المضارع الذي يقتضي الاستمرار ، فواضح أن صيغة المضارع استعملت للدلالة على الاستمرار في الماضي ، إلا أنه لما كان الفعل المتحدث عنه مما يقتضي ماضيه استمراراً مستقبلياً كانت الصيغة المستقبلة فيه تؤذن بذلك الاستمرار التجددي في المستقبل . والله أعلم .

ونظير هذا المعنى الاستمراري قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْأَيَٰتِ وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ (آل عمران:٥٨)، فقوله :« ذلك» (إشارة إلى ما تقدم من خبر عيسى وزكريا وغيرهما... ونتلوه معناه تلوناه)[1]. وقد جعله غير واحد من المفسرين لاستحضار الصورة الماضية ، كأبي السعود ، والألوسي[2]، وجعله القونوي لحكاية الحال الماضية[3] وحكاية الحال الماضية هنا لإفادة استحضار الصورة الماضية . إلا أنه لا يُلمح فرق واضح بين هذه الآية والآية التي قبلها في الدلالة على التجدد في الماضي ، لذلك قرناها هنا بالآية السابقة الدالة على التجدد والاستمرار . على أن منهم من جعل الصيغة محتملة للدلالة على الحال أو الاستقبال .

وينبغي التنبيه هنا ـ وإن كنا أشرنا إليه من قبل ـ إلى أن مما يساعد على فهم معنى الاستمرار في الفعل المضارع في الأزمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال مادة الفعل ، فهي قد تدل على التجدد الذي لا ينقطع ، كقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْأَيَٰتِ وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴾ (الإسراء:٨٢) وهذا النوع من الأفعال يمكن تحديده بأنه ما كان دالا على مضي الفعل مع استيجابه للدلالة على المستقبل

---

(١) البحر المحيط ١٨٢/٣ . (٢) المصدر السابق٣٦/٢ . (٣) حاشية القونوي ١٦٩/٦

ضرورة أن فحوى مادته تستلزم أن يكون مستمرا . ولننظر إلى قوله تعالى : ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ (الشورى:٣)، إذ إن المضارع المفيد للاستمرار يدل على وعد من الله لنبيه بألا ينقطع الوحي مدة حياته عليه الصلاة والسلام حيث جاء (العدول عن صيغة الماضي إلى صيغة المضارع في قوله : «يوحي» للدلالة على أن إيحاءه إليه متجدد لا ينقطع في مدة حياته الشريفة ، لييأس المشركون من إقلاعه ، بخلاف قوله تعالى :﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ ﴾ (الشورى:٥٢) وقوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ (الشورى:٧)، إذ لاغرض في إفادة معنى التجدد هناك . وأما مراعاة التجدد هنا فلأن المقصود من الآية هو ما أوحي به إلى محمد ﷺ من القرآن)[1] ، فالمعنى المعروف في عملية الوحي التي تقتضي نزوله حيناً بعد حين غير مقصود هنا ، إذ يحتمل أن يكون المعنى في الآية الأولى على المضي أي : جعلنا الوحي إليك بإحدى الطرق الثلاث التي بينتها الآية التي قبلها وهي قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴾ (الشورى:٥١)، قال أبو حيان : (كل هذه الأقسام الثلاثة يصدق عليها أنها وحي)[2] ، فالفعل يدل على طريقة الوحي ، وفي الآية الأخرى المعنى : جعلنا الوحي إليك قرآنا عربياً . فالفعل الماضي في الآيتين لا يحتاج إلى معنى التجدد . على أن الماضي في الآيتين قد يكون معبراً به عن المستقبل أيضاً للتحقق إذا أريد به الوحي جملة ، وفائدة ذلك هو الإشارة إلى أنه أمر متحقق لا محالة فإن ما لم ينزل من الوحي بمنزلة ما نزل منه في ذلك ، فالمضارع في الوجهين لايدل دلالة الماضي ، على ما سنبينه في الفصل الخاص بالتعبير بالماضي ، إن شاء الله .

---

(١) التحرير والتنوير ٢٥/٢٧ ، ٢٨ .

(٢) البحر المحيط ٩/٣٥٠ .

ويتضح الفرق في دلالة مادة الوحي في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ (النحل:١٢٣)، إذ يدل الفعل الماضي «أوحينا» على الأمر باتباع ملة إبراهيم ، وهي الإسلام ، وليس المراد الوحي المتجدد المستمر باعتباره أمراً يقع مرة بعد أخرى ، والله أعلم .

وقد أشرنا فيما سبق إلى العناية بمادة الفعل (يوحي) وأنها تقتضي الاستمرار التجددي ، وبينا في أنها قد تدل على الاستمرار في الأزمنة الماضية ، عند قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ ﴾ (يوسف:١٠٩)، إذ إن الوحي هنا يدل على الزمن الماضي ، فلا يلزم من الفعل أن تدل مادته على الاستقبال ، والله أعلم .

وهاتان الصورتان ـ أعني الصورة التي يدل فيها المضارع على الاستمرار في الزمان الماضي ، والصورة التي يدل فيها المضارع على الاستمرار في الأزمنة الثلاثة ـ سنرى كلا منهما تجري معنا في الآيات التي سنتناولها قريبا مما يتعلق بالاستمرار .

على أنه يمكن القول بأن المقام الذي يلاحظ ورود هذا النوع من الأفعال فيه هو مقام الإخبار عن الغيبيات ، كما تقدم .

* * *

ثالثا : وقوع المضارع موقع الماضي بعد حرف التحقيق للاستمرار :

من الأحداث الماضية المراد بيان استمرارها التجددي لنكتة بلاغية ، مايقع منها في صيغة الأفعال المضارعة مدخولاً لحرف التحقيق (قد) ، وبيان ذلك أن التحقيق في الفعل إنما هو من دلالات الفعل الماضي لا المضارع ، فإذا أريد توكيد ذلك التحقيق المستفاد من صيغة الماضي جيء به مدخولاً لـ«قد» ، أما وقوع المضارع

بعد «قد» فيذكر النحاة أنه حينئذ يفيد التوقع، قال أبوحيان: («قد» حرف توقع، إذا دخل على مستقبل الزمان كان التوقع من المتكلم كقولك: قد ينزل المطر في شهر كذا، وإذا كان ماضيا أو فعل حال بمعنى المضي فالتوقع كان عند السامع، وأما المتكلم فهو موجب ما أخبر به)[١]، وجعل ابن هشام التوقع واضحاً في المضارع كقولك: (قد يقدم الغائب اليوم إذا كنت تتوقع قدومه)[٢]، وأضاف ثلاثة معانٍ أخر هي: تقريب الماضي من الحال، والتقليل، والتكثير[٣]، وقد رأينا في القسم النظري عند ابن مالك دلالة المضارع على التقليل مع «قد»، والتوقع والتقليل يتقاربان في أن كلاً منهما لا يبلغ درجة التحقيق الذي يفيده «قد» مع الماضي.

فيتبين من استعمال هذه الأداة أنها تأتي لمعنيين عامين أحدهما: وقوع الفعل بعدها على وجه التحقيق، والآخر: وقوعه لاعلى وجه التحقيق، فيدخل فيه معنى التوقع والتقليل، فأما وقوعها على وجه التحقيق فذلك عند دخولها على الماضي لفظاً ومعنى وهو الماضي المستعمل فيما وضع له في الأصل، أو معنى فقط وهو المضارع المعبر به عن الماضي، وهذا المعنى الذي هو التحقيق، يدخل فيه كل من تقريب الماضي من الحال، والتكثير، ومن ذلك بيت عبيد بن الأبرص الذي أورده سيبويه[٤]، وتناقله النحاة بعده، وهو قوله:

قد أتركُ القِـرنَ مصُـفَرّاً أناملُـه   كأنَّ أثوابَـه مُجَّـتْ بفرصَـاد[٥]

---

(١) البحر المحيط ٤٨٧/٤ . (وهذا الذي ذكره أبو حيان هو أصح الأقوال في "قد" فيما نراه، وملخص ما قالوه فيها من حيث دلالتها على المضي والاستقبال، ذكره ابن هشام في المغني، ينظر مغني اللبيب بحاشية الدسوقي ٤٦٨/١، والمغني ١٧٢/١ .

(٢) مغني اللبيب ومعه حاشية الدسوقي ٤٦٨/١ .

(٣) المصدر السابق ٤٦٨/١ .

(٤) الكتاب ٢٢٤/٤ .

(٥) ينظر لتخريج البيت الصفحة ذات الرقم ٣٨ من هذا الكتاب .

إذ يفيد الكثرة ويفيد كذلك التحقيق ، لأنه إنما أراد : قد تركت تركاً كثيراً قرناء كثيرين في حال كذا وكذا . فجعل المضارع المفيد للتكرر والتكثير موضع الماضي المفيد للتحقيق ، ليجمع بين معنيي التحقيق والكثرة . وقد منع أبو حيان وغيره أن يكون التكثير مفهوما من « قد »، قال أبو حيان بعد ذكره للبيت السابق :(والذي نقوله : إن التكثير لم يفهم من «قد» وإنما يفهم من سياق الكلام لأنه لا يحصل الفخر والمدح بقتل قرن واحد)[1]، فالتكثير إنما هو من دلالات المضارع متى اكتسب صفة التحقيق التي يختص بها الماضي لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط . فالأولى أن يقال إن دلالة «قد» الصحيحة هي توكيد ما في الفعل من دلالة صيغته الزمنية فللماضي التحقيق ، وللمستقبل التوقع ، إلا أنه قد يقع المضارع موقع الماضي فيفيد التحقيق بقرينة المقام كما يفيده الماضي .

والثاني هو مقصود أبي حيان بقوله : (فعل حال بمعنى المضي . . . إلخ) ، وأما وقوعها لا على وجه التحقيق فذلك عند دخولها على المضارع المستقبل لفظاً ومعنى .

وعلى هذا فإن الفعل المضارع المراد الدلالة به على الاستمرار التجددي في الماضي يؤتى به مدخولاً لحرف التحقيق «قد» لأنه بذلك يكتسب معنى التحقيق بوقوعه موقع الماضي المحقق بعد «قد» ، ثم هو بعد ذلك مفيد لمعناه الأصلي وهو التجدد والتكرر اللازم للاستمرار . ومن المهم في هذا النظر في سياق الكلام ودلالة المقام لفهم معنى صيغة الفعل ودلالتها إذا وقعت بعد «قد» .

وبتتبع مواضع هذا التركيب في الكتاب الكريم نجده قد وقع في مواضع سبعة منه ، هي قوله تعالى : ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ ﴾ (البقرة:١٤٤). وقوله تعالى : ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ﴾ (الأنعام:٣٣).

---

(١) البحر المحيط ٤/٤٨٧ .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ﴾ (الحجر:٩٧)، ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴾ (النحل:١٠٣) وقوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ﴾ (النور:٦٣) وقوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ ﴾ (الأحزاب:١٨). . وقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾ (الصف:٥) .

ففي قوله تعالى : ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ۖ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ (الأنعام:٣٣)، وقع المضارع «نعلم» موضع «علمنا» لأن تعلق علم الله تعالى بحزنه عليه الصلاة والسلام تعلق ماضٍ سابق لزمن الإخبار به ، فإنه وإن كان متعلق علمه حاليا أو مستقبلاً فإن علمه لا يصح أن يكون كذلك ، وإنما دخل اللبس على من نفى دلالة المضارع «نعلم» على المضي من كون متعلقه (ليحزنك) دالاً على الحال أو الاستقبال لمكان لام الابتداء .

ولا شك في كون علمه الله سبحانه أزلياً لأنه صفة من صفات الكمال الإلهي ، قال الإمام الطحاوي في صفات الرب سبحانه : (مازال بصفاته قديماً قبل خلقه ، لم يزدد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته ، كما كان بصفاته أزلياً ، كذلك لايزال عليها أبدياً)[١] .

فيجب أن تكون سابقة لكل حدث لاتابعة له ، ولا صحة لجعل علمه تعالى مراداً به الحال أو الاستقبال فحسب في الآية على ماذكر ابن مالك[٢] ، ولهذا الإشكال

---

(١) شرح الطحاوية في العقيدة السلفية صـ٧٩. تأليف العلامة صدر الدين علي بن أبي العز الحنفي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ،طبع ونشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية ، ١٤١٨هـ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك١/٢٩ ، والصفحة ذات الرقم ٣٨ من القسم النظري من هذا الكتاب .

فقد جعل أبو حيان المضارع في الآية مما لم يلحظ فيه الزمان وذلك للتخلص من القول بأن علم الله ورد بصيغة الاستقبال وهو مناف لصفة الكمال المستوجبة لمعنى الماضوية الأزلية التي لا يناسب وصفها بما توصف به الأحداث الزمانية التي وجدت أو توجد بعد أن لم تكن موجودة من قبل ، يقول أبو حيان في ذلك : (عبر هنا بالمضارع إذ المراد الاتصاف بالعلم واستمراره ولم يلحظ فيه الزمان ؛ كقولهم : هو يعطي ويمنع)[1] .

ولا يظن أن تعدد الأقوال في مثل هذه المسائل خروج من إشكال فيما يتعلق بالآيات التي تتناول الصفات الإلهية العلى ، إذ من الواجب علينا أن نتأمل في تلك الآيات وننظر فيها وفق منظور العقيدة الصحيحة التي تسمو عن التعطيل والتمثيل أو التكييف والتحريف . فلعل الأنسب هنا ـ والله أعلم ـ أن يكون المضارع (يعلم) مراداً به الماضي (علم) ، وأما سبب هذا العدول عن التعبير بما هو أصل وهو الماضي ، فلعل ذلك لأنه جيء بالفعل على صيغة المضارع نظراً لمتعلقه الذي هو (ليحزنك) الذي يتجدد ويتكرر ، فأريد ـ والله أعلم ـ طمأنة النبي ﷺ وأن حزنه لما يقولون واقع من الله موقع العناية ، فإن ذكر العلم فيه إشارة إلى لازمه ، ولازم علمه تعالى بحزن النبي عليه الصلاة والسلام هو رعايته سبحانه له ، وتثبيت قلبه ، ودحض أقوالهم . فكأن التعبير بالمضارع فيه تنبيه على إحاطة لازم العلم بمتعلق العلم وأسبابه إحاطة مستمرة متجددة تناسب تجدد ذلك المتعلق وأسبابه ، فإن تجدد حزنه عليه الصلاة والسلام يقابله تجدد الرعاية والعناية منه تعالى لنبيه تجدداً على الوجه اللائق بجلاله تعالى . ثم إن وصف الشيء بأنه واقع في علمه جل وعلا أبلغ من ذكره مجرداً عن علمه ، لأنه يكتسب بذكره ضمن علمه تعالى عظمة ومزيةً لعظمة علمه ـ وإن كان كل شيء داخلا في محيط ذلك العلم ـ إلا أنه يفهم من ورودها في الذكر عظمة العناية والرعاية التي يوليها عزوجل نبيه عليه الصلاة والسلام ، فاتضح مزية التعبير بالعلم مع مافيه من الدلالة الكنائية التي يورد فيها الأمر بدليله .

---

(١) البحر المحيط ٤/٤٨٧ .

وليس القول بلازم العلم من العناية والرعاية هو ما يدخل في قول أصحاب التأويل من وجوب أمثال ذلك على الله ، فإنه تعالى فعَّال لما يريد لا يجب عليه شيء ، لكن المراد مما قلناه هو ماوعد الله به نبيه من التمكين في دعوته وتهيئة أسبابها فإن إخباره تعالى بعلمه بما يحزن النبي عليه الصلاة والسلام يجعل المؤمن موقناً بأن ذلك واقع في لطفه وعنايته بنبيه . والله أعلم .

ومثل هذا ما جاء في قوله تعالى : ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ ﴾ (البقرة:١٤٤) فالمضارع «نرى» دال على الماضي أي : «قد رأينا» وحرف «قد» يفيد تحقيق وتوكيد رؤية الله وعلمه بتقلب وجه النبي عليه الصلاة والسلام في السماء ، وتقلب الوجه هنا كناية عن رغبته عليه الصلاة والسلام في تحويل القبلة إلى الكعبة ، وجيء بالمضارع لبيان تكرر وتجدد تعلق لازم الرؤية وهو العناية بما يصدر من النبي ومقابلة ذلك بالإجابة والإنجاز ، وتحقيق تلك الرغبة . على أن الرؤية هنا عبارة عن العلم .

ولعل في التعبير بالرؤية دون العلم تكريماً للنبي ﷺ بأن جعل وجهه الكريم موضعاً لنظره تعالى ـ وإن كان لا شيء يخفى عليه جل وعلا ـ إلا أن مما يكرم الله به عبده أن ينظر إليه ، ومما يمقت الله به عبده ويعاقبه به ألاّ ينظر إليه ، وقد جعل من عقوبة الكافر ألاّ ينظر إليه[1] ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلاً أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (آل عمران:٧٧).

وقد أطال بعض المفسرين وأصحابِ الحواشي في الذهاب بمعنى «قد» في الآية إلى معنى «ربما» وأسهبوا في مناقشة ذلك ، على ضوء ما جرى بين النحاة من اختلاف في فهم كلام سيبويه عن «قد» . لكن ابن عاشور يغضي عن تلك المناقشات لنجد له كلاما نفيساً عند هذه الآية يجدر بنا هنا أن نذكره قال ـ رحمه الله ـ : (لما

---

(١) نفي نظره تعالى عنهم يحتمل حقيقة منع النظر ، ويحتمل أن يكون كناية عن مقتهم .

كان علم الله بذلك مما لايشك فيه النبي ﷺ حتى يحتاج لتحقيق الخبر به ، كان الخبر مع تأكيده مستعملاً في لازمه على وجه الكناية لدفع الاستبطاء عنه ، وأن يطمئنه لأن النبي كان حريصا على حصوله ويلزم ذلك الوعد بحصوله فتحصل كنايتان مترتبتان . وجيء بالمضارع مع «قد» للدلالة على التجدد المقصود تجددُ لازمه ليكون تأكيداً لذلك اللازم وهو الوعد ، فمن أجل ذلك غلب على «قد» الداخلة على المضارع أن يكون للتكثير مثل : ربما يفعل)[1] .

وبيان الكناية الأولى في كلام الطاهر أن الخبر مع تأكيده كناية عن العناية بالأمر ومشيئة به لدفع الاستبطاء ، والأخرى مترتبة عليها وهي أن دفع الاستبطاء يلزم منه الوعد بالحصول والتحقيق .

ومن مواضع التعبير بالمضارع في التنزيل دون الماضي للدلالة على التجدد قوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ۖ وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلاً ﴾ (الأحزاب:١٨) إذ يذكر الألوسي في سبب النزول (أن الآية في عبد الله بن أبيّ ، ومعتب بن قشير ، ومن رجع من المنافقين من الخندق إلى المدينة كانوا إذا جاءهم المنافق قالوا له : ويحك اجلس ولا تخرج ويكتبون إلى إخوانهم في العسكر أن ائتونا فإنا ننتظركم ، وقال قتادة : هي في المنافقين كانوا يقولون لإخوانهم ساكني المدينة من أنصار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : ما محمد وأصحابه إلا أكْلة رأس ولو كانوا لحماً لالتهمهم أبو سفيان وأصحابه فخلوهم)[2] ، وذكر أسباباً أخرى كلها تدل على أن الآية تتحدث عن المنافقين الذين كانوا يثبطون إخوانهم في غزوة الخندق ، وهو أمر مضى ، ونزول الآية كان بعده . ففي الآية عدول في التعبير عن الماضي بالمضارع ، كما هو واضح من سبب نزولها .

---

(١) التحرير والتنوير ٢٦/٢، ٢٧ . .

(٢) ينظر لسبب النزول روح المعاني ٢٢٦/١٨ .

وأياً كان مدلول الزمن في متعلق المضارع (يعلم) فإن ما لا شك فيه أن العلم الإلهي صفة له عز وجل ، وصفاته تعالى كلها صفات كمال ، ولا يصح أن يوصف الفعل المصوغ من تلك الصفة العظيمة بأنه مستقبل المعنى فحسب ، وإن كان متعلقه مستقبلاً .

والذي نراه أن فائدة التعبير بالمضارع دون الماضي تعود إلى أن لازم علمه تعالى بما يقوله المعوقون وما يثبطون به إخوانهم عن الخروج مع النبي ﷺ ، هو وقوع هؤلاء في عظيم الذنب وتعرضهم واستحقاقهم لعقابه تعالى ، فصيغة المضارع الدالة على الاستمرار المتجدد يفهم منها استمرار لازمها من تجدد واستمرار تعرضهم للعقوبة ، باستمرارهم في التعويق ، وفي ذلك تنبيه للنبي عليه الصلاة والسلام والمؤمنين إلى مكائد المنافقين ، وهو كذلك تحذير للمنافقين من استمرارهم وتكرير ما فعلوه من التعويق .

ونظير هذا إخباره تعالى بعلمه بالذين يتسللون ، من مجلس النبي عليه الصلاة والسلام ، أو من خطبة الجمعة بغير علم النبي ﷺ ولا إذنه ، فيستتر بعضهم ببعض أو يستتر المنافق بالمؤمن ، إذ يذكر بعض المفسرين[1] (أنه كان إذا استأذن رجل من المسلمين قام المنافق إلى جنبه يستتر به حتى يخرج فأنزل الله تعالى قوله : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ۚ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (النور:٦٣) ، فتسللهم مخالف لما أمر الله به من طاعة النبي ، وتكرر ذلك منهم متعلق بعلم الله سبحانه ، وهم بذلك متعرضون لعقاب الله ، والإخبار بصيغة المضارع الدالة على تكرر العلم وتجدده فيه دلالة إلى متعلق العلم من التسلل والملاوذة المستوجبان للازم العلم من العقوبة ، وذلك موحٍ بتجدد تعرضهم للازم العلم من العقوبة بحسب ما يفيده متعلق العلم من الذنب الذي ارتكبوه .

---

(١) روح المعانى ١٦٣/٢١ .

على أننا نجد في هذا كله وقوع حرف التحقيق «قد» موقعاً مناسباً لما يتضمنه سياق كل آية من الإخبار بعلمه تعالى، فقد ظهر جلياً في الآيات ماذكرناه من أن «قد» أكسبت المضارع بعدها معنى التحقيق الذي إنما هو مدلول لصيغة الماضي، وكأن تركيب «قد» مع الماضي تركيب امتزج ليدل على التحقيق المؤكد كما امتزجت «لا» النافية للجنس باسمها، وتركبت معه تركب خمسة عشر، وكما تتركب «لو» مع الماضي فتفيد القطع بانتفائه. وههنا نرى كيف اكتسب المضارع من موقع الماضي معنى التحقيق والتوكيد، لنستشعر في الآية مقدار ما يعنية توكيد لازم علمه تعالى من إنجاز وعده لنبيه، وتوكيد لازم علمه أيضاً من استحقاق أولئك المنافقين وتعرضهم لعقابه؛ وإنما هم في ذلك تحت نظره تعالى من إمهال في العقوبة قضت به حكمته تعالى في تدبير أمر عباده، حتى ينال كلٌّ ما قدر له من دنياه وآخرته.

ولما كان متعلق العلم في هاتين الآيتين ذنباً ومعصية لله ورسوله، كان المفهوم من العلم هو تعرضهم للعقاب المناسب لذنبهم، وتكرر فعلهم وتجدده يقتضي تكرر استحقاقهم للعقوبة. أما حينما كان متعلق العلم أمراً يخص النبي عليه الصلاة والسلام من رغبة في تحويل القبلة، أومن الحزن وضيق الصدر لما يصدر من أعدائه عليه الصلاة والسلام من قول؛ فإن ذلك المتعلق يشير إلى لازم العلم من طمأنة النبي وتثبيته.

ولا يعني ماذكرناه من لازمٍ كُنِّي بالعلم عنه أن علمه تعالى مقيد بذلك اللازم، بل الحق الذي لا محيد عنه، ولا مطلب للمؤمن سواه هو أن علم الله بكل شيء محيط: ﴿ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (آل عمران:٢٩) أما ما ذكرناه من لازم للعلم فإنما هو بحسب متعلق العلم في الآية، فإن لكل أمر وقع متعلقاً بعلمه تعالى لازماً يناسبه، وهو يفهم ويستوحى من ذلك المتعلق، ولهذا لا يقال إن معنى ما ذكرناه أنهم متعرضون للعقاب قبل وقوع فعلهم

فإن تعرضهم للعقاب مبني على حدوث الفعل منهم ، وإن كان فعلهم وما يترتب عليه واقعاً في علم الله في الأزل ، والله أعلم .

لقد استشكل بعض المفسرين والمحشين مجيء الإخبار عن علمه تعالى بصيغة المضارع ، كما كان مشكلاً وقوع المضارع بعد « قد» التي جزم بعضهم أن المضارع معها للتقليل ، وبعضهم ذهب إلى معنى التكثير ، ولعل ما ذكرناه يجعل من ذلك الإشكال إضاءات حقيقتها أن الآيات التي وقع فيها هذا الأسلوب من التعبير القرآني العظيم إنما هو مقصود ، وجيء به لأنه ليس من عبارة يُتصور أنها تقوم مقامه أو تسد مسده . هذا الذي هو أحق أن يُتبع ، وأجدر أن يُقتفى في تأمل أسرار التعبير القرآني على نور وهدى مما أنزل الله في محكم تنزيله ، وما أخبر به نبيه ، وما هدى الله إليه أهل العلم والرشاد من استنباط وفقه والله أعلم .

وهذه مسألة عقدية ، وقد رأينا كيف عالجها البحث البلاغي بما يبرز سلامة القول فيها من جهة ، وحسن استخلاص مكنون دلالتها من جهة أخرى ، مع اتضاح سرّ مجيء المسألة على صورة من التعبير دون صورة أخرى ، ومن قبل رأينا المسألة الفقهية بين يدي النظرة البلاغية لتستخرج الحكم الفقهي من عمق العبارة في الآية . وهكذا هي علوم العربية ، وهذا هو تراث الأمة متكامل تكاملا عجيبا .

وهكذا دواليك في كل آية هذا سبيلها من الآيات المتعلقة بصفة من صفات المولى سبحانه ، فإن من تأمل كلام أهل العلم المحققين الذين يحتذون هدي السلف في صفاته عزوجل يجد كلامهم مستقيماً لا يصطدم مع الصحيح من فروع المعرفة ، بل هو منار يحتذى وقاعدة يبنى عليها .

وبهذا يعلم أن ما نقلناه عن ابن مالك فيما سبق[1] وهو قوله في معنى « قد» : (فإن خلت من التقليل خلت من الصرف إلى معنى المضي ، وتكون حينئذ للتحقيق

---

(١) ينظر الصفحة ذات الرقم ٣٨ .

والتوكيد ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ﴾ (الأنعام:٣٣)، فيه نظر ؛ لأنه يخلي هذا التركيب ـ أعني ـ قد مع المضارع ـ من الانصراف للمضي ، وذلك لما رأيناه من وجوب الإيمان بأزلية صفاته تعالى ، وأنها سابقة كل شيء ، فالمضارع هنا يجب تفسيره بالمضي ، ولا يعني ما نقوله أن ابن مالك ـ رحمه الله ـ يجهل مثل هذا في شأن تنزيه المولى عزوجل ، إلا أن عبارته كان الأولى أن تراعي مثل هذا المسلك .

وقد استقصيت مواضع « قد » داخلة على المضارع في القرآن الكريم فوجدتها لم ترد فيه على تلك الصفة ـ أعني دخولها على المضارع ـ إلا ومادته هي العلم ، عدا موضع واحد وقعت فيه مع غير العلم ؛ وهو قوله تعالى : ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ﴾ (البقرة:١٤٤) وبيّنا أنه بمعنى « علمنا » ، وذكرنا فائدة التعبير بالفعل (نرى) دون (نعلم) ، ثم إن كل أفعال العلم المضارعة التي دخلت عليها « قد » في التنزيل الحكيم ، تدل على علمه عزَّ وَجَلَّ ، إلا ما ورد في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ (الصف:٥)، وهي في خطاب موسى عليه السلام لقومه ، وبذلك فهي في جميع آي القرآن تفيد التحقيق سواء كان الفعل ماضياً أو مضارعاً ، والتحقيق هو الغالب في استعمالها ، وسيكون لنا ـ إن شاء الله ـ وقفة مع « قد » التحقيقية مع الماضي المعدول به عن المضارع ، في فصل العدول إلى الماضي عن المضارع .

* * *

رابعا : المضارع بعد (ربما) للاستمرار :

نعود هنا لكلام أهل العلم عن « ربما » التي جعلوها بمنزلة حرف التحقيق « قد » في بعض المواضع ، وقد آثرنا الحديث عنها هنا لاتصال الحديث عنها في كلام المفسرين وغيرهم بحرف « قد » ، فالمعروف أن « ربما » مركبة من حرف

الجر«ربَّ» المختص بالدخول على الأسماء ، و«ما» الكافة وهي بذلك مهيأة للدخول على الجمل الفعلية ، وفي القرآن الكريم وردت «ربما» في آية واحدة فقط ، هي في قوله تعالى في أول سورة الحجر : ﴿ الٓر ۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ ① رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ② ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا۟ وَيَتَمَتَّعُوا۟ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ (الحجر:١-٣) بتخفيف الباء في قراءة نافع وعاصم ، وقرأ الباقون بتشديد الباء ، وهما لغتان[١] ، والمهم هنا هو بيان فائدة التركيب ، وما يكنه من دلالات إذا علمنا أن جمهرة من المفسرين وغيرهم يذهبون إلى أنها موضوعة للدلالة على التقليل ، ومختصة بالدخول على الماضي من الأفعال ، وذكر الرازي اتفاقهم على اختصاصها بالدخول على الماضي من الأفعال ، وأن ذلك الاختصاص إنما هو حال دخولها على الفعل دون الاسم ، قال : (اتفقوا على أن كلمة «رب» مختصة بالدخول على الماضي كما يقال : ربما قصدني عبد الله ، ولا يكاد يستعمل المستقبل بعدها . وقال بعضهم : ليس الأمر كذلك والدليل عليه قول الشاعر :

رُبَّما تكــرهُ النفــوسُ مِــنَ الأمْــرِ[٢]

وهذا الاستدلال ضعيف ، لأننا بينَّا أن كلمة «رب» في هذا البيت داخلة على الاسم وكلامنا في أنها إذا دخلت على الفعل وجب كون ذلك الفعل ماضياً)[٣] .

وعلى هذا الاعتبار فهي في الآية جاءت على خلاف الأصل في استعمالها ، لدلالتها فيها على الاستقبال ، على الرغم من كون المضارع الواقع بعدها في الآية وهو قوله : (يود) دالاً على الاستقبال ، وقد روى الترمذي عن أبي هريرة ، ونفر من

---

(١) كتاب الإقناع في القراءات السبع ٦٧٩/٢ .

(٢) البيت لأمية بن أبي الصلت ، وهو في ديوانه صـ٥٠ جمعه بشير يموت الطبعة الأولى ١٩٣٤م ، بيروت . وتمام البيت : له فرجة كحلّ العقال .

(٣) التفسير الكبير ١٢٢/١٩ .

الصحابة ، ﷺ ، في تفسير هذه الآية عن النبي ﷺ أنه قال : (إذا أُخرج أهل التوحيد من النار وأُدخلوا الجنة ودَّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين)[١] .

وإلى القول بجواز دخولها على المستقبل مال فريق من المفسرين والنحاة ، فأبو حيان ينفي الإجماع الذي ذكره الرازي ، قال : (قول أبي عبد الله الرازي : إنهم قد اتفقوا على أن كلمة «رب» مختصة بالدخول على الماضي لا يصح)[٢] ، ويقول الرضي ـ مخالفاً ابن الحاجب ـ : (المشهور جواز دخولها على المضارع بلا تأول)[٣]. وعلى هذا القول تكون دلالتها على المستقبل دلالة حقيقية ولا عدول فيه ، وممن أيد جواز دخولها على المستقبل بلا تأوُّل ابن عاشور حيث يقول : (الأكثر أن يكون فعلاً ماضياً ، وقد يكون فعلاً مضارعاً للدلالة على الاستقبال كما هنا ، ولا حاجة إلى تأويله بالماضي في التحقيق)[٤] .

وإذاً فنحن أمام قولين للعلماء : قول يرى دلالتها على المضي والتقليل ، وهو قول من نظر إلى أصل دلالتها ، وتأول الآية بما يناسب دلالتها على المستقبل ، وقول يرى دلالتها أصلا على الاستقبال بدليل الآية نفسها .

فأما القول بدلالتها على التقليل ، فالتقليل غير مناسب في الآية لظهور معنى التكثير ، إذ إن ودادتهم التي بينها الحديث النبوي إنما يناسبها التكثير وهذا قول فيه وجاهة وقوة ، لكن يبقى وجه دلالتها على التكثير الذي هو مخالف لأصل استعمالها، إذ أوضح الشهاب الخفاجي أن ذلك قد يكون بطريق الاستعارة ؛ ونقل عن صاحب الكشف في توجيه دلالتها على المستقبل مع كونها للمضي إلى أنها : (من استعارة

---

(١) الجامع الصحيح (سنن الترمذي) ٢٤/٥ لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة ، تحقيق كمال يوسف الحوت ، بدون تاريخ ، دار الفكر ، بيروت .

(٢) البحر المحيط ٤٦٤/٦ .

(٣) شرح كافية الرضي٣٢٩/٢ . .

(٤) التحرير والتنوير ١١/١٤ .

أحد الضدين للآخر للمبالغة)[1] وقال القونوي :(استعارة أحد الضدين للآخر للإيذان بأنهم لو كانوا يودون الإسلام مرة فبالحري أن يسارعوا إليه ، فكيف وهم يودونه كل ساعة؟)[2] . كما ذكر ابن المنير عن بعض البيانيين وجها للتعبير عن الكثير بما دل على القليل حيث يقول : (المقصود في ذلك الإيذان بأن المعنى قد بلغ الغاية حتى كاد أن يرجع إلى الضد ، وذلك شأن كل ما انتهى لنهايته أن يعود إلى عكسه)[3] .

والذي يظهر لنا هنا أن ربما موضوعة للمضي والتقليل ، لكن اختلفت دلالتها في الآية من جهتين : أولاهما السياق الذي وقعت فيه فهو سياق يدل على الاستقبال ، إذ إن ودادة الكافرين لو كانوا مسلمين إنما تقع يوم القيامة ، بدليل الحديث الذي ذكر. وثانيتهما أن المضارع الواقع بعدها يدل على التكرر والتجدد المستمر لأن الودادة تقع منهم مرة بعد مرة وذلك لكونهم في موقف حسرة وندم .

فالعدول في الآية وقع في كل من «ربما» والفعل المضارع ، إذ استعملت «ربما» الدالة على المضي بالأصالة ؛ للدلالة على الاستقبال ، واستعمل المضارع الدال على المستقبل بالأصالة في موضع هو للماضي . فالتركيب أفاد التحقق الذي يقتضيه خبر من لا يشك في وقوع ما أخبر به ؛ مما سوغ استعمال «رب» الدالة على المضي للدلالة على المستقبل ، قال الزمخشري : (فإن قلت : لم دخلت على المضارع وقد أبوا دخولها إلا على الماضي؟ قلت : لأن المرتقب في إخبار الله تعالى بمنزلة الماضي المقطوع به في تحققه فكأنه قيل : ربما ود)[4] . كذلك أفاد المضارع التكرر والتجدد الذي يفهم منه التكثير وهو أيضا مما يدعمه السياق الذي يدل على الاستقبال .

---

(١) حاشية الشهاب ٢٨٢/٥ .
(٢) حاشية القونوي ١١٧/١١ .
(٣) الإنصاف ٣٨٦/٢ .
(٤) الكشاف ٣٨٦/٢ .

وعلى هذا فالمضارع بعد «ربما» في هذه الآية خاصة يدل على التكثير لا التقليل، والاستقبال لا المضي، مع تحقق الوقوع، وليس هذا هو الأصل في استعمال هذا الحرف، وإنما الغالب ـ كما يراه المفسرون وغيرهم ـ استعمالها في المضي والتقليل، وقد بينا فيما سبق[1] أن البلاغيين شبهوا المضارع الواقع بعد «لو» بالواقع بعد «ربما» من حيث وجوب كونه ماضيا، فالفعل بعدهما يصح دلالته على الاستقبال وإن كان موقعه المضي، وذلك بتنزيل المستقبل منزلة الماضي لوقوعه عما لا يتخلف خبره، على ما بيناه من قول الزمخشري، وفيه مكمن العدول في استعمال الصيغة، وتلك هي نكتته، وهذا التوجيه موافق لما في التلخيص وشروحه[2]، وإن حكم عليه ابن هشام بأنه تكلف[3].

كما ذكروا فائدة أخرى تجتمع إلى ما ذكره الزمخشري والبلاغيون من مجيء الفعل بعدها مضارعاً، وهي ما أشار إليه الدسوقي في حاشيته على مغني اللبيب، معلقاً على كلام ابن هشام السابق، من أن المضارع «يود» عبر به عن ماضٍ وهو (ودَّ، استحضاراً للصورة العجيبة)[4].

وبهذا يتضح قوة ووجاهة رأي من قال بوجوب دلالتها على المضي والتقليل، لأن هذا لايناكد معنى الآية الذي ذكرناه وهو دلالة «ربما» مع المضارع على المضي المراد به الكثرة في المستقبل، ويساعد على هذا قول الرازي بدلالتها على المضي عند دخولها على الفعل، وقولنا إن التكثير في الآية يفهم من السياق الذي وردت فيه يؤيده أن حال الكافرين من شدة العذاب وطول مقامهم في النار يستوجب كثرة ودادتهم لو كانوا مسلمين، ولايناسب المعنى الموصوف به حالهم في العذاب أن يكون تمنيهم قليلاً.

* * *

---

(١) ينظرالصفحة ذات الرقم ٧٠.

(٢) ينظر الشروح ٢/٨٢.

(٣) مغني اللبيب ١/١٣٧.

(٤) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١/٣٧٥.

خامسا : عطف المضارع على الماضي للاستمرار :

يتميز التركيب الذي عطف فيه المضارع على الماضي بأنه يتبين فيه أثر صيغة المضي في دلالة المضارع على الاستمرار والتجدد ، فإنك تلحظ أن المضارع متصل بالماضي الذي عطف عليه من حيث كون الثاني ناتجاً عن الأول أو مترتباً عليه ، فالمضارع في هذا التركيب يستمد من الماضي قبله دلالته على الماضي ، كما يستمد منه كذلك شيئاً من دلالته على الحدث فإنه وإن كان الحدث مدلولاً للصيغة في أي فعل إلا أن هذا التركيب نجد فيه تلازماً قوياً بين الحدث المفهوم من المضارع والحدث المفهوم من الماضي قبله ، فكأن ثبوت الحدث في الفعل الماضي نتج عنه تجدد الحدث في الفعل المضارع الذي عطف عليه ، وقد ورد هذا النوع من العدول في عدة مواقع في الكتاب الكريم ، اجتهدت في حصرها فوجدتها لا تتجاوز عشرة مواقع ، هي قوله تعالى : ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (البقرة:٢١٢) ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ (هود:٨٨) ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِم بَطَرًا وَرِئَاءَ النَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ۚ وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴾ (الأنفال:٤٧) . وقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ عَاهَدتَّ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ ﴾ (الأنفال:٥٦) وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ ۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (الحج:٢٥). وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ (ق:١٦)، وقول الحق تبارك وتعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ اللَّهِ ۗ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ ﴾ (الرعد:٢٨) وقوله تعالى : ﴿ الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ﴿٧٨﴾ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ ﴾ (الشعراء:٧٨-٨١).

إضافة إلى آيتين سبقتا في المضارع المفيد للاستحضار سنذكرهما فيما بعد ، وسنفصل فيما يلي الحديث عن هذه الآيات.

ففي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (الحج:٢٥)، نجد الصد ناتجاً عن الكفر ومترتباً عليه ، وإن كان الفعل الأول المراد منه بيان صفتهم التي عرفوا بها ، فإن ذكر الكفر هنا فيه فائدة أن صدهم المتجدد المستمر عن سبيل الله متولد من كفرهم ، وهو كذلك من دعائم ملتهم ومن مقومات كفرهم ، لذلك جاء المضارع معطوفاً على الماضي ، ولأنهم يظنون أن صدهم الناس عن سبيل الله وعن المسجد الحرام يحقق لهم قوة في ملتهم الكافرة ، وأنه إضعاف لدين محمد عليه الصلاة والسلام .

وقد ذكر المفسرون أن صلاحية عطف المضارع على الماضي في الآية راجع إلى كون المضارع للاستمرار في الأزمنة الثلاثة فيكون الماضي بعض مدلول ذلك المضارع قال ابن التمجيد : (حسن عطفه عليه كون الماضي جزء مدلول المعطوف ، فإن الصدود المستمر مشتمل على الماضي والحال والاستقبال ، ولولا هذا التأويل لأشكل أمر عطف المضارع على الماضي)[1]، وهذا توجيه للعطف وتصحيح له ، والذي ذكره ابن عاشور أدل على معنى العدول إذ جعل الماضي للدلالة على أن الكفر كاللقب لهم ، أما الصد فهو متجدد ، قال : (وجاء «يصدون» بصيغة المضارع للدلالة على تكرر ذلك منهم ، وأنه دأبهم ...أما صيغة الماضي في قوله : ﴿ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ ﴾ (الحج:٢٥)، فلأن ذلك الفعل صار كاللقب لهم)[2] . وينبه القونوي إلى (حمله على الصدود لا على الصد مع أن الأولى العكس لكونه ذماً بالإضلال مع

---

(١) حاشية القونوي ٤١/١٣ .

(٢) التحرير والتنوير ٢٣٦/١٧ .

الضلال)[1] . ويتصل بالعدول في الآية من حيث مادة الفعل وصيغته العدول في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِم بَطَرًا وَرِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴾ (الأنفال:٤٧)، قال ابن عاشور : (جيء في «يصدون» بصيغة المضارع للدلالة على حدوث وتجدد صدهم الناس عن سبيل الله ، وأنهم حين خرجوا [كانوا] صادين عن سبيل الله ومكررين ذلك ومجددين له)[2] ، ولاشك أن الصد في هذه الآية ليس شيئاً آخر غير الصد في الآية التي قبلها ، لأن صيغة المضارع فيهما تبين أن الصد مستمر متجدد ، فعلم أنه واحد في الآيتين ، أما ربط الصد في هذه الآية بالخروج فهو عائد إلى الأساس الذي انبثق منه كل من الخروج والصد ، إذ إن كلا منهما من مقومات الكفر .

ويظهر أثر الفعل الماضي في المضارع الواقع في سياقه ظهوراً واضحاً في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾ (ق:١٦)، إذ في الآية استدلال على علم الله ما في النفوس ، فإن خالق الإنسان وموجده قدير وجدير بأن يعلم ما في نفسه ، فقد جعل خلقه تعالى لهم كأنه علة وسبب لعلمه بما في نفوسهم ، والواقع أن علمه تعالى بهم ليس متفرعا على خلقه لهم ، ولا متوقفا عليه ، فما في الآية هو أن الثاني كاللازم للأول فاستدل على علمه بما في نفوسهم بأنه خالقهم . وفي ذكر العلم هنا كناية عن التحذير من فعل ما لا يرضاه ، فذكر العلم في سياق الخلق تنبيه على أن من أوجد الإنسان من العدم قادر على علم خفايا نفسه ، ثم هو بذلك قادر على عقابه . قال ابن عاشور : (الإخبار عن فعل الخلق بصيغة المضي ظاهر ، أما الإخبار عن علم ما توسوس به النفس بصيغة المضارع فللدلالة على أن تعلق علمه تعالى بالوسوسة متجدد غير منقض ولا محدود لإثبات عموم علم الله تعالى ، والكناية عن التحذير من إضمار ما لا يرضي الله)[3] .

---

(١) حاشية القونوي ٤١/١٣ . (٢) التحرير والتنوير ٣٣/١٠ . (٣) التحرير والتنوير ٢٩٩/٢٦ .

وربما كان الفعل المضارع مفرعاً على الماضي قبله ، كما في آيات هي قريبة من الآية السابقة ، حيث جاء على لسان إبراهيم عليه السلام قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ﴿٧٨﴾ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ ﴾ (الشعراء:٧٨-٨١)، إذ فرع المضارع المراد به التجدد والاستمرار المتكرر على الماضي ، وإيثار : (التعبير بالمضارع في قوله « يهدين » لأن الهداية متجددة له . وجعل فعل الهداية مفرعاً بالفاء على فعل الخلق لأنه معاقب له ، لأن الهداية بهذا المعنى من مقتضى الخلق ، لأنها ناشئة عن خلق العقل)[1] ، فقد جعل إبراهيم عليه السلام خلق الله له علة في تجدد الهداية وتكررها . وهذه الفاء التي رأينا فائدتها هنا استشكلها النحاة فعللوا دخولها بما في الكلام من معنى الشرط ، وقد منع ذلك أبو حيان فقال : (ليس « الذي » هنا فيه معنى اسم الشرط لأنه خاص ، ولا يتخيل فيه العموم ، فليس نظير : الذي يأتيني فله درهم ، وأيضا الفعل الذي هو « خلق » لا يمكن فيه تجدد بالنسبة إلى إبراهيم)[2] . فأبو حيان يمنع أن تكون الفاء واقعة فيما يشبه جواب الشرط ، لعدم تجدد فعل الخلق بالنسبة لإبراهيم عليه السلام ، وعدم خصوصية الموصول به عليه السلام ، إلا أن ذلك لا يمنع من أن يفهم معنى العموم في الآية بطريق التعريض ، قال القونوي : (الموصول هنا وإن كان خاصاً به عليه السلام لكن المراد عام إلى كل مخلوق بطريق التعريض)[3] كما أن في ربط الهداية بفعل الخلق تعريضا بهم في أن الله لم يرد هدايتهم ، إذ يلزم من ذلك أن هداية الخلق أجمعين إنما هي لله وحده .

وعلى غرار ما في هذه الآية من معنى الاستمرار التجددي ؛ تأتي الآيتان

---

(١) التحرير والتنوير ١٤٢/١٩ .

(٢) البحر المحيط ١٦٥/٨ .

(٣) حاشية القونوي ٢٥٢/١٤ .

التاليتان لها ، وهما قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ۝٧٩ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ (الشعراء:٧٩-٨٠)، وفائدة الضمير (هو) في كلٍّ تخصيصه سبحانه بتلك الأفعال ، لأن نسبتها له موضع جدال عندهم أما في قوله تعالى بعد هذه الآيات : ﴿ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ ﴾ (الشعراء:٨١) (فلم يقل : «هو يميتني» لعدم قصد تكرير النسبة إذ لا مجال لإضافته إلى غيره بخلاف البواقي إذ المراد بالموت إحداث الموت في الحيوان بلا تخريب البنيان فيحتاج إلى التأكيد في البواقي دونه)[1] ، على أن الفعلين المضارعين في هذه الآية لا يفيدان ما أفادته الأفعال المضارعة في الآيات قبلها من التجدد ، فهما للاستقبال فحسب ، إذ لا معنى للتجدد .

وتتضح أهمية الماضي في توجيه دلالة المضارع بعده في قول الحق تعالى في شأن المنافقين : ﴿ ٱلَّذِينَ عَـٰهَدتَّ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِى كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ ﴾ (الأنفال:٥٦)، فإن النقض لم يكن لولا العهد ، فالمعاهدة متحققة ثابتة لكونها مدلولاً للماضي ، ولما كان حق هذه المعاهدة أن تلتزم وتعطى حقها من الرعاية والوفاء ؛ كان مخالفة ذلك بالنقض أمراً قبيحاً ، فضلاً عن أن يكون ذلك النقض متجدداً تجدداً مستمراً يقع في كل مرة تستوجب الالتزام بالعهد يتهيأ لهم فيها فرصة النقض ، وقد ذكر العهد بصيغة المضي لبيان أن العهد الذي يبرمه النبي عليه الصلاة والسلام معهم هو في حكم المحقق الذي لا يتغير ، وفي صيغة المضي كذلك إيماء إلى التزام النبي عليه الصلاة والسلام بالعهد ووفائه به ، فهو كالمحقق المنتهي الذي لا جدال في وقوعه . كما أن في استعمال الصيغة إشارة إلى أنه يجب أن يلتزم بالعهد مهما طال زمنه فلا حاجة إلى أن يجدد حيناً بعد حين ، ثم إنهم لشدة غدرهم ومكرهم لم يكتفوا بأن يقع منهم نقض ذلك العهد مرة واحدة ، بل يتكرر منهم النقض ، ويستمرون على ذلك الفعل البغيض مرات كثيرة .

---

(١) حاشية القونوي ١٤/٢٥٨ .

قال العلامة أبو السعود (« ثم ينقضون عهدهم » عطف على « عاهدت » داخل معه في حكم الصلة ، وصيغة الاستقبال للدلالة على تجدد النقض وتعدده ، وكونهم على نيته في كل حال ، أي : ينقضون عهدهم الذي أخذته منهم « في كل مرة » أي من مرات المعاهدة)[1]. ويذكر ابن عاشور أن (التعبير في جانب نقض العهد بصيغة المضي للدلالة على أن ذلك يتجدد منهم ويتكرر ، بعد نزول الآية ، وأنهم لا ينتهون عنه ، فهو تعريض بالتأييس من وفائهم بعهدهم ، ولذلك فرع عليه قوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾ (الأنفال:٥٧) فالتقدير : ثم نقضوا عهدهم وينقضونه في كل مرة)[2] . وفي العطف بـ« ثم » فائدة وهي لكونها تفيد الترتيب فإن ترتيب النقض على العهد هو ترتيب نتيجة على مقدمة ، وغاية على وسيلة ، كأنه قيل عاهدوا لينقضوا ، وكأنهم إنما يتخذون من العهد دريئة تكف المؤمنين عنهم ، وتجيز لهم هم فعل ما شاءوا ، متى شاءوا ، وهذا من أخبث ما تنطوي عليه نواياهم ، وهو أخذ للناس على حين غرة ، فإن الذي عاهد ليلزم خصمه بالمعاهدة وينسلخ هو منها متى شاء إنما هو أشد مكراً وأعظم شراً ممن لم يعاهد ، أما الذي لم يعاهد فإنه لم يُلزم خصمه بشيء من عهد أو ميثاق ليكون مع خصمه على سواء ، ويكون خصمه منه على حذر ، أما الذي يعاهد لينقض عهده ويلزم خصمه ولا يلتزم هو فذلك هو العدو الماكر ، وإنما يتظاهر بالمسالمة ليكيد متى حانت له الفرصة وتهيأت له الأسباب ، وهذا ما ظهر جلياً من اليهود في غزوة الأحزاب . ولذلك كله فقد أمر سبحانه نبيه أنه في حال خوفه من خيانة قوم عاهدهم فإنه لا يناجزهم ويبادرهم بالشر ، بل عليه أن ينبذ إليهم ، ويبين لهم أن تلك العهود التي بينه وبينهم غير ملزمة لأحد منهما ، وهو ما ذكرته الآية التي تلت هذه الآية ـ أعني قول الحق تعالى ـ : ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ

---

(١) إرشاد العقل السليم ٤/٣٠ .
(٢) التحرير والتنوير ١٠/٤٨ .

سَوَآءٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ ﴾ (الأنفال:٥٨) وهذا من عظمة الإسلام ورفعة تعاليمه ، وسمو مقاصده حتى مع أعدائه . وتلك هي أباطيل يهود ومبادئهم المغرقة في الضلال ، القائمة على الشر ، الخالية من كل معاني الأخلاق الفاضلة ، وما يزال هذا ديدنهم إلى يومنا هذا .

كذلك في قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِۗ أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ ﴾ (الرعد:٢٨)، نرى الطمأنينة إنما هي ناتج عن الإيمان لأن من لم يؤمن بالله لا يجد في قلبه شيئا من ذلك ، فالمؤمنون بثبوت إيمانهم ورسوخه في نفوسهم تتجدد طمأنينتهم وتزداد في ثقتهم بالله مرة بعد أخرى ، وإنما جاء الإيمان هنا بلفظ المضي ليدل على الرسوخ واليقين الذي هو أصل الإيمان لأن المراد من ذكر الإيمان الاتصاف بأصل الصفة كما كان قوله : (الذين كفروا) كاللقب للكافرين . يقول أبو السعود : (الذين صار أمرهم إلى الإيمان... والعدول إلى صيغة المضارع لإفادة دوام الاطمئنان وتجدده حسب تجدد الآيات وتعددها)[1] .

وإذا كان الفعل الماضي في لفظه ومعناه مما يقتضي الاستمرار من جهة مادته ، فإن مجيء المضارع بعده دالا على الاستمرار في المضي مبنياً على الماضي قبله ، مترتباً عليه ، يبعث معنى الاستمرار في صيغة المضي التي انبثق عنها وكانت منشأً له ، ثم يكون المضارع نفسه دالاً على التحقق لاتصاله الشديد بالماضي قبله ، ولكونه مستمراً ، فنجد كلا من الصيغتين أكسبت الأخرى شيئاً من دلالتها ، مع ما في مادة كل من الصيغتين من دلالة تتعلق بما أفادته من الأخرى فيتقوى كل منهما بالأخرى على الدلالة على ما فيهما من معان محتملة ، ففي قوله تعالى : ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ (البقرة:٢١٢)، يتضح أن الفعل الماضي (زين) يقتضي أن يكون التزيين مستمراً لأنه من مقتضيات الضلال ، فهذا من دلالة

---

(١) إرشاد العقل السليم ٥/٢٠

المادة ، أما دلالة الصيغة فهي التحقق الذي جعل التزيين كالعنوان لهم ، وجعل منه مصدراً لكثير مما يصدر عنهم من أفعال . وكذلك فإن صيغة المضارع المعطوفة عليه (يسخرون) تدل على التجدد المستمر ، أما التحقق فتكتسبه من كونها قوية الصلة بالماضي الذي كانت كالنتيجة له ، أو كإحدى نتائجه . وفي هذا يقول أبو حيان : (هذه الجملة الفعلية معطوفة على الجملة الفعلية في قوله : « زين » ، ولا يلحظ عطف الفعل على الفعل ، لأنه كان يلزم اتحاد الزمان ، وإن لم يلزم اتحاد الصيغة ، وصدرت الأولى بالفعل الماضي لأنه أمر مفروغ منه ، وتركيب في طباعهم على محبة الدنيا ، فليس الأمر متجددا ، وصدرت الثانية بالمضارع ، لأنها حالة تتجدد كل وقت)[1] ، والعدول في الصيغة يصحح ما نفاه من ملاحظة عطف الفعل على الفعل ، وقال ابن عاشور : (جيء في فعل التزيين بصيغة الماضي ، وفي فعل السخرية بصيغة المضارع قضاء لحقي الدلالة على أن معنى فعل التزيين مستقر فيهم ، لأن الماضي يدل على التحقق ، وأن معنى يسخرون متكرر متجدد منهم ، لأن المضارع يفيد التجدد ، ويعلم السامع أن ماهو محقق بين الفعلين هو أيضاً مستمر ، لأن الشيء الراسخ في النفس لا تفتر عن تكريره ، ويعلم أن ما كان مستمراً هو أيضاً محقق ، لأن الفعل لا يستمر إلا وقد تمكن من نفس فاعله وسكنت إليه ، فيكون المعنى في الآية : زين للذين كفروا وتزين الحياة الدنيا ، وسخروا ويسخرون من الذين آمنوا ، وعلى هذا فإنما اختير لفعل التزيين خصوص المضي ولفعل السخرية خصوص المضارعة إيثاراً لكل من الصفتين بالفعل التي هي به أجدر ، لأن التزيين لما كان هو الأسبق في الوجود وهو منشأ السخرية أوثر بما يدل على التحقق ، ليدل على ملكة ، واعتمد في دلالته على الاستمرار بالاستتباع ، والسخرية لما كانت مترتبة على التزيين وكان تكررها يزيد في الذم ـ إذ لا يليق بذي المروءة السخرية بغيره ـ أوثرت بما

---

(١) البحر المحيط ٣٥٤/٢ .

يدل على الاستمرار واعتمد في دلالتها على التحقق دلالة التزام ، لأن الشيء المستمر لا يكون إلا متحققاً)[1] .

ولا شك أن عطف المضارع على الماضي لا يتوقف على إفادة المضارع للاستمرار ، وإنما جعلنا هذا الجانب من حديثنا خاصاً بعطف المضارع على الماضي لإفادة الاستمرار لما يلحظ من تقوي المضارع في إفادة معنى الاستمرار من عطفه على الماضي .

وفي بعض ما تقدم من الآيات نجد أفعالاً مضارعة الصيغة عطفت على أفعال ماضية الصيغة والمعنى ، لغرض استحضار الصورة الماضية ، وهو ما وعدنا فيما تقدم أن نشير إليه وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَـٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ (فاطر:٩) فإن المضارع (تثير) معطوف على (أرسل) لا لإفادة الاستمرار ، بل لاستحضار صورة إثارة الرياح للسحاب وهي صورة بديعة ، جعلها الفعل المضارع ماثلة للعيان . والله أعلم .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ ﴾ (الحج:٣١)، إذ عطف المضارع (تخطفه) على الماضي (خر) وذلك لكون الخطف ناتجا عن الخرور أي السقوط ، قال ابن التمجيد :(« خر » على معنى المضي والقياس في المعطوف أن يقال : فخطفته الطير على صيغة المضي أيضاً ، لكن اختير في المعطوف صيغة المضارع إشعاراً باستحضار تلك الحالة العجيبة الشأن ويسميه النحاة حكاية الحال الماضية ، وهذا إنما يصار إليه في الأمور التي لها شأن)[2] ، ولا شك أن المضارع (تخطفه) يبين فظاعة تلك الصورة ، على أن المفسرين والبيانيين عنوا في الآية بما فيها من التشبيه ، وليس يمنع ذلك من أن يفيد المضارع في الآية استحضاراً

---

(١) التحرير والتنوير ٢٩٦-٢٩٧ .   (٢) حاشية ابن التمجيد ٥٨/١٣ .

للصورة ، وإن كانت صورة تمثل حال المشرك بالله ، فالماضي (خر) يتبين منه مجرد الإخبار عن وقوع السقوط من علو ، ثم تلاه المضارع الذي يستحوذ بصورته على وجه الحدث في الآية ، وكأن المضارع في بنائه على الماضي يحدث صورة جديدة تعقب فعل السقوط ، وفي إسناده إلى فاعل آخر غير فاعل الفعل الماضي قبله ، فائدة هي أن الفعل الأول مضى وزال بفاعله معه ، ليقع موقعه فعل آخر وفاعل آخر ، فكأن الإشراك الذي شبه بالسقوط قد أهلك صاحبه فلم يعد فيه حياة ، وتولى المضارع الصورة ليعمق فكرة الهلاك ، وذلك بأن أصبح المشرك أشلاء ومزعا يتخطفها الطير ، فلم يبق للفعل الأول مكاناً في تحريك الأحداث في الصورة . وفي ذلك دلالة على أن المشرك بالله لم يعد يملك نفسه ، بل أصبح مكاناً لتلاعب الشياطين ، ولذلك فإن الوجه الذي يُحمل فيه التشبيه على أنه من التشبيه المفرق ، نجده قد شبهت فيه (الأهواء التي تتوزع أفكاره بالطير المختطفة ، والشيطان الذي يطوح به في وادي الضلالة بالريح تهوي بما عصفت به في بعض المهاوي المتلفة)[1] ، على أن الأهواء تعود أيضاً إلى استحواذ الشيطان عليه ، لأن من يبتعد عن الله يكله الله إلى قرين يسيره ، كما يوضحه قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴾ (الزخرف:٣٦)، وفي إسناد الفعل (خر) للمشرك بيان لاختياره الشرك ، فإذا ما دخل فيه وضل عن السبيل ، فقد أسلم نفسه لمن يمزقه ويهلكه إهلاكاً لا رجعة فيه ، وذلك ما يوضحه إسناد التخطف والهوي إلى غير فاعل الفعل الأول .

وهذه اللفتة في اختلاف فاعل الفعل المضارع المعطوف على الماضي تذكرنا بما تقدم من قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ (فاطر:٩)، ففي إسناد الماضي (أرسل) إليه تعالى ، ثم إسناد المضارع (تثير) إلى ضمير مفعول الإرسال ، ما يجعل من الإثارة داخلة في أثر الإرسال ، أي في أثر فعله تعالى ، فيكون

(١) الكشاف ١٣/٣ .

المضارع قد عدل فيه عن صيغة المضي إلى الاستقبال ، وحول فيه الفعل (يثير) إلى فاعل آخر هو الرياح ، (لأن المراد بيان أن الله أحدث الرياح بهذه الخاصية التي هي إثارة السحاب ، ودلالة صيغة المضارع على هذا المعنى من حيث إنها تفيد أن الرياح تفعل من الإثارة مايشاهده كل أحد الآن ، والمعنى : الله الذي أحدث الرياح لأجل هذه الخاصية التي ترى الآن ، وهي إثارتها السحاب أي : أحدث الرياح فتثير سحاباً كما تراه الآن)[1] ، وهذا المعنى اللطيف يستفاد من عطف المضارع على الماضي ، وإسناده - أي المضارع - إلى فاعل آخر ، إذ يبرز تلك الخاصية العجيبة في الرياح ، فيستحضر بحكاية الحال الماضية لإثارة الإعجاب ، لذلك عدل إليه عن الماضي ، والله أعلم .

* * *

سادسا : الجمع بين صيغتي الماضي والمضارع للاستمرار :

لعلنا لاحظنا في حديثنا الذي مضى قريباً أثر الفعل الماضي في الفعل المضارع الواقع بعده ، وكيف أن دلالة المضارع تكتسب خصوصية في صيغتها ومادتها بوقوعها في تركيب يُستهل سياقه بالماضي ثم يعدل فيه إلى المضارع . وسيكون حديثنا هنا ذا صلة بهذا ، إذ نجد المضارع يقع في سياق الماضي ، على هيئة تختلف عن سابقتها وذلك أن يقع المضارع خبراً لـ« كان » الناقصة .

وفي حديث المفسرين عنه يجعلونه من الجمع بين الصيغتين فلا يظهر منه أن السياق لإحداهما دون الأخرى ، على الرغم من أننا سنرى من المفسرين من يعد « كان » في بعض المواضع مقحمة ، وكأنها وقعت في غير موقعها .

وقد خص هذا بـ« كان » الناقصة لما عرف عنها من انسلاخها عن الحدث وتفرغها للدلالة على الزمن ، وإنما يفهم الحدث - كما أسلفنا - من خبرها ،

---

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢٦٨/٢ .

فاستقلالها بالدلالة على الزمن جعلها مغرقة في الدلالة على المضي . وإذا علمنا أن المضي من لوازمه تحقق الوقوع وثبوته ، فإن إيغال « كان» في المضي يلزم منه إيغالها في الدلالة على تمكن الفعل وثبوته .

وقد ذكر أهل العلم أن « كان» تدل على الاستمرار ، قال ابن مالك : (الأصل في كان الدلالة على دوام مضمون الجملة إلى زمن النطق بها دون تعرض لانقطاع)[١]، وهذا المعنى من الاستمرار ليس هو الاستمرار المعروف من الفعل المضارع، لأن الاستمرار الذي يفهم من المضارع هو استمرار تجددي أي يقع آناً فآنا. أما الاستمرار الذي ذكره ابن مالك فهو استمرار بغير انقطاع ، فهو يشبه الاستمرار المفهوم من الاسم ، غير أن الاستمرار المفهوم من « كان» يختلف عن الاستمرار المفهوم من الاسم ، لأن الذي تدل عليه « كان» هو استمرار في الزمن الماضي لم يطرأ عليه انقطاع ، منذ وقوعه حتى انقضائه .

ونبين ذلك بأن الاستمرار الذي تفيده كلمة « كان» استمرار غير منقطع في الزمن الماضي ، وهذا الاستمرار لا يدل عليه الاسم ولا الفعل غير « كان» ، فقولنا : زيد كريم ، يدل على اتصافه بالكرم دون النظر إلى زمن معين . كما أن الفعل الماضي غير « كان» لا يدل على أكثر من إنشاء الفعل والإخبار بوقوعه في الزمن الماضي مثل : قام زيد ، أما المضارع فإنه يدل على الاستمرار التجددي ، على ما بينا . فاتضح أن الاستمرار الذي يدل عليه «كان» لا يدل عليه غيرها ، قال في المطول : (ومن خواص «كان» اجتماعه مع المضارع فيفيد الاستمرار ، وهو كثير في كلام البلغاء ، لاسيما في كلام الله الأعلى)[٢] .

وإذاً فكلمة «كان» تدل على استمرار الحدث المفهوم من خبرها . وقد ذكر الشهاب الخفاجي أن « (الدلالة على الاستمرار والانقطاع ليست بمعتبرة وضعاً في

---

(١) شرح التسهيل ٣٤٥/١ .

(٢) المطول صـ ١٤٩ .

معنى «كان» بل هو مستفاد من القرينة)[1] ، والحق أنه لا يكاد ينفك معنى الاستمرار عن «كان» على اختلاف في ذلك الاستمرار بحسب ما يدل عليه خبرها . فإذا وقع خبرها فعلاً مضارعاً كان ذلك التركيب مفيداً لأمرين ، أحدهما الاستمرار غير المنقطع في الماضي ، والآخر الاستمرار التجددي . إذ نجد في قوله تعالى : ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴾ (البقرة:١٠)، أن «كان» يدل على الاستمرار غير المنقطع ، ويدل «يكذبون» على الاستمرار التجددي ، في الماضي ، ووقوع المضارع خبراً لكان يجعل دلالتها على الحدث الذي هو الكذب في الآية عائداً إلى خبرها ، فيشترك الفعلان في الدلالة على الاستمرار ، إذ يدل الاستمرار غير المنقطع في «كان» على تمكن الفعل وثبوته وتحققه تحققاً مؤكداً ، أي أنه يدل في الآية على إصرارهم على الكذب ، ويدل الاستمرار التجددي في المضارع على حدوثه منهم متكررا متجددا ليبين معنى الإصرار . فكأن الآية بينت وجهين للكذب الذي اتصفوا به ، أحدهما : الكذب باعتباره صفة ملازمة لهم ، والآخر : الكذب باعتباره فعلاً يصدر عنهم حيناً بعد حين . فالأول هو الكذب بالقوة ، والآخر هو الكذب بالفعل . وقد ذكر الشهاب أن («كان» دالة على الاستمرار في جميع الأزمنة ، والكذب دل على الاستمرار التجددي الداخل في جميع الأزمنة)[2] . ولعل فائدة ذلك هي بيان أنهم متصفون بالكذب وأنه ديدنهم في كل أمر ، لذلك كانت الآية رداً مناسباً على زعمهم أنهم آمنوا في قوله حكاية عنهم : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ (البقرة:٨)، لأنهم لم يريدوا بقولهم (آمنا)إنشاء الإيمان ، بل أرادوا الإخبار باتصافهم به في الماضي من قبل أن يلقوا المؤمنين ، قال الشريف الجرجاني : (كلمة كان للدلالة على الاستمرار في الأزمنة ، وقولهم (آمنا) إخبار بإحداثهم الإيمان فيما مضى ، ولو جعل إنشاءً للإيمان كان

---

(١) حاشية الشهاب ٣٢٣/١ .

(٢) حاشية الشهاب ٣٢٣/١ .

متضمناً للإخبار بصدوره عنهم)[1]، وقال القونوي معلقاً على كلام الشريف :(لم يقيد الأزمنة بالماضية يعني أن قولهم آمنا إخبار بإحداثهم الإيمان فيما مضى وهم مصرون على ذلك في عموم الأوقات، وكاذبون على الاستمرار في جميع الحالات لا يرعوون عن ذلك الكذب بحسن الاعتقادات)[2].

ولا يتوهم من كلام كل من الجرجاني والقونوي أن دلالة الاستمرار في جميع الأزمنة هي دلالة مطلقة لكلمة «كان»، فدلالتها على الاستمرار تختلف باختلاف القرائن . ففي قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَقَوْمِ إِبْرَٰهِيمَ وَأَصْحَٰبِ مَدْيَنَ وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتِ ۚ أَتَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ۖ فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ (التوبة:٧٠) لأن الأقوام الذين أخبرت عنهم الآية أقوام مضوا، وظلمهم لأنفسهم أمر مضى قبل الإخبار به، لذلك فإن الاستمرار المستفاد من «كان» في قوله «كانوا» إنما هو استمرار في أزمنة مضت، بقرينة مضي المخبَر عنهم، قال ابن عاشور : (أثبت ظلمهم أنفسهم لهم بأبلغ وجه، إذ أسند إليهم بصيغة الكون الماضي الدال على تمكن الظلم منهم منذ زمان مضى، وصيغ الظلم الكائن في ذلك الزمان بصيغة المضارع للدلالة على التجدد والتكرر، أي على تكرير ظلمهم أنفسهم في الأزمنة الماضية)[3]، و قوله (بأبلغ وجه) ناظر في كلام السعد الذي ذكرناه قريباً . والملاحظ أن ابن عاشور جعل الكون الماضي دالاً على التمكن، وهو مما يؤكد ما ذكر من أن «كان» لإيغالها في المضي فهي تدل على تمكن الحدث الذي يدل عليه خبرها .

---

(١) حاشية الشريف على الكشاف، ١٧٨/١، السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، مطبوع بحاشية الكشاف، الطبعة الأخيرة ١٣٩٢هـ، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر .

(٢) حاشية القونوي ١٣٧/٢ .

(٣) التحرير والتنوير ٢٦٢/١٠ .

ويشير القونوي إلى معنى التمكن الذي يفيده «كان» عند قوله تعالى: ﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلاً غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴾ (البقرة:٥٩)، إذ لم يرض بقول البيضاوي: (بسبب فسقهم) بإهمال معنى كان، فيقول: (الأولى: «بسبب كونهم فاسقين» لأن جمع الماضي مع المستقبل للاستمرار خاص بلفظة «كان» فلا وجه لإهداره مع تضمنه للنكتة الرشيقة)[1]، وهو إشارة إلى أن فعل «كان» يفهم منه تمكن الصفة المفهومة من خبر «كان»، حتى تصبح داخلة في تكوين الشخص وكيانه. ويوضح ذلك أن قولنا: (قام زيد خطيباً) يدل على تلبسه بوظيفة الخطابة حال قيامه، وكذلك معنى قوله: ﴿ كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴾، إذ يدل على تلبسهم بالفسق في كيانهم وتكوينهم، فكأنهم إنما تكونت حياتهم بالفسق، والله أعلم.

ولهذا المعنى المهم في كلمة «كان» فائدة تتصل بالنفي حين يدخل عليها وخبرها فعل مضارع كما في قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ لَمْ يَكُونُواْ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلْعَذَابُ مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُواْ يُبْصِرُونَ ﴾ (هود:٢٠)، قال ابن عاشور: (الإتيان بأفعال الكون في هذه الجمل أربع مرات ابتداء من قوله: (أولئك لم يكونوا معجزين) إلى قوله (وما كانوا مبصرين) لإفادة ما يدل عليه فعل الكون من تمكن الحدث المخبر به)[2]، ومراده من قوله: (تمكن الحدث المخبر به) أن فعل الكون وخبره في الآية دالان على الاستمرار المنقطع في الزمن الماضي، والذي يتعلق بحديثنا هنا هو قوله تعالى: ﴿ مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُواْ يُبْصِرُونَ ﴾، إذ إن فعلي الكون وخبريهما هنا دالان على الاستمرار المنقطع في زمن سماعهم القرآن وإبصارهم آيات الله في الآفاق، وقد ورد النفي على فعل الكون وما في خبره ليدل على تمكن نفي السماع، وتمكن نفي الإبصار لا العكس، أي لا نفي تمكن السمع والإبصار.

---

(١) حاشية القونوي ٣/٣٢٣.   (٢) التحرير والتنوير ١٢/٣٧.

وكذلك الحال عند دخول لام الجحود على المضارع الواقع خبراً لـ« كان » ، وذلك لما لهذه اللام من قدرة على نفي جنس خبر كان من أن يتصف به اسمها على ما بينه ابن عاشور عند قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ (آل عمران:٧٩)، إذ يقول : (هذا التركيب لقصد المبالغة في النفي ، بحيث ينفى أن يكون وجود المسند إليه مجعولا لأجل فعل كذا ، أي فهو بريء منه بأصل الخلقة ، ولذلك سميت جحوداً)[١] ، إذ نرى أن دلالة فعل « كان » تتجه إلى معنى التكوين والجبلة والنحيزة ، لأنك ترى الفعل الواقع بعد لام الجحود أفاد من « كان » مع اللام أنه منتف من أصل الخلقة ، وعلى هذا نرى دلالة هذا التركيب في قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآئِهَا ۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ (الأعراف:١٠١) حيث إنها أي « كان » في قوله تعالى : (﴿ فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ ﴾ تفيد مبالغة النفي بلام الجحود على أن حصول الإيمان كان منافيا لحالهم من التصلب في الكفر ، ... فالمعنى فاستمر عدم إيمانهم وتمكن منهم الكفر في حين كان الشأن أن يقلعوا عنه)[٢] ، وقوله : (تفيد مبالغة النفي بلام الجحود) يفهم منه أن أصل النفي ليس مدلولا للام الجحود بل هو مدلول لـ« كان » المنفية ، فاجتمع نفي استمرار الكون مع لام الجحود لتبين انتفاء أصل اجتماع خبر « كان » مع اسمها فوجودهما كوجود الضدين إذ يوجب وجود أحدهما ارتفاع الآخر .

والتمكن الذي يفيده التركيب بواسطة « كان » لا يمنع من أن يبقى للمضارع دلالة على التجدد والتكرر ، لأن « كان » لا يحيل المضارع إلى حدث مرتبط بزمنه هو ، بل إنه يكتسب الحدث من المضارع المقارن له مع احتفاظ المضارع بدلالته على

---

(١) التحرير والتنوير ٣/٢٩٤ .　　(٢) التحرير والتنوير ٩/٣٠ .

التجدد ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا دَخَلُواْ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيۡهِ أَخَاهُۖ قَالَ إِنِّيٓ أَنَا۠ أَخُوكَ فَلَا تَبۡتَئِسۡ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾ (يوسف:٦٩)، إذ (أفاد فعل الكون في المضي أن المراد ما عملوه فيما مضى ، وأفاد صوغ « يعملون» بصيغة المضارع أنه أعمال متكررة من الأذى . وفي هذا تهيئة لنفس أخيه لتلقي حادث الصواع باطمئنان حتى لا يخشى أن يكون بمحل الريبة)[1]، فالمضارع لم ينسلخ من دلالة صورته على التكرور ، بل كان لتلك الصورة فائدة الدلالة على التكرر الذي يهيئ نفس بنيامين أخي يوسف لتلك الحادثة . وكذلك قول الحق تعالى : ﴿ وَكَانُواْ يَنۡحِتُونَ مِنَ ٱلۡجِبَالِ بُيُوتًا ءَامِنِينَ ۝ فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلصَّيۡحَةُ مُصۡبِحِينَ ۝ فَمَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴾ (الحجر:٨٢-٨٤) إذ تبقى دلالة المضارع (يكسبون) على التجدد لتكون كناية عن إتقان صنعة النحت ، لأن تكرر ذلك منهم يظهر مدى إتقانهم لها ، قال ابن عاشور :(ما كانوا يكسبون ، أي يصنعون ، أي البيوت التي عنوا بتحصينها وتحسينها كما دل عليه فعل « كانوا» ، وصيغة المضارع في « يكسبون» لدلالتها على التكرور والتجدد المكنى به عن إتقان الصنعة)[2] .

بل إن خلو هذا التركيب ـ أعني « كان» الواقع خبرها فعلاً مضارعاً ـ من وقوع المضارع خبراً لها يسلبها الدلالة على الاستمرار في بعض المواضع ، كما في قول الله تعـالى : ﴿ وَلَقَدۡ كَانُواْ عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ مِن قَبۡلُ لَا يُوَلُّونَ ٱلۡأَدۡبَٰرَۚ وَكَانَ عَهۡدُ ٱللَّهِ مَسۡـُٔولًا ﴾ (الأحزاب:١٥)، فهي خالية من معنى الاستمرار ، منصرفة إلى معنى التوكيد والتمكن في الماضي ، أي أن عهدهم لله بعدم تولية الأدبار سبق فعلهم ، فموقع « كان» في الآية مبالغة في قدم العهد واستقراره ، إذ اشتمل التركيب على : (تأكيد الخبر بلام القسم وحرف التحقيق وفعل كان ، مع أن الكلام موجه إلى المؤمنين تنزيلا للسامعين منزلة من يتردد في أنهم عاهدوا الله على الثبات ... وزيادة « من

---

(١) التحرير والتنوير ١٣/٢٧ .

(٢) التحرير والتنوير ١٤/٧٤ .

قبل» للإشارة إلى أن ذلك العهد قديم مستقر وهو عهد يوم أحد)[1] ، وهذا المعنى اللطيف لا نعدم أن نرى أثر كلمة «كان» فيه ، وخلاصة القول أن «كان» هنا لم تفد الاستمرار بل أفادت مع غيرها التمكن والاستقرار وقدم العهد .

والذي يجب أن يراعى في مفهوم المضي والاستقبال في هذا التركيب الذي تجتمع فيه الصيغتان هو أن اعتبارهما ـ أي المضي والاستقبال ـ بالنسبة لزمان الحكم ، ففي قوله تعالى في شأن المخلفين من المنافقين : ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلاً وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ (التوبة:٨٢) ، يتضح أن المراد كسبهم في الدنيا ، وبيان ذلك أن الباء في قوله تعالى : (بما) سببية بينت سبب مجازاتهم بعقوبة الآخرة من كثرة بكائهم يوم القيامة ، أو في النار ، والأمر في «فليضحكوا وليبكوا» (للدلالة على تحتم وقوع المخبر به ، فإن أمر الآمر المطاع مما لا يكاد يتخلف عنه المأمور به... والجمع بين صيغتي الماضي والمستقبل للدلالة على الاستمرار التجددي ماداموا في الدنيا)[2] ، فإن مجازاتهم ستكون جزاء بما كسبوا في الدنيا وليس بما كسبوا قبل زمان الحكم فحسب ، و ما كسبوه بعضه ماض وبعضه مستقبل بالنسبة لزمان الحكم .

وعلى ذلك فإن تعجيب النبي عليه الصلاة والسلام من حال الكافرين ، في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿٢٣﴾ ٱنظُرْ كَيْفَ كَذَبُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ۚ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾ (الأنعام:٢٣-٢٤). محتمل وجهين ، فالتعجيب من كذبهم على الله ، وقوله : ﴿ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾ (عطف على «كذبوا» داخل معه في حكم التعجيب)[3] فإن كان التعجيب من حالهم تعجيباً للنبي ﷺ في الدنيا من حالهم يوم القيامة ، فإن الجمع بين الصيغتين بالنسبة لزمان الحكم تعبير

---

(١) التحرير والتنوير ٢٨٩/٢١ .

(٢) إرشاد العقل السليم ٨٩/٤ .

(٣) حاشية القونوي ٥٠/٨ .

عن الاستمرار في الأزمنة الثلاثة ، أما إن كان حكاية للتعجيب الذي سيقع يوم القيامة فهو بالنسبة لزمان الحكم إخبار عن الاستمرار في الأزمنة الماضية (أي في الدنيا) ، ويكون على الثاني من تنزيل المستقبل منزلة الحاضر لصدوره عما لا خلاف في وقوع ما يخبر به ، والله أعلم .

ولا ريب أن الدلالة الاستقبالية لهذا التركيب ترجع لوقوع المضارع خبراً للفعل الناسخ « كان » ، لأنه ـ أي الفعل الناسخ ـ إنما يدل على الاستمرار في المضي بمعونة القرينة كما يقول الشهاب ، فإذا ما دل على استمرار مستقبلي فليس ذلك إلا لوجود ما يساعد على ظهوره من قرينة ، كوقوع المضارع خبراً له كما بينا ، أو كأنْ يكون خبرها مما يقتضي الاستمرار في الأزمنة الثلاثة ، أو أن يكون خبرها أمرا أزليا، كما في صفاته عز وجل في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ (النساء:٥٦)، وقد ذكر ابن قتيبة أنه في الآية ونظيراتها يفيد الدوام[1] ، وسنؤجل الحديث عن دلالة « كان» على المستقبل إلى الفصل الخاص بالتعبير بالماضي ، إن شاء الله .

* * *

(١) تأويل مشكل القرآن لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري صـ ٢٩٥ ، شرحه ونشره السيد أحمد صقر ، غير محدد الطبعة أو تاريخها . المكتبة العلمية ، بيروت .

المبحث الثالث

وقوع المضارع في حيز (لو) الشرطية

أشرنا في القسم النظري إلى أن الفعل المضارع الداخل حيز حرف الشرط «لو»، يقع العدول فيه من وجهين :

الوجه الأول : أن يقع المضارع بعدها موقع الماضي مراداً به المضيُّ . فدخولها على المضارع هنا (لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا)[1].

الوجه الثاني : أن يقع المضارع بعدها موقع الماضي مراداً به الاستقبال ، وفيه ينزل المضارع منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف في إخباره ، فتنزيله أولا منزلة الماضي ليس المراد بذلك المضي الزمني ، بل المراد أنه نزل منزلة الماضي في دلالته على تحقق الوقوع[2]. كما أشار البيانيون إلى أنه قد يراد به استحضار الصورة المستقبلة . وفي كتاب الله آيات وقع فيها الفعل المضارع مدخولاً لحرف الشرط «لو» على الوجهين اللذين ذكرناهما ، وسيكون لنا وقفة مع هذين القسمين بحسب دلالة المضارع في كل ، وهذا التركيب في القرآن الكريم وقع في أربع وثلاثين آية على التقريب ، منها خمس وعشرون آية جاء فيها المضارع بعد «لو» دالا على المضي ، وتسع آيات وقع فيها المضارع دالا على الاستقبال .

---

(١) الإيضاح صـ ١٨٦ .

(٢) ينظر الصفحة ذات الرقم ٦٧ .

أولا : المضارع بعد (لو) يفيد انتفاء الاستمرار في الماضي :

ورد في الآيات الكريمة المضارع بعد «لو» دالا على المضي في خمسة وعشرين موقعا ، والذي يلاحظ أنه كثر في هذه الآيات أن يكون المضارع فيها هو فعل المشيئة «يشاء» و«نشاء» كقوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَايْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۗ ﴾ (الرعد:٣١) وقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ۚ وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴾ (الأعراف:١٠٠) وسنعرض لعدد من هذه الآيات بما يكون دالا على مجموعها .

وأولى هذه الآيات هو قوله تعالى : ﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ ﴾ (الحجرات:٧) والآية تبين امتناع النبي ﷺ عن إطاعة الصحابة في الإيقاع ببني المصطلق ، أو بالحارث الخزاعي[1]، وقد استعمل الفعل المضارع (يطيعكم) موضع أطاعكم لما في المضارع من معنى الاستمرار ، فإذا وردت عليه «لو» التي هي لانتفاء الشرط في الماضي ، وورد النفي على الاستمرار ، والاستمرار مراد من هيئة المضارع المعدول إليها عن الماضي ، فقد ذكر المفسرون أن المراد هو امتناع استمرار النبي ﷺ إطاعته لصحابته في كثير من الأمر قال الرازي : (لو يطيعكم ، دون أطاعكم ، يدل على أنهم كانوا يريدون استمرار تلك الحالة ودوام النبي ﷺ على العمل باستصوابهم)[2]، وإنما خالفهم النبي في بعض ما يريدون أو خالف بعضهم لأنه أعلم بما يصلح لهم في أمور دينهم ودنياهم ، وأن ما يفعله عليه السلام وما يمتنع عن فعل يحقق لهم الخير ويمنع عنهم المشقة ، لذلك كان (امتناع عنتهم لامتناع استمرار

---

(١) ينظر سبب نزول الآية والتي قبلها في تفسير القرآن العظيم ٢٢٤/٤ ، الحافظ أبو الفداء إسماعيل ابن كثير ، قدم له يوسف المرعشلي ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ ، دار المعرفة ، بيروت .

(٢) التفسير الكبير ١٠٥/٢٨ .

إطاعته عليه السلام لهم ، لأن عنتهم إنما يلزم من استمرار الطاعة فيما يعن لهم من الأمور إذ فيه اختلال أمر الإيالة)[1] .

كذلك ذكر بعض المفسرين جواز أن يراد بالمضارع في الآية استمرار امتناع الطاعة وذلك لأن المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت ، وبناء عليه فإن المضارع المنفي يفيد استمرار النفي ، فإذا دخلت «لو» على المضارع المفيد للاستمرار أفاد استمرار الامتناع ، على نحو ما رأيناه من كلام السعد عند هذا الموضع في الباب الأول ، إذ يرى أنه (يجوز أن يفيد المنفي استمرار النفي ، ويفيد الداخل عليه «لو» استمرار الامتناع بحسب الاستعمال)[2]، ولكن؛ أيُّ المعنيين أولى بأن تحمل عليه الآية ؟ فأبو السعود يبين أنه إما أن يعتبر ما يفهم من معنى الاستمرار سابقا لما يتعلق بالفعل من الأمور ، وإما أن يعتبر ما يتعلق بالفعل من الأمور المرتبطة بالزمن سابقة على مفهوم الاستمرار ، فالأول يناسبه نفي استمرار الطاعة في كل الأمور مع عدم نفيه عن بعضها ، لأن العنت لا يقع إلا بوقوع الطاعة مستمرة في كل الأمور ، والآخر يناسبه استمرار نفي الطاعة في جميع الأمور لأنه إن لم يرد النفي مستمراً على الطاعة لزم العنت . وفي ذلك يقول : (التحقيق أن الاستمرار الذي تفيده صيغة المضارع يعتبر تارة بالنسبة إلى ما يتعلق بالفعل من الأمور الزمانية المتجددة وذلك بأن يعتبر الاستمرار في نفس الفعل على الإبهام ثم يعتبر تعلق ما يتعلق به بياناً لما فيه الاستمرار ، وأخرى بالنسبة إلى ما يتعلق به من نفس الزمان المتجدد وذلك إذا اعتبر تعلقه بما يتعلق به أولا ثم اعتبر استمراره فيتعين أن يكون ذلك بحسب الزمان ، فإن أريد باستمرار الطاعة استمرارها وتجددها بحسب تجدد مواقعها الكثيرة التي يفصح عنها قوله تعالى : ﴿ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ ﴾ (الحجرات:٧) فالحق هو الأول ، ضرورة أن مدار امتناع العنت هو امتناع ذلك الاستمرار ، سواء كان ذلك الامتناع بعدم وقوع

---

(١) إرشاد العقل السليم ١١٩/٨ .

(٢) المطول صـ ١٧١ .

الطاعة في أمر ما من تلك الأمور الكثيرة أصلا ، أو بعدم وقوعها في كلها مع وقوعها في بعض يسير منها ، حتى لو لم يمتنع ذلك الاستمرار بأحد الوجهين المذكورين بل وقعت الطاعة فيما ذكر من كثير من الأمر في وقت من الأوقات وقع العنت قطعاً . وإن أريد به استمرار الطاعة الواقعة في الكل وتجددها بحسب تجدد الزمان واستمراره فالحق هو الثاني ، فإن مناط امتناع العنت حينئذ ليس امتناع استمرار الطاعة المذكورة ضرورة أنه موجب لوقوع العنت ، بل هو الاستمرار الزماني لامتناع تلك الطاعة الواقعة في تلك الأمور الكثيرة بأحد الوجهين المذكورين حتى لو لم يستمر امتناعها بأن وقعت تلك الطاعة في وقت من الأوقات وقع العنت حتما)[1] .

ولا شك في أن المناسب للآية هو المعنى الأول الذي يكون فيه النفي وارداً على استمرار الطاعة لأنه ﷺ مأمور بمشاورة المؤمنين في قوله تعالى : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾ (آل عمران:١٥٩) وليس يعقل أن يؤمر بمشاورتهم مع استمرار نفي إطاعته لهم ، لأن الأمر بمشاورتهم يقتضي إطاعتهم ولو في بعض الأمر ، على ما بينا فيما سبق ، ولهذا نجد أن اختيار أبي السعود يرجع إلى اعتبار النفي واردا على الاستمرار لأنه القياس ، أما ورود الاستمرار على النفي فلا يلجأ إليه إلا عند تعذر القياس ، قال ـ رحمه الله ـ : (واعلم أن الأحق بالاختيار والأولى بالاعتبار هو الوجه الأول لأنه أوفق بالقياس المقتضي لاعتبار الامتناع وارداً على الاستمرار حسب ورود كلمة «لو» المفيد للأول على صيغة المضارع المفيدة للثاني ، على أن اعتبار الاستمرار واردا على النفي على خلاف القياس بمعونة المقام إنما يصار إليه إذا تعذر الجريان على موجب القياس)[2] .

وما يجب حمل معناه على استمرار النفي من مثل هذا التركيب هو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ۗ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ

---

(١) إرشاد العقل السليم ١١٩/٨ .

(٢) إرشاد العقل السليم ١١٩/٨ .

جَمِيعًا ۗ أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۗ وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُواْ قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّىٰ يَأْتِيَ وَعْدُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ﴾ (الرعد:٣١) فعلى ظاهر اللفظ يصح أن يكون النفي نفي استمرار مشيئته تعالى الهداية لجميع الناس دون استثناء ، ويصح كذلك أن يكون النفي لهداية جميع الناس لا لبعضهم ، والمعنى الأول لا يصح حقيقة إذ المعلوم أن هداية الله ثابتة لفريق من الناس ، لأنه لو فرض انتفاء استمرار المشيئة لجاز تعلقها بهداية جميع الناس في وقت من الأوقات ، وهو ما يتعارض مع الآيات ، فيجب إذاً أن يحمل على المعنى الثاني وهو أن النفي إنما هو نفي لمشيئة الله عموم الهداية ، فقد قضى الله في الأزل هداية ناس دون آخرين ، وما ذلك إلا بمشيئته تعالى ، فتعلق مشيئته سبحانه بالهداية منتف عن العموم لا أفراده ، ثم إن النفي نفي لما مضى لأنه ـ كما قلنا ـ نفي لأن يكون مُقدَّرا في الأزل الهداية على تلك الصفة ، فدخول «لو» على المضارع «يشاء» دون الماضي ؛ المراد منه ـ والله أعلم ـ ربط النفي بما تفيده صيغة المضارع من استمرار تجددي ، لكي يكون النفي ذاته مستمراً متجددا ، لأن النفي المستمر أقوى في قطع الأطماع من نفوس المؤمنين في هداية جميع الناس ، فسنة الله في خلقه جعلت منهم شقياً وسعيداً ، فكأن هذا الطمع المتغلغل في نفوس المؤمنين ـ وإن كان من مقتضيات إيمانهم بأن يودوا الخير للناس كافة ـ كأنه مخالف لسنة الله في خلقه ، فناسب أن يجري النفي بصورة مستمرة على المشيئة ، قطعاً لتلك الأطماع ، وهو بعد ذلك مؤذن بأن من الأنبياء السابقين وأممهم من تاقت نفوسهم لمثل هذا ، كما كان ذلك مطمع نوح عليه السلام فأوحي إليه قوله تعالى : ﴿ وَأُوحِىَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ (هود:٣٦) هذا أمر . وأمر آخر يتعلق بخصوصية التعبير بالمضارع دون الماضي ، وهو أن نفي المشيئة فيما مضى دون تجدد النفي واستمراره كافٍ في بيان أن مشيئة الله لم تتعلق في الأزل بهدايتهم وهو يقتضي أن ذلك منفي إلى الأبد ، وهذا المعنى ـ كما ذكرنا ـ

تؤديه صيغة المضي ، غير أن صيغة المضارع الدالة على الاستمرار والتجدد تؤذن بأن ذلك الاستمرار والتجدد من نفي المشيئة اقتضاه تجدد الرغبة من عباده المؤمنين في أن يكون جميع الناس مؤمنين ، ويستوي في ذلك أن تكون الرغبة صادرة عن المؤمنين من أمة محمد عليه الصلاة والسلام ، أو عنهم وعن أمم سابقة قبلهم . ثم إن هذا الأسلوب ، أو هذا التركيب ـ أعني «لو» والمضارع المفيد للاستمرار والتجدد ـ يفيد أن تجدد هذه الرغبة التي أدت إلى تجدد واستمرار نفي المشيئة لم تنل الإجابة والتحقيق منه تعالى فيمن مضى ، وهي كذلك في حق المؤمنين من أمة محمد ﷺ .

ولو جمعنا إلى هذه الآية الكريمة آية أخرى وهي قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ (السجدة: ١٣) ، لظهر لنا بجلاء تام الفارق بين استعمال المضارع في الآية الأولى ، واستعمال الماضي في الآية الثانية ، فالآية الثانية يفهم منها بيان أن تكون مشيئته تعالى منفية في الأزل عن هداية كل نفس ، فهو إخبار عن وقوع ذلك النفي دون الإشارة إلى كون تلك المشيئة يتجدد نفيها ، وإنما أريد الإخبار بأن الأمر مقضي في الأزل ، بمعنى نفي أصل مشيئة الهداية ، قال ابن التمجيد : (ولو شئنا هدايتهم لهديناهم أي دللناهم إلى طريق الحق ، ولكن ما هديناهم إليه ولم نشأ لسبق قضائنا بأنهم لا يسلكون في الطريق وإن دللناهم عليه)[1]، أما الآية الأولى فإن المضارع «نشاء» يفهم منه بيان الاستمرار في النفي ، ولا معنى لنفي الاستمرار دون أن يكون للاستمرار صلة بمشيئة الهداية . والله تعالى أعلم .

وفي ذات الاستعمال الذي هو استمرار النفي بوقوع المضارع في حيز «لو» ، نجد قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ۚ ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ

---

(١) حاشية ابن التمجيد٥ ٢٦٢/١ .

مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَا۟ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ ۗ وَٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ (محمد:٤)، قال القونوي : (لو يشاء الله : اختير المضارع ليدل على استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا)[١]، والانتصار ـ كما يرى ابن عاشور[٢] ـ ضمن معنى الانتقام فعدي بحرف «من» وحقه أن يعدى بحرف «على» واستمرار انتفاء مشيئة الانتصار أو الانتقام فيه مشعر بوجود أسباب ذلك الانتقام ، واستحقاق الكافرين له بما هم فيه من الكفر ومحادة الله ورسوله ، بحسب ما يفيده الاستمرار المتجدد لنفي المشيئة وقتا فوقتا ، غير أن حكمته تعالى اقتضت أن يبلو المؤمنين والكافرين بعضهم ببعض (والبلو حقيقته : الاختبار والتجربة ، وهو هنا مجاز في لازمه وهو ظهور ما أراده الله من رفع درجات المؤمنين ، ووقع بأسهم في قلوب أعدائهم ، ومن إهانة الكفار ، وهو أن شأنهم بمرأى ومسمع من الناس)[٣]، وليتخذ الله من المؤمنين شهداء ، وقد بين سبحانه في سورة آل عمران وغيرها[٤]، جانبا من مقاصد فرض الجهاد وهي مقاصد اقتضت ألا يعجل سبحانه الانتقام من الكافرين بل جعل تعذيبهم بأيدي المؤمنين نوعا من عقابهم العاجل ، فاستمرار نفي مشيئة الانتقام يناسب ما يمكن أن يعتمل في صدور المؤمنين من عدم معاقبة الله للكافرين على الرغم من محادتهم له ليل نهار .

وقال القونوي : (الخطاب في «بعضكم» عام للمؤمنين والكافرين تغليبا فيفيد أن المؤمنين يبتلون بالكافرين أي بجهادهم ، إذ الابتلاء إنما هو بالفعل والبلاء بالذوات . . . والكافرين بالمؤمنين بأن يعاجلهم على أيديهم ، أي بتعذيبهم)[٥] ، وهذا يفيد تهديد الكافرين لعل بعضهم يرتدع عن الكفر .

وبناء على ما بيناه فإن قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ۚ وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ

---

(١) حاشية ابن التمجيد١٥/٢٦٢ .

(٢) ينظر التحرير والتنوير٢٦/٨٣ .

(٣) المصدر السابق ٢٦/٨٣ .

(٤) ينظر مثلا الآيات ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ من سورة آل عمران ، والآية ١٤ من سورة التوبة .

(٥) حاشية القونوي ١٨/١٣ .

فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴾ (الأعراف:١٠٠)، ليس العدول فيه باستعمال المضارع «نشاء» دون «شئنا» لمجرد التفنن ، كما يرى العلامة ابن عاشور حيث يقول : (وإذ قد كان فعل الشرط هنا مضارعا كان في معنى الماضي ، إذ لا يجوز اختلاف زمني فعلي الشرط والجواب ، وإنما يخالف بينهما في الصورة لمجرد التفنن كراهية تكرير الصورة الواحدة ، فتقدير ﴿ لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم ﴾ (الأعراف:١٠٠) : انتفى أخذنا إياهم في الماضي بذنوب تكذيبهم ، لأجل انتفاء مشيئتنا)[١]، والذي نراه وبيناه في مثل هذا الأسلوب هو أن استمرار نفي الإصابة بالذنوب فيما مضى وقتا فوقتا ، يتضح منه أن النفي المستمر المتجدد إنما هو بحسب مايقع من ذنوب المعنيين بالخطاب ، وهم الذين يرثون الأرض من الأمم السابقة ، فهذه الذنوب المتكررة المستمرة استمرارا متجددا قابلها سبحانه بالتجاوز والعفو أو بالإمهال استصلاحا للمؤمن منهم ، مع قدرته تعالى على عقابهم في أي وقت ؛ مما يشير إلى حصول أسباب تلك العقوبة وأن تماديهم في الذنوب مؤذن بنزول العذاب وحلوله بهم في أي وقت ، فيتضح معنى التهديد والتحذير .

وبهذا نرى أولوية ما ذهبنا إليه ، لأنه ـ بناء على كلامه رحمه الله ـ يكون اختيار المضارع دون الماضي لافائدة من جهة المعنى في العدول إليه ، ولانظن الأمر كذلك إذ لايصح أن يفيد العدول عن المضارع إلى الماضي في موضع ثم لايفيد في موضع آخر ، وقد نبه الشيخ عبد القاهر في كلامه إلى ذلك إذ يقول : (ذاك لأن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى)[٢]، وقياساً على كلام الشيخ عبد القاهر نرى أنه لا حاجة لجعل التعبير بالمضارع هنا ومخالفة الصورة بين فعلي الشرط لمجرد التفنن . على أن هذا التوجيه من ابن عاشور مستغرب إذ نراه عند قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَطَمَسْنَا عَلَىٰٓ أَعْيُنِهِمْ فَٱسْتَبَقُوا۟ ٱلصِّرَٰطَ فَأَنَّىٰ يُبْصِرُونَ ﴾ (يس:٦٦)، يبين فائدة استعمال المضارع موضع الماضي حيث يقول : (ولما كانت «لو» تقتضي امتناعا لامتناع فهي تقتضي معنى : لكنا لم نشأ ذلك فتركناهم على

---

(١) التحرير والتنوير ٩/٢٨ .

(٢) دلائل الإعجاز صـ ١١٠ .

شأنهم استدراجا وتمييزا بين الخبيث والطيب . فهذا كلام موجه إلى المسلمين ، ومراد منه تبصرة المؤمنين وإرشادهم إلى الصبر على مايلاقونه من المشركين حتى يأتي نصر الله)[1]، فالاستدراج الذي ذكره يقتضي الإمهال مع تكرر الذنب منهم حينا بعد حين ، وهو ما تفيده صيغة المضارع ، وليس من شك أن العدول عن الماضي إلى المضارع في الشرط ، والتزام الماضي في الجواب يضفي إلى العبارة حسنا ، وهو أدخل في باب النظم ، لكنه ليس هو وحده ما يفهم العدول ، بل هو تابع للمعنى الذي ذكرناه ، ومتى تحقق في العبارة القرآنية أو في غيرها حُسن في اللفظ تابع للمعنى فهو مما يدخل في حسن النظم .

لقد أغفلت الدراسات الأدبية تلك الإيحاءات القرآنية التي ملئت بها الآيـات ، ولا يضيق عنها التفسير المعتدل ما دام يجري ضمن ما تملي به الآية ويسعه المعنى القرآني ، بل ربما استلزمه فيكون مما يجب أن تفسر به الآية ، على حد ما ذكره الشيخ السعدي ـ رحمه الله ـ في القاعدة الحادية عشرة من قواعده الحسان ، وعدَّها من أجلِّ القواعد ، وهي : (أن المفسر للقرآن يراعي ما دلت عليه ألفاظه ، مطابقة ، وما دخل في ضمنها . فعليه أن يراعي لوازم تلك المعاني ، وما تستدعيه من المعاني التي لم يعرّج في اللفظ على ذكرها . وهذه القاعدة من أجل قواعد التفسير ، وأنفعها ، وتستدعي قوة فكر ، وحسن تدبر وصحة قصد . فإن الذي أنزله للهدى والرحمة هو العالم بكل شيء ، الذي أحاط علمه بما تكن الصدور ، وبما تضمنه القرآن من المعاني ، وما يتبعها ومايتقدمه . وتتوقف هي عليه ، ولهذا أجمع العلماء على الاستدلال باللوازم في كتاب الله لهذا السبب)[2].

---

(١) التحرير والتنوير ٥١/٢٣ .

(٢) القواعد الحسان لتفسير القرآن صـ٣١ ، الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي ، بدون طبعة ، ١٤٠٢هـ . مكتبة المعارف ، الرياض . والشيخ عبد الرحمن ـ رحمه الله ـ غني عن التعريف من علماء نجد ، من أهل عنيزة ، له كثيرمن الآثار في أصول الدين وعلوم الشريعة ، وتتلمذ عليه كثير من العلماء ، ومن أشهر آثاره تفسيره : «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» ، وعن مقدمته أخذت هذه الترجمة ، توفي سنة ١٣٧٦هـ .

وهذا الكتاب لشدة اتصاله بعلم التفسير ، وعنايته بأقوال المفسرين أوجب أن نأخذ هذا القول في الاعتبار ، وأن نجعل تلك القاعدة أمام أنظارنا لنفاستها . ولهذا يمكن أن نقول إن نفي استمرار المؤاخذة يوحي بتجدد مسبباتها من أعمال وكسب للناس يستوجب العقوبة ، وهو كناية عن تجدد وتكرر واستمرار أفعال العباد التي تقتضي تلك المؤاخذة لولا الحكمة الإلهية ، والإرادة الكونية التي قضت بأن تكون العقوبة آجلة غير عاجلة إمهالاً للظالم ليتمادى في غيه ، وتوسيعاً على المؤمن المقصر ليؤوب إلى ربه . ولذلك كانت العقوبة الواضحة في جواب الشرط من العظمة بما يدخل غير الإنسان في عقوبة ما اقترفه الإنسان ، وكل ذلك مؤذن بواسع رحمته سبحانه ، وأليم عقابه . على أن ذلك يجب ألا يصرفنا عن معنى محتمل يتمثل في هذا التركيب ، وهو تحذيره تعالى لعباده وتنبيهه لهم من أن عقابه لهم أمر وارد محتمل في أية لحظة بناء على استيجابهم لها باكتساب مسبباتها ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِي ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾ (الزخرف:٦٠) ، (جعل شرط « لو » فعلا مستقبلا للدلالة على أن هذه المشيئة لم تزل ممكنة بأن يعوض للملائكة سكنى الأرض)[١] .

والواقع أن دلالة المضارع على الاستقبال في هذا الموضع ونحوه يشكل على ما ذكره النحاة من أن « لو » تصرف المضارع وتقلب زمنه إلى المضي ، ما لم تكن بمعنى « إن »[٢]، بما يفهم منه أنه لا يلحظ معها حينئذ زمن الاستقبال في المضارع . والتحقيق أن المضارع له دلالات هي : دلالته على الزمن وهي مفاد الصيغة ، ودلالة أخرى لمادته ، ودلالة ثالثة هي دلالة الموضع أو التركيب ، وهذه الدلالة الثالثة تختلف باختلاف موضعه الذي يكتسبه من التركيب ، وما يهمنا هنا هو الدلالتان الأوليان ، فالمضارع بعد « لو » يدل على المضي لوقوعه موقع الماضي ، إذ الأصل

---

(١) التحرير والتنوير ٢٤١/٢٥ .

(٢) ينظر لذلك مثلا : التسهيل٩٣/٤ ، والتذييل والتكميل١٠٢/١ وما بعدها .

فيما يلي «لو» هو الماضي ، وهذه هي دلالة الموضع التي اكتسبها من التركيب ، وهي الدلالة الزمنية التي كانت مفاد الصيغة قبل استئثار التركيب بها ، وذلك أن دخول المضارع حيز الشرط وجه زمنه إلى المضي ، أما صيغته فإنها تدل بحسب المقام على الاستمرار التجددي ، لكنّ ذلك لم يخل الصيغة من علائقها الدلالية الأصلية بوقوعها في تركيب يقتضي الماضي في الأصل ، إذ يبقى شيء من تلك الدلالة الأصلية ، إلا أنها تختلف بحسب المقامات من حيث صلاحية المضارع للإشعار بتلك العلائق التي هي أصل مدلول الصيغة ، أوعدمها . وسبق أن بينا نحو هذا في حديثنا عن « ربما » .

وقد ذكر السبكي في عروس الأفراح عن أبيه في تفسيره عدة مواضع من الآي الكريم يدل فيها المضارع على الاستقبال ، برغم كونه مدخولا لحرف الشرط « لو » ، ثم قال : (ومتى كان الفعل الذي دخلت عليه (لو) مضارعاً فظاهر كلام النحاة أنها تقلبه ماضيا ، وما ذكرناه من مواقعه يفهم منه أنه باق على حقيقته ، فالوجه أن يقال : إنه قصد بصيغة المضارع التنبيه على أن ذلك وإن كان ماضياً فهو دائم غير منقطع ، بخلاف ماإذا أتى بلفظ الماضي فإنه يحتمل الانقطاع وعدمه ، وبذلك يحصل المحافظة على قلبه ماضيا ، ولا يعرض عن لفظه بالكلية)[1]، ولا يفهم من قوله « إن المضارع باق على حقيقته» أن «لو» لم تقلبه للمضي ، إنما أراد أن يبين بقاء تلك العلائق التي ذكرناها من دلالة الصيغة في الأصل ، ولذلك قال : (وبذلك يحصل المحافظة على قلبه ماضياً ولا يعرض عن لفظه بالكلية) ، أي لا تتناسى دلالته على الاستقبال .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ۖ لَوْ يُؤَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُوا۟ لَعَجَّلَ لَهُمُ ٱلْعَذَابَ ۚ بَل لَّهُم مَّوْعِدٌ لَّن يَجِدُوا۟ مِن دُونِهِۦ مَوْئِلًا ﴾ (الكهف:٥٨)، يجعل أبو السعود مدار الفائدة من إيثار صيغة الاستقبال على صيغة المضي هو إفادة أن انتفاء تعجيل العذاب لهم بسبب استمرار عدم إرادة المؤاخذة ، فإن المضارع الواقع

(١) عروس الأفراح (الشروح٢/٩٠) .

موقع الماضي يفيد انتفاء تعجيل العذاب بسبب استمرار انتفاء الفعل فيما مضى)[1] ، والتركيب ـ فيما نرى ـ يحتمل ما ذكرناه من قبل وهو أن استمرار انتفاء الفعل في الماضي وهو تعجيل العذاب لهم مؤذن بأن ذلك الاستمرار المنتفي إنما انتفى مع وجود موجبه مما كسبوا من المعاصي التي (من جملتها مجادلتهم بالباطل ، وإعراضهم عن آيات ربهم وعدم المبالاة بما اجترحوا من الموبقات)[2]. غير أنه لا يمتنع أن ينزل بهم العقوبة في المستقبل .

وفي قوله تبارك وتعالى : ﴿ لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَـًٔا أَوْ مَغَٰرَٰتٍ أَوْ مُدَّخَلًا لَّوَلَّوْا۟ إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ ﴾ (التوبة:٥٧)، يحتمل التركيب أن يكون المراد به استمرار نفي الفعل ، ونفي استمراره ، ولا شك أن ذلك بحسب مقتضى المقام ، وقد ذكر المفسرون عند هذه الآية وغيرها من نظيراتها أن الحكم بإفادة المضارع المعدول إليه عن الماضي استمرار النفي أو نفي الاستمرار مرجعه إلى مقتضى المقام ، فالأول في هذه الآية أبلغ من حيث إن نفي الاستمرار فيه مبالغة لبيان شدة طلبهم لمكان من تلك الأمكنة ، وتحريهم لخلع ما يعدونه ربقة اتباع محمد عليه السلام ، وهو ما يقتضيه إيضاح ما هم فيه من شدة النفور والبحث عن ملتجأ أياً كان ذلك الملتجأ . يقول القونوي : (أي لو وجدوا شيئا من هذه الأمكنة التي هي مستنكرة لأتوه سريعا ، ودخول « لو » على المضارع لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتاً ، أي إن امتناع إقبال المنافقين نحو الملجأ وغيره بسبب امتناع وجدانهم هذه الأمكنة ، وهذا أولى وأبلغ من كون المعنى هكذا : إن امتناع إقبال المنافقين جانب هذه المواضع بسبب امتناع استمرار وجدانهم تلك الحصون)[3]، ويضاف إلى تلك الفائدة من إيثار المضارع ، أن استمرار عدم وجدانهم ملجأ أو نحوه مما فصلته الآية فيه كناية عن استمرار تحريهم لفرصة ينقلبون فيها عن المؤمنين ، وأن بقاءهم متسترين بالإيمان في ظواهرهم إنما هو اضطرار يدفعهم إليه انعدام الملجأ .

---

(١) إرشاد العقل السليم ٢٣١/٥ .

(٢) إرشاد العقل السليم ٢٣١/٥ .

(٣) حاشية القونوي ٢٥٨/٩ .

ولعل في استعمال هذا التركيب الذي يعتمد على الشرط المنفي ، مزيد تشويق، إذ يستثمر التعبير القرآني النفي في التشويق إلى مضمون المنفي وحقيقته ، ففي قوله تعالى : ﴿ لَوْ يَعْلَمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ حِينَ لَا يَكُفُّونَ عَن وُجُوهِهِمُ ٱلنَّارَ وَلَا عَن ظُهُورِهِمْ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ (الأنبياء:٣٩)، أوثرت صيغة المضارع لتفيد استمرار انتفاء العلم لا امتناع استمراره ، لأن جعل الامتناع واردا على الاستمرار (يخل بالمقصود ، وطريق ذلك أن يلاحظ أولاً الامتناع الدال عليه «لو» وأن يلاحظ الاستمرار الدال عليه المضارع ثانياً ، فيفيد استمرار الامتناع ، ولو عكس لعكس واختل المقصود)[1]، على ماتبين من كلام العلامة أبي السعود عند قول الحق تعالى : ﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ ﴾ (الحجرات:٧) وهذا بناء على مقتضى المقام ، إذ المقصود استمرار نفي علمهم ، فلا يقع منهم علم ألبتة ، ولو كان المعنى على انتفاء استمرار وقوع العلم لهم لجاز أن يفهم منه وقوع العلم في وقت دون آخر لأن عدم استمرار الشيء لا يقتضي عدمه على وجه غير مستمر كما هو واضح .

على أننا لا نبعد أن يكون التركيب مفيداً لاستحضار صورة الكافرين حين لا يكفون عن وجوههم النار ولا عن ظهورهم ، بناء على ما في الآية من التشويق بنفي العلم ، وهو يستلزم نفي المعلوم .

* * *

ثانيا : المضارع بعد (لو) لاستحضار الصورة المرتقبة :

تستحضر الآيات القرآنية بعض مشاهد القيامة تهويلاً ، وتخويفاً ، وإنذاراً . واستحضار تلك المشاهد المهولة يحمل المؤمن على الاجتهاد في طلب النجاة ، ويخوف الكافر ويهدده بمصيره إن هو استمر على كفره وانصرافه عن الحق .

---

(١) حاشية القونوي ٥٢٤/١٢

وإذا كنا قد عرفنا أن «لو» لامتناع الجواب لامتناع شرطه في الماضي ، فإن التحقيق يقتضي (أن الامتناع الذي تفيده «لو» متفاوت المعنى ومرجعه إلى أن شرطها وجوابها مفروضان فرضاً ، وغير مقصود حصول الشرط ، فقد يكون ممكن الحصول ، وقد يكون متعذراً ، ولذلك كان الأولى أن يعبر بالانتفاء دون الامتناع ، لأن الامتناع يوهم أنه غير ممكن الحصول ، فأما الانتفاء فأعم ، وأن كون الفعل بعدها ماضياً أو مضارعاً ، ليس لمراعاة مقدار الامتناع ولكن ذلك لمقاصد أخرى مختلفة باختلاف مفاد الفعلين في مواقعها في الشروط وغيرها)[١] .

وهذا تدقيق لطيف من الطاهر وإن كنا سنراه لم يلتزم به فقد عاد لتسميته امتناعاً جرياً على العرف ، ومما ينبغي تأمله ما ذكره من أن كون الفعل بعدها ماضياً أو مضارعاً ليس لمراعاة مقدار الامتناع ، فإن الامتناع مع المضي والاستقبال موحد القدر ، لأن ذلك عائد لكون شرطها وجوابها مفروضين ، إلا أنه ينبغي الإشارة هنا إلى أن المضارع الواقع بعدها قد يقع موقع الماضي وهو مع ذلك مراد به المستقبل لا من حيث دلالة المضارع أصلاً على الاستقبال ، بل من حيث كون المضارع واقعاً موقع الماضي المعبر به عن المستقبل لكونه صادراً عمن لا يتخلف ما يخبر به . على ما مر بيانه .

وننتهي إلى أن المضارع بعد «لو» في مشاهد القيامة يقع موقع الماضي لصدق خبر الله عن ذلك . وقد يفيد التركيب استحضار طرف من تلك المشاهد لغرض بلاغي كالتهويل وما يتبعه من التهديد والإنذار ونحو ذلك . على أن المعنيين يمكن أن يجتمعا في موضع واحد كما حققه السعد متابعاً فيه صاحب المفتاح . لأنه قد ذكر البيانيون وغيرهم أن العدول عن الماضي إلى المضارع في مشاهد القيامة إنما هو لصدوره عمن لا خلاف فيما يخبر به ، وهو بغير أدنى شك قول سديد ، ولكن يجب هنا أن نشير إلى ما أثبتناه من قبل وهو أن الماضي قد يعبر به عن المستقبل في

---

(١) التحرير والتنوير ٢/٩٦ .

مثل هذه المواضع ، فإن الماضي بعد « لو » يؤدي هذا الغرض ويحقق نفس الفائدة فعلام عُبِّر بالمضارع عنه إذاً ؟

إن القول بأن مجيء المضارع موضع الماضي بعد « لو » لمجرد صدوره عمن لا خلاف في خبره يجعل التعبير بالمضارع حينئذ زيادة لا فائدة من ورائها سوى الشكل ، أو ما يسمى بالتفنن ومغايرة صورة فعل الشرط لجزائه دفعاً لتكرار الصورة ، وتطرية للذهن ، ولا مشاحة في أن هذا غرض لطيف ومطلب جميل يعتد به في شأن النظم ، إلا أنه ليس هو كل غرض النظم من اختيار التعبير بالمضارع في موضع هو للماضي في الأصل ، ويؤديه الماضي من غير حاجة إلى العدول ، ويصبح العدول إلى المضارع حينئذ ليس فيه أكثر من تغيير صورة اللفظ تفنناً . وذلك لما عهدنا في النظم من عناية بالمعنى ، ودقة في اختيار التركيب وألفاظه ، ليؤديا الغرض البلاغي كما يراد له أن يكون .

لذلك نقول إن ما ذهب إليه العلامة التفتازاني موافقا فيه صاحب المفتاح من أن المضارع بعد « لو » يصح أن يفيد استحضار الصورة ، هو الأجدر والأولى بأن يكون غرضا ينضم إلى ما ذكر من كون الخبر صادرا عمن لا يتخلف ما أخبر به ، لا سيما أن القرآن الكريم عني كثيراً بمشاهد القيامة وتصويرها للناس للاتعاظ والتصديق ، فنجد جانبا واسعاً من الآيات يتحدث عن الإراءة والتبصرة بأحداث ذلك اليوم العظيم ، ويعرض بأسلوب التشويق طريقا يستثير به دواعي الاهتمام من السامع ليتأملها ويستشعر هو وقعها ، وفي ذلك وعظ للمؤمن وتحذير وتهديد للكافر .

ولهذا كله كان التعبير بالمضارع لأنه يجلب الحدث ليكون مشاهداً ، وليجعله حاضراً تجري وقائعه أمام الرائي .

وإذا كنا قد أشرنا من قبل إلى أهمية مادة الفعل الدال على الرؤية وقدرتها على دعم معنى الاستحضار ، ووعدنا بالحديث عن ذلك في هذا الموضع ، فإن مما يتميز به

التعبير بالمضارع بعد «لو» في القرآن الكريم ـ إذا قصد به الاستقبال ـ أن مادة الفعل المضارع حينئذ يغلب عليها أن تدل على الرؤية والمشاهدة، ونحوهما كالعلم، سواء أريد بها الرؤية البصرية أو أريد بها الرؤية القلبية، ففي ذلك دعم لمعنى الاستحضار، لأن الرؤية والمشاهدة ونحوهما تستدعي من الذهن أن يتأمل الأمر بطريقة تجعل الذهني كالمحسوس المرئي بالعين. بل إن المواضع التي ورد فيها المضارع على هذه الصورة ـ أعني أن يقع شرطا لـ«لو» دالا على الاستقبال ـ كانت مادته فيها هي الرؤية، عدا آية واحدة، جاء فيها المضارع «تُسوَّى» في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴾ (النساء:٤٢)، ثم إن فعل الرؤية جاء على لفظ الخطاب «ترى» في الآيات الثماني موجها للنبي ﷺ، أو لكل من يصح منه الرؤية، عدا آية واحدة جاء المضارع فيها مسندا لضمير الذين ظلموا، وهو قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ۗ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ ﴾ (البقرة:١٦٥)، وهي مستهل حديثنا في هذا الجانب حيث: (جاء «لو» في مثل هذا التركيب بشرط مضارع، ووقع في كلام الجمهور من النحاة أن «لو» للشرط في الماضي، وأن المضارع إذا وقع شرطا لها يصرف إلى معنى الماضي إذا أريد استحضار حالة ماضية، وأما إذا كان المضارع بعدها متعينا للمستقبل فأوله الجمهور بالماضي في جميع مواقعه، وتكلفوا في كثير منها كما وقع لصاحب المفتاح) [(١)]، ولعل ابن عاشور يريد بالتكلف ما ذكره السكاكي ووافقه عليه الخطيب وشراح التلخيص ومنهم السعد في مختصر المعاني والمطول[(٢)]، وغير هؤلاء، ما أشرنا إليه من صلاحية المضارع لاستحضار الصورة المستقبلة بعد «لو».

---

(١) التحرير والتنوير ٩٥/٢

(٢) ينظر المفتاح صـ ١١٨، و الإيضاح صـ ١٨٦، والشروح ٨٨/٢، والمطول صـ ١٧٢.

وإذا كان هذا التركيب صالحاً لاستحضار صورة ماضية ـ كما يظهر في الآية ـ فإنه في كتاب الله كذلك صالح لاستحضار صورة مرتقبة غيبية لاسيما ، أن المستقبل في علمه تعالى كالماضي في كونه متحققا مجزوما بصدق خبره فيه سبحانه ، ولهذا فنحن نميل إلى أن التركيب في الآية السابقة يفيد استحضار صورة الذين ظلموا حال مشاهدتهم العذاب وما ينتظرهم من هول المفاجأة حين يرون ذلك ، ويدركون يقيناً ألاّ مناص من الوقوع فيه ، ومايغشاهم من رهبة وخوف يجعلهم يؤمنون بقوة الله الذي له القوة جميعاً ، وقدرته على إعادتهم بعد الموت ، ومجازاتهم بظلمهم بعد إنكارهم البعث وتكذيبهم بالعذاب . وهي صورة يُقصد منها الترهيب والتهديد لفظاعة ذلك المشهد الذي تحضره هي . قال ابن يعقوب المغربي مبيناً فائدة التركيب واشتماله على المضارع عند قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ٱلْقَوْلَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ (سبأ:٣١) : (لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار لأن المضارع يدل على الحال المشاهد فقد يستعمل للإشعار بالحضور الذي هو الأصل ، وللتنبيه بالعبارة على الشهود ، فكأنه يقال عند التعبير به : اشهدوا هذا الأمر الذي تحضره تلك الصورة ، ليشاهدها السامعون ، ولا يفعل ذلك إلا في أمر يهتم بمشاهدته لغرابة ، أو فظاعة أو نحو ذلك ، كما قال تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ (فاطر:٩)، بلفظ المضارع بعد قوله تعالى والله الذي أرسل الرياح ، استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة)[1]. وفي قوله «اشهدوا» جعلت الرؤية شهادة ، ومعنى هذا أن أمرا عظيما بالغا يجب أن يحضر الشهود لمرآه والإفادة منه . وابن يعقوب لا يفرق هنا بين المضارع الذي يستحضر الماضي ، والمضارع الذي يستحضر المستقبل .

---

(١) مواهب الفتاح (شروح التلخيص ٢/٨٩) .

ويمكن القول أن المضارع نزل منزلة الماضي ليكتسب منه خصوصية التحقق والوقوع لأن صيغة الماضي تجعل من الحدث شيئاً واقعاً مقطوعاً بوقوعه ، والمضارع يجعل الحدث جاريا حاضراً للعيان . فإذا نزل المضارع منزلة الماضي في خاصية القطع بالوقوع فإنه يجب ألاّ نغفل ما يفيده المضارع من إحضار الصورة .

وكما أن الإخبار عن المستقبل منه تعالى مقطوع بوقوعه فإن الصورة المرتقبة التي يخبر عنها القرآن تصبح كالصورة المشاهدة لصدورها عمّن لا يتخلف خبره . وقد يقال إنه لا يستحضر إلا المعهود فإن من الأمور التي يستحضرها المضارع من الماضي ما هو غير مألوف لدى السامع ، كتصوير تأبط شراً لقتله الغول في قوله :

فأضربها بلا دهش فخرت . . .البيت(1)

فإنه إنما أراد أن يُحضر للسامع تلك الصورة الغريبة الماضية التي تشجع فيها فهوى على الغول يضربها ، ولعل السامع لم يعهدها من قبل .

وعلى هذا السياق الذي نرى فيه المضارع بعد «لو» يفيد استحضار الصورة المرتقبة ، يجري قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الأنعام:٢٧)، يقول أبو السعود عند هذه الآية : (شروع في حكاية ما سيصدر عنهم يوم القيامة من القول المناقض لما صدر عنهم في الدنيا من القبائح المحكية مع كونه كذباً في نفسه ، والخطاب إما لرسول الله ﷺ ، أو لكل من أهل المشاهدة والعيان ، قصداً إلى بيان كمال سوء حالهم وبلوغها من الشناعة والفظاعة إلى حيث لا يختص استغرابها براءٍ دون راءٍ ممن اعتاد مشاهدة الأمور العجيبة ، بل كل من يتأتى منه الرؤية يتعجب من هولها وفظاعتها)(2)، وفي

---

(١) سبق في الصفحة ذات الرقم ٥٥ .

(٢) إرشاد العقل السليم ١٢٢/٣، ١٢٣ .

جعله ـ رحمه الله ـ هذا التركيب من باب الحكاية ما يؤيد ما ذكر من صلاحيته لاستحضار الصورة المستقبلة .

والملاحظ أن المحكي الذي أراده أبو السعود هنا أمر مستقبل لم يقع في الخارج بعدُ ، لكن لما كان الإخبار عنهم حكاية صادرة عن الله إذ لا يتخلف خبره سبحانه ، فقد نزل منزلة المحكي الواقع فعلاً الذي مضى وانتهى . وقد أشرنا إلى أن بعض البلاغيين منع حكاية المستقبل ، وبينا هناك أن الدسوقي يفرق بين الحكاية واستحضار الصورة، وأن منع حكاية المستقبل لا يقتضي منع استحضار صورة المستقبل . كما نقل عن عبد الحكيم من أن (استحضار الصورة غير حكاية الحال الماضية ، فإن إحضار الصورة من غير قصد إلى الحكاية والتنزيل ، وهما إنما يكونان لما وقع بالفعل ، وإحضار الصورة يكون فيما لم يقع)[1]، غير أن ما ذُكر عند الآية السابقة من كون حكاية المستقبل في القرآن الكريم بمنزلة حكاية الماضي ، وأن بناء استحضار الصورة على تلك الحكاية وارد في التنزيل ، لما هو معروف من كون خبره تعالى لايتخلف ، كل هذا يجعلنا في غير حاجة إلى ما ذُكر من جعل استحضار الصورة المستقبلة لا تبنى على حكاية الحال ما دمنا مع كلام الله الذي لا يتخلف خبره ، وذلك لأن حكاية المستقبل في التنزيل في حكم حكاية الماضي ويكون هذا خاصا بالتنزيل .

وقد وجدت أصلا لما ذهبت إليه في كلام ابن يعقوب إذ يقول : (قيل إن استحضار المستقبل لم يوجد في كلامهم ، وعليه يكون الاستحضار في الآية بعد تنزيل المستقبل منزلة الماضي ليجري الاستحضار على ما تحقق من كونه مختصاً

---

(١) حاشية الدسوقي (الشروح ٢/٨٨)، وينظر التعبير بالمضارع عن الماضي في الصفحة ذات الرقم ١٧١ وما بعدها .

بالمضي)[1]، وهذا القول يمكن أن يؤكد ما ذكرناه من أن تنزيل المستقبل منزلة الماضي في الآية ونظائرها سوغ كون المحكي مستقبلا ، لأنه كالواقع فيصح حينئذ أن يحكى . وبناء عليه يكون هذا الضرب من الأساليب ـ الذي هو استحضار الصورة المرتقبة ـ خاصا بالقرآن الكريم كما تقدم .

وإذا كنا قد بينا من قبل قدرة الظرف على توجيه دلالة الفعل الزمنية وفقاً لدلالته هو ، فإن وقوع المضارع في موضع يجتمع فيه الشرط الدال على المضي ، والظرف الذي شأنه كذلك نحسب أنه يفيد تأكيد المعنى المعروف المعهود في المضي وهو التحقق الذي لا لبس فيه ، فإن الإغراق في الدلالة على المضي توكيد لخاصية المضي التي هي القطع بأن الأمر وقع وانتهى ، فإذا ما وقع المضارع هنالك كان أولى ـ بإخلاء النفس من الشك ـ أن يكون مراداً به احتمال الوقوع الذي هو مدلول صيغته في الغالب .

ولهذا فقد وقع في غير ما آية أفعال مضارعة انساقت دلالتها الزمنية في ضمن دلالة حرف الشرط «لو» ، ثم تأكدت تلك الدلالة بالظرف الماضي «إذ» ليكون المعنى على توكيد الوقوع وتحققه بما لا مجال فيه للشك ، كما في الآية السابقة ـ أعني قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَـٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الأنعام:٢٧) وهذا التحقق يساعد على معنى الاستحضار قال السعد في فائدة العدول : (هذه الحالة إنما هي يوم القيامة ، لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل «لو» و«إذ» المختصتان بالماضي لكن عدل عن لفظ الماضي ، ولم يقل «ولو رأيت» إشارة إلى أنه كلام من لا خلاف في إخباره ، والمستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع ، فهذا الأمر مستقبل في التحقق ماض بحسب التأويل)[2]. وهذا التحقق يجعل استحضار الصورة أكثر إمكانا . ولهذا

---

(١) مواهب الفتاح (الشروح ٢/٩٠) .

(٢) مختصر المعاني (الشروح ٢/٨٨)

قال السعد : (لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار لأن المضارع مما يدل على الحاضر الذي من شأنه أن يشاهد كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون)[1].

وفائدة التعبير بفعل «ترى» على هيئة الخطاب ليعم كل راء ، وفي ذلك بيان لكون الأمر مشتهراً فلا تقع الرؤية لراءٍ دون راءٍ ، بل هو من الظهور بحيث يراه كل من تصح منه الرؤية ، ويؤكد ذلك ترك مفعول «ترى» وتنزيله منزلة اللازم لإثبات أصل الفعل ، أي : لو كان منك أصل الرؤية . يقول أبو السعود : (ولا يقدر لترى مفعول إذ المعنى لو تكون منك رؤية في ذلك الوقت)[2]، ولذلك فقد اختار أن حذف الجواب لا لبيان كمال ظهور حالهم ، بل لبيان كمال فظاعته . ويفهم هذا من نصه على أن الفعل لا يقدر له مفعول لأن كمال ظهوره يبينه حذف المفعول ، وصحة وقوع الرؤية من كل راء ، قال : (ومن علل عموم الخطاب القصد إلى بيان أن حالهم قد بلغت من الظهور إلى حيث يمتنع خفاؤها ألبتة ، فلا تختص رؤية راءٍ دون راءٍ ، بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب ، فقد نأى عن تحقيق الحق لأن المقصود بيان كمال فظاعة حالهم كما يفصح عنه الجواب المحذوف ، لا بيان كمال ظهورها فإنه مسوق مساق المسلمات)[3]، ولكونه يجري مجرى المسلمات عدل إلى التركيب الدال على المضي المحقق .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوٓاْ إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ ۝ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ قَالَ أَلَيۡسَ هَٰذَا بِٱلۡحَقِّۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ قَالَ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ ﴾ (الأنعام:٢٩-٣٠)، يصح أن يكون الخطاب موجهاً للنبي عليه الصلاة والسلام ولغيره ، ويشير البقاعي إلى أن تصوير واستحضار تلك الصورة يراد

---

(١) مختصر المعاني ٨٥/٢ . (٢) إرشاد العقل السليم ٨٣/٧ . (٣) المصدر السابق ٨٣/٧ .

منه إدخال السرور في نفسه الكريمة عليه الصلاة والسلام لما لقيه من تكذيبهم بالبعث ، قال ـ رحمه الله ـ : (قالوا هذا القول لما أخبرتهم بالبعث فساءك ذلك من قولهم والحال أنك لو رأيت اعترافهم به إذا سألهم خالقهم لسرك ذلك من ذلهم وما يؤول إليه أمرهم ، وعبر بالمضارع تصويراً لحالهم ذلك)[1] ، وفي حذف جواب «لو» من هذه الآية ونظائرها (تفخيم للأمر وتعظيم للشأن)[2] ، لأنه يجعل نفس السامع تذهب كل مذهب في تقدير ذلك الجواب كما يقول أهل العلم ، وهو لا يحذف إلا في أمر عظيم أو مستغرب .

* * *

ثالثاً : وقوع المضارع بعد النفي :

يحسن بنا أن نشير إشارة مقتضبة إلى وقوع المضارع في حيز النفي بعد حديثنا عن المضارع في حيز الشرط «لو»، لصلة «لو» الوثيقة بالنفي . وأولى أدوات النفي بالحديث هنا «لم» التي تفيد النفي والقلب ، أي أنها تقلب زمن الفعل المضارع إلى المضي ، وقد ذكر ابن جني في باب المستحيل علة المخالفة في التعبير عن الماضي بالمضارع في قولهم :(لم يقم زيد) بأن كون المضارع أسبق في الزمن من الماضي فهو بذلك كالأصل للماضي ، أي أن الماضي كان مضارعاً قبل أن يكون ماضياً ، قال :(وجب لدخول «لم» ما لولا هي لم يجز... ولأن المضارع أسبق في الرتبة من الماضي ، فإذا نفي الأصل كان الفرع أشد انتفاء)[3]، والتعليل بأسبقية المضارع على الماضي ليس كافياً ـ فيما نرى ـ للتعليل لجواز مثل ذلك في الإثبات ، والذي يظهر أن المضارع المنفي بـ«لم» المعبر به عن الماضي يلاحظ فيه معنى الاستمرار التجددي ، لأن المضارع بإفادته للتجدد متى دخل عليه النفي الدال على

---

(١) نظم الدرر ٦٢٤/٢ . (٢) التفسير الكبير ١٥٧/١٢ . (٣) الخصائص ٣٣١/٣ .

المضي بـ«لم» أفاد استمرار النفي استمراراً متجدداً في الماضي ، وهو ضرب من تأكيد النفي ، لأن النفي المتجدد أقوى من النفي غير المتجدد ، في أنه يقطع كل احتمال لوقوع الفعل ، ففيه معنى ورود النفي متجدداً مستمراً على الفعل أو على احتمال وقوع الفعل ، ليقطع من النفس أدنى شك في احتمال الوقوع .

ففي قولنا :(لم يقم زيد) استمرار لنفي القيام فيما مضى وقتاً فوقتاً ، فالاستمرار المتجدد للنفي يفهم منه أيضاً استمرار ما يوجب تجدد ذلك النفي وهو احتمال وقوع الفعل ، فهو استمرار للنفي بحسب دواعي المنفي ، فالإخبار عن استمرار عدم وقوع الفعل في الزمن الماضي استمراراً متجدداً يلزم منه الإخبار عن استقصاء وتحرٍ في جميع الأزمنة الماضية ، وهو استقصاء متجدد بحسب تجدد النفي الدال عليه ، فكأنه خبر يؤكد فيه تتبع للأوقات الماضية التي احتمل فيها قيام زيد .

وعلى هذا يتضح ما يرد في بعض آي القرآن الكريم من تركيب يقع فيه المضارع المسبوق بـ«لم» مدخولاً لهمزة الاستفهام ، في مثل قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ ﴾ (البقرة:٢٤٣)، فقد ذكر ابن عاشور أن هذا التركيب (إذا جاء فعل الرؤية فيه متعدياً إلى ما ليس من شأن السامع أن يكون رآه ، كان كلاماً مقصوداً منه التحريض على علم ما عُدِّي إليه فعل الرؤية ، وهذا مما اتفق عليه المفسرون ولذلك تكون همزة الاستفهام مستعملة في غير معنى الاستفهام بل في معنى مجازي أو كنائي ، من معاني الاستفهام غير الحقيقي ، وكان الخطاب به ـ غالبا ـ موجهاً إلى غير معين ، وربما كان المخاطب مفروضاً متخيلا)[1]. ووجه إفادة هذا التحريض من هذا التركيب يبينه ابن عاشور على ثلاثة وجوه نوجزها فيما يلي :

أحدها : أن يكون الاستفهام مستعملا في التعجيب أو التعجب من عدم علم المخاطب بمفعول الرؤية ، ويكون فعل الرؤية علمياً . والثاني : أن يكون الاستفهام

---

(١) التحرير والتنوير ٤٧٦/٢ .

تقريرياً ، فإنه كثر مجيء التقرير في الأفعال المنفية ، مثل ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ (الشرح:١) . الثالث : أن يجعل الاستفهام إنكارياً ، إنكاراً لعدم علم المخاطب بمفعول فعل الرؤية والرؤية علمية[1]. أما كيف يستفاد التحريض من الوجوه الثلاثة فيقول ابن عاشور : (استفادة التحريض ، على الوجوه الثلاثة إنما هي من طريق الكناية بلازم معنى الاستفهام لأن شأن الأمر المتعجب منه ، أو المقرر به ، أو المنكور عمله ، أن يكون شأنه أن تتوافر الدواعي على علمه ، وذلك مما يحرض على علمه)[2]. وتظهر فائدة التعبير بالمضارع دون الماضي في هذا التركيب في أن الإيذان بتوافر الدواعي على علم ذلك الأمر إنما هو من مستلزمات صيغة المضارع المفيدة للتجدد ، ولذلك عدل إليها عن الماضي ، لأن التعجب والإنكار في هذا التركيب يأتيان من كون الأمر وقع إمكان العلم به في الماضي وقوعاً متكرراً يمكن معه وقوع العلم ذاته ، فالدواعي تقع حيث يقع استمرار إمكان وقوعها ، وهذا هو المراد بدواعي العلم أو بتجدد الدواعي مع عدم العلم ذاته .

وبناء على هذا المعنى الذي يظهره المضارع المنفي بـ«لم» لإفادة التجدد في الماضي نرى ابن عاشور عند قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا ﴾ (فاطر:٢٧)، يجعل الجملتين الفعليتين «أنزل» و«أخرج» تدلان على التجدد آناً فآنا ، ومن المعلوم أن الماضي لا يفيد التجدد على هذه الصورة . قال السبكي : (الفعل الماضي يدل على التجدد بمعنى أنه حصل بعد أن لم يكن وأما أنه يدل على التجدد وقتاً بعد وقت ثم ينقطع بخلاف المضارع فإنه يدل على التكرر والاستمرار فلا ، بل الدال على التكرر هو المضارع فقط ، والماضي لا يدل على تكرر منقطع ولا مستمر)[3]، ولا أحسب أن هذا يخفى على عالم مثل ابن عاشور ، فاتضح أن الذي جعله يحمل الفعلين على معنى التجدد آناً فآنا

---

(١) التحرير والتنوير ٤٧٦/٢ .　　(٢) ينظر المصدر السابق٤٧٦/٢ ، وقد اختصرنا كلام المؤلف .

(٣) عروس الأفراح (الشروح ٨٦/٢)

هو كونهما واقعين في حيز النفي المستمر ، والتجدد والاستمرار في الماضي مستفاد ـ لاشك ـ من صيغة المضارع .

وإذا علمنا أن المضارع إذا استعمل في الدلالة على الاستمرار كان مقيداً بمعنى التجدد والتكرر ، إلا أنه في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَـٰهُم بِٱلْعَذَابِ فَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ ﴾ (المؤمنون:٧٦)، ولي النفي فأفاد معنى الاستمرار غير المقيد بتجدد وتكرر حدوث ، إذ إن عدم وقوع التضرع منهم بصورة مستمرة أبلغ من استمرار عدم تضرعهم ، لأن فعل التضرع حيناً وتركه حيناً كلا فعل ، إذ التضرع يجب أن يكون مستمراً في عموم الأوقات لكون التضرع هو عين التمسك بالدين ، كما يرى القونوي في قوله : (اختيار المضارع هنا للاستمرار المفيد التضرع في عموم الأوقات ، والتضرع في بعض الأوقات دون بعض كلا تضرع ، إذ المراد بالتضرع الانقياد لأمره وأمر رسوله فلا حاجة إلى اعتبار النفي مؤخراً حتى يدل على استمرار النفي دون نفي الاستمرار، ولا ضير في اعتباره كذلك لكن المبالغة فيما ذكرناه)[١]، ولعل هذا يرجع إلى ما تدل عليه مادة الفعل ، وما تقتضيه من الاستمرار غير المنقطع ، فإن إفادة التضرع لمعنى الانقياد الذي ذكره القونوي إنما اكتسبته مادة الفعل من صيغته ، فكأن صيغة المضارع حددت دلالة مادته ، ولو جاء على صيغة المضي لما أفاد هذه الدلالة ، لأن من شأن الانقياد والتسليم أن يكون مستمراً في العقيدة والسلوك فلا يغيب عن صاحبه . وهذا من دقائق أسرار العدول إذ تساعد الصيغة بل ربما تتحكم في دلالة مادة الفعل فترجح أحد الاحتمالات الدلالية التي تحملها مادة الفعل، فالمعنى على ما ذكره أولى من حمله على معنى الدعاء للتضرع فيكون التعبير بالمضارع كما يرى ابن عاشور (لدلالته على تجدد انتفاء تضرعهم)[٢]، والله أعلم .

* * *

---

(١) حاشية القونوي ٢٠٩/١٣ .

(٢) التحرير والتنوير ١٠١/١٨ .

المبحث الرابع

التعبير بالمضارع عن الأمر

تتميز صيغة المضارع بميزات ليست في الصيغتين الأخريين ، ومن ذلك ما في تلك الصيغة من التراخي الذي تفيده مجردة في دلالتها على الحال والاستقبال فهي لا تلتزم زمناً معينا منهما بغير القرينة المساعدة على تحديد الزمن ، لذلك فإن المضارع لا يفيد حتمية الحدوث ، سواء كانت تلك الحتمية مدلولا عليها بما يفيد تحقق الحدوث كصيغة الماضي إذ يراد بها التحقق ، أو كانت تفيد طلب إيقاع الفعل على وجه التحقيق كصيغة الأمر ، ولهذا كان المضارع صالحاً للتعبير عن الأحداث التي ليس فيها جزم بالوقوع كالأحداث المستقبلة لأنها في حكم الغيب الذي لا يقول العقلاء بحتميته ما لم يكن ذلك الغيب مما نص الشارع على الجزم به .

وكما هو معلوم فإن من أبرز الفوارق بين صيغتي المضارع والأمر أن الأولى صيغة خبرية ، والأخرى صيغة إنشائية ، والخبر هو ما يحتمل الصدق والكذب لذاته ، أما الإنشاء فليس كذلك ، إذ لا تحتمل العبارة الإنشائية في ذاتها صدقاً ولا كذباً ، فالجملة (الإنشائية ليس القصد منها إفادة أن محتواها يطابق النسبة الخارجية ، وإنما القصد إلى إنشائها)[1]، فإذا ما استعمل المضارع المفيد للخبرية في مقام ما ، كان جائزاً عليه الصدق والكذب لذاته ، أما كلام من لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه فهو مما يحتمل لذاته ، ولا يحتمل إلا الصدق المحض من جهة أنه كلام الله

---

(١) دلالات التراكيب صـ ١٨٥ ، للأستاذ الدكتور محمد محمد أبو موسى ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ، مكتبة وهبة ، القاهرة .

سبحانه ، وكذلك كلام نبيه عليه الصلاة والسلام لأنه وحي يوحى ، فإنهما حق لا كذب فيهما .

غير أن من الأساليب القرآنية ما يكون فيه الكلام واقعاً موقع ما يحتمل الصدق والكذب ، ويكون ذلك ـ غالباً ـ في المقامات التي يطلب فيها من العباد فعل طاعات أو اجتناب منهيات ، إذ يأتي الأمر بها على طريقة الإخبار عن وقوعها ، إما ثقة بامتثال المخاطب لأداء ما كلف به ، وإما لحمل المخاطب على فعل الأمر الشرعي لكيلا يكون الإخبار المذكور مظنة الكذب بعدم امتثال المخبر عنه لمضمون الخبر ، حين يقع الخبر موقع ما يحتمل الصدق والكذب .

وفي كتاب الله بضع آيات جاء فيها المضارع واقعا موقع فعل الأمر وهي قوله تعالى : ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ ﴾ (إبراهيم:٣١) وقوله تعالى : ﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ وَيَحْفَظُواْ فُرُوجَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴾ (النور:٣٠)، وقوله تعالى : ﴿ قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾(الجاثية:١٤)، وقوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ (الأحزاب:٥٩) وقوله تعالى : ﴿ وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ ٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلْإِنسَٰنِ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴾ (الإسراء:٥٣)، وقوله تعالى : ﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ ۝٩١ قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ۖ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ۖ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴾ (يوسف:٩١-٩٢). وقوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (الصف:١٠-١١) وسوف نتناول

هذه الآيات بالحديث المفصل لنتبين سر العدول عن صيغة الأمر إلى صيغة المضارع. ففي آيتي الصف يذكر المفسرون أن الفعل «تؤمنون» بصيغة المضارع مراد به الأمر «آمِنوا» . يقول الزمخشري : («تؤمنون» استئناف ، كأنهم قالوا : كيف نعمل؟ فقال : تؤمنون ، وهو خبر في معنى الأمر ، ولهذا أجيب بقوله : (يغفر لكم) وتدل عليه قراءة ابن مسعود : آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا . فإن قلت : لم جيء به على لفظ الخبر؟ قلت : إيذاناً بوجوب الامتثال وكأنه امتثل فهو يخبر عن إيمان وجهاد موجودين ، ونظيره قول الداعي : غفر الله لك ، ويغفر الله لك ، جعلت المغفرة لقوة الرجاء كأنها كانت ووجدت)[1]، فنرى كيف فسر الزمخشري المضارع بالأمر مستدلاً بالجواب المجزوم الذي لا يقع إلا في جواب طلب ، قال ابن التمجيد : («يغفر» جواب للأمر المدلول عليه بلفظ الخبر وهو لفظ يؤمنون ، فكأنه قيل آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا يغفر لكم ذنوبكم)[2]، ثم إن التعليل الذي ذكره الزمخشري في هذا العدول يمكن أن يضاف إليه قول القونوي : (الخبر من الشارع في مقام الأمر والنهي آكد ، فإن خبر الصادق لا يتخلف ، فكأن المأمورين سارعوا إلى الامتثال لئلا يلزم كذب الشارع فيكون أبلغ في الطلب ، فيكون أمراً بالدوام بالنسبة إلى الإيمان)[3]، وهذا الكلام فيه إيضاح لكلام الزمخشري . على أن القونوي أشار إلى أن المضارع من دلالاته هنا أنه يأمر بدوام الإيمان ، وعليه يمكن القول بأن المضارع أيضاً يفيد التجدد بالنسبة للجهاد ، قال ابن عاشور : (أما «وتجاهدون» فإنه لإرادة تجدد الجهاد إذا استُنفروا إليه)[4]، وقد أشار ابن عاشور إلى أمر مهم يفيده ورود الإيمان بصيغة المضارع ، وهو (التعريض بالمنافقين والتحذير من التغافل عن ملازمة الإيمان وشؤونه)[5]،

---

(١) الكشاف ٤/٩٩،١٠٠ ، والفوائد المشوق صـ ٤٢ .

(٢) حاشية ابن التمجيد ١٩/٧٥ . .

(٣) حاشية القونوي ١٩/٧٤ .

(٤) التحرير والتنوير ٢٨/١٩٤ .

(٥) المصدر السابق ٢٨ /١٩٤ .

فالتعريض بالمنافقين يتضح من الأمر بالمداومة على الإيمان ، وأن المؤمن الحق هو من استمر على إيمانه ، أما الذي يتقلب في أمره فلا هو مؤمن ولا هو كافر ولا يستمر على إيمانه فهو المنافق . وهذه المعاني الجليلة مستفادة من صيغة المضارع حينما استعمل موضع الأمر .

وقد سلك القرآن الكريم هذا الأسلوب من استعمال المضارع في مقامات يطلب فيها من رسول الله ﷺ أن يبلغ المؤمنين شيئا من التكاليف والأوامر الشرعية التي أمر الله بها ، وهي خمسة مواضع سيأتي ذكرها ، ولم يستعمل في ذلك صيغة الأمر الدالة على طلب إيجاد الفعل ، ذلك الطلب الذي يعني عدم وجود الفعل قبل الأمر بإيجاده ، أو أن يكون الفعل تأديته على وجه يحتاج إلى الإمعان فيه كما بينا ، فجاءت العبارة القرآنية ملاطفة للمخاطب .

وإذا كان الأسلوب القرآني يراعي مافي نفوس المخاطبين من استعداد ، وما يعتورها من أوضاع تحتاج إلى مراعاة خاصة ، فإن ذلك يتحقق بوضوح في صيغة المضارع حين تأتي للتعبير عن الترغيب في فعل أمر أو التنفير منه بطريقة لا تشعر المخاطب بصرامة اللهجة وشدتها ، وإنما تدخل في نفسه حب إيتاء الأمر برغبة وإقبال ، أو أن تشعر العبارة بأن ذلك الأمر المطلوب فعله ليس مما تستثقله نفس المخاطب ، أو أنه مما ينبغي ألا تستثقله ، أو لأنه موجود قبل الأمر به لكن على هيئة تتطلب زيادة التنويه بشأنه للمداومة على فعله ، أو للاجتهاد بالازدياد من أدائه لجلالة قدره ، فإن الأمر متى كان عظيم المنزلة جليل القدر كان حرياً بالمداومة عليه لأن ذلك من أسباب تحصيل ثمرته . ونجد هذا الأسلوب في مثل قوله تعالى : ﴿ **قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَـٰلٌ** ﴾ (إبراهيم:٣١) إذ تطلب الآية الكريمة من رسول الله عليه الصلاة والسلام أن يبلغ المؤمنين بإقامة الصلاة ، والإنفاق مما رزقهم الله ، وفي

خطاب القرآن للرسول ﷺ أمر يتضمن أمراً آخر ، فهو أمر للرسول بأن يأمر المؤمنين ، ولا شك أن أمر النبي للمؤمنين ليس إلا وحي أمر الله بـه المؤمنـين ، وما على الرسول إلا البلاغ المبين ، فأما مايفهم منه أمر المؤمنين في الآية فهو الفعل المضارع : (يقيموا) و(ينفقوا) ، ومجيء المضارع في الآية دالاً على الطلب ، وواقعاً موقعاً هو لما يدل على الطلب أصلاً ، أوجد تبايناً في توجيه النحاة لموضع ذلك المضارع ، وتبايناً أيضاً في وجه دلالته ، وتدور في مجملها حول العامل الجزم في المضارع ؛ أهو لام الأمر المحذوفة والتقدير ليقيموا ولينفقوا ؟ ، أم هو وقوعه في جواب الطلب (قل)؟ ، أم هو وقوعه في جواب شرط مقدر تقديره : قل أقيموا وأنفقوا يقيموا وينفقوا ؟ ، أو تقديره : إن تقل لهم : أقيموا يقيموا ، أو أن يكون « قل » بمعنى « بَلِّغْ » أي : بَلِّغْ وأَدِّ الشريعة يقيموا . ولم يخل رأي من هذه الآراء مـن الاعتـراض أو الرد ولو لجانب منه .

وهذا التركيب ورد في خمسة مواضع من الكتاب الكريم ـ كما بينا ـ استهلت الآية في كل منها بأمر النبي ﷺ بأن يأمر المؤمنين بشيء من التكاليف الشرعية ، وتختص هذه المواضع الخمسة بأن الأمر الموجه للمؤمنين فيها لم يأت بصريح الأمر بلفظ (افعلوا) ، وإنما جيء فيها بلفظ (يفعلوا) على أنه مضارع مجزوم بلام الأمر المقدرة ، ولم يرد في القرآن صريح الأمر بصيغة (افعلوا) بعد (قل) إلا في موضع واحد سيأتي الحديث عنه .

وفي معرض هذا التعدد في أقوال النحاة[1] حول توجيه المضارع في الآية ، يبرز قول لأبي علي الفارسي هو جدير بالاهتمام ، لأنه يُعنى بالمعنى الملائـم للسياق ، ويعنى كذلك بخصوصية التركيب الذي اختير فيه المضارع في موضع هو

---

(١) ينظر تفصيل هذه الأقوال في الدر المصون ١٠٤/٧-١٠٦ ، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، الطبعة الأولى١٤٠٦هـ ، دار القلم ، دمشق .

لغيره ، إذ يرى أن قوله : (يقيموا) مضارع صرف عن الأمر إلى الخبر ومعناه : أقيموا[1]، ويعني صرفه عن الأمر أن صيغته صيغة ملائمة للأمر بدليل حذف النون ، ثم استعمل في معنى الأمر (أقيموا) ولم يقل (لتقيموا) لأنه لم ير تقدير اللام . وفي قوله هذا وجاهة لأمور منها : أنه خلا من التقديرات التي طولت الكلام ، وخرجت به إلى شيء من التكلف ، وأنه موافق لما عهد في أسلوب القرآن من التعبير بصيغة موضع أخرى ، ثم إنه بعد ذلك يجرى على المعنى المراد من إيراد المضارع ، وبذلك تكون جملة المضارع المذكورة هي مقول القول ، ولاحاجة لتكلف التقدير ، لأن ترك التقدير في الكتاب الكريم أولى من التقدير متى كان الترك مؤدياً للمعنى الذي يرتكب التقدير لأجله ، كما أن الأقوال تجتمع جميعها على أن المعنى المراد من صيغة المضارع هو الأمر ، إلا أنهم اختلفوا في وجه الدلالة وفي إعراب الفعل ، ووجه الدلالة في كلام أبي علي واضح ، وهو أن المضارع عبر به عن الأمر . ومثلما اعترض ما قبله من الآراء فإن هذا الرأي معترض (بأنه كان ينبغي أن يُثبت نونه الدالة على إعرابه ، وأجيب بأنه بني لوقوعه موقع المبني ، كما بني المنادى في نحو : « يا زيدُ » ولوقوعه موقع الضمير)[2] . ويمكن أن يجاب أيضاً بأنه لما ساغ التجوز في الصيغة كان التجوز في العلامة أسوغ وأقرب ، لأن العلامة بالنسبة للصيغة كالجزء بالنسبة للكل ، فلما صح التجوز في الكل كان التجوز في الجزء صحيحا .

فما يراه أبو علي هو أن المضارع هنا خبر لا أمر ، وربما كان اختيار أبي علي لهذا التوجيه راجعاً إلى ما ذكرناه من أن المضارع أوفق لحال المخاطب من الأمر ، لأن ما أمر المؤمنون به ينبغي ألا يتخلفوا عن فعله ، بل عليهم المسارعة في امتثاله لئلا يلزم كذب الشارع فيكون أبلغ في الطلب ، على ما نقلنا من كلام القونوي آنفا .

---

(١) ينظر الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي٢/٣٤٦ ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي ، الهيئة المصرية ، غير محدد الطبعة أو تاريخها .

(٢) الدر المصون ٧/١٠٤ .

والحق أن رأي أبي علي هذا من الوجاهة بمكان وإن أورِد عليه ما أورد من كون الخبر المراد به الأمر يقتضي ثبوت النون . ولذلك لا يصرف عنه النظر كلية لما فيه من مقدمات للآتي من كلام المفسرين بعده ، إذ يذهب ابن عاشور إلى قول قريب مما ذهب إليه أبو علي من أن المضارع هنا واقع موقع الأمر ، إلا أنه يرى أنه مجزوم بلام الأمر المحذوفة على ما تقدم من أقوال النحاة ، قال ـ رحمه الله ـ : (لما كان المؤمنون يقيمون الصلاة من قبل وينفقون من قبل تعين أن المراد الاستزادة من ذلك ، ولذلك اختير المضارع مع تقدير لام الأمر دون صيغة فعل الأمر لأن المضارع دال على التجدد ، فهو مع لام الأمر يلاقي حال المتلبس بالفعل الذي يؤمر به ، بخلاف صيغة (افعل) فإن أصلها طلب إيجاد الفعل المأمور به من لم يكن ملتبساً به ، فأصل «يقيموا الصلاة» ليقيموا ، فحذفت لام الأمر تخفيفاً)[1]، ومعنى هذا أن ابن عاشور يرى أن الأمر متى كان المطلوب به إيجاد فعل لم يكن موجودا من قبل كانت الصيغة المناسبة لذلك هي صيغة (افعل) ، ولهذا كان المضارع هنا حالاً محل الأمر (افعل) لأن المراد به هو الاستزادة والمداومة التي لا يناسبها صيغة (افعل) ، فهذا من العدول باستعمال صيغة موضع أخرى ، وكأن العدول خاص بهذا الأسلوب أي بالمضارع الدال على الأمر مع خلوه من اللام ، لأنه لم يذكر هذا عند آيات كثيرة وقع فيها المضارع مقترنا باللام ، فجاء هذا الأسلوب للدلالة على ذلك المعنى الخاص .

وعليه فإن فائدة هذا التوجيه هو أن المأمورين ممتثلون للأمر من قبل ، وإنما جاء الأمر ليحملهم على الاستمرار والاستزادة فاختيرت صيغة المضارع الدالة على الاستمرار ـ أي استمرار أمر واقع قبل الطلب ـ دون صيغة الأمر التي يطلب به إحداث فعل لم يكن من قبل مع الملاطفة في الخطاب لكونهم ممتثلين سلفاً ، وهذه الخصوبة الدلالية التي تستفاد من صيغة المضارع الدالة على الأمر يمكن أن تعطينا بعداً دلالياً آخر لا يبتعد عن معنى الاستمرار والمداومة ، وذلك أنه قد يكون الفعل المأمور به

---

(١) التحرير والتنوير ٢٣٢/١٣ .

مراداً به أداؤه على وجه يختلف عن صورته التي كان عليها قبل الأمر ، لأنه ينبغي أن يؤدى على صفة هي أفضل مما هو عليها من قبل ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ (الجاثية:١٤)، لذلك فقد : (تكرر في القرآن مثل هذا الأمر بالصفح عن المشركين والعفو عنهم والإعراض عن أذاهم ، ولكن كان أكثر الآيات أمراً للنبي ﷺ في نفسه وكانت هذه أمراً له بأن يبلغ للمؤمنين ذلك ، وذلك يشعر بأن الآية نزلت في وقت كان المسلمون قد كثروا فيه وأحسوا بعزتهم . فأمروا بالعفو وأن يكلوا أمر نصرهم إلى الله تعالى ، وإن كانت نزلت في سبب خاص عرض في أثناء نزول السورة فمناسبتها لأغراض السورة واضحة ، لأنها تعليم لما يصلح به مقام المسلمين بمكة بين المضادين لهم واحتمال ما يلاقونه من صلفهم وتجبرهم ، إلى أن يقضي الله بينهم)[1] ، فالواضح أن في الآية أمراً للمؤمنين بأن يغفروا للمشركين أذاهم فلا يقابلوه بالانتقام . ولا شك أن المؤمنين قد سلف منهم قبل تقويهم أن غفروا للمشركين أذاهم بسبب ضعف المسلمين فأمرهم الله أن يستمروا على ذلك العفو مع اختلاف النية في الحالين ، فإنهم في الحال الأولى كانوا لا يقتصون من المشركين بسبب الضعف الذي يمنع المسلمين . أما حينما قدروا على الانتصاف من المشركين ، فإن ترك الانتصاف إنما هو عفو من المؤمنين عن الكافرين لحكمة أرادها الله سبحانه . فالفعل واحد قبل الأمر وبعده ، وهو ترك الانتقام من المشركين ، لكنه قبل الأمر به في هذه الآية كان على صفة مباينة للصفة التي أمروا أن يأتوا به عليها بعد نزول الآية ، لأن العفو إنما يكون عند المقدرة .

وبهذا يتضح أن الأمر بالفعل المراد به المداومة والاستمرار قد ينحو نحواً آخر في معنى الاستمرار ، وهو ما ذكرناه من طلب الاستمرار على وجه هو أكمل وأسمى مما كان عليه ، والله أعلم .

---

(١) التحرير والتنوير ٢٥/٣٣٨

ويؤيد ذلك خلو الصيغة هنا من علم الأمر وهو اللام ، إذ المضارع لا يفهم منه الأمر ـ في غير أسلوب العدول ـ إلا إذا اقترن بلام الأمر ، قال الدسوقي : (اللام قرينة على إرادة الطلب به ، وعلى هذا فالإضافة في قولهم : « لام الأمر » لأدنى ملابسة أي اللام المقترنة بصيغة الأمر ، ويحتمل أن يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال على الطلب)[1]. لذلك فإن اللام ضرورة لفهم الأمر من صيغة المضارع عند إرادة الأمر بتلك الصيغة في غير العدول ، سواء كان اللام مذكور ، أو كانت مقدر .

واللام في الآية ونظيراتها عند فريق من أهل العلم مقدر مع المضارع ـ كما بينا ـ والمقدر كالمذكور ، إلا أن إيراد المضارع غير مقترن باللام وجعله في صورة الخبر يوحي بتجاوز صيغة الأمر إلى ما هو أقرب إلى القبول في النفس ، إذ لاشك أن صيغة (افعل) هي الأشهر إن لم تكن هي الأصل لبساطتها ، ولغلبة معنى طلب إيجاد الفعل عليها . أما صيغة (لتفعل) فإن الفعل في الأصل ليس للأمر ، وإنما يفهم الأمر منه في غير العدول عند تركبه مع اللام ، لأننا هنا نرى أن المضارع في الآية ونظائرها ليس هو المضارع المقترن باللام فإن لكل صورة منهما معنى ليس للأخرى .

فالمرجح أن المضارع هنا ليس محذوفا منه لام الأمر بل هو مضارع خبري الصيغة عبر به عن الأمر . ولو فرض أن اللام مقدر فإن اختيار صورة المضارع خاليا من علامة الأمريه ترجيح للمعاني التي ينطوي عليها استعمال الصورة الخبرية دون صورة الأمر .

ولذا فإننا نجد حديث الأصوليين وغيرهم عن الأمر ينصب على صيغة (افعل)، فيتضح أن خلو صيغة (لتفعل) من اللام مؤذن بأن صورة الأمر حينئذ أقل مما هي عليه في حال وجود اللام ، أو بالأصح ليست هي نفس الصيغة فلكل صورة منهما معنى خاص بها . كما أن صيغة المضارع الخبرية متى استعملت في الأمر كانت أقرب إلى الملاطفة في الأمر من صيغة المضارع الإنشائية (لتفعل) ، على أن مما

---

(١) حاشية الدسوقي ٢/٣١١ .

تفيده الصيغة الخبرية أيضاً وجوب الامتثال للأمر لكيلا يحمل كلام الشارع على الكذب ، ولامشاحة في أنه قد يجتمع الغرضان أعني الملاطفة مع وجوب الامتثال . ثم إن صيغة (لتفعل) أقرب في الملاطفة من صيغة (افعل) ، فإذا مانظرنا إلى صورة الفعل تأكد لنا ما تقدم من أن خلو المضارع المراد به الأمر عن اللام يوحي بلطف العبارة ، على نحو لا نجده مع ذكرها . والله أعلم .

ومما يوضح الفارق بين استعمالي صيغتي الأمر (افعل) و (لتفعل) من حيث دلالة الأولى على إيجاد الفعل ودلالة الثانية على الاستمرار عليه بعد أن كان موجودا، ما جاء في قوله تعالى : ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَآرُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُواْ عَلَيْهِنَّ ۚ وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ۚ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ۖ وَأْتَمِرُواْ بَيْنَكُم بِمَعْرُوفٍ ۖ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ ۝ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ۚ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا ۚ سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴾ (الطلاق:٦-٧)، ففي قوله : (أنفقوا) أمر مشعر بطلب إيجاد ما لم يوجد قبل ذلك ، أو أنه مختلَف فيه بحيث كان عند بعض المأمورين غير واجب ، فجيء بالأمر بصيغة يطلب فيها إيجاد الفعل ، أما في قوله : (لينفق) فإنه بالنظر إلى الأمر السابق في الآية التي قبلها ، فإن مجيء الأمر على صيغة (لتفعل) دال على طلب الاستمرار والاستزادة ، بدليل أنه يدخل فيه طلب إنفاق هو موجود من قبل وهو إنفاق التطوع ، قال ابن عاشور (يعم كل إنفاق يطالب به المسلم من مفروض ومندوب)[1]. ومن هنا يتضح أن الأمر بصيغة المضارع المسبوق بلام الأمر (لتفعل) ، يدل على طلب الاستمرار والمداومة على فعل ما قد سبق الأمر به ، فإذا جاء المضارع خاليا من لام الأمر مع دلالته على الأمر حينئذ كان أولى بمعنى الاستزادة والمداومة مراعاة لخبرية صورته ، وإن دل على الأمر . والمثال السابق لم نذكره على أنه من العدول ، وإنما ذكرناه للتفرقة بين صيغتي الأمر من جهة دلالة كل منهما على الطلب .

---

(١) التحرير والتنوير ٣٣٠/٢٨ . .

ولنعد إلى آيات العدول ففي قوله تعالى : ﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ وَيَحْفَظُوا۟ فُرُوجَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴾ (النور: ٣٠) يفيد المضارع «يغضوا» معنى الأمر بالغض ، وهو أن يغض المؤمنون أبصارهم عما حرم الله ، وهم ممتثلون لأوامر الله ومنها الغض ، غير أنه لعظم شأن الغض ، وكونه يسد ذريعة عظيمة إلى المحرمات هو النظر المحرم المفضي إلى الفتنة ، فقد جاءت الآيات للحث على الاستزادة من ذلك الفعل والمداومة عليه ، فالمضارع مع إفادته لمعنى الأمر بالامتثال فإنه لا تغيب عنه الدلالة التي تفيد سبق امتثالهم بقرينة السياق وما اشتمل عليه من وصفهم بالإيمان . وكذلك قوله : «يحفظوا فروجهم» فهم حافظون لها بلا ريب ، وإنما أمروا بالمداومة والزيادة من تلك الخلال المشروعة ، فمجيء المضارعان «يغضوا ويحفظوا» يفيد سبق الامتثال مع الأمر بالاستزادة والمداومة من الممتثل به . مع تجاوز المعنى وتركيبه لصيغة الأمر المشعرة بطلب إيجاد الفعل ابتداء ، وهو تركيب لايهمل ما فرط من المؤمنين من الامتثال ، إشعار بالثناء على ما سلف من أداء المشروع مع طلب الزيادة منه والحرص على كماله .

ويلاحظ في الآية تقييد الغض بحرف التبعيض ، وإطلاق حفظ الفروج ، لأن البصر قد يقع لأول مرة على منهي عنه بغير قصد ، فلا مؤاخذة حينئذ ، وإنما المنهي عنه من ذلك هو ما كان في مقدور المرء فعله وهو تكرار النظر ، الذي لا يقع اضطرارا وإنما يوقعه الناظر اختيارا . أما الفروج فإنه أطلق الشارع حفظها لأن ما ينافي حفظها لا يقع إلا اختيارا وليس كوقوع النظر عفوا بلا قصد ، فكأن القيد المبعض للنهي يجري على ما يملكه الناظر لا على ما لا طاقة له برده من النظرة المباغتة ، وهذا يؤيده قوله ﷺ لعلي رضي الله عنه : (يا علي لا تتبع النظرة النظرة ، فإن لك الأولى وليست لك الآخرة)[١]. فالغض الذي في الآية يوافق الغض المأمور به في الحديث وهو النظرة الثانية التي تحسب على صاحبها .

---

(١) الحديث ذكره الشيخ الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته ١٣١٦/٢برقم ٧٩٥٣ .

وكذلك في آية الأمر بالصلاة والإنفاق وهي قوله تعالى : ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ ﴾ (إبراهيم:٣١) نلاحظ أن الأمر المطلوب إيجاده ممتثل من قبل ، لأن من صفات المؤمنين إقامتهم للصلاة ولولا ذلك لما صح وصفهم بالمؤمنين ، وكذلك الإنفاق من دعائم الإيمان ، فتبين في الآية معنى الاستمرار والمداومة على فعل سبق أداؤه أو هو قائم الأداء لكن أريد المسارعة إلى أفضل الوجوه فيه ، والله أعلم .

وإذ يتضح مما سبق أن استعمال (يفعلوا) موضع (افعلوا) ، لغرض الاستمرار والاستزادة من فعل ممتثل قبل ذلك ، فإن ذلك المعنى غير ظاهر في مثل قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ (الأحزاب:٥٩)، لأن الآية في الأمر بالحجاب ، وهو لم يكن قبلها مأموراً به ، فقد أخرج البخاري عن أنس ﷺ قال : (أولم رسول الله ﷺ حين بنى بزينب بنت جحش ، فأشبع الناس خبزا ولحما ، ثم خرج إلى حجر أمهات المؤمنين كما كان يصنع صبيحة بنائه فيسلم عليهن ويدعو لهن ، ويسلمن عليه ويدعون له . فلما رجع إلى بيته رأى رجلين جرى بهما الحديث ، فلما رآهما رجع بيته ، فلما رأى الرجلان نبي الله ﷺ رجع بيته وثبا مسرعين ، فما أدري أنا أخبرته بخروجهما أم أخبر ، فرجع حين دخل البيت ، وأرخى الستر بيني وبينه ، وأنزلت آية الحجاب)[1] ، فيتضح من هذا أن الآية نزلت بالحكم المراد الامتثال له ، فلا يحمل على المعنى المذكور آنفاً وهو أن الأمر المطلوب فعله في الآية قد سبق الامتثال به ، إذ يستفاد منه حينئذ الاستمرار والمداومة والاستزادة ، أما في هذه الآية فلعل المراد من الأمر بصيغة المضارع ما أشرنا إليه من معنى الملاطفة في الأمر والابتعاد عن صورة صيغة الأمر . مع الإشارة إلى ما في نفوس أزواج النبي ﷺ وبناته

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ٦٧٦/٨(الحديث ذو الرقم/٤٧٩٥ ، كتاب التفسير) ، الإمام الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز وغيره ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

وصالح المؤمنات من العفة والرغبة في الستر . فإنه وإن كان الحجاب غير مأمور به من قبل إلا أن بوادره موجودة في نفوس المؤمنين والمؤمنات .

وباستقصاء الآيات التي وقع فيها هذا التركيب الوارد في الآيات المذكورة المشتملة على مضارع بغير لام الأمر ، وهي ست آيات ، نجده لا يكون إلا في سياق الأمر الخاص بالمؤمنين دون غيرهم ، وإن كان اللفظ في بعض الآيات خلا من وصفهم بهذه الصفة إلا أن أهل العلم ذكروا أن في لفظ (عبادي) معنى التشريف بإضافتهم إلى الضمير الدال عليه تعالى ، مما يعنى تخصيص المؤمنين به في هذا التركيب . لأن الأمر في القرآن إذا قصد به المؤمنون ثم سبق بقوله : (قل) فلا يكون إلا بصيغة (يفعلوا) الدالة على طلب الاستزادة والاستمرار في الفعل ، مع مراعاة إبعاد صورة الأمر .

وفي مجيء هذه الصيغة التي يقع فيها المضارع في جواب (قل) مخاطباً بها النبي عليه الصلاة والسلام ، ما يدل على أن في ذلك حثاً له عليه الصلاة والسلام على ملاطفة المؤمنين وملاينتهم ، وعلى خفض الجناح لهم، في أمره لهم بدليل قوله تعالى :﴿ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ ﴾ (آل عمران:١٥٩)، وقوله تعالى :﴿ وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الشعراء:٢١٥). والله أعلم.

غير أن هذا الأسلوب في الخطاب القرآني قد يتغير بناء على ما يشعر به حال المؤمنين ، إذ قد ينزل المخاطبون من المؤمنين منزلة من يحتاج إلى خطاب بالأمر المراد به إيجاد أصل الفعل بعد أن لم يكن ، على الرغم من أنهم متصفون بذلك الأمر ، لأنهم لما كانوا على حال يخشى عليهم معها التقصير ، فقد نزلوا في الخطاب منزلة المأمور بالأمر ابتداء ، وإن كان المراد بالأمر هو المداومة بناء على أنهم ممتثلون من قبل . كما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَـٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ ۚ لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ فِى هَـٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۗ وَأَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٌ ۗ إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّـٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ (الزمر:١٠)، فإن من خشي على دينه وجب عليه الفرار به ، ولذلك جعل مناط بقائهم على التقوى الهجرة عن دار إلى دار . قال ابن عاشور : (الأمر بالتقوى

مراد به الدوام على المأمور به ، لأنهم متقون من قبل ، وهو يشعر بأنهم قد نزل بهم من الأذى في الدين ما يخشى عليهم معه أن يقصروا في تقواهم . وهذا الأمر تمهيد لما سيوجه إليهم من أمرهم بالهجرة للسلامة من الأذى في دينهم ، وهو ما عُرِّض به في قوله تعالى : ﴿ وَأَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٌ ﴾ (الزمر: ١٠))[1] .

وليس في كتاب الله آية جاءت على نحو هذا التركيب سوى آيتين إحداهما هـذه ، وكان لهما خصوصية إذ جاء فعل الأمر للنبي ﷺ يأمر المؤمنين بصيغة (قل) ثم عقبه فعل أمر بصيغة (افعل) المراد بها إيجاد أمر لم يكن موجوداً من قبل ، والآية الأخرى هي قوله تعالى : ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ (التوبة:١٠٥)، فإن الآية نزلت في شأن الذين خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً ، ثم اعترفوا وتابوا بدليل قوله تعالى قبل ذلك : ﴿ وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (التوبة:١٠٢)، فهم معدودون في عداد المؤمنين ، غير أنهم لما كانوا حديثي عهد بتوبة فقد طلب منهم الأمر بصيغة الإيجاد ، وطلب منهم كذلك الإخلاص بقوله : ﴿ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ ﴾ ، قال ابن عاشور : (أمروا بالعمل عقب الإعلام بقبول توبتهم لأنهم لما قبلت توبتهم كان حقا عليهم أن يدلوا على صدق توبتهم وفرط رغبتهم في الارتقاء إلى مراتب الكمال)[2] .

على أنه يجوز أن يكون الخطاب أيضاً موجهاً لهم وللمؤمنين الأولين السابقين لهم بالإيمان ، إلا أن الأظهر أن الخطاب موجه لهم بطريق الأولى ، وللمؤمنين الأولين بطريق التعريض ، قال أبو السعود : (زيادة ترغيب لهم في العمل الصالح الذي من جملته التوبة وللأولين في الثبات على ما هم عليه ، أي قل لهم بعدما بان لهم شأن التوبة : اعملوا ما تشاؤون من الأعمال)[3]، فالأمر يطلب منهم العمل ابتداء ، ومن المؤمنين الأولين الثبات .

---

(١) التحرير والتنوير ٣٥٢/٢٣ . (٢) التحرير والتنوير ٢٥/١٠ .

(٣) إرشاد العقل السليم ١٠٠/٤ .

وتقدير صيغة الأمر (افعل) واضح إمكانها هنا ، وكذلك في قوله تعالى : ﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلْإِنسَٰنِ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴾ (الإسراء:٥٣)، وفي قوله تعالى : ﴿ قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾ (الجاثية:١٤) ولذا فإن الآيتين تشبهان سابقتهما في أن المضارع واقع موقع الأمر ، فكأنه قيل : «قل للذين آمنوا اغفروا...إلخ ».

وأياً كان التوجيه للمضارع في الآية فإنه لا شك دال على الأمر الذي يعبر عنه بصيغة (افعل) أو (لتفعل) ، لأن تقدير الأمر بصيغة (افعل) ، يطابق المعنى المراد من استعمال المضارع في ذات التركيب . والعدول عن صيغة إلى أخرى يستوجب معرفة إمكانية كل منهما الدلالية ، وأصل الدلالة في كل ، حتى يصحّ استظهار ما أمكن من سرٍّ العدول .

وعلى هذا فقد سلك القرآن الكريم هذا الأسلوب من استعمال المضارع في مقامات يطلب فيها من رسول الله ﷺ أن يبلغ المؤمنين شيئا من التكاليف والأوامر الشرعية التي أمر الله بها ، ولم يستعمل في ذلك صيغة الأمر الدالة على طلب إيجاد الفعل ، لأن الفعل يجب أن تكون تأديته على وجه يحتاج إلى الاستزادة فيه كما بينا ، فجاءت العبارة القرآنية ملاطفة للمخاطب ، لأن الممتثل للأمر لا يؤمر بصيغة توحي بعدم امتثاله قبل مخاطبته بها ، وقد عهد في أسلوب القرآن الكريم ملاطفته للمؤمنين ، واستحضار محاسن أخلاقهم عند ذكرهم في معرض أمر أو نهي أو غيرهما .

ويوظف الذكر الحكيم صيغة المضارع في الدعاء وهو أسلوب لم أجده إلا في آيتين من كتاب الله ، وهذا الاستعمال للمضارع دون الأمر إنما هو لما فيه من دلالة لا تتحقق في الأمر الذي هو الأصل في التضرع ، إذ إن صيغة الأمر (افعل) ، صيغة إنشائية خالية من الدلالة على بعض ما يلابس لفظ الدعاء من معان تتعلق بالنفس الإنسانية التي يكتنفها الطمع في الإجابة حال الدعاء ، كأن يشرك المخاطب في الدعاء بأن يراد منه تبليغ الدعاء عن المتضرع لتعظيم المتضرع إليه بتنزيل الحاضر منزلة

الغائب الذي احتجب علوا ورفعة ، كقوله تعالى : ﴿ وَنَادَوْا يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ ﴾ (الزخرف:٧٧) إذ يكون خطاب التضرع مرفوعاً لله سبحانه والمخاطب هو مالك خازن النار ، ونظراً لكون طلبهم مستبعد الوقوع ، حتى في نظرهم هم ، فإن في ندائهم لمالك وطلبهم منه تبليغ ربه بأن يقضي عليهم استئناسا منهم ، لعلمهم بإبعاد الله لهم من رحمته .

وواضح أن الدعاء في هذه الآية بصيغة (ليقض) لا يظهر فيه عدول عن صيغة الأمر إلى صيغة المضارع ، وإنما حسن إيراده هنا لما فيه من بيان للفرق بين المعنى في الدعاء بصيغة (افعل) والدعاء بصيغة (لتفعل) ، وكذلك فإنه حين يكون الدعاء من شخص لآخر يحسن الدعاء بصيغة المضارع ، إذ إن المعاني النفسية المذكورة تستوجب إشراك السامع في المخاطبة ، فكأن الداعي يرغب في إشعار المدعو له بما في نفسه من رغبة ملحة في الإجابة ، وثقة بتحقق الإجابة من الله ، ولا شك أن المضارع (في غير القرآن) متى استعمل في الدعاء فإنه يغلب وقوعه في حال دعاء المسلم لغيره ، أما دعاؤه لنفسه فإنه يدعو ـ غالبا ـ بصيغة الأمر ، نحو : (اللهم اغفر لي ، اللهم ارحمني) ، وندر (يغفر الله لي ، ويرحمني الله) وكما بينا فإن ذلك يرجع إلى ما في أسلوب الخطاب من مراعاة لنفس المخاطب ، فإن من يدعو لأخيه المسلم يريد أن يظهر له صدق رغبته في تحقق الدعاء ، وأنه صادر عن إخلاص ، وحينئذ تكون صيغة المضارع هي المناسبة وثوقاً بما عند الله ، فيكون الدعاء بصيغة الخبر من الداعي أطيب لنفس المدعو له من حيث إن الخبر فيه إظهار للتفاؤل بالإجابة .

ويظهر ذلك جلياً في قصة يوسف و إخوته عند قوله تعالى : ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ ۝ قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّٰحِمِينَ ﴾ (يوسف:٩١-٩٢)، إذ يعود إخوة يوسف منكسرين مقرين بما كان منهم من ذنب في حق أخيهم ، معترفين بما فضل الله به أخاهم عليهم من فضائل الدين والدنيا ، ثم دعا لهم عليه الصلاة والسلام ، بقوله : ﴿ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّٰحِمِينَ ﴾ ، فالمضارع مستعمل في الدعاء ، وذلك لما في المضارع من

معنى الخبرية ، وثوقاً باستجابة الله لما عهد عنده من الفضل لنبوته ، ولإدخال الطمأنينة في نفوس إخوته ، لما رأى منهم من الذل والانكسار ، بعد تذكيره لهم بما فعلوا به هو وأخيه ، فكان موقفهم موقف مذنب وقع في يد ذي سلطان ، لكنه عفا عنهم ، وغفر لهم جرمهم بقوله : ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾ ، أي لن تؤخذوا اليوم بجريرة الأمس فقد عفوت عنكم ، وهذا شأن أولياء الله وعباده الصالحين في العفو والصفح ، ومقابلة الإساءة بالإحسان ، كما فعل رسولنا ﷺ بقريش يوم فتح مكة ، وقد تمكن منهم .

ثم إن يوسف عليه السلام أتبع مغفرته لهم بأن دعا الله لهم أن يغفر لهم لما أتوه من ذنب ، فقال : ﴿ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ۖ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴾ ، قال الزمخشري : (« يغفر الله لكم » دعا لهم بمغفرة ما فرط منهم ، يقال غفر الله لك ، ويغفر الله لك على لفظ الماضي والمضارع جميعاً ، ومنه قول المشمت : يهديكم الله ويصلح بالكم)[1] ، فكان الدعاء بصيغة المضارع لما فيها من إدخال للطمأنينة في نفوسهم بصدق دعائه لهم ، لأنه جعله بصيغة الخبر الموثوق بإجابته ، ولأن إظهار حسن النية في الدعاء لهم يذهب عن أنفسهم وحشة الذنب ، ورهبة الموقف ، وقد يحتمل أن يكون الظرف (اليوم) متعلقاً بقوله : (يغفر) وفي ذلك فائدة ذكرها الزمخشري ، وهي أن ذلك الدعاء بصيغة المضارع اقترنت بما يفيد البشارة لهم بأن مغفرة الله متحققة لهم يومئذ ، حيث يقول : (« ﴿ ٱلْيَوْمَ ۖ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ (يوسف:٩٢) » بشارة بعاجل غفران الله لما تجدد يومئذ من توبتهم وندمهم على خطئهم)[2] ، وهذا المعنى فيه زيادة في بيان الوثوق بإجابة الدعاء ، إلا أن ابن المنير اعتبر تعلق « اليوم » بما قبله وهو التثريب ، أو الاستقرار المفهوم من الجار والمجرور أوجه من تعلقه بالمضارع (يغفر)، قال : (وهو الأوجه ، ألا ترى إلى قولهم بعد ذلك: ﴿ قَالُوا۟ يَٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَآ إِنَّا كُنَّا خَٰطِـِٔينَ ﴾ (يوسف:٩٧) وقوله : ﴿ قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيٓ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ (يوسف:٩٨)، دل على أنهم كانوا

---

(١) الكشاف ٣٤٢/٢ .

(٢) الكشاف ٣٤٢/٢ .

بعد في عهدة الذنب ، ولو كان متعلقاً بـ(يغفر) للزم أن يقطعوا بغفران ذنبهم حينئذ بإخبار النبي الصديق)[1] . أي أنه إذا تعلق (اليوم) بالمضارع (يغفر) كان خبراً على حقيقته لا دعاء ، والخبر إنما أخبرهم به النبي الصديق الذي لا يكذب ، وذلك يرده كونهم طلبوا من أبيهم بعد ذلك أن يستغفر لهم ، فوعدهم بأنه سيستغفر .

وممن يرى كذلك تعلقه بـ(يغفر) الطيبي بحجة أنه : (لو تعلق بالتثريب لكان (يغفر الله لكم) دعاء بالمغفرة والنبي مستجاب الدعوة ، فلزم في هذا المقام القطع بالغفران)[2] ، ومراد الطيبي أن لزوم القطع بالغفران يعارضه طلبهم بعد ذلك الدعاء من أبيهم ، وقد تعقب ابن التمجيد كلام الطيبي بأن (قطعهم بالغفران حينئذ إنما يكون إذا جزموا بأن يوسف نبي ، وجزمهم بذلك غير معلوم فإنهم يعرفونه بأنه سلطان مصر ، وعلمهم بأنه استنبأه الله تعالى وجمع بين النبوة والسلطة علماً جازماً محل شبهة)[3]، وخلاصة القول أنه سواء تعلق الظرف بالتثريب ، أو بـ(يغفر) فإنه لا يمنع من حمل المعنى في (يغفر الله لكم) على الدعاء ، على أن أغلب الأقوال تذهب إلى أن حمل الصيغة على الدعاء في الآية أقرب من حملها على الإخبار المحض ، لأن ختم الآية بقوله : ﴿ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴾ (يوسف:٩٢) يكثر مجيئه في عقب الدعاء . قال القونوي : (مثل هذا القول أكثر وقوعه بعد الأمر ، كقوله : ﴿ وَقُل رَّبِّ ٱغْفِرْ وَٱرْحَمْ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴾ (المؤمنون:١١٨)، فذلك يؤيد كون « يغفر » إنشاء ودعاء ، وبهذا البيان اتضح أن ختم الكلام بذلك أنسب من الختم بقول : « وهو خير الغافرين » وإن ظن في الظاهر أن هذا أنسب من ذلك)[4]. ويمكن أن يكون المضارع هنا مستعملا في معنى الأمر (لتفعل) مثل (افعل) غير أنا رجحنا أن يكون الفعل المعدول عنه هو (افعل) لأنه هو الأصل في الدعاء ولو من حيث الغلبة .

* * *

---

(١) الإنصاف صـ ٣٤٢ .

(٢) قول الطيبي هذا لم أجده فيما بين يدي من مصادر ، وقد ذكره ابن التمجيد في حاشيته١٠/٤١٦ .

(٣) المصدر السابق١٠/٤١٦ . (٤) حاشية القونوي ١٠/٤١٧ .

الفصل الثاني

التعبير بالماضي

- المبحث الأول : التعبير بالماضي عن المضارع
- المبحث الثاني : دخول الماضي في حيز «إن» الشرطية
- المبحث الثالث : دخول الماضي في حيز «إذا» الشرطية
- المبحث الرابع : التعبير بالماضي عن الأمر
- المبحث الخامس : التعبير باسم الفاعل واسم المفعول عن المستقبل

المبحث الأول

التعبير بالماضي عن المضارع

ليس من شك أن الأسلوب الذي عبر به الكتاب الكريم عن المستقبل جاء مختلفا ومغايرا لما عهد ، ذلك أن المستقبل يتضمن أمورا غيبية كبر على الإنسان التكهن بها ، وعظم في عينه سرها وكنهها ، فاختار القرآن الكريم أساليب مؤثرة في الإخبار عن هذا المستقبل الذي طالما تشوفت النفس وتاقت لاستشرافه .

ولذلك فقد جرى في كتاب الله التعبير بالماضي عن الأحداث المستقبلة إذ كانت تلك الأحداث واقعة لا محالة ، والإخبار عنها إخبار عن أمر هو للوقوع لا محالة لكنه لما كان ذلك الخبر صادراً عمن لا يتخلف خبره كان بمنزلة الإخبار عن أمر مضى ، فيصح حينئذ وقوع الماضي موقع المضارع ، لأن الأحداث المستقبلة الأصل فيها أن يخبر عنها بصيغة الاستقبال التي تؤدى بالفعل المضارع وتفيد احتمال الوقوع لا حتميته ، وهذا الأسلوب من التعبير جاء في آيات كثيرة ، وعلى وجه الخصوص تلك الآيات التي تتحدث عن اليوم الآخر ومقدماته ، وما حكم بعض أهل العلم من أن الماضي في القرآن استعمل في التعبير عن أحداث القيامة أكثر مما استعمل المضارع الذي يدل على المستقبل في أصل الاستعمال ، فقد نقل الشهاب الخفاجي أن (أكثر أحوال القيامة يعبر عنها بالماضي في القرآن)[1] ، إنما هو على وجه التقريب لا التحديد ، أي أن العدول إلى صيغة المضي في هذا المقام يشبه أن يكون أكثر من التعبير بالفعل في أصل استعماله ، وهو صيغة المضارع ، لكثرة ورود هذا النوع من التعبير في آي القرآن الكريم . وعلى هذا فسوف نقف عند مجموعة من

---

(١) حاشية الشهاب ٤٣/٥ .

الآيات الكريمة التي تكلم عنها أهل العلم ، على حد ما بينه أهل العلم من مفسرين وبيانيين .

وهناك لمحة فارقة بين صيغة الفعل الماضي وصيغة الفعل المضارع هي العلة في إيثار صيغة على أخرى ، ونعني بذلك أن الماضي والمضارع بينهما فوارق في الدلالة على الحدث ، غير أنه في حال التعبير عن الأحداث المستقبلة بصيغة المضي فإن الفوارق الدلالية بين الصيغتين تهمل فلا ينظر إلى أيّ منهما إلا من حيث كون الماضي دالاً على تحقق الحدث ، وكون المضارع مما لا يجزم معه بتحقق الحدث ، ولذلك فإن الماضي المعبر به عن المضارع يكون الغرض الأساسي من التعبير به هو إفادة أن الحدث متحقق الوقوع ، ثم يتبع دلالته على التحقق غرض آخر يستوحى من معنى التحقق .

لكن قد يكون هناك أحداث مستقبلة متحقق وقوعها ثم نجد التعبير عنها جاء بصيغة الاستقبال الأصلية التي هي صيغة المضارع ولا عدول فيه ، فإذا وقع أن عبر في القرآن بالمضارع عن أحداث مستقبلة محتوم وقوعها على الأصل في استعمال تلك الصيغة فلا يعني ذلك أن تلك الأحداث ليست من الجزم بنفس القدر الذي جاءت عليه الأحداث المخبر عنها بصيغة المضي . فالحقيقة أن الأصل في الإخبار عن الأحداث المستقبلة هو شأن صيغة الاستقبال ، وهي صيغة المضارع ، كما في قوله تعالى : ﴿ **وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَـٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ** ﴾ (البقرة:٤٨)، وقوله تعالى في الجزم بما سيكون من الكافرين أبدا : ﴿ **وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّـٰلِمِينَ** ﴾ (البقرة:٩٥) ، وقوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ (البقرة ٢٨١)، وقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ۝٦٠ وَيُنَجِّى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ بِمَفَازَتِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ ٱلسُّوٓءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (الزمر:٦٠-٦١)، وسواء

كانت تلك الأحداث متحققة الوقوع مقطوع بوقوعها كما مر في الآيات السابقـــة ، أو كانت تلك الأحداث لا جزم بوقوعها وإنما تدخل في دائرة الاحتمال .

غير أنه لما كان لبعض الأحداث المستقبلة اعتبارات خاصة فيما يتصل بحقيقة وقوعها وعظمها وفخامتها أُخبر عنها بصيغة المضي التي تتميز بأن ما أخبرت عنه في الماضي قد وقع وانقضى ، وما أخبرت عنه في المستقبل واقع لا شك في وقوعه ، كما أنه لا يُشك في وقوع ما مضى . بل ليس من المبالغة أن نقول إنه لا يكاد يكون في القرآن الكريم آية أو آيات تتحدث عن القيامة وأهوالها ومقدماتها بصيغة المضارع إلا وفي تلك الآية أو في سياقها فعل ماض . فالإخبار بأن هذا الحدث واقع لا محالة ، وكأنه يُتحدث عن شيء مضى ، إنما يرجع ذلك إلى ما ينطوي عليه تحقق الحدث من معانٍ . ولذا نجد الماضي يدل على المستقبل لكونه مفيدا للاستمرار وهو ما يقتضي أن يكون الحدث المخبر عنه في الماضي مستمرا إلى المستقبل ، على ما سنبينه فيما يلي .

أولا : الماضي يفيد الاستمرار :

هذه الطريقة من التعبير يغلب أن تقع في صلة الموصول ، وقد وقعت في آيات كثيرة ، وسنذكر منها جانبا دالا على المراد ، كما في مدح الله للمؤمنين بتصديقهم الوحي ، يقول تعالى:﴿ **وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ** ﴾ (البقرة:٤)، إذ جاء وصفهم بأنهم يؤمنون بما أنزل إلى النبي ﷺ ، وهو القرآن ، والذي أنزل إليه حينئذ هو بعض القرآن لا جميعه ، إلا أنه عبر عن مجموع ذلك مما أنزل وما سينزل بصيغة الماضي في قوله : «أنزل» ، والمعروف أن المستقبل مما سينزل فيقتضي ظاهر الكلام أن يأتي الإخبار عنه بصيغة المضارع : «ينزل» . قال الزمخشري : (إن قلت : قوله : «بما أنزل إليك» إن عني به القرآن بأسره والشريعة عن آخرها فلم يكن ذلك منزلا وقت إيمانهم ، فكيف قيل أنزل بلفظ

المضي؟ وإن أريد المقدار الذي سبق إنزاله وقت إيمانهم فيه إيمان ببعض المنزل ، واشتمال الإيمان على الجميع سالفه ومترقبه واجب . قلت : المراد المنزل كله ، وإنما عبر بلفظ المضي وإن كان بعضه مترقبا تغليباً للموجود على مالم يوجد... ولأنه إذا كان بعضه نازلا وبعضه منتظر النزول جعل كأنه كله قد نزل وانتهى نزوله)[1] . وواضح في كلامه وجهان ، أحدهما : ما نص عليه من التغليب ، والآخر : ما أشار إليه من أنه شبه المنتظر نزوله من القرآن بما نزل منه ، وهذا هو العدول ، أي أنه شبه المستقبل بالماضي في تحققه . قال ابن التمجيد موضحاً قول الزمخشري : (الوجه في التعبير عن الماضي والآتي معاً بلفظ الماضي ؛ إما تغليب ما حصل له الوجود على مالم يحصل ، وإما جعل المترقب بمنزلة المتحقق . فالأول مجاز باعتبار تسمية الكل باسم الجزء ، ويدخل فيه خبر من لاخلاف في إخباره ، وخبر من يقع الخلاف في إخباره. والثاني استعارة باعتبار تشبيه غير الموجود في تحقق وجوده بما هو موجود كائن ، وإنما حمل ﴿ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ (البقرة:٤) على الجميع مع أن اللفظ يحتمل الصرف إلى البعض النازل الموجود لأن المقام مقام مدح للمتقين ، والمدح إنما يكمل ويتم في الإيمان بالجميع مما هو ماض ومترقب)[2] . فالعدول كما بينا يحصل بالوجه الثاني ، الذي يشبه فيه غير الموجود بالموجود ، في تحقق وجوده ، وهو استعارة تبعية لأنها في الفعل ، على ما تقدم .

وعلى هذا يتبين أن للمقام أثراً في بيان دلالة الصيغة في مثل هذا السياق ، إذ يساعد المقام على توجيه دلالة الصيغة ، إذ إن التحقق الذي تفيده صيغة المضي لا يهمل لأن استعمال الصيغة في معناها المجازي إنما هو لأجل التحقق ، فإذا استعمل الماضي في مثل هذه المقامات من مدح وذم استلزمت صيغة المضي معنى الاستمرار الذي هو في الأصل مدلول المضارع .

---

(١) الكشاف ١/١٣٦ .	(٢) حاشية ابن التمجيد ١/٥٠٠ .

ولو ضممنا إلى هذا ما ذكره بعض المفسرين من أن لفظ الماضي يدل على الاستمرار لعدم دلالته على انقطاع طارئ ، فكأن خلو الفعل من الدلالة على أمر يستلزم بذلك الدلالة على ضده . يقول القونوي عند قوله تعالى : ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ (الحديد:١)، : (لفظ الماضي في هذه المواضع للاستمرار ، لأنه دل على تسبيحهم فيما مضى ، ولم يدل على انقطاع طرأ)[١] ، فخلو فعل «سبح» من الدلالة على انقطاع طرأ على التسبيح يستلزم دلالته على استمراره ، وهذا أيضاً ناظر إلى مادة الفعل لأن أمر التسبيح ـ كما يقول ابن عاشور ـ (أمر مقرر أمر الله به عباده من قبل وألهمه الناس ، وأودع في أحوال ما لا اختيار له)[٢] . فهو أمر التبست به النفوس واستمر بها بسبب أمر الله .

ولعل أبرز مايمكن أن نلاحظه في هذه الطريقة من التعبير ـ أعني أن يدل الماضي بمعونة المقام ـ على الاستمرار ما ورد بكثرة في كتاب الله من مجيء الماضي الدال على صفة الإيمان ، والماضي الدال على صفة الكفر صلة للموصول في مثل قوله تعالى في شأن المؤمنين : ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ (البقرة:٨٢)، وقوله تعالى في شأن الكافرين : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (البقرة:٦)، ونحو ذلك من الأفعال الماضية الواقعة صلة للموصول في معرض ذكر المؤمنين بأشهر صفاتهم ، وذكر الكافرين كذلك بأشهر صفاتهم . إذ ليس المراد الذين آمنوا في الماضي دون غيره من الأزمنة ، ثم انقطع ذلك الإيمان بإحداثهم غيره ، وكذلك ليس المقصود الذين كفروا ثم أحدثوا بعد الكفر غيره ، بل المراد الذي دخلوا في الإيمان فاتصفوا به وأصبحوا من أهله ، وكذا الذين أحدثوا الكفر فاتصفوا به وأصبحوا من أهله . وإن كان هناك فرق فهو أن استمرار الإيمان راجع إلى الانقياد لأن الله أمر بالإيمان ، واستمرار الكفر راجع إلى العصيان .

---

(١) حاشية القونوي ٤٣٢/١٨ .

(٢) التحرير والتنوير ٣٥٧/٢٧ .

وربما كان اختيار التعبير بالماضي هنا دون المضارع ـ مع أن الماضي دل على استمرار ـ راجعا إلى أن المضارع لو عبر به لأفاد تجدد الإيمان وتكرر إحداثه بإيجاد الأعمال المؤدية إلى الدخول فيه ، أو بإيجاد الأعمال المؤدية إلى زيادته ، وليس هذا هو المراد هنا ، إذ المراد هو الذين تحقق فيهم صفة الإيمان والثبوت عليه ، بدليل أنه يدخل فيه من يأتي من المؤمنين بعد نزول الآية إلى يوم القيامة . فإيثار الماضي هنا لأنه مفيد للتحقق فكأن امتداحهم ينطلق من كون الإيمان الذي هو أعظم ما يتصف به البشر متحقق فيهم ، ثم إن ذلك الوصف المتحقق يستلزم أن يكون صاحبه مستمراً عليه ، لأن من يحدث الإيمان ثم يحدث بعده كفراً لا يصح أن يمتدح بالإيمان . فحين يراد الفعل الذي طرأ عليه انقطاع فإنه يقترن به في اللفظ ما يدل على ذلك الانقطاع كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴾ (النساء:١٣٧)، فالماضي الذي دل على إحداثهم الإيمان اقترن بما يدل على انقطاع بعد حدوث ، ولذلك فإن الآية اختتمت صفاتهم بأنهم ازدادوا كفراً بعد تقلبهم بين الإيمان والكفر فكان آخر أمرهم كفراً .

وإذا فنحن بإزاء دلالات تتعاون وتتآزر لإبراز المعنى ، فإذا كانت دلالة الصيغة هي مناط بحثنا هنا ، فإنه لا ينبغي أن نهمل مادة الفعل ، وأثر السياق والمقام الذي ورد فيه ذلك السياق ، لأن هذا كله مما يؤثر في معنى العدول . ولا شك أن المقام المستوجب للسياق ذو أثر ظاهر في مسألة العدول في استعمال صيغة موضع أخرى ، فإذا كان العدول يرجع في أصله إلى اللفظ المفرد سواء كان قائما في دلالته على المجاز أو الكناية ، فإنه لا يهمل معه السياق ، إذ إن القرينة واللفظ المجازي وليدا السياق . ولا شك كذلك أن القرآن الكريم هو أولى الكلام وأحقه بالنظر في سياق آياته لفهم معانيها ، وتدبر أثر التركيب لمعرفة المراد من اللفظ المفرد حينما يراد الوقوف عنده ، لأن التنزيل الكريم من التناسب والترابط بين جمله وآياته وسوره

بمكان لا مجال لإغفاله . ولذلك فقد عني فريق من علمائنا رحمهم الله بعلم المناسبة بين الآيات والسور ، ووضعوا لذلك مؤلفات غنية عن الذكر[1] .

ولعل من الواضح أن هذا الاستعمال هو من الكناية إذ دل اللفظ على لازم معناه ، فإن صيغة المضي الواقعة في مثل هذه التراكيب وإن دلت على المضي حقيقة فإنه يلزم من مضيها استمرار في الزمانين الآخرين فيكون كناية ، وقد يكون من المجاز المرسل بعلاقة الجزئية إذ عبر عن الكل بجزئه ، فإن الماضي المعبر به عن الأزمنة الثلاثة المستمرة جزء من تلك الأزمنة ، والله أعلم .

ونظيره أيضاً ما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ ﴾ (النحل:١٢٨)، فإنه لا يراد بصيغة المضي ، في قوله : «اتقوا» مضيٌّ انقطع ، بل يراد الدلالة على تحقق التقوى فيهم ، وهذه الصفة المتحققة فيهم تستلزم أن يستمروا عليها ، فهذه دلالة كنائية لأن وصفهم بالتقوى في سياق مدحهم يقتضي أن تكون تلك التقوى مستمرة ، فانتفى حينئذ إرادة المضي المنقطع .

ومما لا يصح فيه حمل المضي على أنه حدث وقع وانقضى ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ (النساء:٢٨)، فالتعريف في الإنسان هنا تعريف جنس . ولو كان المراد بالماضي (خُلِق) فعلا وقع وانقطع ، لما صح دخول كل إنسان في المراد ، بل يقف المعنى عند الإنسان الذي خلق قبل نزول الآية ، وهذا ما ينزه عنه الخلاق العظيم ، ويصان عن مثله الذكر الحكيم . ولعل اختيار الماضي في التعبير عن هذه الصفة الإلهية العظيمة هو الاحتراز عما يفهم من الكلام لو عبر فيه بصيغة الاستقبال « يخلق» وهو أن ذلك الفعل يحتاج منه تعالى إلى زمن يجري بما لايتناسب مع ما عرف عن قدرته تعالى على الخلق بكلمة « كن » ، فصيغة المضارع فيها من التراخي ما يدل على امتداد زمن خلق كل إنسان . فيكون الماضي مستعملا في الدلالة على فعل وقع في الماضي ويقع في الحال والاستقبال على جهة السرعة

---

(١) من ذلك كتاب : نظم الدرر لبرهان الدين البقاعي ، وملاك التأويل لابن الزبير الغرناطي .

والكمال . فدلالة التحقق التي يفيدها الماضي أكسبت الفعل معنى العظمة والمفعول معنى الهوان بالنسبة لخالقه ، فأما تقييد المفعول بقيد الضعف فإنما يراد به أصل الجبلة والتكوين فلا ينظر إلى مسألة كيفية التكوين ، إنما أريد أن الإنسان يخلقه الله على تلك الصفة وهي صفة الضعف .

وعلى هذا فلو قيل «يُخلق الإنسان ضعيفا» لالتبس معنى المضي والاستقبال بمعنى التكرر والاستمرار الذي يقتضي وقتاً لكل فعل في ذاته ، أي أنه حينئذ يدل على أن خلق كل إنسان يكون على مدة وفترة من الوقت ، ولذلك لم ينظر إلى معنى الاستقبال في الصيغة لأنها ستدخل معنى ينافي عظمة الفعل وقدرة فاعله . فيكون استعمال الماضي موضع المضارع للاحتراز عما في المضارع من معنى يوهم غير المراد ، وقد عرف في البلاغة أن العبارة متى أوهمت معنى غير المراد فإنه يعدل عنها إلى عبارة لا إيهام فيها حتى وإن خالفت مقتضى الظاهر .

وفي الآية تدل الصيغة المعدول إليها على المضي لا لأجل معنى المضي ذاته بل لما فيه من معنى التحقق المؤدي إلى تلك المعاني التي رأيناها ، أما دلالته على ما يستقبل من الزمان فإن مادة الفعل وهي الخلق مما يعرف بأنه مستمر إلى يوم القيامة ضرورة أن الفعل نفسه يقتضي أن يكون واقعاً فيما بعد نزول الآية أي في المستقبل . فالماضي هنا مستعمل فيما هو للمضارع لا من جهة أن المضارع يدل على الاستقبال فحسب بل من جهة أن المضارع يدل أيضاً على الاستمرار المقتضي للاستقبال .

ويمكن أن يلاحظ الاحتراز أيضاً فيما مر من قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ (البقرة:٤) إذ إن المضارع لايؤدي المعنى المطلوب بل سيوهم أن إيمانهم إنما هو بما سينزل مستقبلاً . فقد نقل الشهاب الخفاجي عن صاحب الكشف قوله : (لو قيل بما ينزل لم يشمل الماضي وفسد المعنى)[1] . فالاحتراز عن إيهام غير المراد يوجب العدول إلى غير الظاهر ،

---

(١) حاشية الشهاب ٢٣٧/١ .

وعلى هذا فلو لم يكن في الآية ونظيراتها من غرض للعدول سوى الاحتراز لكفى ، فكيف وقد تكثرت المعاني مع العدول؟ .

وفي قوله تعالى حكاية عن شعيب عليه السلام : ﴿ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ (هود:٨٨) ، يقول ابن عاشور : (الماضي لأن توكله على الله كان سابقاً من قبل أن يظهر له تنكر قومه له ، فقد صادف تنكرهم منه عبداً متوكلاً على ربه ، وإذا كان توكله قد سبق تنكر قومه ، فاستمراره بعد أن كشروا له عن أنياب العدوان محقق)[١] ، فقد ذكر ـ رحمه الله ـ أن صيغة الماضي للدلالة على المضي إلا أن الدلالة على المستقبل مفهومة باستلزام الحال لها ، إذ كان التوكل مما يتصف به المؤمنون فضلاً عن الأنبياء .

فمجيء التوكل بصيغة المضي لا يعني انقطاع التوكل قبل زمان الحكم ، بل تدل صيغة المضي على التحقق ، ويساعد في الدلالة على الاستقبال ما في مادة الفعل من الثبوت المستمر على الصفة التي يفيدها الحدث ، إذ تستلزم مادة الفعل أن يكون من اتصف بها قبل زمن الحكم متصفاً بها بعده بالأولى ، فصيغة المضي الدالة على التحقق حينئذ يفهم منها أن المستقبل حكمه حكم الماضي من حيث استمرار التوكل استمراراً ثابتاً متحققاً ، وهذا أيضا مما تساعد على فهمه مادة الفعل إضافة إلى صيغته .

وههنا طريقة أخرى في دلالة الماضي على ماهو للمضارع أصلاً ، بأن يقع في سياق لا يقتضي الفعل فيه الاستمرار بمادته ، بل بما في السياق ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ﴾ (المائدة:٧٨-٧٩)، إذ تدل الآية الثانية على بيان العلة في لعنهم في الآية الأولى ، وهو أنهم لا يتناهون عن المنكر الذي يفعلونه ، ويتضح العدول عند اعتبار التناهي سابقاً للفعل ، بأن يكون الماضي « فعلوه » بمعنى

(١) التحرير والتنوير ٤٣/٢٥ .

«يفعلونه» ، ففعل «يتناهون» يدل على أن المنكر المطلوب التناهي عنه مستقبل بالنسبة للتناهي ، قال الشهاب : (لما كان «فعلوه» يقتضي أن النهي عما وقع ، والنهي لا يتصور فيه وإنما يكون عن الشيء قبل وقوعه)[1] ، فدل على أن عدم تناهيهم إنما هو عن فعل يستقبل فكأنه قيل : (لا يتناهون عن منكر يفعلونه) أي : يجري فعله ، فإن حقه أن يعبر عنه بالمضارع ليبين أن ذمهم على عدم التناهي لم يكن بعد الفعل وحسب ، بل هو ذم على فعل يتكرر أي بعد وقوع المنكر ثم يتهيئون لفعله مرة بعد مرة ، أي أنهم لم ينه بعضهم بعضاً عن منكر يتكرر فعله ، فإن تكرره يقتضي سبق النهي لبعض ذلك المتكرر ، فيكون عدم تناهيهم إنما هو عن منكر ينوون فعله بعد أن فعلوه قبل ذلك ، ولكن عدل إلى المضي للدلالة على أنهم لا يتناهون عن المنكر الذي تحقق لهم كونه منكراً وأنه سيقع بدلالة تكرره ، أو تكرر آلاته ، والتكرر مستفاد من السياق الذي يفيده الاستمرار فإن عدم التناهي يقتضي استمرار المنكر ، قال أبو السعود : («كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه» استئناف مفيد بعبارته لاستمرار عدم التناهي عن المنكر ، ولايمكن استمراره إلا باستمرار تعاطي المنكرات)[2] فلما فهم الاستمرار من السياق عدل إلى الماضي لبيان أن التناهي لم يقع برغم تحققهم من وقوع المنكر على وجه التكرار ، وهذا أبلغ من ذمهم على عدم التناهي قبل وقوع المنكر ، لأنهم إذا علموا تكرار المنكر فلم ينهوا عنه أن يتكرر كان ذلك دليلاً على أنهم لا يتناهون عنه قبل وقوعه مرة بعد مرة .

ثانيا : التعبير بالماضي للدلالة على ما يتحقق في المستقبل القريب :

يستعمل الماضي في الدلالة على الأمور المستقبلة المتحققة ، في مقامات منها مقام البشارة ، إذ يبشر الله أنبياءه وعباده المؤمنين بقرب النصر والتمكين ، وبوعده لهم بتحقيق ما يرجونه في الدنيا قبل الآخرة ، وهذه البشارات يعبر عنها بصيغة المضي

---

(١) حاشية الشهاب ٢٧٢/٣ .

(٢) إرشاد العقل السليم ٦٩/٣ .

وإن كانت مستقبلة لما في صيغة المضي من معنى التحقق الذي لا يشك فيه لأنه من خبر من لا يتخلف خبره .

ويقول تعالى في شأن قوم نوح عليه السلام : ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا۟ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارًا ﴾ (نوح:٢٥)، وفي الآية بشارة لنبيه نوح بأنه تعالى سيغرق قومه ثم يدخلهم النار ، وذلك تحقيق لدعائه عليه السلام بأن لا يدع الله منهم دياراً ، قال ابن عاشور : (صيغة المضي في قوله : «أغرقوا» مستعملة في تحقق الوعد لنوح بإغراقهم ، وكذلك قوله : «فأدخلوا ناراً»)[1] ، على أن في تعقيب الإغراق بإدخال النار بواسطة الفاء ما يدل على أن ما بينهما من عذاب القبر لا يعتد به في جانب عذاب الآخرة ، قاله البيضاوي وقال الشهاب : (جعل تعقيبا استعارة بتشبيه تخلل ما لا يعتد به بعدم تخلل شيء أصلاً)[2] .

ومما بشر الله به نبيه موسى عليه الصلاة والسلام ، باستجابته تعالى لطلبه بقوله تعالى : ﴿ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَـٰمُوسَىٰ ﴾ (طه:٣٦)، بأن يسلب عن فرعون وملئه النعمة وتعذيبهم في الدنيا قبل الآخرة ، قال تعالى : ﴿ قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (يونس:٨٩)، فالماضي مستعمل في معنى تحقيق المستقبل ، وأكد بـ« قد» لإتمام معنى البشارة ، ليبني عليها الأمر بالاستقامة .

وكذلك بشر الله نبينا محمد عليه الصلاة والسلام بفتح مكة ، وهو فتح عظيم ، بقوله تعالى : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴾ (الفتح:١)، وبوراثة أرض اليهود بقوله تعالى : ﴿ وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَـٰرَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُمْ وَأَرْضًا لَّمْ تَطَـُٔوهَا ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرًا ﴾ (الأحزاب:٢٧)، فالفعلان الماضيان : «فتحنا لك» و «أورثكم» مستعملان في موضع المضارع لأنهما مستقبلان بالنسبة لزمان الحكم ، وإنما عبر

---

(١) التحرير والتنوير ٢١٢/٢٩ .

(٢) حاشية الشهاب ٢٥٣/٨ .

بهما دون ما يدل على المستقبل لما فيهما من معنى التحقق اللائق بما يخبر الله به من الأمور المستقبلة ، فضلاً عن أن تكون تلك الأمور بشارات للأنبياء وأتباعهم المؤمنين.

وقد يخبر بالماضي عن الأحداث المستقبلة كذلك على لسان الرسول لبيان تحققها أيضا ، وذلك كما جاء في قصة هود عليه السلام مع قومه حينما دعاهم فلم يستجيبوا له فعلم تحقق عذاب الله ونزوله بهم لا محالة ، فأخبرهم بأنه واقع عليهم ، قال تعالى على لسانه عليه السلام:﴿ قَالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ رِجْسٌ وَغَضَبٌ ﴾ (الأعراف:٧١)، فصيغة المضي تدل على أن وقوع الغضب عليهم لا شك فيه ، والغضب مجاز[1] عن العذاب بعلاقة السببية ، ويصح أن يكون من الكناية . وليس مراده من إخباره بالماضي التخويف والترويع لأنه عَلِم حلول العذاب واستحقاقهم له فلا مجال للهداية بعد ذلك .

وعلى لسان عيسى عليه السلام يقول تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ﴾ (مريم:٣٠)، إذ تظهر معجزته عليه السلام منذ صغره بنطقه في المهد ، ثم إخباره قومه بأن الله سيؤتيه الكتاب ويجعله نبياً ويبارك فيه ، وهذا من استعمال الماضي موضع المضارع لتحققه فإن إيمان عيسى عليه السلام بتحقق هذه الأمور كان منذ طفولته ، ولعل في الإخبار عن المستقبل على لسان صبي بأنه متحقق ما يردع الكافرين بعد ذلك ممن ألّهوه ، أو كفروا بنبوته ، فقد أخبر هو عن نفسه أنه عبد لله ، ومع ذلك كان منهم من ضل فقال ببنوته لله ، تعالى الله عما يقولون .

وسوف يكون حديثنا عن العدول إلى الماضي فيما يستقبل من الأحداث مستهله الحديث عن أحوال القيامة ، لما لها من فضل عناية في القرآن الكريم .

* * *

(١) القول بأن الغضب هنا مجاز عن العذاب لا يعني نفي الصفة عن المولى عزوجل ، بدليل أنه جعل سببا في العذاب ولولا السبب لما وقع المسبب .

ثالثا : التعبير بالماضي في أحوال القيامة :

حينما نتحدث عن أحوال القيامة فإننا نقصد ما يتصل بذلك اليوم من أحداث تقع فيه أو تسبقه ، فأما ما يقع قبله من أحداث فهو إما علامات وأشراط للساعة ، أو أحداث لبدء القيامة ، أما يوم القيامة فهو يوم الخلود الذي ينتهي فيه أهل الجنة إلى جنتهم فلا موت ، وأهل النار إلى نارهم فلا موت .

ولقد اعتنى القرآن الكريم بالحديث عن يوم القيامة وأهواله ، وما فيه من مشاهد عظيمة تملأ النفوس رهبة ، يخوِّف بها الضال ، ويبشر بها المتقي . ثم ما يعقب ذلك اليوم من خلود إلى الجنة ونعيمها أو إلى النار وعذابها . ولقد كان يوم المعاد وما يسبقه من نفخ في الصور ، وصعق لمن في السماوات والأرض إلا من شاء الله ، ثم النفخ الثاني الذي تنشر به تلك الأجساد فتعاد إليها الأرواح .

وتلك الأمور الغيبية المتعلقة بالبعث وما بعده كانت موضع تكذيب وإنكار من الكافرين ، إذ لم تهتد عقولهم إلى قبول هذه الأمور ، فانكفأت نفوس القوم ، وأبت أن تقبل الدعوة المحمدية بأكملها ، فكان من أعظم الأسباب التي أدت إلى الكفر بالرسالة المحمدية وامتناعهم عن الإيمان بالله إنكارهم للبعث واليوم الآخر ، لذلك فقد أولى القرآن الكريم المعاد وما يتعلق به اهتماما واعتنى به أيَّما عناية .

لقد كان هذا الأمر ـ أعني المعاد وما يتعلق به من أحداث ـ من أعظم الأمور التي أخبر عنها القرآن الكريم لما للإيمان بذلك من أثر في تهذيب النفس ، وكسر جموحها ، وردها إلى الطريق القويم من الإذعان إلى ما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام . فتنوعت لذلك أساليب القرآن في الإخبار عن المعاد ، واستكثرت الآيات من عرض المشاهد العظيمة التي تقع في يوم القيامة وما يسبقه وما يكون فيه ، ومصير الخلق بعد الفصل والجزاء . ولم يكن ذلك الغرض القرآني ليأتي بالأساليب التي عهدها القوم في كلامهم شعره ونثره ، بل نهجت الآيات الكريمة سبيلاً آخر ، وطريقة مباينة لما ألفوه ، فقد جعل الأسلوب القرآني المستقبل ماضياً ، وأصبح

المحتمل الوقوع واقعاً ، والبعيد قريباً ، والمتخيل حقيقة ، والمستحيل عندهم ممكناً ، إذ أخبرت الآيات عن الأمور المستقبلة والأحداث المرتقبة على أنها أمور وقعت ، فلا محيص عن الإقرار بها والتصديق بمضمونها .

ولا شك أن القرآن الكريم إنما هو بلاغ للناس ، ولو شاء الله هداية الناس جميعا بقرآن أو بغيره لهداهم ، غير أنه لما جعل الله القرآن سببا من أسباب الهداية للتي هي أقوم ، كان لابد أن تكون آياته بينات فيشتمل على أبلغ عبارة وأفخم أسلوب ، ولهذا فإن إخبار القرآن عن المستقبل بطريقة الإخبار عن الماضي هو من أقوى أساليب التوكيد ، ولا يمكن أن يصدر إلا عن صاحب القدرة التي بها يكون ما هو للوقوع واقعا ، ولا يتطرق لخبره الاحتمال .

وهذا الأسلوب العجيب من وصف الأحداث المستقبلة بأنها مضت ، وأن الخبر عنها خبر عن شيء انتهى فلا مجال لإنكاره وتكذيبه ، لم يكن له وجود بارز في كلامهم شعره ونثره ، ولم يأت به خطابهم ، لأن ذلك لا بد أن يصدر عن مقتدر وإلا كان اجتراء وكذبا ، بل كأن عقولهم ـ فيما نعلم ـ لم تهتد إليه ، ولا نجد فيما نقل عنهم شيئا من ذلك ، فليس في القصائد العشر الجاهلية (المعلقات)[1] شيء منه ، وأحسب أن سائر الشعر الجاهلي كذلك خلو منه ، فلم نجد عدولا عن صيغة الاستقبال إلى المضي مثلما وجدنا عدولا عن المضي إلى الاستقبال في كلامهم ، عدا ما ورد عنهم في نحو «أعطاك ربك ، وعافاك ربك ، وآتاك ما تريد» ونحوه من هذا الأسلوب الطلبي الذي ليس في قوة وعظمة الأسلوب الخبري في آي القرآن الكريم لأنه صادر عمن يملك أن يفعل ويدبر شؤون الخلق ويصرفها ، وأمر الكون بيده فلا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء . ولا ريب أن ذلك يرجع لكونه ليس في

---

(١) ينظر لذلك شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي ، ضبطه عبد السلام الحوفي ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت . وشرح المعلقات السبع للقاضي حسين بن أحمد الزوزني ، تحقيق الدكتور يوسف علي بديوي ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ، دار ابن كثير ، دمشق . .

مقدور البشر الجزم بالإخبار عما في المستقبل ، فذاك من علم الغيب الذي لم يطلع الله عليه أحداً . ولو فرض أن أولئك القوم لم يكونوا يجهلون هذا الأسلوب ، فإنهم لما كانوا من العجز بمكان يمنعهم من النظر في الغيب وكشفه ، كان كلامهم خلواً من هذا الأسلوب مهما تحروا في توكيد مايخبرون عنه ، لأن خبرهم لايتجاوز التوقع والحدس ، فهم يعقلون أن إخبارهم عن المستقبل لايصل إلى مرحلة القطع والتوكيد والجزم ، لذلك خلا كلامهم الذي قرأناه من هذا النوع من العدول ، لما ذكر من قصورهم عن الإخبار عن المستقبل بصيغة جازمة فهو دخول في حكم الغيب الذي اختص به تعالى ، وأخبرنا بشيء منه بما أوحى لنبيه عليه الصلاة والسلام ، فذلك وجه من وجوه إعجاز الكتاب الكريم .

ونحن نقول بذلك لأن ماستقرأناه من القصائد الجاهليات العشر ، ومن دواوين بعض فحولهم الأوائل يخلو من هذا الأسلوب الذي انفرد به القرآن . صحيح أنه ورد في أسلوب الشرط شيء من ذلك إذ قد يقع الماضي فعلا أو جواباً للشرط المستقبل ، كقول الشنفرى الأزدي :

وإنْ مُدَّت الأيدي إلى الزادِ لم أكُنْ ... باعْجَلِهم إذْ أجْشَعُ القَومِ يَعْجَلُ[1]

وكقول النابغة :

لَئِنْ كُنْتَ قَد بُلِّغتَ عَنِّي وِشَايَةً ... لَمُبلِغُكَ الوَاشِي أغشُّ وَأَكْذَبُ[2]

وكقوله أيضا :

فإنك كالليلِ الذي هو مُدْرِكي ... وإنْ خِلْتُ أنَّ المُنتأى عَنك واسِعُ[3]

---

(١) البيت من قصيدته المشهورة (لامية العرب) ، ينظر لذلك شعر الشنفرى الأزدي٦٨ ، لأبي فيد مؤرج السدوسي ، تحقيق وتذييل الدكتور على ناصر غالب ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ، مطبوعات مجلة العرب (دار اليمامة) الرياض .

(٢) ديوان النابغة الذبياني صـ ٢٤ .

(٣) المصدر السابق صـ ١٢٧ .

وكقول زهير :

بدا لِيَ أني لستُ مُدركَ ما مضــى ولا سَابقٌ شيئًا إذا كان جَائِيــا[1]

وكقول أبي ذؤيب :

والــنَّفسُ راغبــةٌ إذا رَغَّبتَهــا وإذا تُــرَدُّ إلى قَليــلٍ تَقْنَــعُ[2]

وما ذلك إلا لأن الأصل في الشرط بوجه عام هو التوقع والاحتمال ، ثم إن الشرط مستقبل غالباً ، فكأن استعمال الماضي معه عائد إلى هذا المعنى العام من عدم الجزم ، فلا غرابة أن نجد شيئا من ذلك في كلامهم ، والمهيع في هذا غير المهيع فيما نحن فيه . وقد يكون في سنن العربية ضرب من الإخبار عن كون ما سيكون ولكن هذا في حدود محدودة جداً مثل أمطرت السماء نباتا ، فقد توقعوا في الماء النبات ، وقالوا : « أسنمة الآبال في ماء السحاب » ، وليس هذا إلا معنى من معاني التوقع الذي قد يتخلف ، ثم إنه أيضا لا يعبر عن أشياء عظيمة ، وأحداث جليلة مثل : ﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (النحل:١).

والحق الذي لا محيد عنه هو أن العبارة والخبر عن المستقبل بالماضي إنما كان ممن يملك أن يكون أمره في يده ، وإن موطن العظمة هنا أن قائل هذا هو من يتفرد بإحداث الحدث ، ويقدر على إيجاد الشيء من العدم ، ويملك وحده سبحانه وتعالى صعق من في السموات ومن في الأرض في نفخة ، ويملك سبحانه أن يفعل ما يقول بـ« كن » التي بها يكون الكون ، وهو القادر على أن يوقع ما يقول على الوجه الذي أخبر عنه جل جلاله . وإنه ليستحيل أن يقول الخيال الإنساني : ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَـٰهُمْ ﴾ (الكهف:٤٧)، ويستحيل أن تسيطر النفس الإنسانية على الأشياء هذه السيطرة ، أو تهيمن على الأشياء كتلك الهيمنة التي في

---

(١) ديوان زهير بن أبي سلمى صـ ٢٠٨ ، تحقيق الدكتور حنا نصر الحتي ، الطبعة الأولى١٤١٢هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

(٢) شرح أشعار الهذليين ٧/١ .

القرآن لأنها مما تنفرد به القدرة الإلهية . وهذا هو ما يكاد يتفرد به القرآن الكريم ، ولولا الخشية من عدم الاستغراق في الاستقراء لقلنا إنه ينفرد القرآن بهذه الخصوصية البيانية ، وهي خصوصية لا توجد إلا في كتاب الله الكريم . وقد روي عن الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام أنه قال : (فضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على خلقه) ، وهو من الأحاديث المشتهرة ، في فضل كلام الله ، وهو وإن صح معناه ، إلا أنه لا يصح مرفوعا[1] كما ذكر ابن حجر عن البخاري . ففي كلامه سبحانه توجد قدرته ، ويتجلى عزه وجلاله .

ولقد شرع القرآن الكريم في تخويف الناس بيوم القيامة وعرض مافي عرصات الحشر من أحداث تأخذ بمجامع القلوب وتأسر الألباب ، وتهز تلك النفس الغافلة ، وتوقف الإنسان على حقيقة مآله ، فحيث نظرنا في شأن القيامة وأحداثها في الكتاب الكريم ، رأينا تلك الأحداث حين تعرض تتعاورها صيغتي الاستقبال والمضي ، وليس من المبالغة أن نجد التعبير بصيغة المضي عن أحداث القيامة أصبح في الآيات الكريمة كالشيء المعهود ، حتى إننا لنجد من المفسرين من جرى في كلامه اعتبار التعبير بصيغة المضي عن أحداث القيامة أصلا في ذلك ، وليس عدولا عن مقتضى الظاهر ، بل هو عدّ التعبير بالمضارع حينئذ عدولا عما عُهد من أسلوب القرآن في الحديث عن مشاهد القيامة . وذلك ما نجده عند ابن عاشور في تفسيره

---

(١) الحديث رواه البخاري عن أبي عبد الرحمن السلمي في كتاب خلق أفعال العباد ، ينظر كتاب خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل ، ص١٩ ، الطبعة الثالثة ١٤١١هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت . وذكر ابن حجر في الفتح: (حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الرب عزوجل من شغله القرآن عن ذكري وعن مسألتي أعطيته أفضل ما أعطي السائلين ، وفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه» ورجاله ثقات إلا عطية العوفي ففيه ضعف ؛ وأخرجه ابن عدي من رواية شهر بن حوشب عن أبي هريرة مرفوعا : فضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على خلقه" وفي إسناده صفوان بن أبي الصهباء مختلف فيه . . . وأشار في خلق أفعال العباد [أي البخاري] إلا أنه لا يصح مرفوعا .

لقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ ﴾ (الحج:٢)، إذ يقول : (عدل عن فعل المضي إلى المضارع في قوله : «وترى» لاستحضار الحالة والتعجيب)[1]، ونحن هنا بإزاء فكرة طريفة تجعل الفعل المضارع المخبر به عن أحداث القيامة ضرباً من العدول برغم أنه الأصل . وفي تعليل الطاهر بأن ترك المضي إلى المضارع بغرض الاستحضار والتعجيب بيان لكون الماضي في هذا الموضع هو الأصل ، وذلك لما درج في التنزيل من الإخبار عن القيامة بصيغة المضي ، لكن هذا القول لا يخلو في ظاهره من إشكال .

ولا أحسب أن كلام الطاهر سبق قلم منه ـ رحمه الله ـ لأنه جعل لذلك العدول غرضاً هو الاستحضار ، فكأنه يشير إلى أن أصل التعبير في هذا المقام هو المضي بناء على ما عهد في غيرها من الآيات ، ثم عدل عن ذلك الأصل ، وقد كان يسعه أن يشير إلى أن المضارع وإن لم يعدل إليه عن الماضي يفيد الاستحضار لأن مادة الفعل ـ وهي الرؤية ـ تساعد على ذلك . لذا نحسب أن ابن عاشور أراد أن المضارع في الآية وقع موقع الماضي لما عهد في الآي الكريم من استعمال الماضي في التعبير عن أحداث القيامة ، وأن ذلك كثر حتى صار أصلا قال الشهاب الخفاجي : (أكثر أحوال القيامة يعبر عنها بالماضي في القرآن)[2] ، وعلى هذا فإن اعتبار الطاهر التعبير بالمضارع عن الماضي في شأن القيامة عدولاً أمرٌ لا غبار عليه ، غير أنه يبقى سؤال هو : هل يعني كون الماضي أصلا في التعبير عن أحوال القيامة أن التعبير بالمضارع عنها يعد عدولا مطلقاً ؟ وهل يعني كذلك أن التعبير بالماضي حينئذ على حقيقته؟ فالظاهر أنه وإن كان الماضي مما كثر التعبير به عن يوم القيامة ، فإنه لما كانت أحوال القيامة مستقبلة كغيرها من أمور المستقبل ، من جهة أن الذي وضع للتعبير

---

(١) التحرير والتنوير ١٧/١٩١ .

(٢) حاشية الشهاب ٥/٤٣ .

عن المستقبل هو المضارع ، فإن التعبير عن أحوال القيامة بالماضي يعد عدولاً عن الأصل ، أما ما وقع في كلام ابن عاشور من كون المضارع المعبر به عن بعض أحوال القيامة معدولاً به عن الماضي فلعل ذلك يرجع إلى الرغبة في معرفة لماذا ورد الكلام على هذه الصورة ؟

ولانعدم مثل هذا عند علمائنا ـ أعني أن تتظاهر الأدلة على جعل الفرع كالأصل في الاستعمال ـ فقد عقد ابن جني بابا في خصائصه سماه (باب نقض المراتب إذا عرض هناك عارض)[1] ، ذكر فيه قوله : (المفعول قد شاع عنهم واطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل ، حتى دعا ذاك أبا علي إلى أن قال : إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه ، كما أن تقدم الفاعل قسم أيضا قائم برأسه ، وإن كان تقديم الفاعل أكثر وقد جاء به الاستعمال مجيئا واسعاً)[2] ، وكأني بابن عاشور قد ذهب هذا المذهب إذ رأى كثرة مجيء الماضي في التعبير عن أحوال القيامة ؛ فعده قسما برأسه في التعبير عن الأحداث المستقبلية . ولعله نظر إلى أن سياق الحديث عن القيامة يحتمل الماضي على ما عرف من أسلوب القرآن لا سيما إذا كان فيه تهويل وتخويف فإنه يكاد يكون الماضي هو الأكثر في الاستعمال ، فلما ترك الماضي إلى المضارع علم أن المضارع استعمل لغرض هو الاستحضار فكأن ترك العدول مع كونه مؤديا للغرض إنما هو لأن في المضارع معنى أشمل من المعنى المعروف في العدول إلى الماضي .

وعلى هذا فإن اعتبار الفرع أصلا بعد شيوعه ليس عزيزا في هذا اللسان ، فكأن الطاهر يؤسس على شيء سبق غيره إلى مثله ، فهو يشير إلى أصالة تحقق الوقوع . ويجعل تحقق الوقوع هذا واقعا فعلا حين يعبر عنه بالماضي في كتاب الله ، وإذا كان رأي الطاهر يؤكد هذا الاعتبار وأنه مظهر من مظاهر الهيمنة ، وهذه القدرة على القول بأن ما سيكون كائن فلا مدخل في كلامه .

---

(١) الخصائص ١/٢٩٥ .

(٢) المصدر السابق .

ومهما يكن من أمر فإن الذي عليه المفسرون والبلاغيون أن الماضي المعبر به عن المستقبل سواء كان ذلك المستقبل من أحداث القيامة أو غيرها فإنه يعد عدولا عن مقتضى الظاهر . وقد أوضحت عبارة الطاهر السابقة وجه الدلالة في التعبير بالماضي عن المضارع ، حيث ذكر أن ذلك من استعارة صيغة المضي للحدث المستقبل ، وهو ـ كما بينا من قبل ـ استعارة تبعية ، إذ تعود استعارة الفعل إلى مصدره ، قال الشيخ عبد القاهر : (الذي يجب العمل عليه أن الفعل لا يتصور فيه أن يتناول ذات شيء ، كما يتصور الاسم ، ولكن شأن الفعل أن يثبت المعنى الذي اشتق منه للشيء في الزمان الذي تدل صيغته عليه . فإذا قلت : «ضرب زيد» أثبت الضرب لزيد في زمان ماض ، وإذا كان كذلك ، فإذا استعير الفعل لما ليس له في الأصل ، فإنه يثبت باستعارته له وصفا هو شبيه بالمعنى الذي ذلك الفعل مشتق منه)[1] . وقد أشار الطاهر إلى أن الجامع بين طرفي الاستعارة هو التحقق وهو صفة ظاهرة في المشبه به ، فكأن مدار استعارة الماضي للمضارع هو مافي الماضي من معنى التحقق ، غير أن هذا المعنى وإن كان هو مدار الاستعارة كما ذكرنا ، فإنه لا شك يفضي إلى معاني وأبعاد بلاغية رائعة سيكون لنا معها وقفات بإذن الله .

ومن قبل أشرنا أيضا إلى أن من البلاغيين من جعل هذا النوع من العدول من المجاز المرسل بعلاقة الضدية ، إذ إن ذكر أحد الضدين يستدعي حضور الآخر في الذهن ، يستوي في هذا التعبير بالمضارع عن الماضي والماضي عن المضارع ، ويمكن أن يضاف إلى ذلك أن العلاقة في حال التعبير عن الماضي بالمضارع هي اعتبار ما كان فإن الماضي كان مستقبلا ، وفي حال التعبير عن المضارع بالماضي فالعلاقة اعتبار ما سيكون لأن المستقبل سيكون ماضياً .

---

(١) أسرار البلاغة صـ ٥١ ، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ، الناشر دار المدني ، جدة .

وهذا القول الأخير وإن لم أجده عند البيانيين حسبما وقع بين يدي وما اطلعت عليه من كلامهم ، لكنه مبني على قول أهل العلم : إن الماضي كان مستقبلاً ثم أصبح ماضياً ، وكذلك المستقبل يحول ماضياً .

ثم إن قرينة المجاز هنا قد تكون لفظية ، وهي أن يقترن بالماضي المعبر به عن المضارع مضارع مشارك له في زمن الاستقبال ، كما أن من القرينة اللفظية ما جاء في قوله تعالى : ﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (النحل:١)، فإن النهي عن استعجاله يدل على أنه لم يقع بعد ، قال الشهاب الخفاجي : («أتى» بمعنى «يأتي» ، على طريق الاستعارة ، بتشبيه المستقبل المحقق بالماضي في تحقق الوقوع ، والقرينة هي قوله : «فلا تستعجلوه» فإنه لو وقع ما استُعجل)[1]. وقد تكون القرينة اللفظية بذكر الظرف المستقبل كقوله تعالى :.﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾ (النمل:٨٧)، فإن الظرف المستقبل «يوم» وقع بعد فعل دال على أن الأحداث التي ستقع في ذلك الظرف أحداث مستقبلة ، فإن الأفعال الماضية التي عبر بها عن أحداث يوم القيامة متى وقعت بعد الظرف «يوم» كالآية السابقة اقترنت بمضارع يضاف إليه ذلك الظرف ، فيكون المضارع في مثل تلك التراكيب قرينة على العدول .

ويلاحظ أن الأفعال التي يضاف إليها الظرف «يوم» إنما ترك العدول فيها إلى صيغة المضي مع أنها محققة الوقوع ؛ لأنه ليس وراء ذلك نكتة كما يرى القونوي ، إذ يقول عند قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ (القصص:٧٤)، (النداء محقق الوقوع لكن لم يعبر عنه بالماضي لعدم قصد التنبيه عليه)[2] ، ونحسب أن المضارع الواقع بعد الظرف «يوم» في مثل هذه

---

(١) حاشية الشهاب ٥/٣٠٩ .

(٢) حاشية القونوي ١٤/٥٦٨ .

الآيات جيء به مضافاً إليه لإكساب المضاف بعض معناه وهو الاستقبال ، ولذلك فإن الآيات التي ورد فيها ذكر يوم القيامة على هذا النحو أعني ـ أن يكون منصوباً بفعل محذوف تقديره : اذكر ، ونحوه ، فإنه يقع فيها مضافاً إلى فعل مضارع . أما ما يتصل بالتنبيه على الفعل وأهميته فإن في إضافة الظرف «يوم» ـ مقصوداً به يوم القيامة ـ إلى الفعل المضارع تنبيهاً واهتماماً ، وذلك أنه أصبح كالعنوان عليه فكأن ذلك اليوم إنما يعرف بالحدث المفهوم من الفعل الذي أضيف إليه الظرف «يوم» ففي قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ (القصص:٦٢). وقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾ (النمل:٨٧) وقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَآءُ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾ (فصلت:١٩)، وقوله تعالى ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۖ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ ۚ وَلَهُ ٱلْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ ۚ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ (الأنعام:٧٣)، ولم يرد النفخ بصيغة المضارع إلا وقد أضيف إليه لفظ «يوم»[1] ، إذ أصبح الحدث المفهوم من الفعل علماً على ذلك اليوم ، وكأنه ليس في ذلك اليوم أعظم من هذا الحدث ، أو كأن ذلك الحدث غطى على كل ما في ذلك اليوم . فكأنه يعرف بمناداته تعالى ، وبحشر الناس ، وبتشقق السماء ، وغير ذلك مما ورد في آيات كثيرة ، وهو من التنويع في أوصاف يوم القيامة لأن كل ما في ذلك اليوم جدير بأن يذكر فيعرف به . لذلك فإن إضافة «يوم» إلى المضارع أكسبت الظرف أمرين أحدهما الاستقبال والآخر العنوان المفهوم من حدث الفعل .

ونعود إلى عرض القرآن الكريم لأحداث وأهوال يوم القيامة . فمن ذلك عدد من الآيات جاءت في آخر سورة الزمر تبدأ ببيان عظمة الله تعالى (في العالم

---

(١) وذلك في الآية السابقة ، والآيات ١٠٢ من سورة طه ، و٨٧ من سورة النمل ، ١٨ من سورة الأنبياء .

الأخروي الأبدي ، وأن الذين كفروا بآيات الله الدالة على ملكوت الدنيا قد خسروا بترك النظر ، فلو اطلعوا على عظيم ملك الله في الآخرة لقدروه حق قدره)[1] ، ثم تصف الآيات بعض أحوال البعث والنشور حيث تطوي فريقا من مشاهد القيامة لتنتقل (من إجمال عظمة القدرة يوم القيامة إلى تفصيلها لما فيه من تهويل وتمثيل لمجموع الأحوال يومئذ مما ينذر الكافر ، ويبشر المؤمن ، ويذكر بإقامة العدل والحق ، ثم تمثيل إزجاء المشركين إلى جهنم وسوق المؤمنين إلى الجنة)[2] ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾ وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴿٦٨﴾ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ وَجِا۟ىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٩﴾ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴿٧٠﴾ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٧١﴾ قِيلَ ٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴿٧٢﴾ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴿٧٣﴾ وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ ۖ فَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ ﴿٧٤﴾ وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ۖ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (الزمر:٦٧-٧٥)، هذه الآيات الكريمة تتحدث عن أمر عظيم هو قدرته تعالى وأن من خلقه من لم يقدروه سبحانه حق قدره من التعظيم والتنزيه والتقديس ، قال شيخ

---

(١) التحرير والتنوير ٦١/٢٤ .
(٢) المصدر السابق ٦٤/٢٤

الإسلام : (يقتضي أن عظمته أعظم مما يتصور الناس) [1] مع أن أولئك الجهلة محاطون بالآيات البينات وقد عاشوا في قلب تلك الآيات ، ثم ذكر تعالى من قدرته جل قدره أن الأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه ، فحين وصفت عظمة الله تعالى أتبعت ذلك بما فيه تخويف وتهويل للكافرين ، وبشارة وتثبيت للمؤمنين ، فكانت الآيات التي تصف مشاهد الصعق والنشور وما بعدهما استدلالا على عظمة الله تعالى ، فإن من كان ذلك شأنه حقيق بأن يقدر وأن يعظم حق التعظيم ، ولما كانت الآيات في معظمها مخاطبة لأولئك المنصرفين عن معرفة حق الله فقد جاءت لتبين أن لدنياهم التي صرفتهم عن الله وأغرقتهم في الشرك نهاية هي الآخرة التي يملكها من أشركوا به وصرفوا العبادة لغيره .

إن تلك الأحداث التي أخبرت الآيات عن وقوعها يوم القيامة قد انتقل الكلام فيها من وصف لأمور الدنيا إلى الكلام في يوم القيامة ، فلم يعد مناسبا أن يذكر النفخ بصيغة المضارع ، وإنما صارت سلسلة الوقائع والأحداث ومنها النفخ وقائع وقعت وتتابعت ، فقد نفخ في الصور ، وصعق الناس ، وأشرقت الأرض بنور ربها ، ووضع الكتاب ، وجيء بالنبيين وقضيت الأمور العظام ، وسيق إلى النار ما سيق ، وسيق إلى الجنة من سيق . واختيرت صيغة الماضي في هذه الأفعال : (ونفخ ، فصعق ، ثم نفخ ، وأشرقت ، ووضع ، وجيء ، وقضي ، ووفيت ، وسيق ، وقالوا ، وقضي) للدلالة على أن تلك الأحداث متحققة لا ريب ، وأن كل نفس ستنال جزاءها لا محالة ، حتى إذا سمع الكافر هذه الآيات وجد نفسه أمام حقائق لامحيد عنها ولاخلاص منها ، فتثوب نفسه ، ويؤوب حسه ، وهذا من تخويف الكافرين والمشركين وتهديدهم بمصيرهم المحتوم ، وكذلك فإن فيه بشارة للمؤمنين ووعداً من الله غير مكذوب . ثم إن هذه

---

(١) الفرقان بين الحق والباطل صـ ١٠٥ تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ، دار البيان ، دمشق .

الأفعال أسند أكثرها إلى المفعول ، قال الألوسي : (التعبير بالماضي لتحقق الوقوع ، وبني للمفعول لعدم تعلق الغرض بالفاعل ، بل الغرض إفادة هذا الفعل من أي فاعل كان ، فكأنه قيل : «ووقع النفخ في الصور»)[1] ، وفي ذلك فائدة وهي صرف اهتمام السامع إلى الفعل لا الفعل واقعاً من فاعل معين ، فإن ذكر الفاعل يصرف شيئاً من اهتمام السامع إلى ذلك الفاعل ، والمراد ليس ذلك ، إذ أريد هول الفعل بإخلاء الكلام مما يصرف عنه ، ومثل ذلك معظم الأفعال التي بنيت للمفعول مما يتعلق بالآخرة ، فإن الغرض يدور حول هول تلك الأفعال وشدتها حتى لا يقع في خيال السامع ولا يدور في ذهنه غيرها ، ولعل هناك فائدة أخرى في بناء الفعل للمفعول وهي أن هذه الأفعال ـ وإن كان لكل فعل ملك مكلف به ـ فإنها جميعها ترجع إلى أمر الله وإرادته ، وفي ذلك تنبيه وإشارة إلى أن يوم القيامة وأحواله إنما هو من أمر الله ، وأنه هو وحده : ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ (الفاتحة:٤)، فإذا أوردت الأفعال ـ على تعددها ـ بغير ذكر لفاعلها فإنه مع اشتغال النفوس بذوات الأفعال دون غيرها تبقى تلك النفوس معلقة بفاعل واحد لاشريك له . والآيات تراوح بين المشاهد المثيرة في رهبتها وشدتها مرة ، وفي جمالها وحسنها مرة أخرى ، فإن الصعق الذي يأتي على كل من في السماوات والأرض إلا من شاء الله يصور خلو الأرض وإقفارها ووحشتها بعد أن تصبح قاعاً صفصفا ، وإن لم تكن هي أرض المحشر ، لأنها ستبدل غيرها ، كما قال تعالى : ﴿ يَوۡمَ تُبَدَّلُ ٱلۡأَرۡضُ غَيۡرَ ٱلۡأَرۡضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُۖ وَبَرَزُواْ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ ﴾ (إبراهيم:٤٨)، ثم تكون المفاجأة في قيام الناس قومة واحدة ، وذلك ما تفيده المفاجأة في قوله : ﴿ فَإِذَا هُمۡ قِيَامٞ يَنظُرُونَ ﴾ (الزمر:٦٨) .

وإذا كانت هذه الآيات قد جاءت في أعقاب الآية المبينة لكمال عظمته وقدرته تعالى لتؤكد ذلك الكمال ـ على ما بينه الرازي[2] ـ وتلك الأفعال الماضية في الآيات

(١) روح المعاني٢٤/٢٨ .	(٢) التفسير الكبير ٢٧/١٣ .

قد سيقت في جانب بيان قدرته وعظمته ، فإن معنى التحقق الذي تفيده هو قدرته تعالى على تحقيق ذلك ، ثم إن من الآيات التي عرضت للنفخ وما بعده من أحداث ، ما يرد فيه النفخ وما بعده بصيغة المضي دون المضارع ؛ لما في المضي من معنى التحقيق ويبنى عليه غرض آخر ، إذ قد تجيء في معرض التهديد والوعيد كما في قوله تبارك وتعالى : ﴿ وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ ﴿١٩﴾ وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْوَعِيدِ ﴿٢٠﴾ وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ ﴿٢١﴾ لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴿٢٢﴾ وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ ﴾ (ق:١٩-٢٣)، فقد بدأت بتذكير الإنسان بقرب أجله فإن صيغة (جاءت سكرة) مستعملة في تأكيد اقتراب المستقبل وهو الموت ، قال أبو السعود : (صيغة الماضي إيذانا بتحقيقها وغاية اقترابها)[1] ، ثم عقبت الآيات بما هو أشد من ذلك وهو البعث الذي يكون بعد النفخة الثانية ، وفي هذا معنى جليل هو اقتراب الإنسان من يوم البعث فقد طوت الآيات ما بين حياة الإنسان من أحداث وما بين بعث الله له بالنفخة الثانية ، وفي ذلك مزيد تخويف ووعيد بما ينتظره من جزاء لأن تسمية اليوم الآخر في الآيات بيوم الوعيد يدل على أن المخاطب هنا هو الكافر ولا شك أن يوم الوعيد هو ذاته يوم الوعد ، إلا أنه اقتُصِر على ذكر الوعيد لأن المقصود الأول من هذه الآية هم المشركون ، على ما يراه بعض المفسرين[2] ، فتبين أن الآيات مسوقة في مقام التهديد والوعيد ، فكان التعبير بصيغة المضي لأن معنى التحقيق فيه يكسب مقام التهديد والوعيد رهبة وتهويلاً ، كما كان في الآيات التي سبقتها مؤكداً لكمال قدرة الله في مقام تعظيمه جل وعلا . وقد جاءت هذه الآيات من سورة « ق » في سياق بدأ بالحديث عن إنكار البعث والتعجب من ذلك الإنكار . وقد ذكر ابن عاشور من أغراض هذه السورة : (الاستدلال على إثبات البعث وأنه ليس بأعظم من ابتداء خلق السماوات وما فيها ، وخلق الأرض وما عليها ، ونشأة النبات والثمار من ماء السماء

---

(١) إرشاد العقل السليم ١٢٩/٨ .
(٢) ينظر لذلك التحرير والتنوير ٣٠٧/٢٦ .

وأن ذلك مثل للإحياء بعد الموت)[1] ، ثم عرضت السورة خلق الإنسان وإحاطة الله بما في نفسه ، ثم دنو أجله ، ثم تنتقل فجأة بعد حديثها عن سكرة الموت إلى النفخ في الصور وهي نفخة البعث ، لتنقل النفس البشرية من الحياة الدنيا بغتة إلى الدار الآخرة متجاوزة كل الأحداث التي تقع بعد نزع الروح من الجسد في الدنيا إلى نفخة البعث والنشور ، وهي نقلة مثيرة تذهب بعقل من له عقل وتذهل الألباب عما هي فيه لما في صيغة الماضي «نفخ» من مفاجأة وبغتة كأنها تخاطب الغافل الذي انصرف عن هذا الموقف ، فضلا عن الذي أنكره فإنها تلهب النفوس وتحرك مكامنها لتوجهها إلى ما لا بد منه . ثم مضت السورة في سرد تلك الأحداث كما تقدمْ .

وهذه المشاهد الجليلة من مشاهد القيامة تجمع جوانب كثيرة مما يقع في ذلك اليوم بدءا من النفخة الأولى وانتهاء بالقضاء بين الملائكة ، ولا شك أن هذه الآيات لم تأت على كل أحداث القيامة ، إذ نجد في مواطن أخرى أحداثا غير ما ذكر ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴿٤٧﴾ وَعُرِضُوا۟ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۭ ۚ بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا ﴿٤٨﴾ وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ (الكهف:٤٧-٤٩)، نرى كيف صورت تلك المشاهد بالأفعال الماضية : (حشرناهم ، وعرضوا ، ووضع الكتاب ، ووجدوا ، فدعوهم ، وجعلنا ، ورأى ، فظنوا) في سياق متتابع يصور وقوع الأمر حقيقة . قال أبو السعود : (إيثار صيغة الماضي بعد «نسير» و «ترى» للدلالة على تحقق الحشر المتفرع على البعث الذي ينكره المنكرون وعليه يدور أمر الجزاء ، وكذا الكلام فيما عطف عليه منفياً وموجبا ، وقيل للدلالة على أن حشرهم قبل التسيير والبروز ليعاينوا

---

(١) التحرير والتنوير ٢٦/ ٢٧٥ ، وينظر بدائع التفسير٤/ ٩٠ .

تلك الأهوال كأنه قيل وحشرناهم قبل ذلك)[1] ، والقول بأن الحشر قبل التسيير والبروز لمعاينة تلك الأهوال العظائم ذكره الزمخشري من قبل[2] ، قال البيضاوي : (وعلى هذا تكون الواو للحال بإضمار « قد »)[3] ، وذكر الشهاب عن بعضهم تعليل ذلك بأنها (إنما جعلت للحال على هذا لأنها لو كانت عاطفة لم يكن مضي الحشر بالنسبة إلى التسيير بل إلى زمان التكلم)[4] ، والحق أن عطف الماضي « حشرناهم » على المضارع قبله « ترى » أدخله معه في مطلق الاستقبال ، ويبقى تقدمه في الزمن عليه أو عكسه مسألة لا صلة لها بزمن الحكم الذي هو زمن التكلم ، لأنه إن كانت الواو حالية بتقدير « قد » كان الماضي قيداً للمضارع فشاركه حينئذ في الزمن المستقبل ، وإن كانت الواو عاطفة كانت مشاركة الماضي للمضارع في الزمن المستقبل من حيث إنه لا دلالة على اختلاف زمنيهما إلا من جهة الصورة ، ومعلوم أن صورة الماضي هنا لم يرد بها الدلالة على مطلق المضي ليفهم منها مضيها على زمن الحكم ، بل أريد بها معنى التحقق لامتناع أن يكون الحشر قد وقع زمن الحكم نظراً للنسبة في الخارج ، ولهذا قال الشهاب (الجمل المتعاطفة يجوز فيها التوافق والتخالف في الزمان فإذا كان الواقع كذلك فلا خفاء فيه ، وإن لم يكن فلابد للعدول من وجه)[5] ، فإن مُضيَّ الحشر غير واقع في الخارج بالنسبة لزمن الحكم ، فعلم أن وقوعه ماضياً إنما هو بالنسبة لزمن الفعل المضارع الذي عطف عليه وهو « ترى » ، ولأن الواقع لا يفيد مُضيَّ الحشر لزم أن يكون مستقبلاً ، فقد دلت الآيات والأخبار على استقبالية الحشر بالنسبة للتسيير والبروز ، قال الألوسي : (في بعض الآيات مع الأخبار ما يدل على أن التسيير والبروز عند النفخة الأولى وفساد نظام العالم ،

---

(١) إرشاد العقل السليم ٥/٢٦٦ .

(٢) ينظر الكشاف ٢/ ٤٨٧ ،وإنما آثرنا كلام أبي السعود وإن تأخر عن الزمخشري لكونه أشمل .

(٣) أنوار التنزيل ٢/١٤ . (٤) حاشية الشهاب ٦/١٠٧ . (٥) المصدر السابق ٦/١٠٧ .

والحشر وماعطف عليه عند النفخة الثانية ، فلا ينبغي حمل الآية على معنى : وحشرناهم قبل ذلك ، لئلا تخالف غيرها)[1] ، فلابد من القول بالعدول ، ووجهه هو ما ذكر من معنى التحقق ليفيد بذلك غرضاً مهما وهو الدلالة على عظيم قدرة الله تعالى ، وما يتبعه من تخويف للكافرين . وفي المضي معنى السرعة في الحشر ، واختزال الوقت بينه وبين التسيير والبروز ، فإن الخلق منذ آدم إلى قيام الساعة عظيم الكثرة ، وهو مع ذلك حشره هين على الله ، فهو لا يستغرق منه تعالى زمنا يذكر ، بل يقع في سرعة تناسب عظمته تعالى ، ولا شك في أن الله سبحانه قد عظم نفسه بأنه سريع الحساب ، ومما يستدل به على عظمته سبحانه أن أمره يقع بقول «كن» . والله أعلم .

فالواقع أن الماضي (حشرناهم) يفيد تهوين أمر الحشر عند الله ، وأنه على عظم ذلك الفعل لم يحتج منه تعالى إلى كبير وقت ، لأن التحقق الذي تفيده صيغة المضي يصاقبه معنى السرعة والمباغتة ، وذلك حين يعطف على فعل استقبال محض ، إذ يختزل الزمن بين الفعلين حينئذ .

أما ما يتصل بدلالة الفعل (حشرناهم) من حيث الحقيقة أو المجاز ، فذلك أنه إن اعتبرت الواو قبله حالية بإضمار «قد» فحقيقته ومجازه محل تردد كما يقول الألوسي[2]، وكثير من المفسرين على أنه حقيقة ، وممن عده من المجاز القونوي ، على أنه يجعل العطف أولى من الحالية ، ويذكر أن فعل (حشرناهم) من المجاز سواء كانت الواو عاطفة بجعل الماضي معدولا به عن المضارع ، أو كانت الواو حالية بجعل الماضي قيداً للمضارع المستقبل الدلالة ، وذلك لأن الحقيقة ـ كما يقول ـ هي زمان التكلم ، لا زمان الاستقبال المستفاد من المضارع المتعلق به ظرف مستقبل ،

---

(١) روح المعاني١٥/٢٨٨ .

(٢) ينظر لذلك روح المعاني ١٥/٢٨٩ .

ففي حال العطف يكون من التعبير بالماضي عن المستقبل بجامع التحقق لأنه يعده من الاستعارة[1]، أما العلاقة بين الماضي الواقع قيداً للمضارع في المستقبل والماضي في معناه الوضعي فهي مطلق التقدم (والفرق أن الأول جعل النسبة الكائنة في المستقبل مثل النسبة في الماضي في تحقق الوقوع ، وفي الثاني اعتبر المضي بالنسبة إلى فعل وقع بعده للنكتة المذكورة ، والأول هو المشهور المتداول بين البلغاء بخلاف الثاني)[2].

ويمكن أن يضاف إلى ما سبق العدول المفاجئ عن أصل السياق الذي هو الاستقبال المعبر عنه بـ« نُسَيِّر » و « ترى » إلى الماضي « حشرناهم » ، وترك المضارع ومخالفة الظاهر ، وبث الإحساس بأن ذلك قد كان وتم ، وأن ما هو للوقوع كالواقع، إنما حدث عند الأحداث المتصلة بالمخاطب التي هي الحشر ، والعرض ، ووضع الكتاب ، والحساب إلى آخر تلك الأحداث؛ لأنها أحداث سنعيشها نحن أيها القارئون والسامعون ، أيها المخاطبون بهذا القرآن ، وقد جاء الكلام على الأصل عند ترتيب الأمور الكونية ، وجاء الكلام لافتا متغيرا عن صيغته خارجا عن إطار المستقبل غارقا في بطن الماضي السحيق عند الأحداث المتصلة بالقارئ المتعلقة بالإنسان نفسه لا بما حوله من أمور كونية ، وهذه الانحرافات في بناء الكلام وأساليب الكلام لها ما لها في تحريك القلوب ، وتنشيط النفوس ، وإذكاء المشاعر .

إن فائدة هذا الكلام وأمثاله هو وضع تنبيهات عند المقاطع المهمة كالاستئناف ليشعرك بأن معنى جليلا تستقبله ، لأن الاستئناف معناه قطع الكلام الذي مضى ، ولا يقطع المتكلم كلامه إلا إذا كان ما سيستأنفه خطرٌ له بال ، ومثله الالتفات ، إذ

---

(١) تقدم أن من البيانين من يجيز كون هذا الأسلوب من المجاز المرسل بعلاقة الضدية . ينظر لذلك الصفحة ذات الرقم ٨١ من هذا الكتاب .

(٢) حاشية القونوي ١٢/٩٦ .

نجده في مواطن حساسه ، مواطن بالغة الأهمية . فالمنبهات في الأسلوب من أهم عناصره لأنها توقظ المخاطب .

والآيات السابقة واقعة في سياق قرآني متتابع في سورة الكهف يصف أحوال ومشاهد القيامة . وإذ يذكر المفسرون أن من أغراض هذه السورة إثبات البعث[1] ، فإنه لا مراء في أن من أبلغ أساليب إثبات البعث ما نهجه القرآن من الحديث عن أهوال القيامة ، فتأكيد البعث هو أحد أغراض الحديث عن تلك الأهوال ، إذ ينقل القرآن بهذا النهج المخاطبين من الحديث عمّا ينكرونه إلى ما بعده مما يبنى عليه وكأن البعث أمر مفروغ منه ، وإنما يتحدث القرآن عما بعده من أهوال فلا ينبغي لذي لب أن يجادل فيه ، لما يتبعه من أحداث هي أولى بالاجتهاد في العمل استعداداً لها ، فيكون القرآن قد قرر العبد بالبعث بتوجيهه إلى ما يتلوه من جسام الأهوال ، وعظيم الأحداث .

ويأتي بعد الآيات السابقة آيات تصور مشاهد أخر من ذلك اليوم العظيم ، هي قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُواْ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُواْ لَهُمْ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُم مَّوْبِقًا ۝ وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُواْ عَنْهَا مَصْرِفًا ﴾ (الكهف:٥٢-٥٣)، فقد اشتملت على طرف من أحداث القيامة عبر عنها بصيغة المضي ، وهو موقف يأمر الله فيه المشركين أن يدعوا شركاءهم الذين عبدوهم من دون الله ، فيدعونهم فلا يستجيبون لهم . وفي قوله تعالى : «نادوا شركائي» مزيد من الغضب ومزيد من السخرية ، ومزيد من التوبيخ ، ومزيد من اللوم ، لأنهم جعلوا شريكا لمن لا شريك له ، جعلوا شريكا لله وهو خالقهم . وقوله : «فدعوهم» ولم يقل : «فنادوهم» لأن الدعاء فيه شوب من الضراعة . ولا ينافي هذا ما في سورة القصص من قول يصدر عن شركائهم ، وسيأتي بيانه قريباً بعون الله .

---

(١) ينظر لذلك التحرير والتنوير ٢٤٦/١٥ و١٦٤١ .

والحاصل أن هذه الأفعال على إفادتها معنى التحقق وتأكيدها له ، فإن فيها مزيد فائدة ، ففعل « دعوهم » معطوف على « يقول »، ولا شك أن دعاءهم شركاءهم في ذلك اليوم لن يكون مرة واحدة ، بل سيكون مرات عديدة لما علم من تعلقهم يوم القيامة بأي سبب يظنون به النجاة مهما كان واهياً ، وهو موقف البائس المتشفع . وفي كلام القرطبي مايوضح أن دعاءهم شركاءهم يقع غير مرة[1] ، وهذا المعنى من تكرارهم الدعاء حقه ـ في الظاهر ـ التعبير بالمضارع وذلك من جهة أنه مستقبل ، ومن جهة التكرار ، وهما مفاد صيغة المضارع في الأصل ، إلا أن الآية آثرت صيغة المضي ليتبين أنهم استنفدوا كل ما يمكن في مناداة شركائهم ودعوتهم حتى أعجزهم ذلك ، فدعاؤهم تحقق بكل ما يملكون من قدرة فلا مجيب لهم (وفي ذلك بيان لكمال اعتنائهم بدعائهم على طريقة الشفاعة)[2] ، كما أن فيه بياناً لعجز شركائهم ولو كانوا ممن يسمعون حينئذ الدعاء ، والمراد بالشركاء كل ما عبد من دون الله فلا يتوقف على الأصنام . أما عجز شركائهم فلأنه ـ في ظاهر الآية ـ قد جعل بينهم وبين المشركين موبقا ، إذ يجوز أن يكون جعل الموبق قد سبق دعاء الشركاء ، قال الطاهر : (يجوز أن تكون جملة « وجعلنا بينهم موبقا » جملة حال ، أي وقد جعلنا بينهم موبقا تمهيداً لما بعده من قوله : « ورأى المجرمون النار »)[3] ، والموبق هو المهلك ، والمراد جهنم كما ذكر المفسرون[4] .

ولعل من الواضح أن التعبير بالماضي (دعوهم) دون المضارع (يدعونهم) جاء لتحقيق تلك الفوائد ، فلو عُبِّر بالمضارع ـ مع أنه يقتضيه الظاهر من وجهين ـ لم تكن المعاني لتتكثر على هذه الصفة ، فقد أدت صيغة المضي معنى الاستقبال بوقوعها في حيز ظرف مستقبل بقرينة المضارع « يقول » ، كما دلت على التكرر

---

(١) الجامع لأحكام القرآن١٣/٢٠٤ .

(٢) إرشاد العقل السليم ٥/٢٢٩ .

(٣) التحرير والتنوير ١٥/٣٤٥ .

(٤) ينظر إرشاد العقل السليم ٥/٢٢٩ .

الذي تؤديه صيغة المضارع لأن تحقق دعائهم المستفاد من صيغة المضي أفاد استنفادهم لكل ما يمكنهم من التشفع بالشركاء ، ويؤكد ذلك قوله تعالى :﴿ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُواْ لَهُمْ ﴾ (الكهف:٥٢) لأن نفي استمرار الاستجابة دليل على استمرار وتكرر مايتطلبها وهو دعاء المشركين . ثم كان في صيغة المضي فضل معنى التحقيق ، وسرعة إيقاع الفعل ، واستعجالهم به .

أما رؤية المجرمين النار فإنه أمر قد تم وفرغ منه ، فهم لم يروها فحسب وإنما لم يجدوا عنها مصرفا أي أن أمرهم آل إليها . ولنراجع الأسلوب والآيات السابقة لنتبين كيف هيأ الكلام السابق لهذا الانتقال ، وحضور هذا المشهد المفزع الذي هو رؤية المجرمين النار ، واستقرارهم فيها ، وأنهم لم يجدوا عنها مصرفا .

وفي سورة القصص تعرض الآيات المشهد السابق مع شيء من الزيادة ، إذ تشير إلى أن شركاءهم المزعومين كان منهم جواب ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٦٢﴾ قَالَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَغْوَيْنَآ أَغْوَيْنَٰهُمْ كَمَا غَوَيْنَا تَبَرَّأْنَآ إِلَيْكَ مَا كَانُوٓاْ إِيَّانَا يَعْبُدُونَ ﴿٦٣﴾ وَقِيلَ ٱدْعُواْ شُرَكَآءَكُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُواْ لَهُمْ وَرَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُواْ يَهْتَدُونَ ﴾ (القصص:٦٢-٦٤)، وجوابهم هذا ليس استجابة لدعاء الشركاء بل هو تصدٍّ منهم للجواب على مالم يسألوا عنه . ففي الآيات أنه سبحانه ينادي المشركين فيسألهم عن شركائه الذين يزعمونهم ، فيبادر الشركاء بالإجابة دون المشركين معترفين بجريرتهم ، ثم يوجه عز وجل الأمر مرة أخرى للمشركين بدعاء الشركاء ، فيدعونهم فلا يستجيبون لهم لأنه فُرق بينهم ، وجملة : «ورأوا العذاب» حالية بتقدير «قد» ، وهي موافقة لجملة «وجعلنا بينهم موبقا»، وهو تأكيد لقول المفسرين «إن الموبق هو جهنم» ، فيكون العذاب هو المفرق بينهم . أما القول بأن الشركاء غير موجودين عند السؤال عنهم ، فهو بعيد ، لقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُواْ مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ

﴿ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ ﴾ (يونس:٢٨)، قال الطاهر : (أمرهم بملازمة المكان تثقيف وحبس . وإذ قد جمع فيه المخاطبون وشركاؤهم علم أن ذلك الحبس لأجل جريمة مشتركة بين الفريقين ، وهي كون أحد الفريقين عابداً والآخر معبوداً)[١] ، فالمشركون وشركاؤهم مجتمعون في مكان واحد ، وإنما يفرق بينهم بعد ذلك ، وصيغة المضي في قوله تعالى : «فزيلنا» مع فاء التعقيب ما يفيد سرعة التفرقة بينهم فإن دلالة التحقق تفيد أن التزييل باغتهم بعد حشرهم ، ويساعد على هذا المعنى التعقيب الذي تفهمه الفاء ، قال أبو السعود : (الفاء للدلالة على وقوع التزييل ومباديه عقيب الخطاب من غير مهلة إيذاناً بكمال رخاوة مابين الفريقين من العلاقة والوصلة)[٢] ، والرخاوة التي بينهما رخاوة لتباغضهم ، وهو المؤدي إلى التبرؤ في الآية السابقة ، فيرجح أن يكون التفريق بينهم سابقا لأمرهم بدعاء شركائهم . لذلك فإن قول الطاهر : (الاستفهام بكلمة «أين» ظاهره الاستفهام عن المكان الذي يوجد فيه الشركاء ، ولكنه مستعمل كناية عن انتفاء وجود الشركاء المزعومين يومئذ ، فالاستفهام مستعمل في الانتفاء)[٣] ، ولعل مراده منه أن النفي يتوجه إلى وجود شركاء حقيقة ، أما الشركاء المزعومون فلا تنفيهم الآية ، لأنهم هم الذين حق عليهم القول ، وهم الذين يتبرؤون من المشركين . وقد يكون نفي وجود الشركاء نفياً لمنفعتهم وشفاعتهم ، تنزيلاً للموجود منزلة المعدوم لعدم نفعه ، كما نزل الكافرون منزلة الأموات ، ونزلوا منزلة من ليس له قلب أو سمع ، لعدم انتفاعهم بهما .

ويبادر أولئك الشركاء (والشركاء هم من عبدوهم من دون الله)[٤] ، أو هم (أئمة أهل الشرك من أهل مكة مثل أبي جهل وأمية بن خلف وسدنة أصنامهم)[٥] ، يبادرون بالإجابة مع أن السؤال لغيرهم بأنهم لم يكرهوهم على الغي وإنما وسوسوا

---

(١) التحرير والتنوير ١٥٠/١١ .
(٢) إرشاد العقل السليم ١٣٩/٤ـ١٤٠ .
(٣) التحرير والتنوير ١٦٥/٢٠ .
(٤) البحر المحيط ٣١٨/٨ .
(٥) التحرير والتنوير ١٥٧/٢٠ .

لهم ، فغووا كما كانت غواية الشركاء بتزيين من قبلهم ، ثم يتبرؤون منهم بأنهم لم يكونوا يعبدونهم كما يفيده تقديم المفعول «إيانا» ، بل كانوا يعبدون أهواءهم ليؤكدوا أن إغواءهم لهم ليس قسرا ، (وإنما هو بعبادة الهوى)[1] . وفي صيغة المضي ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ ﴾ (القصص:٦٣) ـ مع التحقق ـ إشارة إلى المبادرة وسرعة إجابتهم مع أن المعني بالسؤال غيرهم ، فتظهر صيغة المضي التي تحكي قولهم ما هم فيه من الهلع والذعر وما يغشاهم من تبعات الجرم ، ولا شك أن المبادرة والتعجل التي وقعت منهم من مستتبعات معنى التحقق الذي تفيده صيغة المضي . أما قولهم «تبرأنا إليك» دون «نتبرأ إليك» (فالمعنى تحقَّقَ التبرؤ لديك)[2] ، فإنه لو كان تبرؤهم بصيغة المضارع لم يفد معنى التحقق الذي أرادوا إثباته ، لعل ذلك ينجيهم ، فهم يؤكدون تبرأ مضى وتحقق ، وناهيك بتأكيدهم حينئذ . وهو يدخل فيما سنتناوله فيما بعد من التعبير بالمضي عن الحال . وفي قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ ٱدْعُواْ ﴾ فائدة التحقيق باستعمال صيغة المضي ، (وعبر بصيغة المجهول إظهاراً للاستهانة بهم ، وأنهم من الذل والصغار بحيث يجيبون كل آمر كائناً من كان)[3] ،

ثم يتكرر النداء بعد ذلك بآيات قليلة (توبيخاً لهم باتخاذ الشركاء إيذاناً بأن لا شيء أجلب لغضب الله من الإشراك به ، كما لا شيء أدخل في مرضاته من توحيده)[4] ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ۝٧٤ وَنَزَعْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا فَقُلْنَا هَاتُواْ بُرْهَـٰنَكُمْ فَعَلِمُوٓاْ أَنَّ ٱلْحَقَّ لِلَّهِ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾ (القصص:٧٤-٧٥)، وهاتان الآيتان تصوران موقفاً

---

(١) هذا مستفاد من كلام المفسرين ينظر مثلاً حاشية الشهاب ٨٠/٧ ، والتحرير والتنوير ١٦٥/٢٠ .

(٢) التحرير والتنوير ١٦٩/٢٠ .

(٣) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، ٥١٠/٥ ، لبرهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي ، خرج آياته وأحاديثه ووضع حواشيه عبد الرزاق غالب المهدي ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٤) الكشاف ١٨٩/٣ .

نحسبه من تمام المواقف التي تصور حال المشركين وشركائهم يوم حشرهم ، وقد عنيت الآيات الكريمة بمسألة الشرك أيما عناية ، وكان للتحذير منه حظ وافر من هدي القرآن العظيم ، ومن ذلك ما تقدم الحديث عنه من عرض لبعض المواقف التي تتحدث عن حال المشركين يوم القيامة ، وذلك لما للشرك من عظيم العقاب عند الله ، فقد شملت مغفرته تعالى كل ذنب إلا الشرك فإنه لا يغفره تعالى ، وهو ظلم ليس بعده ظلم . إذ نجد في هذا الموقف إضافة إلى ما سبق وذلك حين يدعى الأنبياء للشهادة على أممهم ، وعبر عن ذلك بفعل «نزعنا»، إذ عدل عن الاستقبال إلى المضي إيذاناً بتحقق ذلك النزع ، و(النزع هو جذب شيء من بين ما هو مختلط به واستعير هنا لإخراج بعض من جماعة)[1]، وفي لفظ النزع من القوة ما ليس في الإحضار ونحوه ، وقد وقع في حاشية القونوي أن النزع (أبلغ من قوله : ﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ﴾ (النحل:٨٩)، إذ النزع هو الإخراج بشدة فيفيد اتصال نبيهم بطريق التبليغ)[2] ، ويضاف إلى ذلك الالتفات في الفعل فقد (التفت من الغيبة إلى التكلم لإظهار عظمة التكلم)[3] ، ففي الفعل قوة في مادته ، وتأكيد تحقق في صيغته ، والتفات في إسناده لضمير التكلم الدال على عظمته تعالى . كما أن في الآية أفعالا أخرى ماضية وهي : (فقلنا ، فعلموا ، وضل عنهم) وفي كل منها عدول عن المضارع لإفادة التحقق ، ثم إن في لفظ العلم إشارة إلى تيقنهم من تخلي شركائهم ، فقد طوت الآيات ذكر دعائهم أولئك الشركاء وعدم استجابتهم لهم ، ثم بينت ما وقع لهم من اليقين في أمر الألوهية ومايقتضيه ، فيرجح ذلك أن فعل «ضل» جملة حالية بتقدير «قد» أي : «وقد ضل عنهم» والضلال هنا مستعار للغيبة كما في حاشية الشهاب[4] ، فيكون غياب آلهتهم عنهم سابقا لدعائهم إياهم ، ولما وقع لهم من اليقين في تفرده سبحانه بالألوهية .

---

(١) التحرير والتنوير ١٧٢/٢٠ .

(٢) حاشية القونوي ٥٦٨/١٤ .

(٣) التحرير والتنوير ١٧٣/٢٠ .

(٤) حاشية الشهاب ٨٥/٧ .

غير أنه يبرز هنا سؤال وهو : لم أخرت الآيات ذكر بعض الأفعال مع أنها أسبق في الوجود مما تقدم عليها؟ ولعل ذلك يرجع إلى أن الأفعال التي تتقدم في الذكر مع تأخرها في الوجود إنما يراد الاهتمام بها وأنها هي الأبرز بين سائر الأحداث التي تقع معها في السياق ، فإذا قدرت تلك الأفعال بأنها واقعة بعد واو الحال وأنها جمل حالية ، سرى فيها شيء مما عرف من أن أصل الخبر هو ما قيد والقيد خبر ثان مضموم إلى الخبر الأول وجزء منه ، فالأصل في الخبر هو ما قيد ، فكأن المقيد هنا أعطي منزلة الأصل في الإخبار ثم تبعه القيد ، فإذا قيل : « حضر زيد وقد غاب عمرو » ، عُلم أن الأصل هو حضور زيد ، لكن تقييده بغياب عمرو فيه زيادة في المعنى ولا ريب .

وعلى هذا يمكن القول بأن الأفعال الماضية التي يعبر بها عن المستقبل فيعطف بعضها على بعض ، ويكون منها ما يحتمل أن يقع قيداً لما قبله ؛ أن ذلك يرجع إلى أهمية الفعل المقيد وتصدره وجه الخبر ، وأن ما يدل عليه من حدث هو أبرز أحداث ذلك الخبر ، لذلك فلا شك في وجود الفائدة في وجهي الاحتمال ، على أن كلا الوجهين عند بعض المفسرين والبيانيين يعد عدولا كما تقدم قريبا من كلام القونوي إذ يعدهما مجازاً ، والله أعلم بالصواب .

وفي موضع آخر ذي صلة بذلك الموقف الذي يسأل فيه المشركون عن شركائهم فيقول تعالى : ﴿ إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ۚ وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ۚ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَآءِى قَالُوٓا۟ ءَاذَنَّٰكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ ﴿٤٧﴾ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَدْعُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَظَنُّوا۟ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ (فصلت:٤٧-٤٨)، فإنهم يعلنون الإقرار بتخلصهم وتبرئهم من الشركاء ، إذ ينفون عن أنفسهم أن يكونوا يشاهدون شركاءهم ، ليعترفوا لربهم على رؤوس الأشهاد أنهم

لا يشاهدونهم ، لأنهم قد غيبوا عنهم ، كما يفهم من قوله : (وضل عنهم) واستعمال الماضي (آذناك) دون (نؤذنك) وهو بمعنى أخبرناك ، وأعلمناك ، هو من استعمال الفعل الدال على المضي في معنى الحال لبيان تحقق إقرارهم وإيذانهم ، وأن حالهم حال من قد سبق له التوبة والاعتراف ، وذلك رجاء وطمع في التخلص من هول الموقف . ثم تبين الآية أنهم تيقنوا ألا مفر من النار ﴿ وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ (فصلت:٤٨)، والتعبير بالظن في معنى اليقين بدلالة السياق أو القرائن شائع في القرآن الكريم ، إلا أن الظن هنا يشبه أن يكون قد اكتسب معنى اليقين أو تأكد فيه معنى اليقين من دلالة الصيغة على التحقق ، فكأنه قيل وتحقق ظنهم ، والله أعلم .

وفي بيان حال المؤمنين وماينتظرهم من النعيم المقيم ، والسعادة الأبدية ، تتحدث آيات في سورة الأعراف فتبين عظمة الموقف في أبلغ صورة ، وقد اشتملت تلك الآيات على عدد من الأفعال بصيغة المضي للدلالة على تحقق تلك الأمور ، وهو من البشرى التي يؤنس الله بها قلوب عباده المؤمنين ، ويزيدهم بها تثبيتا في الحياة الدنيا وطمأنينة لأن الدنيا ليست هي دارهم ، بل هم فيها غرباء ، يقول تبارك وتعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٤٢﴾ وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (الأعراف:٤٢-٤٣)، فتبين الآيتان مصير المؤمنين ، وتخبران عنهم بأنهم أصحاب الجنة ، وأول ما تصفان من أحوالهم أنهم قد أخليت صدورهم من الغل الذي علق بها في الدنيا من بعضهم على بعض ، وعبر بصيغة المضي «نزعنا» للتنبيه على تحققه ، على أن الظاهر من اختيار نزع الغل من صدورهم من بين ما ينالهم من الخير أنه في مقابل ما ذكرته الآيات السابقة مما يقع بين الأمم الكافرة التي قال عنها تعالى : ﴿ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا ﴾ (الأعراف:٣٨) فإن مما يزداد

به عذابهم أنهم تتلظى قلوبهم من الحقد والبغضاء فيما بينهم ، فكأن نزع الغل من قلوب المؤمنين في الجنة زيادة فيما ينالهم من الخير ، وصيغة المضي المفيدة للتحقق تفيد كذلك أن النزع سريع ، فلا يدخلون الجنة إلا وقد خلت صدورهم مما كان بينهم في الدنيا . كما أن في معنى النزع من شدة الاستئصال والتنقية ما يفهم منه المبالغة في ذلك ، على ما تقدم في لفظ الفعل عند آية سورة القصص .

وفي حوار لطيف بين المؤمنين توحي الآيات بتلك السعادة والنعيم مع الطمأنينة والأمن الدائمين فلا يعرض لهم بؤس ولا شقاء . وتصف في خلال ذلك المشهد الروحاني ما يدور بينهم من حديث ، وما ينادَون به من طيب الكلم ، وهذا كله يكاد يكون في مقابل ما يقع للكافرين من تباغض وتلاعن في النار ، وما ينادون به من غضب وسخط من المولى عزوجل ، والفعلان : «قالوا» و «نودوا» ماضيان مفيدان للتحقق ، قال ابن عاشور : («قالوا الحمد لله» التعبير بالماضي مراد به المستقبل أيضا كما في قوله : «ونزعنا» وهذا القول يحتمل أن يكونوا يقولونه في خاصتهم ونفوسهم ، على معنى التقرب إلى الله بحمده ، ويحتمل أن يكونوا يقولونه بينهم في مجامعهم)[1] ، وفي (النداء جواب لثنائهم ، يدل على قبول ما أثنوا به ، وعلى رضا الله عنهم ، والنداء من قبل الله ، ولذلك بني فعله إلى المجهول لظهور المقصود)[2] ، والألوسي يرجح أن يكون النداء من الملائكة لأن الآثار تؤيده[3] ، وفي كل ذلك إكرام ، وتوقير لأهل الجنة .

وتتابع الآيات الكريمة وصف أحوال أهل الجنة بندائهم لأصحاب النار ، تبجحاً بالنعيم وابتهاجا به ، وشماتة بالكافرين ، وفي النداء معنى الإعلان فيفيد التوبيخ ، قال أبو حيان : (عبر بالماضي عن المستقبل لتحقق وقوعه ، وهذا النداء تقريع وتوبيخ وتوقيف على مآل الفريقين ، وزيادة في كرب أهل النار بأن شرفوا

---

(١) التحرير والتنوير ١٣٢/٨ . (٢) المصدر السابق ١٣٤ . (٣) روح المعاني ١٢١/٨ .

عليهم وبخلق إدراك أهل النار لذلك النداء في أسماعهم)[1] ولكن يمكن أن يقال إن إخفاء الفاعل دليل على أن النداء قد يقع من الله سبحانه ومن الملائكة كذلك . والله أعلم .

كذلك تتابع الآيات الكريمة وصف تلك المواقف ، ومنها نداء أصحاب الأعراف أصحاب الجنة في قوله تعالى : ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدۡ وَجَدۡنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقّٗا فَهَلۡ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمۡ حَقّٗاۖ ﴾ (الأعراف:٤٤)، وكذلك نداء أصحاب النار لأصحاب الجنة في قوله تعالى : ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ ﴾ (الأعراف:٥٠). ولعلنا لاحظنا قدرة الصيغة في الأفعال الماضية في نقل السامع من تصور أمور مستقبلة إلى سماع أمور كأنها ماضٍ وقع وإنما تُتذكر أحداثه ، فلا يملك نحوها إلا التصديق ، لأنها أصبحت مؤكدة لا شك فيها .

وفي تنويع القرآن في هذا الأسلوب التعبيري بحسب مقتضى المقام نجد الفعل الماضي ربما اقترن بحرف التحقيق « قد» فيزداد توكيداً ، لأن الماضي إذا استعمل في الدلالة على المستقبل في القرآن إنما هو توكيد لما سيق له من معنى ، فإذا دخل عليه حرف التحقيق أكسبه تحقيقاً أكثر ، كما في قوله تعالى : ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾ (المؤمنون:١)، إذ تستهل الآية بحرف التحقيق «قد» مع الفعل الماضي الدال على التحقق ، وذلك بشارة من الله لعباده المؤمنين ، وتعريضا بالكافرين ، فإن في وصف المؤمنين بتلك الأوصاف المصدرة بالأسماء الموصولة تعريضاً بالكافرين لإعراضهم عن تلك الصفات الحسنة . وتأكيد الخبر بـ« قد» مناسب لما في نفوس المؤمنين من تحر للبشرى ، قال ابن عاشور : (أكد هذا الخبر بحرف « قد» الذي إذا دخل على الفعل الماضي أفاد التحقيق أي التوكيد . فحرف « قد» في الجملة الفعلية يفيد مفاد

(١) البحر المحيط٥/٥٥

«إن واللام» في الجملة الاسمية ، أي يفيد توكيدا قوياً . ووجه التوكيد هنا أن المؤمنين كانوا مؤملين مثل هذه البشارة فيما سبق لهم من رجاء فلاحهم ، كالذي في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ۩ ﴾ (الحج:٧٧) فكانوا لا يعرفون تحقق أنهم أتوا بما أرضى ربهم ويخافون أن يكونوا فرطوا في أسبابه وما علق عليه وعده إياهم ، بله أن يعرفوا اقتراب ذلك ، فلما أخبروا بأن ما ترجَّوه قد حصل حقق لهم بحرف التحقيق وبفعل المضي المستعمل في التحقق . فالإتيان بحرف التحقيق لتنزيل ترقبهم إياه لفرط الرغبة والانتظار منزلة الشك في حصوله)[1] .

وكأن ابن عاشور يشير إلى ما في الآية الكريمة من مراعاة لما في نفوس المخاطبين ، فإن ما تقدم من قول الله تعالى في شأن الكافرين يوم العرض عليه سبحانه : ﴿ وَعُرِضُواْ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدۡ جِئۡتُمُونَا كَمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةِۭۚ بَلۡ زَعَمۡتُمۡ أَلَّن نَّجۡعَلَ لَكُم مَّوۡعِدًا ﴾ (الكهف:٤٨)، فيه مراعاة لما في نفوس الكافرين في الدنيا من إنكار للبعث ، وملاقاة ربهم ، فحليت الآية بمؤكدين هما «اللام» و«قد» ، مع ما في صيغة المضي من دلالة على التحقق .

* * *

رابعا : التعبير بالماضي عن الحال :

أشرنا فيما سبق إلى أن المضارع يدل على الحال والاستقبال ، وتخصيصه بأحدهما يرجع إلى ما في السياق من قرائن لفظية أو معنوية ، على ما بينه النحاة في سياق مناقشاتهم في أيهما الأصل في دلالته؟ ألحال أم الاستقبال[2] . وقد يعدل عن صيغة المضارع في التعبير عن الحال إلى صيغة المضي وذلك لما عرف في صيغة

---

(١) التحرير والتنوير ١٨/٨ .

(٢) ينظر لذلك شرح التسهيل ١/١٨وما بعدها . والتذييل والتكميل ١/٨٠ وما بعدها .

المضي من معنى التحقق ، والحقيقة أن الحال فيها من التحقق ما ليس في الاستقبال ، لأن ما كان من الأمر حالياً واقعاً فهو أكثر تحققاً من المتوقع ، وكلما كان الأمر قريباً كان أجدر بالوقوع والتحقق من البعيد ، إلا أن صيغة المضارع التي تعبر عن الحال تخلو من التأكيد الذي يكون في صيغة الماضي ، فيستعمل الماضي موضع المضارع للدلالة على الأحداث التي تقع في الحال ، وذلك لإكسابها معنى تأكيد التحقق ، والحال الذي نقصده هنا هو (ما قارن التعبير عنه وجود جزء من معناه ، نحو زيد يكتب ، فقارن وجود لفظه لوجود بعض الكتابة لا كلها ، وعبر بلفظ : «يكتب» لاتصال الكتابة بعضها ببعض)[1] ، وهذا التعريف يدخل في قول سيبويه : (ولما هو كائن لم ينقطع) . لأن الاستمرار الذي يفيده المضارع لا يشترط فيه قصر الزمان الذي يدل عليه ولا طوله . حسب ما يفهم من استعمال النحاة وغيرهم للفظ الاستمرار ، فهم يدلون به على طول الزمان أو قصره على السواء ، فالفعل الذي مثل له أبو حيان فيما سبق بـ «يكتب» يحتمل استمراراً زمنياً قصيراً كما يحتمل استمراراً طويلا ، وهذا الذي نذكره هنا يتعلق بما سيأتي من استعمال الفعل الماضي في الدلالة على الحال ، وذلك في الأفعال التي يقترن زمن الإخبار عنها بزمن إحداثها ، أو بعبارة أخرى يكون زمن الإخبار عنها هو زمن إحداثها أو جزء منه ، أي أن المتكلم أراد أن الفعل يقع أثناء الإخبار به ، ولم يكن واقعاً قبل ذلك ، وهو الفرق بينه وبين الماضي الذي لم ينقطع .

ومن الأحداث التي يعبر عنها بالمضارع على أنها أحداث حالية ما يقع للمتكلم من عقد العزم على فعل أمر فيريد بيان ما عقد عليه العزم ، فيعدل عن صيغة الاستقبال التي تدل على الحال أصلا ، ويأتي بصيغة المضي التي تدل على التحقق لما فيها من إظهار لذلك العزم المضمر في النفس ، كقولهم : «بعت ، واشتريت ، ووهبت» ونحو ذلك بغرض الإخبار عن العزم على ذلك الفعل ، فيشبه

---

(١) التذييل والتكميل ٩٠/١ .

الحدث الواقع الآن بالحدث الماضي في تحققه ، لبيان ذلك العقد ، وأنه بحيث لا ترجع النفس عنه ولا تتحول . وتسمى هذه الصيغة صيغة إنشاء العقود .

وقد عبر القرآن بهذه الصيغة في بعض الأفعال الصادرة عن الله ، وذلك ما عرف في أسلوب القرآن من مخاطبة القوم بمثل ما يجري بينهم من خطاب ، كما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ هِيَ حَسْبُهُمْۚ وَلَعَنَهُمُ ٱللَّهُۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾ (التوبة:٦٨)، قال ابن عاشور : (فعل المضي هنا إما للإخبار عن وعيد تقدم وعده الله المنافقين والمنافقات تذكيرا به لزيادة تحقق ، وإما لصوغ الوعيد في الصيغة التي تنشأ بها العقود ، مثل : «بعت ، ووهبت» إشعاراً بأنه وعيد لا يتخلف مثل العقد والالتزام)[1] ، ونظيره أيضا في حق المؤمنين ، قوله تعالى : ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ (المائدة:٩)، والغرض الذي سيقت له الآية هو الغرض السابق ، أي الإشعار بأنه وعد لا يتخلف . وقد ذكر ابن عاشور هذين الوجهين لجواز المعنى في كل منهما ، فالأول مبني على ثبوت وعد سابق منه تعالى وردت به آي القرآن الكريم فيما سبق ، ولأن هذه السورة هي آخر سورة نزلت من القرآن ، وكان نزولها دفعة واحدة ، كما ذكر المفسرون[2] ، فإن احتمال أن يكون الوعيد والوعد في الآيتين إشارة إلى ما سبق في القرآن الكريم ، وهو كثير ثابت .

أما على الوجه الذي يحتمل معه العدول وهو الوجه الثاني ؛ فإن فيه مزية في الآيتين وهو الإشعار بأن وعده ووعيده تعالى لا يتخلفان . وأيا كان الأرجح من الوجهين فإنه لا يترك الوجه الآخر . أما العدول في مثل هذا الأسلوب فإنه وارد في التنزيل في آيات أخر . فههنا آية يتضح فيها العدول ولا يحمل كلام المفسرين على غيره قوله تعالى : ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَۚ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو

---

(١) التحرير والتنوير ٢٥٥/١٠ .

(٢) ينظر أنوار التنزيل ٣٩٤/١ ، والتحرير والتنوير ٩٧/١٠ .

ﭐنتِقَامٍ﴾ (المائدة:٩٥)، ففي الآية بيان لعفو الله عن عباده فيما نالته أيديهم ورماحهم من الصيد قبل نزولها ، وقد عبر عن ذلك العفو بصيغة المضي (عفا) ، مع أن العفو لم يقع قبل أن تبلغهم الآية به ، قال ابن عاشور : (أعقب التهديد بما عود به المسلمين من الرأفة فقال : «عفا الله عما سلف» أي عفا عما قتلتم من الصيد قبل هذا البيان ومن عاد إلى قتل الصيد وهو محرم فالله ينتقم منه)[1] ، ولكون العفو مخبرا عنه حال نزول الآية فإن مثل هذا الخبر حقه أن يعبر عنه بالمضارع ، فعدل عنه إلى الماضي لتحقق العفو وتوكيده لأن المضارع لو عبر به هنا قد يفهم منه تأخير العفو عن وقت الإخبار وهو ما لا يناسب المقام من الرأفة والرحمة ، والله أعلم .

وقريب من هذا في ظاهره قوله تعالى يخاطب نبي الهدى والرحمة : ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ (التوبة:٤٣)، فظاهر الآية يوحي بأن صيغة إنشاء العفو يلزم منها وجود المعصية التي يردفها العفو . ولأن حقيقة الخطاب غير ذلك ، فقد حمله المفسرون على معان تناسب مقام التعظيم والإجلال الذي خاطب الله به صفوة خلقه عليه الصلاة والسلام ، فهو (كناية عن خفة موجب العتاب ، لأنه بمنزلة ما كان «ينبغي»)[2] ، وقال الألوسي : (هذا عتاب لطيف من اللطيف الخبير سبحانه لحبيبه ﷺ على ترك الأولى ، وهو التوقف عن الإذن إلى انجلاء الأمر ، وانكشاف الحال)[3] ، ونقل أبو حيان عن إبراهيم بن عرفة المعروف بنفطويه قوله : (ذهب ناس إلى أن النبي ﷺ معاتب بهذه الآية ، وحاشاه من ذلك بل كان له أن يفعل وأن لا يفعل حتى ينزل عليه الوحي كما قال : «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لجعلتها عمرة» ، لأنه كان له أن يفعل وأن لا يفعل . وقد قال الله تعالى : ﴿ تُرْجِى مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ وَتُـْٔوِىٓ إِلَيْكَ مَن تَشَآءُ ۖ وَمَنِ ٱبْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ

---

(١) التحرير والتنوير ٥٥/٧ . (٢) التحرير والتنوير ٢١٠/١٠ .

(٣) روح المعاني ١٠٧/١٠ .

فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ﴾ (الأحزاب: ٥١)، لأنه كان له أن يفعل ما يشاء مما لم ينزل عليه فيه وحي . واستأذنه المخلفون في التخلف واعتذروا ، واختار أيسر الأمرين تكرماً وتفضلاً منه ﷺ ، فأبان الله تعالى أنه لو لم يأذن لهم لأقاموا ؛ للنفاق الذي في قلوبهم ، وأنهم كاذبون في إظهار الطاعة والمشاورة ، «فعفا الله عنك» عند افتتاح كلام أعلمه الله به أنه لا حرج عليه فيما فعله من الإذن ، وليس هو عفواً عن ذنب ، إنما هو أنه تعالى أعلمه أنه لا يلزمه ترك الإذن لهم)[1] .

وأحسب أن ما نقله أبوحيان هو الأنسب تحاشيا لإلزام الفعل موجبه مما ينزه عنه المصطفى عليه الصلاة والسلام ، ومما لا يناسب ما عهد من تكريم الله لنبيه . ولو أن الألوسي ـ رحمه الله ـ قال : «بحبيبه» دون «لحبيبه» فجعل التعلق باللطف لا بالعتاب ، لكان أكثر تأدباً مع النبي ﷺ . لأن من الأدب حسن اختيار اللفظ في الأمور المتقاربة المعاني ، كيلا يقع المفسر في محذور من القول بما لا يليق بالنبي عليه الصلاة والسلام ، أو بما لا يناسب تفسير كتاب الله ، كما وقع لبعض المفسرين حول هذه الآية مما لاحاجة بنا إلى الإطالة بذكره[2] .

أما الشهاب الخفاجي فينقل قول السخاوندي : (هو تعليم لتعظيمه ﷺ ، ولولا تصدير العفو في الخطاب لما قام بصولة العتاب ، وهو يستعمل حيث لا ذنب كما تقول لمن تعظمه : عفا الله عنك ما فعلت في أمري)[3] ، ومعنى هذا أنه من الدعاء له عليه الصلاة والسلام ، وفيه تعظيم له من ربه جل وعلا ، إذ إن الدعاء ونحوه كالقسم منه تعالى تأكيد لمعنى المدعو به والمقسم عليه ، لأن مجرد الخبر منه تعالى حق لا مرية فيه فإذا ما صُدِّر بدعاء ، أو ضُمنه فإن فيه فضل توكيد .

---

(١) البحر المحيط٥/٤٢٦ .

(٢) ينظر لذلك ما نقله بعض المفسرين ، كما جاء في: مفاتيح الغيب١٦/٥٩ ، والإنصاف٢/١٩٢ ، وحاشية الشهاب ٤/٣٢٩ .

(٣) حاشية الشهاب ٤/٣٢٩ .

وواضح أن الفعل «عفا» في الوجهين السابقين ، سواء كان من إنشاء العفو ، أو كان من الدعاء ، فهو من العدول باستعمال الماضي عن المضارع ، إلا أن الذي يتصل بما نحن فيه الآن هو الوجه الأول الذي يستعمل فيه الماضي موضع الحال ، وأما على الوجه الثاني الذي يحمل فيه على معنى الدعاء فهو مما سنعرض له في المبحث القادم ، بإذن الله .

ومما يتضح فيه العدول في هذا النوع ـ أعني العدول عن المضارع إلى الماضي ـ وجود قرينة لفظية تدل على زمن الفعل بما يخالف دلالة صيغته زمنياً ، وذلك أنه قد يقترن الفعل الماضي باسم الزمان «الآن» ، وهو مما يدل على الحال في أصل الاستعمال ، قال ابن مالك : (مسمى «الآن» الوقت الحاضر جميعه كوقت فعل الإنشاء حال النطق به)[1] . وقال السيوطي : (اسم للزمان الحاضر ، وقد تستعمل في غيره مجازاً)[2] ، فالمراد بمجازيتها مثل قوله تعالى : ﴿ فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ (البقرة:١٨٧)، فإن حقيقة الأمر هو المستقبل لا الحال ، فيكون المجاز في الظرف لا في الفعل ، أما في استعمالها مع الماضي المفيد للإنشاء ، فإن التجوز في صيغة الفعل الدالة على زمان حدوثه ، لأنه ـ أي الظرف ـ مع الماضي المراد به الحال حقيقة من حيث دلالة الماضي المجازية ، وإذا دل الماضي على زمنه الأصلي فإن التجوز يكون في الظرف نفسه ، كما في قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ۚ قَالُوا۟ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾ (البقرة:٧١) إذ ليس في الفعل تجوز من حيث صيغته ، بل التجوز في الظرف «الآن» حين استعمل ظرفاً لفعل مضى ، وإنما تجوز فيه للتقريب كما قال أبو حيان[3] ، أي لتقريب زمن المضي من الحال ، ولعل في

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢١٨ .

(٢) معترك الأقران في إعجاز القرآن ٢/٦٠ ، لجلال الدين السيوطي ، ضبطه وصححه أحمد شمس الدين ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٣) ينظر التذييل والتكميل ١/٩١ .

ذلك فائدة وهو إبقاء أهمية الفعل الذي حدث في الماضي إلى زمن الحال ، وكأن قيمة الماضي إنما تظهر ويعتد بها في الحال ، ولا بد من الإشارة إلى بعض اللطائف في هذا التعبير وذلك أن في لفظ «الآن» إشارة إلى أنهم لم يروا حقاً فيما جاء به من قبل في شأن ذبح البقرة ، وإن كان دالاً على أنه جاء بالبيان في أوصافها ، كما أن في اختيارهم للفظ الحق المقابل للباطل دون غيره ـ كالبيان والتوضيح ونحوهما ـ ما يدل على أن في نفوسهم ما لا يليق مما يُتلقى به أمر النبي ، بدليل أنهم بادروه بقولهم : (أتتخذنا هزوا) ، وعليه فلا تظهر الحاجة لوصف محذوف تقديره «جئت بالحق المبين» كما زعم أبو حيان ، وقال : (احتيج إلى تقدير هذا الوصف لأنه في كل محاورة حاورها معهم جاء بالحق ، فلو لم يقدر هذا الوصف لما كان لتقييدهم مجيئه بالحق بهذا الظرف فائدة)[1] .

أما متى ورد الفعل الماضي الدال على الحال مع هذا الظرف ، كان الظرف قرينة تعين على إظهار معنى العدول في استعمال صيغة المضي للحدث الحالي . وقد رأينا فيما سبق أن العدول يظهر بغير اقترانه بهذا الظرف الدال على الحالية ، لكن ورود الظرف فيه قرينة للعدول مما يضيف على معنى الحالية صفة التوكيد حين تتفق مع صيغة مخالفة لها في الزمان ، فيكون الحدث مما يقوى فيه معنى التحقق . ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٔـٰنَ ﴾ (النساء:١٨)، فإن لفظ «الآن» ظرف للفعل «تبت» ، وهو تأكيد لحالية التوبة ، كما أن في الإخبار عنه بحكاية التوبة دون الإخبار بالتوبة نفسها دليلاً آخر على عدم قبولها . قال أبو السعود : (ذكر الآن لمزيد تعيين الوقت ، وإيثار «قال» على «تاب» لإسقاط ذلك عن درجة الاعتبار والتحاشي عن تسميته توبة)[2] ، أما صيغة المضي فإنها تدل على إنشاء الفعل والعزم عليه ، وكما أسلفنا فإن صيغة المضارع التي هي الأصل في الحال لا تصلح في مثل هذا

---

(١) البحر المحيط ٤١٦/١ .

(٢) إرشاد العقل السليم ١٥٧/٢ .

المقام لأنها تدل على التراخي ، وهو ما لا يناسب في شأن التوبة ، ونحوها مما يقتضي المبادرة .

وفي قوله تعالى : ﴿ ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ۚ ﴾ (الأنفال:٦٦)، تعبير بالماضي « خفف » عن الحال ، وقد عدل عن لفظ المضارع لأن في المضي معنى التحقق المناسب للإنشاء لإدخال السرور إلى نفوس المسلمين بما في الدين من اليسر ولأن فيه حضاً على الجهاد ، إذ في الآية إنشاء للتخفيف ، ولكون التخفيف لم يخبروا به قبل نزول الآية علم أنه نص في الحال ، فالمعنى ـ والله أعلم ـ « الآن أخفف عنكم » . ومن الغريب أن نجد بين المفسرين والمحشين من يعتذر عن مثل هذا التركيب الذي يجتمع فيه ظرف حالي وفعل ماضٍ ، ليبحث عن مجرد التصحيح لاجتماعهما ، كالتعليل لذلك بأنه جائز ، وكأن قصارى ما في هذا الاستعمال أنه غير ممتنع[1] . وقد زعم أبو حيان أن التجوز في هذه الآية إنما هو في الظرف ، ولعل الصحيح ما تقدم ، وهو أن التجوز إنما هو في صيغة الفعل إذ عبر بالماضي عن الحال لأنه إنشاء لفعل التخفيف . والله أعلم .

ومما تطرق إليه المفسرون في هذه الآية تقييد علمه تعالى بالظرف « الآن » قال الشهاب : (فيه خفاء وتوضيحه أن علم الله متعلق بقوله : « الآن » أما قبل وقوعه فبأنه سيقع ، وحال الوقوع بأنه يقع ، وبعد الوقوع بأنه وقع ، وقال الطيبي ـ رحمه الله ـ معناه الآن خفف الله عنكم لما ظهر متعلق علمه تعالى ، أي كثرتكم الموجبة لضعفكم بعد ظهور قلتكم وقوتكم)[2] ، وقد بينا نظير هذا فيما يتصل بالحديث عن علمه تعالى حين يرد بصيغة المضارع ، وذلك في مبحث التعبير بالمضارع عن الماضي . وذلك أن في ذكر العلم دون المتعلق بيانا لعنايته تعالى بأحوال المؤمنين ، لأن فيه تنبيها على أن ما كانوا عليه قبل التخفيف كان تحت رعايته وعنايته تعالى ،

---

(١) ينظر لذلك حاشية القونوي ١٢٦/٩ .

(٢) حاشية الشهاب ٢٩١/٤ .

فيدل ذلك على بشارتهم بنيل الأجر عليه ، وأنه لا يضيع عند الله عمل ، فذكر الجزاء بعلته وهو العلم بالعمل ليكون أوفى في جانب التوكيد . والله تعالى أعلم .

وقد يدل الماضي مع هذا الظرف على الحال فيكون مجازاً عن المضارع ، مع احتمال الحقيقة بأن يكون الفعل دالاً على المضي . ومن ذلك ما جاء في إقرار امرأة العزيز بمراودتها يوسف عليه السلام وبراءته مما رمي به ، وذلك حين سألها الملك هي والنسوة عن مراودته عليه السلام ، إذ يقول تعالى حكاية للقصة : ﴿ قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَاوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِۦۚ قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍۚ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ (يوسف:٥١) فإنه إن كان المراد أنها أقرت بما لم تقر به من الاعتراف ببراءة يوسف عليه السلام ، فهو إنشاء لذلك الاعتراف ، وتأكيد منها على صدقه عليه السلام ، وإن كان ثبوت الحق من كلام النسوة فالماضي على حقيقته ، وإنما التجوز في الظرف «الآن» . قال الطاهر : (التعبير بالماضي مع أنه لم يثبت إلا من إقرارها الذي لم يسبق لأنه قريب الوقوع فهو لتقريب زمن الحال من المضي . ويجوز أن يكون المراد ثبوت الحق بقول النسوة ﴿ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ ﴾ فيكون الماضي على حقيقته . وتقديم اسم الزمان للدلالة على الاختصاص ، أي الآن لا قبله للدلالة على أن ما قبل ذلك الزمان كان زمن باطل وهو زمن تهمة يوسف عليه السلام بالمراودة ، فالقصر قصر تعيين إذ كان الملك لا يدري أي الوقتين وقت الصدق أهو وقت اعتراف النسوة بنزاهة يوسف عليه السلام ، أم هو وقت رمي امرأة العزيز إياه بالمراودة)[1] ، وما قاله الطاهر في تقديم اسم الزمان يجري على قوله تعالى في جدال بني إسرائيل لموسى عليه السلام : ﴿ قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ﴾ (البقرة:٧١) ، أي أن ما كان قبل هذا من وصفه عليه السلام للبقرة ليس هو الحق ـ زعموا ـ فيما ينبغي أن تكون عليه بقرة هذا شأنها ، مع

---

(١) التحرير والتنوير١٢/٢٩١ .

ما أشرنا إليه مما في نفوسهم مما لا يتلقى بمثله نبي ، لأن في نسبة الحق لما جاء آخراً إشارة إلى أن ما سبقه لم يكن من الحق .

وفي مواضع أخر من مواضع العدول في الآيات وهي الأمثال القرآنية ، وهي بضع آيات ، نجدها قد استهلت ضرب المثل بصيغة المضي ، واستكثر القرآن من ذكر الأمثال ، لما فيها من الحكمة ، ولما فيها أيضاً من الاعتبار والاتعاظ ، قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ (الزمر:٢٧) قال ابن عاشور : (خصت أمثال القرآن بالذكر من بين مزايا القرآن لأجل لفت بصائرهم للتدبر في ناحية عظيمة من نواحي إعجازه هي بلاغة أمثاله ، فإن بلغاءهم كانوا يتنافسون في جودة الأمثال ، وإصابتها المحز من تشبيه الحالة بالحالة)[1] ، وعلى ذلك فإن استهلال تلك الأمثال بفعل «ضرب» الماضي أدخل في تمكين معنى المثل ، وإبقاء أثره في النفس لاستمالتها ، فإن الأمثال تأتي كالأدلة على الأمور التي تساق لها ، فالمعنى العام للضرب هو إيقاع الشيء على الشيء ، يقول الراغب : (الضرب إيقاع شيء على شيء...وضرب المثل هو من ضرب الدراهم ، وهو ذكر شيء أثره يظهر في غيره)[2] ، أو كما قال أبو السعود : (مأخوذ من ضرب الخاتم بجامع التطبيق)[3] ، ولايخلو ضرب الأمثال في القرآن من هذين المعنيين ، فإن جعل المثل معمولا للضرب يفيد تمكين المثل حتى يكون في هيئة لا تتغير كما ضربت الدراهم ، أو كما صب الخاتم في قالبه .

والآيات التي ورد فيها أمثال واستهلت بالضرب ، جاء استهلالها بصيغتي الخبر والطلب ، وقد فرق المفسرون بين دلالتي الصيغتين ، وما استهل بصيغة الخبر منها

---

(١) التحرير والتنوير ٣٩٧/٢٣ .

(٢) المفردات في غريب القرآن صـ ٢٩٤ لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، بدون تاريخ ، دار المعرفة ، بيروت .

(٣) إرشاد العقل السليم ٧٢/١ . .

كان فعله ماضياً ، ولا يخلو ذلك من غرض ، قال الطاهر : (قد يتطلب وجهه التفرقة بين ما صيغ بصيغة الخبر وما صيغ بصيغة الطلب ، فتفرق بين الصنفين بأن ما صيغ بصيغة الخبر كان في مقام أهم لأنه إما تمثيل لإبطال الإشراك ، وإما لوعيد المشركين ، وإما لنحو ذلك ، خلافاً لما صيغ بصيغة الطلب[1] ، فإنه كائن في مقام العبرة والموعظة للمسلمين أو أهل الكتاب)[2] ، وقد أشار أبو السعود إلى أن الأمثال الواردة في التنزيل ، وإن كان استعمالها في مضاربها عين إنشائها في أنفسها لكن التعبير عنها بالضرب من باب استعمال المثل في مضربه وتطبيقه به لا صنعه وإنشاؤه في نفسه[3] ، وكأن ضرب المثل بصيغة المضي «ضَرَبَ» ساعد في فهم المعنى على ما ذكره أبو السعود ، لأن جعل المثل مضروباً في الزمن الماضي يفيد أن له موردا يطبق به ، ولذا قال قبل هذا : (ضرب المثل استعماله في مضربه وتطبيقه به لا صنعه وإنشاؤه في نفسه وإلا لكان إنشاء الأمثال السائرة في مواردها ضرباً لها)[4] .

ولا شك أن الأمثال القرآنية المستهلة بصيغة «ضرب» يأتي الخبر فيها مفيداً لمعنى إنشائها في وقت الخبر ، فيكون الماضي دالاً على الحال ، ففي قوله تعالى : ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ ﴾ (النحل:١١٢)، يقول ابن عاشور : (التعبير عن ضرب المثل الواقع في حال نزول الآية بصيغة المضي للتشويق إلى الإصغاء إليه ، وهو من استعمال الماضي في الحال لتحقيق وقوعه ، مثل : «أتى أمر الله»؛ أو لتقريب الماضي من زمن الحال ، مثل : «قد

---

(١) ورد في الطبعة التي بين يدي ما نصه: (خلافا لما صيغ بصيغ الخبر) ، ولعل الصواب ما أثبتناه لتستقيم العبارة .

(٢) التحرير والتنوير ٤٠١/٢٣ .

(٣) ينظر لذلك: إرشاد العقل السليم ٧٢/١ .

(٤) إرشاد العقل السليم٧٢/١ .

قامت الصلاة)[1] ، واتضح من كلامه أن فيه فائدتين مختلفتين ، هما : تقريب زمن الحال من الماضي ، أو تحقيق الوقوع ، والعطف بـ«أو» يفيد المغايرة بين المتعاطفين . إلا أن ابن عاشور في آية مماثلة جعل الغرضين واردين معاً كأنهما غرض واحد ، وذلك عند قوله تعالى : ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (الزمر:٢٩)، إذ يقول : (مجيء فعل «ضرب الله» بصيغة الماضي مع أن ضرب هذا المثل ما حصل إلا في زمن نزول هذه الآية لتقريب زمن الحال من الماضي لقصد التشويق إلى علم هذا المثل فيجعل كالإخبار عن أمر حصل لأن النفوس أرغب في علمه)[2] ، فتبين أن التحقق المستفاد من الماضي لا يزاحم تقريب الحال من زمن المضي كما هو معروف في النكت البلاغية .

أما التحقيق الذي ذكره ابن عاشور فيظهر أن مراده تحقق الضرب لا تحقق المثل ، لأن الصيغة المفيدة للتحقق هي صيغة الماضي : «ضرب» ، ولأن الماضي إذا استعمل في موضع الحال أفاد تحقق الحال الدال على تعلقه بالمستقبل ، والذي يدل على الحال هنا هو إنشاء الضرب . إلا أن هذا لا يمنع من أن تكون الآية تشير بتحقق الضرب إلى تحقق المثل نفسه ، بل لعل هذا هو الأقرب .

وإذا كان القرآن قد عني بيوم القيامة وأحواله ، وتنوعت أساليب التنزيل في التخويف بذلك اليوم ، والترغيب في الإعداد له ، فإن من سور القرآن ما افتتح بالإخبار به ، وقد ورد افتتاح تلك السور بأساليب مختلفة في عرض ذلك اليوم وأهواله ، ومن ذلك أن تفتتح السورة بالإخبار عن دنو يوم القيامة واقترابه بصيغة الفعل الماضي ، لما في ذلك من أمر التخويف والترويع والحساب ، واقتراب آجال الناس باقتراب وقوعه .

---

(١) التحرير والتنوير ٣٠٤/١٤ .

(٢) التحرير والتنوير ٣٩٩/٢٣ .

وفي ثلاث سور من القرآن نجد افتتاحها بصيغة المضي للإخبار عن اقتراب ودنو يوم القيامة ، وذلك لما يفيده الماضي من معنى التحقق اللائق بوصف القيامة وأحوالها ، وهو تعبير عن الحال بالماضي إشعاراً لهم بأنهم في حالٍ يسيرون فيها نحو الساعة ، وفيه إشارة إلى الغفلة عما هم ماضون إليه ، وفي ذلك من الترهيب والترويع ما يحملهم على الاستعداد للموت لأنه أول أمور الآخرة ، والقبر أول منـازلها . ولعل هذا هو الغرض من الإشارة إلى اقترابها دون التعرض للوقوع نفسه .

فقد افتتحت سورة النحل بقوله تعالى : ﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ ﴾ (النحل:١) ، وأمر الله (هو الساعة وما يعمها وغيرها من العذاب الموعود للكفرة)[١] ، لأن الاستعجال من شأنهم ، وجوز بعض المفسرين أن يكون الخطاب (شاملاً للمؤمنين ، لأن عذاب الله وإن كان الكافرون يستعجلون به تهكما لظنهم أنه غير آتٍ ، فإن المؤمنين يضمرون في نفوسهم استبطاءه ويحبون تعجيله للكافرين)[٢] ، ومعنى أتى «قرب» بدليل تفريع النهي عن استعجاله في قوله تعالى بعد ذكر إتيانه : «فلا تستعجلوه» ، لأن النهي عن استعجاله ينافي مجيئه فاتضح أن إتيانه هنا بمعنى اقترابه ، قال القونوي : (معنى أتى قرب ودنا ، فعلى هذا وجه إصابة الفاء في قوله : «فلا تستعجلوه» محزها)[٣] . وعلى هذا يكون التعبير بالماضي تعبيراً عن الحال ، لأن دنو أمره تعالى واقع في كل زمن فهو مستمر والإخبار عنه إخبار عن أمر حالي الوقوع لا متوقع الوقوع ، لأن جعل الماضي «اقترب» عبارة عن المضارع «يقترب» لا يحمل على معنى : سيقترب أمر الله ، لأن اقتراب أمره سبحانه مفهوم منذ لحظة الإخبار به ، فهو يدنو في كل لحظة تمر بالإنسان ، فكأن المعنى «يقترب أو يدنو أمر الله» ، إلا أن التعبير بالماضي يجعل الحال الذي يعيشه الإنسان كالماضي ، ليتبين الإنسان أن لحظات عمره التي يعيشها سرعان ما تصبح ماضيا ، فاللحظات التي يتأمل فيها

---

(١) إرشاد العقل السليم ٩٤/٥ . (٢) التحرير والتنوير ٩٧/١٤ . (٣) حاشية القونوي ٢٠٨/١١ .

اقتراب أمره تعالى هي لحظات أصبحت ماضية ، لأن التأمل نفسه يحيل الزمن ماضياً ، ويجعل البعيد يقترب ، وفي ذلك أيضاً إشارة إلى سرعة زوال الدنيا وقصر عمر الإنسان وتقضي ساعات ذلك العمر وهو لاه عنها ، فلا يصحو إلا على فجأة الموت . ولعل كل قراءة لهذه الآية منذ نزولها إلى قيام الساعة تعد إخباراً عن الحال بالماضي بما يدخل في النفس رهبة ما هو آت من أمره تعالى . فلذلك كان التعبير بأن أمر الله يدنو ويقترب ، فحمل «أتى» على معنى قرب .

وقد جعل بعض المفسرين الماضي في الآية معبراً به عن المستقبل ، وهو وجه لا يخالف ما ذكرنا ، إذ رأينا ابن عاشور غير مرة يفسر به الآيات الدالة على الحال ، إلا أنه في سورة النحل جعله للمستقبل . ولعل ذلك راجع إلى معنى «أتى» ، فإن أريد به معنى «حصل ووقع» فإنه تعبير عن المستقبل بالماضي ، على أن ما هو للوقوع كالواقع ، وإن كان المعنى هو يدنو ويقترب ، فإنه تعبير عن الحال بالمضي ، وكون الإتيان بمعنى الاقتراب والدنو يؤيده قوله تعالى : ﴿ ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ﴾ (الأنبياء:١)، إذ عبر عن الاقتراب المستمر بصيغة الفعل الماضي ، فاقتراب الوقوع أمر حالي ، ويمكن أن يقال إن الاقتراب مستمر منذ بدء الدنيا إلى يوم نزول الآية ، بل إلى ما بعد ، على ما نقله الألوسي من احتمال لمعنى الاستمرار[1] ، إلا أن الإخبار عن اقترابه إنما ينظر إليه بحسب المقام الذي ورد فيه ، وهو مقام تخويف الناس به ، فيكون التعبير بالماضي حينئذ تعبيراً عن الحال ، أي أن زمن الإخبار مقارن لجزء من زمن الاقتراب لأن استمرار الاقتراب في الأزمنة الثلاثة يجعل الإخبار بالماضي مصادفاً لبعضها ، وهو الحال ، فعبر بالماضي عن الحال لإفادة سرعة تقضي الدنيا وزوالها ، وأن الحال أصبح في حكم الماضي الذي انقضى ، فيلزم منه كون المستقبل جد قريب . ولو عبر بالمضارع «يقترب» الدال على الاستمرار لإفادة استمرار الاقتراب المراد الإخبار عنه كما يقتضي الظاهر ، لما أفاد

---

(١) ينظر لذلك روح المعاني ٤/١٧ .

ذلك المعنى ، إذ يفوت معه نكتة سرعة زوال الوقت الذي يفصل بين المخاطبين وبين وقوع الحساب .

ومن فوائد استعمال المضي في التعبير عن الحال أيضاً أن الوقت لكونه يمر بلا توقف وهو لازم للاقتراب ، فإن الإخبار عما هو واقع في حال الإخبار من الوقت باعتبار جزئياته غير ممكن لأن اللحظات التي تصادف الإخبار تصبح ماضية بحصول الخبر نفسه . فلعل في استعمال الماضي إشارة إلى قيمة الوقت من هذا المنظور ، أي من جهة الاعتداد باللحظات القصيرة في عمر الإنسان ، لكيلا يتهاون بها مهما قصرت ، فكأن في لفظ الماضي إشارة إلى دقائق الوقت وجزئياته في حين إن الإخبار بلفظ المضارع يفيد عموم الوقت لا جزئياته ، والفرق واضح من حيث الاهتمام والعناية بالوقت ، لأن الاعتناء بقليل الوقت أخص وهو بالحزم أولى ، ثم إنه يلزم منه الاعتناء بكثيره ، بله أجمعه . وهذا مناسب لما في الآية من الترهيب والترويع ، قال أبو السعود : (في إسناد الاقتراب المنبئ عن التوجه نحوهم إلى الحساب مع إمكان العكس بأن يعتبر التوجه والإقبال من جهتهم نحوه من تفخيم شأنه ، وتهويل أمره ما لا يخفى لما فيه من تصويره بصورة شيء مقبل عليهم لا يزال يطالبهم ويصيبهم لا محالة ومعنى اقترابه لهم تقاربه ودنوه منهم ، بعد بعده عنهم ، فإنه في كل ساعة من ساعات الزمان أقرب إليهم منه في الساعة السابقة)[1] .

وقد ذكر الألوسي أن (المراد من اقترابه تحقق وقوعه لا محالة ، فإن كل آت قريب ، والبعيد ما وقع ومضى)[2] ، وهذا المعنى مبني على العدول أيضاً إلا أنه عدول إلى الماضي عن المستقبل ، فالمضارع المقدر في المعنى يدل على الاستقبال لا الحال ، وهو وجه محتمل أيضاً ، ويتحصل المعنى من جهة اللزوم إذ يلزم من اقتراب الشيء اقترابا زمانياً وقوعه ، ويجوز أن يعد مجازاً مرسلا بعلاقة السببية فإنه

---

(١) إرشاد العقل السليم ٥٣/٦ .

(٢) روح المعاني ٤/١٧ .

عبر بالاقتراب عن الوقوع ، والاقتراب سبب في الوقوع ، وقد أورد عليه الألوسي عن بعض الأفاضل أنه قال : (على هذا الوجه [يلزم][1] عدم تعلقه بالاقتراب المستفاد من صيغة الماضي ، إلا أن يصار إلى القول بتجرد الصيغة عن الدلالة على الحدوث)[2] . ولا يخفى بعد هذا الاحتمال لبعد تجريد الصيغة من الدلالة على الحدث .

وقد ورد في آخر هذه السورة وهي سورة الأنبياء ، آية مشابهة للآية السابقة ، هو قوله تعالى : ﴿ وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَـٰخِصَةٌ أَبْصَـٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ (الأنبياء:٩٧)، والاقتراب المذكور هنا يختلف عن السابق ، فهو هنا بعد النفخة الثانية ، وقد بينه المفسرون .

أما السورة الثالثة التي افتتحت بهذا الأسلوب فهي سورة القمر ، إذ بدئت بصيغة المضي في الإخبار عن اقتراب الساعة ، قال تعالى : ﴿ ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ﴾ (القمر:١)، وفي هذا الافتتاح اختلاف فيما أسند إليه الاقتراب ، إذ أسند في الآية السابقة إلى حساب الناس ، وفي التي قبلها أسند المجيء إلى أمر الله ، وفي هذا من تنويع الأسلوب ما لايخفى من معنى الترهيب والتفخيم لشأن ما هو قادم إلى الناس ، وزيد في هذه الآية انشقاق القمر وهو محتمل لأن يكون الانشقاق الذي حدث على عهد النبي ﷺ قبل الهجرة بخمس سنوات ، وكان آية له عليه الصلاة والسلام كما وردت بذلك الأحاديث الصحيحة ، فقد روى البخاري عن ابن مسعود ﷺ ، قال : (انشق القمر على عهد رسول الله ﷺ فرقتين : فرقة فوق الجبل ، وفرقة دونه . فقال رسول الله ﷺ اشهدوا)[3] ، ويحتمل أن يكون انشقاقاً يحصل للقمر قبل قيام الساعة ،

---

(١) أضفنا هذه الكلمة لتستقيم العبارة .

(٢) روح المعاني ٤/١٧ .

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٧٩٤/٨ ، كتاب التفسير ، سورة ٥٤ ، باب (وانشق القمر ، وإن يروا آية يعرضوا) والحديث برقم/٤٨٦٤ ، وفي الباب أحاديث أخر تؤيد ذلك .

قال الألوسي : (روي عن الحسن أنه قال : هذا الانشقاق بعد النفخة الثانية ، والتعبير بالماضي لتحقق الوقوع ، وروي ذلك عن عطاء أيضاً)[1]. فعلى الاعتبار الأول يحتمل الفعل الماضي العدول من وجه ، وهو أن يكون نزول الآية سابقاً لانشقاقه على عهد النبي ﷺ ، ومن وجه آخر يحتمل أن يكون نزول الآية بعد الانشقاق ، فالماضي على حقيقته ، وإنما جاء الإخبار عن أمر وقع مع ربطه باقتراب الساعة للتذكير بتلك المعجزة العظيمة ، (فجعلت تلك المعجزة وسيلة للتذكير باقتراب الساعة على طريقة الإدماج)[2] ، والتعبير بالماضي على هذا الاحتمال حقيقي وهذه فائدته ؛ لأنه لا شك في أن كل وجه من وجوه الحقيقة والمجاز في القرآن الكريم لايخلو من فائدة بلاغية لايغني عنها غيرها ، وتعدد الاحتمالات في تفسير الآية هو أحد وجوه إعجازه لأن كلا من تلك الوجوه على إفادته معنى جديداً لا يناقض ما سواه ، بل ربما ظهر تكامل المعاني بتعدد الاحتمالات وهو كثير في الكتاب الكريم .

والفعل الماضي «كان» يعد كغيره من الأفعال الماضية في أصل الدلالة على المضي ، إلا أنه يتميز بانسلاخه عن الحدث ـ كما بينا ذلك من قبل عن أئمة الفن ـ وبانسلاخه عن الحدث يتخلص للدلالة على الزمان ، ولذلك استلزم ما يدل على الحدث وهو الخبر في حال كون الفعل ناقصاً ، ولننظر في قوله تعالى في شأن امرأة لوط عليه الصلاة والسلام حينما جاء الرسل بعذاب قومه : ﴿ لَنُنَجِّيَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥٓ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴾ (العنكبوت:٣٢) ، قال ابن عاشور : (فعل «كانت» مستعمل في معنى تكون ، فعبر بصيغة الماضي تشبيها للفعل المحقق وقوعه بالفعل الذي مضى)[3] ، فالعدول في استعمال الصيغة الدالة على المضي إلى ما يفيد الاستقبال استلزم أن يكون الحدث المفهوم هو من خبر ذلك الفعل .

---

(١) روح المعاني ٧٧/٢٧ .

(٢) التحرير والتنوير ١٦٨/٢٧ .

(٣) التحرير والتنوير ٢٤٤/٢٠ .

وإذا كان أثر مادة الفعل واضحا فيما يدل عليه من الزمن ، فإن الفعل الماضي « كان » بما عرف عنه من دلالته على الزمن دون الحدث يجعل من مادة الفعل مؤكدا قويا لما تدل عليه الصيغة ، أي أنه كما تخلصت صيغته للدلالة على الزمن فإن مادته لخلوها من الدلالة على الحدث تتخلص أيضا للدلالة على توكيد ما في الصيغة من الزمن ، ولهذا رأينا المفسرين فيما سبق يذكرون أن فعل كان يدل على الثبوت ، وهو شيء يختص به دون غيره من الأفعال الماضية ، فنجده يجتمع مع المضارع فيغلب زمن المضي ، مما يؤكد إغراقه في معنى المضي والتحقق . كما نجد فيما ذكره المفسرون والنحاة ما يدل على أن « كان » قد ينسلخ عن الزمن أيضاً فلا يدل على مضي أو استقبال ، وهذا القول لا يؤخذ على ظاهره ، إذ المراد أنه لا يختص بالدلالة على واحد منهما دون آخر؛ فهو قد يدل على المضي وغيره كما في قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ (النساء:٩٦)، إذ إن مغفرته سبحانه وتعالى أمر أزلي لا يصح أن يتوقف على استمراره في الماضي بقرينة قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (البقرة:٢١٨) ، فهي لا تتقيد بزمن بل هي حاصلة في كل وقت ، إلا أن دخول « كان » في آية وعدم دخوله في أخرى وراءه مقاصد بلاغية لا تقف عند التركيب نفسه بل ترجع إلى صلة التركيب بما سبقه من الآية ، فلو اختص الفعل « كان » بالدلالة على المضي للزم انتفاء معنى خبره فيما عدا المضي ، وهذا باطل في الآية الأولى ونظيراتها ، كما أنه لو قيل إنه خال من الدلالة على مضي ، أو حال ، أو استقبال ؛ لأخرجه ذلك عن حد الفعل ، فحينئذ لا يكون فعلا ، ولا اسما ، ولا حرفا ، وهذا باطل كذلك . فعلم بذلك أن مرادهم هو أنه لا يختص بزمن ماض أو حال أو مستقبل ، بل هو يدل على ذلك كله .

ويبقى السؤال عن وجه دلالته على ذلك ، فلعل أصل دلالته على المضي منه تنبثق دلالته على الحال والاستقبال ، فإن من الأحداث ما تكون دلالته على المضي مستلزمة لحال واستقبال ، فالدلالة على الزمنين الآخرين تابعة للدلالة على الزمن الماضي ، ذلك أن الثبوت الذي يدل عليه الماضي يلزم منه استمرار في الأزمنة المستقبلة بعده .

ويختلف الفعل الماضي «كان» عن غيره من الأفعال الماضية من جهة دلالته على زمن الحدث وذلك أن الفعل الماضي الأصل فيه أن يدل على حدث وقع وانقطع بلا تحديد لمدة ذلك الحدث طالت أم قصرت، أما الفعل «كان» فإن فيه بياناً لامتداد الحدث مدة من الزمان؛ وذلك يتضح عند الموازنة بين قولنا: «قام زيد» وقولنا: «كان زيد قائماً» إذ تخبر الجملة الأولى عن وقوع القيام من زيد في زمن ماض فلا ينظر في ذلك إلى مدة القيام، أو إلى استمراره من عدمه، أما الجملة الثانية فتخبر عن وقوع القيام من زيد واستمرار ذلك القيام، ولذلك غلب وقوع المضارع خبرا لـ«كان» وندر مجيء الماضي خبرا لها لأن الماضي لا يدل على امتداد زمن الحدث بما يناسب المعنى الذي اجتلب الفعل «كان» من أجله.

وقد أشار صاحب فتح الرحمن إلى معاني خمسة لـ«كان»، هي الحال والاستقبال والمضي والدوام والتحول[1]. وقد أتينا على ذكر هذه الأحوال في هذا المبحث وغيره. إلا أنه جعل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ (الفتح:٢٤) للحال، وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (النساء:١٧) للدوام. ولا يكاد يتضح الفارق بينهما، لأن تقييد خبر كان في الأولى بالعمل لا يمنع من كون الصفة للدوام أيضا، وإن دلت على الحال. والله أعلم.

ومما تقدم نصل إلى ذلك المعنى اللطيف في «كان» وهو المضي والثبوت والاستمرار. وفي أسماء الله تعالى وصفاته العلى يدلنا الفعل «كان» على أن تلك الأسماء وتلك الصفات ماضية ثابتة مستمرة، فأما معنى المضي فيه فهو يدل على أزلية تلك الأسماء والصفات، وأما الثبوت والاستمرار فهما يمنعان الانقطاع أو التغير الذين يعرضان للأحداث، والله أعلم.

* * *

---

(١) فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن صـ ٣٨، لأبي يحيى زكريا الأنصاري، حققه وعلق عليه محمد على الصابوني، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، عالم الكتب، بيروت.

المبحث الثاني

دخول الفعل الماضي في حيز حرف الشرط « إن »

قد أسلفنا في القسم النظري أن مما يصرف زمن الفعل عن أصله ويخالف به عن ظاهره ؛ الشرط . وأشرنا إلى أن البيانيين وقفوا عند تقييد المسند بالشرط ، وخصوا بالذكر ثلاثا من أدوات الشرط ؛ هي « إن » و « إذا » و « لو » .

وسيكون حديثنا هنا عن « إن » إذ سبق الحديث عن « لو » مع المضارع على الرغم من أن البلاغيين أخروها عن أختيها ، وسبب تقديمنا لها هو صلتها بالمضارع الذي سبق الحديث عنه . أما « إذا » فسيأتي الحديث عنها لاحقا بإذن الله . فمستهل حديثنا هو وقوع الماضي شرطا لـ« إن » ، وقد أشرنا إلى ما تناوله البيانيون فيما يخص هذه الأداة وأختها أعني « إذا » ، والفرق بين استعمال كل منهما ، ومواضع اتفاقهما ومواضع افتراقهما ، ووقوع كل منهما موقع الأخرى . وجعل البيانيون الحديث عن « إن » مقدما لأنها الأصل في الباب .

وفي كتاب الله نجد كثرة ورود هذه الأداة وتعدد دلالاتها واختلاف استعمالها ، إذ يقف وراء كثير من استعمالها نكات بلاغية سواء خولف بها عن أصل استعمالها ، أو استعملت على ذلك الأصل . وقد تتبع المفسرون هذه المواطن في كتاب الله وبينوا النكات البلاغية ما استطاعوا .

وقد كثر مجيء « إن » الشرطية في القرآن الكريم مع هاتين الصيغتين ـ أعني المضارع والماضي ـ وذلك أكثر من أن يحصى أو يحصر . ولكن في كلام المفسرين إشارات ووقفات عند كثير من مواضع هذه الأداة مع كل من الفعلين ، وسنذكر من ذلك ما نراه موضحا لوجوه استعمالها في القرآن .

والذي يعنينا بالدرجة الأولى في هذا البحث من استعمالاتها هو وقوع الماضي شرطاً لها ، لأنه يكون حينئذ معدولا به عن استعماله الأصلي ، وهو المضي إلى ما تقتضيه « إن » من الدلالة على الاستقبال الذي هو الأصل في الشرط ، ويكون مخالفا بها هي أيضا عن أصل استعمالها .

غير أن هذا لا يمنع من أن نعرض لشيء من آيات وردت فيها « إن » مع المضارع ، وذلك لاشتمالها مع المضارع على نكات بلاغية ولطائف ، ولكون البلاغيين قد ذكروا استعمالها مع المضارع ووقفوا عند ذلك الاستعمال لبيان فوائده ، ولأنه هو الأصل ، فهي من الأهمية بما لا ينبغي لنا تجاوزها دون ذكر جانب منها فيكون حديثنا عن ذلك الأصل كالمدخل لحديثنا عن العدول في الفعل بعد ذلك .

لذلك فإننا سوف نذكر بعض الآيات التي ولي فيها المضارع « إن » الشرطية بما يناسب ما ذكره البيانيون من ورودها على غير الأصل في استعمالها ، وهو مجيئها في مقام القطع بالشرط خلافا لأصلها الذي هو عدم القطع بوقوع الشرط ، وعدم القطع بلا وقوعه .

فقد جاءت في مقام القطع بالشرط في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّمَن فِيٓ أَيۡدِيكُم مِّنَ ٱلۡأَسۡرَىٰٓ إِن يَعۡلَمِ ٱللَّهُ فِي قُلُوبِكُمۡ خَيۡرٗا يُؤۡتِكُمۡ خَيۡرٗا مِّمَّآ أُخِذَ مِنكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾ (الأنفال: ٧٠) ، حيث استعملت « إن » في مقام القطع بوقوع الشرط ، وهو علمه تعالى بما في قلوبهم ، لأنه تعالى علمه بذلك قطعي لا شك فيه ولا مراء ، فأورد الشرط الدال على الشك في هذا المقام مراعاة لما في نفوس المخاطبين من الأسرى لأنهم جميعهم أو جلهم كافرون لا يقين لديهم بأن الله يعلم ما في قلوبهم ، فعدم قطعهم بعلمه تعالى وهو مضمون الشرط ناسبه ورود حرف الشك « إن » على الشرط ، ولعل هذا يجري على ما ذكره البلاغيون وتقدم ذكره وهو أنه قد تستعمل « إن » في مقام القطع بوقوع الشرط ، قال السعد : (قد

تستعمل « إن » في مقام الجزم بوقوع الشرط ... لعدم جزم المخاطب بوقوع الشرط فيجري على سنن اعتقاده كقولك لمن يكذبك : « إن صدقت فماذا تفعل؟)[1].

وفي نفس الغرض أيضا جاء قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَـٰتِ مِن رَّبِّكُمْ ۖ وَإِن يَكُ كَـٰذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥ ۖ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ ﴾ (غافر:٢٨)، إذ وردت « إن » شرطا في المقطوع بوقوعه وذلك في قوله : (وإن يك صادقا) ، قال القونوي : (كلمة « إن » هنا للمشاكلة أو لزعم المخاطب)[2] ، فالمخاطبون هم فرعون وملؤه ، وهم غير جازمين بصدق موسى عليه السلام ، وإن كان صدقه مجزوما به في الخارج وعند مؤمن آل فرعون ، إلا أنه راعى ما في نفوسهم من شكهم في صدق موسى عليه السلام ، وفي هذا التعبير فائدة ، وذلك أنه حينما أراد استنزالهم للنظر فيما جاء به موسى لم يجزم بصدقه ليكون ذلك أقرب للحياد ، فيقبلوا رأيه ، مع ما في ذلك من كتم لإيمانه . أما ما ذكره القونوي من المشاكلة في « إن » فالمراد أن استعمال « إن » الثانية مشاكلة للأولى ، إذ الثانية عبر بها عن « إذا » التي هي للجزم بالشرط ، لأنه جازم بصدقه ، والظاهر من قول القونوي مشاكلة ، أنه يريد المشاكلة اللفظية ، وقد يكون المراد هو المشاكلة التقديرية وهي ـ كما يقول البيانيون ـ : (ذكر المعنى بلفظ غيره للصحبة بين المعنيين فتلزم الصحبة بين اللفظين)[3] ، فمعنى الجزم بصدقه صاحب معنى الشك في كذبه ، فصاحب اللفظ الدال على الثاني اللفظ الدال على الأول مشاكلة . وفي نظرنا أن حمل المشاكلة على أنها تقديرية أولى من حملها على أنها لفظية ؛ وإن كانت المشاكلة (لفظية أو تقديرية بديعا معنويا)[4] .

---

(١) مختصر المعاني (الشروح٢/٤٣،٤٤) .

(٢) حاشية القونوي ١٧/٤٩ .

(٣) مواهب الفتاح (الشروح ٤/٣١٥) .

(٤) مواهب الفتاح (الشروح٤/٣١٥) .

وقد ينزل الواقع منزلة المشكوك في وقوعه فيستعمل لذلك المعنى« إن» مع المضارع كما في قوله تعالى مخاطباً نبيه عليه الصلاة والسلام : ﴿ إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ ۖ وَمَا لَهُم مِّن نَّـٰصِرِينَ ﴾ (النحل:٣٧)، إذ حرصه عليه الصلاة والسلام على هداية أمة الدعوة واقع متحقق ، وفي الآية جعل ذلك الحرص الواقع شرطاً مشكوكاً في وقوعه ، فهو من تنزيل الواقع منزلة المتوقع إيماء إلى أنه لا ينبغي وقوعه ، قال القونوي : (الحرص متحقق منه عليه السلام ، وكلمة الشك للتنبيه على أنه لا ينبغي ذلك بطريق الجزم)[1] ، أي أنه لا ينبغي أن يقع ذلك في نفسه عليه الصلاة والسلام بصورة الحرص الجازم ، فهو عليه الصلاة والسلام لا يكون في نفسه الطاهرة إلا ما يوافق مراد ربه . فلا ريب في أنه عليه السلام زال من نفسه الكريمة مقدار ذلك الحرص الجازم بعد نزول الآية ، ووقوع النهي له بهذا الأسلوب لطف منه تعالى بنبي الرحمة الذي بلغ من رحمته حرصه على هدايتهم أجمعين ، ولم يكن النهي بطريقة جازمة لأن حرصه عليه السلام موافق لخلقه فهو رؤوف رحيم .

ومن تنزيل الواقع المتحقق منزلة غير المتحقق أي منزلة غير المقطوع بوقوعه قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ (الأنفال:٢٩)، وفي الآية خطاب للمؤمنين ، وجيء بفعل الشرط « تتقوا» مع حرف الشرط « إن» الدال على الشك مع أن المخاطبين هم المؤمنون ، وليس ذلك شكا في تقواهم ، وإنما جعلت التقوى شرطا غير مجزوم بوقوعه لحثهم على المداومة والاستزادة من أسبابها فإنها منازل ودرجات ، والمؤمنون يتفاضلون في ذلك ولاريب ، وهذا معنى مستفاد من تنزيل الواقع منزلة غير الواقع بطريق الشرط والجواب ؛ لبناء الجواب على ما يؤدي إلى كمال تحققه ، وليس ذلك تجاهلا للواقع ، بل لأن المطلوب الثبات على أصل

---

(١) حاشية القونوي ٢٧٢/١١ .

المعتقد ، والمسارعة إلى أفضل درجاته . قال ابن عاشور : (خوطب المؤمنون بوصف الإيمان تذكيرا لهم بعهد الإيمان ومايقتضيه ... وبالترغيب في التقوى وبيان حسن عاقبتها وبالوعد بدوام النصر واستقامة الأحوال إن هم داموا على التقوى . ففعل الشرط مراد به الدوام ، فإنهم كانوا متقين ، ولكنهم لما حُذّروا من المخالفة والخيانة ناسب أن تفرض لهم الطاعة في مقابل ذلك)[1] . وكأن الآية تقول أيضا : لأنه مع إيمانكم فإن تحصيل مرتبة التقوى أمر بعيد المنال ، ويعد في منزلة الأمور الغالب الشك في بلوغها ، لأنها هي غاية مراد المؤمنين .

ونظير ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ ﴿٣٥﴾ إِنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ۚ وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ ﴾ (محمد:٣٥-٣٦)، إذ الآيتان في سياق خطاب للمؤمنين بقتال الكافرين ، والنهي عن الوهن وحب الدنيا ، والآية الثانية تعليل لمضمون الأولى ، لارتباطها بها بـ« إنَّ »، لأنها تفيد التعليل كما تفيده الفاء على ما بينه الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز [2] . فقد جعلت « إن » التعليلية الآية الثانية علة للأولى ؛ وذلك يؤكد أن الخطاب في الآية الثانية للمؤمنين ، وعليه فإن الشرط في قوله : (وإن تؤمنوا وتتقوا) ليس إلا للمؤمنين على الرغم من اتصافهم به قبل ذلك ، ولكن (وقوع « تؤمنوا » في حيز الشرط مع كون إيمانهم حاصلا يعين صرف معنى التعليق بالشرط فيه إلى إرادة الدوام على الإيمان ؛ إذ لا تتقوم حقيقة التقوى إلا مع سبق الإيمان)[3] ، كما أن في ذلك ترغيبا لهم في طلب أسباب المداومة والثبات على تلك الصفة العظيمة ، لأن الإيمان يزيد بالطاعة ، وينقص بالمعصية .

---

(١) التحرير والتنوير ٣٢٣/٩ .

(٢) قال الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز صـ ٣١٩: (وفي « إن » هذه شيء آخر يوجب الحاجة إليها ، وهو أنها تتولى ربط الجملة بما قبلها) .

(٣) التحرير والتنوير ١٣٢/٢٦ .

وفي الآية إشارة إلى أن الإيمان الذي يتغلغل في القلب ، وينصرف إلى ما عند الله ، وينصرف عن كل شيء إلا هذا ؛ هو الإيمان المطلوب لتحقيق معنى الآية قبلها وهو عدم الوهن ، لأنه إيمان الأقوياء المجاهدين الذين لا يدخلهم الوهن ولا يدعون إلى السلم - وإن قل عددهم وكثر عدوهم ، والآية بعد تشير إلى أن الإيمان المراد تحقيقه إيمان نادر .

ويقرب من ذلك أن ينزّل المقطوع بوقوعه منزلة غير المقطوع بوقوعه ، كما في قوله تبارك وتعالى : ﴿ إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ ۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ (آل عمران:١٦٠) ، فإن نصر الله لعباده المؤمنين أمر مقطوع بوقوعه بدليل قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الروم:٤٧) ، إلا أنه جيء بالشرط على هذه الصورة تنزيلا للمجزوم بوقوعه منزلة غير المجزوم بوقوعه لحث المؤمنين على الأخذ بأسباب النصر ، ولم يكن الفعل الماضي مناسباً هنا لأنه ليس موطن بشارة أو ما يجري مجراها من الوعد بالتمكين ؛ بل هو مقام الحث على تعاطي أسباب النصر من الاعتقاد والعمل؛ ولذلك أتبع الكلام بقوله : (وإن يخذلكم) ليبين أن أسباب النصر وأسباب الخذلان ظاهرة لهم ، وأن النصر وعدمه مما يصيبهم إنما هو جزاء لما يكتسبونه من أسباب . وقد كان عليه الصلاة والسلام لا يدع شيئا مما يعلم أنه من أسباب النصر إلا فعله وحث عليه أصحابه ، حتى إنه ظل يدعو ليلة بدر قائما لله متحريا تلك الأسباب . كما أن في الآية لمحة وإشارة إلى أنه لا يجوز أن تتهاونوا في تأهيلكم لنصر الله ، وأن عليكم أن تأخذوا بالأسباب ، فتبلغوا في ذلك الغاية .

ومما هو شديد الصلة بهذا قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تَنصُرُوا۟ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ﴾ (محمد:٧)، فقد بين جل وعلا أن أسباب نصره لهم هو نصرهم له ، ولاشك أنه تعالى غني عن الناصر أو المعين بل هو أغنى الأغنياء عن ذلك ، إلا أنه سمى طاعتهم لما أمرهم به ، واجتنابهم لما نهاهم عنه نصرا ، وذلك

لطف منه تعالى وإكرام للمؤمنين بأن جعل الطاعة التي هي خير لهم في الدنيا والآخرة جعلها نصراً له تعالى . سبحانه ما أعظمه ! وما أكرمه ! .

وواضح أن تعليق نصره لهم على نصرهم له تعالى ، إنما هو حث لهم على إيتاء الأسباب المؤدية إلى النصر والتمكين ، ولذلك جيء بالشرط ليعلق عليه أسبابه ، وإن كان لا شك في وقوعه .

ويذكر البلاغيون أن من استعمال « إن» في ما هو مقطوع بوقوعه ؛ أن يكون الشرط للتوبيخ ، وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلعه عن أصله لا يصح إلا أن يفرض كما يفرض المحال ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ۚ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا۟ بِهَا بِكَٰفِرِينَ ﴾ (الأنعام:٨٩)، قال القونوي : (الفاء للتنبيه على ترتب ما بعدها على ما قبلها ، وصيغة الشك مع أن كفرهم متحقق لأن المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله لايصح إلا لفرضه فيكون للتوبيخ)[1]. فاستعمال المضارع بعد « إن» المشكوك في وقوع شرطها على أنه هو الأصل في مدخولها وراءه دلالات لها أغراض بلاغية .

وفي الدلالة على تكرر الفعل قول الحق تعالى : ﴿ ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِىَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ كَفَرْتُمْ ۖ وَإِن يُشْرَكْ بِهِۦ تُؤْمِنُوا۟ ۚ ﴾ (غافر:١٢)، يبين المفسرون الغرض من إيثار المضارع مع أن الماضي صالح أيضا للتعبير هنا ، قال ابن عاشور : (مجيء « إن يشرك به تؤمنوا» بصيغة المضارع في الفعلين مؤول بالماضي بقرينة ما قبله ، وإيثار صيغة المضارع في الفعلين لدلالتهما على تكرر ذلك منهم في الحياة الدنيا فإن لتكرره أثرا في مضاعفة العذاب لهم ... وجيء في الشرط بحرف « إن» التي أصلها عدم الجزم بوقوع شرطها ، أن شرطها أمر مفروض ، مع أن الإشراك محقق تنزيلا

(١) حاشية القونوي ١٨٢/٨ .

للمحقق منزلة المشكوك المفروض للتنبيه على أن دلائل بطلان الشرك واضحة بأدنى تأمل وتدبر ، فنزل إشراكهم المحقق منزلة المفروض لأن المقام مشتمل على ما يقلع مضمون الشرط من أصله فلا يصلح إلا لفرضه على نحو ما يفرض المعدوم موجودا أو المحال ممكنا)[1]. فقد كان المضارع واقعا موقعه الأصلي وهو كونه شرطا لحرف الشك «إن»، وابن عاشور يشير إلى أن فعل الشرط هنا مؤول بالماضي ففيه عدول لأن الحدث الذي علق بالشرط حدث ماض فالتعبير عنه بالمضارع عدول لغرض بلاغي هو ما ذكره رحمه الله .

وعليه أيضا قوله تعالى : ﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴾ (فاطر:٤)، ففي الآية جعل تكذيبهم للنبي عليه الصلاة والسلام بمنزلة غير المقطوع بوقوعه وهو واقع متحقق ، إلا أنه (جيء في الشرط بحرف «إن» الذي أصله أن يعلق به شرط غير مقطوع بوقوعه تنزيلا لهم بعد ما قدمت إليهم الحجة على وحدانية الله المصدقة لما جاءهم به الرسول عليه الصلاة والسلام فكذبوه فيه ، منزلة من أيقن بصدق الرسول فلا يكون فرض استمرارهم على تكذيبه إلا كما يفرض المحال . وهذا وجه إيثار الشرط هنا بالفعل المضارع الذي في حيز الشرط ليتمحض للاستقبال ، أي إن حدث منهم تكذيب بعد ما قرع أسماعهم من البراهين الدامغة)[2] .

وههنا مسألة ذكرها البلاغيون وغيرهم، وهي أن الشرط يلزم أن يسبق الجواب، وفي الآية ما ظاهره خلاف ذلك ، قال ابن التمجيد : (من حق الجزاء أن يتعقب الشرط ، وهذا الجزاء سابق على الشرط ، فكيف يكون اللاحق سببا للسابق والسبب يجب أن يكون متقدما على المسبب ؟، فلابد من تأويل ، وتأويله أن قوله : (فقد

---

(١) التحرير والتنوير ٢٤/١٠٠،١٠١ .

(٢) التحرير والتنوير ٢٢/٢٥٧ .

كذبت رسل) ليس جزاء الشرط بل هو قائم مقام الجزاء والجزاء في الحقيقة : فتأس بهم بالصبر على تكذيب الرسل فوضع : «فقد كذبت رسل» موضع : «فتأس» استغناء بالسبب الذي هو تكذيب الرسل عن المسبب الذي هو التأسي)[1] .

والملاحظ أن الضمير في قوله تعالى : (وإن يكذبوك) يحتمل أن يكون خاصاً بالكافرين ، ويحتمل بوجه قوي أن يكون المراد عموم الناس لسبق ذكرهم في الآيات السابقة لهذه الآية ، فيكون شاملا للكافرين وغيرهم ، فلابد من حمله على ما ذكره البلاغيون من أن ذلك من باب تغليب غير المتصف بالشرط على المتصف به ، إذ جُعل الجميع بمنزلة غير المكذبين ، ثم فُرض الشرط كما يفرض المحال للتبكيت ، لأنهم لما أصبحوا جميعا بمنزلة غير المكذبين ، لم يصح استعمال « إنْ» في ذلك إلا على سبيل الفرض ، وذلك للتبكيت ، على ما بينوه في التلخيص وشروحه في مثل هذه الآية .

وكذلك يتضح التغليب الذي ذكره البلاغيون في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ وَإِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا ﴾ (النساء:١٣١)، فقد أشار القونوي إلى أن في قوله : (وإن تكفروا) تغليب[2] ، حيث غلب غير المتصف بالشرط على المتصف بالشرط ، ففرض الشرط كما يفرض المحال لأن المنزلة التي جمعتهما منزلة يشك في وقوع الكفر من صاحبها ، (وإن كان الشك بالنسبة إليه تعالى محالا لكن يجري الكلام على النسق العربي ، وعلى الوجه الذي يجري عليه على تقدير أن ينطق به مخلوق)[3] .

---

(١) حاشية ابن التمجيد ١٣/١٦ .

(٢) ينظر لذلك حاشية القونوي ٣٢٣/٧ .

(٣) حاشية الدسوقي (الشروح ٥٠/٢) .

وقد يقع العدول في سياق الشرط بأن يكون فعل الشرط مضارعا دالا على المضي ، فلا يراد به الاستقبال حينئذ بل يراد به الاستمرار ، وإنما جيء به في ذلك السياق تنزيلا للماضي المتحقق منزلة المستقبل المشكوك في وقوعه لأنه مما ينبغي ألا يقع ، وهذا النوع من التركيب قليل في القرآن الكريم بالنظر إلى وقوع المضارع شرطا لـ« إن» دالا على الاستقبال ـ أي على استعماله الأصلي ـ فدلالته على المضي جاءت في قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُۥ كَفَرۡتُمۡ وَإِن يُشۡرَكۡ بِهِۦ تُؤۡمِنُواْۚ فَٱلۡحُكۡمُ لِلَّهِ ٱلۡعَلِيِّ ٱلۡكَبِيرِ﴾ (غافر:١٢)، ويرى ابن عاشور أنه (جيء في الشرط بحرف « إن» التي أصلها عدم الجزم بوقوع شرطها ، أو أن شرطها أمر مفروض ، مع أن الإشراك محقق تنزيلا للمحقق منزلة المشكوك المفروض للتنبيه على أن دلائل بطلان الشرط واضحة بأدنى تأمل وتدبر فنزل إشراكهم المحقق منزلة المفروض لأن المقام مشتمل على ما يقلع مضمون الشرط من أصله فلا يصلح إلا لفرضه على نحو ما يفرض المعدوم موجودا ، أو المحال ممكنا)[1] ، فالشرط وإن كان مستقبل اللفظ ، وهو ما يقتضيه حرف الشرط أيضا إلا أنه على تحققه ومضيه ، فإنه نزل منزلة غير المتحقق لما ذكره رحمه الله أو للتنبيه على أنه مما لا يصح أن يكون واقعاً . وإيثار صيغة المضارع مع أن الفعل ماضي المعنى (للدلالة على تكرر ذلك منهم ... أو لتجدد الإيمان بتعدد الآلهة في قلوبهم ، أو يؤيدوا ذلك بأقوال التأييد والزيادة)[2].

وعليه جاء قوله تعالى : ﴿ إِن يَمۡسَسۡكُمۡ قَرۡحٞ فَقَدۡ مَسَّ ٱلۡقَوۡمَ قَرۡحٞ مِّثۡلُهُۥۚ وَتِلۡكَ ٱلۡأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيۡنَ ٱلنَّاسِ﴾ (آل عمران:١٤٠)، (فالمعنى : إن نالوا منكم يوم أحد فقد نلتم منهم يوم بدر ، ثم لم يضعفوا أن قاتلوكم يوم أحد بعد ذلك ، فلا تضعفوا أنتم)[3] ، فالمس هنا أمر مضى وجيء به شرطا لتنزيله منزلة المستقبل من حيث الشك في وقوعه تهوينا له ليسهل انتزاع أثره من نفوس المؤمنين ، فحين أريد بيان قلة

---

(١) التحرير والتنوير ١٠١/٢٤ .

(٢) المصدر السابق ١٠٠/٢٤،١٠١ مع تعديل يسير في بعض اللفظ .

(٣) البحر المحيط ٣٥٣/٣ .

أثره وأنه مما لا يستحق أن يهن المسلمون بسببه جعل بمنزلة المشكوك في وقوعه ، كأنه لا أثر له ، وفائدة ذلك هو استئصال أثر تلك الهزيمة من نفوس المسلمين ، فلا يشعروا بضعف أو يسيئوا الظن بأنفسهم فيتخاذلوا عن لقاء المشركين بعد ذلك .

ولو أردنا تتبع هذه الصور لوجدنا آيات كثيرة لا تحصى ، ولعل فيما قدمناه هنا ما يشبه التطبيق على ما ذكره البلاغيون من مجيء « إن » في مقام القطع ، وما تبعه من كلام على التغليب ، فقد جعلناه كالمدخل لما بعده ، لأن العدول إنما هو في وقوع الماضي بعد « إن » ، غير أننا آثرنا ألا نتجاوز المواقع السابقة دون التنبيه إلى تلك الفوائد .

* * *

وقوع الماضي في حيز حرف الشرط (إن) :

بعد هذا العرض لآيات المضارع بعد « إن »؛ نشرع في الحديث عن الماضي بعدها ، إذ هو موضع العدول عن صيغة إلى أخرى ، حيث يستعمل الماضي بعدها وهي تقتضي المضارع ، لأن وراء ذلك الاستعمال أغراضاً بلاغية ونكات لا تتحقق مع المضارع الذي هو الأصل فيما دخلت عليه . ولا يخالف ذلك إلا لنكتة كما بين البلاغيون[1] ، إذ العدول عنه بلا نكتة ممنوع في باب البلاغة[2] ، قال الخطيب حول نكتة هذا العدول : (مثل إبراز غير الحاصل في صورة الحاصل)[3] ، وهذا يعني أنه قد يكون العدول غرضه شيء آخر سوى إبراز غير الحاصل في صورة الحاصل ، لأن كلام الخطيب لم يقصر الغرض عليه ، كما أن الأغراض التي أشار إليها هو والبلاغيون تندرج تحت هذا الغرض ، ففهم من كلامه أن هناك نكات سوى هذه

---

(١) ينظر لذلك الإيضاح صـ ١٨٢ ، والشروح ٥٦/٢ .

(٢) ينظر لذلك حاشية الدسوقي (الشروح ٥٧/٢) .

(٣) الإيضاح صـ ١٨٣ .

النكتة وما يندرج تحتها ، مما سنراه في كلام المفسرين أو ما يفهم كلامهم . وسنذكر الآن ما أبرز في صورة الحاصل مما هو غير حاصل لأسباب هي :

أولا : إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الأسباب المتآزرة :

وفي هذا الأسلوب من العدول يُعطى المستقبل حكم الماضي بأن يُبرز في صورته ، وينزل منزلته ، إذ إن قوة تلك الأسباب جعلت المستقبل كالماضي على جهة التخييل لأن الشرط لإفادته التعليق لا يتصور فيه الإبراز المذكور أو الإظهار إلا تخيلا كما ذكر الدسوقي[1] ، أي أن المستقبل يتخيل ماضياً لأن أسبابه من القوة بحيث يصح في الذهن كالواقع ، ولهذا فقد أضاف الدسوقي كلمة :(إيهام ، أو تخييل) على قول البلاغيين (إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الأسباب) .

ولاشك أن وقوع هذا النوع من العدول بكثرة في كتاب الله الكريم وراءه نكات وفوائد عظيمة ، وإن لم يقف عليها البحث البلاغي ، أو تحصها كتب التفسير ، لأن الكتاب الكريم من البلاغة بما لا يحتاج إلى تعليل لما تركه المفسرون وغيرهم لكثير من تلك المواضع بلا بيان لفوائدها . وحسبنا تتبع ما ذكره أهل العلم من مفسرين وبلاغيين عن هذه النكات ، والبناء على أصولها ما أمكن ، إذ إن اقتضاء التعليق فعلا مستقبلا يجعل مجيء الماضي شرطا في حيزه عدولا عن مقتضى الظاهر .

وكلام البلاغيين في مجيء الماضي شرطا لـ« إن» يدور على قاعدة أساسية هي تأكيد الوقوع ، وأن ما هو للوقوع كالواقع ، ويقوم تحليلهم للأفعال ، وتحليل المفسرين كذلك على هذا الأصل ، وسنتابعهم في ذلك .

وننبه على أن ثمة شيئا كنا تكلمنا فيه من قبل ولا نعيده ثانية ، وهو دلالة « إن» على الشك فإن الشك يتصادم مع حقيقة « ما هو للوقوع كالواقع» ، الذي هو

---

(١) مواهب الفتاح (الشروح ٢/٦٠) .

مفاد صيغة المضي ، وكأن المعنى المطلوب من « إن» التي للشك مع الماضي الذي هو لتأكيد الوقوع هو شيء يستخلص من السياق ، وقد ذكرنا له نظائر فيما سبق .

فمن الأغراض التي يؤتى لها بالماضي شرطا لـ« إن» لإبراز غير الحاصل في صورة الحاصل ؛ أن يكون الشرط مما اجتمعت أسباب حصوله ، وتآزرت (بحيث أخذ بعضها بعضد بعض فإن الشيء إذا تقوت أسبابه يعد حاصلا فيعبر عنه بما يبرزه في صورة الحاصل ، وذلك يطابق المقام لما فيه من تأنيس النفس بحصوله والإشعار بأن حكمه حكم الواقع ليطيب بذلك وقت المخاطب والمتكلم)[1] ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُقَـٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَـٰتِلُوكُمْ فِيهِ ۖ فَإِن قَـٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ ۗ كَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴾ (البقرة:١٩١)، فالشرط مستقبل وفعله ماض ، والماضي هنا يومئ إلى قوة الأسباب التي يحتمل معها وقوع القتال منهم ، فإن التحقق الذي يفيده الماضي يشير إلى تلك الأسباب المتآزرة لوقوع القتال من الكافرين ، فهم يكادون يسطون بالذين آمنوا في كل حين ، ولا تخلو نفوسهم من تدبير لذلك . وفي هذا التعبير حث للمؤمنين على الاستعداد لقتالهم ، وأخذ الحيطة منهم ، لأنهم لغدرهم قد يقع منهم القتال عند الحرم ، لعلمهم باحترام المؤمنين له ، فينتهزون تلك الفرصة ويبادرون المؤمنين بالقتال ، فحينما حثت الآية على عدم البدء بمقاتلتهم أومأت إلى ما في نفوسهم من الرغبة في قتل المؤمنين ليكون من المؤمنين حذر وحيطة حينئذ ، ويدل على احتمال وقوع القتال منهم أن الله سبحانه بشَّر المؤمنين بأنه إن وقع من المشركين قتال فإن النصر للمؤمنين لقوله عز من قائل : ﴿ فَٱقْتُلُوهُمْ ﴾ على قراءة الجمهور دون : ﴿ فقاتلوهم ﴾ . قال أبو حيان :(فيه بشارة عظيمة بالغلبة عليهم ، أي : هم من الخذلان وعدم النصرة بحيث أمرتم بقتلهم لا بقتالهم ، فأنتم متمكنون منهم بحيث لا تحتاجون إلا إلى إيقاع القتل بهم ، إذا ناشبوكم القتال لا إلى قتالهم)[2] .

---

(١) مواهب الفتاح (الشروح ٢/٦٠) .

(٢) البحر المحيط ٢/٢٤٥ .

ولا يمنع كون القتال لم يقع منهم من وجود قوة أسبابه في نفوس المشركين وتآزرها بحيث يتحينون الفرصة لذلك ، فإنّ صد المشركين للمؤمنين عن المسجد الحرام عام الحديبية مؤذن بعزمهم على القتال وإن لم يقع ، فرغبة المشركين في المدافعة عن الحرم واستبقائه معقلا لشركهم يؤكد تآزر أسباب القتال وتعاضدها .

وتتعاظم الأسباب المتآزرة في وقوع الفعل متى كان وراءها عزيمة صادقة على فعلها ، كما في قصة نوح عليه السلام مع قومه ، وعلى وجه الخصوص حين يصدر ذلك عن صاحب عزم مثل نوح عليه السلام ، وهو من أولي العزم من الرسل ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ (هود:٣٤)، فإن كراهيتهم لدعوته ، ونفورهم منها لم يثنه عن مناصحتهم ، قال ابن عاشور : (التعليق بالشرط في قوله : ﴿ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ ﴾ مؤذن بعزمه على تجديد النصح في المستقبل ، لأن واجبه هو البلاغ وإن كرهوا ذلك)[١] ، فمناصحته لهم متآزرة الأسباب والماضي الواقع شرطا دل على أن أسباب تلك المناصحة متآزرة آخذ بعضها ببعض ، فلم يكن صدهم موهنا له عما عزم عليه ، ولم تنته مناصحته لهم عند نفورهم منها .

إن دخول « إن» ذات الدلالة على الشك ، على الفعل الماضي الدال على تحقق الوقوع ، بل المؤكد لقوة الإرادة والعزم ، لهو من بديع الكلام ، ولا تجد هذه المشاعر المتدافعة ، وهذه المعاني المتضادة قد صاغها بيان كما تجد في هذا الكلام .

والأمر الذي تآزرت أسبابه يختلف باختلاف من صدرت عنه تلك الأسباب فإذا كانت أسباب وقوعه متعلقة بقدرته تعالى فإنها تكون أكثر احتمالا للوقوع ، فيصح مجيء الماضي بعد « إن» في الآيات المتعلقة بذلك لما فيه من الدلالة على الوقوع ، كما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم

---

(١) التحرير والتنوير ٦٢/١٢ .

﴿مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِۗ﴾ (الأنعام:٤٦)، ففي الآية تهديد وتخويف للمشركين بأن ينتزع الله منهم سمعهم وأبصارهم ، بسبب استمرارهم على شركهم ومحادتهم لله عز وجل ، ولا شك أن هذا الفعل مما قويت أسبابه وتآزرت حتى أصبحت قريبة الوقوع ، ثم إن من أعظم أسباب وقوعه أن ذلك الفعل صادر منه تعالى ، وما أمره سبحانه وتعالى إذا أراد شيئا إلا أن يقول له كن فيكون ، فليس هناك سبب يبين قوة إمكان وقوع الفعل أقوى من قدرته تعالى ، فوقوعهم فيما يستوجب ذلك العقاب ، سبب قوي مع السبب الأقوى والأهم ـ أعني قدرته تعالى ـ جعلت أسباب وقوع الفعل متآزرة ، فأبرز غير الحاصل في صورة الحاصل .

وكذلك يمكن أن يكون منه قوله تعالى : ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُۥۚ بَل لَّجُّواْ فِى عُتُوٍّ وَنُفُورٍ﴾ (الملك:٢١)، لأن قدرته سبحانه على ذلك من أقوى أسباب وقوعه ، كما أن أسباب إمساك الرزق من كفر ومايلحق به من مكابرة ومحادة لله كل ذلك من الأسباب التي تآزرت لتجعل من الفعل قريبا من الوقوع ، فيجيء الفعل على صورة يشبه فيها صورة الفعل الحاصل . وهذا مناسب لمقام التهديد والتخويف ، إذ يجعل الفعل غير الحاصل كأنه حاصل واقع لبيان إمكان وقوعه في أي لحظة ماداموا على كفرهم وكبرهم ، والله أعلم .

وبتأمل ما مثل به البلاغيون من مثال لما تآزرت أسبابه نجد أن ذلك المثال جاء فيه الفعل صادرا ممن عزم على إيقاع الشرط فكأن فيه بيانا من المتكلم لما في نفسه من العزيمة التي ينوي إنفاذها ، فيبرز غير الحاصل في صورة الحاصل ، أما في الآيتين السابقتين فإن الأسباب المتآزرة ليس كلها مما يصدر عن المتكلم إنما أقواها هو ما صدر عنه ، ولا ريب أن أقوى تلك الأسباب هو ما أشرنا إليه من قدرته تعالى وكون أمره تعالى كلمح البصر ، فيناسب ذلك مجيء الشرط بصيغة الماضي في مقام التهديد والتخويف بقدرته تعالى على إنزال العقاب في أي لحظة شاء سبحانه .

ثانيا : إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لأن ما هو للوقوع كالواقع :

كذلك يبرز غير الحاصل في صورة الحاصل إذا كان ما هو للوقوع كالواقع ، أي أن الفعل الذي دخل عليه حرف الشرط « إن» واقع لا محالة غير أنه لم يحن وقته بعد ، فيبرز في صورة الماضي ؛ لأنه كالواقع لانعدام الشك في وقوعه . ومثال البلاغيين في ذلك هو قولهم : (إن مت كان كذا وكذا) . ولعل مما يجري هذا المجرى ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴾ (آل عمران:١٤٤)، حيث يذكر البلاغيون والمفسرون أن العدول في الآية إنما هو في استعمال الأداة حيث وقعت « إن» موقع « إذا» وأنها دخلت في الآية على المقطوع بوقوعه لأن غير المجزوم بوقته نظير غير المجزوم بوقوعه من جهة خفاء زمن وقوعه ، قال السبكي : (فإن قلت : كيف تدخل « إن» على فعل الموت ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ (آل عمران:١٥٨) قلت : أجاب الزمخشري[١] ، بأنه لما كان مجهول الوقت ساغ ذلك)[٢] ، وقد بينا من قبل أن في استعمال « إن» في قوله تعالى : ﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ ، والموت مقطوع بوقوعه لأن الكلام في الآية أتى في معرض الحديث عن الجهاد والقتال في سبيل الله ، ومن المعلوم أن القتال في المعارك مظنة الموت إلا أنه ـ أي الموت ـ ليس من لوازم القتال والحرب ، فناسب أن يكون الشرط بـ« إن» لكون الموت ليس ناتجا وحيداً للقتال ، بل هو محتمل الوقوع . على أن البقاء على قيد الحياة بعد المعارك أعم من الموت ، ولذلك فليس الموقع هنا موقع « إذا» لأنه ليس الحديث عن الموت مطلقا ، بل هو عن القتل في المعركة ، ومن هنا فإنك لا تجد في كتاب الله آية وقع

---

(١) لم أجد في الكشاف ما نسبه السبكي للزمحشري هنا ، وذلك عند تفسير هذه الآية ، أو الآية التي قبلها هنا .

(٢) عروس الأفراح (الشروح٢/٣٩،٤٠) .

فيها الشرط بـ «إذا» وفعل الشرط هو الموت في القتال، وإنما ورد الشرط بها في الكلام عن الموت مطلقاً[1].

ولما كان فعل الشرط ماضيا كان اجتماعه مع «إن» مفيدا للغرض الذي ذكره البلاغيون وهو أنه لما كان الموت غير مقطوع بوقته استعملت «إن» مع الفعل الماضي، فكأن اجتماعهما أظهر تلك الفائدتين. فالماضي لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لأنه مقطوع بوقوعه غير أنه استعملت معه «إن» لأن وقته غير معلوم إضافة إلى الفائدة التي ذكرناها. فيكون في الآية عدول في استعمال الأداة وعدول في استعمال الفعل.

ووعد الله لنبيه عليه الصلاة والسلام يقتضي أن يكون مقطوعا به لأن الله لا يخلف وعده، فيستعمل الماضي شرطا لـ«إن» لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل، وأن ما هو للوقوع كالواقع، وليس ذلك إلا لأن وقته غير مقطوع به؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴾ (الفرقان:١٠)، إذ نزل المستقبل غير المقطوع بوقته منزلة الماضي في التحقق، فأبرز في صورته، لأن ماوعد الله به نبيه عليه الصلاة والسلام محقق، وإنما خفي زمنه لأنه من أمور يوم القيامة. ولا ريب أن يوم القيامة ومافيه هو بالنسبة له تعالى مقطوع بوقته، وكذلك الموت، إلا أنه جيء بذلك على حسب ما تقتضيه مخاطبتهم، فهو تعالى يخفي الساعة، ويخفي الآجال عن خلقه جميعا ومنهم أكرم الخلق عليه الصلاة والسلام. وقال أبوحيان: (قيل في الآخرة، ودخلت إن على المشيئة تنبيها على أنه لا ينال ذلك إلا برحمته، وأنه معلق على محض مشيئته، وليس لأحد من العباد على الله حق لا في الدنيا ولا في الآخرة)[2]،

---

(١) ينظر المبحث الخاص بدخول الفعل الماضي حيز حرف الشرط في الصفحة ذات الرقم ٨٧.

(٢) البحر المحيط ٨٧/٨.

وهذا وجه لطيف أيضا ، إذ نراه يراعي ما جاء في الحديث من قوله ﷺ : (لن يدخل الجنة أحداً عمله ، قالوا ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : لا ، ولا أنا إلا أن يتغمدني الله بفضل ورحمة ، فسددوا وقاربوا ، ولا يتمنين أحدكم الموت ، إما محسنا فلعله يزداد خيرا ، وإما مسيئا فلعله أن يستغيث)[١] . وفي ذلك إشارة إلى أنه إن كان هذا شأن المصطفى عليه السلام وهو خير الخلق ، فكيف بمن سواه ؟ .

كذلك يبشر الله رسوله بالنصر في قوله تعالى : ﴿ وَلَئِن جَآءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ ﴾ (العنكبوت:١٠)، وهو وإن كان قريبا حصوله إلا أنه لم يكن محدد الوقت ، ولعل في كون فعل الشرط هو المجيء دون النصر ذاته ما يدل على ذلك لأنه لا يجيء إلا الموجود وإنما ينتظر مجيئه ، فالتعبير بـ« جاء» يدل على أنه قادم لا محالة غير أنه لم يحن بعد ، ولم يجعل النصر فعلا للشرط إمعانا في بيان كونه موجودا وإن تأخر؛ لأن الغائب لا يلزم كونه معدوماً . أما صيغة الماضي فهي تشير إلى المعنى الأصلي الذي هو تحقق الوقوع . فالصيغة هي الأصل في الدلالة على التحقق .

ويذكر ابن عاشور فائدة اللام الموطئة فيقول : (اللام الموطئة للقسم لتحقيق حصول الجواب عند حصول الشرط ، وهو يقتضي تحقيق وقوع الأمرين ، ففيه وعد بأن الله تعالى ناصر المسلمين وأن المنافقين قائلو ذلك حينئذ ، ولعل ذلك حصل يوم فتح مكة)[٢] ، فهو يجعل التحقيق عائدا إلى ما تفيده اللام الموطئة ، ولا يمنع ذلك أن تكون صيغة الماضي تدل أيضا على تحقق الفعل ، واقتضاء اللام الموطئة للماضي لايمنع من أن يكون الماضي لإفادة التحقيق ، على ما سنبينه عند الحديث عن التعريض في هذا المبحث بإذن الله .

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري١٠/١٥٧ . الحديث ذو الرقم ٥٦٧٣ .

(٢) التحرير والتنوير ٢٠/٢١٧ .

ومنه كذلك قوله تعالى مبشراً رسوله عليه الصلاة والسلام والمؤمنين بدخول المسجد الحرام: ﴿ لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا۟ فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَٰلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾ (الفتح:٢٧)، فتذييل الوعد المستقبل بمشيئته تعالى يراد منه تراخي الزمن لأنه مما أخفي لغيبيته وإن كان واقعا لا محالة. فحرف الشرط أفاد تراخي زمنه، وصيغة الماضي أفادت أنه واقع مستقبلا لا محالة. قال ابن عاشور: (قوله: إن «شاء الله» من شأنه أن يذيل به الخبر المستقبل إذا كان حصوله متراخيا، ألا ترى أن الذي يقال له: افعل كذا، فيقول: أفعل إن شاء الله، لا يفهم من كلامه أنه يفعل في الحال أو في المستقبل القريب، بل يفعله بعد زمن ولكن مع تحقيق أن يفعله)[1].

كذلك فإن العذاب الذي أوعد الله به الكافرين مقطوع بوقوعه، وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ يَٰوَيْلَنَآ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾ (الأنبياء:٤٦)، لكنه قد ينزل منزلة المتحقق لذلك الغرض - أعني بيان أنه محقق لا محالة - فأدخل عليه الشرط المفيد لعدم القطع لا لأن عذابهم غير مقطوع به، بل لأن وقت ذلك العذاب غير معلوم بالنسبة للمخاطب. ويمكن أن يقال إن العذاب مقطوع بوقوعه فضلا عن المس، إلا أنه أدخل عليه الشرط الدال على الندرة للمبالغة في بيان سرعة إيقانهم بظلمهم، وذلك من تمام المبالغات التي أشار إليها البلاغيون والمفسرون، وهي كما قال البيضاوي: (ذكر المس، وما في النفحة من معنى القلة، فإن أصل النفح هبوب رائحة الشيء، والبناء الدال على المرة)[2]، وقال ابن عاشور: (في مادة النفح أنه عطاء قليل نزر، وبضميمة بناء المرة فيها، والتنكير، وإسناد المس إليها دون فعل آخر أربع مبالغات في التقليل، فما ظنك بعذاب يدفع قليله من حل به

---

(١) التحرير والتنوير ١٩٩/٢٦.

(٢) أنوار التنزيل ٧١/٢.

إلى الإقرار باستحقاقه إياه وإنشاء تعجبه من سوء حال نفسه)[1]. فهذه المبالغات مراد منها ـ والله أعلم ـ بيان أن قليل العذاب كاف في إقرارهم بالذنب ، والندم على تفريطهم فكيف بكثيره؟ ، وحرف الشرط « إن» يضيف إلى التركيب معنى المبالغة في الندرة مع بقاء الماضي على دلالته في التحقق ، فكأن التركيب أفاد تحقق العذاب ، مع الإشارة إلى الأثر العظيم للنزر القليل منه .

ثالثا : إبرازغير الحاصل في معرض الحاصل إظهارا للرغبة في وقوعه :

من أغراض العدول إلى الماضي بعد « إن» لإبراز غير الحاصل في صورة الحاصل ، ما ذكره الخطيب وغيره وهو التفاؤل أو إظهار الرغبة في وقوعه ، ولم يمثل الخطيب للتفاؤل ، وإنما مثل لإظهار الرغبة بقولك : (إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام)[2] ، وجعل السعد هذا المثال صالحاً للتفاؤل أيضا[3] ، والحق أن التفاؤل وإظهار الرغبة في وقوع الفعل وإن اتفقا في هذا المثال فإنهما قد يختلفان في مواضع أخرى ، كما أنهما مختلفان بحسب الاعتبار بين المتكلم والمخاطب . قال السيد الجرجاني : (قيل : التفاؤل من السامع وإظهار الرغبة من المتكلم ، فعلى هذا إن قرئ قوله : « إن ظفرت بالخطاب كان أظهر في التفاؤل من الحكاية على عكس إظهار الرغبة)[4] ، ويتضح في آيات من القرآن الفرق بينهما ، فمما يمكن أن يعد من التفاؤل قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ ۚ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ (القصص:٢٧) ، فقد جعل وفاءه مبنيا على مشيئة الله ، ودخول حرف الشرط لا لأن مشيئته تعالى مستبعدة ، لكن لأنها من الغيبيات التي يتراخى زمن حدوثها ، وهو على ما يعلم في نفسه من الصلاح وعزمه على الوفاء ، لم يرد لها تزكية ، فجعلها بمشيئة الله ، وصيغة المضي لما تدل عليه من التحقيق تفيد تفاؤله

---

(١) التحرير والتنوير ٨٠/١٧ .

(٢) الإيضاح صـ ١٨٣ .

(٣) مختصر المعاني(الشروح٦٢/٢) .

(٤) حاشية السيد على المطول صـ ١٦٤

بتحقق مشيئة الله صلاحه ووفاءه بما التزم من العهد . وقال القونوي : (إن شاء الله للتبرك ، فإن صلاحه مجزوم فلا يكون للتعليق ، والمراد اتكاله على الله تعالى وتوفيقه فيه)[1] ، وهذا لا يتنافى مع ما يفيده الماضي من معنى التحقيق الذي يشير إلى تفاؤله بتأييد الله له لصدق عزيمته ، فإن المؤمن إذا صدق الله في عزيمته على فعل الخير كان متفائلا بتيسير الله له ذلك وتمكينه منه .

أما الرغبة في وقوع الفعل فقد علل الخطيب اقتضاء إظهار الرغبة لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله : (فإن الطالب إذا تبالغت رغبته في حصول أمر يكثر تصوره إياه فربما يخيل إليه حاصلا ، وعليه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَـٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا۟ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (النور:٣٣))[2] قال الدسوقي : (جيء بلفظ الماضي وهو «أردن» ولم يقل : «يردن» مع أن النهي عن الإكراه المعلق على ذلك استقبالي حيث قيل : (ولا تكرهوا...)الآية ، للدلالة على رغبة المولى سبحانه في إرادتهن التحصن أي للدلالة على رضا المولى بذلك أو على أن هذا الأمر طلبه المولى طلبا جازما)[3]،

وللبلاغيين وقفات عند كلام الخطيب عن هذه الآية إذ جعلها جارية على ذلك التعليل لعدم صحة كثرة التصور على الله جل وعلا ، ولذلك وجهه المغربي بقوله : (أي : وعلى استعمال «إن» مع الماضي مع أن الأصل المضارع لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقصد إظهار الرغبة في الحصول)[4] ، ولعل الأولى هو قول العصام ـ وقد يكون بعض كلام الدسوقي السابق راجعا إليه ـ : (إنما قال : وعليه لتفاوت بينهما ؛ لأن الله تعالى منزه عن الرغبة ، والمراد ههنا لازمها وهو كمال

---

(١) حاشية القونوي ٥٠٣/١٤ .

(٢) الإيضاح صـ ١٨٣ .

(٣) حاشية الدسوقي (الشروح ٦٣/٢ .

(٤) مواهب الفتاح (الشروح ٦٢/٢) .

الرضاء به)[1] ، فالذي يناسب جلاله تعالى هو أن يوصف الأمر بأنه من كمال رضاه ، وهو داخل فيما يعرف بالإرادة الشرعية (والإرادة الشرعية يحبها الله ويرضاها... وقد تقع وقد لا تقع)[2] ، وهي تقتضي أعمالا تتفاوت في درجاتها من حيث بلوغها رضاء الله ، فمنها مايبلغ حد كمال الرضاء ، ومنها ماهو دون ذلك . فالأسلم استعمال ما ذكره العصام ـ أعني قوله : كمال الرضاء به ـ أو عبارة : الإرادة الشرعية كما هي عند علماء العقيدة ، فإن أعظم ما يريده الله من الدين داخل تحت هذه الإرادة ، فضلا عما دون ذلك مما هو من أمور الدين أو الدنيا .

والذي يمكن أن يحمل على كلام الخطيب ما جاء في قصة قوم موسى حينما وقع عليهم الرجز ، وهو العذاب الذي كان سبب موتهم إلا أنه كشف عنهم إلى أجل مسمى ، وقد ألجأهم ذلك العذاب إلى التضرع بموسى عليه السلام وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ ٱلرِّجْزُ قَالُوا۟ يَـٰمُوسَى ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ ۖ لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا ٱلرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ (الأعراف:١٣٤)، فإنه لما كان العذاب شديداً ملجئا لهم إلى التضرع بموسى عليه السلام مع عدم دخولهم في دينه تبالغ في نفوسهم الرغبة في أن يكشف عنهم ذلك الرجز ، وكثر تصورهم إياه حتى خيل إليهم حاصلا . فجيء بالفعل الماضي إبرازا لغير الحاصل في صورة الحاصل .

وكذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَـٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴾ (الأعراف:١٨٩)، وهذه الآية سواء كانت في قصة آدم وزوجه ، أو قصة قصي بن كلاب وزوجه على ما بينه المفسرون[3] ، فإنها تبين

---

(١) الأطول ٤٧١/١ .

(٢) شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام أحمد ابن تيمية صـ ٤١ ، للدكتور/ صالح بن فوزان الفوزان ، الطبعة السادسة١٤٢٠هـ ، رئاسة البحوث العلمية والإفتاء ، الرياض .

(٣) ينظر لذلك تفسير القرطبي ٢١٤/٧ . وروح المعاني١٤١/٩ .

ما في نفسي الأبوين من رغبة عظيمة في الابن الصالح والمقصود بصلاحه أنه (تام الخلقة سليم الأعضاء)[1] ، فهما يرجوان الله أن يرزقهما ولدا صالحا تام الخلقة ، ثم تبالغ عندهما ذلك الأمر لكثرة تصورهما له فخيل إليهما أن صلاحه حاصل ، فناسب التعبير بالماضي لما فيه من معنى التحقق الذي يبرز غير الحاصل في صورة الحاصل.

وفي بيان رضائه سبحانه ، عن الأمر نجد الآيات تورد الفعل بصيغة الماضي كما في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ (البقرة:١٣٧)، وهو من إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل ، إظهارا لكمال الرضاء به وأنه مما يريده تعالى إرادة شرعية ، ولا ريب أن الشرط في الآية مما هو مقطوع بعدم وقوعه لأنهم لن يؤمنوا بمثل إيمان المسلمين ، لكنه استعمل معه الماضي لغرض الإبراز المذكور . قال القونوي : (إيمانهم مثل إيمان المسلمين محال لأنه مقطوع بلا وقوعه ، وحقه أن يعبر عنه بكلمة «لو» إذ المتعارف في فرض المحالات أن يكون بكلمة «لو»... فالمحال هنا ينزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وإرخاء العنان لقصد التبكيت والتعجيز ، فبهذا الاعتبار يصح استعمال «إن» الموضوع للشك في المقطوع بلا وقوعه ، فالظاهر أن المجاز في مدخولها حيث قالوا : نزل المحال منزلة ما لا قطع بعدمه بواسطة ملاحظة التبكيت)[2] ، وكلام القونوي ـ وإن كان مداره على استعمال «إن» ـ فإنه لم يخل من الإشارة إلى فعل الشرط ، حيث جعل التجوز فيه ، وليس مراده التجوز في صيغته بل أراد أنه متجوز في استعمال مادته بأن كان إيمانهم على هذه الصفة مدخولا لحرف الشرط الموضوع للشك . فالمقطوع بلا وقوعه يعمه غير الحاصل ، وغير المقطوع بعدمه يدخل فيه الحاصل . وخلاصة القول أن الفعل المقطوع بلا وقوعه نزل منزلة غير المقطوع بعدمه ، فأبرز في صورة الحاصل وهو

---

(١) حاشية القونوي ٥٧١/٨ .

(٢) حاشية القونوي ٢٨١/٤ (بتصرف يسير) .

لا ريب لم يحصل ، وهذا الإبراز كما تقدم يبين الإرادة الشرعية التي يرتضيها تعالى كمال الرضاء .

هذا ما أمكن استقصاؤه من الآيات فيما يتعلق بإبراز غير الحاصل في صورة الحاصل للأسباب المذكورة ، وفيما يلي سنذكر آيات ورد فيها الماضي شرطا لـ« إن » لغرض التعريض .

رابعا : إبراز غير الحاصل في صورة الحاصل للتعريض :

التعريض كما يعرفه البلاغيون هو :(أن تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره)[1] وقد أشرنا فيما سبق إلى ما ذكره البلاغيون من وقوع الماضي شرطا لـ« إن » لإفادة التعريض ، وقد جاء في الذكر الحكيم في بضعة مواضع ، سنذكرها تفصيلا حسبما ذكره المفسرون ، وإن كان هناك من الآيات ما يحتمل التعريض إلا أنه ليس على هذا التركيب ، وأولى هذه الآيات قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ (الزمر:٦٥) وظاهر كلام الخطيب في التلخيص أنه يرد القول بالتعريض إلى السكاكي إشارة إلى ما فيه من ضعف وخفاء ، هذا ما ذكره السعد في شرحه حيث يقول : (المخاطب هو النبي ﷺ ، وعدم إشراكه مقطوع به ، لكن جيء بلفظ الماضي إبرازاً للإشراك غير الحاصل في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير ، تعريضا بمن صدر عنهم الإشراك بأنه قد حبطت أعمالهم ، كما إذا شتمك أحد فتقول : والله إن شتمني الأمير لأضربنه ، ولا يخفى أنه لامعنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الإشراك ، وأن ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على أصله ، ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف نسبه للسكاكي)[2]، وفي كلام السعد ـ كما يذكر الدسوقي ـ رد على اعتراض

---

(١) الكشاف ٣٧٣/١ ، وهو التعريف الذي اعتمده السعد في المطول صـ ٤١٢ .

(٢) مختصر المعاني (الشروح٦٥ـ ٦٦) .

الخلخالي على إفادة الماضي للتعريض ، قال الدسوقي : (حاصل ذلك الاعتراض أن التعريض عام لمن صدر منهم الإشراك في الماضي وغيرهم ، وهذا التعريض يحصل بإسناد الفعل إلى من يمتنع منه ذلك الفعل ، سواء كان ذلك الفعل بصيغة الماضي أو بصيغة المضارع ـ أعني لئن تشرك ـ وحينئذ فما قاله السكاكي من أن العدول عن المستقبل إلى الماضي قد يكون للتعريض لا يتم ، وحاصل رد الشارح عليه أن من لم يصدر منهم الإشراك لا يستحقون التعريض بهم ، لأن القصد من التعريض التوبيخ ، وهو إنما يكون على ما وقع من القبيح لا على ما سيقع منه ، ولا نسلم أن التعريض يحصل هنا بإسناد الفعل إلى من يمتنع منه ذلك الفعل ، سواء كان ذلك الفعل ماضيا أو مضارعا ، بل إنما نشأ من إسناد صيغة الماضي فقط لأنه وإن كان بمعنى المستقبل لكن التعبير به مع « إن» لإبراز ذلك المعنى في صورة الحاصل خلاف الأصل ، فلابد من نكتة لارتكابه ، وهي هنا التعريض بخلاف المضارع فإنه لو عبر به مع « إن» لكان على أصله فلا يحتاج لنكتة ، فلا وجه لإفادته للتعريض)[1] ، على أن كلام السعد وإن كان فيه توضيح يزيل غموض كلام السكاكي وخفاءه إلا أنه ألمح إلى ضعفه ، ويذكر الدسوقي أن السعد يرد على الخلخالي أن يكون التعريض مستفاداً من الماضي والمضارع على حد سواء .

وقد استبعد العصام ما ذكره السعد من أن يكون الخطيب يرى ضعف التعريض حين نسبه إلى السكاكي لأنه (لم يبين في الإيضاح لا ضعفا ولاخفاء ، ولو علم فيه ضعفا وخفاء لما أهمله ، وكأن الضعف الذي أشار إليه أن التعريض لإسناده إلى من يمتنع منه الفعل ولا دخل للمضي فيه ، ويدفعه أن ذلك الإسناد لا يفيد وقوع الشرط من غير المسند إليه لو لم تكن صيغة الماضي ، بل إنه سيقع على أن الإمكان الذاتي يكفي للإسناد بحسب الفرض أو الماضي ، لأن اللام الموطئة لا تكون في الاستعمال إلا مع الماضي فهو لاتباع الاستعمال الواجب ، ويدفعه أنه لا تنافي بين المقتضيات

---

(١) حاشية الدسوقي (الشروح ٢/٦٦) .

حتى يمتنع الاجتماع)[1] ، وفي كلام العصام ردٌّ على بحث يظهر من رد السعد على اعتراض الخلخالي ، وذلك أن التعريض أيضا ظاهر من إسناد الفعل إلى من علم انتفاؤه منه سواء كان الفعل ماضياً أو مضارعاً ، ومفهوم كلام العصام هو أن الإمكان الذاتي وإن كان كافيا للإسناد المفروض بالشرط ، فإنه لا يفيد تحقق الفعل مع غير المضي ، وذلك لتميز الماضي بإفادة التحقق ، فيكون إسناد الفعل إلى المسند إليه غير مفيد للتعريض مع المضارع ، فلزم أن تكون النكتة إنما هي بالعدول إلى المضي ، ومراده بالإمكان الذاتي هو أن المسند إليه ممكن منه وقوع المسند . وقال عبد الله ابن الحاج الشنقيطي : (التعريض مستفاد من لفظ الماضي ، لا من التاء ، لأنه تعريض بجماعة صدر منهم الشرط في الماضي ، ولا يستفاد التعريض من المضارع لأنه إنما يفهم مما خالف مقتضى الظاهر ، وذلك في صورة الماضي الدال على وقوع مدلوله بحسب أصل الوضع ، مع القطع بأنه لا يقع ممن أسند له فطلب له وجه وناسب أن يكون هو التعريض ، بخلاف ما إذا تُلُفظ بلفظ المضارع على ماهو الأصل في الشرط)[2] . فكون المعرض بهم جماعة صدر منهم الإشراك حقيقة في الماضي ، أوجب أن يكون التعريض بصيغة الماضي ليتناسب مع شركهم المتحقق ، ولا يستفاد من المضارع الذي يفيد الاستقبال والتوقع ، فيكون التعريض للمتوقع إشراكهم أنسب من الذين وقع منهم حقيقة .

غير أن اعتبار المسند في الآية داخلا في إمكانه الذاتي عليه الصلاة والسلام فيه نظر باعتبار النبوة والاصطفاء ، وقد خوطب عليه السلام باعتبار تلك الصفة المقتضية للتنزيه ، لا باعتبار البشرية التي هي مناط الإمكان الذاتي هنا ، ويمكن أن يقال إن كون الإسناد مبنيا من أصله على الفرض سوغ اعتبار الإمكان الذاتي له عليه الصلاة والسلام ، وإن كان ذلك باعتبار نبوته واصطفائه .

---

(١) الأطول صـ ٤٧٢ .

(٢) نيض الفتاح على نور الأقاح١٦٦/١ ،للفقيه سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي الشنقيطي ، بإشراف محمد الأمين بن محمد بيب ، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ ، بدون

ويبين الدسوقي أيضا أنه قد يكون مراد السعد بالضعف ما أشار إليه الزوزني (من أن الإتيان بالشرط في الآية ماضيا ليس سببه التعريض بل سببه أن جملة الجواب جواب لقسم مقدر بدليل دخول اللام عليها لتقدمه على أداة الشرط ، وجواب الشرط محذوف فضعف أمر أداة الشرط لتقدم القسم ، وجعل الجواب له فلم تستطع أن تعمل في لفظ المضارع فأتي لها بفعل شرط ماض حتى لا يظهر لها أثر عمل)[1] ، وقد عرفنا في كلام العصام رد هذا الاحتمال بأنه لا تنافي بين المقتضيات ، وهو ما أشرنا إليه قريبا .

فالحاصل هنا أن التعريض في الآية راجع إلى العدول إلى الماضي ، لأن المضارع مستقبل المعنى ، فلو عبر به مع الشرط لكان على أصله لأنه مستقبل مثله ، ثم إن الإسناد إلى من لم يقع منه الفعل لايكفي لاعتبار التعريض مع المضارع ، لأن الإسناد فرضي يكفي فيه الإمكان الذاتي من المسند إليه . فلزم أن يكون التعريض هو نكتة العدول إلى الماضي . قال الدسوقي : (ولهذا التعريض فائدة وهو توبيخ الكفار بأن أعمالهم كأعمال الحيوانات العجم لا ثمرة فيها لأن إشراك أشرف الخلق إذا كان يحبط عمله فما بالك بأعمالهم وإنهم لايستحقون الخطاب لكونهم في حكم البهائم)[2] ، وفي هذه العبارة شيء من التجاسر لإسناد الإشراك له عليه الصلاة والسلام في غير صيغة الفرض الذي في الآية . أما استعمال « إن» في مقام المقطوع بعدم وقوعه فقد بينه صاحب فيض الفتاح (بأنهم يستعملون في مثل ذلك « إن» لتنزيله منزلة ما لا قطع به على سبيل إرخاء العنان)[3] ، ولكثرة المناقشات المفيدة التي رأيناها دارت بين البلاغيين آثرنا عرضها على هذا النحو .

ويأتي على هذا الوجه كذلك ـ أعني التعريض بإبراز غير الحاصل في صورة الحاصل ـ قوله تعالى : ﴿ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَـٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ

---

(١) حاشية الدسوقي (الشروح ٢/٦٦). (٢) المصدر السابق٦٦ . (٣) فيض الفتاح ١/١٦٦ .

إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ (البقرة:١٢٠)، قال القونوي : (وإذا علم أن الخطاب له عليه السلام فحينئذ من قبيل : ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ ﴾ (الزمر:٦٥)، أي من قبيل التعريض ، أو المراد أمته أو من باب التهييج ... وإلا فأنى يتوهم إمكان اتباعه عليه السلام لملتهم كما هو مقتضى كلمة الشك ، فالحمل على التعريض وجه عريض)[1] ، وظاهر كلام القونوي أن التعريض عائد إلى إسناد الفعل إلى من لا يصح وقوعه منه وهو النبي عليه الصلاة والسلام ، ولم يذكر العدول وغرضه في الآية . وقد نقل الشنقيطي عن السيد ما يفيد أن العدول إلى الماضي غرضه التعريض بمن اتبع أهواء أهل الكتاب ، حيث يقول : (أبرز اتباع النبي ﷺ أهواء اليهود والنصارى في معرض الحاصل ـ أعني صيغة الماضي مع القطع بأنه لا يقع منه ـ تعريضا بمن صدر منه اتباعها ، ويتعلق الجزاء بهم أي كونهم لا وليٌّ لهم)[2] . (ثم إن في هذا الأسلوب فائدة أخرى جليلة ، هي الإشارة إلى سلطان الألوهية القاهر ، وتحديد منزلة محمد عليه السلام من هذا السلطان ، وأنه ليس إلا رجلا منكم يخاطب خطابكم فلا يتوهم متوهم أنه عليه السلام على شيء من صفات الألوهية ، وإن قربه ربه أحسن تقريب ، وكرمه أكمل تكريم ، وبهذا ومثله مما يحدد ويعمق صفة البشرية في رسول الله ﷺ يضمن القرآن ويحفظ نقاء عقيدة التوحيد فلا يشوبها في الإسلام ما شابها في الشرائع الأخرى حيث قالت النصارى : المسيح ابن الله وقالت اليهود عزير ابن الله . وشيء آخر في هذا الأسلوب هو الإشارة إلى أن التفاضل والقرب عند الله مناطه العبادة والتقوى فأنت يامحمد وإن كنت رسولا من أكرم الرسل ونبيا مقدما في الأنبياء إنما مرجع ذلك لخشيتك وتقواك وعبادتك وخلوصك في الوحدانية)[3] .

---

(١) حاشية القونوي ١٩٤/٤ .
(٢) فيض الفتاح ١٦٧/١ .
(٣) خصائص التراكيب صـ٢٧٠ ، للأستاذ الدكتور محمد محمد أبو موسى ، الطبعة الثالثة غير محددة التاريخ ، مكتبة وهبة ، القاهرة .

كذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (البقرة:٢٠٩)، (قال السيد : تعريضا بمن زلوا وبلحوق الوعيد العظيم بهم ـ أعني ـ ما دل عليه قوله تعالى : ﴿ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ ، وبيان ذلك أن في الآية دعوة للمؤمنين للدخول في السلم الذي هو الإسلام كما بين ذلك المفسرون على اختلاف في المراد بالمؤمنين ، أهم المنافقون؟ ، أم مؤمنو أهل الكتاب؟ ، أم المسلمون؟ . قال البيضاوي : (المعنى استسلموا لله وأطيعوه جملة ظاهرا وباطنا ، والخطاب للمنافقين ، أو ادخلوا في الإسلام بكليتكم ولا تخلطوا به غيره ، والخطاب لمؤمني أهل الكتاب ، أو في شعب الإسلام وأحكامه كلها فلا تُخِلُّوا منه بشيء والخطاب للمسلمين)[1] ، وتظهر فائدة العدول في هذا التركيب وأمثاله ، بإبراز الزلل غير الحاصل من المخاطبين في صورة الزلل الحاصل منهم ، وذلك بالعدول عن المضارع الدال على غير إلى الماضي الدال على وقوع مدلوله بحسب أصل الوضع ، للتعريض بمن وقع منهم الزلل وقوعا حقيقيا ، بصفتهم لم يأتوا بالإيمان على وجه الكمال ، لأن الذين زلوا حقيقة معرضون للعقوبة بحسب ما يفهم من آخر الآية حيث جعل جواب الشرط تعليلا للعقوبة وهو أشمل من تصريح الجواب بالعقوبة لما فيه من ذكر صفتين له تعالى لهما لوازم لا تحصى .

وقد جعل ابن عاشور من التعريض قوله تعالى : ﴿ وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِۦ عَلَيْنَا وَكِيلًا ﴾ (الإسراء:٨٦)، حيث يقول : (تنبيه إلى الشكر على نعمة العلم دفعا لغرور النفس ، لأن العلم بالأشياء يكسبها إعجابا بتميزها عمن دونها فيه ، فأوقظت إلى أن الذي منح العلم قادر على سلبه ، وخوطب بذلك النبي ﷺ ، لأن علمه أعظم علم ، فإذا كان وجود علمه خاضعا لمشيئة الله فما الظن بعلم غيره؟ ، تعريضا لبقية العلماء . فالكلام صريحه تحذير ، وهو كناية عن

---

(١) أنوار التنزيل١/١١٤ .

الامتنان كما دل عليه قوله بعده : ﴿ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۚ إِنَّ فَضْلَهُۥ كَانَ عَلَيْكَ كَبِيرًا ﴾ (الإسراء:٨٧) وتعريض بتحذير أهل العلم)[١] ، والتعريض في هذه الآية مختلف عن الآيات السابقة من جهة أنه عرض هنا لأهل العلم ولـم يعـرض بهـم ، أما في الآيات السابقة فكان تعريضا بالمشركين أو بمن وقع منهم الزلل ، لأن التعريض ـ كما تقدم ـ (أن تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره)[٢] أي أن تعني بالقول من لم تخاطبه به ، أو من تخاطب به غيره . وقال السعد : (يقال عرضت لفلان وبفلان ، إذا قلت قولا لغيره وأنت تعنيه فكأنك أشرت به إلى جانب وتريد جانبا آخر)[٣] ، والمراد أن في تعريف السعد وجهين للتعريض يختلفان باختلاف متعلق التعريض ، فإن التعريض للشخص لا يبلغ من الذم مبلغ التعريض به ، قال الدسوقي : (عرضت لفلان أي ارتكبت التعريض لأجل إظهار حال فلان فاللام للتعليل ، وقوله بفلان الباء للسببية أي عرضت بسبب إظهار حال فلان)[٤] .

ولكني أفهم من قوله : بفلان أن الباء للتعدية أي جعلته عُرضا لأن التعريض من العُرض وهو الجانب ، أي أظهرت حاله ، ولفلان أي لأجله ، فاللام للتعليل . وبذلك يتضح أن التعريض للشخص ألطف من التعريض به ، لأن في الأول ما ليس في الثاني من إظهار لحاله . والمهم في هذا أن قول ابن عاشور : (تعريضا لأهل العلم) يفيد أن فيه من اللطف ما ليس في التعريض بالمشركين ، وبمن زلوا ، أو أضمروا الزلل . والله أعلم .

ولا شك أن في التعريض عامة ما ليس في التصريح من الفائدة ، وذلك أن في دلالته اللزومية قوة لا تكون في التصريح ، وأن فيه لطفاً بالمخاطب متى كان مظنة النفور من الكلام ، ليكون أمكن في نفسه وأشد استقرارا منه في حال المواجهة ،

---

(١) التحرير والتنوير ٢٠٠/١٥ .
(٢) الكشاف ٣٧٣/١ .
(٣) المطول صـ ٤١٢ .
(٤) حاشية الدسوقي (الشروح ٢٦٨/٤).

أو يكون المعرض له ممن يرفق به، كما رأينا في التعريض للعلماء، وفي قوله تعالى: ﴿ فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ ﴾ (يونس:٩٤)، تعريض للمشركين ولطف في مخاطبتهم ليكون القبول والتبصر أقرب إلى نفوسهم، (فالمقصود من الآية إقامة الحجة على المشركين بشهادة أهل الكتاب من اليهود والنصارى قطعا لمعذرتهم ... وتكون «في» للظرفية المجازية ... وسوق هذه المحاورة إلى النبي ﷺ، على طريقة التعريض لقصد أن يسمع ذلك المشركون فيكون استقرار حاصل المحاورة في نفوسهم أمكن مما لو ألقي إليهم مواجهة. وهذه طريقة في الإلقاء التعريضي يسلكها الحكماء وأصحاب الأخلاق متى كان توجيه الكلام إلى الذي يقصد به مظنة نفور كما في قوله: ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ (الزمر:٦٥)، أو كان في ذلك الإلقاء رفق بالذي يقصد سوق الكلام إليه، كما في قصة الخصم اللذين اختصما إلى داود المذكورة في سورة ص)[1].

* * *

الماضي بعد «إن» لغير الاستقبال:

إذا كان الخطيب والبلاغيون قد أشاروا إلى أن تلك الأسباب التي ذكرناها هي أسباب العدول عن المضارع إلى الماضي في فعل الشرط بعد «إن»، وأن الداعي إلى هذه الأسباب هو إبراز غير الحاصل في صورة الحاصل، فإن ذلك لا يعني أن هذا هو كل ما يمكن أن يكون سبب العدول إلى الماضي في هذا التركيب، فإن هناك أسباباً أخرى سوى إبراز غير الحاصل في صورة الحاصل، وسوى التعريض تجعل الماضي واقعا موقع المضارع بعد «إن». ذلك أن ما سبق الحديث عنه هو الماضي بعد «إن» حينما يكون دالا بعدها على الاستقبال.

---

(١) التحرير و التنوير ٢٨٤/١١ ٢٨٥. وقصة الخصم هي ما ذكرته الآيات ٢٣-٢٥ من سورة ص

ومن المعلوم ـ سلفاً ـ أن مايخصنا هنا هو الماضي المعدول إليه عن المضارع ، أي الماضي لفظا لامعنى ، ولئن كان العدول عن صيغة إلى أخرى هو موضع عناية البحث في المقام الأول ؛ فإن مجيء الماضي في موضع هو للمضارع أصلا يعد من العدول وإن كان الماضي باقيا في معناه على مضيه ، بل إن فيه من اللطائف والنكات ما يدعو إلى البحث ، حيث نجد في الكتاب الكريم آيات جاء فيها الماضي شرطا لـ« إن» وهو ماض في معناه ، مما يدعو إلى التأمل والنظر ، ذلك أن المعهود في الشرط أنه مستقبل المعنى ، ويقتضي أن يكون ما بعده مستقبلا كذلك ، ومتى جاء بعد أداة الشرط ما ظاهره ماض من الأفعال أُول بالمستقبل .

فالآيات التي جاء الماضي فيها شرطا لـ« إن» وهو باقٍ على مضيه في المعنى تحمل أغراضا بلاغية ولا شك ، فإنه إذا جعل الماضي المتحقق الواقع بالفعل شرطا لـ« إن» التي تقتضي أن يكون مابعدها مستقبلا كان ذلك تنزيلا للماضي المتحقق منزلة المستقبل غير المتحقق أو المشكوك في وقوعه ، لإسباغ دلالات المستقبل الذي تقتضيه تلك الأداة ويسري في كامل التركيب بعدها على الفعل الواقع بعدها وإن دل على مضي ، لأن تلك الأداة استلزمت بعدها مستقبل المعنى من الأفعال ، فإذا جيء في ذلك الموضع بفعل ماضي اللفظ والمعنى كان ذلك إظهارا للماضي في موضع هو للمستقبل المشكوك في وقوعه ، فيكون الفعل المتحقق منزلا منزلة المشكوك فيه لأن ذلك الفعل مما ينبغي ألا يقع ، فيتجاهل وقوعه وتحققه ، ويعامل معاملة غير الواقع، وهذا الغرض ظاهر في التركيب المذكور ـ أعني الماضي لفظا ومعنى بعد « إن» ـ ذكره المفسرون كما في قوله تعالى على لسان هود عليه الصلاة والسلام : ﴿ وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ ءَامَنُواْ بِٱلَّذِىٓ أُرْسِلْتُ بِهِۦ وَطَآئِفَةٌ لَّمْ يُؤْمِنُواْ فَٱصْبِرُواْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ بَيْنَنَا ۚ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾ (الأعراف:٨٧) قال أبو حيان عند هذه الآية : (هذا الكلام من أحسن ما تُلطف به في المحاورة إذ برز المتحقق في صورة المشكوك فيه ، وذلك أنه قد آمن به طائفة بدليل قول المستكبرين عن الإيمان : ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ

ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لَنُخۡرِجَنَّكَ يَٰشُعَيۡبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرۡيَتِنَآ أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۚ قَالَ أَوَلَوۡ كُنَّا كَٰرِهِينَ ﴾ (الأعراف:٨٨)، وهو أيضا بارع التقسيم إذ لا يخلو قومه من القسمين)[١] . فنرى أبا حيان يشير إلى ما ذكرنا من إبراز المتحقق في صورة المشكوك فيه ، لأن الواقع مما ينبغي ألا يكون ، ذلك أنّ هوداً عليه السلام كان يرجو أن يؤمن قومه كلهم ، وهو الذي ينبغي أن يكون ، ودعوته لم تخص المؤمنين ، وكأن في ذلك إشارة إلى رغبته في عدم وقوع ماوقع من الفعل ، إذ كان عدم إيمان طائفة منهم أمرا واقعا وهو عليه السلام يعلم ذلك ، إلا أن رغبته في عدم كفر أحد منهم جعل الواقع عنده الذي هو انقسامهم إلى مؤمن وكافر بمنزلة المشكوك في وقوعه .

وقد يقال إن العدول في هذا الأسلوب إنما هو في الأداة « إن» ، وفي هذا نظر لأنه ليس من أدوات الشرط ما يصح أن يقع هنا ، فيقوم مقام « إن» لأداء هذا المعنى ، إذ كان من المعلوم أن أدوات الشرط قد يفيد بعضها معنى الآخر كما تقدم فيما سبق[٢] ، غير أنه هنا لا يمكن أن يقام مقام هذا الحرف حرف شرط آخر ، فتبين أن هذا هو موقعه ، فالعدول إنما هو في وقوع الماضي الدال على المضي موقع المضارع ، أي وقوعه شرطا لـ« إن» وإن دل على مضي ، وما قاله ابن عاشور من أن « إن» في الآية (ليست بمفيدة الشك في وقوع الشرط كما هو الشأن ، بل اجتلبت هنا لأنها أصل أدوات الشرط ، وإنما تفيد معنى الشك أو ما يقرب منه إذا وقع العدول عن اجتلاب « إذا» حين يصح اجتلابها ، فأما إذا لم يصح اجتلاب « إذا» فلا تدل « إن» على شك ، وكيف تفيد الشك مع تحقق المضي؟!)[٣] ، فلا يَردُّ ما ذكرناه لأننا نقول إن دلالتها على الماضي إنما جاءت من تنزيل الماضي منزلة المستقبل ، ولو كان مضي الفعل عائقا دون دلالة « إن» على الشك ، لما صح دلالة صيغة ما على زمن غيرها ، فكما تدل صيغة الماضي على الاستقبال ، وتدل صيغة المضارع على

---

(١) البحر المحيط ١٠٩/٥ .

(٢) ينظر الصفحة ذات الرقم ١٠٠ .

(٣) التحرير والتنوير ٢٥٠/٨ .

المضي بطريق تنزيل الفعل منزلة الآخر؛ فإن الماضي في هذه الآية ونظيراتها ينزل منزلة المستقبل لا من جهة زمنه بل من حيث اقتضاء الشرط الاستقبال، فهذا الاقتضاء هو الذي أضفى على الماضي هنا شيئا من معنى الاستقبال، ليتسنى إفادة النكتة التي هي التشنيع على الفاعل بتنزيل الواقع منزلة المشكوك في وقوعه، لأنه مما ينبغي ألا يقع. وكأن في خطاب هود عليه السلام لقومه نوعا من التجاهل لما وقع منهم، كأنه لا يريد أن يراه واقعا متحققا، وإنما يريد أن يرى إيمانهم جميعا ودخولهم في دين الله واقعا. ولو صح عدم دلالة «إن» هنا على الشك بسبب مضي فعلها لفظا ومعنى، لما صح دلالة «لو» على الامتناع في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ ﴾ (الأنعام:٢٧) لاستقبال فعلها لفظا ومعنى مع كونها للامتناع في الماضي، وقد سبق بيان هذا في حديثنا عن «المضارع بعد «لو» لاستحضار الصورة المرتقبة[١].

أو أن يكون العدول في التركيب أي في «إن» وما دخلت عليه، بأن استعمل التركيب الدال على المستقبل موضع التركيب الدال على المضي، فهو من جهة الدلالة لا يرجع إلى حقيقة ولا مجاز، لأن هذه الدلالة كما يقول ابن عاشور (من مستتبعات التراكيب المستفادة بالعقل التي لا توصف بحقيقة ولا مجاز)[٢].

ويدخل في هذا ما ذكره البلاغيون في قوله تعالى: ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ (الزخرف:٥)، على قراءة الكسر[٣]، إذ يذكرون أن المراد باستعمال «إن» هنا التوبيخ (أي تعيير المخاطب على الشرط وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصلح إلا لفرضه كما يفرض

---

(١) ينظر المبحث الخاص بدخول المضارع في حيز حرف الشرط "لو" في الصفحة ذات الرقم ٦٠ وما بعدها.

(٢) ينظر التحرير والتنوير ٣٢/٨.

(٣) ينظر الحجة في القراءات السبع صـ٣٢٠، للإمام الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة السادسة ١٤١٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

المحال)[1] ، على أنها لم تخرج في هذه الآية ونظيراتها ـ مما هو مقطوع بوقوعه ـ عن الشرطية المقتضية لمعنى الاستقبال ، ولأن العدول في فعل الشرط لا بد له من نكتة ، فإنه في هذه الآية راجع إلى أن ما وقع منهم من الإسراف مما ينبغي ألا يقع ، قال الزمخشري : (فإن قلت : كيف استقام معنى « إن» الشرطية وقد كانوا مسرفين على البت ؟ قلت : هو من الشرط الذي ذكرت أنه يصدر عن المدل بصحة الأمر المتحقق لثبوته كما يقول الأجير : « إن كنت عملت لك فوفني حقي» وهو عالم بذلك ولكنه يخيل في كلامه أن تفريطك في الخروج عن الحق فعل من له شك في الاستحقاق مع وضوحه استجهالا له)[2]، أي استجهالا للفعل لأنه لا ينبغي أن يكون . فقد جُعل المحقق منزلة المشكوك فيه لهذا الغرض ، ولأن الواقع المتحقق في الماضي لا يكون مشكوكاً فيه لمضيه لزم من جعله بمنزلة المشكوك فيه تنزيله منزلة المستقبل ، لأن الشك في الأمر لا يكون إلا صفة للأمور المستقبلة لا الأمور الماضية التي هي عند المتكلم مما قطع بوقوعه .

وعلى هذا فتنزيله منزلة المستقبل جاء من طريق الدلالة اللزومية ، فإن وصفه بأنه لا ينبغي أن يكون إلا مشكوكا فيه يلزم منه ألا يكون إلا مستقبلا ، ضرورة أن الماضي المعلوم لا يشك فيه .

وخلاصة القول في هذا وأمثاله هو أن دخول « إن» على ماض وقع وتحقق بالفعل يشبه أن يكون من التنزيل لذلك الماضي الواقع منزلة المستقبل غير الواقع ، ومن أغراضه تهجين ذلك الفعل ، والتشنيع على فاعله ، لأن « إن» تقتضي أن يكون ما بعدها مستقبلا ، فإذا جيء به ماضيا لفظا ومعنى علم من ذلك أن المراد تنزيل الماضي المتحقق منزلة غير المتحقق استهجانا له وتشنيعا على فاعله ، وفيه أيضا معنى عدم التصديق بوقوع الفعل أو استجهاله ، كما يقول الزمخشري ، وقال العلوي :

---

(١) الإيضاح صـ ١٨٠ .

(٢) الكشاف ٣٧٨/٣ .

(إن استعملت في مقام القطع ، فإما أن يكون على جهة التجاهل وأنت قاطع بذلك الأمر ، ولكنك تري أنك جاهل به ، وإما لتنزيل المخاطب منزلة الجاهل ، لعدم جريه على موجب العلم) [1] . وقول النحاة إن معنى هذا التركيب : « إن ثبت كذا كان كذا» تفسير يؤدي إلى ما ذكرنا لأن المتكلم يرى عدم ثبوت الشرط وهو ثابت . ويتضح ما ذكرنا أيضا في قوله تعالى - في قصة نوح عليه السلام : ﴿ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ (يونس:٧٢)، فإن توليهم واقع كما يذكر المفسرون ، إذ استمروا على التولي والتكذيب حتى جاءهم العذاب[2] .

ونظيره أيضا ما جاء في قوله تبارك وتعالى :﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ ﴾ (الحج:٥)، فقد ذكر المفسرون (أنه جعل ريبهم في البعث مفروضا بـ« إن» الشرطية مع أن ريبهم محقق ، للدلالة على أن المقام لما حف به من الأدلة المبطلة لريبهم نزل منزلة من لا يتحقق ريبه كما في قوله تعالى : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ (الزخرف:٥) [3]، على قراءة الكسر قال الشهاب الخفاجي : (في تنكير « ريب» وإيراد « إن» إشارة إلى أنه ليس مما ينبغي الريب فيه) .

وقريب من هذا التركيب ما يرد في ختام كثير من الآيات القرآنية لاستثارة همم المؤمنين في مثل قوله تعالى:﴿ أَتَخْشَوْنَهُمْ ۚ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ (التوبة:١٣)، قال ابن عاشور : (جيء بالشرط المتعلق بالمستقبل ، لقصد إثارة همتهم

---

(١) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز٣/٢٩٨ ، لمحمد بن حمزة العلوي ، غير محدد الطبعة أو تاريخها ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٢) ينظر لذلك مثلا : الكشاف٢/٢٤٦ ، وحاشية الشهاب ٥/٤٩ .

(٣) حاشية الشهاب ٦/٢٨٣ .

الدينية فيبرهنوا على أنهم مؤمنون حقا يقدمون خشية الله على خشية الناس)[1] ، فإيمانهم واقع لا شك فيه ، وحرف الشرط لا يراد به الشك ، وإنما أريد منه معنى الاستقبال اللازم للشرط ، لبيان أن ما يترقب من الخشية التي يقتضيها الإيمان بعد هذا منزل منزلة المستقبل من جهة تحري وقوعه على أي وجه يقع؟ ليطلب منهم بذلك الزيادة فيما أمروا به ، وهو المراد باستحثاث الهمة واستثارتها . ويلاحظ أن أكثر الآيات التي ختمت بشرط يقيد فعلا قبله كالآية السابقة ، أنه لا يكون إلا ماضيا وهو في كتاب الله كثير جداً خاصة مع الفعل « كان » ولا يقارن به المضارع ، بل لا أظن المضارع يأتي في هذه المواضع ـ أعني مواضع تقييد الفعل في آخر الآية ـ بل يكاد يختص بالماضي ، وقال السبكي : (المراد التنبيه على السبب الباعث للمأمور به لا تقييد الحكم)[2] .

وكذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ (آل عمران:١٣٩) ، (حيث نهاهم سبحانه أن يضعفوا عن جهاد أعدائهم ، وعن الحزن على من استشهد من إخوانهم)[3] ، أما الشرط فقد أفاد تنزيل الماضي المتحقق منزلة المستقبل لأن في ذلك استحثاثا لهممهم فلا يضعفون ، قال ابن عاشور : (قصد به تهييج غيرتهم على الإيمان إذ قد علم الله أنهم مؤمنون ، ولكنهم لما لاح عليهم الوهن والحزن من الغلبة ، كانوا بمنزلة من ضعف يقينه فقيل لهم : إن علمتم من أنفسكم الإيمان)[4] ، وقد جعل أبو السعود المقصود : (تحقيق المعلق بناء على تحقيق المعلق به كما في قول الأجير : إن كنت عملت لك فأعطني أجري)[5] ،

---

(١) التحرير والتنوير ١٣٤/١٠ .

(٢) الإبهاج في شرح المنهاج ، تأليف على بن عبد الكافي السبكي ، وولده عبد الوهاب ، الطبعة الأولى١٤٠٤هـ ، دارالكتب العلمية ، بيروت .

(٣) البحر المحيط ٣٥٢/٣ .

(٤) التحرير والتنوير ٩٩/٤ .

(٥) إرشاد العقل السليم ٨٩/٢ .

وهو شبيه بما نقلناه من كلام الزمخشري[1] ، حيث جعل العلة في هذا الاستعمال هو إفادة استجهال الفعل ، ونحن لا نقول إن المراد استجهال إيمانهم ـ تعالى الله عن ذلك ـ بل تفيد الآية تنزيل الماضي منزلة المستقبل من جهة جواز عدم وقوع المستقبل ، فيصبح مطلوبا من المؤمنين إثبات وقوعه بتحري أسباب الوقوع والتحقق ، إذ جعلت تلك الأسباب محصورة في الانتهاء عن الوهن والضعف وذلك لا يكفي للشك في إيمانهم أو استجهاله ، فربط إيمانهم بتلك الأسباب قرينة لعدم إرادة استجهال إيمانهــم ، إذ يمتنع أن يُشك في إيمانهم لمجرد إصابتهم بشيء من الوهن والحزن ، ثم إن في تعليق الانتهاء بالإيمان تذكير بأسباب القوة المؤدية إلى إزالة الوهن والحــزن . ويقابل ما ذكر في حق المؤمنين ، قوله تعالى في حق يهود : ﴿ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ (البقرة:٩١) حيث ربط إيمانهم بقتلهم الأنبياء ولا ريب أن من قتلوا الأنبياء ، أو ارتضوا قتلهم أنهم لا إيمان لهم ، فلما جعل قيد إيمانهم وشرطه أمرا ينافي حقيقة الإيمان ويباينه مباينة تامة دل ذلك على أنهم ليسوا مؤمنين ، كما دل تقييد إيمان المؤمنين بخشيته تعالى ، وبترك الحزن والوهن على تحقق ذلك الإيمان . والله أعلم .

وقد بين الطيبي أن الشرط بـ« إن» (قد يستعمل في الماضي لإظهار الحرص في وقوع الجزاء)[2] . وذكر بعض المفسرين أن الشرط متى كان ماضي اللفظ فإنه مراد به المبالغة في بيان سرعة استحقاقه للجزاء ، أو سرعة إيقاع الجزاء وشدة ارتباطه بوقوع الشرط ، فضلا عن أن يكون ذلك الفعل الماضي هو « كان» إذ تتجرد للدلالة على المضي وتنسلخ عن الحدث فتفيد تأكيد وقوع الشرط ، فيلزم منه تأكيد وقـوع الجـزاء . ويرى فريق من أهل العلم عدم انقلاب زمن « كان» للاستقبال عند وقوعها

---

(١) ينظر الصفحة ذات الرقم ٣٨٠ من هذا الكتاب .

(٢) التبيان في البيان صـ ٢٧٢ ، للحسين بن عبد الله بن محمد الطيبي ، تحقيق الدكتور عبد الستار حسين زموط ، الطبعة الأولى١٤١٦هـ ، دار الجيل بيروت .

شرطا لـ« إن» على ما بيناه فيما سبق ، فعلى الرغم من اقتضاء الشرط للاستقبال فإن « كان» بتجردها للدلالة على المضي تجعل جملة الشرط جامعة بين ما يدل على استقبال وما يدل على مضي ، واجتماعها مع الشرط يدعو لتأمل جملة الشرط من حيث أزمنتها ، فجملة الشرط تدل على أزمنة مختلفة ، أحدها : زمن إنشاء الشرط أو زمن الحكم بالشرط ، والثاني : زمن الحكم على الشرط وهو الزمن الواقع بين تمام حصول الشرط وتحققه وبين زمن إيقاع الجواب ، والثالث : زمن إيقاع الجواب ، فزمن الحكم على الشرط مستقبل بالنسبة لزمن الحكم بالشرط ، وزمن إيقاع الجواب مستقبل بالنسبة لزمن الحكم على الشرط . ووجود « كان» مع « إن» يفيد أن المتكلم يجعل الحكم بالشرط الذي يفترض أن يسبق وقوع الشرط يجعله بمنزلة الحكم على الشرط ولأن كلمة « كان» عند ذاك تشير أبداً إلى الماضي فإن دخولها في هذا التركيب ينقل الحديث من زمن الحكم بالشرط إلى زمن واقع بين وقوع الشرط وجوابه وهو زمن الحكم على الشرط . بمعنى أن الشرط لاشتماله على زمنين أحدهما ماض بالنسبة للآخر ـ أعني أن الشرط ماض بالنسبة لجوابه ـ فإن إدخال « كان» في الشرط يجعل الشرط منذ اللحظة الأولى لإنشائه ؛ في حكم الواقع ، وهنا تبرز فائدة « كان» فعلى الرغم من كون الحكم على الشرط مستقبلا بالنسبة لزمن إنشاء الشرط فإنها تجعله بمنزلة الواقع في زمن الحكم بالشرط ، وبذلك يقتضي الشرط جوابه ، ويفيد التركيب أن الجزاء أصبح متقرر الوقوع ، ويتضح ذلك في قوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ ﴾ (المائدة:٦) ، إذ إن الشرط وجوابه مستقبلان بلا شك ، لكن احتفاظ « كان» بدلالتها على المضي أفاد أن الشرط أصبح في حكم الواقع الماضي ، لبيان أهمية إيقاع الجزاء ، لأنه بتصوير الشرط ماضيا يكون الجزاء لازم الوقوع . والله أعلم .

* * *

الشرط بـ «إن» قد لا يراد به التقييد :

ويحسن هنا أن نشير إلى أنه قد يأتي الشرط غير مراد به تقييد ما قبله من المسند كما في قول الحق تعالى : ﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾ (الأعلى:٩)، إذ لو كان تقييداً للتذكير لكان مفهوم المخالفة ألا يذكر إن لم تنفع ، وهذا غير جائز (لأن التذكير واجب نفع أو لم ينفع)[1] ، قال ابن عاشور : (فالشرط في قوله : «إن نفعت الذكرى» جملة معترضة وليس متعلقا بالجملة ولا تقييدا لمضمونها إذ ليس المعنى : فذكر إذا كان للذكرى نفع حتى يفهم بطريق مفهوم المخالفة أن لا تذكر إذا لم تنفع الذكرى ، إذ لا وجه لتقييد التذكير بما إذا كانت الذكرى نافعة إذ لا سبيل إلى تعرف مواقع نفع الذكرى... بل المراد فذكر الناس كافة إن كانت الذكرى تنفع جميعهم ، فالشرط مستعمل في التشكيك لأن أصل الشرط بـ« إن» أن يكون غير مقطوع بوقوعه ، فالدعوة عامة ومايعلمه الله من أحوال الناس في قبول الهدى وعدمه أمر استأثر الله بعلمه ، فأبو جهل مدعو للإيمان والله يعلم أنه لا يؤمن لكن الله لم يخص بالدعوة من يرجى منهم الإيمان دون غيرهم . والواقع يكشف المقدور . وهذا تعريض بأن في القوم من لاتنفعه الذكرى وذلك يفهم من اجتلاب حرف «إن» المقتضي عدم احتمال ووقوع الشرط أو ندرة وقوعه)[2] . وقد أعاد ابن عاشور التعريض ـ كما رأينا ـ إلى حرف الشك ، ولكون التعريض إنما هو بمن لم ينتفع بالتذكر فإن المناسب هو أن يكون التعريض مستفادا من الماضي الذي يفهم منه تحقق النفع فيمن آمن ، فيظهر التعريض بمن لم ينتفع بالتذكير فلم يؤمن ، وهذا أقرب وأوفق لما قدمناه من كلام أهل العلم عن مصدر التعليل في هذه الآية ونظيراتها . والله أعلم .

* * *

---

(١) الصاحبي صـ ٤٣٨ .

(٢) التحرير والتنوير ٢٨٤/٣٠ .

المبحث الثالث

دخول الفعل الماضي في حيز حرف الشرط « إذا »

يحسن هنا أن نشير إلى ما ذكر من قبل ، وهو أن حرف «الشرط»« إذا» أصله ظرف زمان ، ثم يضمن معنى الشرط ، ولأنه يدل على الزمن فإنه يفيد الجزم بوقوع الشرط لأنك بإنشاء الشرط باستعمال هذا الحرف إنما تؤقت لوقوع الشرط . قال ابن عاشور : (« إذا» اسم زمان مبهم يتعين مقداره بمضمون جملة يضاف إليها هو . فـ« إذا» اسم زمان مطلق ، فقد يستعمل للزمان المستقبل غالبا . ولذلك يضمن معنى الشرط غالبا ، ويكون الفعل الذي يضاف إليه بصيغة الماضي غالبا لإفادة التحقق ، وقد يكون مضارعا كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَآبَّةٍ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٌ ﴾ (الشورى:٢٩) ، ويستعمل في الزمن الماضي وحينئذ يتعين أن تقع الجملة بعده بصيغة الماضى ، ولا تضمن « إذا» معنى الشرط حينئذ وإنما هي لمجرد الإخبار دون قصد تعليق نحو : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا ۚ قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ ۚ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾ (الجمعة: ١١))[1] .

أما وقوع شرطه من حيث الجزم وعدمه فهو من المقطوع به ، ولذلك ناسب أن يكون مفيدا للتوقيت بما لا يفيد « إن» ، لكون زمن « إذا» مبهما ، وهذا أحد الفوارق الرئيسية بين الحرفين ، كما أن كون « إذا» مما يقطع بشرطه يجعل مجيء الماضي معه يكثر بالنظر إلى أصل الاستعمال الذي يقتضيه الشرط ألا وهو

---

(١) التحرير والتنوير ٣٠/٥٩٠ .

الاستقبال ، الذي يفيده المضارع . فأما التعبير بالماضي مع « إذا » عند إفادته للشرط فهو من العدول الذي يطلب له نكتة .

ولا ريب أن الماضي إذا عبر به عن المستقبل ، أو العكس ؛ فإن ذلك من المجاز . ومن البيانيين من يجوِّز أن يكون من باب الاستعارة أو المجاز المرسل على ما تبين من قبل[1]. ونجد عند بعض المفسرين أن مجيء الماضي بعد « إذا » استعارة مجردة ، فالتجريد حينئذ يُلزم هذا الاستعمال الاستعارة ، ويمنع حينئذ المجاز المرسل ، وهذا يؤيد ما تقدم من قبل وهو أن اعتبار العدول عن صيغة إلى أخرى من باب الاستعارة أولى من عده مجاز مرسلا .

فمن الواضح أنه قد استعيرت الصيغة الخاصة بالزمن الماضي للدلالة على الزمن المستقبل ، وكون « إذا » دالة على الاستقبال أمر يناسب المستعار له الذي هو الفعل المضارع . قال ابن عاشور عند قوله تعالى ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ ﴾ (الأحقاف:١٥)، ولما كان « إذا » ظرفا لزمان مستقبل كان الفعل الماضى تشبيها للمؤكد تحصيله بالواقع ، فهو استعارة . و« إذا » تجريد للاستعارة)[2]. وهذا القول ـ أعنى الاستعارة المجردة ـ لا شك ينسحب على أختها « إن » .

وقد اشتمل الكلام السابق لابن عاشور ـ رحمه الله ـ على الغرض الأصلي من استعمال الماضي بعد « إذا » وهو تشبيه المؤكد تحصيله بالواقع ، هذا غرض ينبى عليه أغراض أخر ، إذ يستفاد من معنى التحقق في الماضي لجعل الشيء المستقبل المدلول عليه بالشرط شيئا واقعا في الماضي أو في حكم الواقع في الماضي ، وهو

---

(١) ينظر الفصل الثاني الصفحة ذات الرقم ٤٩ وما بعدها .

(٢) التحرير والتنوير ٢٦/٣١ .

ما يناسب تلك الأداة لما فيها من معنى الجزم بالوقوع . لذلك فإن ملازمة الماضي لها حتى لا يكاد ينفك أحدهما عن الآخر جعل استعمال المضارع بعدها كالشيء النادر.

وهذه الدلالة القطعية في صيغة الماضي بعد « إذا» يبن السر وراء كثرة مجيء الآي التي تتحدث عن القيامة وأهوالها بهذا الأسلوب ـ أعنى « إذا» والماضى ـ دون « إن» ، بل لقد كثر افتتاح السور القرآنية به ، وذلك لما فيه من الجزم بالوقوع المفيد للتخويف والتهويل ، لأن مقام الإخبار عن وقوع الساعة وأهوالها مقام تأكيد وجزم ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ (التكوير:١) ، في اثنتي عشرة آية افتتحت بها السورة ، قال ابن عاشور : (الافتتاح بـ« إذا» افتتاح مسوق لأن « إذا» ظرف يستدعى متعلقات ، ولأنه أيضاً شرط يؤذن بذكر جواب بعده ، فإذا سمعه السامع ترقب ما سيأتى بعده ، فعندما يسمعه يتمكن من نفسه كمال تمكن ، وخاصة بالإطناب بتكرير كلمة « إذا» ... وصيغة الماضي في الجمل الثنتي عشر الواردة شروطا لـ« إذا» مستعملة في معنى الاستقبال تنبيها على تحقق وقوع الشرط)[1] ، مما يوحي بعظمة ما وقع فيه الشرط لأنه أصبح حينئذ ـ أي الشرط ـ توقيتا لشيء واجب الوقوع فلا يفصله عن الواقع إلا الزمن ، فإذا أخبر به في صورة الواقع كان ذلك أقوى في تخويف الناس وتحذيرهم ، وقد ذكر فريق من أهل العلم وهم البصريون[2] أن فعل الشرط في هذه الآيات ونظيراتها مضمر يفسره المذكور ، وهو يفيد زيادة التوكيد لمعنى الوقوع ، لأن من أغراض التكرار التوكيد .

وذهب فريق آخر هم الأخفش والكوفيون إلى أن الجملة بعد « إذا» اسمية ، والمرفوع بعد « إذا» مبتدأ والجملة بعده خبر له[3] ، وهذا الرأي يؤيد كلام

---

(١) التحرير والتنوير ٣٠/٤٠ ، ١٤١ .

(٢) ينظر حاشية الدسوقي على المغني ١/٢٥٢ .

(٣) ينظر لذلك البحر المحيط ١٠/٤١٤ .

ابن عاشور لما في تقديم المسند الفعلى من تقوى الحكم وتأكيده . حيث يقول : (وكانت الجمل التى جعلت شروطا لـ « إذا » غى هذه اللآية مفتتحة بالمسند إليه المخبر عنه بمسند فعلي دون كونها جملا فعليه ودون تقدير أفعال محذوفة تفسرها الأفعال المذكورة ، وذلك يؤيد قول نحاة الكوفة بجواز وقوع شرط « إذا » جملة غير فعلية وهو الراجح لأن « إذا » غير عريقة في الشرط . وهذا الأسلوب لقصد الاهتمام بذكر ما أسندت إليه الأفعال التي يغلب أن تكون شروطا لـ« إذا » لأن الابتداء بها أدخل في التهويل والتشويق وليفيد ذلك التقديم على المسند الفعلي تقوى الحكم وتأكيده في جميع تلك الجمل ردا على إنكار منكريه فلذلك قيل « إذا الشمس كورت» ولم يقل : إذا كورت الشمس ، وهكذا نظائره) [1]. فالشرط عنده هو الجملة الاسمية كاملة ، وإنما جيء بها على هذا الأسلوب لأجل تلك الأغراض ، والماضي الواقع في تلك الجمل ليس مفسرا لفعل الشرط المضمر بل هو خبر لتلك الجمل الاسمية ومع ذلك فهو مفيد لتحقق الشرط . فالماضي على قولي أهل العلم يفيد تحقق الوقوع ، بما يجعل الشرط مفيدا لمعنى التهويل والتشويق .

ونرجع إلى القول بأن شرط « إذا » كثر مجيئه في القرآن الكريم ماضيا وندر مجيء المضارع شرطا لها في القرآن الكريم ، إذ لم يقع إلا في مواضع يسيرة لعلنا نشير إليها أو إلى بعضها مع ملاحظة ما وراء ذلك من نكات ، لأن ملازمة « إذا » للماضي تجعل من مجيء المضارع شرطا لها موضع تأمل على الرغم من كونه هو الأصل ، سيما أنه لا يتجاوز بضعة عشر موضعا في القرآن الكريم ، مقابل مواضع كثيرة جدا جاء الماضي فيها شرطا لها ، إذ أصبح الفرع شبيها بالأصل من حيث كثرة استعماله ، والعكس صحيح .

والظاهر أن المضارع بعد « إذا » في تلك الآيات الكريمة لا يراد به إفادة المستقبل ، بل لعل التكرار والتجدد هو المراد كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ

---

(١) التحرير والتنوير ١٤١/٣٠ .

قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِهِۦٓ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّنَآ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلِهِۦ مُسْلِمِينَ ﴾ (القصص:٥٣) ، إذ المضارع في الآية دال على المضي ، لأنها نزلت في النضر بن الحارث[1] ، فهو الذي قال هذا القول ، واتبعه نفر من قريش ، فالآية إذاً تتحدث عن أمر مضى ، والمضارع بعد « إذا » في الآية لا يفيد الاستقبال ، بل هو واقع موقع الماضي ، ففيه عدول باستعماله فيما يدل على المضي ، وإن كان ما بعد « إذا » يقتضى المستقبل ، وإنما جيء به مستقبلا لا لاقتضاء الأداة فعلا مستقبلا ، بل لأن الفعل الذي يدل عليه الشرط فعل متكرر متجدد ، فجيء بصيغة المضي معدولا بها عن الاستقبال ، ليدل على إصراره ومكابرته ، فإنه كلما تليت عليه الآيات قابلها بالمكابرة والعناد ، وإنما جيء به هنا معها ليفيد التكرر والتجدد مع ما تفيده هى من التكثير، بوقوعه في حيزها .

والملاحظ في الآيات التى جاء فيها هذا الأسلوب ـ أعنى المضارع بعد « إذا » ـ أن فعل الشرط فيها مادته التلاوة ، فإفادة « إذا » مع المضارع التكرر والتكثير يناسب ما هو من شأن الآيات الكريمة إذ هي تتلى مرة بعد مرة ، ويظهر أن هذا الفعل « يتلى أو تتلى » المراد به الدعوة بالآيات ، أي تلاوتها للدعوة إلى دين الله كما يتضح من كلام المفسرين[2] ، حيث بينوا أن المراد بالذين يؤمنون بها حينما تتلى عليهم هم المؤمنون من الأمم السابقة ، أو من دعي إلى الإسلام بقايا تلك الأمم كعبد الله ابن سلام . أما أغلب تلك الآيات فكانت في حق الكافرين ، إذ تتلى عليهم فيكابرون ويصدون عنها ، فدل على أن المراد بالتلاوة هنا الدعوة بالآيات وهذا يناسبه معنى التكرر والتجدد والتكثير .

ونعود إلى القول بأن الماضي يعدل إليه عن المضارع بعد « إذا » لما فيه من معنى التحقق فيشبه الفعل الواقع في المستقبل ، بالفعل الواقع في الماضي من جهة أن الماضي يدل على الجزم بوقوع الفعل ، إذا كان الشرط باستعمال « إذا » يفيد الجزم

---

(١) ينظر فتح القدير ٣٤٨/٢ .

(٢) ينظر لذلك مثلا : الكشاف ١٨٤-١٨٥ ، زاد المسير ١٠/٦ والتحرير والتنوير ٢٣٣/١٥ .

بالوقوع فإن وجود الماضي بعده في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓۗ ﴾ (الأعراف:١٣١)، هو المناسب لمعنى الجزم ، ولذلك فإن البلاغيين بعد الخطيب لم يرتضوا أن يكون القطع بوقوع الشرط هو مفاد « إذا » وحدها ، بل ذكروا أن ذلك مما أفادته مع الماضي ، قال السعد : (جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع « إذا » لأن المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ، ولهذا عرفت الحسنة تعريف الجنس أي الحقيقة ، لأن وقوع الجنس كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع بخلاف النوع)[١]، وكان الخطيب قد جعل معنى القطع في الآية راجعا إلى ما تفيده « إذا » من القطع بالوقوع[٢] ، ولعله اكتفى بما قدمه قبل ذلك من أنه غُلِّب لفظ الماضي معها لكونه أقرب إلى القطع بالوقوع ، ولكن عدم اكتفاء أصحاب الشروح بما قدمه ، يشير إلى أن القطع المفهوم فى الآية راجع إلى « إذا » .

وفي الآية نفسها جيء بـ« إن» الشرطية مع المضارع فى مقام عدم الجزم بالوقوع ، وقد نبه القوم إلى الفرق بين الاستعمالين بحكم اجتماعهما في الآية ، وتقارب الحديث عن الأداتين ، إذ أشاروا إلى أنه (جيء في جانب السيئة مع « إن» بلفظ المضارع المشعر بعدم تحقق الوقوع المناسب لها ، وعبر بـ :« إن» مع السيئة دون الحسنة لأن « إن» ـ كما تقدم ـ لعدم الجزم بالوقوع)[٣].

وجدير بالإشارة ما ذكره أهل العلم من (أن الله تعالى لا يتصور منه جزم ولا شك ، لأنه علام الغيوب ؛ فالشيء عنده إما معلوم الوقوع ، وإما معلوم عدمه ، ولكن الآية جاءت على نمط ما ينبغى أن يعتبر أنْ « لو » عبر بها مخلوق ، لأن القرآن عربي بليغ يجب أن يراعى فيه مقتضى البلاغة التي تتقرر في العربية)[٤]. ويقصد بقوله : (أن يراعى فيه) أي أن يراعى في تفسيره وبيانه .

---

(١) مختصر المعاني (الشروح ٢/٤١-٤٢) .
(٢) ينظر الإيضاح صـ ١٧٨ .
(٣) مواهب الفتاح (الشروح ٢/٤٢) .
(٤) المصدر السابق (الشروح ٢/٤١-٤٢) .

وهذه الآية مما يورده البيانيون وغيرهم للفرق بين استعمالي كل من « إذا » « وإن » لأن لكل منهما مواضع متباينة ليس من اليسير تمييزها ، ولذلك فإن استعمال « إذا » في قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (النساء:١٤٢) ، أولى من استعمال « إن » فيها ، فالمتبادر إلى الذهن هو أن المنافقين لقلة إيمانهم ، وعدم حرصهم على الصلاة يناسبه أن يؤتى في الآية بحرف الشك « إن » المناسب لما في قلوبهم من قلة الإيمان وتثاقل عن العباد ، غير أن المعنى المراد لا يناسبه سوى حرف « إذا » مع الماضي ، لأن معنى تحقق الوقوع والجزم به المدلول عليه بـ « إذا » والماضي يفيد أنه متى تحقق منهم قيام إلى الصلاة كان على وضع ينبع عن عدم الرغبة ، أي أن أقصى ما يمكن تحققه من قيامهم إلى الصلاة أن يكون قياما لا رغبة فيه .

ولعل هذا المعنى الظاهر في الآية يوضح صواب البيت المنسوب لعبد الرحمن ابن حسان (مخاطبا بعض الولاة وقد سأله حاجة فلم يقضها ثم شفع له فيها فقضاها وهو قوله :

أبى لك كسبَ الحمدِ رأيٌ مقصـرٌ ... ونفسٌ أضاقَ الله بالخيرِ باعهَـا

إذا هي حثته علـى الخيـرِ مـرةً ... عصاها وإنْ همتْ بسوءٍ أطاعهـا[1]

فإنه أراد أنه متى تحقق من نفس ذلك الوالي أن حثته على الخير وأصبحت دواعيه قائمة في نفسه ترك تلك الدواعي وعصاها ، فإن أقصى ما يؤدى إلى فعل الخير من تلك النفس يغلب عليه لؤم طبعه فيمنعه ، ولذلك فهو لم يستجب لتلك الدواعي التي تنادى في نفسه حتى أصبحت فى هيئة المتحقق ، وذلك ينبع عن شدة لؤمه . كما أن مجرد وجود الهم بالسوء في نفسه ولو بصورة قليلة فإنه سرعان

---

(١) الإيضاح صـ ١٧٩ . وينظر لنسبة البيتين وقصتهما الصفحة ذات الرقم ٨٨ من هذا الكتاب .

مـا يبادر إلى طاعته . وقد كان الزمخشرى[1] خطأ البيت على أن المعنى المتبادر هو أن الموضوع موضع الشك هو حث نفسه له على الخير ، والموضوع موضع المجزوم بوقوعه هو إطاعته لها على الشر . ولعل فيما ذكرناه توجيها مناسبا ويضاف إليه أن فى إضمار الفعل على شريطة التفسير زيادة في التوكيد فهو على تقدير : إذا حثته هي حثته . إذ إن الحث يدل على أن ذلك الأمر الذي هو فعل الخير مما طرق نفسه واعتمل فيه حتى كاد يبلغ حد الوقوع ، وعلى الرغم من ذلك فقد عصاها للـؤم طبعـه . ولهذا فقد أجاب بعض البلاغيين عن كلام الزمخشرى (بأنه يقصد في « إذا » إثبات حث نفس الوالي له على الخير وأنه مع ذلك يعصيها ، وهو أبلغ في الـذم ، بأنه يقصد في « إن » أنه يبادر إلى الشر بمجرد توهم نفيه له ، وهو أبلغ في الذم أيضاً)[2].

ومما يفيده العدول إلى الماضي بعد « إذا » التصريح بأن الفعل سيقع في المستقبل ، وذلك في مقام تبشير المؤمنين ، كما في قوله تعالى ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِى وَلْيُؤْمِنُواْ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾ (البقرة:١٨٦) ، ففي صيغة الماضي إشارة إلى أنه سبحانه يعلم ما في نفوسهم من طمع في إجابته تعالى لما يرجونه منه ، فجيء بالشرط الدال على الوقوع مع الماضي ليدل على أن ذلك سيقع منهم في المستقبل ، وحين ينبه القرآن على أن ذلك سيقع منهم مستقبلا فهو إباحة منه تعالى لصدور ذلك منهم مقرونة بالبشرى بأن الطمع واقع موقع الإجابة . قال ابن عاشور :(الجملة معطوفة على الجمل السابقة المتعاطفة أي لتكملوا العدة ، ولتكبروا ، ولعلكم تشكرون ... ومقتضى الظاهر أن يقال : ولعلكم تشكرون وتدعون فأستجيب لكم ، إلا أنه عدل عنه ... ليكون نظم الآية مؤذنا بأن الله تعالى بعد أن أمرهم بما يجب له عليهم أكرمهم فقال : وإذا سألوا عن حقهم عليَّ فإنى قريب منهم أجيب دعوتهم ، وجعل هذا الخير مرتبا على تقدير

---

(١) الإيضاح صـ ١٧٩ .

(٢) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح ١٨٩/١ .

سؤالهم إشارة على أنهم يهجس هذا في نفوسهم بعد أن يسمعوا الأمر بالإكمال والتكبير والشكر أن يقولوا : هل لنا جزاء على ذلك ؟ وأنهم قد يحجمون عن سؤال النبى ﷺ عن ذلك أدبا مع الله تعالى فلذلك قال تعالى : «وإذا سألك» للتصريح بأن هذا سيقع في المستقبل) [1]، فالإخبار بأنه سيقع في المستقبل فيه إذن لهم بأن يفعلوا ذلك ، وبشارة لهم برضائه عما في نفوسهم من الرجاء . وحيث جعل بشرى الرضاء عن الدعاء من دون بشرى إجابته . والله أعلم

وكذلك في قوله تعالى ﴿ إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ﴾ (النصر:١) ، إذ يدل الماضي على تحقق النصر والفتح للنبي عليه الصلاة والسلام ، وفي ذلك بشرى له وللمؤمنين ، لأنه جعل المستقبل واقعا ، وإنما جيء بالشرط لتقييد التسبيح والحمد بزمن وقوع النصر ، ولأن ذلك المستقبل واقع ولاريب فإن ما يترتب عليه من الجزاء مطلوب إيقاعه حالما يقع ذلك الشرط . فالجزم بوقوعه بشارة للنبي عليه الصلاة والسلام وللمؤمنين ، وذلك ما يفيده الماضي مع « إذا» .

ومثلما يفيد الماضي مع « إن» أن الشرط مما هو مرغوب فيه ، فإنه قد يفيد كذلك مع « إذا» بصورة أقوى كما في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ (البقرة:١٩٦) ، حيث : (جيء بـ« إذا» لأن فعل الشرط مرغوب فيه) [2]، ولا شك أن الماضي بعد « إذا» هو الذي أبرز الممكن غير الحاصل في صورة الحاصل ، ليتبين بذلك أن الأمن بعد أخطار العـدو أو الإحصار في الحج هو الذي يريده الله تعالى للمؤمنين إرادة شرعية ، وأنه سبحانه يريد بهم الخير .

وفي مقابل إيراد الماضي شرطا لـ« إذا» لإفادة التحقق فيما هو بشرى صالحة لأولياء الله من الأنبياء والمؤمنين معهم ، فإن إفادته للتحقيق أيضاً قد يستعمل في مقام

---

(١) التحرير والتنوير ١٧٨/٢ .   (٢) التحرير والتنوير ٢٢٥/٢ .

التهديد والتخويف كما في قوله تعالى : ﴿ نَّحْنُ خَلَقْنَٰهُمْ وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ ۖ وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَآ أَمْثَٰلَهُمْ تَبْدِيلاً ﴾ (الإنسان:٢٨)، قال الزمخشري : (أي بدلنا غيرهم ممن يطيع ، وحقه أن يجيء بـ« أن» لا بـ« إذا» كقوله ﴿ وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمْثَٰلَكُم ﴾ (محمد:٣٨)) [1] ولا ريب أن الزمخشري لم يرد أن الموضع في الآية يقتضى « إن» دون « إذا» بالأولى . بل أراد أن الممكن الذي يُدلُّ عليه بـ« إن» نزل منزلة المتحقق المدلول عليه بـ« إذا» ، ولذا قال الشيخ أبو حيان موضحا كلام الزمخشري :(يعنى أنهم قالوا إن « إذا» للمحقق و« إن» للممكن ، وهو تعالى لم يشأ، لكن قد توضع « إذا» موضع « إن» و« إن» موضع « إذا» كقوله تعالى : ﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾ (الأنبياء:٣٤)) [2] ، ومعنى هذا أنه نزل الممكن منزلة المحقق لغرض هو التهديد الذي لا يناسبه سوى كلام في صورة الجزم ، كذلك : (يجوز أن يكون ﴿ وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَآ أَمْثَٰلَهُمْ تَبْدِيلاً ﴾ (الإنسان:٢٨) تهديدا لهم على إعراضهم وجحودهم للبعث ، أي لو شئنا لأهلكناهم وخلقنا خلقا آخر مثلهم) [3].

وكذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ ۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ ﴾ (الرعد:١١) ، حيث جيء بـ« إذا» التي تفيد مع الماضي القطع بوقوع الشرط ، تنزيلا للمكن منزلة المتحقق للتخويف والتحذير . وكون القطع بوقوع الإرادة في الآية مقيدا بأنها إرادة سوء بقوم لا يعني أن إرادة الخير بقوم ليس مما هو مقطوع بوقوعه ، بل يفهم من الآية إرادة غير السوء أيضا (فإذا امتنع رد السوء فغيره كذلك) [4] ، لأن الإرادة في الآية مراد بها الإرادة الكونية التي لا مرد لها ، وإنما قيدت الإرادة هنا بإرادة السوء لأنها في مقام التخويف . وأما الإرادة التي وقوعها ممكن وليس واجبا فهي الإرداة الشرعية ، ولا شك أنها ليست هي المرادة في الآية .

---

(١) الكشاف ٢٠١/٤ .
(٢) البحر المحيط ٣٩٦/١٠ .
(٣) التحرير والتنوير ٤١٠/٢٩ .
(٤) حاشية الشهاب ٢٢٦/٥ .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ ﴿١٧٦﴾ فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴾ (الصافات:١٧٦-١٧٧) ، حيث جاءت الآية تتوعد الكافرين بالعذاب الدنيوي ، إذ قيل إن المراد فتح مكة ، (وروي أنه لما نزل « فسوف يبصرون » قالوا متى هذا فنزل : « فإذا نزل بساحتهم » أي فإذا نزل العذاب الموعود بفنائهم كأنه جيش قد هجمهم فأناخ بفنائهم بغتة فشن عليهم الغارة في الصباح) [1]، فهو وعيد لهم بالمستقبل المتحقق .

* * *

(١) إرشاد العقل السليم ٧/٢١١ .

المبحث الرابع

التعبير بالماضي عن الأمر

بينا فيما مضى أن الماضي قد يستعمل موضع المضارع لغرض تختص به صيغته دون صيغة الأمر الأصلية ، لما في صيغة المضي من معنى تحقق الوقوع ، فيستعمل المتكلم تلك الصيغة ليظهر رغبته في تحقق الأمر ، وتأكيد وقوعه .

وكما هو معلوم فإن صيغة الأمر هي الصيغة الأصلية في الدعاء ، لكن قد يعدل عنها إلى صيغة المضي لمعنى الوقوع ، فإن الذي يلهج بالدعاء يتحرى أسباب الإجابة حتى في صيغة الدعاء فإنه يلفظ به راجيا أن يتحقق ، فيستعمل صيغة المضي ، لهذا الغرض ولغرض آخر هو التفاؤل بالإجابة ، وهذا هو المعهود في غرض استعمال المضي في الدعاء . لكن استعمال هذه الصيغة في الدعاء في الكتاب الكريم لا يناسبه أن يكون مراده إظهار الرغبة في التحقق ، أو التفاؤل لأن الآيات التي ذكر المفسرون أن المراد بصيغة المضي فيها الدعاء كانت دعاء من المولى عزوجل كما في قوله تعالى : ﴿ لَّعَنَهُ ٱللَّهُ ۘ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾ (النساء:١١٨)، فإن الدعاء جاء في الآية بصيغة الماضي ، ولا ريب أن هناك غرضا من ذلك ، خاصة إذا علمنا أن الدعاء هو طلب الفعل على سبيل التضرع ، وأنه تضرع من الأدنى إلى الأعلى ، فكيف يمكن أن يفيد الماضي في الآية الدعاء؟ . والمتأمل لا يجد بدا من القول بأن هذا إنما هو جار على سنن العرب في كلامهم فيكون فائدة الدعاء عليهم في القرآن هو تعليم المؤمنين وإرشادهم إلى الدعاء على الشيطان بهذا الدعاء . ويمكن أن يكون غرض هذا الدعاء بيان أن دعاء الله على الشيطان متحقق لا محالة ،

وأنه سيقع بلا شك ، لأن الدعاء من العبد محتمل للإجابة ولعدمها ، فإذا جيء به على صيغة المضي تبين أنه وإن كان دعاء في ظاهره إلا أنه أمر محقق لا ريب .

وقال تعالى في شأن اليهود الذي تطاولوا بالقول الباطل في حقه جل وعلا : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ ﴾ (المائدة:٦٤)، ففي الآية دعاء عليهم باللعن وهو الطرد والإبعاد من رحمته تعالى ، وذلك أنهم قالوا قولا عظيما ، حين وصفوا المولى عز وجل بأنه بخيل تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا ، وكأن في الآية تعليما للمؤمنين أن يكون من دعائهم على يهود أن يقولوا لهم ذلك . إضافة إلى ما في الدعاء بصيغة الماضي من إفادة لمعنى تحقق الوقوع ، ولاريب أن ذلك متحقق فيهم ، فإن من المعلوم عن يهود منذ عهد النبوة إلى يومنا هذا أنهم أشحة ، جزاء من الله لهم على ما قالوه بهتانا وزورا ، فإن الدعاء عليهم بأن تغل أيديهم تحقق ولاريب فهم بخلاء أشحة مستعبدون للمال ، يفنون حياتهم في جمع المال بكل الوسائل ، وهم أرباب الربا ودهاقنته في العالم . قال الشوكاني : (مراد اليهود هنا ـ عليهم لعائن الله ـ أن الله بخيل ، فأجاب سبحانه عليهم بقوله : « غلت أيديهم » دعاء عليهم بالبخل ، فيكون الجواب عليهم مطابقا لما أرادوه بقولهم : « يد الله مغلولة » ويجوز أن يراد غل أيديهم حقيقة بالأسر في الدنيا أو العذاب في الآخرة ، ويقوي المعنى الأول أن البخل قد لزم اليهود لزوم الظل للشمس ، فلا ترى يهوديا ـ وإن كان ماله في غاية الكثرة ـ إلا وهو من أبخل خلق الله ، وأيضا المجاز أوفق بالمقام لمطابقته لما قبله)[١].

ويجوز أن يكون ترجيح الدعاء في قوله « غلت » دون الخبر على حقيقة اللفظ ، لأن فيه نوعا من الإهانة والتحقير ، فبالإضافة إلى كون الأمر المدعو به عليهم متحققا لا محالة فإن في إيراده بطريقة الدعاء عليهم مزيدا من التعس وإدخال الثبور إلى نفوسهم .

---

(١) فتح القدير ٦٦/٢ .

كذلك ورد في كتاب الله دعاء منه تعالى على المنافقين ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ ۚ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴾ (التوبة:١٢٧)، وذلك أن المنافقين إذا سمعوا آية أنزلت وهم في محفل تبليغ الوحي كما يقول الألوسي[١]، تغامزوا بينهم متواطئين على الهروب ، ففي الآية دعاء عليهم من جنس فعلهم ، يقول الألوسي : (الجملة تحتمل الإخبار والدعاء... ودعاؤه تعالى على عباده وعيد لهم وإعلام بلحوق العذاب بهم)[٢].

وقال الشوكاني : (دعا سبحانه عليهم ، فقال : «صرف الله قلوبهم» أي : صرفها عن الخير وما فيه الرشد لهم والهداية ، وهو سبحانه مصرف القلوب ومقلبها ، وقيل المعنى : أنه خذلهم عن قبول الهداية ؛ وقيل : هو دعاء لايراد به وقوع مضمونه كقولهم : قاتله الله)[٣].

فالملاحظ أن الدعاء عليهم كما يرى الشوكاني والألوسي غير مراد به حقيقته من الدعاء لأن الدعاء حقيقته هو الطلب على سبيل التضرع ، وهذا غير مناسب كما بينا لأنه تعالى لايصح في حقه أن يطلب أو يتضرع ، غير أن مجيء هذا الأسلوب في كلامه تعالى إنما هو بالنظر إلى ما في أسلوب الدعاء من معنى التأكيد في وقوع الأمر وأنه مراد المتكلم لا يريغ سواه ، فإذا وجه الدعاء منه سبحانه على أحد من عباده كان في ذلك بيان لمراده تعالى نحوه ، وأن ذلك الأمر واقع به لأنه هو القادر على فعله ، وهو الذي بيده أن يفعل ذلك لا يَسأل غيره أن يفعله ، ولا يحتاج إلى من يوجه إليه ذلك الطلب ليفعله دونه ، ففيه من المعاني التهديد والوعيد له ، وأنه مؤكد الوقوع بلا شك ، وأنه تنبيه على شناعة ما اقترفه أولئك الذين استحقوا منه تعالى الدعاء .

---

(١) ينظر لذلك روح المعاني ٥٠/١١ . (٢) المصدر السابق ٥٠/١١ . (٣) فتح القدير ٤٧٦/٢ .

وقول الشوكاني : (لا يراد به وقوع مضمونه) يمكن أن يفهم منه التحقير والإهانة لمن قصدوا بالدعاء . لأنه إن لم يفهم منه أنه مراد وقوع مضمونه ، لزم أن المراد هو ما يتعلق بالدعاء من معنى الإذلال والتحقير .

وقد أوجب الشوكاني أن يكون الدعاء لا الخبر هو المراد في قوله تعالى : ﴿ مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقْتِيلاً ﴾ (الأحزاب:٦١)، حيث يقول : (قال المبرد : «هذا في معنى الأمر بقتلهم وأخذهم ، أي : هذا حكمهم إذا كانوا مقيمين على النفاق والإرجاف . قال النحاس : وهذا من أحسن ما قيل في الآية . وأقول : ليس هذا بحسن ولا أحسن ، فإن قوله ملعونين إلخ ، إنما هو لمجرد الدعاء عليهم لا أنه أمر لرسول الله ﷺ بقتالهم ، ولا تسليط له عليهم ، وقد قيل إنهم انتهوا بعد نزول هذه الآية عن الإرجاف فلم يغره الله بهم)[1]. فهو هنا يرجح الدعاء على الأمر بقتالهم ، ولم يوضح هل يراد به حقيقة الدعاء؟ أم أنه لا يراد مضمونه كما في الآية السابقة؟ . فلا بد أن يكون المراد هو تعنيفهم وتهديدهم بهذا الأمر فإنه إن لم يؤمر النبي عليه الصلاة والسلام بأخذهم وتقتيلهم ، فلا أقل من أن يكون في ذلك تهديد لهم على إرجافهم ، ولعل هذا التهديد هو سبب انتهائهم عن الإرجاف ، كما وضح أنهم انتهوا بعد نزول الآية .

وأيا كان الوجه أهو ما ذكره الشوكاني أم ما ذكره المبرد والزجاج ، فإن في الآية عدولا في استعمال صيغة الماضي ، حيث استعملت موضع الأمر ، وذلك لما في صيغة المضي من بيان لمعنى تحقق الوقوع الذي يفيد أن ما تضمنه الدعاء واقع بالمدعو عليه . أو يفيد التهديد والوعيد .

وهناك وجه آخر يستعمل فيه الماضي موضع الأمر وهو أن الأمر المطلوب إيقاعه مما لا ينبغي تأخيره ، وأن طالب الأمر أو الآمر يثق في المأمور بأنه لا يؤخر

---

(١) فتح القدير ٣٥١/٤ .

أمره وأنه لا يمتنع عن فعل ما أمر به حتى إنه ليحكم بوقوع ذلك الأمر ثقة بحصول الفعل من المأمور ، فيأتي الكلام كأنه إخبار عن حدث تحقق ووقع فهو كالماضي في تحققه ، وليس مما يستقبل فيحتمل وقوعه وعدمه ، ولأن صيغة الأمر لما كانت مستقبلة كانت في حكم ما يحتمل الوقوع وعدمه ، فإذا نزل الحدث المراد إيقاعه منزلة الماضي كان ذلك إخبارا بأن المأمور ممتثل لما أمر به من الفعل وأنه مؤديه على الوجه المطلوب . ويمكن أن يكون منه قوله تعالى : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾ (الصافات:١٢)، قال ابن عاشور : (قرأ الجمهور «بل عجبتَ» بفتح التاء للخطاب . والخطاب للنبي ﷺ المخاطب بقوله «فاستفتهم» . وفعل المضي مستعمل في معنى الأمر ، وهو من استعمال الخبر في معنى الطلب للمبالغة كما يستعمل الخبر في إنشاء صيغ العقود نحو : بعت . والمعنى اعجب لهم)[1]. فقد خوطب النبي عليه الصلاة والسلام وأمر بأن يعجب من (أن ينكر [الكفار] البعث ممن هذه أفعاله)[2] ، فكأن الآية بينت أنه لما علم سبحانه من النبي استجابته لأمره أخبر عنه بأنه وقع منه عليه الصلاة والسلام العجب وأنه تم ذلك الأمر ، فيخبر سبحانه عما سيقع من نبيه عليه السلام في المستقبل كأنه وقع في الماضي والله أعلم .

وكذلك ما ورد في قوله تعالى : ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلاً رَّجُلاً فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلاً سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلاً ۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (الزمر:٢٩)، قال الزمخشري : (اضرب لقومك مثلا وقل لهم ما تقولون في رجل من المماليك قد اشترك فيه شركاء بينهم اختلاف وتنازع كل واحد منهم يدعي أنه عبده)[3] ، فقد جعل الماضي في قوله : «ضرب الله مثلا» بمعنى اضرب لقومك مثلا ، ولا ريب أن الفعل في الآية مسند لاسم الجلالة وفسره الزمخشري بإسناده إلى النبي عليه الصلاة والسلام ، على أن ما أمر الله به نبيه عليه السلام إنما هو شرعه تعالى الذي شرعه

---

(١) التحرير والتنوير ٢٣/٩٦ . (٢) الكشاف ٣/٣٣٧ . (٣) الكشاف ٣/٣٩٦ .

لخلقه ، ولعله لا يلتفت هنا في العدول إلى اختلاف الإسناد لكون ما يخبر به النبي عليه الصلاة والسلام إنما هو وحي يوحى ، لأنه علم من طريقة التنزيل أن يقرن رضاء نبيه برضائه تعالى ، وأمر نبيه بأمره تعالى .

وقال ابن عاشور : (أما صاحب الكشاف فجعل فعل «ضرب» مستعملا في معنى الأمر... ، فكان ظاهر كلامه أن الخبر هنا مستعمل في معنى الطلب ، فقرره شارحوه الطيبي والقزويني والتفتازاني بما حاصل مجموعه : أنه أراد أن النبي ﷺ لما سمع قوله ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ﴾ (الزمر:٢٧) علم أنه سينزل عليه مثل من أمثال القرآن فأنبأه الله بصدق ما علمه ، وجعله لتحققه كأنه ماض . وليلائم توجيه الاستفهام إليهم بقوله : ﴿ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ﴾ (الزمر:٢٩) فإنه سؤال للتبكيت فتلتئم أطراف نظم الكلام ، فعدل عن مقتضى الظاهر من إلقاء ضرب المثل بصيغة الأمر إلى إلقائه بصيغة المضي لإفادة صدق علم النبي ﷺ ، وكل هذا أدق معنى وأنسب ببلاغة القرآن من قول من جعل المضي في فعل «ضرب» على حقيقته ، وقال : إن معناه ضرب المثل في علمه فأخبر به قومك». فالذي دعا الزمخشري إلى سلوك هذا المعنى في خصوص هذه الآية هو رعي مناسبات اختص بها سياق الكلام الذي وقعت فيه ، ولا داعي له في غيرها من نظائر صيغتها مما لم يوجد للآية فيه مقتض لنحو هذا المحمل ، ألا ترى أنه لا يتأتى في نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾(إبراهيم:٢٤)، كما في سورة إبراهيم... وقد يقال فيه وفي نظائره: «إن العدول عن أن يصاغ بصيغة الطلب كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ ﴾ (يس:١٣)، و ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ ﴾ (الكهف:٣٢) وقوله تعالى : ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ (الكهف:٤٥)، إلى أن صيغ بصيغة الخبر هو التوسل إلى إسناده إلى الله تنويها بشأن المثل كما أشرنا إليه في سورة النحل . وإسناد ضرب المثل إلى الله لأنه كوّن نظمه بدون واسطة ثم أوحى به إلى رسوله ﷺ ،

فالقرآن كله من جعل الله سواء في ذلك أمثاله وغيرها ، وهو كله مأمور رسوله ﷺ بتبليغه ، فكأنه قال له : ضرب الله مثلا فاضربه للناس وبينه لهم ، إذ المقصود من ضرب المثل محاجة المشركين وتبكيتهم به في كشف سوء حالتهم في الإشراك ، إذ مقتضى الظاهر أن يجيء الكلام على طريقة نظائره كقوله تعالى : ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ (يس:١٣)، وكذلك ما تقدم من الأمر في نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (الزمر:٩)، و قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ ﴾ (الزمر:١٠)، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴾ (الزمر:١١)، وقوله تعالى : ﴿ قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِى ﴾ (الزمر:١٤)، و قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ (الزمر:١٥)، وقوله تعالى : ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴾ (الزمر:١٧). وقد يتطلب وجه التفرقة بين ما صيغ بصيغة الخبر وما صيغ بصيغة الطلب فنفرق بين الصنفين بأن ما صيغ بصيغة الخبر كان في مقام أهم لأنه إما تمثيل لإبطال الإشراك ، وإما لوعيد المشركين ، وإما لنحو ذلك ، خلافا لما صيغ بصيغة الخبر فإنه كائن في مقام العبرة والموعظة للمسلمين أو أهل الكتاب ، وهذا ما أشرنا إليه إجمالا في سورة النحل)[1].

فابن عاشور ينبه على أنه لا داعي لحمل الماضي على الأمر في غير هذه الآية من نظائر صيغتها مما لا يوجد في الآية مقتض لهذا المحمل على نحو ما اقتضته هذه الآية بناء على ما أوضحه من تعليلات جعلت الحمل على الأمر أوفق ببلاغة القرآن وأنسب لنظمه . أما فائدة العدول عن صيغة الأمر إلى صيغة الخبر هو التوسل إلى إسناده إلى الله تنويها بشأن المثل ، فإن إبقاءه على صيغة الأمر يفوت إسناده إلى الله ، فينال اهتماما ورعاية . وقد قرن بهذه الآية آية النحل وهي قوله تعالى : ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ

(١) التحرير والتنوير ٢٣/٤٠٠-٤٠١ .

ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴾ (النحل:١١٢)، فالمثل فيها مما ينوه بشأنه لأنه أسند إلى الله تعالى ، وأنه لكونه بصيغة المضي الخبرية ولإسناده إلى الله تعالى مما هو جدير بالاهتمام لاشتماله على تهديد ووعيد للكافرين بطريقة التمثيل ، فإن حال من ضرب لهم المثل شبيه بما مثل به فكأن فيه إشارة إلى استحقاقهم لما وقع بأهل القرية .

وقال ابن عاشور : (جعل المثل قرية موصوفة بصفات تبين حالها المقصود من التمثيل ، فاستغني عن تعيين القرية . والنكتة في ذلك أن يصلح هذا المثل للتعريض بالمشركين باحتمال أن تكون القرية قريتهم أعني مكة بأن جعلهم مثلا للناس من بعدهم ، ويقوى هذا الاحتمال إذا كانت هذه الآية قد نزلت بعد أن أصاب أهل مكة الجوع الذي أنذروا به)[1] ، فضرب المثل هنا ينال بإسناده إلى الله تنويها بشأنه لأن فيه إشارة إلى ماوقع بالمشركين في مكة إذ ابتلوا بالجوع ، وقد يكون نزول هذه الآية قبل وقوعه ونزوله بأهل مكة ، فيكون ضرب المثل تنبيها لهم على ما قد يقع بسبب شركهم ، ثم وقع بعد ذلك لعدم انتهائهم عن الشرك .

وقد اجتهدت في جمع الآيات الخاصة بهذا الباب ، وأحسب أنه ليس فيه من الآيات سوى ما ذكر هنا .

* * *

---

(١) التحرير والتنوير ٣٠٤/١٤ .

التعبير باسم الفاعل واسم المفعول عن المستقبل

يلحق البيانيون التعبير باسم الفاعل واسم المفعول عن الفعل المضارع ؛ بالتعبير عنه بالفعل الماضي ، وذلك لأن كلا من اسم الفاعل واسم المفعول دال على تحقق الحدث ، فهما يشبهان الماضي من هذه الجهة ، أي من جهة إفادة التحقق في كل منهما . والفرق بين الصفة والفعل فيما يخص البحث البياني هو ما ذكره الشيخ عبد القاهر في فروق الخبر في الدلائل ، إذ يشير إلى حاجة علم البلاغة إلى معرفة الفرق بينهما فيقول : (بيانه ، أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضى تجدده شيئا بعد شيء . وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء)[1].

وهذا التفريق دعا الشيخ إلى التنبيه على أن ما يجري في حمل أحدهما على الآخر في مسائل المبتدأ والخبر لا يعني تسويتهما في المعنى حتى لا يلاحظ فرق ، فيقول : (ولا ينبغي أن يغرك أنا إذا تكلمنا في مسائل المبتدأ والخبر قدرنا الفعل في هذا النحو تقدير الاسم ، كما نقول ، في «زيد يقوم» ، إنه في موضع «زيد قائم» ، فإن ذلك لا يقتضي أن يستوي المعنى فيهما استواء لا يكون من بعده افتراق ، فإنهما لو استويا هذا الاستواء ، لم يكن أحدهما فعلا والآخر اسما ، بل ينبغي أن يكونا جميعا فعلين ، أو يكونا اسمين)[2] .

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ١٧٤ .

(٢) المصدر السابق صـ ١٧٧ .

فإذا ما عبر بأحدهما عن حدث مستقبل لم يقع كان ذلك عدولاً في استعماله ، أعني اسم الفاعل أو اسم المفعول ، لأنه نزل منزلة غيره ، فعبر بالمتحقق عن غير المتحقق . وحينما نقول عن أمر مما يخبر به تعالى : «إنه غير متحقق» فإن المقصود بذلك هو عدم تحققه من جهة الزمان ، أي أن زمنه لم يحن بعد . وإلا فهو من جهة ثبوت وتحقق أفعال المولى عزوجل متحقق لا شك في وقوعه وإن كان بالنسبة للمخلوق لم يقع ، فالمستقبل في علمه تعالى وتقديره كالماضي من جهة أنه حق واقع لامجال للنزاع فيه .

والذي عليه عامة أهل العلم عن هاتين الصفتين ـ أعني اسم الفاعل واسم المفعول ـ هو أنهما حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ، وقلَّ من قال بأنه حقيقة في المضي ، فهما يعبر بهما عن المضارع الدال على المستقبل فيعد ذلك عدولا . وقد سبق أن بينا أن صيغة المضارع لكونها موضوعة لكل من الحال والاستقبال فإن استعمالها في الدلالة على أحد الزمانين مع اقترانه بما هو موضوع للآخر من القرائن لا يعد عدولا ، وذلك في مثل قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ (النحل:١٢٤)، لأن الملتزم في العدول بين الصيغ هو العدول عن صيغة إلى أخرى مختلفتي الزمان من حيث الاختصاص بزمن دون آخر وضعا ، فيكون الزمان هو الفارق الأول بين الصيغة والأخرى .

والتعبير باسم الفاعل واسم المفعول عن الأحداث المستقبلة دون المضارع ليس من العدول عن صيغة إلى أخرى ، وإنما هو تعبير عن المستقبل بما وضع للحال ، ولكن البلاغيين ألحقوه بالتعبير عن المضارع بالماضي لأنه تعبير عن الشي بغير ما وضع له ، فهو من المجاز ، كما كان التعبير بالماضي عن المضارع من المجاز . أما التعبير عن المستقبل بالمضارع المقترن بما يدل على الحال أو العكس أي التعبير عن الحال بالمضارع المقترن بما يدل على الاستقبال ؛ فليس من المجاز لأن الصيغة لم تستعمل في غير ما وضعت له .

ولم يُعنَ البيانيون باسم الفاعل واسم المفعول المعبر بهما عن المستقبل لأنهما من المجاز فحسب ؛ بل لأنهما يدلان على معنى تحقيق الحدث الذي ليس من أصل الدلالة في صيغة المضارع ، ففيهما من التوكيد والجزم بوقوع الحدث ماليس في تلك الصيغة ، وإذاً فهما يصاقبان الفعل الماضي من جهة أن كلا منها يُعدل إليه عن الفعل المضارع في التعبير عن المستقبل .

قال الزمخشري في بيان دلالة اسم الفاعل على مايدل عليه المضارع من الاستقبال ، عند قوله تعالى : ﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ﴾ (الواقعة:١-٣) : (ترفع أقواما وتضع آخرين)[١] ، فجعل اسم الفاعل بمعنى المضارع ، بتفسيره له بالمضارع ، فهو يدل على معنى مستقبل ، وحدث مرتقب ، وهو ما سيقع للناس يوم القيامة أو لبعض أجزاء الكون كما ذكر المفسرون .

وسنسوق عدداً من الآيات التي عبر فيها باسم الفاعل عن المضارع ، في تصوير أحداث القيامة ومقدماتها والآيات التي تحدثت في هذا المقام قريب من ثلاثين آية ، ولعل فيما سنذكره منها ما يدل على سائر الآيات ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ ﴾ (الطور:٧) ، فقد أشرنا إلى ما ذكره البيانيون من أن المعنى : « إن عذاب ربك ليقع » لأنه تعبير عن المستقبل من الأحداث وهو ما يقع في يوم القيامة . ولذلك كان من الوكادة والجزم بحيث يسمعه الكافر فيسلم ، إذ روى القرطبي عن جبير بن مطعم ﷺ أنه قال : (قدمت المدينة لأسأل رسول الله ﷺ في أسارى بدر ، فوافيته يقرأ في صلاة المغرب « والطور » إلى قوله : « إن عذاب ربك لواقع ماله من دافع » فكأنما صدع قلبي ، فأسلمت خوفا من نزول العذاب ، وما كنت أظن أن أقوم من مقامي حتى يقع بي العذاب)[٢] . فقد أيقن جبير - رضي الله عنه - بوقوع

---

(١) الكشاف ٥١/٤ .

(٢) تفسير القرطبي ٤٢/١٧ . والحديث في مسند الإمام أحمد برقم ١٦١٨٢ ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٣هـ ، المكتب الإسلامي بيروت .

العذاب حتى كأنه يراه حاضرا مشاهدا ، ولذلك خشي أن يقع عليه قبل أن يقوم من مقامه .

ثم إن في سياق الآية وماستهلت به من علم التوكيد وهو « إنَّ» المؤكدة مع اللام ؛ مايوثق ويحقق معنى التوكيد الذي يقطع مافي النفس من شك . ولهذا كثر وقوع هذا النوع من العدول في سياق مثل هذا السياق ، أعني أن يسبق بـ (إنَّ) الناصبة المؤكدة مع اللام ، وبالقسم مذكورا أو مقدرا .

ونظيره في التوكيد والتهديد والتخويف قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴾ (الأنعام:١٣٤) إذ تؤكد الآية الكريمة أن ما يوعدون من أمور اليوم الآخر ، آتية لا محالة ، وطريقة الجزم في الجملة بتوكيدها بحرف النصب واللام يدعم معنى التوكيد ، وفي إيثار الإتيان على الوقوع ـ كما في الآية السابقة ـ بيان لكون ذلك الآتي مقبلا نحو المأتي ، وإشعار للخلق بأن ذلك الأمر القادم يطلبهم . قال الألوسي : (إيثار « آت» على « واقع» لبيان كمال سرعة وقوعه بتصويره بصورة طالب حثيث لا يفوته هارب حسبما يعرب عنه قوله تعالى:﴿ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴾[1]

وقريب منه قوله تعالى في حق الذين هادوا وزعموا أنهم أولياء لله ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ۖ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (الجمعة:٨)، إذ جاء اسم الفاعل « ملاقيكم» للتعبير عن القادم مما ينتظرهم من الأجل توكيدا وتحقيقا له ، ثم إن في التعبير بالملاقاة دون التعقب أو الطلب ، ما يفيد زيادة في معنى التحقق ، لأن الملاقاة تفيد أنهم مهما سلكوا من السبل للفرار منه فإن تلك السبل مؤدية إليه لا محالة فيلاقيهم مواجهة ، لأنهم صائرون إليه وهم يظنون أنهم يفرون منه .

---

(١) روح المعاني ٣٠/٨ .

وفي قوله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ﴾ (الأنبياء:٩٨)، تؤكد الآية ورودهم النار وذلك بصيغة الثبوت التي لا يتطرق إليها الشك ، ويقوي معنى التوكيد اسمية الجملة وتقديم الجار والمجرور .

ومن الآيات قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَٰٓؤُلَآءِ ۚ مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُهُم مِّن قَبْلُ ۚ وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ مَنقُوصٍ ﴾ (هود:١٠٩) وقال تعالى ﴿ إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ۝ لِّلطَّٰغِينَ مَـَٔابًا ۝ لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ﴾ (النبأ:٢١-٢٣)، وقال تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَجَٰعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا ﴾ (الكهف:٨) وقال تعالى : ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ۝ لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ۝ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴾ (مريم:٩٣-٩٥) وقال تعالى : ﴿ إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِيٓ أَصْلِ ٱلْجَحِيمِ ۝ طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ۝ فَإِنَّهُمْ لَءَاكِلُونَ مِنْهَا فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ﴾ (الصافات:٦٤-٦٦) وقال تعالى : ﴿ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ ۖ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ ۚ لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ۖ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴾ (غافر:١٦)، وقال تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَءَاتِيَةٌ ۖ فَٱصْفَحِ ٱلصَّفْحَ ٱلْجَمِيلَ ﴾ (الحجر:٨٥) . وقال تعالى ﴿ هَٰذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْ ۖ لَا مَرْحَبًۢا بِهِمْ ۚ إِنَّهُمْ صَالُوا۟ ٱلنَّارِ ﴾ (ص:٥٩) .

والواضح في الآيات السابقة أنها جاءت في مقام التهديد والوعيد ، والتخويف بيوم القيامة وأهواله . وفي آيات أخر نجد البشرى والوعد الحسن للمؤمنين كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ۝ ءَاخِذِينَ مَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَبْلَ ذَٰلِكَ مُحْسِنِينَ ﴾ (الذاريات:١٥-١٦)، وقوله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ (القيامة:٢٢-٢٣)، والظاهر أن الآيات التي جاءت في مقام التخويف والتهديد في هذا الأسلوب أكثر من الآيات التي جاءت في مقام التبشير . والله أعلم ، وهناك آيات أخر في المقامين سيأتي ذكرها بإذن الله .

والملاحظ في الآيات التي ورد فيها اسم الفاعل معبرا به عن المستقبل ، اشتمال السياق على مؤكدات لذلك المعنى الذي سيق له ـ أعني تحقق الوقوع ـ فقد رأينا التوكيد في غيرما آية ، ورأينا فيما سبقها وقوع اسم الفاعل بعد إنّ ولام الابتـداء . ولا ريب أن هذه المؤكدات مما يميزه ـ أعني اسم الفاعل ـ عن الماضي في هذا الاستعمال ، أي أن التوكيد الذي يحمله السياق لايتوفر عليه السياق مع الماضـي . كما أن الماضي يتميز بأنه يدل بنفسه على الزمن الذي هو مصدر التحقيق والتوكيد . واسم الفاعل يخلو من الدلالة على الزمن ، وإذا كان قد عرف عن اسم الفاعل أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال فإن هذه الدلالة الزمنية ليست من لوازم صيغته ، قال ابن التمجيد : (وجه الدلالة على ذلك أن الزمان ليس جزءاً من معنى الصفـات فلا دلالة لها على الأزمان مطابقة ولا تضمنا ، بل دلالتها عليه إنما هي بالالتزام فمدلولات الصفات هي ثبات الصفة لموصوفها لا غير)[1] . ومعنى ذلك أن المستقبل الذي أثبتت له صفة الوقوع باستعمال الصفة ـ أي المشتق اسم الفاعل واسم المفعول ـ ليس من دلالة الصفة نفسها لا مطابقة ولا تضمنا ، وإنما استلزمت الصفة الدلالة على كون الوقوع مرتبطا بزمان ، وتلك دلالة عقلية .

وإذاً فالتعبير باسم الفاعل عن المستقبل في مثل الآيات السابقة لم يكن الغرض منه الدلالة المباشرة على المستقبل ذاته ، بل لم تكن الصيغة مما يفيد الزمان في أصل وضعها كما يفيده الفعل ، وإنما أريد ما في هذه الصفة من معنى الثبوت الذي يستلزم التحقق ، أما الدلالة الزمانية فهي موكلة إلى العقل ، ففي مثل قوله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ (القيامة:٢٢-٢٣) يقتضي وقوع النظر زماناً معينا لأنه لا ينفك عن الزمان ، فكل حدث لا بد له من زمان يقع فيه ، فلما دل العقل على أن لهذا الحدث زمانا يحويه ، اتضح أن ما يقتضيه ذلك الحدث هو المستقبل من الزمان ، فتوجهت الدلالة اللزومية الزمنية إلى المستقبل ، لكون الحديث عن القيامة حديثاً عن المستقبل ، ومثل هذا يقال في اسم المفعول .

---

(١) حاشية ابن التمجيد ٢٠١/١٠ .

أما الآيات التي جاء فيها العدول إلى اسم الفاعل دون المضارع للإخبار عن الأحداث المرتقبة دون يوم القيامة ، فهي أكثر من أن تحصى ، وقد اشتملت على جوانب أبرزها وعد الله لعباده المؤمنين ووعيده للكافرين ، فمن ذلك وعد الله لأم موسى في قوله تبارك وتعالى : ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ وَلَا تَخَافِى وَلَا تَحْزَنِىٓ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ (القصص:٧)، إذ يعد الله سبحانه أم موسى وعدا محققا بأن يرد إليها ابنها وأن يجعله من المرسلين ، وعبر في الآية باسم الفاعل «رادوه» و «جاعلوه» عن الحدث المستقبل دون المضارع ، وإن كان أحدهما قريباً والآخر متأخراً عنه ، لكن لما كان وعده سبحانه متحققا لاريب فيه ، كان التعبير باسم الفاعل مؤديا لغرض التوكيد والجزم بتحقيق مايعد به سبحانه وتعالى . قال الألوسي : (التعبير باسم الفاعل لأنه حقيقة في الحال ، ويعتبر لذلك في قوله سبحانه : ﴿ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ ، وهو يشير إلى معنى الحالية المفهوم من اسم الفاعل ، وجعله معتبرا في الخبر المستقبلي وإن تأخر زمنه ؛ لأنه جعل بمنزلة الحال في تحققه .

وقد وعد الله قريشا بأن يكشف عنهم العذاب وأخبرهم أنهم سيعودون إلى ما كانوا فيه من الغي ، وقد تحقق الكشف والعود ، قال تعالى : ﴿ إِنَّا كَاشِفُوا۟ ٱلْعَذَابِ قَلِيلًا ۚ إِنَّكُمْ عَآئِدُونَ ﴾ (الدخان:١٥)، ولكون اسم الفاعل مما يدل على تحقق الحدث المرتقب فإن الآيات الكريمة تعبر به ليؤكد معنى البشارة في حق المؤمن ، ويفيد تزكية المؤمن من ربه حينما يعبر به القرآن الكريم عن الأحداث الغيبية التي يؤمن بها العبد ، فكأن الآية تصف إيمان المؤمن بأنه يقين كما في قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴾ (البقرة:٤٦)، إذ عبر عن المستقبل من العرض على الله ، والرجوع إليه باسم الفاعل ، فقيل : «ملاقو» و«راجعون» دون «يلاقون» و«يرجعون» . حتى لو جعل اسم الفاعل معمولا لـ«ظن» فإنه لا يخرج عن اليقين ، إما لما في اسم الفاعل من الدلالة على التحقق، أو لأن الظن هنا بمعنى اليقين والعلم، قال الشوكاني : (في هذا مع ما بعده من قوله : ﴿ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴾ ، إقرار بالبعث

وما وعد الله به في اليوم الآخر)[١] . وقال الألوسي : (كأنه عز شأنه قال : يعلمون أنهم يحشرون إليه فيجازيهم متوقعين ذلك ... وجعل خبر (أنَّ) في الموضعين اسما للدلالة على تحقق اللقاء والرجوع وتقررهما عنده[٢] ، وقرأ ابن مسعود : «الذين يعلمون» وهو يؤيد هذا التفسير)[٣] . . . وقد وقع في غير ما آية بنفس المعنى مع اسم الفاعل المعبر به عن المستقبل . ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴾ (الحاقة:٢٠)، وقوله تعالى : ﴿ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا ﴾ (الكهف:٥٣).

و المؤمن يستبشر ويتفاءل بما عند الله من التوفيق والنصر ، حتى يجزم بأنه هو ومن معه من المؤمنين غالبو أعدائهم . وكان أصحاب رسول الله ﷺ ، يلاقون العدو وهم واثقون بوعد الله لهم ، كما هو مروي في السير ، وهو وعد بالنصر لمن اتبع هدي رسله وأخذ بأسباب الغلبة التي هيأها الله وأمر بها ، كما في قوله تبارك وتعالى : ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ٱدْخُلُواْ عَلَيْهِمُ ٱلْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَٰلِبُونَ ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ (المائدة:٢٣)، فعبَّر عن المستقبل «تغلبون» أو «ستغلبون» بقوله : «غالبون» . فأما الرجلان فقد (قالا ذلك ثقة بوعد الله في قوله : ﴿ ٱلَّتِي كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ (المائدة:٢١) ، . وقيل رجاء لنصر الله رسله ، وغلب ذلك على ظنهم . وما غُزي قوم في عقر ديارهم إلا ذلوا)[٤] . ويلاحظ كذلك ما في قولهما من الشرط الجازم المعبر عنه بـ« إذا» ، ثم اسمية جملة الجواب ، وتصديرها بحرف التوكيد (إنَّ) .

ومثلما يستعمل اسم الفاعل في الدلالة على ما يدل عليه المضارع من الاستقبال ؛ فإنه يستعمل اسم المفعول لنفس الدلالة ، وهما متفقان في كثير من

---

(١) فتح القدير ٩٤/١/٢ .

(٢) لعل العبارة : (وتقررهما عندهم) لأن الآية تشير إلى معتقد المؤمنين .

(٣) ينظر لذلك روح المعاني ٢٥٠/١

(٤) البحر المحيط ٢١٩/٤ .

خصائصهما ، غير أن اسم الفاعل يصاغ من المبني للمعلوم ، ويصاغ اسم المفعول من المبني للمجهول ، فيحتاج الأول لفاعل والثاني لنائب فاعل ، وهذا الفرق قد يلامس جانب الثبوت واللزوم الذي هو مناط العدول في استعمال كل منهما على ما سنراه من كلام الزمخشري ، ونعني به الدلالة على التحقق والوقوع إذا استعملا في المترقب من الأحداث .

ولذلك يدل اسم المفعول على التحقق المؤكد بإسناد الجمع لضمير المجموعين أنفسهم ، في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ ۚ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ ﴾ (هود:١٠٣) ، فقد عبر بقوله «مجموع» و«مشهود» في وصف يوم القيامة ، وذلك لكونه متحقق الوقوع . قال الزمخشري : (فإن قلت : لأي فائدة أوثر اسم المفعول على فعله؟ ، قلت : لما في اسم المفعول من دلالة على ثبات معنى الجمع لليوم ، وأنه يوم لا بد أن يكون ميعاداً مضروباً لجمع الناس له ، وأنه الموصوف بذلك صفة لازمة ، وهو أثبت أيضاً لإسناد الجمع إلى الناس وأنهم لا ينفكون منه ، ونظيره قول المتهدد : إنك لمنهوب مالك محروب قومك ، فيه من تمكن الوصف وثباته ما ليس في الفعل ، وإن شئت فوازن بينه وبين قوله : ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ﴾ (التغابن:٩)، تعثر على صحة ما قلت لك)[1] ، وفي كلامه فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول في مثل هذه الآية إذ جعله أثبت في لزوم الصفة لأنه أسند الجمع للناس . وهذا فرق في استعمال اسم الفاعل واسم المفعول في هذا النوع من التعبير ، إذ نجد لاسم المفعول من معنى ثبوت الصفة ما ليس لاسم الفاعل .

ويذكر القونوي أن هذا الأسلوب من التعبير باسم المفعول ومثله اسم الفاعل عن المستقبل ؛ استعارة . قال : (المجموع بمعنى المستقبل لا بمعنى الماضي مع أنه الأصل الظاهر فيه ... فـ«مجموع» مستعار لـ«يجمع» ، إذ لا خلاف في أن اسم

---

(١) الكشاف ٢٩٢/٢ .

الفاعل واسم المفعول فيما لم يقع كالمستقبل؛ مجاز كما صرح به صاحب التوضيح والمحقق التفتازاني في المطول)[1]. وقد ذكر أيضا أن الأصل الظاهر في دلالة اسم المفعول هو المضي .

وقد رأينا فيما مر من الآيات في العدول إلى الماضي ؛ قوله تعالى : ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (الزمر:٦٧) كيف انتقل الحديث ودخل إلى مشهد القيامة ، إذ بدأ باسم المفعول « مطويات » ليبين أن ذلك الأمر متحقق لا محالة ، وكأن فيه تهيئة للانتقال إلى الأحداث بعد ذلك ليعبر عنها بصيغة الماضي التي تريك المشاهد وكأنها وقعت وأصبحت أمرا ماثلا للنظر ، وكل ذلك جاء في السياق الذي استهل باسم المفعول .

وهذه الطريقة في التعبير كثيرة في القرآن الكريم فيما يتعلق باليوم الآخر لما فيها من معنى التوكيد ، وقد رأينا الفعل الماضي يستعمل للتعبير عن أحداث القيامة وأهوالها والأحداث السابقة لوقوعه ، ولاريب أن اختيار الكتاب الكريم للماضي للتعبير عن أحوال القيامة في موضع والتعبير عنه باسم الفاعل ، أواسم المفعول في موضع آخر وراءه أغراض تنطوي على معان جليلة . أما وجه الدلالة على معنى الثبوت فهو ما ذكره ابن التمجيد وأشرنا إليه فيما سبق وهي أن (دلالتها عليه إنما هي بالالتزام فمدلولات الصفات هي ثبات الصفة لموصوفها لاغير) [2].

ولما كان المستقبل في عمومه لا ريب فيه عند المؤمن والكافر ، وإنما يخالف الكافر فيما يتضمنه ذلك المستقبل من أحداث ، فإنه حينما أنكر الكافر أحداث ذلك الزمن المستقبل وأهمها المعاد ؛ أنكر المستقبل ذاته ، فكان من التعبير القرآني تصوير الحدث الواقع في المستقبل في صورة الثابت المتحقق بنقله من المستقبل

---

(١) حاشية القونوي ١٠/٢٠١ .

(٢) ينظر الصفحة ذات الرقم ٤١٠ .

الغائب إلى الحاضر الواقع ، أي من المستقبل المختلف في أحداثه إلى الحاضر المستلزم صدق أحداثه ، ضرورة أن المشاهَد لا مفر من الإقرار به .

وقد عبر القرآن الكريم باسم الفاعل عن الحدث الماضي ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ (الكهف:١٨)، قال الزمخشري : (« باسط ذراعيه » حكاية حال ماضية ، لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان في معنى المضي)[1] ، فكلمة « باسط » تدل على مضي لا لدلالتها أصلا على ذلك ، بل بقرينة القصة التي وقعت العبارة في سياقها . وقد ذكر الأشموني أن (المعنى : « يبسط ذراعيه)[2] ، فجعل اسم الفاعل معبرا به عن المضارع الدال على المضي ويفهم منه أن دلالة اسم الفاعل على المضي إنما جاءت من استعماله في موضع هو للمضارع ، ويؤيده ما ذكره القونوي عند هذه الآية من أن (حكاية الحال الماضية عند النحاة أن القصة الماضية كأنها عبر عنها في وقوعها بصيغة المضارع كما هو حقها ثم حكيت تلك الصيغة بعد مضيها)[3] ، فكأن حكاية الحال الماضية الأصل فيها أن يعبر عنها بالمضارع ، فتأولوا ما في الآية من اسم الفاعل بأنه وقع موقع المضارع ، أو أدى معنى المضارع .

غير أن هذا لا يتفق وما ذكره الشيخ عبد القاهر عن هذه الآية ، إذ يستبعد صلاحية الفعل موضع اسم الفاعل ، لاختلاف المعنى في « يبسط » عنه في « باسط » ، قال في ذلك : (وإذا أردت أن تعتبره حيث لا يخفى أن أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه ، فانظر إلى قوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ . الآية ، فإن أحداً لا يشك في امتناع الفعل ههنا ، وأن قولنا : « كلبهم يبسط ذراعية » ، لا يؤدي الغرض . وليس ذلك إلا لأن الفعل يقتضي مزاولة وتجدد الصفة في الوقت ،

---

(١) الكشاف ٤٧٥/٢ .

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك٢٩٣/٢ ،لنور الدين أبي الحسن علي بن محمد الأشموني ، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي ، بدون طبعة ، أو تاريخ ، القاهرة .

(٣) حاشية القونوي ٣٨/١٢ .

ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجية فعل ، ومعنًى يحدث شيئا فشيئا . ولا فرق بين «وكلبهم باسط» ، وبين أن يقول : «وكلبهم واحد» مثلا ، في أنك لا تثبت مزاولة ، ولا تجعل الكلب يفعل شيئا ، بل تثبته بصفة هو عليها، فالغرض إذاً تأدية هيئة الكلب)[1] . ومن الواضح أن منع الشيخ أن يكون «يبسط» مؤدياً للغرض إنما يرجع ذلك لكون البسط يتجدد حال كون الكلب بالوصيد وليس هو المراد ، بل المراد أنه على هيئة بسط يديه فيها ، وبذلك يمكن القول في تفسير الأشموني وغيره «باسط» بـ«يبسط» بأنه على حد ما أشرنا إليه من كلام عبد القاهر في تقدير الفعل بالاسم في خبر المبتدأ ، نحو تقدير «زيد يقوم» بـ «زيد قائم» ، وأن ذلك لا يقتضي أن يستوي المعنى فيهما استواء لا يكون بعده افتراق[2]. فإنه وإن قدر اسم الفاعل بالفعل المضارع فإنه ليس مؤديا لنفس المعنى من اسم الفاعل ، فيعلم أنه إنما جيء به لتقريب المعنى وإلا فالصحيح أن هذا غير ذاك .

ولكن يبقى هنا مسألة أيضا هي هل الموضع موضع اسم الفاعل فيكون التعبير به على حقيقته فلا عدول فيه؟ أم أنه موضع كان في الأصل للمضارع لأن حكاية الحال الماضية للمضارع أصلا ، فإذا عبر عنها بغيره كان ذلك عدولا عن الأصل ؟. بل يحتمل أن يكون اسم الفاعل أيضا واقعا موقع الفعل الماضي ، إذا علمنا أن الفعل الماضي لا يؤدي المعنى فلو قيل : وكلبهم بسط ذراعيه ، لما أفاد تلبس حال نومهم ببسط الكلب ذراعيه ، بل يصح أن يختلف زمن البسط عن زمن النوم ، وهذا ليس مرادا أيضاً .

وقد يظهر من هذا كله أن الموضع موضع الماضي في الأصل لأن الحدث وقع في الماضي ، ولما كان ذلك الحدث ممتدا فترة من الزمن ؛ فإن الماضي لا يفي بالمعنى وإنما الذي يصور امتداد زمن الحدث هو المضارع ، لكن لما كان المضارع

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ١٧٥ .

(٢) المصدر السابق صـ ١٧٧ .

على الحدوث ، والصفة المشبهة تدل على الثبوت مع قطع النظر عن دلالته على الحال أو الاستقبال ، لكن لما كان الحدوث قد يعتبر مع القرينة في المستقبل كما هنا فإن القرينة عقلية وهي الخطاب إذ الميت في الحال لا يخاطب وإنما يظهر الفرق بينهما في المستقبل لاشتراكهما في اتصافهما بالحدث حالا مثل به)[1] .

وفي الآية قراءة أخرى على صيغة اسم الفاعل : (إنك مائت وإنهم مائتون)[2] ، وفيها تعبير عن الحدث المرتقب أيضا باسم الفاعل ، وهو تعبير عن المستقبل بما يدل على الحال ، قال الزمخشري : (الفرق بين الميت ، والمائت ، أن الميت صفة لازمة كالسيد ، وأما المائت فصفة حادثة ، تقول زيد مائت غدا ، كما تقول سائد غدا . أي سيموت وسيسود ، وإذا قلت : زيد ميت فكما تقول : حي في نقيضه فيما يرجع إلى اللزوم والثبوت)[3] .

والفرق بين دلالتي الصيغتين أن دلالة الصفة المشبهة على الحدث المستقبل جاءت من كون الثابت اللازم إنما يكون عن حدث مضى ووقع فأفادت التحقق من هذا الجانب ، وإنما يخبر بها عن صفة لازمت الشخص بعد وقوع مسبب تلك الصفة. أما دلالة اسم الفاعل فهي كما ذكرنا من قبل دلالته على الحال ، وهو أيضا مفيد لمعنى التحقق ، إلا أن التحقق في الصفة المشبهة على معنى الوقوع في الماضي ، والتحقق في اسم الفاعل على معنى الحال الملموس وقوعه أو المشاهد حدوثه . وفي كل مزية في التعبير ، وإن التقيا في المعنى ، ولذلك قال ابن عاشور : (المراد بالميت : الصائر إلى الموت فهو من استعمال الوصف في من سيتصف به في المستقبل تنبيها على تحقيق وقوعه مثل استعمال اسم الفاعل في المستقبل كقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ

---

(١) حاشية الشهاب ٣٣٨/٧ .

(٢) قرأ بها ابن محيصن ، وابن أبي عبلة ، وعيسى بن عمر ، وغيرهم . ينظر لذلك : فتح القدير ٥٣١/٤ .

(٣) الكشاف ٣٩٧/٣ .

رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ (البقرة:٣٠))[١] ، فقد سوى بين اسم الفاعل والصفة المشبهة به في الدلالة على تحقق المستقبل .

غير أن بعض المفسرين استحسن قراءة : «مائت ومائتون» في إشارة إلى تفضيلها على قراءة الجمهور ، وكأن وصفه عليه السلام ووصفهم على قراءة الجمهور أوجد إشكالا من جهة أنه وصف للحي بما يتصف به الميت الذي زالت عنه الحياة ، فعقب الشوكاني فقال : (وقد استحسن هذه القراءة بعض المفسرين ، لكون موته وموتهم مستقبلا ، ولا وجه للاستحسان ؛ فإن قراءة الجمهور تفيد هذا المعنى)[٢] ، أي تفيد معنى الاستقبال مجازا ، بأن جعل ما هو للوقوع كالواقع إشارة إلى تحققه لامحالة .

ولما كان اسم الفاعل يعبر به عن المستقبل عدولا عن الفعل المضارع لغرض بلاغي ، فلا شك أن العدول إلى المضارع عن اسم الفاعل بعد أن كان السياق لاسم الفاعل ؛ وراءه غرض بلاغي أيضا ، وذلك أن التجدد الذي في الفعل المضارع ليس في اسم الفاعل وإن دل اسم الفاعل على الحدوث كما ذكروا ، فإن الحدوث يعني وقوعه بعد أن لم يكن واقعا ، فهو في مقابل الثبوت الذي تتميز به الصفة المشبهة ، لكنه لا يفيد التجدد الذي يفيده الفعل ، ولذلك نجد في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾ (الأنعام:٩٥)، إذ عطف الفعل المضارع « يخرج » على اسم الفاعل « فالق »، والمضارع في الآية واقع بين اسمي فاعل ، فلا بد من نكتة وراء عدول الآية عن اسم الفاعل إلى المضارع ثم الرجوع إلى اسم الفاعل مرة أخرى . وقد بينه ابن المنير بقوله : (كان الأصل وروده بصيغة اسم الفاعل أسوة بأمثاله من الصفات المذكورة في

---

(١) التحرير والتنوير ٤٠٤/٢٤ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني٢٩٢/٢ ، لمحمد بن علي الصبان ، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي ، القاهرة ، بدون طبعة ، أو تاريخ .

الآية من قوله (فالق الحب) و (فالق الإصباح) و(جاعل الليل) و (مخرج الحي من الميت) إلا أنه عدل عن اسم الفاعل إلى المضارع في هذا الوصف وحده وهو قوله : ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ ﴾ (الأنعام:٩٥) إرادة لتصوير إخراج الحي من الميت واستحضاره في ذهن السامع ، وهذا التصوير والاستحضار إنما يتمكن في أدائهما الفعل المضارع دون اسم الفاعل والماضي . . . ثم هذا المقصد إنما يجيء فيما تكون العناية به أقوى ، ولا شك أن إخراج الحي من الميت أظهر في الدلالة على القدرة من عكسه ، وهو أيضا أول الحالين والنظر أول ما يبدأ فيه ، ثم القسم الآخر وهو إخراج الميت من الحي ناشئ عنه ، فكان الأول جديرا بالتصدير والتأكيد في النفس ولذلك هو مقدم أبدا على القسم الآخر في الذكر على حسب ترتيبها في الواقع)[1]، ومراده أن إخراج النبات والشجر من الحب والنوى لا يكون إلا عن قدرة عظيمة فإن النبات الكثير والشجر العظيم أصله من تلك النواة ، أو من تلك الحبة الصغيرة التي هي كالميت لا حياة فيها فيخرج منها سبحانه ذلك النبات والشجر الحي الذي ينمو ويثمر . ثم قال ابن المنير : (ومنه [أي ومن العدول إلى المضارع عن الصفة] ﴿ إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحْنَ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِشْرَاقِ ۝١٨ وَٱلطَّيْرَ مَحْشُورَةً ۖ كُلٌّ لَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ (ص:١٨-١٩) ، فعدل عن مسبحات وإن كان مطابقا لمحشورة لهذا السبب)[2] .

وما ذكره ابن المنير هنا يعود إلى كلام العلامة الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَـٰٓفَّـٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ۚ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا ٱلرَّحْمَـٰنُ ۚ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍۭ بَصِيرٌ ﴾ (الملك:١٩) إذ يقول : (فإن قلت : لم قيل : ويقبضن ، ولم يقل وقابضات؟ . قلت : لأن الأصل في الطيران هو صف الأجنحة ، لأن الطيران في الهواء كالسباحة في الماء ، والأصل في السباحة مد الأطراف وبسطها ، وأما القبض فطارئ على البسط للاستظهار به على التحرك ، فجيء بما هو طارئ غير أصل بلفظ الفعل

(١) الإنصاف ٣٧/٢ .
(٢) الإنصاف ٣٧/٢ .

على معنى أنهن صافات، ويكون منهن القبض تارة بعد تارة كما يكون من السابح)[١].
قال ابن المنير مستحسنا كلام الزمخشري : (لقد أحسن فيه كل الإحسان)[٢] .

هذا هو الوجه في المفاضلة بين الفعل والصفة من حيث استعمالهما ، ومن حيث أولوية كل منهما بالموضع الذي وضع فيه . وإنما ذكرنا ما يتعلق بالتعبير بالمضارع عن اسم الفاعل هنا وألحقناه بهذا المبحث لما بينهما من صلة اقتضى الحديث التعريج عليها لكونها من تمام حديث المبحث .

* * *

---

(١) الكشاف ١٣٨/٤ .
(٢) الإنصاف ١٣٨/٤ .

الفصل الثالث

المخالفة في استعمال الفعل المتعدي

- المبحث الأول : تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم .
- المبحث الثاني : حذف مفعول الفعل المتعدي من اللفظ .

المبحث الأول

تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم

إن مما يميز أسلوب القرآن العظيم ويبدو ظاهرا في آياته الكريمة الإيجاز ، وهو صفة مستحسنة في الكلام ، وغرض بلاغي تكاد البلاغة بفنونها المختلفة تدور حوله ، وهي تعنى به في كل أحوال الكلام حتى جُمعت البلاغة نفسها فيه ، وعرفت بأنها هي الإيجاز عينه .

ولاريب أن الإيجاز الذي يتميز به كلام الله عز وجل يعد الغاية في بابه ، ومثالا يتبع وسنة تحتذى ، ومن المعلوم أن الإيجاز يقوم على طريقتين إحداهما تقليل العبارة من غير حذف ملحوظ ، والأخرى حذف شيء من الكلام مع ظهور دلائل على ذلك الحذف ، ومن الحذف الذي كثر في آيات الذكر الحكيم حذف متعلقات الفعل ، وأبرزها حذف المفعول به ، إذ من المعلوم في علم الإعراب أن للجملة ركنين هما العماد فيها ولا تقوم إلا بهما ، ولواحق أو فضلات تقع بعد ذينك الركينن في الأهمية .

ومن تلك اللواحق أو الفضلات المفعول به ، وقد سمي في علم الإعراب فضلة لأنه ليس هو أحد ركني الجملة الذين بهما تسمى جملة وذلك لا يعني التقليل من قيمته في بناء العبارة فلعله تكون به الفائدة وتنعقد على وجوده في الجملة ذكرا أو تقديرا ، وكذلك سائر الفضلات بعد ركني الجملة .

فالفعل المتعدي يقتضي مفعولا به ، يصل إليه أثره وتظهر به فائدة التعدي ومعنى التعدية ، وعلى ذلك فإن حذف المفعول به من جملة اقتضى فعلها وجود

المفعول به يعد مخالفة تنطوي على أغراض ترجع إلى أصل التعدي وما يجلبه من أثر في دلالة الفعل .

ولا يقال إن التنزيل إنما كان لرغبة الإيجاز ، بل الصحيح أنه وإن كان الإيجاز متحققا حينئذ إلا أن هناك فوائد جليلة ، ومعاني جمة هي المقصود الأول من التنزيل ، ثم يكون الإيجاز على عظيم فضله تابعا في هذه الحالة للمقصود الأصلي[1] .

ومما لا ريب فيه أن الحكم على مواضع من الكتاب الكريم بأن فيها حذفا ، ثم تقدير ذلك المحذوف أمر ليس باليسير ، ولا يتأتى لكل متأمل ، وإنما يكون ذلك لمن رزقه الله حسن النظر والبصيرة وداوم على كتاب الله وعرف مقاصده واستقصى آياته وأكثر التأمل في محكمه ومتشابهه ، ليكون ما يقال عن آية من حذف أو تقدير بمنأى عن الخطأ ، ولذا فقد اجتهد أهل العلم من مفسرين وغيرهم في استقصاء الآيات الكريمة وحمل بعض القرآن على بعض ، ومعرفة ما يقتضيه السياق وما يناسب جلال القرآن ، طلبا للدقة فيما يحكمون به من حذف ، والسلامة فيما يقدرونه من محذوف ، وتوخيا للحذر في إيضاح المراد بكلام المولى سبحانه .

ومما ينبغي التنبيه إليه أن هذا الضرب لا يقدر له مفعول لأنه غير مقصود بذاته ، وإن كان معلوما في العموم ، لأن الفعل متعد في الأصل فليس يتصور بغير مفعوله ، لكن الغرض من التنزيل هنا هو ترك ذلك المفعول وتوجيه العناية إلى الفعل ذاته ، فإذا كان المفعول مفهوما فإنه غير مقصود في الاعتبار . قال القونوي عند قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (الحجرات:١)، («لا تقدموا» نزل منزلة اللازم لعدم قصد تعلقه إلى مفعول مع تعلقه به في نفس الأمر فيراد نفي الفعل نفسه ، مثل : فلان يعطي أي يفعل الإعطاء في الإثبات ، وهذا ليس مثل الفعل اللازم فإن وجود الفعل فيه مراد لكن

---

(١) من البيانيين من يسلك حذف المفعول في باب الإيجاز ، ينظر لذلك بديع القرآن لابن أبي الإصبع صـ١٧٩، تحقيق حفني محمد شرف ، غير محدد الطبعة أو تاريخها ، نهضة مصر للطباعة .

لا يتعدى إلى المفعول ، وهذا يتعدى إلى المفعول ، لكن لا يقصد ، ولعل لهذا قيل : نزل منزلة اللازم ولم يقل : جعل لازما)[1] . المعنى كما يقول ابن التمجيد : (لا تفعلوا التقديم أصلا نحو قولك : فلان يعطي ويمنع أي : يوجد الإعطاء والمنع ، ويفعل حقيقتهما إيهاما للمبالغة)[2] .

فالفعل المتعدي لم يزل محتفظا بصفته التي تلازمه ، لكن ما يؤخذ من تلك الصفة ليس وصولها إلى المفعول ، وإنما تؤخذ هي في الاعتبار لأن ترك الأصل إلى غيره إنما هو لغرض بياني ، هو صرف الاهتمام إلى الفعل ، وأنه هو المراد في ذاته لا وصوله إلى المفعول . فإذا أخذ معنى التعدي في الاعتبار علم أن ترك تعدية الفعل وراءه غرض بلاغي .

وفي سبيل العناية بالفعل دون مفعوله سيكون لنا وقفات عند عدد من الآيات التي اشتملت على حذف المفعول ، وأول ذلك الحديث عن المخالفة في استعمال الفعل بتنزيله منزلة اللازم مع عدم تقدير المفعول ، لغرض إثبات معنى الفعل لفاعله وأنه يقع منه ذلك الفعل ، وهو ما ذكرناه عن الشيخ عبد القاهر من قبل ـ أعني قوله : (أن تثبت المعنى في نفسه فعلا للشيء ، وأن تخبر بأن من شأنه أن يكون منه ، أو لا يكون إلا منه ، أو لا يكون منه)[3] . وسيكون عرضنا للآيات وفق هذه التقسيمات التي ذكرها الشيخ ، وهي إثبات المعنى في نفسه فعلا للشيء بإحدى الطرق الثلاث : الإثبات المجرد ، والإثبات المقصور على الفاعل ، والنفي .

وقد كثر مجيء هذا النوع من تنزيل المتعدي منزلة اللازم في فواصل الآي ، وبالتحديد في قوله تعالى : (يعلمون ، يعقلون ، يفقهون ، يبصرون ، يتقون ، يشكرون) . مثبتة ومنفية ، وبصيغة الخطاب وصيغة الغيبة . واختلف خطاب المؤمنين

---

(١) حاشية القونوي ١٨/١٠٢ .

(٢) حاشية ابن التمجيد ١٨/١٠٢ .

(٣) دلائل الإعجاز ١٥٥ ، وفي العبارة هنا حذف يسير .

عن خطاب الكافرين في هذا ، فالنفي كما في قوله تعالى : لايعلمون لا يفقهون ، لا يبصرون ، لايتقون ، لا يعقلون ؛ كثر في حديث الآيات عن الكافرين ، مع اقتران النفي في عدد من الآيات بـ« كان » الدالة على تمكن النفي كما قدمنا من قبل . وجاء أسلوب الكلام في تلك الآيات على صفة الغيبة أكثر منه على صفة الخطاب ، ولعل في ذلك احتقارا للكافرين وتغييبا لهم عن صورة الخطاب ، إذ إن الحكم عليهم بفقدهم هذه الصفات ، يناسبه عدم توجيه الخطاب لهم وإنما يخاطب به من يعلم ، ويبصر ، ويفقه ، و يتقي .

كما يلاحظ أنه كثر في خطاب المؤمنين ، مجيء حرف الترجي « لعل » وخاصة مع الفعل : تتقون ، وفي ذلك تهيئة لنفوس المؤمنين إلى الإقبال على دواعي التقوى ، لأنها صفة زائدة على الدخول في مطلق الإيمان ، فخوطبوا خطاب ملاطفة وملاينة ، ولذلك كثر مجيء صيغة الخطاب دون الغيبة في شأنهم ، ومعلوم الفرق بين خطابهم صراحة ، وصرف الكلام عن وجه الخطاب مع الكافرين إلى الكلام عن غائب لا يلتفت له .

وهذه أمثلة للآيات الكريمة التي وقع فيها الفعل المتعدي منزلا منزلة اللازم في الفواصل . وهي : قوله تعالى : ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾ (البقرة:١٧) وقوله تعالى : ﴿ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ ﴾ (الأعراف:١٧٩) وقوله تعالى : ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ (البقرة:١٧١) وقوله تعالى : ﴿ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾ (الأنبياء:٣)، وقوله تعالى : ﴿ وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ (يونس:١٠٠)وقوله تعالى :﴿ وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (البقرة:٧٣) وقوله تعالى : ﴿ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (آل عمران:١١٨) وقوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة:٢١٦) وقوله تعالى : ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة:١٣) وقوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة:٢٣٠) وقوله تعالى : ﴿ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا

وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ (المائدة:١٠٤) وقوله تعالى:﴿ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (البقرة:٢١) وقوله تعالى : ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۚ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ (الأعراف:٦٥) وقوله تعالى : ﴿ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ ﴾ (الأنعام:٦٥) وقوله تعالى : ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ (المنافقون:٧) وقوله تعالى : ﴿ وَلَٰكِن ذِكْرَىٰ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾(الأنعام:٦٩) وقوله تعالى : ﴿ قَوْمَ فِرْعَوْنَ ۚ أَلَا يَتَّقُونَ ﴾ (الشعراء:١١) وقوله تعالى : ﴿ وَأَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴾(النمل:٥٣) وقوله تعالى: ﴿ لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ (الأنبياء:٣١) وقوله تعالى : ﴿ أَمْ تَكُونُ مِنَ ٱلَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ ﴾ (النمل:٤١) وقوله تعالى : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ (البقرة:٥٣) .

والآيات في هذا كثير يطول الحديث عنها ، وما ذكرناه إنما هو أمثلة لها ، لعل في دراسته وتحليله ما يكفي في الاستدلال على ما لم يذكر هنا .

وسنتناول الآيات حسب تقسيم الشيخ عبد القاهر الذي ذكرناه من قبل ، وهي تدخل تحت إثبات المعنى في نفسه فعلا للشيء بإحدى الطرق الثلاث الآتية :

أولا : إثبات المعنى للفاعل على أن الفعل يكون منه :

ففي قوله تبارك وتعالى : ﴿ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ ۗ وَنُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ (التوبة:١١) ، حيث حذف مفعول الفعل يعلمون وهو مما يتعدى لمفعول واحد أو لمفعولين ، فلم يذكر المفعول وليس هو مما يقدر ، بل يفهم من الآية وسياقها أن المراد هو القوم الذين يتصفون بصفة العلم التي ليست إلا لذوي الألباب والعقول ، قال ابن عاشور : (حذف مفعول «يعلمون» لتنزيل الفعل منزل اللازم إذ أريد به : لقوم ذوي علم وعقل)[1] ، أما أن يكون علمهم مقيدا بمعلوم معين فليس هو المراد والله أعلم ، لأن صفة العلم التي وصفوا بها هي التي تمكنهم من فهم تفصيل الآيات ، وقد خصوا بأنهم المعنيون

---

(١) التحرير والتنوير ١٢٨/١٠ .

بتفصيل الآيات وبيانها لأنهم هم المؤهلون لفهمها ومعرفتها والإيمان بها ، أما من ليس من أهل العلم فإنه وإن كان ممن شمله الخطاب القرآني إلا أنه لما كان منصرفا عن هذا الهدى والنور كان بمنزلة من لم يوجه له الخطاب ولم يعن بشيء منه ، لعدم انتفاعه بما فيه ، ومدار الانتفاع على العقل الذي ثمرته العلم ، ولذلك وصفوا أيضا بأنهم أصحاب عقول لأنها بها يحصل العلم ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾(البقرة:١٦٤)، حيث نزل الفعل « يعقلون» منزلة اللازم فلم يذكر له مفعول ، وبين المفسرون أنه ليس مما ينوى له مفعول لأن القصد إلى الفعل نفسه ، وذلك لوصف المؤمنين بأنهم ذوو عقول ينتفعون بها في التفكر في عظيم خلق الله ، وينتفعون بها في ما شأنه تحقيق ذلك الأصل العظيم من الإجلال والتعظيم له سبحانه ألا وهو الإيمان به ، وقدره حق قدره بعبادته وحده . وحيث كان العقل لا يجدي إذا لم ينتفع به في التفكر خص المؤمنون بأنهم هم المعنيون بتلك الآيات لانتفاعهم بالعقل وإلا فكل مخاطب بها ، لكن لما كان الكافر غير منتفع بعقله في التفكر في الآيات الكونية جعل كمن لا عقل له ، وفي ذلك أبلغ ذم لأن من وصف بذلك جعل بمنزلة البهائم ، بل هو أضل لأنه أعطي آلة التفكر فلم ينتفع بها ، أما البهائم فإنها لا عقل لها أصلا ، ولذلك قال تعالى في وصفهم : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ﴾ (الأعراف:١٧٩) .

وقد عرضت الآية بالكافرين حين جعلت المنتفع بالآيات الكونية هم المؤمنين دون غيرهم ، قال القونوي : (العقل هنا مجاز عن التفكر الذي هو ثمرته وإلا فلكل عقل ، وبعضهم ينتفي فيه ثمرات العقل فكأنه لا عقل له ، فإن ما هو عديم النفع كالعدم ، وفيه تعريض بأن المشركين لا عقل لهم ينفعهم ، وبهذا ظهر وجه تخصيص

الآيات لقوم يعقلون مع أنها آيات للكل ، لأنهم المنتفعون بها دون غيرهم)[1] ، ولترسيخ مكانة العقل في المؤمنين ـ امتداحا وتزكية لهم ـ جعل العقل كأنه صفة قومية لهم كما بين ابن عاشور حيث يقول : (ذكر لفظ «قوم يعقلون» دون أن يقال للذين يعقلون أو للعاقلين لأن إجراء الوصف على لفظ قوم ، يومئ إلى أن ذلك الوصف سجية فيهم ، ومن مكملات قوميتهم ، فإن للقبائل والأمم خصائص تميزها وتشتهر بها... فالمعنى أن في ذلك آيات للذين سجيتهم العقل)[2] .

وهكذا يجري القرآن الكريم في مدح المؤمنين وتزكيتهم ، فكما وصفهم بأنهم ذوو علم ، وذوو عقول ، تنتفع بما تخاطب به ، وتدرك ما أحاط بها من آثار كونية وآيات ترشدها إلى الحق ، وصفهم كذلك بأنهم ذوو تقوى ، والمراد بالتقوى هو : (كمال مصادفة مراد الله)[3]، وهي منزلة عظيمة اختص الله بها فئة من خلقه ، وإن كان يريده لسائر الخلق إرادة شرعية ، وكل ذلك من تمام الحكمة الإلهية ، حيث قضت بأن يكون من العباد سعيد وشقي ، وقد وردت هذه الصفات الحسنة في القرآن الكريم مسبوقة بصيغة الرجاء التي خوطبوا بها على ماجرت به مخاطباتهم فيما بينهم ، استمالة لنفوسهم إلى الخير ، وتأليفا لقلوبهم على رياض الطاعة ، كما في قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ (البقرة:١٨٧)، حيث نزل فعل «يتقون» منزلة اللازم الذي لا مفعول له في الذكر ولا في التقدير ، والمعنى (لعلهم يلتبسون بغاية الامتثال والإتيان بالمأمورات على وجهها فتحصل لهم منه التقوى الشرعية ، إذ لو لم يبين الله لهم لأتوا بعبادات غير مستكملة لما أراد الله منها ، وهم وإن كانوا معذورين بعدم البيان وغير مؤاخذين بالتقصير إلا أنهم لا يبلغون صفة التقوى أي كمال مصادفة مراد الله ، فلعل

(١) حاشية القونوي٤/٤٠٤مع حذف يسير .
(٢) التحرير والتنوير ٢/٨٩ .
(٣) المصدر السابق ٢/١٨٦-١٨٧ .

«يتقون» على هذا منزل منزلة اللازم لا يقدر له مفعول)[1] ، وعلى هذا الأسلوب جرى كثير من الآيات إذ تختم الآية بحرف الترجي مع الفعل المطلوب تحققه لكون أسباب وقوعه مهيأة ، إذ الترجي أو ما نزل منزلة المرجو لا يكون إلا ممكنا . كالتقوى في الآية ، أو المطلوب تحقق لازمه كلازم العقل في قوله ﴿ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (البقرة:٧٣) وذلك من عجيب أسلوب الخطاب القرآني حيث يعرض عليهم ما ينفعهم بطريقة الترجي ، مع أن الترجي ممتنع عليه سبحانه ، إلا أن استعمال القرآن الكريم لها وراءه غرض بلاغي ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ ، فقد نزل المأمور به منزلة المترجى بيانا لإمكانه ، وأن العبد ميسر لفعله ، إذ لا شك أنه سبحانه أمر عباده بالتقوى ، إلا أنه لما أريد بيان تيسير سبلها وأن العباد معانون على آدائها ، جعلت في صورة الشيء الذي يرجى ممن يمكنه فعله ، وهو قادر عليه بالتيسير والإعانة ، وحيث كانت تلك الصفات مما يرغب المؤمنين في الازدياد من الخير ، والإقبال على دواعيه ، والتمسك بأسبابه ، فقد استكثر القرآن من هذا الأسلوب فيما هذا سبيله منها ، وهي من أبلغ الصفات وأعظمها ، إذ ينسبون إلى ما به شرفهم ورفعتهم في الدنيا وذلك حث لهم ليتحقق لهم الخير العاجل والخير الآجل . وللمفسرين توجيهات في ورود «لعل» في كلام الله عز وجل[2] . وقال البيضاوي : (كأنه قال اعبدوا ربكم راجين أن تنخرطوا في سلك المتقين)[3] فجعل الرجاء من المخاطبين .

ونظير هذه الطريقة ما جاء في قوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ۝ إِنَّ فِى ٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ

---

(١) التحرير والتنوير ١٨٦/٢-١٨٧ .

(٢) ينظر مثلا : تفسير البيضاوي ٣٦/١ ، وتفسير أبي السعود٥٩/١ ، وحاشية القونوي ٣٦٥/٢ .

(٣) أنوار التنزيل٣٦/١ .

فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَّقُونَ ﴾ (يونس:٥-٦)، إذ حذف مفعولا «يعلمون» و «يتقون»، كما بينه بعض المفسرين[1]، ومقام امتداحهم يناسبه أن يكون المعنى أنهم ذوو تقوى وأنهم متصفون بتلك الصفة ، ويلزم منها بعد ذلك تقوى الله ، ويناسب أن يكون الفعل على نية ترك المفعول وطرحه أن المقام مقام مدح للمهتدين وتعريض بالمشركين ، كما مر فيما سبق قال ابن عاشور : (تعريض بالمشركين الذين لم يهتدوا بالآيات ليعلموا أن بعدهم عن التقوى هو سبب حرمانهم من الانتفاع بالآيات ، وأن نفعها حاصل للذين يتقون)[2]، فإذا ماوصفوا بأنهم أولو علم وأولو تقوى ، وأنهما صفتان لهم وأنهما كالسجية والطبع فيهم ، كان ذلك تعريضا بالمشركين في أنهم إذ لم يهتدوا فهم ليسوا من ذوي العلم وبذلك فليسوا من أهل التقوى ، فذكر صفات المؤمنين بهذه الطريقة - أعني أسلوب التعريض - يجعل نقائضها صفات للمشركين ، فكأن الآية تشير إلى أن نقيض العلم وهو الجهل ، ونقيض ما يلحق بالعلم من التقوى ، وهو الفجور صارا في المشركين كالسجية والطبع ، فهما ملازمان لهم لا ينفكان عنهم ، وهذا من أبلغ أساليب الذم ، كما كان ذلك الوصف للمؤمنين من أبلغ أساليب المدح ، حيث جعلت الصفات في كل من الفريقين كالسجية . ولذلك كثر أيضا ذكر الضالين بالصفات التي تصور على أنها فيهم طبع وسجية متأصلة ، كما في قوله تعالى ﴿ قَالُواْ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ (الأعراف:١٣٨)، فقد جيء بالفعل المتعدي من غير القصد إلى مفعول معين لكيلا يقيد جهلهم بما يذكر من مفعول ، ويكون قد جعل الجهل فيهم صفة مستديمة ، مستمرة فيهم ، فتكون سجية متأصلة فيهم لا ينفكون عنها . ولعل مجيء هذه الأفعال بصيغة المضارع عائد إلى ما في المضارع من معنى الاستمرار التجددي الذي يشير إلى أن تلك الصفة التي تأصلت فيهم تظهر

---

(١) ينظر تفسير روح المعاني ١١/٧١ -٧٢ . (٢) التحرير والتنوير ١١/٩٨ .

علاماتها منهم فيما يأتونه من أقوال وأفعال ظهورا مستمرا ، فهم يكررون الأعمال الصادرة عن تلك السجية . ونظيره أيضا في الأفعال التي وصف بها المؤمنون مثل «يعقلون» «يعلمون» «يتقون» فإنها جاءت بصيغة المضارع لبيان تجدد واستمرار ما يلازم تلك الصفات من أعمال تدل على رسوخ هذه الصفات فيهم .

ومنه أيضا قوله تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلنَّارِۖ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ وَٱلۡمَغۡفِرَةِ بِإِذۡنِهِۦۖ وَيُبَيِّنُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ (البقرة:٢٢١)، فقد نزل الفعل المتعدي «يدعون» منزلة اللازم فلم يذكر له مفعول ، وذلك لبيان أنهم بما في نفوسهم من ميل عن الحق ، وبغض لأهله ، فقد أصبحت الدعوة إلى النار ديدنهم ، وأنهم يفعلون ذلك طبعا ، فمناكحتهم قد تؤدي إلى النار بأن يُتبعوا فيما يأتونه ويذرونه بسبب تلك المناكحة ، لشدة ما توجده المصاهرة من الترابط ، حتى تُقتفى آثارُهم وتُسلك سُبُلُهم ، وتُطرق طرائقُهم ، بقول أو فعل أو معتقد مما هو مؤدٍ إلى النار . ولذلك وصفوا بأن دعوتهم إلى النار أمر متأصل فيهم ، ولو ذكر المفعول لكان في تعلق الفعل به تحديدا للمدعوين . وقد يقال إن تقديره عاما يدل على ما يدل عليه عدم التقدير ، فجعل الدعوة إلى النار سجية لهم فيه إشارة إلى أن الطباع المؤصلة فيهم تحملهم على التأثير في من يخالطهم أيَّ مخالطة كانت ، فضلا عن أن تكون تلك المخالطة هي مخالطة الزوج لزوجه ، فهم يسعون جادين في استدراج المؤمنين إلى خندق الكفر ، وهو السبيل إلى النار التي أخبرت الآية أنهم يدعون إليها، لذلك جعل الفعل كاللازم في أنه لا مفعول له مخصوص ليكون الفعل دالا على أنهم أهل دعوة إلى النار .

وينزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ليفيد التهديد والوعيد ، فيقصد إلى الفعل دون المفعول ، كما في قوله تعالى :﴿ كَلَّا سَيَعۡلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَيَعۡلَمُونَ ﴾ (النبأ ٤-٥) فالفعل «سيعلمون في الآيتين محذوف المفعول ، وهو وإن كان مما يحتمل بوجه أن يقدر مفعوله ، بأنه «سيعلمون ما يحل بهم ، على سبيل التهويل كما يرى

أبـو حيان[1] ، فقد عده غيره مما يحتمل بوجه قوي أن يكون مما نزل منزلة اللازم ، بلا قصد لمفعول معين ، قال القونوي : (لو قيل منزل منزلة اللازم لم يبعد فإن هذا التعبير ينبئ عن الوعيد الشديد ، ولا يحتاج إلى تقدير المفعول ، وقوله : ﴿ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ (النبأ:٥) يدل على ما ذكرناه فإنه مشعر بالتهديد الأكيد)[2]، وهذا التنزيل يفيد أنهم سيكونون أولي علم بعد أن كانوا على الضد من ذلك ، فإنهم في ذلك الموقف لا يحجبهم هوى ولا زيغ عن أن يروا الحق على حقيقته ، وهم بقواهم العقلية ، لأنهم حينئذ لا يكذبون بل يشهدون على أنفسهم بالثبور والخسران وذلك لكمال إدراكهم ما هم فيه من مصير آلوا إليه . وهذا متفق جدا مع ما وصفوا به في الدنيا من الجهل وعدم العلم ، فإنه بعد أن كانوا كذلك لا يعلمون ، سيكونون على علم ويقين لا شك فيه ولا شبهة تغطيه ، حتى يروا كل ما وعدوا فلا ينكره منهم حس ولا عقل .

وهـذه الفـوارق الدقيقـة بيـن مـا ينـزل منـزلـة الـلازم ، ومـا يـعـتـبر من حـذف المفـعول مـع تقديـره كـانت موضـع اهتمـام الدارسين مـن مفسـرين وبيانيين ، وعنوا ببيان تلك الدقائق في الحالين ، وذلك لما للعناية بها من أهمية في كشف أسرار التعبير . وحينما ناقشوا بعض الآيات اختلفت آراؤهم بحسب ما يتبين لكل منهم من خصائص في أسلوب الآية تدعم وجهته ورأيه ، كما هو الحال عند حديثهم عن قوله تعـالى : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿٢٣﴾ فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴾ (القصص:٢٣-٢٤) .

---

(١) ينظر البحر المحيط ٣٨٤/١٠ .

(٢) حاشية القونوي ٨/٢٠ .

إذ جعل الشيخ عبد القاهر الحذف من تنزيل الفعل منزلة اللازم بغير قصد إلى مفعول ، وذلك لتوجيه الاهتمام إلى الفعل ، أي ليعلم أنه كان من الناس سقي ومن المرأتين ذود ، قال في ذلك : (وإن أردت أن تزداد تبينا لهذا الأصل ، أعني وجوب أن تسقط المفعول لتتوفر العناية على إثبات الفعل لفاعله ولا يدخلها شوب ، فانظر إلى قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ ﴾ (القصص:٢٣) الآية ، [ففيهما][١] حذف مفعول في أربعة مواضع ، إذ المعنى : «وجد عليه أمة من الناس يسقون» أغنامهم أو مواشيهم ، و«امرأتين تذودان» غنمهما ، وقالتا لا نسقي غنمنا ، فسقى لهما غنمهما . ثم إنه لا يخفى على ذي بصر أنه ليس في ذلك كله إلا أن يترك ذكره ويؤتى بالفعل مطلقا ، وما ذاك إلا أن الغرض أن يعلم أنه كان من الناس في تلك الحال سقي ، ومن المرأتين ذود ، وأنهما قالتا : لا يكون منا سقي حتى يصدر الرعاء ، وأنه كان من موسى عليه السلام من بعد ذلك سقي . فأما ما كان المسقي؟ أغنما أم إبلا أم غير ذلك ، فخارج عن الغرض ، وموهم خلافه . وذاك أنه لو قيل : «وجد من دونهم امرأتين تذودان غنمهما» ، جاز أن يكون لم ينكر الذود من حيث هو ذود ، بل من حيث هو ذود غنم ، حتى لو كان مكان الغنم إبل لم ينكر الذود ، كما أنك إذا قلت : «مالك تمنع أخاك؟» كنت منكرا المنع ، لا من حيث هو منع ، بل من حيث هو منع أخ ، فاعرفه تعلم أنك لم تجد لحذف المفعول في هذا النحو من الروعة والحسن ما وجدت إلا لأن في حذفه وترك ذكره فائدة جليلة ، وأن الغرض لا يصح إلا على تركه)[٢]، وللطافة هذا الكلام فقد وافقه الزمخشري فجعل ترك المفعول راجعا إلى أن الغرض هو الفعل لا المفعول[٣] ، وكذلك الخطيب حيث ذكر رأي

---

(١) ورد في التحقيق بلفظ : (ففيها) ولا نرى مناسبة بين الضمير وما يعود إليه ، فلعل الصواب ما أثبتناه لأنهما آيتان ، ويحتمل أن يكون اللفظ : (ففيه) والضمير حينئذ عائد على الكلام ، كأنه قيل : «ففي الكلام» .

(٢) دلائل الإعجاز ١٦١-١٦٢ .

(٣) ينظر الكشاف ١٧١/٣ .

صاحب المفتاح في مخالفته للشيخ والعلامة في الحذف في الآية ، واختار هو أن الأولى ما ذكراه ، أي إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق[1] .

أما رأي صاحب المفتاح ، فهو أن الحذف لمجرد الاختصار ، وجعل علته (انصباب الكلام إلى إرادة يسقون مواشيهم ، وتذودان غنمهما ، ولا نسقي غنمنا حتى يصدر الرعاء مواشيهم)[2]، حيث سلك الحذف في الآية فيما حذف (لمجرد الاختصار لنيابة قرائن الأحوال عن ذكره)[3]. وقال صاحب الإشارات والتنبيهات : (زعم السكاكي أن من باب الاختصار قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿٢٣﴾ فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴾ (القصص:٢٣-٢٤)، فإنه تعالى حذف مفعول « يسقون » ، و« تذودان » ، و « لا نسقي » ، و « سقى لهما » لأجل الاختصار . والحق أنه من باب انحصار القصد في النسبة الفاعلية، والاختصار حصل بالعرض)[4] ، ومراده بقوله : النسبة الفاعلية ، إثبات معنى الفعل لفاعله بتنزيله منزلة اللازم ، وهو كما نرى مؤيد لرأي أغلب البيانيين .

ولم يتعرض شراح التلخيص للآية على الرغم من ذكر الخطيب لها ، إلا أنه تعرض لها في المطول فاستحسن ما ذهب إليه صاحب المفتاح ، وعده أدق مما قاله الشيخان . وزعم الشريف أن عدم تقدير المفعول يفسد المعنى[5] . يقول السعد مستحسنا ما قاله السكاكي بعد عرضه لكلام القوم : (وهذا أقرب للتحقيق لأن الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس ، بل من جهة ذودهما

---

(١) ينظر الإيضاح صـ ٢٠٣ .   (٢) المفتاح صـ ١١٠ .   (٣) المصدر السابق ١١٠ .

(٤) الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة لمحمد بن علي بن محمد الجرجاني صـ ٨٣ ، تحقيق الدكتور عبدالقادر حسين ، غير محدد الطبعة ، أو تاريخها ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة .

(٥) حاشية الشريف على المطول صـ ١٩٧ .

غنمهما وسقي الناس مواشيهم ، حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما ، وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم ، فليتأمل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما)[1] .

وما ذكره من أنه لو فرض أن الناس يسقون أغنامهما وهما يذودان مواشيهم لم يصح الترحم ، فيه نظر من جهة أن الباعث على الترحم هو حالهما قبل السؤال فأما أن يكون ما يذودانه لهما أو لغيرهما فلا مدخل له في الترحم ، لأن الباعث على الترحم هو أنه ظهر له عليه السلام أنهما لم يحملهما على ذود الأغنام إلا عجزهما عن السقي ، إذ كانتا من دون القوم وهم يحولون بينهما وبين الماء ، لأن قوله تعالى : (مِنْ دُونِهُمُ) أي : هما مما يليه عليه السلام محولا بينهما وبين الماء بالقوم يسقون ، فهما ناظرتا فراغهم من السقي لتسقيا غنمهما ، وهو ما يظهر من حالهما له عليه السلام مع ما يتحلى به من مقدرة على تفرس ما بهما من عجز وقلة حيلة ، إذاً فالباعث على رحمته لهما هو أنه عرف عجزهما عن السقي مما جعلهما تنتظران فراغ القوم ، ولابد لهما من الذود حينئذ ، لذلك كان ذكر صدور السقي من الناس ، والذود منهما مبينا لمبعث الرحمة منه عليه السلام .

وقد بين ابن التمجيد أن لكلا قولي الفريقين وجها ، ذلك (لأن صاحب المفتاح نظر إلى جانب اللفظ وأن ترك المفعول لصون الكلام عن العبث وتعاضد قرائن الأحوال الدالة على المتروك ، وصاحب الكشاف نظر إلى جانب المعنى وأن المفعول مرفوض غير ملتفت إليه ، ولكل وجهة ، فإن قيل : فعلى هذا يكون من تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم إيهاما للمبالغة فأين المبالغة ؟ قلنا : هو وهم بعيد لأن معنى

---

(١) المطول صـ ١٩٧ .

قوله : لأن الغرض هو الفعل لا المفعول أنهم قد يقصدون في الكلام المحتوي على معان إلى معنى منها قصدا أوليا ويوهمون أن ما سواه مطرح)[1] .

ويذكر القونوي وجوها للرد على ما ذهب إليه صاحب المفتاح ، معترضا على ما فرضه السعد والشريف ، وفي كلامه بيان لما ذكره ابن التمجيد ، وسنورد تلك الوجوه لما فيها من دقة وتأمل ، حيث يقول بعد أن ذكر رأي الشيخين : (بل المعنى أحسن براعة على ما قررنا مراد الشيخين ، ألا يرى أن قولنا فلان يعطي أي يفعل الإعطاء ، وفلان لا يعطي أي لا يفعل الإعطاء كاف في المدح والذم بلا ملاحظة المعطى درهما أو دينارا أو غير ذلك ، وكذا يكفي بيان فعل السقي والذود في كونه باعث الترحم ، على أن المسقي والمذود هنا والمعطى هناك مفهوم في الجملة إذ لا يتصور السقي والذود ذهنا وخارجا بدون المسقي والمذود كما في الإعطاء ، فلا التباس ولا فساد ، وأما ما قاله قدس سره : «ألا يرى أنهما لو كانتا تذودان مواشيهم وكانوا يسقون غنمهما لم يصح الترحم ، فلا يصح أن يقال إن ترحمه كان لأجل أنهما كانتا على الذود والناس على السقي» ، فمع بعده عن الاعتبار ضعيف من وجوه ، أما أولا فإن المعنى إن كان كذلك لارتحلتا عن الموضع لسقي الناس غنمهما ، وأما ثانيا فلأن منعهما مواشيهم مع كمال ضعفهما وقلتهما وكثرة الناس وقوتهم مما لا يخطر ببال الذوق السقيم فضلا عن الطبع السليم ، وأما ثالثا فلأن قولهما : «لا نسقي حتى يصدر الرعاء» يرد هذا الاحتمال المرجوح ، وأما رابعا فلأن قوله تعالى : فسقى لهما» يدفع هذا الاحتمال لو سلم هذا في بادئ النظر ، ولا يحكم في أول الكلام إذا كان آخره مغيرا له وليت شعري كيف ذهل عن هذه المحذورات مع أنه منار التدقيق وعلم التحقيق)[2] . وقد رأينا تتبع أقوال ومناقشات أهل العلم في هذه المسألة لما في ذلك من لطائف جديرة بالتأمل .

---

(١) حاشية الشريف صـ ١٩٧ .

(٢) حاشية القونوي ١٤/٤٩٤-٤٩٥ .

ولأجل صرف الاهتمام والعناية إلى الفعل لكونه مما يستعظم وكونه مما يتعجب منه ، يرد قوله تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ (الأنعام:١) ، والمعنى : (أن خلقه السموات والأرض وغيرهما قد تقرر وآياته قد سطعت ، وإنعامه بذلك قد تبين ، ثم بعد هذا كله قد عدلوا بربهم... وفي الآية رد على القدرية في قولهم : الخير من الله والشر من الإنسان ، فعدلوا به غيره في الخلق والإيجاد)[١] ، والعدول في استعمال الفعل « يعدلون » ، حيث نزل منزلة اللازم وهو متعد يقتضي مفعولا ينطبق على ما عبد من دون الله ، وهذا التقدير وإن كان صحيحا إلا أن الأولى بأسلوب القرآن وجليل نظمه أن يكون الفعل منزلا منزلة اللازم ، من غير قصد إلى المفعول ، وممن رجح ذلك من المفسرين العلامة أبو السعود ، وقال في علة ذلك : (ليتوجه الإنكار إلى نفس الفعل بتنزيله منزلة اللازم إيذانا بأنه المدار في الاستبعاد والاستنكار لا خصوصية المفعول ، وهذا هو الحقيق بجزالة التنزيل والخليق بفخامة شأنه الجليل)[٢] ، ومما يحتمله ظاهر الآية أن تكون الباء في قوله « بربهم » متعلقة بقوله « كفروا » لا بـ« يعدلون » ، فيكون « يعدلون » من العدول ، لا من التسوية ، وقد استبعده أبو السعود ، قال : (والمعنى أن كفرهم به تعالى لا سيما باعتبار ربوبيته تعالى لهم ؛ أشد شناعة وأعظم جناية من عدولهم عن حمده عز وجل لتحققه مع إغفاله أيضا ، فجعل أهون الشرين عمدة في الكلام مقصود الإفادة ، وإخراج أعظمهما مخرج القيد المفروغ عنه مما لاعهد له في الكلام السديد فكيف بالنظم التنزيلي؟!)[٣] ، ومعنى هذا أن تشنيعه يتوجه إلى كفرهم وإشراكهم بالله بعد استحقاقه الحمد بما أنعم به على العباد ، أما أن يكون التشنيع على أنهم كفروا بنعمته فليس ذلك مرادا لأنه لا يشنع عليهم بذنب يصغر إلى جانب ذنب أعظم منه هو الكفر بالله ، وهذا غير مناسب لفخامة النظم القرآني ، كما بين العلامة رحمه الله . ومن لطيف النظم في الآية

---

(١) البحر المحيط٤/٤٢٩ . (٢) إرشاد العقل السليم ٣/١٠٥ (٣) المصدر السابق٣/١٠٥ .

استعمال كلمة «ثم» لتفيد معنى الاستبعاد ، فقد أفادت (استبعاد الشرك بعد وضوح ما ذكر من الآيات التكوينية القاضية ببطلانه ، لا بعد بيانه بالآيات التنزيلية)[1] .

ولا تتوقف المخالفة في استعمال الفعل المتعدي على ما كان متعديا لمفعول واحد ، بل يقع كذلك فيما هو من المتعدي إلى مفعولين ، فقد يحذف المفعولان كلاهما لتنزيل المتعدي منزلة اللازم ، والاكتفاء بإثبات الفعل لفاعله ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾ (الأحزاب:١٠) ، حيث : (حذف مفعولا «تظنون» بدون وجود دليل يدل على تقديرهما فهو حذف لتنزيل الفعل منزلة اللازم ، ويسمى هذا الحذف عند النحاة الحذف اقتصارا ، أي للاقتصار على نسبة فعل الظن لفاعله ، والمقصود من هذا التنزيل أن تذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ، وهو حذف مستعمل كثيرا في الكلام الفصيح ، وعلى جوازه أكثر النحويين ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ﴾ (النجم:٣٥)، وقوله تعالى : ﴿ بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَزُيِّنَ ذَٰلِكَ فِى قُلُوبِكُمْ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ وَكُنتُمْ قَوْمًۢا بُورًا ﴾ (الفتح:١٢)، وقول المثل من يسمع يَخَل ، ومنعه سيبويه والأخفش)[2] .

ومن لطائف الآية أن الفعل «تظنون» وقعت فيه المخالفة من وجهين ، أحدهما العدول من جهة الصيغة وهو التعبير به عن الماضي وهو على صيغة المضارع ، وذلك (للدلالة على تجدد تلك الظنون بتجدد أسبابها كناية عن طول مدة هذا البلاء)[3] ، والثاني العدول من حيث التعدي واللزوم ، إذ نزل منزلة اللازم كما رأينا .

---

(١) إرشاد العقل السليم ١٠٥/٣ . (٢) التحرير والتنوير ٢٨١/٢١ .

(٣) التحرير والتنوير ٢٨١/٢١ .

والفعل «يرى» الذي ذكره في الآية جعله نظير الفعل «ظن» قبله، أي أنه مما يتعدى لمفعولين، أي أنه من الرؤية القلبية، ويكون مفعولاه محذوفين لتنزيله منزلة اللازم، غير أن كلامه ـ رحمه الله ـ عن هذه الآية هنا خالف كلامه عند تفسيره لها في موضعها من سورة النجم إذ عد الفعل هناك من المتعدي لمفعول واحد، والرؤية بصرية، ومفعوله محذوف والتقدير فهو يرى الغيب[1]، والظاهر أن الفعل «يرى» مما يحتمل الوجهين المذكورين، فلا اختلاف في كلامه حينئذ لصحة الوجهين.

وقد يكون سبب تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم هو عدم وجود ما يدل على المفعول المحذوف، قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي ٱلْقُبُورِ ﴾ (العاديات:٩)، قال ابن عاشور: (حذف مفعولا «يعلم» ولا دليل في اللفظ على تعيين تقديرهما، فيوكل إلى السامع تقدير ما يقتضيه المقام من الوعيد والتهويل، ويسمى هذا الحذف عند النحاة الحذف الاقتصاري)[2].

كذلك ينزل الفعل منزلة اللازم إذا كثر حذف مفعوله، لأنه يغلب عليه حينئذ استعماله كاللازم، وهذه الغلبة كأنها توجب له حالا جديدا ووضعا مباينا لما هو أصل له، لأن كثرة استعماله بغير مفعول جعلته كاللازم. إذ يذكر ابن عاشور أن الأصل في فعل «أسلمت» و «أسلم» التعدي إلى مفعول هو نفس المتكلم، ثم كثر حذف المفعول، قال: (الإسلام: الانقياد بالقول والعمل، وفعله متعد، وكثر حذف مفعوله فنزل منزلة اللازم، فأصله: أسلم نفسه أو ذاته أو وجهه كما صرح به في نحو قوله تعالى: ﴿ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ ﴾ (آل عمران:٢٠) في سورة آل عمران، ومن استعماله كاللازم قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (البقرة:١٣١) في سورة البقرة)[3]. وقوله استعماله كاللازم أي: نزل منزلة اللازم.

---

(١) ينظر التحرير والتنوير ١٢٨/٢٧.
(٢) التحرير والتنوير ٥٠٦/٣٠.
(٣) التحرير والتنوير ١٩٥/٢٤.

وقريب من هذا أن يكون الفعل دالا على معنى معين في بعض استعمالاته كالإعطاء ، فإنه يكثر استعماله مرادا به إعطاء المال خاصة ، وعلى هذه الحال يكون مما نزل منزلة اللازم ، إذ لا بد لفعل أعطى من مفعولين هما المعطى والعطية ، (لأن فعل الإعطاء إذا أريد به إعطاء المال بدون عوض ينزل منزلة اللازم لاشتهار استعماله في إعطاء المال ، ولذلك يسمى المال الموهوب عطاء)[1] ، ومنه ما جاء في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴾ (الليل:٥) ، قال أبو حيان : (حذف مفعولي أعطى ، إذ المقصود الثناء على المعطي دون تعرض للمعطى والعطية)[2] ، وترك مفعولي الإعطاء لأنّ المهم هو الفعل ، وذلك تعظيما له ، فربما يكون المعطى شيئا يسيرا حقيرا لكنه عند الله عظيم ، وجزاؤه جزاء كريم ، كما أنه لم ينظر إلى المعطى حتى إنه ليتصدق الرجل على البخيل والغني والبغي ، فينال بذلك أجرا ، وهذا دليل على فضيلة الإنفاق .

ويمكن أن يستخلص من هذه الآيات الأخيرة ، أنه متى لم يعرف تقدير المفعول ، أو كان مفعوله مما كثر حذفه ، أو كان الفعل دالا على معنى معين في بعض استعمالاته كالإعطاء ؛ نزل منزلة اللازم .

والمتعدي لمفعولين كما حذف مفعولاه فإنه يحذف أحدهما لتنزيله منزلة اللازم ، مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ ۚ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ (النحل:١٢٤)، لأن فعل «جعل» يأتي على ثلاثة أوجه : (فتارة يتعدى إلى المفعولين حين استعماله بمعنى صير ، وتارة يتعدى إلى مفعول واحد إذا كان بمعنى خلق ، وتارة يستعمل بمعنى طفق فيكون لازما)[3] ، وفي الآية مستعمل بمعنى صير أي أنه متعد إلى مفعولين . قال ابن عاشور : (حذف المفعول الثاني لفعل الجعل لأنه منزل منزلة اللازم إيجازا

---

(١) المصدر السابق ٣٨٢/٣٠ . (٢) البحر المحيط ٤٩٣/١٠ . (٣) حاشية القونوي ٤١٧/١١ .

ليشمل كل أحوال السبت المحكية في قوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُواْ فِي ٱلسَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ﴾ (النساء:١٥٤))[1] ، وفي اعتبار فعل الجعل منزلا منزلة اللازم على الرغم من ذكر مفعوله الأول سؤال وهو : كيف يكون منزلا منزلة اللازم مع أنه تعدى لأحد المفعولين؟ ويمكن أن يجاب بأنه لما حذف أحدهما مع استحقاقه للتعدي إليه اعتبر ذلك كالتنزيل منزلة اللازم من جهة أن تناسي ذلك المفعول وطرحه إنما هو لصرف الاهتمام إلى الفعل باعتباره واقعا لا إلى المفعول أو المجعول على أي حال جعل ، أي أن المفعول الأول لم يقيد الفعل تقييدا كليا بأن توجه الجعل إلى شيء معين بل بقي الفعل مطلقا بلا تحديد لكيفية ذلك المجعول فهو بهذه الصورة منزل منزلة اللازم . ولا يقال إن الفعل «جعل» هنا من المتعدي لمفعول واحد بمعنى أوجد أو خلق ، بل سياق الآية يوجب أن يكون من المتعدي لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، أي أنه بمعنى صير لأنه لا يراد أنه أوجد على الذين اختلفوا فيه أو خلق لأجلهم ، بل المراد أنهم ألزموا فيه بأعمال ونهوا فيه عن أخرى ، والتقدير فرضا هو : إنما جعل السبت اختبارا على الذين اختلفوا فيه غير أنه لم يذكر المفعول ولا يقدر ليشمل جميع أحوال السبت التي ذكرها ابن عاشور .

وقد ينزل المتعدي منزلة اللازم بأن لا يذكر مفعوله ولا يقدر ثم يكون مقيدا بالشرط ، وذلك مع «إن» الشرطية المفيدة لعدم الجزم بالشرط ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة:١٨٤)، إذ اتجه التقييد بالشرط إلى الفعل خاليا من المفعول ليستحثهم على الطاعة بأن جعل اتصافهم بالعلم المقتضي للإيمان والعمل الصالح مقيدا بما يشبه أن يكون موضع الاختبار والتحري ، لأن من شأن «إن» أن تفيد أن ما وقع شرطا لها حقيق أن ينظر في إمكان وقوعه أو عدمه ، ولا ريب أن الآية لم تفد أن علمهم موضع شك ، بل أفادت أن ما كلفوا به

---

(١) التحرير والتنوير ٣٢٤/١٤ .

من الطاعات إنما هو معيار لعلمهم ، فإذا ما أتوا به على الوجه المطلوب كان ذلك دليلا على استحقاقهم صفة العلم ، وهذا من لطيف النظم أيضا ، وقد مر بيانه عند الحديث عن « إن » الشرطية .

والذي يلاحظ على الأفعال المتعدية التي نزلت منزلة اللازم أنه غلب عليها صيغة المضارع ، وما ذاك إلا لما في المضارع من معان أولها الديمومة والاستمرار اللذان يناسبان إثبات معنى الفعل ، أي أن يكون معنى الفعل وصفا ملازما لمن أسند له ذلك الفعل ، وثانيهما ما في المضارعة من خصائص تقربه من الاسم .

وإذا كانت الغلبة في تنزيل المتعدي منزلة اللازم إنما هي للفعل المضارع فإن لصيغة الأمر حظا في ذلك أيضا ، غير أنها ليست على كثرة الأولى ، كما في قوله تبارك وتعالى : ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴾ (العلق: ١-٢)، إذ حذف مفعول «اقرأ» وذكر ابن عاشور وجهين للحذف أحدهما أن يكون (منزلا منزلة اللازم أي أوجد القراءة)[1] ، فلا يقدر له مفعول ، وجوز أن يكون مما (حذف لظهور المقروء من المقام ، وتقديره اقرأ ما سنلقيه إليك من القرآن)[2] والوجه الأول يكون في قوله «باسم ربك الذي خلق» معنى أوجد القراءة مؤيدا باسم ربك ، فإنه عليه الصلاة والسلام لم يكن قارئا لكنه نزل عليه القرآن فكان تأديته للوحي كما هو بمنزلة إيجاده القراءة وإحسانه لها كل الإحسان ، ومعنى أوجد القراءة أي كن قارئا على الصفة التي تبلغ بها الوحي وليس المراد أوجد القراءة فكن قارئا كاتبا كما هو معروف عمن يقرأ ويكتب . والله أعلم .

أما صيغة الماضي فهي أقل من صيغة المضارع ، ومنها على هذا الوجه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾ (الإنسان:٢٠) ، قال الزمخشري :

---

(١) التحرير والتنوير ٤٣٦/٣٠ . (٢) المصدر السابق ٤٣٦/٣٠ .

(ليس له مفعول ظاهر ولا مقدر ليشيع ويعم ، كأنه قيل : « وإذا أوجدت الرؤية ثم ، ومعناه : أن بصر الرائي أينما وقع لم يتعلق إدراكه إلا بنعيم وملك كبير)[1] ، ومراد الزمخشري من الشيوع والعموم هو العموم في أفراد الفعل ، وهو الذي نص عليه صاحب المفتاح بأن الفعل المنزل منزلة اللازم في المقام الخطابي يفيد بطريق المبالغة العموم في أفراد الفعل[2] ، وفي تفسير البيضاوي أنه (ليس له مفعول ملفوظ ولا مقدر لأنه عام معناه أن بصرك أينما وقع رأيت نعيما وملكا كبيرا)[3] ، وكأن في عبارته ما يوهم أن العموم المراد هو عموم في المفعول وهو ما لا يناسب ما ذكره من أنه لا مفعول ملفوظ ولا مقدر ، وقد أوضح المحشي على تفسير البيضاوي : (أن المراد بالعموم عموم مصدر الفعل لأنه مقدر بلام الاستغراق بمعونة المقام ، وما ذكره المصنف غير ما ذكر في الكشاف حيث قال ليس له مفعول ، وقوله لأنه عام أي منزل منزلة اللازم ، وترك مفعوله فيفيد العموم في المقام الخطابي ، أو عامة لأنه يجوز تقدير كل ما يصلح تقديره ، فأي لفظ عُين للتقدير يكون ترجيحا بلا مرجح وهذا معنى كونه عاما هنا)[4] ، والذي يفهم من هذا كله أن مراد الزمخشري والبيضاوي من قولهما « عام » العموم في أفراد الفعل ، لأنه مقتضى تنزيل الفعل منزلة اللازم بلا تقدير للمفعول .

وأما أن يكون المقام القرآني خطابيا بناء على ما يفهم مما مثل به للخطابية ، من نحو : « يعطي ويمنع » . فقول يحتاج إلى تأمل إذ القرآن الكريم إنما هو من كلام الله تعالى ، وكلامه عز وجل إنما هو الفصل وليس بالهزل ، فاعتبار المقامات الخطابية في القرآن أمر فيه نظر ، خاصة فيما يكون فيه من أمور الآخرة التي يخبر عنها تعالى ، اللهم إلا أن يحكي القرآن كلاما ليس هو من كلام الله تعالى ، والآية

---

(١) الكشاف٤/١٩٩ .

(٢) ينظر لذلك المفتاح صـ١١٠ .

(٣) أنوار التنزيل ٢/٥٥٣ .

(٤) حاشية القونوي ١٩/٤٩٠ .

الكريم كثيرا في تلك الأفعال التي اختص الله بها نفسه كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ۝ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾ (النجم:٤٣-٤٤) وقوله تعالى :﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ﴾ (النجم:٤٨)، فحذف مفعول «أضحك» و«أبكى» لتنزيلهما منزلة اللازم فلا يراد لهما مفعولان ، قال الزمخشري : (خلق قوتي الضحك والبكاء)[1] ، وقال ابن المنير : (وخلق أيضا فعلي الضحك والبكاء)[2] ، ومراد الزمخشري أنه تعالى أوجد القوتين لأنه قد يضحك الإنسان ويبكيه إنسان مثله ، إلا أن هذا على معنى التسبب في الفعل ، ولأن هذا مما لم يرتضه ابن المنير بناء على مسألة خلق أفعال العباد فقد أضاف أنه تعالى هو المختص أيضا بخلق فعلي الضحك والبكاء ، وليس خلق القوتين فحسب ، أما الإماتة والإحياء فيقول أبو السعود : (لا يقدر على الإماتة والإحياء غيره ، فإن أثر القاتل نقض البنية وتفريق الاتصال وإنما يخص الموت عنده بفعل الله تعالى على العادة)[3] . فالمخالفة في استعمال الفعل المتعدي بترك مفعوله لفظا وتقديرا أفادت بمعونة ضمير الفصل أن الإضحاك والإبكاء ، والإماتة والإحياء ، من أفعال الله التي لا يفعلها غيره ، وقدم ضمير الفصل لقصد قصر الفعل على فاعله ، أي أنه لا يكون إلا منه ، قال الألوسي : (وتقديم الضمير ، وتكرير الإسناد للحصر ، أي أنه تعالى فعل ذلك لا غيره سبحانه ، وكذا في أمات وأحيا ، فلا يقدر على الإماتة والإحياء غيره عز وجل)[4] . ونظيره قوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ (غافر:٦٨)، إلا أن موقع الموصول أفاد زيادة في التخصيص .

ومن ذلك ما يجيء على غير طريقة القصر ، وإنما يفهم من السياق إرادة أن الفعل لا يكون إلا ممن أسند إليه في العبارة ، بدليل العقل ، كما في قوله تعالى : ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾ (العلق:١)، قال ابن التمجيد : (الذي له الخلق ، على أن

---

(١) الكشاف ٣٤/٤ .
(٢) الإنصاف ٣٤/٤ .
(٣) إرشاد العقل السليم ١٦٤/٨ .
(٤) روح المعاني ٦٨/٢٧ .

ينزل «خلق» منزلة اللازم حيث لم يقدر له مفعول)[1] ، ويحتمل أن يراد به العموم مع الاختصار كما ذكر القونوي[2] ، إلا أن اعتبار الفعل مما لا ينوى له مفعول أقرب إلى التأثير في النفس ، وإدخال هيبة وعظمة الخالق في النفس فقد جعلت صلة الموصول هي فعل الخلق على ما عرف من أن صلة الموصول يجب أن تكون معلومة عند المخاطب ، أي ربك الذي تعلم أنه هو الخالق ، وفي تذكير النبي عليه الصلاة والسلام وهو مخلوق بأن المتكلم معه هو خالقه ، تنشيط للنفس الإنسانية بما أوتيت واستجماع لقواها من تفكر وتدبر وإقبال ، ليكون ما تتلقاه مكان الحفاوة والتعظيم ، فقد اختير لأول آية تنزل أن تأتي مذكرة للمخاطب بمن أوجده ، ومن هو موجد خالق بلا قيد لذلك الخلق حتى يكون أوقع في النفس لأنه إنما أريد الصفة التي تشير إلى عظمته وجلاله سبحانه ، فليس ثمة أمر محير للعقل البشري من عظمة خلق الإنسان وبث الروح فيه ، ولذلك لما تعاظم الناس خلق أنفسهم ، قال لهم تعالى : ﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (غافر:٥٧) .

ثالثا : إثبات المعنى للفاعل على أن الفعل لا يكون منه :

هذا هو الوجه الثالث على ما بينه الشيخ عبد القاهر من إثبات الفعل لفاعله بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ؛ وهو على طريقة النفي ، أي أن يُنفى الفعل عن الفاعل ، أو أن يخبر بأن الفعل لا يكون من ذلك الفاعل الذي أسند إليه أو كما قال الشيخ عبد القاهر : (أن تثبت المعنى في نفسه فعلا للشيء ، وأن تخبر بأن من شأنه أن لا يكون منه)[3] ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴾ (الزمر:٩)، حيث حذف مفعولا

---

(١) حاشية ابن التمجيد ٢٠/٣٤٧ .
(٢) حاشية القونوي ٢٠/٣٧٤ .
(٣) دلائل الإعجاز صـ ١٥٥ .

« يعلمون» و « لا يعلمون» تنزيلا للفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم في كل ، فالأول منهما لإثبات الفعل للفاعل على أنه يكون منه ذلك الفعل ، على ما تقدم في الآيات السابقة ، والآخر لإثبات المعنى في نفسه فعلا لهم أي أنه لا يكون منهم علم ، أي من يكون منه علم ويتصف به ، ومن لا يتصف به ، والآية تقرير لسابقتها ، فحين نفي استواء القانت المطيع والكافر العاصي عقب بنفي استواء من له علم ومن لا علم له ، فدل على أن المفعول غير مراد في الفعلين لأنهما قررا صفتين متباينتين في الفريقين ، وقال ابن عاشور :(فعل يعلمون في الموضعين منزل منزلة اللازم فلم يذكر له مفعول ، والمعنى : الذين اتصفوا بالعلم ، وليس المقصود الذي علموا شيئا معينا حتى يكون من حذف المفعولين اختصارا ، إذ ليس المعنى عليه ، وقد دل على أن المراد الذين اتصفوا بصفة العلم قوله عقبه : ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ أي : أهل العقول ، والعقل والعلم مترادفان ، أي لا يستوي الذين لهم علم فهم يدركون حقائق الأشياء على ما هي عليه ، وتجري أعمالهم على حسب علمهم مع الذين لا يعلمون فلا يدركون الأشياء على ما هي بل تختلط عليهم الحقائق وتجري أعمالهم على غير انتظام)[1] .

والزمخشري يجعل القنوت في الآية السابقة ثمرة العلم في قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ «لأن العمل هو ثمرة العلم فإن من لم يعمل بعلمه كمن لا علم له . قال عند هذه الآية : (أراد بالذين يعلمون العاملين من علماء الديانة ، كأنه جعل من لا يعمل غير عالم ، وفيه ازدراء عظيم بالذين يقتنون العلوم ثم لا يقنتون ، ويتفنون ثم يفتنون بالدنيا فهم عند الله جهلة حيث جعل القانتين هم العلماء)[2] ، وهذا مستفاد من تنزيل المتعدي منزلة اللازم ، إذ إن وصف المؤمنين بأنهم ذوو علم ووصف العاصين بأنهم لا علم لهم وقع كالتذييل المقرر لما في الآية قبلها .

---

(١) التحرير والتنوير٢٣/٣٤٨-٣٤٩ .

(٢) الكشاف ٣/٣٩٠ .

وكما رأينا من إثبات القرآن لصفات المؤمنين فيما سبق فإن التنزيل الحكيم يثبت للكافرين والمنافقين صفات الذم وذلك بأن ينفي عنهم الصفات الحسنة ، كنفي العلم والعقل والإيمان والفقه والتقوى والسمع والبصر . فقد نفى سبحانه عنهم صفة الإبصار وذلك لعدم انتفاعهم به ، فيقول تعالى : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَـٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾ (البقرة:١٧)، قال ابن التمجيد : (مفعول «لايبصرون» من قبيل المطروح المتروك أي لا من قبيل المقدر المنوي فكان الفعل غير متعد كأنه قيل : تركوا في ظلمات متراكمة بحيث لا يتيسر منهم الإبصار قطعا)[1] .

وقد جوز ابن التمجيد أيضا أن يكون المفعول منويا (ليفيد أنهم لا يبصرون شيئا ما)[2] ، ولعل الأول أولى لأن فيه وصفهم بأنهم فاقدو الإبصار مبالغة في بيان عدم انتفاعهم بأبصارهم ، فإذا نفي عنهم مع وجود الحاسة ذاتها كان أبلغ في ذمهم بأنهم لم ينتفعوا بها ، فهو أبلغ من أن يوصفوا بأنهم لا يبصرون شيئا ، لأن وصفهم بأنهم لا يبصرون شيئا قد يكون راجعا إلى علة خارجية ليست من الأبصار ذاتها ، كأن تكون الظلمة هي سبب عدم الإبصار ، أما حينما يوصفون بأنهم فاقدو الإبصار فإنهم لا فائدة لهم في حواسهم حيث كانوا ، وفي هذا مبالغة غير خافية .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوٓاْ إِن نَّتَّبِعِ ٱلْهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَآ ۚ أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَىْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (القصص:٥٧) حذف مفعول «يعلمون» في مقام ذم الكافرين ، فلا يقدر ليكون الفعل مرادا به أنهم لا علم لهم فيتدبروا الحق ، لأنهم أقروا بأن ما جاء به عليه الصلاة والسلام هدى ـ كما يتضح من الآية ـ غير أنهم لم يتبعوا وإنما تمحلوا ، واصطنعوا الذرائع راغبين عن اتباعه كبرا وعلوا ، وهذا هو الجهل حقيقة ، ولذلك نفي

---

(١) حاشية ابن التمجيد ٢/٢٦١ .

(٢) المصدر السابق٢/٢٦١ .

عنهم العلم . فليس المعنى أنهم لا يعلمون شيئا معينا . قال ابن عاشور : (فعل «لا يعلمون» منزل منزلة اللازم فلا يقدر له مفعول ، أي ليسوا ذوي علم ونظر بل هم جهلة لا يتدبرون الأحوال ،.ونفي العلم عن أكثرهم لأن بعضهم أصحاب رأي فلو نظروا وتدبروا لما قالوا مقالتهم تلك . ولو قدر لفعل «يعلمون» مفعول دل عليه الكلام ، أي لا يعلمون تمكين الحرم لهم ، وأن جلب الثمرات إليهم من فضلنا لما استقام إسناد نفي العلم إلى أكثرهم ، بل كان يسند إلى جميعهم لإطباق كلمتهم على مقالة : ﴿ إِن نَّتَّبِعِ ٱلْهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَآ ﴾(القصص:٥٧))[1]، ولعل في نفي العلم عن بعضهم دون بعض استحثاثا لعقول البعض الذين لم يشملهم الوصف بانتفاء العلم عنهم ليتدبروا وينظروا. فلعلهم يهتدون ويكونون سببا في هداية غيرهم بإذن الله.

وفي قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ ﴾ (البقرة:١١٨)، يصف القرآن الكافرين بالجهل ، حيث حُذف مفعول «يعلمون» لنفي العلم عنهم . قال في البحر : (نفي عنهم العلم ، لانتفاء ثمرته ، وهو الاتباع له والعمل بمقتضاه . وحذف مفعول العلم هنا اقتصارا لأن المقصود إنما هو نفي نسبة العلم إليهم ، لا نفي علمهم بشيء مخصوص)[2] ، وهذا النوع من الحذف ـ أعني ترك المفعول من الذكر والتقدير ـ هو المقصود بالاقتصار ، وقد جرت هذه التسمية في عبارات النحاة .

وكذلك تنفي الآيات عن المنافقين صفة الفقه في معرض الذم أيضا كما تنفي صفة العلم ، ففي قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ خَزَآئِنُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ ۝ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (المنافقون:٧-٨)، حذف مفعولا «يفقهون» و«يعلمون» ، وذلك لنفي الفقه والعلم عنهم ، قال القونوي :

---

(١) التحرير والتنوير ٢٠/١٥٠ .

(٢) البحر المحيط ١/٥٨٦-٥٨٧ .

(أي لا يكون الفقاهة من شأنهم لجهلهم بالله وبصفاته)[١] ، وقد ذكر ابن التمجيد أن فعل : «يفقهون» يحتمل أن يكون مما حذف مفعوله وهو مقدر ، أما فعل «يعلمون» فهو مما حذف بلا تقدير . ويوازن بين الحذفين في الآيتين فيقول : (النكتة في قضية تقدير المفعول وعدم تقديره في موضعين أن كون العزة لله ولمن أعزه الله تعالى أمر يعلمه من له أدنى شيء من المعرفة ، ولما لم يعرفه المنافقون اقتضت الحال أن يُنفى منهم العلم بطريقة المبالغة ، فلم يقيد العلم المسلوب منهم بشيء من القيود ، بل نفى عنهم أصل العلم لا العلم المقيد بالمتعلق . فالمعنى : ولكن المنافقين ليسوا أهل علم ومعرفة . ولما كان بعض الأرزاق يصل إلى المرتزق من جهة العبد صار ذلك محلا لأن يتردد فيه بعض القاصرين في إدراك أن الأرزاق كلها من عند الله تعالى فقدر مفعول « لا يفقهون» لبيان أنهم فاقدو العلم بذلك فلم ينف منهم أصل الفقه بل نفى الفقه المتعلق بذلك...وأما تخصيص الآية السابقة بـ« لا يفقهون» وهذه الآية بـ« لا يعلمون» فلأنه قد مر أن إثبات الفقه للإنسان أبلغ من إثبات العلم له ، فيكون نفي العلم أبلغ من نفي الفقه فآثر ما هو أبلغ لما هو أدعى له)[٢] . فعلى تقدير المفعول في قوله «يفقهون» وعدم تقديره في قوله «يعلمون» يكون ذمهم بالجهل أبلغ من ذمهم بعدم الفقه ، لأن الفقه درجة ومنزلة أسمى من مجرد العلم ، فلا يذم الإنسان على فقده الأمر الذي لا يتيسر لكل أحد بل يذم على فقده ما يمكن أن يتصف به كل أحد ، فعلم أن العزة لله ولمن أعزه الله ظاهر بأدنى تأمل ، أما الفقه غير المقيد فإنه لا يكون إلا للقليل من الناس ، لذلك قيد الفقه الذي ذموا بفقدهم له ، ولم يقيد العلم الذي ذموا بفقده لأن من جهل أن العزة لله فلا منفعة له بعقله فهو كمن لا علم له . فلايذمون بأنهم غير فقهاء ، وإنما ذموا بأنهم جهلة لأن أقل تأمل للعقل يشهد بعزته تعالى ، وهو ما أنكروه فاستحقوا الوصف بالجهل المنافي للعقل وهذا من المواطن اللطيفة التي تظهر فيها مزايا الحذف .

---

(١) حاشية القونوي ١٠٥/١٩ .

(٢) حاشية ابن التمجيد ١٠٦/١٩-١٠٧ .

وقد يقال إن نفي أصل العلم عنهم يلزم منه نفي أصل الفقه ، فكيف يثبت لهم فقه بوجه؟ والجواب إضافة إلى ما تقدم هو أنهم ذموا في الآية الأولى بأنهم لا يفقهون أن تصريف الأرزاق بيد الله ، ثم كان في الآيات ترق في أسلوب الكلام ، فذموا بنفي أصل العلم عنهم ، فلا تنافي حينئذ ، فكأنه لما نفت الآية الأولى عنهم الفقه المقيد ، جاءت الآية الثانية لتنفي عنهم أيضا أصل الفقه ، لأن من نفي عنه أصل العلم لزم أن ينفى عنه أصل الفقه ، فيلزم من نفي أصل العلم في الآية الثانية نفي أصل الفقه في الآية الأولى ، وإنما قدر المفعول مع «لايفقهون» لأنه الأنسب في الآية حيث نفى عنهم الفقه الذي به يعلمون أن تصريف الرزق بيد الله ، لأن ذلك فيه غموض أو شك يقع لأصحاب النظر الدنيوي لأن أهل الجهل ينسيهم ذلك رؤيتهم لبعض الرزق بأيدي العباد ، فناسب أن ينفى عنهم فقه معين ، وهو كون الرزق بيده تعالى ، فلما انتفى عنهم الفقه بهذه الصفة بقي لهم الفقه المطلق ، فجاءت الآية الثانية لتنفي عنهم أصل العلم المستلزم لنفي أصل الفقه والله أعلم .

وقال الألوسي : (والفعل هنا منزل منزلة اللازم ، ولا كذلك الفعل فيما تقدم ، وهو ما اختاره غير واحد من الأجلة ، وقيل في وجهه : إن كون العزة لله عزوجل مستلزم لكون الأرزاق بيده ، دون العكس) [1] .

ويفهم من كلام القونوي أنه يعد الفعلين من المنزل منزلة اللازم ، إذ اعتبر الأول نفيا لأصل الفقه والثاني نفيا لأصل العلم . قال : (ذكر هنا العلم للتنبيه على أن ذلك أمر ظاهر لا يحتاج إلى إمعان نظر ، ومع ذلك لا يعلمون . . . وذكر فيما مر «لا يفقهون» لأن كون الأرزاق بيده تعالى غامض يحتاج إلى تدقيق ونظر) [2] .

ومثلما امتدحت الآيات الكريمة المؤمنين بأنهم أولو تقوى ؛ ذمت الكافرين بأنهم على الضد من ذلك ، فإذا أثبتت الآيات التقوى للفاعل وهو المؤمنون على أنها

---

(١) روح المعاني ١١٦/٢٨ .

(٢) حاشية القونوي ١٠٦/١٩ .

تكون منهم ، كذلك تثبت معنى التقوى على أنها لا تكون من الكافرين ، بمعنى أنها تنفي التقوى عنهم ، كما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ۝٨٦ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ (المؤمنون:٨٦-٨٧) ، فقد نزل الفعل «تتقون» مسبوقا بالنفي منزلة اللازم لنفي صفة التقوى عن الكافرين ، ولا ريب أن نفي التقوى عن الكافرين ليس غرضه هنا مجرد النفي بل ، هو الإنكار لعدم تقواهم بعد ذلك الإقرار الذي حصل منهم بتلك الصفات الإلهية الدالة على الوحدانية والأهلية المطلقة للربوبية ، واستحقاقه تعالى لها استحقاقا تاما لا ريب فيه ولا شبهة ، لأن من أقر بتلك الصفات وأثبتها لا يصح منه بعد ذلك إلا أن يؤمن به تعالى ويخلص له العبادة ويفرده بالوحدانية ، بل يجب أن يتصف بصفة المتقين ، لذلك فالآيات تنكر عليهم ألا يكونوا من أهل التقوى فضلا عن ألا يكونوا من أهل الإسلام عموما .

وقال ابن عاشور : (حذف مفعول «تتقون» لتنزيل الفعل منزلة القاصر ، لأنه دال على معنى خاص ، وهو التقوى الشاملة لامتثال المأمورات واجتناب المنهيات)[1]. فهذان وجهان لدلالة نفي التقوى عنهم بطريق الإنكار عليهم بأنهم لم يكونوا من المتقين على الرغم من وجود الدواعي التي لاسبيل لمن عرفها إلا الامتثال والخضوع.

ويمكن أن يكون منه قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ (يونس:٣١)، إلا أن ابن عاشور عده من حذف المفعول مع تقديره على معنى «تتقونه»[2] ، على الرغم من مشابهة الحذف في هذه الآية لنظيره في الآية السابقة ، ولعل مرد ذلك إلى السياق في كل من الموضعين ، ففي الآية الأولى كان السياق للاستدلال بما يقرون به في إثبات الوحدانية لله تعالى ، فناسبه أن يتوجه الإنكار إلى عدم كونهم من أهل التقوى ، وعدم اتصافهم

---

(١) التحرير والتنوير ١١١/١٨ .

(٢) التحرير والتنوير ١٥٧/١١ .

بها ، على الرغم من أن ما أقروا به ذريعة عظمى إلى تحقق تلك الصفة . أما في الآية الثانية فإن السياق وإن اشتمل على مسألة الاستدلال على أحقيته تعالى بالوحدانية والربوبية ، فإن فيه إقرارهم بعظيم نعمه تعالى عليهم من رزق وسمع وبصر وإحياء وإماتة ، وكأن في ذلك إيماء إلى أن ما هم فيه من الكفر مستدع لزوال تلك النعم لأن ذكرها في معرض الاستدلال على وحدانيته إشارة إلى ما هم فيه منها مما هو معرض للزوال ممن تفضل به أول مرة ، فناسبه أن يكون الفعل مما حذف مفعوله على تقدير «تتقونه» أي تتقون الله ، فكأنه قيل : أفلا تخافون من بيده كل هذه النعم ، وهو قادر على سلبها منكم ، فهو تخويف لهم بما يوجب تجنب أسباب غضبه مما يسبب زوال تلك النعم التي ذكرت ، وهذا توجيه لاختلاف الغرض من حذف المفعول في الآيتين المتماثلتين ، وهو وإن كان محصله فيهما واحدا في آخر الأمر؛ إلا أنه مبني على اختلاف الاعتبار في كل ، وأن لكل سياق ما يلائمه .

على أنه من الجائز أن يكون الحذف في الآيتين محتملا للوجهين في كل ، مع أولوية كل منهما بما وجه إليه ، ولكن ما ذكرنا من الاعتبار أنسب لموضوع البلاغة ، ولا يبعد أيضا أن تكون التقوى في الآية الأولى بمعنى الإيمان الصادق ، وفي الآية الثانية بمعنى الخوف ، والاحتراز من العذاب ، وإن كانت التقوى في معناها العام تؤول إلى اتقاء عذابه تعالى .

ومن إثبات المعنى فعلا للشيء على معنى أنه لا يكون منه ، وأنه منتف عنه انتفاء قطعيا ، ما جاء في قوله تعالى : ﴿ قَالَ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ ۝ قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴾ (طه:٥١-٥٢)، فقد حذف مفعول «ينسى» وجعله العكبري من المقدر لتقدم ما يدل عليه ، فقال : (مفعول «ينسى» محذوف ، أي : لا ينساه)[1] ، والضمير يعود على العلم ، أي لا ينسى علم القرون

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ٨٩٣/٢ ، لأبي البقاء عبد الله بن حسين العكبري ، تحقيق محمد علي البجاوي ، مكتبة عيسى البابي الحلبي ، غير محدد الطبعة أو تاريخها .

الأولى ، وهذا لا ريب في صحته ، إلا أن الأولى ـ فيما يظهر ـ أن يجعل النسيان بلا مفعول ، وذلك أبلغ في وصفه تعالى ، لأن نفي النسيان عنه تعالى يكون حينئذ أشمل منه لو قيد بمفعول مخصوص ، فترك المفعول من التقدير يجعل الفعل شاملا للقرون الأولى وغيرها ، وهو وإن صح أن يكون للتعميم إلا أن تركه من التقدير أيضا أولى لنفي النسيان بالكلية عنه تعالى ، وهو الأنسب بمقام التعظيم وأليق بمقاصد الأنبياء ؛ لأنهم أعلم الناس بربهم ، ويؤيد هذا أنهم قد ذكروا جواز أن يراد بالكتاب اللوح المحفوظ ، ولكيلا يتوهم أنه لولا اللوح المحفوظ لجاز النسيان عليه تعالى الله عن ذلك ، فإنما يحتاج إلى الكتاب لحفظ العلم عن النسيان والزوال ، فلما ذكر الكتاب في الأول أتبع بأنه تعالى لا يضل ولا ينسى أي لا يقع منه ضلال ، ولا نسيان أبدا ، فكأن آخر الآية احتراس لدفع التوهم ، كما ذكر القونوي[(١)] ، أي توهم أن يكون إنما يمنع من نسيانه كونه في كتاب ، وهذا محال على الله تعالى.

وعلى هذا فإن تنزيل الفعل منزلة اللازم بعدم تقدير المفعول ، أبلغ في حقه تعالى ، ووصفه بأنه لا ينسى ولا يصح وقوع النسيان منه لأن التوهم الذي قد يظهر من كون حفظ ذلك العلم لأنه في كتاب ؛ يدفعه أن ينفى النسيان مطلقا عنه تعالى ، لا أن ينفى نسيان شيء معين ، والله أعلم .

ومن صور نفي الفعل أن يقع شرطا لـ«لو» الامتناعية إذ تفيد انتفاء الفعل كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ ﴾ (السجدة:١٢)، قال القونوي : (ولا يقدر لترى مفعول لأن المعنى : «لو تكون منك رؤية في هذا الوقت» فحينئذ ينزل منزلة اللازم)[(٢)] ، وفي هذا الفعل ـ أعني ترى ـ عدول من وجهين كما مر في فعل : «تظنون» ، ففيه هنا عدول في الصيغة إذ عبر به عن الماضي لأن «لو»

---

(١) حاشية القونوي ١٢/٣٦٤ .

(٢) حاشية القونوي ١٥/٢٦٠ .

الامتناعية تقتضي أن يكون ما بعدها معناه المضي ، (فدخولها على المضارع لتنزيله منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف في إخباره)[١]، وعدول من جهة تنزيله منزلة اللازم .

والعدول في استعمال الفعل المتعدي تدخل فيه الكناية على ما قدمناه عن الخطيب وغيره ، حيث يكون الفعل مطلقا كناية عن الفعل متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة[٢] ، وقد حمل ابن عاشور على هذا الضرب قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَـٰنُ مَا سَعَىٰ ۝ وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِمَن يَرَىٰ ﴾ (النازعات:٣٥-٣٦)، حيث يقول : (بني فعل «برزت للمجهول لعدم الغرض ببيان مبرزها إذ الموعظة في الإعلام بوقوع إبرازها يومئذ . و «لمن يرى» أي لكل راء ، ففعل «يرى» منزل منزلة اللازم لأن المقصود لمن له بصر ، كقول البحتري :

أنْ يــرى مُبصــرٌ ويَسمــعَ واع) [٣]

يحتمل أن تفسر الآية بأن يقال : «يرى» في الآية وهو مطلق ، كناية عن الفعل نفسه مقيدا بمفعول مخصوص ، لأن المراد من له رؤية إذ ذاك .

ويجوز أن يكون من هذا الضرب قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ (الإنسان:٣٠)، حيث نزل الفعلان «تشاءون» و«يشاء» منزلة اللازم فلم يقدر له مفعول ، يقول ابن عاشور : (يجوز أن يكون فعلا «تشاءون» و«يشاء الله» منزلين منزلة اللازم فلا يقدر لهما مفعولان على طريقة قول البحتري :

أن يرى مُبصِرٌ ويسمعَ واع

---

(١) حاشية القونوي ٢٥/٢٥٩ . (٢) ينظر الإيضاح صـ ١٩٦ .

(٣) التحرير والتنوير ٣٠/٩١ .

ويكون الاستثناء من الأحوال ، أي وما تحصل مشيئتكم في حال من الأحوال إلا في حال حصول مشيئة الله)[1] ، أي أنه جعل الفعل مطلقا كناية عن الفعل متعلقا بمفعول ، وهذا أبلغ في تقييد مشيئتهم وحصرها تحت مشيئة الله ، لأن في هذا استدلالا على أن أفعال العباد داخلة فيما خلقه تعالى ، لأن مشيئتهم إنما هي فعل لهم ، حتى وإن كانت من أعمال القلوب .

والملاحظ أن دخول الكناية في هذا الضرب أوسع من هذا وأشمل ، فلعل من الجائز أن يكون قوله تعالى : ﴿ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴾ (طه:٥٢) من الكناية ، حيث نزل الفعل المتعدي «ينسى» منزلة اللازم فلا يقدر له مفعول ، فيجعل الفعل مطلقا بلا مفعول معين ، فإذا ما أثبت ذلك الفعل لفاعله وأن صفته عدم النسيان ، أو أن النسيان لا يصح عليه تعالى ، لزم من ذلك أنه لا ينسى علم القرون الأولى ، ولذلك نجد بعض المفسرين والنحاة جعلوا المفعول مما يقدر فقالوا : المعنى لا ينسى علم القرون الأولى كما بينا عن أبي البقاء[2] . غير أنك تجد الكناية في بيت البحتري لا تخلو من الادعاء وأما الكناية هنا فلازمها حقيقة .

وإذا أريد تهويل المفعول وتعظيمه أبهم على المخاطب ، فلا يقصد إلى مفعول معين ، فتذهب نفسه كل مذهب في تقديره وتصوره حتى يهولها ويخيفها ، فيكون ذلك مدخلا لقذف الرعب في النفس ، وثغرة يلج منها الخصم إلى نفس خصمه ، فيهزمه معنويا قبل أن يهزمه بقوة الفعل ، وهذا نوع من الحرب النفسية التي طالما استعان بها أعداء الدين على المسلمين ، ولكن الله مع الذين اتقوا .

ولعل من هذا ما جاء في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ ﴾ (طه:٦٥)، ففعل «تلقي» حذف مفعوله ، وذلك رغبة من

---

(١) التحرير والتنوير ٤١٣/٢٩ .

(٢) ينظر الصفحة ذات الرقم ٤٥٨ .

السحرة في إدخال الخوف والهلع إلى نفس موسى عليه السلام ، فحين لم يذكروا المفعول إنما أرادوا إظهار عدم الاكتراث بما مع موسى وأن ما معه عظيما كان أو حقيرا لا يخيفهم ، حتى لو علموا ما معه فإن تجاهله فيه مزيد من الاستصغار والتهوين لشأنه ، وقد بينت الآيات أنه وقع في نفس موسى عليه السلام شيء من الخوف لما خيل إليه من سحرهم ، فهم يسعون جهدهم لإخافته بالقول والفعل . ولذلك فإن حذف المفعول في قول موسى عليه السلام «ألقوا» فيه مقابلة لتحديهم بمثله حيث تجاهل ما معهم مقابلة لتعاليهم بإظهاره القوة والجلد في ذلك الموقف ، فإبهام المفعول في كلٍّ إظهار لعدم الاكتراث بذلك المفعول كيفما كان .

* * *

المبحث الثاني

حذف مفعول الفعل المتعدي من اللفظ

بعد أن فرغنا من الحديث عن العدول في استعمال الفعل المتعدي بتنزيله منزلة اللازم ، الذي هو الضرب الأول . هذا مبحث ذو علاقة بما قبله وهو متصل به ، ومقارن له في حديث البيانيين ، فإن الخطيب عند حديثه عن متعلقات الفعل ، وبالتحديد عن حذف المفعول ، جعله ضربين . أحدهما ما تقدم وهو حذف المفعول بلا تقدير ، والآخر ما نحن بصدده وهو حذف المفعول من اللفظ مع تقديره بحسب الغرض البلاغي ، فالحذف لا لترك المفعول ونسيانه ، بل المعنى اقتضى تغييب المفعول من اللفظ ليكون تقديره هو الدال على المعنى بحسب المقام ، وبحسب الغرض الذي سيق له ، أي أن المفعول يترك لكيلا يقيد الفعل بمفعول معين ، وإذا كان الفعل في الضرب الأول يعطى قدرا من الظهور بإخفاء المفعول وتركه من اللفظ ومن التقدير ، فإنه مع العناية بالفعل في هذا الضرب يعطى المفعول كذلك قدرا من العناية والاهتمام ، لأن المفعول به هنا يؤخذ في الاعتبار ، وأثره في المعنى قائم وإنما يترك في الظاهر وهو مقصود .

وقد جعل البيانيون لهذا الضرب أغراضا لأجلها يحذف المفعول بـه ، ولعـل تلـك الأغراض لم تقع كلها في آي القرآن الكريم ، ولذا فإننا سنقتصر على ذكر مـا ورد منهـا في آي القرآن الكريم مما هو داخل تحت هذا الضرب . وتلك الأغراض هي :

أولا : البيان بعد الإبهام :

وهذا الغرض يقع كثيرا مع فعل المشيئة والإرادة ، و خاصة بعد حرف الشرط « لو » الدال على النفي ، وقد بينا من قبل أن الحكمة في كثرة حذف مفعول المشيئة دون غيره من المفاعيل بعد « لو » خاصة ؛ هو ما ذكره السبكي ونقل مثله عن التنوخي في الأقصى وعن غيره ، وهو : (أن مادة المشيئة والشيء واحد فالمشيئة جعل ما ليس بشيء شيئاً ، فمعمولها لا يتأخر عنها ، وهو بعد « لو » منفي لانتفائه في الجواب فانتفاء المشيئة لازم لانتفائه ، فانتفاؤه بالوضع ، وانتفاء المشيئة باللزوم ، فحذف مفعول المشيئة لينصرف الانتفاء إلى المشيئة ، فيكون انتفاء مفعولها تابعاً لها)[1] . وهو يقع كذلك بعد حروف الشرط الأخرى مثل « إذا » و« إن » ، . ومدار القول هنا أن فعل المشيئة يتضح بعد مراد المتكلم من الفعل الذي سيوقعه على المفعول فكأنه استغني بالثاني عن الأول ، أي استغني بما في الجواب عما في الشرط ، وهذا إيجاز من جهة ومن جهة ثانية أن في (البيان إذا ورد بعد الإبهام وبعد التحريك له ، أبدا لطفا ونبلا لا يكون إذا لم يتقدم ما يحرك)[2] ، هذا إضافة إلى أن في تلازم الشرط وجوابه ما يدعو إلى أن يكتفى بما يدل عليه أحدهما عن الآخر ، ولذلك يكثر حذف الجواب إذا فهم المراد من الشرط ، ويحذف الشرط متى أفهم الجواب المراد ، وهو في القرآن أكثر من أن يحصى ، ولذلك أيضاً فإن اجتماع الشرط وفعل المشيئة يقوى فيهما موجب الحذف ، ويظهر معه دليل قوي على المحذوف ، مما جعل ابن عاشور ينفي أن يكون ذكر المفعول بعد فعل المشيئة لازما لغرابته ، ويرد حذفه لكونه مفهوما . ففي قوله تعالى : ﴿ فَقَالَ ٱلْمَلَؤُاْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً مَّا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِيٓ

---

(١) عروس الأفراح (الشروح ١٣٧/٢) والمذكور هنا هو عبارة التنوخي ، وعبارة السبكي قريبة من ذلك .

(٢) دلائل الإعجاز صـ ١٦٤ .

﴿ءَابَآئِنَا ٱلْأَوَّلِينَ﴾ (المؤمنون:٢٤)، يقول رحمه الله : (حذف مفعول فعل المشيئة لظهوره من جواب «لو» ، أي لو شاء الله إرسال رسول لأنزل ملائكة رسلا . وحذف مفعول المشيئة جائز إذا دلت عليه القرينة ، وذلك من الإيجاز . ولا يختص بالمفعول الغريب مثلما قال صاحب المفتاح ، ألا ترى قول المعري :

وإن شئتَ فازعُمْ أن مَن فوق ظَهرِها عَبيدُك ، واستشهدْ إلهَكَ يَشْهدِ

وهل أغرب من هذا الزعم لو كانت الغرابة مقتضية ذكر مفعول المشيئة . فلما دل عليه مفعول جواب الشرط حسن حذفه من فعل الشرط)[1].

والذي ينقل عن صاحب المفتاح وغيره من البلاغيين أنه (إن كان في تعلق الفعل بالمفعول غرابة ذكرت المفعول)[2]، وقول ابن عاشور : (ولا يختص بالمفعول الغريب) ظاهره أن الضمير في «يختص» عائد على الحذف ، وليس مراد الطاهر أن الحذف يختص بالمفعول الغريب ، لأن هذا بعيد ، وإنما أراد جواز حذف مفعول المشيئة فيما ليس بغريب ، وهذا لا كلام فيه ، وفيما هو غريب أيضا بدليل بيت أبي العلاء .

وهذا كله مخالف لكلام عبد القاهر لأن عبد القاهر لا يجيز حذف مفعول المشيئة الذي ليس بغريب وإنما يوجبه ، ثم يوجب ذكره إذا كان غريبا ، أي إذا كان تعلق المشيئة به غريبا ، وهذه هي المخالفة بين عبد القاهر والطاهر .

ولا يحتج ببيت أبي العلاء على عبد القاهر وذلك لقوة الدلالة في البيت حتى صار ظاهرا ظهورا لا يلتبس ، فاندفعت الغرابة الموجبة للذكر ، والمعنى : إن شئت أن تزعم أن من فوق ظهرها عبيدك فازعم . وهذا من خصائص بيان أبي العلاء ، ومن مميزات أسلوبه الشعري .

---

(١) التحرير والتنوير ٤٣/١٨ .

(٢) الإيضاح صـ ١٩٩ ، والشروح١٣٢/٢ .

سيفيد الاستمرار التجددي الذي يفهم منه أن الكلب يبسط ذراعيه حينا ويقبضهما حيناً آخر بما يتنافى مع كونه نائما . عدلت الآية عن الفعل إلى اسم الفاعل ليفيد أن البسط وقع في الزمان الماضي ممتدا فترة من الزمن . والله أعلم .

ولا يتوقف التعبير عن المستقبل عند كل من اسم الفاعل واسم المفعول ، لأنه إنما عبر بهما عن الأحداث المستقبلة لما فيهما من معنى الثبوت وملازمة الصفة لموصوفها كما يقول القونوي ، فإذا تحقق ذلك في غيرهما كان التعبير به عن الأحداث المستقبلة صحيحا . لذلك فقد ورد في القرآن التعبير عن تلك الأحداث بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، وهي في ثبوت الصفة ولزومها أعرق من اسم الفاعل ، فقد بين أهل العلم أنه متى أريد للصفة الثبوت واللزوم عبر عنها بالصفة المشبهة ، مثل كريم ، وحسن ، أما إذا أريد بالصفة الحدوث المناقض للثبوت ، أي أنها تحدث بعد أن لم تكن؛ فإنه يعبر عنها باسم الفاعل ، مثل ناصر ، ومجاهد ، ومستغفر[1] ، وقد يراد بالصفة المشبهة الدلالة على الاستقبال فتصاغ على وزن فاعل كقوله تعالى : ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ ﴾ (هود:١٢)، وقال الزمخشري : (ليدل على أنه ضيق عارض غير ثابت ، لأن رسول الله ﷺ كان أفسح الناس صدراً)[2] . فهنا نجد الثبوت من دلالة الصفة المشبهة باسم الفاعل خاصة ، والحدوث من دلالة اسم الفاعل ، وعليه فإن الثبوت الذي تدل عليه الصفة المشبهة يقوي معنى التحقق ، فإذا عبر عن الحدث المستقبل بالصفة المشبهة كان ذلك أدل على معنى التحقق لأنه جعل معنى الحدث المفهوم من مادة الفاعل لازما فهو في حكم الماضي الثابت .

وقد رأينا الزمخشري يجعل «ضائق» دالا على الحدوث ، وابن مالك يجعله دالا على الاستقبال . وهو ما يفهم منه أن الحدوث قرين الاستقبال ، وفي الآية جعل

---

(١) ينظر لذلك مثلا شرح التسهيل لابن مالك٣/٧٠-٨٩ ، وحاشية الصبان ٢/٢٩٢و٣/٢ .
(٢) الكشاف ٢/٢٦١ .

الضيق عارضا بأن صيغ على فاعل ، حتى لا يفهم منه لزوم صفة الضيق له عليه الصلاة والسلام .

وإذا كان التعبير باسمي الفاعل والمفعول عن المضارع لاعتبار معنى التحقق فيهما مما ليس مستفادا من صيغة المضارع ، فإن هذه الصفة ـ أعني التحقق ـ هي في الصفة المشبهة أقوى وأظهر ، لما تقدم من معنى الثبوت واللزوم الذي تدل عليه ، ولذلك فإنه متى عبر بها عن الحدث المرتقب دون المضارع كان ذلك أدل على معنى تحقق الحدث ووقوعه كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾ (الزمر: ٣٠)، إذ تدل الصفة المشبهة «ميت وميتون» على أن صفة الموت مما هو واقع وحادث يلم بهم ويجري عليهم مستقبلا . قال الزمخشري : (إنك وإياهم وإن كنتم أحياء ؛ فأنتم في عداد الموتى ، لأن ما هو كائن فكأن قد كان)[1] ، وما ذلك إلا لأن ما يخبر به المولى جل شأنه من الوقوع بما يجعله كالواقع .

وبيان دلالة ذلك أنه يمتنع أن يراد وصفه ﷺ بأنه ميت وصفا ثابتا لازما كما وصف بأنه (على خلق عظيم) مثلا ، وحيث كانت تلك الصفة ثابتة ولازمة له عليه الصلاة والسلام ؛ كان استعمال الصفة المشبهة فيها حقيقة ، لأنها واقعة وثابتة حال الخطاب بها . فأما الإخبار بأنه ميت وأنهم ميتون ، فإن ذلك الإخبار لا يصادف اتصافه عليه السلام ولا إياهم بأنهم ميتون خالون من الحياة حينئذ ، . فتبين أن الوصف بذلك إنما هو إخبار عما سيقع مستقبلاً ، أي أنه وإياهم صائرون إلى الموت لا محالة ، وإنما وصفوا بالوصف اللازم تنزيلا للمتوقع منزلة ما هو واقع إيذانا بتحققه ، فكونهم غير متصفين بالموت حال الإخبار بوصفهم بأنهم ميتون قرينة صارفة عن المعنى الأصلي ، لعدم قبول العقل أن يكون المخاطب ميتا ، لذلك كان استعمال الصفة المشبهة فيما يستعمل فيه المضارع مجازا . قال الشهاب الخفاجي : (اسم الفاعل يدل

---

(١) الكشاف ٣٩٧/٣ .

السابقة لا تصلح أن تسلك في المقامات الخطابية لما علم أنها من الوعد القطعي الذي لا شك في حصوله ، والمقام الخطابي مبني على المبالغة التي لا يشترط فيها قطعية ما تدل عليه ، فالظاهر أن قول السكاكي في نحو : «يعطي» أنه يفيد العموم في المقام الخطابي لا الاستدلالي ، مقيد بغير ما هو من أفعال المولى جل وعلا ، وبغير ما هو من المقامات القرآنية التي تحمل الخطابية فيها على ما يحكى في القرآن ، لأن وقوع الخطابية في القرآن محصور في المقامات التي يحكيها القرآن ، أما المقامات التي لا يحكي فيها القرآن كلام المخلوق فلا يليق بها أن تكون خطابية . فحين يرد الفعل من غير ذكر للمفعول فإنه يفيد العموم من جهة أن أفعاله سبحانه وتعالى مطلقة الكمال فهي تفيد استغراق عموم أفراد الفعل المتصف بالكمال . كما في قوله تعالى : ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾ (العلق:١) ، إذ نزل الفعل « خلق» منزلة اللازم فلا يقدر له مفعول ، لأن المعنى ربك الذي أوجد الخلق . أو الذي من شأنه أن يخلق. ولنتأمل عظم هذه العبارة ، فإنه تعالى ـ وهو الخالق ـ يخاطب المخلوق مذكِّرا إياه بتلك الصفة التي بها أُوجدتَ أيها المخلوق ، إنه يذكر الإنسان بأن من يوحي إليك هذا القول هو الذي خلقك ، وهو الذي له تلك الصفة لا غيره ، أي هو الذي أوجد الحياة ، وهو كذلك القادر على سلبها ، إنها ألوان من المعاني تنهال على العقل ، وتتكاثر أمام المخيلة ، حين يقرأ هذه الآية ، ليستشعر عظمة من قال هذا القول ، وجلالة الموقف عند تنزيل تلك الكلمة وإلقائها من الروح الأمين على قلب النبي الأمين ، وإنه لتعريف في غاية الوضوح وإيقاظ للنفس وتحريك لكوامن الروح ، فلا تدع موطنا في النفس إلا ملأته رهبة وخشوعا وخضوعا ، وإقرارا بجلال من وصف نفسه بتلك الصفة ، ولا أظن أن هناك كلمة أبلغ منها في موقف يخاطب فيه الخالق مخلوقا يسمع الوحي لأول مرة . ثم إن الاستغراق الذي تفيده اللام في المصدر استغراق حقيقي لجميع أفراد الفعل ، فهل المقام هنا خطابي ؟ ! .

ومما يمكن أن يعد من تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ يُجَٰدِلُونَ فِي ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ ﴾ (الرعد:١٣)، حيث حذف مفعول « يجادلون» وربما قدر بأنه «الرسول والمسلمون» ، فيكون الحذف لكون المفعول متعينا كما ذكر ابن عاشور[١] ، إلا أنه لا يمنع أن يكون المراد الاعتناء بالفعل نفسه ، لغرض التعجيب منه وأنه لا يصح أن يقع مع ظهور الآيات والأدلة الدامغة على عظمته واستحقاقه للعبادة والطاعة من الخلق ، قال أبو السعود : (كأنه قيل هو الذي يفعل أمثال هذه الأفاعيل العجيبة من إراءة البرق ، وإنشاء السحاب الثقال ، وإرسال الصواعق الدالة على كمال علمه وقدرته ، ويعقلها من يعقلها من المؤمنين ... والملائكة يعملون بموجب ذلك من التسبيح والحمد والخوف من هيبته تعالى ، وهم أي الكفرة الذين حكيت هناتهم مع ذلهم وهوانهم وحقارة شأنهم يجادلون في الله ، أي في شأنه تعالى حيث يفعلون ما يفعلون من إنكار البعث واستعجال العذاب استهزاء واقتراح الآيات)[٢]، ففي ذكر هذه المقدمات كلها تنبيه إلى ما يقابل به ذلك من الكافرين ، أي مع هذا كله هم يكفرون بالله ، ففيه تعجب أو تعجيب من قبيح فعلهم ، وهذا يشبه أن يستلزم خلو الفعل عن مفعول معين ، ليكون الغرض هو الفعل نفسه لا تعلقه بمفعول ، لكيلا ينصرف الذهن إلى من جادلهم المشركون ، فإن شناعة هذا الفعل إنما هو لوقوع المجادلة منهم . والله أعلم .

ثانيا : إثبات المعنى للفاعل على أن الفعل لا يكون إلا منه :

ونمضي إلى وجه آخر من المخالفة في استعمال الفعل المتعدي بتنزيله منزلة اللازم فلا يذكر له مفعول ولا يقدر ، وذلك بأن يثبت المعنى فعلا لفاعله على أنه لا يكون إلا منه كما وضح الشيخ عبد القاهر وأسلفنا ذكره قريبا ، أي أن يكون الفعل محصورا في الفاعل فلا يصدر إلا منه ، وهذا النوع من الإثبات يتضح في القرآن

---

(١) التحرير والتنوير ١٠٥/١٣ .

(٢) إرشاد العقل السليم ١٠/٥ .

ومفعول فعل المشيئة يجب ذكره كما أشرنا في كلام الشيخ عبد القاهر متى كان لتعلقه بفعله غرابة ، كما في قول أبي الهندام الخزاعي يرثي ابنه الهندام :

فلو شئتُ أنْ أبكيْ دمـاً لبكيتُـه عَليهِ ولكنْ ساحةُ الصَّبر أوسـعُ[1]

ويظهر أن الغرابة في بيت الخزاعي ، لم تأت من تعلق مطلق البكاء بفعل المشيئة بل من تعلقه به مقيدا بكونه بكاء دم لا كالبكاء المعلوم ، ولذلك قال السعد وغيره : (تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب)[2] ، ولم يقولوا تعلق فعل المشيئة بالبكاء غريب ، وإنما قيدوه بكونه بكاء دم .

وقال الشيخ عبد القاهر : (قد يتفق في بعضه أن يكون إظهار المفعول هو الأحسن ، نحو قول الشاعر :

ولـو شـئت أن أبكـي . . . البيت

فقياس هذا لو كان على حد : ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ۚ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَـٰهِلِينَ ﴾ (الأنعام:٣٥)، أن يقول : « لو شئت بكيت دما » ، ولكنه كأنه ترك تلك الطريقة وعدل إلى هذه ، لأنها أحسن في هذا الكلام خصوصا . وسبب حسنه أنه كأنه بدع عجيب أن يشاء الإنسان أن يبكي دما . فلما كان كذلك ، كان الأولى أن يصرح بذكره ليقرره في نفس السامع ويؤنسه به)[3] .

ثم أتبع الشيخ عبد القاهر كلامه السابق بأنه (إذا لم يكن مما يكبره السامع)[4] ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُنَا قَالُوا۟ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَـٰذَآ ۙ إِنْ هَـٰذَآ إِلَّآ أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ (الأنفال:٣١)، وكأن الشيخ يشير إلى أنهم حينما أرادوا التقليل من شأن القرآن وأنه مما يسهل عليهم قول مثله ، جاء كلامهم

---

(١) سبق في الصفحة ذات الرقم ١٣٠ .

(٢) شروح التلخيص ١٣٣/٢ .

(٣) دلائل الإعجاز صـ ١٦٤ .

(٤) المصدر السابق صـ ١٦٥ .

على أن الإتيان بمثله ليس مما يكبره المخاطب ، ادعاء منهم أن ذلك ليس بالأمر الكبير في نفوسهم ، فجعلوه كذلك في نفس المخاطب ، مبالغة في أن ذلك من الظهور بحيث يتعين لكل أحد ، إذ حكموا على ما في نفس المخاطب بأنه مثلما في نفوسهم كبراً وغمطاً للحق .

وليس كل ما حذف من مفعول فعل المشيئة يعلم من الجواب فإن من ذلك ما يحذف لتقدم ما يدل عليه في الكلام ، كما في قوله تعالى - في غير الشرط - : ﴿ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَآءُ ۖ وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ ﴾ (العنكبوت:٢١)، وقد جعل القونوي الحذف في مثل هذا - أعني حين يتقدم ما يدل على المحذوف - كاللازم ، وذلك للاحتراز عن الإطالة المؤدية إلى العبث ، قال : (يعذب من يشاء تعذيبه ، لأن مفعول المشيئة يقدر من جنس ما قبله ، وحذفه كاللازم احترازا عن العبث ، إلا أن يكون تعلقه غريبا)[1]، ولا يقصد القونوي أن مفعول المشيئة يقدر من جنس ما قبله مطلقا ، بل هو يشير إلى ما في الآية .

ويذكر القونوي أيضا (أن مفعول المشيئة المحذوف كونه مقدرا من مضمون الشرط ليس بمطرد ، وقد يقدر في غيره)[2]، كما في قوله تعالى : ﴿ قَالُواْ لَوْ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً فَإِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴾ (فصلت:١٤)، ولهذا فإن حذف مفعول المشيئة لا يختص بغرض البيان بعد الإبهام ، فإنه قد يحذف لأنه مفهوم من السياق ، قال ابن عاشور : (مفعول شاء محذوف دل عليه السياق ، وهذا حذف خاص غير حذف مفعول المشيئة الشائع في الكلام ، لأن ذلك فيما إذا كان المحذوف مدلولا عليه بجواب « لو » كقوله تعالى : ﴿ قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ ۖ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (الأنعام:١٤٩)، ونكتته الإبهام ثم البيان . وأما الحذف في الآية فهو للاعتماد على قرينة السياق ، والإيجاز وهو حذف عزيز لمفعول المشيئة ، ونظيره قول المعري :

وإنْ شِئتَ فازعمْ أن مَنْ فوقَ ظهرِها عبيدُكَ ، واستشهدْ إلهك يشهدِ)[3]

---

(١) حاشية القونوي ١٥/٣٦ . (٢) المصدر السابق١٧/١٤٠ . (٣) التحرير والتنوير ٢٤/٢٥٥ .

وعلى ذلك فإن نكتة الحذف هي الإيجاز للاعتماد على قرينة السياق ، ولاريب أن الإيجاز غرض أولي في كل حذف سواء كان في متعلقات الفعل أو في غيرها، إلا أنه قد يجتمع إلى هذه النكتة نكتة أخرى كالبيان بعد الإبهام فيما نحن فيه.

أما اختلاف الحذف في الآية عن الشائع في الكلام فهو أن المقدر هنا خلاف ما في جواب الشرط ، إذ التقدير : لو شاء ربنا أن يرسل رسولا لأرسل ملائكة من السماء .

والملاحظ أن الغالب في فعل المشيئة أن يقع بعد «لو» الشرطية ، وهي لإفادتها النفي ، وامتناع الجواب لامتناع الشرط ، فإن دخولها على فعل المشيئة يفيد أن مشيئته تعالى لم تقع ، لأن مجرد وقوع المشيئة منه تعالى يوقع ما تقتضيه تلك المشيئة ، فبدخول «لو» على فعل المشيئة يبين أنها ـ أي المشيئة ـ لم تقع ، وقل مثل ذلك في فعل الإرادة ، في مثل قوله تعالى : ﴿ لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾ (الأنبياء:١٧) ، فما عُلِّق من المشيئة بـ«لو» غير واقع فإن متعلق فعل المشيئة مما يرجح أن يكثر فيه التهديد والتخويف ، فالمتتبع للآيات التي ذكر فيها تعالى مشيئته على أنها لم تقع ، وجاء فيها فعل المشيئة مسبوقا بـ«لو» يجد أن مفعول المشيئة المحذوف على الضد مما هو واقع ، فإذا ذكر فعل المشيئة بعد «لو» تبين أن ما هو واقع وما لم يقع إنما هو من مشيئته تعالى ، أي أن ما وقع هو مما شاء الله وقوعه ، وما لم يقع هو مما لم يشأ الله وقوعه ، وأنه هو وحده قادر على إيقاع ضد ما هو واقع ، إلا أن مشيئته وحكمته تعالى اقتضت وقوع ما هو واقع ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ۚ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ (الأنعام:٣٥) ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾(الأنعام:١٤٩) وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (البقرة:٢٠) أي أن مشيئته تعالى إما مشيئة إيجاد وإما مشيئة عدم ، فاختيار «لو» مع فعل المشيئة

لبيان أن مشيئة الإيجاد لم يدخل فيها المتعلق المحذوف ، فلعل حذف مفعول المشيئة من اللفظ مؤكد لعدم دخول المفعول المحذوف تحت مشيئة الإيجاد ، وظهوره في الجواب مؤذن بإمكان وقوعه لولا امتناعه في المشيئة ، وهذا يمكن إضافته إلى ما ذكرناه فيما سبق[1] .

وتقدير مفعول المشيئة في مثل هذا ليس على وتيرة واحدة ونمط واحد ، لأن المقدر يختلف باختلاف المقصود من ذكر المشيئة في سياق الشرط ، قال الزركشي : (ينبغي أن يتمهل في تقدير مفعول المشيئة ، فإنه يختلف المعنى بحسب التقدير ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ (السجدة:١٣)، فإن التقدير كما قاله عبد القاهر الجرجاني[2] : ولو شئنا أن نؤتي كل نفس هداها لآتيناه ، لا يصح إلا على ذلك؛ لأنه إن لم يقدر لـ« شئنا » هذا المفعول أدى والعياذ بالله إلى أمر عظيم ، وهو نفي أن يكون لله مشيئة على الإطلاق ؛ لأن من شأن « لو » أن يكون الإثبات بعدها نفيا ، ألا ترى أنك إذا قلت : لو جئتني أعطيتك ، كان المعنى على أنه لم يكن مجيء ولا إعطاء ؛ وإما قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ ﴾ (الأعراف:١٧٦) فقد قدره النحويون : فلم نشأ فلم نرفعه)[3] .

ومما هو بين أن تقدير مفعول المشيئة إذا كان يتعلق بمشيئته تعالى فإنه يجب التمهل فيه ، ولا يقتصر ذلك على بعض الشواهد التي ذكرت ، لأنه معلوم أن لا راد لما شاء سبحانه ، فإذا دخل حرف الشرط « لو » المفيد نفي ما دخل عليه فإنه يفهم تسليط النفي على متعلق المشيئة لا على المشيئة ذاتها . أي أن مشيئته تعالى لم تتعلق

---

(١) ينظر الصفحة ذات الرقم ١٢٧ وما بعدها .

(٢) لم أجد نص كلامه في موضع الحديث عن هذا الموضوع في دلائل الإعجاز .

(٣) البرهان ٣/٢٣٩ .

بذلك الأمر المنفي . وعلى كل حال فالتمهل والتروي في تقدير المفعول المحذوف في جميع آيات القرآن سواء كان مفعول المشيئة أو غيره أمر لا جدال في وجوبه ، وقد نبهنا على ذلك في مستهل هذا المبحث .

ولعل في دخول المشيئة حيز النفي ما يؤيد ما ذهب إليه المحققون ، ردا على كلام الرضي ، وذكرناه من قبل ، وهو أن «لو» تفيد انتفاء الأول لانتفاء الثاني ، إذ لو صح ما ذهب إليه لكان تفسير كثير من الآيات على هذا تفسيرا لا يليق بجلاله تعالى ، لأنه في مثل الآية السابقة سيكون انتفاء المشيئة لانتفاء رفعه . تعالى الله عن ذلك . فإن مشيئته تعالى غير مقيدة بشيء ، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن . فأما دخول «لو» على فعل المشيئة فإن المراد نفي وقوع المفعول لعدم تعلقه بالمشيئة .

وإذا ما كان متعلق فعل المشيئة قريب الوقوع أو تآزرت أسبابه وقويت دواعيه بحيث أصبح وشيك الوقوع ، أو كان المانع من إيقاعه هو عدم حين وقته ، فإن فعل المشيئة يقع بعد «إذا» الدالة على التحقق . ففي قوله تعالى : ﴿ نَّحْنُ خَلَقْنَاهُمْ وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ ۖ وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَآ أَمْثَٰلَهُمْ تَبْدِيلاً ﴾ (الإنسان:٢٨) ، وقع فعل المشيئة بعد «إذا» لما تفيده من معنى التحقق ، أما الإبهام الذي يفيده فعل المشيئة فهو مسلط على الوقت ، لتعليقه بـ«إذا» المفيدة للظرفية الزمانية والشرط ، ولا امتناع لمشيئة الإيجاد هنا ، وإنما أبهم الوقت ، قال الألوسي : (لكون الأمر محققا كائنا جيء بـ«إذا» و ذكر المشيئة لإبهام وقته)[1].

وقد بينا فيما سبق أن مفعول فعل المشيئة لا يلتزم حذفه مع «لو» ، كما أنه لا يشترط لحذفه أن يكون فعل المشيئة شرطا لـ«لو» ، فقد جاء محذوفا مع غير الشرط في نحو قوله تعالى : ﴿ قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُ ۚ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ

---

(١) روح المعاني ١٦٦/٢٩ .

﴿لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾ (الأعراف:١٨٨). فمجيء المفعول محذوفا هنا ليس للبيان بعد الإبهام وإنما هو للاختصار لتقدم ما يدل عليه .

ومنه قوله تعالى : ﴿وَإِنۡ خِفۡتُمۡ عَيۡلَةٗ فَسَوۡفَ يُغۡنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦٓ إِن شَآءَۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾ (التوبة:٢٨)، فإن مفعول المشيئة محذوف للاختصار لتقدم ما يدل عليه والتقدير : « إن شاء إغناءكم . وفي مجيء الشرط بـ« إن» يقول الألوسي : (« إن شاء» ليس للتردد ليشكل بأنه لا يناسب المقام وسبب النزول ، بل لبيان أن ذلك بإرادته لا سبب له غيرها حتى ينقطعوا إليه سبحانه ، ويقطعوا النظر في غيره ، وفيه تنبيه على أنه سبحانه متفضل بذلك الإغناء لا واجب عليه عز وجل لأنه لو كان بالإيجاب لم يوكل إلى المشيئة)[١]، وقال أبو السعود : (ولأن الإغناء ليس مطردا بحسب الأفراد والأحوال والأوقات)[٢]، والله أعلم .

وكذلك فإن البيان بعد الإبهام لا يتوقف على حذف فعل المشيئة ، إذ يذكر فريق من المفسرين عند قوله تبارك وتعالى : ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ﴾ (العلق ١-٢)، أنه يجوز أن يكون المفعول في الآية المحذوف مما حذف لغرض البيان بعد الإبهام ، قال أبو السعود : (يجوز أن يراد بالفعل الأول خلق الإنسان ، ويقصد بتجريده عن المفعول الإبهام ثم التفسير ، روما لتفخيم فطرته)[٣].

ويمكن أن يلحق بهذا الغرض ـ أعني البيان بعد الإفهام ـ ماجاء في قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ فَكَذَّبُواْ عَبۡدَنَا وَقَالُواْ مَجۡنُونٞ وَٱزۡدُجِرَ﴾ (القمر:٩)، فقد ذكر المفسرون أنه مع جواز أن يكون الفعل الأول « كذبت» منزلا منزلة اللازم أي : اتصفت بتكذيب الحق أو تكذيب الرسل أو التكذيب على إطلاقه ، فإنه يجوز أن يكون التكذيب الثاني تأكيدا للأول ، وأن مفعول الأول محذوف ، للإجمال ثم التفصيل ، قال القونوي : (المكذَّب في المقامين واحد ، وهذا هو الظاهر ، ولذا قدمه

---

(١) روح المعاني١٠/١٧٧ (٢) إرشاد العقل السليم٤/٥٧ . (٣) إرشاد العقل السليم٩/١٧٧ .

فإن فيه مزيد تقرير وتوضيح ، وللتفصيل بعد الإجمال ، ولذا صُدِّر بالفاء المفيدة للترتيب والتعقيب)[1] ، وعلى هذا فإن غرض هذا الحذف ، هو تحريك نفس السامع وتطرية نشاطه بأن أُجْمِل الكلام أو أُبهِم ، ثم فُصِّل بما يبين ما أبهم ، إضافة إلى ما فيه من الإيجاز .

* * *

ثانيا : التعميم في المفعول مع الاختصار :

قدمنا فيما سبق أن غرض التعميم ، جعله الخطيب مقرونا بغرض الاختصار ، أي جعل التعميم مع الاختصار غرضا واحدا ، أو لنقل غرضين مشتركين ، وأشرنا إلى أن الاختصار غرض يجري في كل حذف ، لأنه من الإيجاز وهو من أسس البلاغة ، وذكرنا أن السعد عد أمثلة هذا الباب من الاختصار ، لأنه إذا كان هذا الغرض مما يجب فيه تقدير المفعول بعد حذفه بحسب القرائن ، فإن التعميم ـ بناء على كلامه ـ يفهم من عموم المقدر لا من الحذف[2] ، وتقدير المفعول المحذوف دالا على العموم إما بلفظ العموم مثل «كل» أو بلفظ نحو ذلك مما يقتضي معنى العموم كالنكرة في سياق النفي ، إنما هو مما يعزز كون الحذف للاختصار ، أما العموم فهو مفهوم من عموم المحذوف .

غير أن هذا لا يمنع أن يكون الحذف نفسه قرينة العموم ، حتى وإن كان المقدر دالا على العموم ، فإن الاختصار الموجب للحذف يدخل الاجتهاد فيما يقدره السامع ، فيختلف المقدَّر من شخص لآخر ، مما يجعل تعدد التقدير نفسه دالا على إرادة التعميم ، ولعل هذا هو مرادهم بقولهم : «لتذهب نفس السامع كل مذهب» أي : في تقدير المفعول ، فلا تحجره على مقدر معين ، ولذلك قال الخطيب : (للتعميم في

---

(١) حاشية القونوي ٣١٧/١٨ .

(٢) ينظر المطول صـ ١٩٦ ، والصفحة ذات الرقم ١٤٠ من هذا الكتاب .

المفعول والامتناع عن أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره)[1]، ولو قيل : والامتناع عن أن يقصره السامع على مفعول دون غيره ، لكان في نظرنا أقرب ؛ لأنه قد يقال : إنه متى ذكر ما يدل على العموم لم يبق مما لم يذكر ما يحتمل أن يكون من أفراد المفعول المقصود . وبحسب بحثي فإن التعميم وقع في بضع عشرة آية في القرآن الكريم ، هي قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ (البقرة:٥٨) وقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٰٔتِكُمْ ۚ سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ (الأعراف:١٦١)، وقوله تعالى : ﴿ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ﴾ (الكهف:٢) قوله تعالى : ﴿ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾(الحج:٢٥)، وقوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (الحجرات:١) وقوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ﴾ (غافر:٦٨)، وقوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ (يونس:٢٥)، وقوله تعالى ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ (الحج:٥)، وقوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۚ ﴾ (النور:٢١)، وقوله تعالى ﴿ يَسْـَٔلُهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ ﴾ (الرحمن:٢٩) وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾ (طه:٧٧) وقوله تعالى : ﴿ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ (الأعراف:٣١)، وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ

---

(١) الإيضاح صـ ٢٠١ .

كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴾ (الأعراف:١٧٩)، وقوله تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴾ (النساء:١٦٠)، وقوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِٱلْأٓخِرَةِ كَٰفِرُونَ ﴾ (الأعراف:٤٥) .

وسوف نتأمل فائدة التعميم في بعض هذه الآيات ، ويلاحظ في هذا الغرض أنه يغلب عليه أن يقع في سياق يدل على الأمر أو النهي ، بمعنى الحث على الفعل أو الانتهاء ، ففي قوله تعالى : ﴿ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (الحج:٢٥)، إذ حذف مفعول « يرد » ليعم كل فعل كبيرا كان أو صغيرا ، فلا يدع لمن تغريه نفسه بالإثم أن يقدم على شيء منه ، مهما صغر ذلك الإثم وقل شأنه ، لأن ترك المفعول جعل النفس تذهب كل مذهب في تقدير ذلك المفعول ، فلو همت بمعصية صغيرة تذكرت ذلك التهديد والوعيد فظنت بل أيقنت أنها داخلة فيما هو من الإلحاد فامتنعت وارعوت عنه ، حتى لقد كان بعض السلف يرعوي عن أن يأتي فيه بشيء غير العبادة . قال الزمخشري : (الإلحاد : العدول عن القصد ... ومفعول « يرد » متروك ليتناول كل متناول كأنه قال : « ومن يرد فيه مرادا ما عادلا عن القصد ظالما نذقه من عذاب أليم ... وعن عبد الله بن عمر أنه كان له فسطاطان أحدهما في الحل والآخر في الحرم ، فإذا أراد أن يعاتب أهله عاتبهم في الحل ، فقيل له : فقال : كنا نتحدث أن من الإلحاد فيه أن يقول الرجل : لا والله وبلى والله)[1]، ولعل إفادة التعميم في المفعول جعلتهم يتورعون حتى عن الأمور المباحة خوفا من أن تكون مشمولة بالنهي ، وأي مذهب تذهبه النفس في تقدير المفعول بعد هذا ؟ ! .

وكذلك في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْۚ وَسَنَزِيدُ

---

(١) الكشاف ١٠/٣ .

﴿ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ (البقرة:٥٨) إذ حذف مفعول «سنزيد» ليعم كل ما يمكن أن يتصوره العقل مما يصح دخوله في الزيادة ، وهو من باب حثهم على الطاعة ، والإقبال عليها ، لأن في تعميم ما يدخل في الزيادة ترغيبا لهم في الالتزام بما أمروا به ، ومن شأن النفس أن تتشوق وتتشوف إلى كل ما هو غريب وخاف عنها فإذا كان ذلك الخافي يدخل فيه تلك المشوقات كان أجدى بالاستجابة لأسبابه ، وقد سبق الإشارة إلى فائدة السين في مثل هذا التركيب وهو توكيد تحقيق الوقوع ، فيفهم تأكيد وعد الله لمن أحسن منهم بأن يزيده من فضله الذي لا آخر له ، إلا أن نفوسهم التي أشربت الكفر أبت هذه الوعود ، وأطاعت هواها .

ومما هو واضح في هذا الغرض وقد أشرنا إليه من قبل ، اشتراكه مع غرض آخر من الضرب الأول وهو تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم ، ومن تلك الشواهد الآية السابقة ، ونبهنا إلى كلام السعد حول الاحتمالين في الآية ومن قبله كلام الشيخ عبد القاهر وأمثلته التي ساقها في ذلك[1]. لذلك نرى للمفسرين موازنات بين الغرضين عند بعض الآيات ، وأيهما أبلغ من الآخر ، ومنه أيضا ما جاء في قوله تبارك وتعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (الحجرات:١)، حيث أمر الصحابة بل المؤمنون السابقون واللاحقون باتباع أمر الله تعالى وأمر نبيه عليه الصلاة والسلام ، وتجنب ما لا يصح أن يقع بغير إذن من الله ورسوله ، ومعنى الآية هو ترك التقدم بالرأي على ما يريده الله ورسوله ، ففي الآية (تمثيل بتشبيه حال من يفعل فعلا دون إذن من الله ورسوله ﷺ ، بحال من يتقدم مُمَاشِيهِ في مشيه ويتركه خلفه . ووجه الشبه الانفراد عنه في الطريق)[2] ، وفي حذف مفعول « تقدموا» ، وجوه ثلاثة ، فإما أن يكون الغرض من الحذف هو التعميم

---

(١) ينظر لذلك الصفحة ذات الرقم ١٣٧ وما بعدها من هذا الكتاب .

(٢) التحرير والتنوير ٢١٦/٢٦ .

لتذهب نفس السامع كل مذهب في تقديره ، فيعم كل ما يمكن أن يقع في النفس مما هي منهية عنه في هذا الشأن ، وإما أن يكون لغرض تنزيل المتعدي منزلة اللازم لنفي الفعل نفسه دون النظر إلى مفعول معين ، وإما أن يكون الفعل لازما ، فلا مفعول له أصلا ، ولأن الغرضين الأولين هما موطن الشاهد هنا ، فسنذكر ما قالوه فيهما ، قال في الكشاف : (لا تقدموا ، من غير ذكر مفعول وجهان : أحدهما أن يحذف ليتناول كل ما يقع في النفس مما يقدم ، والثاني أن لا يقصد قصد مفعول ولا حذفه ، ويتوجه بالنهي إلى نفس التقدمة ، كأنه قيل : لا تقدموا على التلبس بهذا الفعل ولا تجعلوه منكم بسبيل كقوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ﴾ (غافر:٦٨))[1] ، فعلى الوجه الأول يكون الحذف مفيدا للعموم ، قال القونوي : (لاتقدموا أمرا من الأمور ، والنكرة في سياق النفي[2] تفيد العموم ، فحذف المفعول ليفيد العموم مع الاختصار فلا يقال : العموم يحصل بذكر لفظ العام مثل : أمرا وشيئا)[3] ، فالمقدر مفرد نكرة ، ولكنه أفاد العموم لوقوعه في سياق النهي ، ومثل إفادة النكرة العموم في سياق النفي ، رأينا الشرط أفاد العموم في الآية السابقة ، في قوله تعالى : (ومن يرد)، لأنه قد يكون الشرط عاضدا للحذف في إفادة العموم كما سيأتي قريبا .

وقال الشهاب الخفاجي عن علة التعميم في الوجه الأول : (لاحتماله لأمور لو قدر أحدها كان ترجيحا بلا مرجح ، فيقدر أمرا عاما لأنه [أي العموم] أفيد مع الاختصار)[4]، فحذف المفعول جعل الفعل يتناول كل ما يمكن أن يتناوله النهي فلا يقع في نفس أحد من المؤمنين أن يفعل ما لم يأمر به الله ورسوله عليه الصلاة والسلام ، فالحذف جعل النفس تذهب كل مذهب في تقدير ما يجب أن يأتيه المؤمن

---

(١) الكشاف ٥٥٢/٣ .

(٢) تسميته للنهي نفيا مسايرة للقاعدة الأصولية التي تقول : النكرة في سياق النفي تدل على العموم ، ثم إن النهي شقيق النفي ، والذي في الآية نهي واضح .

(٣) حاشية القونوي ١٠٢/١٨ .

(٤) حاشية الشهاب ٧١/٨ .

ليكون مؤديا لما أمر الله به ورسوله ﷺ ، ومنتهيا عما نهى عنه سبحانه ونهى عنه رسوله عليه السلام ، حتى إن الصحابة كانوا يتوخون الاتباع والاقتداء فيما يأتون وما يذرون ، وهذا أصل عظيم من أصول الشرع الإسلامي .

وفي الوجه الثاني يقول القونوي : (نزل منزلة اللازم لعدم قصد تعلقه إلى مفعول مع تعلقه به في نفس الأمر فيراد نفي الفعل نفسه ، مثل : فلان يعطي أي يفعل الإعطاء في الإثبات)[1] .

وقد اختار جمهور المفسرين أن يكون الوجه الأول الذي هو الحذف لغرض التعميم هو الأبلغ في هذه الآية ، وهذا ما يوضحه قول الزمخشري عن الأبلغية في الوجه الأول : (إلا أن الوجه الأول أملأ بالحسن وأوجه ، وأشد ملاءمة لبلاغة القرآن ، والعلماء له أقبل)[2] .

وأشار الألوسي إلى أن جعل الحذف في الآية من التنزيل بلا تقدير أوفى بحق المقام من الحذف والتقدير ، فبعد أن ذكر التنزيل ثم ثنى بالحذف للتعميم قال : (والأول [أي التنزيل] أوفى بحق المقام لإفادته النهي عن التلبس بنفس الفعل الموجب لانتفائه بالكلية المستلزم لانتفاء تعلقه بالطريق البرهاني ، ورُجح الثاني بأنه أكثر استعمالا ، وبأن التنزيل خلاف الأصل والثاني سالم منه ، والحذف وإن كان خلاف الأصل أيضا أهون من التنزيل المذكور لكثرته بالنسبة إليه)[3] . فأما ترجيحه للأول فهو رأي لا مشاحة حوله ، إلا أن تعليله بكون الثاني أرجح من الأول لأن مخالفة الأصل في الثاني أهون منها في الأول ، مما يفيد أن مخالفة الظاهر من تنزيل للشيء منزلة غيره ، أو أي مخالفة كانت ، تنحط درجاتها عن الأصل في التعبير ، وهذا فيه نظر إذ إن المخالفة تكون أرجح وأولى متى كان الكلام مقتضيا لها ، فمخالفة مقتضى الظاهر يصار إليها إذا كانت هي مقتضى الحال الذي يجب أن يأتي

---

(١) حاشية القونوي ١٨/١٠٢ . (٢) الكشاف٣/٥٥٢ . (٣) روح المعاني ٢٦/١٣٠ .

الكلام مطابقا له حتى يوصف بالبلاغة ، وإلا لقلنا إن البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الظاهر .

وكنا قد ذكرنا هذه الآية عند حديثنا في المبحث السابق الذي هو الضرب الأول ، لكونه وجها محتملا في الآية كما رأينا ، وأشرنا إلى كلام القونوي هناك ، لأن فيه فائدة تتعلق بذلك الضرب ، وإلا فترجيح البيانيين لغرض التعميم في الآية جعل الأولوية له في الحديث عنها ، لذا فقد اقتصرنا هناك على ما يراد من موطن الشاهد ، وعلى التنبيه الذي ذكره القونوي .

ومما يحتمل أن يكون من الضربين أيضا ، فيصح أن يراد به تنزيل المتعدي منزلة اللازم ، فلا يقصد له قصد مفعول ، ويصح أن يكون مما غرضه التعميم ، بتقدير المفعول ، ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسۡتَقِيمٍ ﴾ (يونس:٢٥)، حيث حذف مفعول « يدعو » ، إما من اللفظ والتقدير أو من اللفظ دون التقدير ، وقد بينا أن السعد[1] أشار في هذه الآية إلى أن احتمال أن يكون حذف مفعول « يدعو » مما أريد به التنزيل ، فيكون لغرض إثبات الفعل لفاعله بلا قصد إلى المفعول ، واحتمال أن يكون مما حذف مفعوله مع تقديره لغرض التعميم ، وأنه مال إلى شهادة الذوق التي ترجح أن يكون الحذف في الآية لغرض التعميم ، فاحتمال الوجهين وارد لكن المرجح أن يكون الغرض هو التعميم لمناسبته للمقام ، كما قال السعد : (فإن الحمل على أمثال هذه المعاني متعلق بقصد المتكلم ، ومناسبة المقام)[2].

فحذف ليعم كل من يصح أن يدعى ، لأن الله دعا الخلق أجمعين إلى طاعته التي وعد عليها بالجنة دار السلام ، ولكنه تعالى جعل الهداية خاصة بمن شاء ، نسأله من فضله .

---

(١) ينظر لذلك المطول صـ١٩٦ . وأشرنا إليه فى هذا الكتاب قريبًا .

(٢) المصدر السابق .

فسياق الآية والمقام يرجح أن يكون المفعول به مقصود قصده ، وذلك أنه مناسب لما في سياق الآية من تخصيص الهداية بمن شاء الله هدايته من الناس ، فكان مما يناسب ذلك أن يكون المدعو هو عموم الناس ، ولذا قالوا : الدعوة عامة والهداية خاصة ، ولا يقال إن السياق يقتضي أن يكون التقدير : والله يدعو من يشاء ، قال السبكي : (لا يقال المعنى : يدعو من يشاء بقرينة قوله تعالى : ﴿ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ ﴾ (يونس:٢٥) لأن الواقع أن كل أحد دعاه الله إلى دار السلام ... ولو قدرنا يدعو من يشاء لأوهم انقسام الناس إلى مدعو وغيره كانقسامهم إلى مهدي وغيره)[1]. فاتضح أن تقدير المفعول عاماً أنسب لسياق الآية ، والله أعلم .

ولو استعرضنا مزيدا من الشواهد لرأينا أن الغرضين كثيرا ما يصح أن يكون كل منهما غرضا للحذف . إلا أن ما سنورده هنا يرجح فيه أن يكون مما حذف للتعميم ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ (الحج:٥)، إذ حذف مفعول «نبين» ليعم جميع ما يصلح للبيان من أمور الخلق والموت والبعث ، فعدل عن إظهار المفعول ، إما لتنزيل الفعل منزلة اللازم لإثبات معناه لفاعله سبحانه ، أي أنه سبحانه يكون منه تبيين وأن من شأنه تعالى أن يبين لخلقه ما يحثهم على الإيمان والتصديق . وإما للتعميم في المفعول ليكون صالحا لكل ما يمكن أن يخطر في النفس مما هو داخل تحت التبيين .

قال الزمخشري : (لنبين لكم بهذا التدريج قدرتنا وحكمتنا ، وأن من قدر على خلق البشر من تراب أولا ثم من نطفة ثانيا ولا تناسب بين الماء والتراب ، وقدر على أن يجعل النطفة علقة وبينهما تباين ظاهر ، ثم يجعل العلقة مضغة والمضغة عظاما ، قدر على إعادة ما أبداه ، بل هذا أدخل في القدرة من تلك وأهون في القياس ، وورود الفعل غير معدى إلى المبين إعلام بأن أفعاله هذه يتبين بها من قدرته وعلمه ما لا يكتنهه الذكر ولا يحيط به الوصف)[2] ،

---

(١) عروس الأفراح (الشروح ١٤٢/٢) .

(٢) الكشاف ٥/٣ .

وقال الألوسي : (وقدر بعضهم المفعول خاصا ، أي : لنبين لكم أمر البعث وليس بذاك . وأبعدَ جداً من زعم أن المعنى : لنبين لكم أن التخليق اختيار من الفاعل المختار ، ولولا ذلك ما صار بعض أفراد المضغة غير مخلق)[1] .

فعموم الفعل لجميع المفاعيل الممكنة يجعل النفس تذهب في ذلك كل مذهب ، وما اختلاف تقدير المفعول إلا شيء من ذلك الذهاب ، ودليل على عظمة من خلق وبين . قال ابن التمجيد : (حذف المفعول إيماء إلى أن أفعاله هذه يتبين بها من قدرته وحكمته ما لا يحيط به الذكر ، فالمعنى : لنبين لكم بخلقنا إياكم على هذه الأطوار المختلفة المترتبة الشؤون عند إرادتنا إنشاءكم من كمال قدرتنا ما لا يحيط الذكر والعبارة به)[2] .

وإذا كانت اللام في «لنبين» للتعليل فإنه لا يصح أن يجعل الخلق ، والإخراج والإماتة والبعث وتلك التصرفات في إيجاد المخلوق علة للتبيين ، بل الذي يظهر أن التعليل إنما ينصب على ما يفهم من جواب الشرط ، كما ذكره كثير من المفسرين[3] ولم يوضحوا ذلك ، قال ابن عاشور : (اللام للتعليل ، متعلقة بما في تضمينه جواب الشرط المقدر من فعل ونحوه تدل عليه جملة «فإنا خلقناكم من تراب» ، إلخ ، وهو فعل : فاعلموا ، أو فنعلمكم ، أو فانظروا)[4]. ولهذا فإن عموم المبين مستفاد من المقام لأن المراد بيانه متعلق بما جعلت علته البيان ، وهو مضمون جواب الشرط الذي ذكره ابن عاشور .

والفعل «نبين» محتمل للعموم في أفراده دفعا للتحكم الذي يلزم من حمله على فرد دون فرد آخر ، ولا شك أن أفعال المولى عز وجل متصفة بالكمال ، فيلزم

---

(١) روح المعاني١١٧/١٧ .
(٢) حاشية ابن التمجيد ١٤/١٣ .
(٣) ينظر لذلك مثلا : البحر المحيط ٤٨٥/٧ ، وفتح القدير ٥١٦/٣ .
(٤) التحرير والتنوير١٩٩/١٧ .

من ذلك كونها أفعالا تشمل أكمل ما يوصف به الفعل، على أنها أفعال مباينة لأفعال الخلق، فيكون وصفها بالعموم وصفا لازما، لا عارضا يقتضيه المقام الخطابي المبني على المبالغة، ويغلب فيه الادعاء.

ويمكن أن يكون منه قوله تعالى: ﴿ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ﴾ (الكهف:٢)، إذ إنه عليه الصلاة والسلام مرسل إلى الناس أجمعين، وهو مكلف بإنذار كل أحد منهم، فحذف المفعول يحتمل التعميم ليشمل كل من يصح أن ينذر، وذلك على حد الحذف في الآية السابقة، والله أعلم

وقد يتعاضد حذف المفعول مع الشرط فتتقوى إرادة العموم بمعونة الشرط، كما في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۚ ﴾ (النور:٢١)، حيث حذف مفعول «يأمر» وهو الضمير العائد على اسم الشرط، وقد اكتسب الفعل تعميما في مفعوله بمعونة الشرط لكون المفعول رابطا لجملة الجواب، فكأنه قيل: «فإنه يأمر كل من يتبعه:» . قال ابن عاشور: (جملة يأمر بالفحشاء والمنكر، جواب الشرط، والرابط هو مفعول «يأمر» المحذوف لقصد العموم، فإن عمومه يشمل فاعل الشرط، فبذلك يحصل الربط بين الشرط وجملة الجواب، وضميرا «فإنه يأمر» عائدان على الشيطان. والمعنى: ومن يتبع خطوات الشيطان يفعل الفحشاء والمنكر، لأن الشيطان يقع في الفحشاء والمنكر، أي يفعلهما، فمن يتبع خطوات الشيطان يقع في الفحشاء والمنكر لأنه من أفراد العموم)[1].

وفي العموم الذي في الآية فائدة أخرى، وهي أنه حين أريد التعميم في المفاعيل نبه بذلك على وجوب أن يكون المؤمن ـ أيا كان مقدار إيمانه ـ على حذر

(١) التحرير والتنوير ١٨٧/١٧ .

من نزغات الشيطان ، لأن له مداخل كثيرة ، فليس للمؤمن أن يحسن بنفسه الظن بما يؤدي به إلى الغفلة فيستدرجه الشيطان إلى المعصية ، والشيطان يختلس من ابن آدم لحظات يوقعه فيها في المعصية . فالتعميم لم يستثن أحدا ممن ترك لنفسه العنان في الخوض في حادثة الإفك ، حتى لو لم يكن ذلك إلا وسوسة في النفس ، وهي على حقارتها قد تجر إلى فحشاء ومنكر متى اتبع فيها مداخل الشيطان ، ولعل الوسوسة هي المراد بخطوات الشيطان لأن خطواته غير محسوسة ، قال ابن عاشور : (قوله : ﴿ لَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ﴾ (النور:٢١)، تمثيل مبني على تشبيه حالة محسوسة بحالة معقولة ، إذ لا يعرف السامعون للشيطان خطوات حتى ينهوا على اتباعها ، وفيه تشبيه وسوسة الشيطان في نفوس الذين جاءوا بالإفك بالمشي)[1]. وفي هذا النهي عن اتباع الوسوسة تكريم لأم المؤمنين ﵂ عن أن يخالط نفس المؤمن شيء من الوسوسة في شأن طهارتها وعفتها ، فضلا عن حديث النفس ، أو الشك في براءتها ، ﵂ وأرضاها .

ويذكر العلامة أبو السعود أن الضمير في « يأمر » عائد على اسم الشرط « من ». قال : (قيل هو عائد إلى « من » أي : فإن ذلك المتبع يأمر الناس بهما لأن شأن الشيطان هو الإضلال ، فمن اتبعه ترقى من رتبة الضلال والفساد إلى رتبة الإضلال والإفساد)[2]. وأيا كان الآمر فإن الفعل يدل على العموم . على أن الأمر في الوجه الأول (ليس على حقيقته بل مستعار لتزيينه وبعثه لهم على الفحشاء ، تسفيها لرأيهم وتحقيرا لشأنهم ، لأن غاية فعله الدعوة والتزيين لا الأمر والطلب بطريق الاستعلاء ، إذ الأمر كمال فلا يناسب حقيقة لمن كان ناقصا بأقصى النقصان فالاستعارة إما تمثيلية أو تبعية)[3] .

---

(١) التحرير والتنوير ١٨٧/١٧ .

(٢) إرشاد العقل السليم ١٦٤/٦ .

(٣) حاشية القونوي ٣٠٠/١٣ .

وفي قوله تعالى : ﴿ يَسْـَٔلُهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ ﴾ (الرحمن:٢٩) نجد التعميم في المفعول الأول يفيد التفخيم في المفعول الثاني ، لأن مما عرف أن التعميم في المفعول يكسب الفعل شيئا من التفخيم ، فيرجع غرضه في المقام الأول إلى المبالغة في شأن وصف الفعل بأنه واقع على عموم ما يمكن من مفاعيله ، ومتى كان الفعل كذلك ، فإن فيه مبالغة في وصف الفاعل بتمام فعله واقتضائه لجميع أفراد جنس الفعل حقيقة أو ادعاء ، فينصب على الفاعل إن مدحا وإن ذما ، وهو ما ينسحب على الفاعل ، فهو المقصود في المقام الأول ، وفي هذه الآية يفيد الفعل العموم في مفعوله الثاني غير أن التفخيم لا يعود للفاعل بل للمفعول الأول ، إذ حذف المفعول الثاني لفعل « يسأل » ، ويعود الحذف إلى معنى التعميم ليشمل كل ما يمكن أن يسأله السائل ، فإن كثرة المسألة وما تتضمنه من حوائج يدل على عظمة المسؤول ، فلك أن تتصور كثرة السائلين ، وكثرة أسئلتهم ، وكثرة حاجاتهم التي يسألونها ، مما يخبر بأن الذي توجهوا إليه بالسؤال عظيم لا يعجزه شيء ، ولا تنفد خزائنه ، وهذه الفوائد أظهرها حذف المفعول ليكون تقديره في ذلك مستوحى من عظيم قدره سبحانه على اختلاف في تصور النفوس لهيبة تلك العظمة . يضاف إلى ذلك ما تدل عليه صيغة المضارع من الاستمرار التجددي الذي لا ينقطع ، قال أبو السعود : (ما يحتاجون إليه في ذواتهم ووجوداتهم حدوثا وبقاء وسائر أحوالهم سؤالا مستمرا بلسان المقال أو بلسان الحال)[1] ويؤكد ذلك الظرف الدال على شمول جميع أوقات الزمان ، فتتابع هذه المبالغات يوحي بعظيم شأن المسؤول الذي لا ينقضي ملكه بكثرة الأسئلة ، أو بكثرة الحاجات حتى كانت كل حاجة يتمناها المخلوق داخلة فيما يُسأل فيه الخالق .

فهذا مما يفيده التعميم ، ولا ريب أن الحذف أفاد كذلك الاختصار ، فقد أغنى عن تقدير : يسأله كل من في السماوات والأرض كل حوائجهم ، سؤالا متجددا متكررا كل يوم . والله أعلم .

---

(١) إرشاد العقل السليم ١٨١/٨ .

ومثلما يبين حذف المفعول عظمة الخالق ، وسعة ملكه ، وذلك بإعطاء السامع قدرا من التصور الذي يتجلى للنفس من خلال التأمل؛ لكونها مدعوة لذلك التأمل ، بناء على أن التقدير يحتاج إلى تدبر وتأمل ، فإنه أيضا يبين مقدار سوء عمل الكافرين بتكذيبهم ما جاء به الرسل ، ففي قوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ۝٣١ وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴾ (القيامة:٣١-٣٢)، حيث حذف مفعول «كذب» ليعم جميع ما يقع من الكافر من التكذيب ، وهذا بيان لسوء عمله ، وكان في تعليل عقابه بأنه كذب تنبيه على شناعة ذلك التكذيب لأنه شمل كل ما ينبغي عليه التصديق به .

ويأتي الحذف كذلك في مقام التيسير على العباد ، وبيان سماحة الإسلام في عدم التضييق عليهم ، كما في قوله تعالى : ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٖ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ (الأعراف:٣١)، قال البيضاوي : (ما طاب لكم)[1]، وهذا فيه معنى الشمول لما يطيب للإنسان أكله ، والمراد هنا هو الإباحة أي أن الأكل والشرب جميعه مباح ، وأن ما لم ينزل فيه حكم بتحريم فهو مباح ، ويدل على أن المراد العموم في الإباحة ، ما في الآية من احتراس وهو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ ﴾ ، إذ النهي عن الإسراف يناسب كون المراد هو التعميم للإباحة ، فإنه وإن أبيح لهم أكل وشرب ما طاب لهم ، فإن ذلك لا يدعو إلى الاستطالة فيهما وإن أبيحا ، ومطاوعة شهوات النفس بما يتجاوز الحد .

وقد يجيء التعميم في المفعول ليدل بعمومه على مخصوص كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقٗا فِي ٱلْبَحْرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾ (طه:٧٧)، إذ حذف مفعول «تخشى» فيفهم منه التعميم في كل ما يمكن أن يخشاه موسى ، أي : لا تخشى شيئا ، والنكرة واقعة في سياق النفي فأفادت العموم . قال ابن عاشور : (حذف مفعوله لإفادة العموم ، أي لا تخشى شيئا ،

---

(١) أنوار التنزيل ٣٧٧/١ .

وهو عام مراد به الخصوص ، أي لا تخشى شيئا مما يُخشى من العدو ، ولا من الغرق)[١] .

ومن الحذف للتعميم ما ورد في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴾(الأعراف:١٧٩)، إذ حذف مفعول الأفعال الثلاثة : « يفقهون » و« يبصرون » و« يسمعون » ، للتعميم في جميع ما يصح أن يقع تحت هذه الحواس مما يدخل في شأن الهداية والرشاد ، قال أبو السعود : (حذف المفعول للتعميم أي لهم قلوب ليس من شأنها أن يفقهوا بها شيئا مما من شأنه أن يفقه فيدخل فيه ما يليق بالمقام من الحق ودلائله دخولا أوليا ، وتخصيصه بذلك مخل بالإفصاح عن كنه حالهم . « ولهم أعين لا يبصرون بها » أي لا يبصرون شيئا من المبصرات فيندرج فيه الشواهد التكوينية الدالة على الحق اندراجا أوليا . « ولهم آذان لا يسمعون بها » أي شيئا من المسموعات فيتناول الآيات التنزيلية تناولا أوليا)[٢] .

ولعل من الملاحظ أنه غلب على الأفعال المتعدية التي حذف مفعولها ، ووقعت في الفاصلة ، أن تكون مما نزل منزلة اللازم ، وفي هذه الآية نجد الحذف إنما هو على نية التقدير لاقتضاء المعنى لذلك .

ومن الأفعال المتعدية ما حذف مفعوله حتى صار كالمشهور ، ومنه (صد) فإنه يأتي متعديا ويأتي لازما ، قال تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴾ (النساء:١٦٠)، وقال تعالى :﴿ ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِٱلْأَخِرَةِ كَٰفِرُونَ ﴾ (الأعراف:٤٥)، إذ يستعمل فعل « صد» لازما ومتعديا ، فاللازم بمعنى الانصراف ، أي : انصرفوا عن

---

(١) التحرير والتنوير١٦/٢٧١ .   (٢) إرشاد العقل السليم ٣/٢٩٥ .

سبيل الله ، والمتعدي يحذف مفعوله ـ غالبا ـ ليفيد التعميم فيشمل جميع المفاعيل ، وفائدة ذلك بيان ما في نفوسهم من الكفر ، إذ لم يكفهم أن كفروا بالله حتى صدوا كل من استطاعوا صده عن سبيل الله . فأما معناه في حال لزومه فهو من الانصراف والإعراض ، وأما تعديته فهو من المنع ، وقد كثر في القرآن الكريم حذف مفعوله .

* * *

ثالثا : ترك التصريح به أولاً ليأتيَ به مع الأصرح :

هذا الغرض ذكره الزركشي في البرهان ، وذلك عند قوله تعالى ـ حكاية عن موسى في خطابه لربه : ﴿ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ ﴾ (الأعراف:١٤٣)، حيث يقول : (يجوز أن يكون أخر ليأتي به مع الأصرح ؛ لئلا يتكرر هذا المطلوب العظيم على المواجهة إجلالا)[1]. وذلك أن الموقف عظيم ، فالمتكلم هو الله رب السماوات والأرض ، والمخاطب هو موسى عليه السلام كليم الله ، بشر ضعيف خائف ، وهو يتوق إلى ذلك الموعد ، وإلى ميقات ربه الذي وعده إياه ولكنه عليه السلام متهيب متردد ، فمع عظم الرغبة وشدة التطلع إلى رؤية بارئه ، يخالجه خوف وإجلال ورهبة ، فهو يعلم أن هذا المطلوب عظيم ، فلم يصرح بالمفعول أولا وإنما أخره ليأتي به مع الأصرح وهو فعل النظر ، لعظم ما أراد أن يمكنه تعالى منه . وهذا وجه محتمل في الآية مع وجوه أخرى ذكرها المفسرون .

ويشبه ما ذكر الزركشي هنا الغرض الذي أشار إليه البلاغيون في بيت البحتري :

قد طلبنا فلم نجد لـــك في الســؤ　　دد والمجـــد والمكـــارم مـــثلا

وهو أنه ترك مفعول « طلبنا » لأنه أريد ذكره ثانيا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه ، إظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه[2]. ويلاحظ أن الغرضين وإن اتفقا في ظاهر الأمر إلا أن علة الحذف مختلفة ، إذ إن علة حذف المفعول في

---

(١) البرهان ٣/٢٣٤ .　(٢) ينظر لذلك الإيضاح صـ٢٠٠ . والشروح ٢/١٣٨ .

الآية ، هو إجلال المخاطب ، فلم يرد موسى عيه السلام تكرار المطلوب لرهبة الطلب . أما في هذا فإن العلة في ترك المفعول أولا هو أنه قصد إلى إظهار المفعول مع صريح لفظ الفعل وهو عدم الوجدان ، ففي الآية ذكر المفعول على استحياء ، وأما في الثاني فإن لفظ المفعول جاء ثانيا في صورة مظهرة ، كأن الشاعر احتفظ بالمفعول ليظهره مع الفعل متبجحا به .

والمتأمل في آيات الذكر الحكيم يجد فيها كثيرا من المفاعيل المحذوفة على طريقة الحذف في بيت البحتري ، وهو ما يدخل في باب التنازع من مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا ﴾ (الأعراف:٨٦)، إذ حذف المفعول من الأول وذكر في الثاني ، ولم أر فيما بين يدي من كتب للمفسرين وغيرهم ما يدخل هذه الآية ونظيراتها مما يرجع حذف المفعول فيه إلى التنازع .

فهل يمكن أن يقال إن حذف مفعول « توعدون» وذكره مع « تصدون» يحتمل أن يكون غرضه هو نفس غرض البيت ؟ ، أي أنه أريد إيقاع الفعل على صريح لفظ المفعول لاعلى ضميره ، لعظم فعل الصد وكونه أمرا شنيعا ، فهو من أنكر المنكرات ، وأفظع الجنايات لأن فاعله لم يكتف بصده عن سبيل الله حتى تعرض لمن يريد الإيمان بالله فصده عن سبيل الله ، فإن من تعدى كفره نفسه أعظم جرما ممن لم يتجاوزه كفره ، ويدل على عظم جريمة الصد التعبير بالظاهر موضع المضمر وإضافة المصدود عنه إلى الاسم الأعلى . قال الزمخشري : (فإن قلت : إلام يرجع الضمير في « آمن به»؟ . قلت : إلى كل صراط تقديره : « توعدون من آمن به وتصدونه عنه فوضع الظاهر الذي هو سبيل الله موضع الضمير زيادة في تقبيح أمرهم ودلالة على عظيم ما يصدون عنه)[1]، قال ابن التمجيد : (الظاهر أن يقال : « وتصدون

---

(١) الكشاف ٩٤/٢ .

عنه» لكن عدل عنه إلى ما ذكر لبيان أن المراد بالصراط المذكور سبيل الله ، وللدلالة على عظم ما يصدون عنه ، ووجه الدلالة هو إضافته إلى الله . فالمعنى أن الصراط الذي يصدون عنه هو صراط الله)[1] ، فحاصل هذا القول أن عظم فعل الصد وقبحه وشناعته جعلته موضع الاهتمام فجيء بلفظ المفعول صريحا معه دون فعل الإيعاد قبله ، وإن كان فعل الإيعاد قبيحا أيضا لكنه لا يكون في قبح الصد ، لأن الإيعاد بالشر يحتمل ألا يستجاب له لأنه معلوم حينئذ أن المُوعِد يريد الشر بمن أوعده . أما الصد فهو مبني - في كثير من الأحيان - على تزيين الباطل للناس وإضلالهم بما ظاهره الخير ، فلا يشعر من صُدَّ بأنه أريد به الشر فيقع في حبائل إضلالهم بغير علم . والله أعلم .

* * *

رابعا : مجرد الاختصار .

الاختصار من أبرز الأغراض التي تستدعي الحذف عموما ، ومنها حذف المفعول ، وقد جعل الخطيب الاختصار كما بينا قرين التعميم ، أي أنه جمعهما في غرض واحد ، لعدم نهوض التعميم - فيما يفهم من كلامه - كغرض مستقل يستدعي الحذف .

ومن الواضح أن الحذف الذي يكون غرضه الاختصار يأتي مع قرائن تجعل الفعل المتعدي كأنه ينطق بالمفعول المحذوف ، ومن أمثلة ذلك ما ذكروه من الأفعال التي تقتضي مفاعيل معينة ، فكأن الفعل إنما يعدى إلى ذلك المفعول دون غيره ، كما ذكر الشيخ عبد القاهر من نحو : «أصغيت إليه» أي أذني ، و«أغضيت عليه» أي بصري . فإن الإصغاء إنما يكون من السمع ، والإغضاء إنما يكون من البصر . وفي هذه الحالة يحذف المفعول لتعينه حقيقة .

---

(١) حاشية ابن التمجيد ٤٤٢/٨ .

ومما يكثر حذف مفعوله لكونه متعينا فيكون غرضه الاختصار ؛ الفعل الواقع صلة تشتمل على ضمير مفعول به يعود على الموصول ، كما في قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ (هود:٤٣)، أي : إلا من رحمه هو ، فحذف الضمير الهاء للاختصار ، فإن جملة الصلة لا رابط لها بموصولها إلا ذلك الضمير ، فهو متعين ، قال الزركشي : (كل هذا على حذف الضمير المفعول ، وهو مراد ، حذف تخفيفا لطول الكلام بالصفة ولولا إرادة المفعول ـ وهو الضمير ـ لخلت الصلة من ضمير يعود على الموصول ، وذلك لا يجوز ، وكان في حكم المنطوق به ، فالدلالة من وجهين : اقتضاء الفعل له ، واقتضاء الصلة إذ كان العائد)[1]. فعلة حذف العائد هي التخفيف كما يقول الزركشي ، ويمكن أن يكون أيضا بعد الموصول عن صلته ، وأمن اللبس بالإضافة إلى الاختصار كل ذلك هو غرض حذف العائد .

وقريب منه أن يكون المحذوف هو العائد على اسم الشرط ، ومعلوم شدة الصلة بين أسماء الشرط والأسماء الموصولة ، وتشابههما في كثير من الأحكام ، وكذلك يقع بكثرة في الفواصل كقوله تعالى : ﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا ﴾ (الكهف:١٧)، إذ حذف الضمير المفعول به في « يهد » ، و« يضلل » لكونهما متعينين في جملة الصلة . والتخفيف قيمة بيانية مردها إلى اللفظ ، وهو بلا ريب من محاسن الكلام ، ولنا أن نتأمل بعض الآيات لنلمس قيمة ذلك التخفيف ، وفضل الحذف على لفظ الفعل متصلا به الضمير في حال تقديره ، وأثر الحذف في لفظ الآية ، مما أضاف رونقا وحسنا عليها . قال تعالى : ﴿ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ ﴾ (البقرة:٢٥)، فإن التقدير : هذا الذي رزقناه من قبل ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ (الفرقان:٤١)، تقديره كذلك:أهذا الذي بعثه الله رسولا . على أن وروده مذكورا في بعض الآيات لا يعني أن الحذف هناك أفضل ، بل يجب أن

(١) البرهان ٢٣٣/٣ .

تحمل كل آية على أن ما ورد فيها هو الأفضل . ويمكن أن يقال (حذف المفعول لأنهم يكرهون وقوع بعثه رسولا في الواقع . لذلك لم يوقعوا الفعل «بعث» على ضميره ليطابق اللفظ حالتهم النفسية)[1].

ويشبه حذف عائد الصلة ، حذف الرابط في قوله تعالى : ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ (المائدة:٥٠)، على قراءة يحيى ، وإبراهيم السلمي[2]، والكسائي برفع «حكم» على أنه مبتدأ فيكون الضمير في «يبغون» في محل نصب ويعود على «حكم» ، وقد خطأ القراءة ابن مجاهد كما في المحتسب ، فيكون الغرض هو التخفيف ، والاختصار ، على أن أبا الفتح صحح الحذف على هذا الوجه لكن جعله منزلة ثانية وغيره أولى منه إذ يقول : (قول ابن مجاهد : «إنه خطأ» فيه سرف ، لكنه وجه غيره أقوى منه ، وهو جائز في الشعر . قال أبو النجم :

قـــد أصــبَحتْ أمُّ الخِيــار تَــدَّعيْ
علـــيَّ ذنبًـــا كلُّـــه لم أصْـــنعِ

أي : لم أصنعه ، فحذف الهاء . نعم ، ولو نصب فقال :«كلَّه» لم ينكسر الوزن ، فهذا يؤنسك بأنه ليس للضرورة مطلقة ؛ بل لأن له وجها في القياس... فغير بعيد أن يكون قوله : ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾ ، يراد به «يبغونه» ، ثم يحذف الضمير ، وهذا وإن كانت فيه صنعة فإنه ليس بخطأ)[3] .

ولعل ما ذكره ابن جني مخصوص بمثل هذا الحذف ، أما عائد الصلة فإن كثرة حذفه في الكتاب الكريم وفي الشعر يدل على حسنه وجودته، فضلا عن جواز وقوعه.

ومما أشار إليه البيانيون في هذا نحو : أصغيت إليه ، وأغضيت عليه ، لظهور أن المراد إصغاء السمع ، وإغضاء الطرف ، لكون كل فعل منهما يقتضي مفعولا معينا .

---

(١) خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية٢/٧٥ للدكتور عبد العظيم المطعني ، الطبعة الأولى ١٤١٣ . مكتبة وهبة القاهرة .

(٢) ينظر المحتسب ١/٣١٨

(٣) المصدر السابق .

وقريب منه أن يكون الفعل مستلزما لمفعول معين في حال ما ، كأن يتعلق به متعلق معين مثل : بنى على امرأته ، فإن البناء وحده لا يستلزم أن يكون المبـني قبة أو بيتا أو شيئا معينا إلا عند تعلق الجار والمجرور به على هذه الصفة ، فحين تعلق بالفعل متعلق معين لزمه كذلك مفعول معين . ولعل منه قوله تعالى : ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴾ (الكهف:١١) ، قال الزمخشري : (فحذف المفعول الذي هو الحجاب ، كما يقال بنى على امرأته ، يريدون بنى عليها القبة)[١] ، وقال القونوي : (المحذوف هنا قبة أو بيتا ، فحذف مفعوله لدلالة البناء عليه ، وجعله كناية عن الدخول)[٢] .

ومما يعد من الاختصار أيضا ؛ حذف المفعول لتقدم ما يدل عليه قبله ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ (القصص:٥٦)، قال الألوسي : (أي كل من أحببته طبعا من الناس... وقيل : من أحببت هدايته)[٣] ، والحذف لتقدم ما يدل على المحذوف هو الحذف في الوجه الثاني ، أما على الوجه الأول فهو من حذف العائد السابق ذكره .

ومما دل عليه المقام فيكون حذفه إيجاز ما جاء في قوله تعالى : ﴿ فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ ۚ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ ۚ ﴾ (الأحقاف:٣٥)، قال ابن عاشور : (مفعول « تستعجل » محذوف دل عليه المقام ، تقديره : العذاب أو الهلاك)[٤] إذ يأتي فعل « يستعجل » لازما ومتعديا ، وهو في الآية هنا متعد إلى العذاب بدلالة المقام ، حيث تطلب الآية من النبي عليه الصلاة والسلام أن يصبر كما صبر أولو العزم من الرسل ، فلا يستعجل لهم العذاب ، فحذف المفعول وهو العذاب لدلالة المقام وهو خطاب النبي عليه السلام

---

(١) الكشاف ٤٧٣/٢ .

(٢) حاشية القونوي ٢٢/١٢ .

(٣) روح المعاني ٩٦/٢٠ .

(٤) التحرير والتنوير ٦٧/٢٦ .

بصفته التي تستلزم الصبر على تكذيب أمته ، وهو ما يدل على أن ذلك التكذيب يبعث في نفسه عليه الصلاة والسلام شيئا من الرغبة في معاقبتهم جزاء وفاقا لما قوبلت به دعوته منهم .

وقد عد بعض المفسرين مما حذف لدلالة ما قبله عليه ، فيكون غرضه حينئذ الاختصار ؛ قوله تعالى : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ (الضحى:٣)، إذ حذف مفعول «قلى» وهو الضمير ، لظهور أن المقصود «قلاك» ، لسبقه بقوله «ماودعك ربك» ، وهذا على أنه جائز بل وجه صحيح جيد في تفسير الحذف إلا أن لبعض المفسرين رأيا آخر وهو كراهية إيلاء الفعل «قلى» الضمير العائد عليه ﷺ ، إمعانا في إجلاله عليه الصلاة والسلام عن أن يكون ممن يقليهم ربهم ، ففي ترك إيلاء الضمير الفعل مبالغة في نفي القلي . قال الألوسي : (حذف المفعول لئلا يواجه عليه الصلاة والسلام بنسبة القلي وإن كانت في كلام منفي لطفا به ﷺ ، شفقة عليه عليه الصلاة والسلام ، أو لنفي صدوره عنه عزوجل بالنسبة إليه صلى الله تعالى عليه وسلـم ، ولأحد من أصحابه ومن أحبه صلى الله تعالى عليه وسلم إلى يوم القيامة ، أو للاستغناء عنه بذكره من قبل مع أن فيه مراعاة للفواصل)[1] ، فهذه وجوه عدة كلها صحيح جائز ، والذي نرى أنه مناسب جد المناسبة لمنزلته عليه الصلاة والسلام عند ربه هو القول الأول ـ أعني عدم إيلاء الفعل ضميره عليه الصلاة والسلام ـ كما أن مما عهد عن الذكر الحكيم أن الله تعالى لا يقسم إلا على أمر عظيم ، فلما اختلج في نفسه ﷺ شيء من الحزن بسبب تأخر الوحي عنه عليه السلام ، وبسبب ما ناله من المشركين في ذلك ، حسن معه تعظيم منزلته عليه الصلاة والسلام وتكريمه بأن جعل أول ما ينزل عليه بعد ذلك مجللا بشيء عظيم فلو لم تصدر السورة بالقسم لكان ذلك كافيا في إدخال البهجة إلى نفسه عليه السلام ، فكيف بأن يقسم تعالى على ما بينته الآيات ، لذلك كان هذا الخطاب الإلهي لسيد الخلق مشتملا على وجوه كثيرة من

---

(١) روح المعاني ١٥٦/٣٠ .

أساليب تعظيمه تعالى لنبيه ، وإكرامه له ، ومن تلك الوجوه أن يكون أسلوب الخطاب مفعما بعبارات الملاطفة والمؤانسة ، ومنها أن تتجنب الآية وقوع فعل البغض على ضمير النبي عليه السلام ، وفي ذلك من التكريم واللطف ما لا يخفى .

وهذا الحذف متقارب الغرض مع الحذف في قوله تعالى : ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولاً ﴾ (الفرقان:٤١)، إلا أن هناك إكراما للنبي ﷺ من ربه ، وههنا إنكار من الكافرين أن يكون عليه السلام مبعوثا من ربه .

* * *

خامسا : تحقير شأن المفعول :

يحذف المفعول به من اللفظ مع تقديره إذا أريد تحقيره والتقليل من شأنه وتهوين أمره ، وبيان أنه بمنزلة لا يستحق معها الذكر ، وهذا الأسلوب اتبعه القرآن الكريم في شأن الكافرين الذين لا يضر كيدهم شيئا ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴾ (المجادلة:٢١)، إذ حذف مفعول «لأغلبن» وهو «حزب الشيطان» بحسب الآيات السابقة ، أو تقديره «الكافرين» بحسب عموم أحوال من حاد الله ، والاختلاف لفظي والمهم أن المغلوبين هم الكافرون هنا ، وحذف المفعول كما تقدم تحقيرا لشأنه وتوهينا لعزيمته ، وإدخالا للبشرى في نفوس المؤمنين ، وتقوية لعزائمهم ، فليس هناك غالب لله ، لأنه قوي عزيز . فالله غالب على أمره ، وأما حزب الشيطان فهو مغلوب لأن ناصرهم هو الشيطان ، وكيده ضعيف ، ولذلك لما ذكر كيد الشياطين للأنبياء كان ذلك الكيد محتقرا لا يعبأ له ، قال تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱلطَّـٰغُوتِ فَقَـٰتِلُوٓاْ أَوْلِيَآءَ ٱلشَّيْطَـٰنِ ۖ إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَـٰنِ كَانَ ضَعِيفًا ﴾ (النساء:٧٦)، ولذل الشيطان وحقارة فعله ، وضعف كيده ، ورد في قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَـٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ

﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (الحج:٥٢)، حذفٌ للمفعول ، وهو ما يلقيه الشيطان في قراءة الرسول أو النبي ، أي أنه يتكلم بكلام يلقيه في كلام النبي كما هو مروي من قصة الغرانيق المشتهرة ، وهي قصة لم يصح فيها حديث كما قال القرطبي وغيره من المحققين[1] ، قال ـ رحمه الله ـ : (مذهب أهل الحديث أن الشيطان ألقى ، ولا يعينون هذا لسبب ولا غيره ، ولا خلاف أن إلقاء الشيطان إنما هو لألفاظ مسموعة ، بها وقعت الفتنة)[2] ، ومعنى ذلك أن الشيطان ألقى كلاما سمعه القوم لكنه لم ينطق به النبي عليه الصلاة والسلام ، لأنه معصوم لا تقع منه الغفلة ولا السهو ولا الخطأ في أمور الوحي أبدا ، قال النسفي : (لو جاز مثل ذلك لبطل الاعتماد على قوله)[3] ، ومراد القرطبي أن المحدثين لم يعينوا لفظ الملقي ، فأما المحذوف في الآية فهو المفعول ، وتقديره كلاما أو قولا أو نحو ذلك .

فالشاهد أن المفعول هنا محذوف على طريقة الحذف والتقدير ، ولعل حذفه جاء لاحتقار ذلك الكلام الملقىٰ ، وأنه لا قيمة له ولا ينظر إليه ، وفي ذلك دليل على عصمة الأنبياء ، وأن ما جاءوا به حق لا يدخله باطل ، حتى لو هم الشيطان فألقى كلاما يريد أن يلبس به على الناس ؛ فإنه لا ينال قدرا ولا منزلة ، بل يحق الله الحق ويبطل الباطل ، وقد لقي أمر هذه القصة عناية من أمة المسلمين فأبطلوا باطلها ، ولم يكن لما ألقاه الشيطان قيمة . وهذا هو كتاب الله الكريم محفوظ لم يدخله لغو ولا لغط ولا تحريف ، ولم يكن للشيطان سبيل إلى ذلك ، وهذا من حقارة فعله وضعف ما يفعله ، فلم يكن ما ألقاه ليجد عناية أو اهتماما .

* * *

---

(١) تفسير القرطبي ٥٤/١٢وما بعدها . وينظر كذلك تفسير النسفي ١٢٠/٢ .

(٢) تفسير القرطبي ٥٤/١٢ . (٣) تفسير النسفي ١٢١/٢ .

الخاتـــمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وبعد : فإن مما يتفق عليه العقلاء أن البحث في كلام الله مهمة جد عظيمة ، يجب على كل من يتوردها أن يحتشد لها بكل طاقاته وإمكاناته ، وأن يصرف همته وعزيمته إليها . فإن مثل هذه الغايـات النبيـلة لا تدرك إلا بصادق عزم ، وفائق جهد ، حتى إذا ما تيسر للباحث أن يتم ما رسمه من غاية ويفرغ من بحثه ، أيقن أن التقصير هو إحدى حقائب الرحل التي آب بها ، وأن ما تركه يفوق ما طرقه ، وإنما يأنس إذا علم ذلك بما بذله من جهد ، وبما عقد عليه النية من القصد . وإن غاية ما يؤمله كل باحث هذا سبيله هو معرفة ما تيسر له من أسرار كلام الله ، وما أسعفته به طاقته البشرية . وما يعرض من تقصير في ذلك فهو شأن كل وارد كتاب الله ينهل ما نهل منه ويروي الغليل فلا يبلغ إلا أقل القليل ، كيف لا ؛ وهو إنما ينظر في كلام الله الذي لا تنقضي عجائبه ، ولا تغب مزاياه؟ . وإن كثرة الكتب التي عنيت بكتاب الله ، من تفاسير وحواشي ومطولات وغيرها ، إنما هي دليل على قصور الإنسـان عن أن يبلغ الغاية في الحكم على آيات ذلك الكتاب .

لقد كانت هذه الدراسة نوعا من السياحة في رياض العلم بين كتاب الله الكريم والكتب التي عنيت بدراسة هذا الأسلوب العظيم من كتب تفسير وبلاغة وكتب تناولت إعجاز القرآن ، غير أني حاولت أن أجد لنفسي سبلا أسلكها فلا يند عنـها البحـث أو يقصر دونها بحسب طاقاتي وقدراتي ، وذلك أوصلني إلى نتائج لعل من أبرزها :

أولا : أن المخالفة في الأفعال من صيغة إلى أخرى في القرآن الكريم يغلب وقوعها في الآيات التي تتحدث عن أمور الآخرة والمعاد وأمور الحساب والجزاء ، وموقف الخلق بين يدي خالقهم يوم الدين ، وتحقيق الوحدانية والهيمنـة الإلهـية ، بما تستوجبه من عظيم الصفات ، ورفيع الدرجات ، وهذا دليل على فخامة هذا

الأسلوب ، لكثرة الماضي في أحداث اليوم الآخر ، وكثرة مجيء المضارع في استحضار الأمور العظيمة وحكاية الحال الماضية ، وهما إنما يكونان فيما يستعظم من الأمور . وقد استأثرت هاتان الصيغتان بهذا الأسلوب في القرآن الكريم ـ أعني أسلوب المخالفة ـ حتى لا نجد للعدول إلى الأمر عن إحدى الصيغتين الأخريين إلا في آية واحدة جاء فيها العدول بطريقة الرجوع عن المضارع إلى الأمر ، ولعل ذلك يرجع إلى سعة الأفق الدلالي لهاتين الصيغتين لتتقلبا في التراكيب على وجوه شتى فتكسب الأسلوب جزالة ، وتكسوه جمالا .

ثانيا : كانت تلك الآيات التي تتضمن المخالفة تدعو لتهذيب النفس ، وتتغلغل في أعماقها ، فتبعث فيها الكوامن التي أودعتها الفطرة من الرهبة والخوف والطمع والخشوع والتذلل والتسليم ، وليس بعد تلك العبر والمشاهد والآيات الباهرة مجال لزيغ النفس إلا من كتب الله عليه الشقاء .

ثالثا : أن هذا الأسلوب الجزل ، والكلام المتميز الرفيع ، من مخالفة مقتضى الظاهر والعدول عن صيغة إلى أخرى من الأفعال ، وعلى وجه الأخص الإخبار عما هو للوقوع بأنه واقع ؛ لايقع إلا ممن يملك أن يجعل الغائب حاضرا ، والبعيد قريبا ، ويملك أن يفعل ما يقول ، ويملك أن يقول للشيء كن فيكون .

رابعا : أن من الأحكام الفقهية والعقدية في الكتاب الكريم ما لا ينكشف إلا بتأمل تركيب الآيات ، وأسلوبها وسبب مجيئها على ذلك الوجه دون غيره ، فالسر البلاغي والنكتة البلاغية التي يحملها ذلك التركيب تحمل في ثناياها حكما ومقصدا شرعيا لولا ذلك الوجه البلاغي لما ظهر الحكم .

خامسا : أن اختلاف الأسلوب بين مخاطبة المؤمنين والحديث في شأنهم ، وبين مخاطبة الكافرين يبين مدى تعظيم القرآن للمؤمن فهو يلاطفه ويلين له الخطاب ، ويقدم الكلام بما يشعر المؤمن بحب الله ورحمته ولطفه ، حتى إنه ليطلب من النبي ﷺ أن يلطف في خطابه للمؤمنين ، وأن يلين لهم ، وهو من هو عليه الصلاة والسلام عند ربه . كذلك نجد الغلظة في خطاب الكافرين ، والإخبار عنهم ونجد

إنزال القرآن لهم منزلة حقيرة ودرجة وضيعة ، حتى يترك خطابهم إلى خطاب غيرهم ويسقط منزلتهم في العبارة فيصرف الكلام عنهم ، ويوجهه إلى من هو أولى به ، وأسمع له .

سادسا : أن هناك مقامات يكثر فيها التعبير بالمضارع عن الماضي ، مثل الإخبار عن الأمم السابقة وقصصها وقصص أنبيائها ، وفي مقامات الحديث عن الآيات الكونية ، وما يحيط بالإنسان مما هو دليل على عظمة الله وقدرته . كما أن هناك مقامات كثر فيها مجيء الماضي معدولا إليه عن المضارع ، وتلك هي مقامات الحديث عن المعاد والبعث والنشور وما يتبعه من أهوال في يوم القيامة . فالمضارع وإن كان يتحدث عما ذكر ، إلا أن مآله هو بيان تلك الحقيقة العظمى التي ذهلت عنها العقول وشغلت عنها النفوس ، ألا وهي حقيقة نهاية الدنيا والرجوع إلى البارئ عزوجل ، وانتهاء النفوس إلى المصير المحتوم الذي لا مفر منه ، وهنا يلتقي المقصد الكلي من التعبير بالماضي والتعبير بالمضارع في المخالفة .

سابعا : مجيء المضارع خبرا لكان عند اجتماع الصيغتين ، وانعدام نصيب الماضي في ذلك ، وهذا يرجع إلى ما في كل من الصيغتين من خصوصية في الذهاب بالزمن إلى وجهة تضاد وجهة الصيغة الأخرى ، فينتج عن ذلك صورة امتداد الزمن واستمرار أحداثه ، وهي صورة لا تتحقق إلا في ذات التركيب .

ثامنا : أن كثيرا من المواطن التي يظن فيها إشكال في آيات القرآن الكريم ، إنما هي مواطن الأسرار البلاغية ، التي لا تظهر إلا بتأمل وتدبر ، وقد حث الكتاب الكريم على التدبر في آياته ، والنظر في مكنونه لأنه أودع أسرارا لا تبرز إلا لمن آتاه الله علما واستنباطا .

تاسعا : أن حذف المفعول في القرآن الكريم لغرض تنزيل المتعدي منزلة اللازم كثر في الفواصل القرآنية وخاصة في التشنيع على الكافرين أو حث المؤمنين على الاستزادة في جانب التقوى ، ولم يرد تنزيل المتعدي منزلة اللازم على معنى قصر الفعل على فاعل معين إلا إذا كان ذلك الفاعل هو البارئ عزوجل .

عاشرا : توفر البحث على عدد ليس بالقليل من شواهد المخالفة في الآيات القرآنية ، حيث كانت محصورة في بعض الجمل ، مع شيء من الآيات ، بما يؤكد حقيقة ثراء الآيات القرآنية بالشواهد ، ويزيل شبهة محدودية الأمثلة البلاغية .

حادي عشر : اعتماد البيانيين في مناقشاتهم لموضوع المخالفة على التحليل والتمحيص والموازنة بين تركيب وآخر ، والمقابلة بين الأساليب المتناظرة التي يخفى على غير البصير تمييز مواطن الخصوصية فيها ، وتحديد عناصر التفرد والتميز . حيث أوجد ذلك خصوبة في القضايا التي ناقشوها وتفرعت عن محاوراتهم للنصوص ، ولم تخل في كثير منها من الاحتكام إلى الذوق البلاغي الذي قلما نراه في مدارسة الأساليب الأدبية . فكانت تلك المحاورات لاشتمالها على فوائد واستنباطات أشبه بالمقاييس التي يمكن أن تحتذى في الدرس البلاغي .

ثاني عشر : أن ما عرضه البحث من سعة دلالية لاستعمال صيغ الأفعال في سياقات وتراكيب مختلفة فيه رد واضح على زعم أن في العربية قصورا في تعاملها مع الزمن ، وبساطة ثنائية الماضي والمضارع مقارنة بغيرها من اللغات ، إذ اتضح شمول التراكيب في العربية لأزمنة متعددة تتجاوز زمني المضي والاستقبال ، على الرغم من استعمال المخالفة لصيغتيهما الفعلية في تنويع تلك الدلالات الزمنية وتكثيرها ، حتى لترى أثر تلك الدلالة الزمنية بارزة في صدر السياق تفيض بالمعاني والإيحاءات ، وتصور أبعاد الحدث المختلفة ، وتفيد من خصوصيات الأزمنة التي تحتوي الأحداث في توسيع الدلالات المختلفة لتلك الأحداث ، إذ إن للعامل الزمني قدرة على تنويع الدلالات وتكييفها ، فلم تعد الأزمنة ظروفا مجردة تبين زمن وقوع الحدث . حيث إن المخالفة قد أفادت من قدرة ذلك العامل على التحكم في سياق الحدث ، وتسيير دلالته في مسارات متباينة ، فتكشفت مادة الحدث ذات البساطة في الظاهرة عن دلالات أعمق ، بين واقع ، وإمكان ، واستحالة ، ووجوب وجواز ، وقرب ، وبعد ، وسرعة ، وقوة وضعف وعلو في الرتبة وانحطاط ، ومعلوم ومجهول ، ونحو ذلك مما

لم يكن للفعل مجردا من سياقه ، أو حتى بدلالته الزمنية الأولية المنبثقة عن الصيغة قدرة على إبرازه لولا وظيفة العامل الزمني الذي يستوحي وجهة السياق فيكشف عن خواص ومزايا في الأحداث التي يحتويها . وقد عالجت دراسة المخالفة اتجاهاته وأبعاده الوظيفية في السياق حتى تكشف عن تلك الصور البديعة المتعددة .

ثالث عشر : أظهرت دراسة المخالفة تلك الفوارق الواسعة بين مستويين من الكلام هما المحال المخالف للمنظومة المعيارية ، والكلام البليغ الذي يخالف في ظاهره تلك المنظومة وهو في حقيقة الأمر مطلب بلاغي ، حيث جعل البلاغيون معيار الاعتبار مرجعا لقبول أحدهما بل لتصنيفه في أرقى الكلام ، ورد الآخر واعتباره من أرذل الكلام . وهذا المعيار البالغ الدقة يتبناه السياق ويرفد متطلباته .

رابع عشر : ظهر من خلال الدراسة أن تلك الإيحاءات التي أحيتها الدراسات البيانية لآي القرآن العظيم ، يمكن أن تستثمر في دراسة الشعر وتحليل أساليبه وتراكيبه على ضوء ما قدمه البيانيون والمفسرون بتناولهم للمخالفة وغيرها من أساليب القرآن ، وتمييزهم للتراكيب المتقاربة والمتشابهة ، واستخراج فرائد وطرائف يكنها كل تركيب بما يميزه . حيث يمكن القول بأن عمق تلك الدراسات وجدتها يعد منهجا صالحا لدراسة الشعر العربي ، ومعرفة إمكانات أساليبه ، وطرائق الشعراء وخصوصيات أسلوب الشاعر .

هذا والحمد لله أولاً وآخرا ، وصلى الله على نبينا محمد .

*　　*　　*

ثبت المصادر والمراجع

١- الإبهاج في شرح المنهاج ، لعلي بن عبد الكافي السبكي ، وولده عبد الوهاب ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢- أسرار البلاغة ، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ، الناشر دار المدني ، جدة .

٣- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة لمحمد بن علي بن محمد الجرجاني ، تحقيق الدكتور عبد القادر حسين ، غير محدد الطبعة ، أو تاريخها ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة .

٤- الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم ، للعلامة إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي ، حققه وعلق عليه الدكتور عبد الحميد هنداوي ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ .

٥- إعجاز القرآن ، لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني ، تحقيق السيد أحمد صقر ، الطبعة الثالثة ، غير محددة التاريخ ، دار المعارف ، مصر .

٦- الأغاني ، لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني ، مصور عن طبعة دار الكتب ، غير محدد الطبعة أو تاريخها ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٧- الأمالي ، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي . ، غير محدد الطبعة أو تاريخها . دار الكتاب العربي ، بيروت .

٨- البحر المحيط في التفسير ، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي . المكتبة التجارية ، مكة المكرمة ، غير محدد الطبعة أو تاريخها .

٩- بدائع التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن قيم الجوزية ، جمعه ووثق نصوصه ، وخرج أحاديثه ، يسري محمد السيد ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ، دار ابن الجوزي ، الدمام .

١٠- بديع القرآن لابن أبي الإصبع ، تحقيق محمد حفني شرف ، غير محدد الطبعة أو تاريخها ، نهضة مصر للطباعة

١١- البرهان في علوم القرآن ، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق الدكتور يوسف المرعشلي ورفيقيه ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ، دار المعرفة ، بيروت .

١٢- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح ، لعبد المتعال الصعيدي ، غير محدد الطبعة أو تاريخها ، مكتبة إحياء الكتب الإسلامية ، بيروت .

١٣- بغية الوعاة في أخبار اللغويين والنحاة ، للإمام جلال الدين السيوطي ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، غير محدد الطبعة ، المكتبة العصرية ، بيروت .

١٤- تأويل مشكل القرآن لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، شرحه ونشره السيد أحمد صقر ، غير محدد الطبعة أو تاريخها . المكتبة العلمية . بيروت .

١٥- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء عبد الله بن حسين العكبري ، تحقيق محمد علي البجاوي ، مكتبة عيسى البابي الحلبي ، غير محدد الطبعة أو تاريخها .

١٦- التبيان في البيان ، للحسين بن عبد الله بن محمد الطيبي ، تحقيق الدكتور عبد الستار حسين زموط ، الطبعة الأولى١٤١٦هـ ، دار الجيل بيروت.

١٧- تجريد البناني على مختصر السعد ، للعلامة مصطفى بن محمد البناني ، الطبعة الأولى ١٣٤٧هـ ، طبع بمطبعة محمد على صبيح ، مصر .

١٨- التحبير في علم التفسير ، للإمام عبد الرحمن السيوطي ، حققه وقدم له ووضع فهارسه الدكتور فتحي عبد القادر فريد ، غير محدد الطبعة ، ١٤٠٦هـ ، دار المنار ، القاهرة .

١٩- التحرير والتنوير ، للطاهر بن عاشور ، غير محدد الطبعة ، ١٩٨٤م ، الدار التونسية للنشر ، تونس .

٢٠- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ ، دار القلم، دمشق .

٢١- التسهيل لعلوم التنزيل ، لمحمد بن أحمد بن جزي الغرناطي المعروف بالكلبي، اعتنى به الدكتور عبد الله الخالدي ، غير محدد الطبعة أو تاريخها ، شركة دار الأرقم للطباعة ، بيروت .

٢٢- تفسير أبي السعود المسمى بإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم . لقاضي القضاة الإمام أبي السعود محمد بن محمد العمادي ، الطبعة الثانية ١٤١١هـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٢٣- تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، تأليف القاضي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٤- تفسير القرآن العظيم ، للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي ، قدم له يوسف عبد الرحمن المرعشلي ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ ، دار المعرفة ، بيروت .

٢٥- التفسير الكبير ، أو مفاتيح الغيب ، لفخر الدين الرازي ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٦- تقرير الأنبابي للعلامة شمس الدين بن محمد حجازي الأنبابي ، الطبعة الأولى ١٣٤٧هـ ، طبع بمطبعة محمد على صبيح ، مصر .

٢٧- التلخيص في علوم البلاغة ، لمحمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني ، ضبطه وشرحه الأديب الكبير الأستاذ عبد الرحمن البرقوقي ، الطبعة الأولى ، ١٩٠٤م ، دار الكتاب العربي ، بيروت . وطبعة أخرى بحاشيتها الشروح ، طبع دار الكتب العلمية ، بيروت

٢٨- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، تأليف الشيخ عبد الرحمن ابن ناصر السعدي ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، غير محدد الطبعة أو تاريخها ، مكتبة الأوس ، المدينة المنورة .

٢٩- الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ، بدون طبعة ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٣٠- جامع العبارات في تحقيق الاستعارات ، لأحمد مصطفى الطرودي التونسي ، دراسة وتحقيق د . محمد رمضان الجربي ، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ ، الدار الجماهيرية ، ليبيا .

٣١- الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي ، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة ، بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، غير محدد الطبعة ، ١٤٠٨هـ ، دار الفكر بيروت .

٣٢- حاشية ابن التمجيد ، لمصلح الدين مصطفى بن إبراهيم الرومي الحنفي ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٣٣- حاشية الدسوقي على مختصر السعد . (ضمن شروح التلخيص) ، محمد ابن أحمد الدسوقي ، مكة المكرمة ، دار الباز .

٣٤- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، للعلامة مصطفى محمد عرفة الدسوقي ، بتحقيق عبد السلام محمد أمين ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ ، دار الكتب العلمية بيروت .

٣٥- حاشية السيد على المطول ، للسيد محمد بن على بن محمد الشريف الجرجاني ، مطبوع بحاشية المطول ، ١٣١٠هـ ، بتركيا ، غير محدد الطبعة.

٣٩- حاشية الشريف على الكشاف ، السيد الشريف على بن محمد الجرجاني ، مطبوع بهامش الكشاف ، الطبعة الأخيرة ١٣٩٢هـ ، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر .

٣٧- حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي ، لشهاب الدين أحمد ابن محمد الخفاجي ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي .

٣٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، لمحمد بن على الصبان ، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي ، غير محدد الطبعة ، أو تاريخها ، القاهرة .

٣٩- حاشية عليش على الرسالة البيانية للصبان ، لمحمد بن أحمد عليش ، تحقيق أحمد فريد المزيدي ، الطبعة الأولى ١٣٢٢هـ ، دار الكتب العلمية بيروت .

٤٠- حاشية القونوي على تفسير البيضاوي ، لعصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي ، ضبطه وصححه عبد الله محمود عمر ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٤١- الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، الجزء الثاني بتحقيق علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الفتاح شلبي ، غير محدد الطبعة ، ١٤٠٣هـ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٤٢- الحجة في القراءات السبع ، للإمام الحسين بن أحمد بن خالويه ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، الطبعة السادسة ١٤١٧هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٤٣- خزانة الأدب ولب ألباب لسان العرب ، للشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي ، الطبعة الأولى ، بلا تاريخ ، دار صادر ، بيروت .

٤٤- خصائص التراكيب ، للأستاذ الدكتور محمد محمد أبو موسى ، الطبعة الثالثة غير محددة التاريخ ، مكتبة وهبة ، القاهرة .

٤٥- خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية ، للأستاذ الدكتور عبد العظيم إبراهيم المطعني ، الطبعة الأولى١٤١٣هـ ، مكتبة وهبة ، القاهرة .

٤٦- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٣٧٦هـ .

٤٧- خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل ، الطبعة الثالثة ١٤١١هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت

٤٨- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، الطبعة الأولى١٤٠٦هـ ، دار القلم ، دمشق .

٤٩- دلائل الإعجاز ، للشيخ أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، قرأه وعلق عليه محمود شاكر ، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ ، القاهرة ، مكتبة الخانجي .

٥٠- ديوان ابن الرومي (أبي الحسن علي بن العباس) ، تحقيق الدكتور حسين نصار ، غير محدد الطبعة ، ١٩٧٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٥١- ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العكبري ، ضبطه وصححه مصطفى السقا ورفيقاه ، غير محدد الطبعة أو تاريخها ، دار المعرفة ، بيروت .

٥٢- ديوان الأعشى ميمون بن قيس ، تحقيق محمد محمد حسين ، الطبعة السابعة ، ١٤٠٣هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٥٣- ديوان أمية بن أبي الصلت ، جمعه بشير يموت الطبعة الأولى ١٩٣٤م ، بيروت.
٥٤- ديوان الحطيئة (جرول بن أوس) ، شرح أبي سعيد السكري ، دار صادر ، بيروت ، غير محدد الطبعة ، ١٩٨١م .
٥٥- ديوان جرير بن عطية ، غير محدد الطبعة ، أو تاريخها ، دار صادر ، بيروت .
٥٦- ديوان البحتري (الوليد بن عبادة البحتري الطائي تحقيق د/يوسف الشيخ محمد ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
٥٧- ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة) ، تحقيق عبد القدوس أبو صالح ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ، مؤسسة الإيمان ، بيروت .
٥٨- ديوان زهير بن أبي سلمى ، تحقيق الدكتور حنا نصر الحتي ، الطبعة الأولى١٤١٢هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
٥٩- ديوان الطرماح بن حكيم بن الحكم الطائي ، غير محدد الطبعة ، ١٤٠٦هـ ، دمشق .
٦٠- ديوان عنترة بن شداد العبسي الطبعة الثانية ، ١٩٨٣م ، المكتب الإسلامي ، بيروت .
٦١- ديوان كثير عزة ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ ، دار الثقافة ، بيروت .
٦٢- ديوان مجنون ليلى ، قيس بن الملوح ، جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج ، غير محدد الطبعة أو التاريخ ، مكتبة مصر ، القاهرة .
٦٣- ديوان النابغة الذبياني (زياد بن معاوية) ، تحقيق الدكتور حنا نصر الحتي ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
٦٤- الرسالة الشافية في الإعجاز (ملحقة بدلائل الإعجاز) ، لعبد القاهر ابن عبد الرحمن الجرجاني ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ بتحقيق محمود شاكر .

٦٥- رسالة في الطريق إلى ثقافتنا ، لأبي فهر محمود محمد شاكر ، مطبوع مع كتاب «المتنبي للمؤلف ، غير محدد الطبعة ، ١٤٠٧هـ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

٦٦- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لشهاب الدين محمود الألوسي ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي .

٦٧- زاد المسير في علم التفسير لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن على ابن الجوزي ، خرج آياته وأحاديثه ووضع حواشيه أحمد شمس الدين ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٦٨- السيرة النبوية ، لأبي محمد عبد الملك بن هشام الحميري ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٠هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

٦٩- شرح أشعار الهذليين ، صنعة أبي سعيد الحسن بن حسين السكري ، حققه عبد الستار أحمد فراج ، وراجعه محمود محمد شاكر ، غير محدد الطبعة ، أو تاريخها ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة .

٧٠- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لنور الدين أبي الحسن علي بن محمد الأشموني ، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي ، غير محدد الطبعة ، أو تاريخها ، القاهرة .

٧١- شرح التسهيل ، لجمال الدين محمد بن مالك الطائي (المؤلف السابق) ، تحقيق د . عبد الرحمن السيد ، ود . محمد بدوي المختون ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ، دار هجر ، جيزة .

٧٢- شرح ديوان الحماسة لأبي على أحمد بن محمد المرزوقي ، نشره أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ، دار الجيل بيروت .

٧٣- شرح صحيح مسلم للإمام النووي ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، بيروت .

٧٤- شرح الطحاوية في العقيدة السلفية . تأليف العلامة صدر الدين علي ابن أبي العز الحنفي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، طبع ونشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بالمملكة العربية السعودية ، غير محدد الطبعة ، ١٤١٨هـ ، الرياض .

٧٥- شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، شرحه الدكتور صالح ابن فوزان الفوزان ، الطبعة السادسة ١٤٢٠هـ ، رئاسة البحوث العلمية والإفتاء ، الرياض .

٧٦- شرح القصائد العشر ، للخطيب أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي ، ضبطه وصححه عبد السلام الحوفي ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٧٧- شرح كافية ابن الحاجب ، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٧٨- شرح المعلقات السبع ، للقاضي حسين بن أحمد الزوزني ، تحقيق يوسف على بديوي ، الطبعة الأولى١٤١٠هـ ، دار ابن كثير ، دمشق .

٧٩- شعر الشنفرى الأزدي ، لأبي فيد مؤرج السدوسي ، تحقيق وتذييل الدكتور علي ناصر غالب ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ، من مطبوعات مجلة العرب (دار اليمامة) الرياض .

٨٠- الصاحبي ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق السيد أحمد صقر ، غير محدد الطبعة ، أو تاريخها ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة .

٨١- صحيح الجامع الصغير وزيادته ، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت .

٨٢- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، لمحمد بن حمزة العلوي ، غير محدد الطبعة ، أو تاريخها ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٨٣- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، لبهاء الدين السبكي ، ضمن شروح التلخيص غير محدد الطبعة أو التاريخ ، دار الباز ، مكة المكرمة .

٨٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، للمحدث أحمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز وآخرين ، الطبعة الأولى١٤١٠ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٨٥- فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن ، تأليف الإمام أبي يحيى زكريا الأنصاري ، حققه وعلق عليه ، محمد على الصابوني ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

٨٦- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية ، لسليمان بن عمر العجيلي المشهور بالجمل ، غير محدد الطبعة ، ١٤١٥هـ ، دار الفكر ، بيروت .

٧٨- الفرقان بين الحق والباطل ، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ، دار البيان ، دمشق .

٨٨- الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان ، المنسوب لابن القيم ، غير محدد الطبعة ، أوتاريخها ، عالم الكتب ، بيروت .

٨٩- فيض الفتاح على نور الأقاح (شرح لتلخيص المفتاح) للفقيه سيدي عبد الله ابن الحاج إبراهيم العلوي الشنقيطي ، بإشراف محمد الأمين بن محمد بيب ، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ ، غير محدد الناشر أو مكان الطبع .

٩٠- القواعد الحسان لتفسير القرآن ، للشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي ، غير محدد الطبعة ، ١٤٠٢هـ . مكتبة المعارف ، الرياض .

٩١- الكامل لأبي العباس المبرد ، تحقيق محمد أحمد الدالي ، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٩٢- كتاب الإقناع في القراءات السبع ، لأبي جعفر أحمد بن علي الأنصاري ابن الباذش ، حققه وقدم له الدكتور عبد المجيد قطامش ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

٩٣- الكتاب ، لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان ، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ .

٩٤- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري ، الطبعة الأخيرة ١٣٩٢هـ ، مطبعة مصطفى الحلبي ، مصر .

٩٥- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لمصطفى بن عبد الله الرومي المعروف بحاجي خليفة ، غير محدد الطبعة ، أو تاريخها ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .

٩٦- اللزوميات لأبي العلاء المعري ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، وينظر نسبته إليه في حاشية

٩٧- لسان العرب ، للعلامة جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي ، غير محدد الطبعة أو تاريخها ، دار صادر ، بيروت .

٩٨- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، بهاء الدين ابن الأثير ، قدمه وعلق عليه : د . أحمد الحوفي ، ود . بدوي طبانة ، القاهرة ، دار نهضة مصر .

٩٩- مجموع أشعار العرب ، وهو ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي ، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ ، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت .

١٠٠- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان ابن جني ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٠١- المسند ، للإمام أحمد بن حنبل ، الطبعة الرابعة١٤٠٣هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت .

١٠٢- المطول شرح تلخيص المفتاح لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ، مطبوع بتركيا سنة ١٣١٠هـ . وطبعة أخرى بتحقيق الدكتور حسن هنداوي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٠٣- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ، للشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي ، حققه وعلق حواشيه وصنع فهارسه محمد محي الدين عبد الحميد ، غير محدد الطبعة ، ١٣٦٧هـ ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر .

١٠٤- معترك الأقران في إعجاز القرآن ، لجلال الدين السيوطي ، ضبطه وصححه أحمد شمس الدين ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ ، دار الكتب العلمية .

١٠٥- معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم ، وضعه الدكتور إسماعيل أحمد عمايره ، والدكتور عبد الحميد مصطفى السيد ، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

١٠٦- معجم غريب القرآن مستخرجا من صحيح البخاري ، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي ، الطبعة الثانية ، غير محددة التاريخ ، دار المعرفة ، بيروت

١٠٧- معجم غريب القرآن مستخرجا من صحيح البخاري ، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي ، الطبعة الثانية ، غير محددة التاريخ ، دار المعرفة ، بيروت .

١٠٨- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، وضعه محمد فؤاد عبدالباقي ، غير محدد الطبعة ، ١٩٨٤ ، المكتبة الإسلامية ، إستانبول .

١٠٩- مغني اللبيب ، بتحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، ومراجعة سعيد الأفغاني ، الطبعة الخامسة١٩٧٩ ، دار الفكر ، بيروت .

١١٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لأبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، بدون طبعة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

١١١- المفردات في غريب القرآن ، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، غير محدد الطبعة أو تاريخها ، دار المعرفة ، بيروت .

١١٢- المفهم فيما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي ، تحقيق محي الدين مستو ، دار ابن كثير ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ .

١١٣- المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د/كاظم المرجان ، غير محدد الطبعة ، ١٩٨٢م ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر .

١١٤- ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل . لأحمد بن الزبير الغرناطي ، تحقيق محمود كامل أحمد ، طبع عام ١٤٠٥هـ ، غير محدد الطبعة ، دار النهضة العربية . بيروت .

١١٥- مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح ، مطبوع ضمن شروح التلخيص لابن يعقوب المغربي ، مكة المكرمة ، دار الباز .

١١٦- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، لبرهان الدين أبي الحسن إبراهيم ابن عمر البقاعي ، خرج آياته وأحاديثه ووضع حواشيه عبد الرزاق غالب المهدي ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١١٧- النكت في إعجاز القرآن لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ضمن كتاب ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) حققها وعلق عليها محمد خلف الله أحمد ، والدكتور محمد زغلول سلام ، الطبعة الرابعة ، غير محدد التاريخ ، دار المعارف ، مصر .

١١٨- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ، لأبي منصور الثعالبي ، شرح وتحقيق مفيد محمد قميحة ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

فهرس الآيات

سورة آل عمران

سورة النساء

سورة المائدة

سورة الأنعام

الأعراف

سورة الأنفال

سورة التوبة

سورة يونس

سورة هود

سورة يوسف

سورة الرعد

سورة إبراهيم

سورة الحجر

سورة النحل

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة مريم

سورة طه

سورة الأنبياء

سورة الحج

سورة النمل

سورة القصص

سورة سبأ

سورة فاطر

سورة يس

سورة الصافات

سورة غافر

سورة فصلت

سورة الشورى

سورة الزخرف

سورة الدخان

سورة الجاثية

سورة الأحقاف

سورة محمد

سورة الفتح

سورة الحجرات

سورة القمر

سورة الرحمن

سورة الواقعة

سورة الحديد

سورة المجادلة

سورة الصف

سورة الحاقة

سورة نوح

سورة المدثر

سورة القيامة

سورة الإنسان

سورة النبأ

سورة النازعات

سورة التكوير

سورة البروج

سورة الأعلى

سورة الغاشية

سورة الليل

سورة الضحى

سورة الشرح

سورة العلق

سورة العاديات

سورة الكوثر

سورة النصر

فهرس الحديث النبوي

* * *

فهرس الأشعار والأراجيز

أولا الأشعار

القافية	البحر	القائل	الصفحة
غد	الطويل	الطرماح بن حكيم	٢٤-٣٥
يشهد	الطويل	المعري	٤٦٤-٤٦٦
تفكرا	الطويل	الجوهري	١٣٠
واسع	الطويل	النابغة الذبياني	٣٠١
أوسعِ	الطويل	إسحاق الخريمي	١٣٠-٤٦٥
تقنع	الكامل	أبو ذؤيب	٣٠٢
إقلاعي	الطويل	البحترى	١١٨
نزاعي	الطويل	البحترى	١١٨
واع	الخفيف	البحتري	١١٨-٤٥٩
مالكا	المتقارب	ابن همام السلولي	٥١
البالُ	الطويل	المعري	٩٠
أعجل	الطويل	الشنفرى	٣٠١
مالا	الوافر	ذو الرمة	
مثلا	الخفيف	البحتري	٤٨٥
نزال	البسيط	لم أعثر على قائله	٣٣
أقيال	الخفيف	الأعشى	٣٥
العقال	الخفيف	أمية بن أبى الصلت	٢١٩
الباطل	السريع	لم أعثر على قائله	٤٣
مستهاما	الوافر	البحتري	١٢٢
المكرم	الكامل	عنترة	٤٥
العظم	الطويل	البحتري	١٣٤
الديلم	الكامل	عنترة	٢٧-٤٤
أمينا	الخفيف	لم أعثر على قائله	٣٧

القافية	البحر	القائل	الصفحة
صحصحان	الوافر	تأبط شرا	٥٥
الجران	الوافر	تأبط شرا	٥٥
باعها	الطويل	عبدالرحمن بن حسان	٨٨-٣٩٢
أطاعها	الطويل	عبدالرحمن بن حسان	٨٨-٣٩٢
اصطناعها	الطويل	عبدالرحمن بن حسان	٨٨-٣٩٢
يشفي	الطويل	البحتري	١٢٣
نصلي	الطويل	ذو الرمة	٤٢
يعنيني	الكامل	شمر الغساني	٢١-٢٤-٣٨-٥١
جائيا	الكامل	زهير	٤٥-٣٠٢
واديا	الطويل	ورقة بن نوفل	٣٨
تلاقيا	الطويل	ابن الدمينة	٤٥
شرعبي	الوافر	الحطيئة	٢٦

*   *   *

ثانيا الأراجيز

القافية	القائل	الصفحة
العلا	أبو النجم	٣٩
أصنع	أبو النجم	٤٨٩
تدعي	أبو النجم	٤٨٩
المعتنك	رؤبة	٢٤

*   *   *

فهرس الموضوعات

الفصل الثاني

المخالفة في التعبير بالمستقبل

(٤٧-٧٦)

الفصل الثالث

التعبير بالماضي

(٧٧-١٠٩)

الفصل الرابع

المخالفة في استعمال الفعل المتعدي

(١٠٩-١٤٦)

الباب الثاني

الدراسة التطبيقية

المخالفة في استعمال الأفعال في القرآن الكريم

(١٤٧-٤٩٣)

الفصل الأول

التعبير بالمضارع

(١٥١-٢٨٦)

الفصل الثاني

التعبير بالماضي

(٢٨٥-٤٢٢)

الفصل الثالث

المخالفة في استعمال الفعل المتعدي

(٤٢٣-٤٩٣)